الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد و

آله اجمعين الطيبين الطاهرين قد وقع الفراغ من تسويد

هذا الكتاب المستطاب المسمى بمطول وطبعه وانطباعه مع كمال

الدقة والاهتمام في تنسيخه وتصحيحه ومقابلته وطبعه وانطباعه

في عهد السلطان بن السلطان والخاقان بن الخاقان الخاقان ناصر

الدين شاه قاجار خلد الله ملكه وفي دار الانطباع عاليجاه رفيع جايگاه

المتفرد في صنايعه الله قلي خان مع مباشرة العالي الجناب مقدس القاب

حبيب العصر فريد الدهر كهف الحجيج والمعتمرين حاجي ملا محمد

تقي الخوانساري ومن اوفى بعهده من الله فاستبشروا ببيعكم الذي

بايعتم به وذلك هو الفوز العظيم والتمس من معاشر الاخوان

والخلان ان نظروا الى هذه النسخة الشريفة ووجدوا فيه

سهوا او نسيانا اغمضوا بكرمهم العميم فان الانسان في

السهو والنسيان غفر الله تعالى ذنوبهم وستر عيوبهم بلطفه

الكريم وانه كتابته يوم السبت سابع وعشرين شهر جمادى

الاولى بيد الحقير محمد اسمعيل بن ... الخوانساري

عفي عنه ... الطاهرين ١٢٧٥

ثبت ١٧١ — نمبر ٥٩ — تاريخ ١٧٨ع

هذا كتاب المطول للمحقق التفتازاني

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي ألهمنا حقائق المعاني ودقائق البيان وخصصنا ببدائع الأيادي وروائع الاحسان
أتقن بحكمته نظام العالم على وفق ما اقتضته الحال وأودع بقدرته فرق الأنام في طرق
الانعام والافضال والصلوة على نبيه محمد خير من نبع من ضئضئ الكرم والتماجد واشرف
من نشأ من دوحة اللسن والفصاحة وعلى آله وأصحابه الذين هم تلألأ الحق واشرق
وجه الدين واضمحل دجى الباطل ولمع نور اليقين أما بعد فان أحق الفضائل بالتقديم
وأسبقها في استيجاب التعظيم هو التحلي بحقائق العلوم والمعارف والتصدي للاحاطة بما في
الصناعات من النكت واللطائف لا سيما علم البيان المطلع على نكت نظم القرآن فانه كشاف عن حقائق
التنزيل رائق مفتاح لدقائق التأويل فائق تبيان لدلائل الاعجاز واسرار البلاغة ايضاح
لمعالم الايجاز وآثار الفصاحة ملخص لغوامض مشكل كتاب الله تعالى ومفصل تقريب للغوص
على فرائد مجمله ومفصله قواعده كامنة في ضوء المصباح الى انوار التأويل موارده شافية
عن التهابها لاكباد الى اسرار التنزيل بمظهر لباب آثار تراكيبه وصفي ومنبه عن عجائب
اساليبه وصفا لا يدرك الواصف المطرى خصائصه وان يكن سابقا في كل ما وصفا
ثم انه قد وقع في ايدي جماعة هم اسراء التقليد فطفقوا يتعاطونه من غير توثيق وتسديد
يحومون في تحريرهم مقاصده حول القيل والقال ويقتصرون من تقرير لطائفه على ذكر القال
والحال لا يخرج عن ربقة التقليد اعناقهم حتى تسرح في رياض التحقيق احداقهم ولا ترتفع

غشاوة التعصب عن بصائرهم حتى يطلعوا على دقائق الغفلة في ضمائرهم كل صناعتهم اللجاج و

العناد وجل صناعتهم الانحراف عن منهج الرشاد فهيهات التنبه للنكتة الدقيقة الشان و

التفطن للسحر الخفية المكان واني بعد ما ضنيت عن بعض الفنون وطري واجلت في مستودع

اسراره قداح نظري بعثني صدق الهمة في الارتقاء الى مدارج الكمال وفرط التشعف باخذ

العلم من افواه الرجال على الرحلة الى جانب خوارزم محط رحال الافاضل ومخيم ارباب الفضائل

صرفها الله تعالى عنها بوائق الزمان وحرسها عن طوارق الحدثان فشمرت عن ساق الجد الى

اقتناء ذخائر العلوم والمعارف واقتناء الاناسي من عيون اللطائف وصرفت شطرا من الزمان

الى الفحص عن دقائق علم البيان زاحم الشيوخ الذين حازوا قصب السبق في مضماره واتا

الحذاق الذين غاصوا على غرر الفوائد في بحاره وكثيرا ما كان يختلج في قلبي ان اشرح كتاب تلخيص

المفتاح المنسوب الى الامام العلامة عمدة الاسلام قدوة الانام افضل المتاخرين اكمل المتبحرين

جلال الملة والدين محمد بن عبد الرحمن القزويني الخطيب بجامع دمشق افاض الله عليه

شآبيب الغفران واسكنه فراديس الجنان اذ قد وجدته مختصرا جامعا لغرر اصول هذا

الفن وقواعده حاويا لنكت مسائله وفوائده محتويا على حقائق هي لباب آراء المتقدمين

منطويا على دقائق هي نتائج افكار المتاخرين مائلا عن غاية الاطناب ونهاية الايجاز الى

علم يقابل السحر ودلائل الاعجاز شعر ففي كل لفظ منه روض من المنى وفي كل سطر منه

عقد من الدرر وكان يعوقني عن ذلك اني في زمان ارى العلم قد عطلت مشاهده و

معاهده وسدت مصادره وموارده وخلت دياره ومراسمه وعفت اطلاله ومعالمه

اشفقت شموس الفضل على الافول واستوطن الافاضل زوايا الخمول يتلهفون من اندراس

اطلال العلوم والفضائل ويتاسفون من انعكاس احوال الاذكياء والافاضل وهكذا شان

الزمان على العبر وبه يفنى العلم فيه ويندرس الاثر لكني لما رايت توفر رغبة المحصلين على

تعلم هذا الكتاب وتحصيله وامتداد اعناقهم نحو الاحاطة بجمله وتفاصيله واكثرهم قد عجزوا

عن الاهتداء الى ما فيه من مطويات الرموز والاسرار اذ لم يقع له شرح يكشف عن وجوه

خرائده الاستار ترى بعض شراحه قد اكتفوا بما فهموا من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم

اطلاع على حقيقة الحال وبعضهم قد سلكوا طريق التعسف من غير دليل فاضلوا كثيرا و

ضلوا عن سواء السبيل اختلست من اثناء التحصيل فرصا مع ما اتجرع من الزمان غصصا

اقتحم موارد السهر غائصا في لجج الافكار والتقط فرائد الفكر من مطارح الانظار وبذلت
الجهد في مراجعة الفضلاء المشار اليهم بالبنان وممارسة الكتب المصنفة في فن البيان لا
سيما دلائل الاعجاز واسرار البلاغة فلقد تناهيت في تصفحهما غاية الوسع والطاقة ثم
جمعت لشرح هذا الكتاب ما يذلل صعاب عويصاته الابية ويسهل طريق الوصول الى مخدرات
كنوزه المخفية واودعته فوائد نفيسة وشرائط كثيرة لقدماء واوتيت بشرايف سمحت بها اذهان
الاذكياء وغرائب نكت اهتديت اليها بنور التوفيق ولطائف فقر اقتضبتها من عين التحقيق و
تمسكت في دفع اعتراضاتي بذيل العدل والانصاف وتجنبت في رد ما اورده كثير من مذهب
البغي والاعتساف واشرت الى حل اكثر غوامض المفتاح والايضاح ونبهت على بعض ما
وقع من الشارح للفاضل العلامة في شرح المفتاح واومأت الى مواضع زلت فيها اقدام
الاخذين في هذه الصناعة واغمضت عما وقع لبعض متعاطي هذا الكتاب من غير بضاعة ورد
التاسي بهما عن خطر وتحقيق الواجبات وما فرضت على نفسي سنتهم في تطويل الاوصاف وحين
فرغت عن تسويد الصحائف بتلك اللطائف شعر رماني الدهر بالارزاء حتى فؤادي
في غشاء من نبال فصرت اذا اصابتني سهام تكسرت النصال على النصال وذلك
لتواتر الاخبار بتفاقم المصائب في العشائر والاخوان عند تلاطم امواج الفتن في بلاد
خراسان لا سيما ديار بها حل الشباب تمائمي واول ارض مس جلدي ترابها فلقد جرد
على اهاليها سيف العدوان واباد من كان فيها من السكان ولم يبق من اوطانها الا دمنة
لم تكلم من ام اوفى ولم يبق من حريمها الا قوم بسلاح شعر كان لم يكن بين الحجون الى
الصفا انيس ولم يسمر بمكة سامر فطرحت الاوراق في زوايا الهجران ونسج عليها عناكب
النسيان وضربت بيني وبينها حجابا مستورا وجعلتها كان لم يكن شيئا مذكورا والى الله
المشتكى من دهر اذا اساء اصر على اساءته وان احسن ندم عليه من ساعته ثم الجاني فرط الملال
وضيق البال الى ان يلفظني ارض الى ارض ويحركني دفع الخفض حتى اتخذت بحمد الله هراة حماها
الله تعالى عن الافات ففتح الله علي منها على جنة النعيم بلدة طيبة ومقام كريم شعر لقد
جمعت فيها المحاسن كلها واحسنها الايمان واليمن والامن فشاهدت ان قد سطعت انوار
العلم والهداية وخمدت نيران الجهل والغواية وظل ظل الملك ممدودا ولواء الشرع بالعز
معقودا وعاد عود الاسلام الى نضارته واضاء روض الفضل الى ... ونظم شمل الخلا

قوله شرح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله تعالى ان يكون الظرف اعني قوله بحمد مستقرا في موقع الحال بمعنى فاعل افتتح لا صلة للافتتاح ومعنى الكلام افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية على وجه التيمن متلبسا بحمده فلا تعارض

بان التحميد والتسمية في التعليق بالافتتاح سواء انه اورد ونقط بعد التيمن بها اشارة الى ان الباء للملابسة ظرفا مستقرا ... المعقود ... من جهة التلبس به التيمن بذكره ... ترتيب

والمناسب لما ذكره الشارح في شرح الكشاف وحواشي التلويح ان يجعل قوله بعد التيمن اشارة الى ان متعلق الباء ... لكن التحقيق ... وعليه القول ان يقدر الفعل المقدر ...

قوله ... وقد يستشهد على تقدير الفعل الخاص بقوله ... في خطبة يوم النحر ومن لم يذبح فليذبح باسم الله وقوله باسمك ربي

وضعت جنبي وباسمك اللهم ارفعه وقوله باسمك اللهم احيا ... على ... تقدير الافعال الخاصة ... الى ...

تقدير تعلق الجارات بالافعال الظاهرة ... فلما ... ان يكون الظرف المذكر ... الافتتاح

... بالحمد فقط ... ذكر ... الى ان ... والثاني ...

افتتاح به فلا تعارض بين حديثي الابتداء بالتحميد والابتداء بالتسمية حقيقة ولان الباء فيها للاستعانة ... والاستعانة

... في الاستعانة ... بالبسملة على الاستعانة ... ثم اللهم ...

وان لا يكون ... ان الحمد ... الكتاب ... المعرف ...

لا ... الاخذ ... التصنيف الى ... كما ... الحول على التحقيق والثاني على ...

اقتداء بالكتاب والاجماع الوارد في ... بالحمد لله ... الا انهم لم يكتفوا بها

لان ... التسمية ... التعارض بين الحديثين والجمع ... التوفيق ... الى ...

التبرك بالحمد ... عليه تعالى ...

بالاولى وجه العلة التعبد بالدور في التسليم وبان الشكر وان حصل بجزء

الحمد لكن اذا ... للحصر الا بتقديم الحمد ... ان يكون التقديم ...

والكتاب ... الشكر ... تقديم الشكر عند ... الربط

... الالات ... على ...

... بما يدل على ان مجرد الذكر ... و ...

الا ان كان شكرا ... على ما اشير اليه في حواشي

شرح المطالع ... ان الذكر ... والمعنى الاركان ...

لا يكون شكرا ... الاعتقاد ... افعال الجوارح

في الاول ... المطابقة ... عدم المخالفة شرط ... المراد

... الاعتقاد ... التصديق ... المراد به ...

انه ... بان الشكر ... اعتقاد

اتصاف المنعم بصفات

الكمال واعتقاد ...

... الذي ذكره ... فروع التعريف ... الكلام ... الشارح ... المحشي ...

ان ... بيان ... مجرد ... اللام ... المقام ...

... انما يتم ... مطلقا ... هو ...

حاشية ما بين صفحه ششم وهفتم و صحيح

كون مدلول اللام الوضع الجنس ودون الاستغراق فرحم حرر كلام الكشاف على اثبات اللذة الرأي وهو مستبعد منه تلك المقول على نفي كون الاستغراق مدلول اللام بناء على تجرده وضافة لمذهب الاعتزال بعيد كل البعد او كلا

واراده الاستغراق ولا يشك ان فهم لفظ المعنى يقتضي ارادة وذلك المعنى منه في كل مقام فاذا ثبت ان التمثيل الذي ذكره كثير منه ناس مسوق لبيان كون الحمد مجردا في المقام على الجنس ودون الاستغراق ظهر من بحثه

[illegible]

وصاحب الكشاف جار ههنا على الاصطلاح المذكور بقرينة ذكر الاستغراق ههنا مقابلا لما اشتهر بتحقيقه تعريف الحقيقة بذلك ولما المذكور في التلويح [illegible]

[illegible]

قوله منه عطف الخاص على العام [illegible]

البرامة الاستقلال وجهها على علاقة [illegible]

البراه البرامة مصدر مع الرجل اذا اه بعض العلماء مكانهم حلوا صف المنايرة [illegible] قوله من اللبد لهما منه قولين كلية اي لا افتراق منهما منه قولهم يده بيده اي فرقته وليته منه تفرقه

اصحابه وذلك لاول صرف المعنى ويتداول تفرق ادلا هو فرق مضاف البدء وهو العوض ثم نهج الجر وراعي لها متعلق بالمنفي اعني بينا قول السعد ودين حيث اعتبار فرا

الا طالع جيلا بترك تنوين الاسم المطول اجراء له مجرى المضاف كما اجرى مجرى في الاعراب وخرج على ذلك قوله عليه السلام لا مانع لما اعطيت ولا معطي لما منعت والمصرتون اوجبوا في مثله تنوين الاسم لكونه مضارعا للمضاف [illegible]

الظرف فيما بين الاسم فيه على الفتح كما فيما نحن فيه محذوف ا هو خبر المبتدأ اي لا بدا بينهما وقوله ولا بد منه قولين خبر مبتدا محذوف

اي اللبد للنفي منه قولين كلية وهذه الجملة الاسمية التبيينية لا محل لها من الاعراب لانها مستانفة لفظا ويجوز ان يكون منه قولين متعلقا بما دل عليه لا بد اي لا بد منه قولين وقد شار التعريف [illegible] الى ان الظرف [illegible]

لا بحث قال [illegible] لا تعلق لا بادية الا اسارية ليس معمولا للتعلق ولا اوجب بعينه في التشبيه [illegible] فضرب هو جبر لا قائم

وقس على ما ذكر نظائر هذه التركيب [illegible]

[illegible]

او لا يجوز الذي مررت جاءك اي مررت به وذهب الاخفش الى جوازه مطلقا وقال الكسائي وجماعة من النحاة فلا يجوز الا اذا

امتنع فيه مجازا وعيتم جعل المجرور منصوبا كالمفعول به لئلا يلزم كثرة المحذوف دفعة كقوله بما تزا اي بما تزاه ولا حول بها

تا مر به وكان المجرور معاه يتبع فيه لا يجوز حذفه نحو الذي مررت اذ لا يقال مرته فلا اكثر الاختلاف في جواز حذف المجرور

جاز ان يحمل احتياج الموصول اليه مع دخوج الوجه لا يع سببا للعدول عنها فقوله لزمك لا يحملا [illegible]

[illegible]

انما تعرض لاعراب منه المقصد [illegible]

ثابتة فعن الآخر ولذا تعرض الحكم لصفة الا فقام فقال يسن الامر كذلك بل انما تعرض

وههنا بحث وهو ان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق بجميع الاوصاف كما اشار

السيد في حواشي الكشاف فقد اندرج فيه الاستحقاق بصفة الانعام [illegible]

[illegible]

[illegible] ان يجاب بان الاستحقاق الذاتي هو الاستحقاق [illegible]

[illegible] لله وصفاته [illegible] لم يكن عين الذات [illegible]

بعد الشتات ووصل حبلهم عقيب البتات واستظل الانام بظلال العدل والاحسان و
انتعشوا في رياض الامن والامان كل ذلك بيمن دولة سلطان الاسلام ظل الله
على الانام مالك رقاب الامم خليفة الله في العالم حامي بلاد اهل الايمان ماحي
آثار الكفر والطغيان ناصر الشريعة القويمة سالك الطريقة المستقيمة باسط مهاد
العدل والانصاف هادم اساس الجور والاعتساف والي لواء الولاية في الآفاق مالك
سرير الخلافة بالاستحقاق المجتهد في ضرب سرادقات الامن والامان الممتثل لنص
القرآن ان الله يأمر بالعدل والاحسان الخالص طويته في اعلاء كلمة الله الصادق نيته في
احياء سنة رسول الله شعر خليفة ملك الآفاق سطوته والحق كان مداه اية سلكا بحو
حول ذراه العالمون كما ترى الحجيج ببيت الله معتركا يجيء تنسم رضى منه الزمان وكم
مكافح بالضامن سخطه هلكا الجار ضاعفه من فضله فيها الى السماك لواء الشرع قد سمكا
وبادر الرشد منها كل معتسف قد كان في ظلمات الغي منهمكا فالدين صار قرير العين
مبتسما والملك اقبل بالاقبال ممتسكا علا فاصبح يدعوه الورى ملكا وربما نحو
عينا فدا ملكا وهو السلطان الغازي المجاهد في سبيل الله معز الحق والدنيا والدين
غياث الاسلام ومغيث المسلمين ابو الحسين محمد كرت لا زالت اقطار الارض مشرقة
بانوار معدلته واغصان الخيرات مورقة بسحائب رأفته وهو الذي صرفت عنان العناية
نحو عمارة الاسلام وشيد بنيان الهداية بعد ما اشرف على الانهدام وامطر على العالمين
بسحائب الافضال والانعام وخص من بينهم العالمين بمزيد الاشبال والاكرام شعر
الفات في الرقاب لها ايادي هي الاطواق والناس الحمام ففزت الحمد لله الذي اذهب عنا
الحزن ووسمت نسبا الاحبة والوطن وصرت بنعيم لطفه مغبوطا محظوظا وبعين عنايته
ملحوظا محفوظا فشد ذلك عضدي وهز من عطفي ثم هداني الله سبحانه سواء الطريق وافاض
على سجال التوفيق حتى رجعت الى ما جمعت وشمرت الذيل لتصحيحه وترتيبه واستنهضت
الرجل والخيل في تنقيحه وتهذيبه واضفت اليه ما سنح بي في اثناء ذلك الفكر الفاتر ومنح
بعون الله النظر القاصر فجاء بحمد الله كنزا مدفونا من جواهر الفوائد وبحرا مشحونا بنفائس
الفرائد فجعلته تحفة لحضرته العلية وخدمة لسدته السنية لا زالت ملجأ لطوائف الانام و
ملاذا لهم من حوادث الايام وحصنا حصينا للاسلام ما النبي وآله عليه وعليهم السلام

المرجو من خلاني وخلص إخواني أن يشفعوني بصالح الدعاء ويشكروا إلي ما عانيت في هذا التأليف من الكد والعناء وإلى الله أتضرع في أن ينفع به المحصلين الذين هم للحق طالبون وعن طريق العناد ناكبون وغرضهم تحصيل الحق المبين لا التصوير بالباطل بصورة اليقين وهذا لعمري موصوف عزيز المرام قليل الوجود في هذه الأيام فلقد غلب على الطباع اللدد والعناد وفشا الجدال والحسد بين العباد ولئن فاتني من الناس الثناء الجميل في العاجل فحسبي ما أرجو من الثواب الجزيل في الآجل وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب قال المصنف بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله افتتح كتابه بعد التيمن بالتسمية بحمد الله سبحانه أداء لحق شيء مما يجب عليه من شكر نعمائه التي تأليف هذا المختصر أثر من آثارها والحمد هو الثناء باللسان على الجميل سواء تعلق بالفضائل أو بالفواضل والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب الإنعام سواء كان ذكرا باللسان أو اعتقادا ومحبة بالجنان أو عملا وخدمة بالأركان فمورد الحمد هو اللسان وحده ومتعلقه يعم النعمة وغيرها ومورد الشكر يعم اللسان وغيره ومتعلقه يكون النعمة وحدها فالحمد أعم باعتبار المتعلق وأخص باعتبار المورد والشكر بالعكس ومن هنا تحقق تصادقهما في الثناء باللسان في مقابلة الإحسان وتفارقهما في صدق الحمد فقط على الوصف بالعلم والشجاعة وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان في مقابلة الإحسان والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذا لم يقل الحمد للخالق أو الرازق أو نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون وصف بل مما تعرض للإنعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيها على تحقق الاستحقاق وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به وإن كان ذكر الله أهم في نفسه على أن صاحب الكشاف قد صرح بأن فيه أيضا دلالة على اختصاص الحمد به وأنه به حقيق وبهذا يظهر أن ما ذهب إليه من أن اللام في الحمد لتعريف الجنس دون الاستغراق ليس كما يتوهمه كثير من الناس مبنيا على أن أفعال العباد عندهم ليست مخلوقة لله تعالى فلا يكون جميع المحامد راجعا إليه بل على أن الحمد من المصادر السادة مسد الأفعال وأصله النصب والعدول إلى الرفع للدلالة على الدوام والثبات والفعل إنما يدل على الحقيقة دون الاستغراق فكذا ما ينوب منابه وفيه نظر لأن النائب مناب الفعل إنما هو المصدر النكرة مثل سلام عليك وويح لا مانع من أن يدخل فيه اللام ويقصد به الاستغراق فالأولى أن كونه للجنس

حاشیه ما بین صفحه هشتم و صفحه [illegible]

قوله وصحابه الاخیار [illegible] فی الاصل مصدر یقال صحبه صحبة وصحابة اطلق علی اصحاب خیر الانام علیه وعلیهم السلام ولکنها اخص منه لان صحاب یکونها بغلبة الاستعمال فی اصحاب الرسول کالعلم [illegible]
ثم المختار عند جمهور اهل الحدیث ان الصحابی کل مسلم رأی الرسول [illegible] وقیل وطالت صحبته وقیل وروی عنه وقیل ادراک الرسول [illegible] ان الصحابی [illegible] ما ذکره [illegible]
[illegible] کل مسلم [illegible] صحب النبی صلی الله علیه وآله ولو ساعة [illegible] المفهوم [illegible] اصحاب الجنة واصحاب النار [illegible]
[illegible] فی الدنیا [illegible] الشرط [illegible] النون فی [illegible] حرف الشرط والتفسیر [illegible]

[illegible]

قوله اما بعد [illegible] وجواز ظرف [illegible] الشرط [illegible] معنی الاسم کان هو ایضا اسما فان [illegible]
[illegible] علی المعنی [illegible] حروف [illegible] الاسمیة لجواز [illegible] الیوم لانه اذا کان ظرف کان عامله
والجواب الواقع فی الیوم [illegible] اکرمک [illegible]
ان کنت قلت فقد علمته [illegible] الشرط لا یکون الا مستقبلا ولکن المعنی ان ثبت انی کنت قلته [illegible] قوله وعلم توابعها [illegible]
[illegible] عطفا علی المضاف [illegible] علم البلاغة [illegible] توابعها [illegible] مقام المضاف [illegible]
کما هو المشهور [illegible] الصغیر [illegible] توابعها معطوف
علی المضاف الیه [illegible] البلاغة [illegible] المذکورین [illegible] العلوم الادبیة [illegible] والبیان [illegible]

[illegible]

قوله كيف الى آخره يعني ان بينهما منافاة من وجهين احدهما ان السكاكي حصر ادراك الاعجاز في الذوق وجعل هذا العلم كاشفا يحصر الكشف فيه وثانيهما ان السكاكي نفى امكان الكشف والمصنف اثبت الكشف لكن ذكره سابق الكلام في الجواب على وجه يفهم منه ان المقصود دفع المنافاة الى وقع اثباته في الاول حيث قال ولا بد للذوق ومن كلام صاحب المفتاح ايضا ما ينافي بين الوجهين فانه اثبت الكشف بهذا العلم من حصره فيه وغيره

[illegible]

قوله وقد يشير الى هذا اي الى ان بهذا العلم يكشف عن وجوه الاعجاز الى آخره قوله لا طريق اي طريق مفض اليه الى آخره جزء والا طول حذفه بدل او على انه صفة ولا طول جزء فيكون جملة اسم ظرف فالمعنى متعلقا

بانه طريق من جهة الوصول الى آخره قوله لا علم بعد علم الاصول كشف للقناع لا يخفى ان المفهوم منه ان الكلام بحكم دليل الخطابية يحرز الحاوي الى علم الاصول كشف عن العلمين وان عيرها كاشف

وما اشتغف وكلمة هاهنا في ظاهر كلام السكاكي والمصنف المصرحين بان الكشف انما يحصل بالعلمين وغرض الشارح ايضا هو انه اشار السكاكي الى انه بهذا العلم يكشف لا بغيره الا ان يقال هذا بقوله

وقد يشير الى هذا اشارة الى كون هذا العلم كاشفا بلا قصد الى الحصر وقد يقال ان الكشف قد جرد عن معنى التفصيل وجعل بعد علم الاصول متعلقا بما في كرر منه معنى الفعل والمعنى ان بين العلمين

[illegible]

قوله جعل القرآن الذي هو مجيء نقل اولا الى الكلام المنزل لكنه لا يلائم ما ذكره في هذا الكتاب لانه صرح فيه انه جعل اولا بمعنى المعقول ثم نقل الى الكلام المنزل فان يحمل عبارته في شرح الكشاف على ما ذكره

هاهنا فيقال معقود وانه نقل الاخيرة اليه ويحمل على ظاهره ويقال التكلم في الكلامين وجهان وجه ما ذكره في هذا الكتاب فهو الاسبقية واما وجه ما ذكره في شرح الكشاف فهو تعميم المجاز فانه على ما ذكر

في هذا الكتاب يقدر نقل منه بغير ضرورة اذ قد يكون التمييز والاستعارة منه بغير جعل التمييز اولا بمعنى التمييز فلا استعارة بمعنى المستعار الى آخره

قوله الكلام المنزل بالنسبة الى الكلام المشهور والمشهود رفعه وجه المناقشة بانه يدخل فيه شاذ القراءة ومنسوخ التلاوة والاحاديث الالهية كانت او نبوية ولا حاجة الى دفع بان المراد ما انزل لفظه ومعناه مجموع

[illegible]

خاتمة قوله فلهذا اختار النظم اي لان النظم عبارة عن تأليف المخصوص وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ وعبارة تنبيها المخصوص الذي هو النظم اثر لفظ النظم على اللفظ حين جعل ظرفا للاعجاز

ليشعرون الاعجاز باعتبار النظم ولو ذكر اللفظ لم يكن اشعار بذلك بل ربما يكون اشعار بان الاعجاز باعتبار مجرد اللفظ وهذا الوجه في اختيار النظم متعلق بمخصوص المقام واما الوجه الثاني هو ان فيه

استعارة لطيفة فتذكره

مبنى على انه المتبادر الى الفهم الشائع فى الاستعمال لاسيما فى المصادر وعند خفاء قرائن
الاستغراق او على ان اللام لا يفيد سوى التعريف والاسم لا يدل الا على مسماه فاذن لا يكون
ثمة استغراق وما فى على ما انعم مصدرية لا موصولة لفساده لفظا ومعنى اما لفظا
فلاحتياج الموصول الى التقدير اى انعم به مع تعديته فى المعطوف عليه اعنى علم لكونه
لتعلم مفعوله ومن زعم ان التقدير وعلمه على ان ما لم نعلم بدل من الضمير المحذوف او
خبر مبتدأ محذوف او نصب بتقدير اعنى فقد تعسف واما معنى فلان الحمد على الا
الذى هو من اوصاف المنعم امكن من الحمد على نفس النعمة ولم يتعرض المنعم به لقصور العبارة
عن الاحاطة به ولئلا يتوهم اختصاصه بشئ دون شئ وليذهب نفس السامع كل مذهب
ممكن ثم انه صرح ببعض النعم ايماء الى اصول ما يحتاج اليه فى بقاء النوع بيانه ان
الانسان مدنى بالطبع اى يحتاج فى تعيشه الى التمدن وهو اجتماعه مع بنى نوعه
يتعاونون ويتشاركون فى تحصيل الغذاء واللباس والمسكن وغيرها وهذا موقوف
على ان يعرف كل احد صاحبه ما فى ضميره والاشارة لا تفى بالمعلومات والمعقولات
الصرفة وفى الكتابة مشقة فانعم الله عليه بتعليم البيان وهو المنطق الفصيح المعرب
عما فى الضمير ثم ان هذا الاجتماع انما ينتظم اذا كان بينهم معاملة وعدل يتفق الجميع
عليه لان كل احد يشتهى حصول ما يحتاج اليه ويغضب على من يزاحمه فيقع الجور ويختل
امر الاجتماع والمعاملة والعدل لا يتناول الجزئيات الغير المحصورة بل لا بد لهما من
قوانين كلية وهى علم الشرائع ولا بد لها من واضع يقررها على ما ينبغى مصون عن الخطأ
وهو الشارع ثم الشارع لا بد ان يمتاز باستحقاق الطاعة وهو انما يتحقق بايات تدل
على ان شريعته من عند ربه وهى المعجزات واعلى معجزات نبينا القران الفارق بين الحق
والباطل فقوله علم من عطف الخاص على العام رعاية لبراعة الاستهلال وتنبيها على
جلالة نعمة البيان كما اشير اليه فى قوله تعالى خلق الانسان علمه البيان ومن فى من البيان
بيان لقوله ما لم نعلم قدم عليه رعاية للسجع والصلوة على سيدنا محمد خير من نطق
بالصواب دعاء للشارع المقنن للقوانين وافضل من اوتى الحكمة اشارة الى القوانين
لان الحكمة هى علم الشرائع على ما فسر فى الكشاف ولفظ اوتى تنبيه على انه من عند ربه لا من
عند نفسه وترك الفاعل لان هذا الفعل لا يصلح الا لله تعالى وفصل الخطاب شا

الى المعجزة لان الفصل التمييز ويقال للكلام المبين فصل بمعنى مفصول ففصل الخطاب
البيّن من الكلام الملخص الذي يتبيّنه من يخاطب به ولا يلتبس عليه او بمعنى فاصل اى
الفاصل من الخطاب الذى يفصل بين الحق والباطل والصواب والخطاء ثم دعا لمن هو
التابع في تنفيذ الاحكام وتبليغها الى العباد بقوله وعلى آله اصله اهل بدليل اهيل
خص استعماله فى الاشراف ومن له خطر وعن الكسائى سمعت اعرابيا فصيحا يقول اهل
واهيل وال واويل الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب وصحابته الاخيار جمع خير بالتشديد
اما بعد اصله مهما يكن من شئ بعد الحمد والثناء فوقعت كلمة اما موقع اسم هو المبتدا و
فعل هو الشرط وتضمنت معناهما فلتضمنها معنى الشرط لزمتها الفاء اللازمة للشرط غالبا
ولتضمنها معنى الابتداء لزمها لصوق الاسم اللازم للمبتدا قضاء لحق ما كان وابقاء له
بقدر الامكان وسيجئ زيادة لهذا تحقيق فى احوال متعلقات الفعل فلما كان لما ظرف
بمعنى اذ استعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى قال سيبويه لما لوقوع امر
لوقوع غيره وانما يكون مثل لو فتوهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو لانتفاء
الثانى لانتفاء الاول ولما لثبوت الثانى لثبوت الاول والوجه ما تقدم علم البلاغة هو
علم المعانى والبيان وعلم توابعها هو البديع من اجل العلوم قدرا وادقها سرا لا حاجة الى
تخصيص العلوم بالعربية لانه لم يجعله اجل جميع العلوم بل جعل طائفة من العلوم اجل منها
سوئها وجعلها من هذه الطائفة مع ان هذا ادعاء منه وكل حزب بما لديهم فرحون اذ به اى
بعلم البلاغة وتوابعها لا بغيره من العلوم يعرف دقائق العربية واسرارها فيكون من ادق
العلوم سرا وبه يكشف عن وجوه الاعجاز فى نظم القرآن استارها فيكون من اجل العلوم
قدرا لان المراد بكشف الاستار معرفة انه معجز لكونه فى اعلى مراتب البلاغة لاشتماله على
الدقائق والاسرار والخواص الخارجة عن طوق البشر وهذه وسيلة الى تصديق النبى صلى
الله عليه وآله وسلم فى جميع ما جاء به لينقادوا امره فيفوزوا بالسعادات الدنيوية والاخروية
فيكون من اجل العلوم لكون معلومه من اجل المعلومات وغايته من اشرف الغايات وجلالة
العلم بجلالة المعلوم وغايته فان قيل كيف التوفيق بين ما ذكره ههنا وبين ما ذكر فى المفتاح
من ان مدرك الاعجاز هو الذوق ليس الا ونفس الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها قلنا

معنى كلامه انه يدرك ولا يمكن وصفه كالملاحة وقد صرح بهذا وما ذكر المستفاد من
قوله وبه يكشف هنا الابهام على انه يمكن وصفه بل يدل على انه انما يدرك بهذا العلم
لو بالذوق المكتسب منه لا بغيره من العلوم وليس الحصر حقيقيا حتى يرد الاعتراض عليه
بان العرب يعرف ذلك بحسب السليقة وقد اشار الى هذا في موضع من المفتاح كقوله في
علم الاستدلال وجه الاعجاز امر خارج من جنس الفصاحة والبلاغة لا طريق اليه الا
طول خدمة هذين العلمين وفي موضع اخر لا علم بعد علم الاصول اكشف للقناع عن وجه
الاعجاز من هذين العلمين نعم لا يمكن بيان وجه الاعجاز بعد ادراكه بحقيقته لامتناع
الاحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب فلا يدخل كنه بلاغة القران الا من علمه الشامل
ذكر في المفتاح وتشبيه وجوه الاعجاز في النفس بالاشياء المحجبة بعد الاستتار استعارة
بالكناية واثبات الاستتار لها استعارة تخييلية وذكر الوجوه ايهام والتشبيه لاعجاز بالصور
الحسنة استعارة بالكناية واثبات الوجوه استعارة تخييلية وذكر الاستتار ترشيح وتعد
جريانه هذا على اصطلاح المصنف والقران فعلان بمعنى مفعول جعل اسما للكلام المنزل
على النبي صلعم ونظمه تاليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه
العقل لا توالبها في النطق وضم بعضها الى بعض كيف ما اتفق بخلاف نظم الحروف فانه توالبها
في النطق من غير اعتبار معنى يقتضيه العقل حتى لو قيل مكان ضرب ربض لما ادى الى فساد
وليس الاعجاز بمجرد الالفاظ والا لما كان للطائفة العلمين مدخل فيه لانهما لا تتعلق
بنفس الالفاظ فلهذا اختار النظم على اللفظ ولان فيه استعارة لطيفة واشارة الى
ان كلماته كالدرر وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم الذي صنفه الفاضل العلامة
سراج الملة والدين ابو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه اعظم ما صنف فيه
كان فيه اي في علم البلاغة وتوابعها من الكتب المشهورة بيان لما نفعا لكونه اعظم لكو
احسنها ترتيبا اي لكون القسم الثالث احسن الكتب المشهورة من جهة الترتيب هو وضع
كل شيء في مرتبته فلكل مسئلة مثلا مرتبة بعضها اليق من بعض فوضعها فيه احسن وان شئت
ان تعرف صدق هذا المقال فعليك بكتب الشيخ عبد القاهر فانها كانها حقة فيها انفصم
فتناثرت لالئه ولكونه اتمها تحريرا وهو تهذيب الكلام ولكونه اكثرها للاصول والقواعد

هو متعلق بمحذوف يفسره قوله جمعا لأن معمول المصدر لا يتقدم عليه لأنه عند العمل مؤول بأن
مع الفعل فهو موصول ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول لكونه كتقدم جزء من الشيء المرتب
الأجزاء عليه هذا والأظهر أنه جائز إذا كان المعمول ظرفا أو شبهه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعي
ولا تأخذكم بهما رأفة ومثل هذا كثير في الكلام والتقدير تكلف وليس كل مؤول بشيء حكمه حكم
ما أول به مع أن الظرف مما يكفيه رائحة من الفعل لأن له شأنا ليس لغيره لتنزله من الشيء منزلة
نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ولكن كا
القسم الثالث غير مصون أي غير محفوظ من الحشو وهو الزائد المستغنى عنه وعن التطويل
وهو الزائد على أصل المراد بلا فائدة وسيجيء الفرق بينهما في باب الإطناب وعن التعقيد
هو كون الكلام مغلقا يتوعر على الذهن تحصيل معناه قابلا خبر بعد خبر أي كان قابلا للا
ختصار لما فيه من التطويل مفتقرا خبر أي كان محتاجا إلى الإيضاح لما فيه من التعقيد وإلى
التجريد لما فيه من الحشو ألفت مختصرا جواب لما أي كان ما تقدم سببا لتأليف مختصر يتضمن
ما فيه أي في القسم الثالث من القواعد جمع قاعدة وهي حكم كلي ينطبق على جزئياته ليتعرف أحكامها
منه كقولنا كل حكم منكر يجب توكيده فإنه ينطبق على إن زيدا قائم وإن عمرا راكب
وغير ذلك مما يلقى إلى المنكر بأن يقال هذا كلام مع المنكر وكل كلام مع المنكر يجب أن يؤكد فيعلم
أنه يؤكد ويشتمل على ما يحتاج إليه لا على ما يستغنى عنه ليكون حشوا من الأمثلة وهي الجزئيات
التي تذكر لإيضاح القواعد وإيصالها إلى فهم المستفيد والشواهد وهي الجزئيات التي يستشهد
بها في إثبات القواعد لكونها من التنزيل ومن كلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي أخص من الأمثلة
ولم آل من الألو وهو التقصير جهدا أما بالضم والفتح الاجتهاد وعن الفراء الجهد بالضم الطاقة وبالفتح
المشقة وقد استعمل الألو في قولهم لا آلوك جهدا متعديا إلى مفعولين والمعنى لا أمنعك جهدا وحذف
هنا المفعول الأول لأنه غير مقصود أي لم أمنع اجتهادا في تحقيقه أي المختصر يعني في تحقيق ما ذكر فيه
من الأبحاث وتهذيبه أي تنقيحه ورتبته أي المختصر ترتيبا أقرب تناولا أي أخذا وهو في الأصل
مد اليد إلى الشيء ليؤخذ من ترتيبه أي ترتيب السكاكي أو القسم الثالث إضافة للمصدر إلى الفاعل أو
المفعول ولم أبالغ في اختصار لفظه أي المختصر تقريبا مفعول له لما تضمنه معنى لم أبالغ كأنه قال
تركت المبالغة في الاختصار تقريبا لتعاطيه أي تناوله وطلبا لتسهيل فهمه على طالبيه

الفعل المنفي بالمثبت على ما ذكر لكان المعنى ان المبالغة في الاختصار لم يكن للتهذيب والتسهيل

بل لامر اخر وهذا مبني على ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان من حكم النفي اذا دخل على

كلام فيه تقييد على وجه ما ان يتوجه الى ذلك التقييد وان يقع له خصوصا مثلا اذا قيل لم اَرَ

القوم اجمعون كان نفيا للاجماع وهذا انما لا يستبدل الى اثبات فيه ولعمري لقد افرط المصنف في

وصف القسم الثالث بان فيه حشوا وتطويلا وتعقيدا تصريحا وتلويحا اثباتا على ما ذكر او

تعريضا اثباتا للتاحيث وصف مؤلفه بانه مختصر منقح سهل الماخذ اي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد

كما في القسم الثالث واضفت الى ذلك المذكور من القواعد غيرها فوائد عثرت اي اطلعت

في بعض كتب القوم عليها اي على تلك الفوائد وزوائد لم اظفر اي لم اقف في كلام احد من

القوم بالتصريح بها او بالزوائد ولا بالاشارة اليها بان يكون كلامهم على وجه يمكن

تحصيلها منه بالتبعية وان لم يقصدوها بمعنى لم يتعرضوا لها لا نفيا ولا اثباتا كبعض ما

على المفتاح وغيره ولقد اعجب في جعل ملتقطات كتب الائمة فوائد ومخترعات خاطره فوائد

وسميته تلخيص المفتاح وانا اسأل الله لا بغيره لتقديم المسند اليه هنا جهة حسن لا لمقتضى

للتخصيص ولا للتقوي فكانه قصد جعل الواو للحال فاتى بالجملة الاسمية وما يقال انه قصد

الاستمرار بعيد نظرا لحصوله من المضارع كما سيجيء من قوله لو يطيعكم من فضله حال من ان ينفع

به اي بهذا المختصر كما نفع باصله وهو المفتاح او القسم الثالث انه اي الله ولي ذلك النفع و

هو حسبي اي محسبي وكافي لا اسأل غيره فعلى هذا كان الانسب ان يقول والله اسأل بتقديم

المفعول ونعم الوكيل عطف اما على جملة هو حسبي والمخصوص محذوف كما في قوله تعالى نعم العبد فيكون

من عطف الجملة الفعلية الانشائية على الاسمية الاخبارية واما على حسبي اي وهو نعم الوكيل و

فالمخصوص هو الضمير المتقدم كما صرح به صاحب المفتاح وغيره في قولنا زيد نعم الرجل ثم عطف

الجملة على المفرد وان صح باعتبار تضمن المفرد معنى الفعل كما في قوله تعالى فالق الاصباح وجعل

الليل سكنا على رأي لكنه في الحقيقة من عطف الانشاء على الاخبار وهذا اوان الشروع في المقصود

مقدمة رتب المختصر على مقدمة وثلاثة فنون لان المذكور فيه اما ان يكون من قبيل المقاصد في

هذا الفن او لا الثاني المقدمة والاول ان كان الغرض منه الاحتراز عن الخطاء في تادية المراد فهو

الفن الاول والا فان كان الغرض منه الاحتراز عن التعقيد المعنوي فهو الفن الثاني والا

فهو ما يعرف به وجوه التحسين وهو الفن الثالث وعلم منه ظاهر بيانه بالاستقراء وقيل
رتبه على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة لان الثاني ان توقف عليه المقصود فمقدمة والا فخاتمة
والحق ان الخاتمة انما هي من الفن الثالث كما سيتبين هناك ان شاء الله تعالى ولما انجر كلامه في آخر
المقدمة الى انحصار المقصود في الفنون الثلاثة صار كل منها معهودا فاضرب فيه تعريف العهد
بخلاف المقدمة فانه لم يقع منه ذكرها ولا اشارة اليها فلم يكن لتعريفها معنى فنكرها وقال

مقدمة اي هذه مقدمة في بيان معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة في
علمي المعاني والبيان وما يتصل بذلك مما ابتنا في الا الكلام وحصولها ان نعرفه على التحقيق
والتفصيل غاية العلوم الثلاثة ووجه الاحتياج اليها والمقدمة ماخوذة من مقدمة الجيش
للجماعة المتقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه مسائله كمعرفة
حده وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط
له بها وانتفاع بها فيه سواء توقف عليها ام لا ولعدم فرق البعض بين مقدمة العلم ومقدمة
الكتاب اشكل عليهم امران احتاجوا في التفصي عنهما الى تكلف احدهما بيان توقف مسائل
العلوم الثلاثة على ما ذكر في هذه المقدمة وقد ذكره صاحب المفتاح في آخر المعاني والبيان
الثاني ما وقع في بعض الكتب من ان المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه زعما
منهم ان هذا معنى المقدمة واعلم ان للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة اقوالا شتى لا فائدة
في ايرادها الا الاطناب فالاولى ان نقتصر على تفسير ما ذكر في الكتاب فنقول الفصاحة وهي
في الاصل تنبئ عن الابانة والظهور يقال فصح الاعجمي وافصح اذا انطلق لسانه وخلصت لغته
من اللكنة وجادت فلم يلحن وافصح به اي صرح يوصف بها المفرد يقال كلمة فصيحة والكلام يقال
كلام فصيح وقصيدة فصيحة في النثر والنظم والمتكلم يقال كاتب فصيح وشاعر فصيح والبلاغة وهي
تنبئ عن الوصول والانتهاء يوصف بها الاخيران اي الكلام والمتكلم فقط دون المفرد يقال
كلام بليغ ورجل بليغ ولم يسمع كلمة بليغة وقوله فقط من اسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما
يصدر بالفاء تزيينا للفظ وكأنه جزاء شرط محذوف اي اذا وصفت بها الاخيرين فقط اي فانته
عن وصف الاول بها واعلم انه لما كانت الفصاحة عندهم يقال لكون اللفظ جاريا على القوانين
المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على السنة العرب الموثوق بعربيتهم وتلك علموا انها

الاستقراء ان الالفاظ الكثيرة الدوران فيما بينهم هي التي تكون جارية على اللسان سالمة من
تنافر الحروف والكلمات ومن الغرابة والتعقيد اللفظي والمعنوي جزم المصنف بان اللفظ الفصيح
ما يكون سالما عن مخالفة القوانين والتنافر والغرابة والتعقيد وقد شاع في تفسير الفصاحة الخلو
عما ذكر لكونه لازما لها تسهيلا للامر ثم لما كانت المخالفة في المفرد راجعة الى اللغة وفي الكلام الى
النحو وكانت الغرابة مختصة بالمفرد والتعقيد بالكلام حتى صارت فصاحة المفرد والكلام كانهما
حقيقتان مختلفتان وكذا كانت البلاغة يقال عندهم لمعان مخصوصة كون الكلام على وفق
مقتضى الحال وكان كل من الفصاحة والبلاغة يقع صفة للمتكلم بمعنى اخر بادر اولا الى تقسيمهما
باعتبار ما يقعان وصفا له ثم عرف كلا منهما على وجه مختصر يليق به لتعذر جمع الحقائق
المختلفة في تعريف واحد ولا يوجد قدر مشترك بينهما كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس و
غيرهما الا ان اطلاق الفصاحة على الاقسام الثلثة من قبيل اطلاق اللفظ المشترك على معانيه
المختلفة نظرا الى الظاهر وكذا البلاغة ولا يخفى تعذر تعريف مطلق العين الشامل للشمس و
الذهب وغير ذلك فصح ان تفسير الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما استخرجه في كلامهم الناس
لكثرة خبرة من اطلقهم واعتباراتهم وحينئذ لا يتوجه الاعتراض على قوله لم اجد في كلام الناس
ما يصلح لتعريفهما بانه لا مدخل للراي في تفسير الالفاظ ولا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد
بالناس الناس المعهودون كالشيخ والسكاكي ثم لما كانت معرفة البلاغة موقوفة على معرفة
الفصاحة لكونها ماخوذة في تعريف البلاغة وجب تقديمها ولهذا بعينه وجب تقديم فصاحة
المفرد فالفصاحة الكائنة في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوي
اي المستنبط من استقراء اللغة حتى لو وجد في الكلمة شيء من هذه الثلثة لا يكون فصيحة
فالتنافر وصف في الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها فمنه ما يوجب التناهي في الثقل
نحو الهعخع بالخاء المعجمة في قول اعرابي سئل عن ناقته فقال تركتها ترعى الهعخع ومنه ما دون ذلك
مستشزرات في قول امرئ القيس غدائره اي ذوائبه جمع غديرة والضمير عائد الى الفرع في البيت
السابق مستشزرات مرتفعات ان روي بالكسر على لفظ اسم الفاعل ومرفوعات ان روي بالفتح
استشزره رفعه واستشزر ارتفع يعدى ولا يعدى الى العلى تضل العقاص في مثنى ومرسل
اي تغيب والعقاص جمع عقيصة وهي الخصلة المجموعة من الشعر والمثنى المفتول والمرسل خلافه

المثنى يعني ان ذوائبه مشدودة على الراس بخيوط وان شعره ينقسم الى عقاص ومثنى ومرسل
والاول يغيب في الاخيرين والغرض بيان كثرة شعره وذهب بعضهم ان منشأ الثقل في مستشزرا
هو توسط الشين المعجمة التي هي من المهموسة الرخوة بين التاء التي هي من المهموسة الشديدة
والزاء المعجمة التي هي من المجهورة ولو قال مستشرف لزال ذلك الثقل وهو سهو لان الراء
المهملة ايضا من المجهورة فيجب ان يكون مستشرف ايضا متنافرا وليس كذلك بل منشأ الثقل
هو اجتماع هذه الحروف المخصوصة قال ابن الاثير ليس التنافر بسبب بعد المخارج وان الانتقال
من احدهما الى الاخر كالمشي في القيد لما نجد غير متنافر من القريب المخرج كالجيش والشجي وفي
المتنافر من البعيد ما هو بخلافه كملع بمعنى علم وليس ذلك بسبب ان الاخراج
من الحلق الى الشفة ايسر من ادخاله من الشفة الى الحلق لما نجد من حسن غلب وبلغ وحلم وملح
بل هذا امر ذوقي فكل ما عده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء كان من قرب
المخارج او بعدها او غير ذلك ولهذا اكتفى المصنف بالتمثيل ولم يتعرض لتحقيقه وبيان
سببه لتعذر ضبطه فالاولى ان يحال الى سلامة الذوق وقد سبق الى بعض الاوهام ان اجتماع
الحروف المتنافرة سبب للثقل المخل بفصاحة الكلمة وانه لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة
غير عربية عن الفصاحة كما لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن كونه عربيا فلا يخرج سورة
فيها الا اعجمي عن الفصاحة واجاب بعضهم بان انتفاء وصف الجزء كفصاحة الكلمة مثلا لا يوجب
انتفاء وصف الكل وهذا غلط فاحش لان فصاحة الكلمات ماخوذة في تعريف فصاحة الكلام
فكيف لا يخرج الكلام المشتمل على كلمة غير فصيحة عن الفصاحة وفصاحة الكلمات جزء من مفهوم
فصاحة الكلام لا وصف لجزئها والقياس على وقوع مفرد غير عربي في كلام العربي فاسد لانه ممنوع
ولو سلم فالمعنى انه عربي النظم والاسلوب ولو سلم فباعتبار الاعم الاغلب ولم يشترط في الكلام
العربي ان يكون كل كلمة منه عربية كما اشترط في فصاحة الكلام ان يكون كل كلمة منه فصيحة فان
هذا لغو ذلك وعلى تقدير تسليم انه لا يخرج السورة عن الفصاحة لكنه يلزم كونها مشتملة على كلام
غير صحيح والقول باشتمال القران على كلام غير صحيح بل على كلمة غير فصيحة مما يقود الى نسبة الجهل
او العجز الى الله تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى
ولا مانوسة الاستعمال فمنه ما يحتاج في معرفته الى ان ينقر ويبحث عنه في كتب اللغة المبسوطة

كتكاكأتم وافرنقعوا في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه مالكم
تكاكأتم على كتكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني اي اجتمعتم تنحوا عني كذا ذكره الجوهري في
الصحاح وذكر جار الله في الفائق انه قال الجاحظ مر ابو علقمة ببعض طرق البصرة فهاجت به مرة
فوثب عليه قوم يعصرون ابهامه ويؤذنون في اذنه فافلت من ايديهم وقال مالكم تكأكأتم علي كما
تكأكؤن على ذي جنة افرنقعوا عني فقال بعضهم دعوه فان شيطانه يتكلم بلسان الهندية وشر
ما يحتاج الى ان يخرج له وجه بعيد نحو مسرج في قول العجاج ومقلة وحاجبا مزججا اي مدققا
مطولا وفاحما اي شعرا اسود كالفحم ومرسنا اي انفا مسرجا اي كالسيف السريجي في الدقة
والاستواء والسريج اسم قين ينسب اليه السيوف او كالسراج في البريق واللمعان فانه
من قولهم سرج وجهه بالكسر اي حسن وسرج الله وجهه اي بهجه وحسنه واما انه يجعل اسم
مفعول منه لاحتمال انهم لم يعثروا على هذا الاستعمال وان يكون هذا مولدا استعمله من
السراج على انه لا يبعد ان يقال ان سرج الله وجهه ايضا من باب الغرابة وانا اصلح مجمل اللغة
فقد قال سرج الله وجهه اي حسنه وبهجه ثم انشد هذا المصراع لا يقال الغرابة كما يفهم من
كتبهم كون الكلمة غير مشهورة الاستعمال وهي في مقابلة المعتادة وهي بحسب قوم دون
قوم والوحشية هي المشتملة على تركيب ينفر الطبع منه وهي في مقابلة العذبة والغريب يجوز ان
يكون عذبة فلا يحسن تفسيرها بالوحشية بل الوحشية قيد لابد لفصاحة المفرد وانا ابينا
الوحشية غير ما ذكرنا فلا نسلم ان الغرابة بتلك المعنى مخل بالفصاحة لانا نقول هذا ايضا
اصطلاح مذكور في كتبهم حيث قالوا الوحشي منسوب الى الوحش الذي يسكن القفار ثم
استعيرت للالفاظ التي لم يؤنس استعمالها والوحشي قسمان غريب حسن وغريب قبيح فالغريب
الحسن هو الذي لا يعاب استعماله على العرب لانه لم يكن وحشيا عندهم وذلك مثل شرنبث
واشمخر واقمطر وهي في النظم احسن منها في النثر ومنه غريب القرآن والحديث والغريب القبيح
ما يعاب استعماله مطلقا ويسمى الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال
ثقيلا على السمع كريها على الذوق ويسمى المتوعر ايضا وذلك مثل جحيش للفريد واطلخم الامر
وجفخت وامثال ذلك وقولنا غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال تفسير للوحشية
فمنع كونه مخلا بالفصاحة المثبتة مما لا يرى بينهم ظاهر الفساد وان اريد بالفصاحة معنى اخر فعليه
ان يبين من التنافر والغرابة والمخالفة لا يخل بها فالفصاحة والمخالفة ان تكون الكلمة على قانون

القانون المستنبط من تتبع لغة العرب اعنى مفردات الفاظهم الموضوعة او ما هو فى حكمها كوجوب الاعلال فى نحو قام والاعلال فى نحو مد وغير ذلك مما يشتمل عليه علم التصريف واما نحو ابى يابى وعور واستحوذ وقطط شعره وال وماء وما اشبه ذلك من الشواذ الثابتة فى اللغة فليست من المخالفة فى شيء لانها كذلك ثبتت عن الواضع فهى فى حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا فى هذه الصور بل المخالفة ما لا يكون على وفق ما ثبت عن الواضع نحو الاجلل بفك الادغام فى قوله الحمد لله العلى الاجلل والقياس الاجل قيل فصاحة المفرد خلوصه مما ذكر ومن الكراهة فى السمع بان يتبرأ السمع من سماعه كما يتبرأ السمع من سماع الاصوات المنكرة فان اللفظ من قبيل الاصوات والاصوات منها ما تستلذ النفس بسماعه ومنها ما تستكرهه نحو الجرشى فى قول ابى الطيب فى مدح سيف الدولة ابى الحسن على مبارك الاسم اغر اللقب كريم الجرشى اى النفس شريف النسب فالاسم مبارك لموافقته اسم امير المؤمنين على عليه السلام واللقب مشهور بين الناس والاغر من الخيل الابيض الجبهة ثم استعير لكل واضح معروف وفيه نظر لانها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية لظهور ان الجرشى انما من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا وجحيش واطلخم وقد ذكر هنا وجوه اخر الاول انها اذا ادت الى الثقل فقد دخلت تحت التنافر والا فلا تخل بالفصاحة الثانى ان ما ذكره هذا القائل فى بيان هذا الشرط ان اللفظ من قبيل الاصوات فاسد لان اللفظ ليس بصوت بل كيفية له كما عرف فى موضعه وضعف هذين الوجهين ظاهر الثالث ان الكراهة فى السمع راجعة الى النغم فكم من لفظ فصيح يستكره فى السمع اذا ادى بنغم غير متناسبة وصوت منكر وكم من لفظ غير فصيح يستلذ اذا ادى بنغم متناسبة وصوت طيب وليس بشيء للقطع باستكراه الجرشى دون النفس سواء ادى بصوت حسن او غيره وكذا الجفخ وملع دون فخر وعلم الرابع ان مثل ذلك واقع فى التنزيل كلفظ ضيزى ودسر ونحو ذلك وفيه ايضا بحث لانه قد يعرض لاسباب الاخلال بالفصاحة ما يمنع السببية منه ان اللفظ فصيحا فان مفردات الالفاظ تتفاوت باختلاف المقامات كما سيجىء فى الخاتمة ولفظ ضيزى ودسر كذلك

والفصاحة فى الكلام خلوصه من ضعف التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها حال من الضمير فى خلوصه اى خلوصه مما ذكر مع فصاحة الكلمات واحترز به عن نحو زيد اجلل وشعره مستشزر وانفه مسرج ولا يجوز ان يكون حالا من الكلمات فى تنافر

الكلمات لانه يستلزم ان يكون الكلام المشتمل على تنافر الكلمات الغير الفصيحة متنافرة

كالشام لا اضيحا لانه صادق عليه انه خالص من تنافر الكلمات ما لكونها فصيحة فافهم و

الضعف ان يكون تاليف اجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشتهر فيما بين معظم اصحابه

حتى يمتنع عند الجمهور كالاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو ضرب غلامه زيدا فانه غير فصيح وان

كان مثل هذه الصورة اعني ما اتصل بالفاعل ضمير المفعول به مما اجازه الاخفش و

تبعه ابن جني لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كالفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي

بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وبقوله ولما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه الكيل

صاعا بصاع ورد بان الضمير للمصدر المدلول عليه بالفعل اي رب الجزاء واصحاب المصاف

كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى اي العدل واما قوله جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر

وحسن فعل كما يجزى سنمار وقوله الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل

جانب فشاذ لا يقاس عليه والتنافر ان يكون الكلمات ثقيلة على اللسان فمنه ما هو متناه

في الثقل كقوله وليس قرب قبر حرب قبر وقبر حرب بمكان قفر اي خال من

الماء والكلاء ومنه ما دون ذلك مثل قوله اي ابي تمام كريم متى امدحه امدحه والورى

معي واذا ما لمته لمته وحدي والورى مبتدا خبره معي والواو للحال اي لا يشاركني احد

في ملامته لانه انما يستحق المدح دون الملامة وفي استعمال اذا والفعل الماضي ههنا اعتبار

لطيف وهو ايهام ثبوت الدعوى كانه يحقق منه اللوم فلم يشاركه احد لكن مقابلة المدح

باللوم دون الذم او الهجاء مما عابه الصاحب قال المصنف فان في امدحه ثقلا لما بين الحاء و

الهاء من التنافر ولعله اراد ان فيه شيئا من الثقل فاذا انضم اليه امدحه الثاني تضاعف ذلك

الثقل وحصل التنافر المخل بالفصاحة ولم يرد ان مجرد امدحه غير فصيح فان مثله واقع في

التنزيل نحو فسبحه والقول باشتمال القران على كلام غير فصيح مما لا يجترئ عليه المؤمن صرح

بذلك ابن العميد وهو اول من عاب هذا البيت على ابي تمام حيث قال هذا التكرير في امدحه

امدحه مع الجمع بين الحاء والهاء وهما من حروف الحلق خارج عن حد الاعتدال نافر كل التنافر

ولو قال فان في تكرير امدحه ثقلا لكان اولى وبين المثالين فرق اخر وهو ان منشاء الثقل

في الاول نفس اجتماع الكلمات وفي الثاني حروف منها وزعم ان بعضهم من التنافر جمع كلمة

اخرى غير مناسبة لها كجمع سطل مع قنديل ومسجد بالنسبة الى الحمامي مثلا فهو وهم لانه لا يوجب الثقل على اللسان فهو انما يخل بالبلاغة دون الفصاحة والتعقيد اى كون الكلام معقدا على ان المصدر من المبني للمفعول ان لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المعنى المراد منه لخلل واقع اما في النظم بان لا يكون ترتيب الالفاظ على وفق ترتيب المعاني بسبب تقديم او تاخير او حذف او اضمار او غير ذلك مما يوجب صعوبة فهم المراد وان كان ثابتا في الكلام جاريا على القوانين فان سبب التعقيد يجوز ان يكون اجتماع امور كل منها شايع الاستعمال في كلام العرب ويجوز ان يكون التعقيد حاصلا ببعض منها لكنه مع اعتبار الجمع يكون اشد واقوى وذكر ضعف التاليف لا يكون مغنيا عن ذكر التعقيد اللفظي كما توهم بعضهم كقول الفرزدق في مدح خال هشام ابن عبد الملك وهو ابرهيم بن هشام بن اسماعيل المخزومي وما مثله في الناس الا مملكا ابو امه حي ابوه يقاربه اى ليس في الناس مثله حي يقاربه اى احد يشبهه في الفضائل الا مملكا اعطى المال والملك يعني هشاما ابو امه اى ام ذلك المملك ابوه اى ابو ابرهيم الممدوح والجملة صفة مملكا اى لا يماثله احد الا ابن اخته الذى هو هشام ففيه فصل بين المبتدا والخبر اعنى ابو امه ابوه بالاجنبي الذى هو حي وبين الموصوف والصفة اعنى حي يقاربه بالاجنبي الذى هو ابوه وتقديم المستثنى اعنى مملكا على المستثنى منه اعنى حي ولهذا نصبه اذ المختار البدل فهذا التقديم شايع الاستعمال لكنه اوجب زيادة في التعقيد قيل مثله مبتدا وحي خبره وما غير عاملة على اللغة التميمية وقيل بالعكس وبطل العمل لتقديم الخبر وكلا الوجهين يوجب تلففا في المعنى يظهر بالتامل في قولنا ليس مماثله في الناس حيا يقاربه او ليس حي يقاربه مماثلا له في الناس فالصحيح ان مثله اسم ما وفي الناس خبره وحي يقاربه بدل من مثله ففيه فصل بين البدل والمبدل منه واما في الانتقال اى لا يكون ظاهر الدلالة على المراد لخلل في انتقال الذهن من المعنى الاول المفهوم بحسب اللغة الى الثاني المقصود وذلك الخلل يكون لايراد اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسائط الكثيرة مع خفاء القرائن الدالة على المقصود كقول الاخر وهو عباس بن الاحنف ساطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب اى تصب بالرفع وهو الرواية الصحيحة المبنى عليها كلام الشيخ في دلائل الاعجاز والنصب توهم عيناى

التعقيد

الدموع لتجمدا جعل سكب الدموع وهو البكاء كناية عما يلزمه فراق الاحبة من الكآبة والحزن واصاب لانه كثيرا ما يجعل دليلا عليه يقال ابكاني واضحكني اى ساءني وسرني قال الحماسي ابكاني الدهر ويا ربما اضحكني الدهر بما يرضي ولكنه اخطأ في الكناية عما يوجبه دوام التلاقي والوصال من الفرح والسرور بجمود العين فان الانتقال من جمود العين الى بخلها بالدموع حال ارادة البكاء وهي حالة الحزن على مفارقة الاحبة لا الى ما قصده الشاعر من السرور الحاصل بملاقاة الاصدقاء ومواصلة الاحبة ولهذا لا يصح ان يقال في الدعاء لا زالت عينك جامدة كما يقال لا ابكى الله عينك ويقال سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها كانهما تبخلان بالمطر واللبن قال الحماسي الا ان عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعها لجمود فان قيل استعمل الجمود في مطلق خلو العين من الدمع مجازا من باب استعمال المقيد في المطلق ثم كنى به عن المسرة لكونها لازمة لها عادة قلنا هذا انما يكفي لصحة الكلام واستقامته ولا يخرجه عن التعقيد المعنوي لظهور ان الذهن لا ينتقل الى هذا بسهولة والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الاول الى الثاني ظاهرا حتى يخيل الى السامع انه فهمه من حاق اللفظ واما الكلام الذي ليس له معنى ثان فهو بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء كما ستعرفه في بحث اعلى الكلام ومعنى البيت ان عادة الزمان والاخوان الاتيان بنقيض المطلوب والجريان على عكس المقصود فاني الى الآن كنت اطلب القرب والسرور فلم يحصل الا الحزن والفراق فبعد هذا اطلب البعد والفراق ليحصل القرب والوصال واطلب الحزن والكآبة ليحصل الفرح والسرور وهذا ان نصبت لتسكب بتقدير ان ليكون عطفا على بعد الدار وان رفعته كما هو الصواب فالمعنى ابكي واحزن الآن ليحصل في المستقبل السرور والفرح بالقرب والوصال وحينئذ لا يدخل سكب الدموع تحت الطلب لكنه اكتسبه ولازمه ملازمة الامر المطلوب لظن الدهر انه مطلوبه فيأتي بضده وهذا هو المعنى المشهور فيما بين القوم ولا يخفى ما فيه من التكلف والتعسف ومنشأه عدم التعمق في المعاني وقلة التصفح لكلام المهرة

من السلف والصحيح انه اراد بطلب الفراق طيب النفس به وتوطينها عليه حتى كانه
امر مطلوب والمعنى انى اليوم اطيب نفسا بالبعد والفراق واوطنها على مقاساة
الاحزان والاشواق واتجرع غصصها واحتمل لاجلها حزنا يفيض الدمع من
عينى لاتسبب بذلك الى وصل يدوم ومسرة لا تزول فان الصبر مفتاح
الفرج ومع كل عسر يسرا ولكل بداية نهاية هذا هو المفهوم من دلائل
الاعجاز وعلى هذا فالسين فى ساطلب لمجرد التاكيد على ما ذكره صاحب
الكشاف فى قوله تعالى سنكتب ما قالوا وعن ذلك قيل فصاحة الكلام خلوصه
مما ذكر ومن كثرة التكرار وهو ذكر الشى مرة بعد اخرى وكثرته ان يكون
ذلك فوق الواحد وتتابع الاضافات فكثرة التكرار كقوله اى قول ابى الطيب و
تسعدنى فى غمرة بعد غمرة الغمرة ما يغمرك من الماء والمراد الشدة سبوح
فعول بمعنى فاعل من السبح وهو شدة عدو الفرس يستوى فيه المذكر و
المونث واراد بها فرسا حسن الجرى لا تتعب راكبها كانها تجرى فى الماء لها
صفة سبوح منها حال من شواهد وعليها متعلق بها وشواهد فاعل الظرف
اعنى لها لاعتماده على الموصوف والضماير كلها للسبوح يعنى ان لها من نفسها
علامات شاهدة على نجابتها وتتابع الاضافات مثل قوله اى ابن بابك حمامة
جرعى حومة الجندل اسجعى ففيه اضافة حمامة الى جرعى وهى ارض ذات
رمل مستوية لا تنبت شيئا وجرعى تانيث الاجرع قصرها للضرورة واضافة
جرعى الى حومة وهى معظم الشى واضافة حومة الى الجندل وهى ارض ذات حجارة
والسجع هدير الحمام ونحوه وقوله فانت بمراى من سعاد ومسمع اى بحيث
تراك سعاد وتسمع صوتك يقال فلان بمراى منى ومسمع اى بحيث اراه و
اسمع صوته كذا فى الصحاح وفيه نظر لان كلا من كثرة التكرار وتتابع
الاضافات ان ثقل اللفظ بسببه على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بالتنافر
والا فلا تخل بالفصاحة وكيف وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله الكريم
ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابرهيم قال الشيخ عبد القا
قال الصاحب اياك والاضافات المتداخلة فانها لا تحسن وذكر انها تستعمل فى

الهجاء كقوله يا علي بن حمزة بن عمارة انت والله سلحة في خبارة ثم قال

لا شك في ثقل ذلك في الاكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه مليح ولطف

كقوله فظلت تدير الكاس ايدي جآذر عتاق دنانير الوجوه ملاح

ومنه الاطراد المذكور في علم البديع كقوله بعتيبة بن الحارث بن شهاب

وما اورده المصنف في الايضاح من كلام الشيخ مشعر بان جعل تتابع

الاضافات اعم من ان يكون مترتبة لا يقع بين المضافين شيء غير مضاف

كما في البيت او غير مترتبة كما في الحديث وانه اورد الحديث مثالا لكثرة

التكرار مع تتابع الاضافة جميعا وانه اراد بتتابع الاضافات ما فوق الواحد

لا يقال ان من اشترط ذلك اراد تتابع الاضافاة المترتبة وكثرة التكرار

بالنسبة الى امر واحد كما في البيتين والحديث سالم عن هذا لانا نقول هنا ايضا

ان اوجبا ثقلا وبشاعة فذاك والا فلا جهة لاخلالهما بالفصاحة كيف وقد

وقعا في التنزيل كقوله تعالى مثل دأب قوم نوح وقوله تعالى ذكر رحمة

ربك عبده زكريا وقوله ونفس وما سواها فالهمها فجورها وتقواها و

الفصاحة في المتكلم ملكة هي قسم من مقولة الكيف ورسم القدماء الكيف

بانها هيئة قارة لا تقتضي قسمة ولا نسبة لذاتها والهيئة والعرض متقاربا

المفهوم الا ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار حصولها والمراد

بالقارة الثابتة في المحل فخرج بالقيد الاول الحركة والزمان والفعل و

الانفعال وبالثاني الكم وبالثالث باقي الاعراض النسبية وقولهم

لذاتها ليدخل فيه الكيفيات المقتضية للقسمة او النسبة بواسطة اقتضاء محلها

ذلك والاحسن ما ذكره المتاخرون وهو انه عرض لا يتوقف تصوره على تصور

الغير ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا ثم الكيفية ان اختصت

بذوات الانفس تسمى كيفية نفسانية وحينئذ ان كانت راسخة في موضوعها

تسمى ملكة والا تسمى حالا فالملكة كيفية راسخة في النفس فقوله ملكة اشعار

بان الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لو عبر عن المقصود بلفظ فصيح من غير

يسوغ ذلك منه لا يسمى فصيحا في الاصطلاح وقوله تقتدر بها على التعبير
عن المقصود دون تعبير اشعار بانه يسمى فصيحا حال النطق وعدمه حتى لو
كان ممن ينطق بمقصوده بلفظ فصيح في زمان الازمنة او لا ينطق به فقط
ملكن لم يلكة الاقتدار ولو قيل يعبر لاختص بمن ينطق بمقصوده في الجملة
هكذا يجب ان يفهم هذا الكلام وقوله بلفظ فصيح ليتم المفرد والمركب و
ذلك لان اللام في المقصود للاستغراق اي كل ما وقع عليه قصد المتكلم
واراد فلو قيل بكلام فصيح لوجب في فصاحة المتكلم ان يقتدر على التعبير
عن كل مقصود له بكلام فصيح وذلك محال لان من المقاصد ما لا يمكن التعبير
عنه الا بالمفرد كما اذا اردنا ان نلقي على الحاسب جناسا مختلفة لنرفع
حسابها فنقول دار غلام جارية ثوب بساط الى غير ذلك فلذا قال بلفظ
فصيح دون كلام فصيح وقول بعضهم دون كلام فصيح او لفظ بليغ ليتم المفرد
والمركب سهو ظاهر فان قلت هذا التعريف غير مانع لصدقه على الادراك
والحيوة ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور قلنا لا نسلم ان هذه
اسباب بل شروط ولو سلم فالمراد السبب القريب لان السبب الحقيقي المتبادر
الى الفهم مما استعمل فيه الباء السببية والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى
الحال المراد بالحال الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص اي الى ان يعتبر
مع الكلام الذي يؤدى به اصل المعنى خصوصية ما وهو مقتضى الحال مثلا
كون المخاطب منكرا للحكم حال يقتضي تاكيده والتاكيد مقتضاها ومعنى
مطابقته له ان الحال ان اقتضى التاكيد كان الكلام مؤكدا وان اقتضى الاطلاق
كان خاليا عن التاكيد وهكذا ان اقتضى حذف المسند اليه حذف وان اقتضى
ذكره ذكر الى غير ذلك من التفاصيل المشتمل عليها علم المعاني مع فصاحته اي
فصاحة الكلام فان البلاغة انما يتحقق عند تحقق الامرين وهو اي مقتضى
الحال مختلف فان مقامات الكلام متفاوتة لان الحال والمقام متقاربا المفهوم
والتغاير بينهما اعتباري فان الامر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام

فيه على خصوصية ما في الحال باعتبار توهم كونه منها انه او ايضا المقام تعتبر اضافته الى المقتضى فيقال مقام التأكيد والاطلاق والحذف والاثبات والحال الى المقتضى فيقال حال الانكار وحال خلو الذهن وغير ذلك فعند تفاوت المقامات تختلف مقتضيات المقام ضرورة ان الاعتبار اللائق بهذا المقام غير الاعتبار اللائق بذاك واختلافها عين اختلاف مقتضيات الاحوال ثم شرع في تفصيل تفاوت المقامات مع اشارة اجمالية الى ضبط مقتضيات الاحوال وبيان ذلك ان مقتضى الحال كما سيجيء اعتبار مناسب للحال والمقام وهو اما ان يكون مختصا باجزاء الجملة او بالجملتين فصاعدا او لا يختص بشيء من ذلك اما الاول فيكون راجعا اما الى نفس الاسناد ككونه عاريا عن التأكيد او مؤكدا استحسانا او وجوبا تأكيدا واحدا او اكثر والى المسند اليه ككونه محذوفا او ثابتا معرفا او منكرا مخصوصا او غير مخصوص مصحوبا بشيء من التوابع او غير مصحوب مقدما او مؤخرا مقصورا على المسند او غير مقصور ونحو ذلك الى غير ذلك والى المسند كما ذكر مع زيادة كونه مفردا فعلا او غيره او جملة اسمية او فعلية او ظرفية مقيدا بمتعلق او غير مقيد على ما سيفصل واما الثاني فكوصل الجملتين او فصلهما واما الثالث فكالمساواة والايجاز والاطناب على الوجوه المذكورة في بابه وهذا مما اجمالي يفصله علم المعاني اذا تمهد هذا فنقول مقام التنكير اي المقام الذي يناسبه تنكير المسند اليه او المسند يباين مقام تعريفه ومقام الاطلاق في الحكم او التعلق او المسند اليه او المسند او متعلقه يباين مقام تقييده بمؤكد او اداة قصر او تابع او شرط او مفعول او ما اشبه ذلك ومقام تقديم المسند اليه او المسند او متعلقاته يباين مقام تأخيره وكذا مقام ذكره يباين مقام حذفه وهذا معنى قوله فمقام كل من الاطلاق والتنكير والتقديم والذكر يباين مقام خلافه اي خلاف كل منها وانما فصل قوله ومقام الفصل يباين مقام الوصل لامرين احدهما التنبيه على انه باب عظيم الشان رفيع القدر حتى حصر بعضهم البلاغة على معرفة الفصل والوصل والثاني انه من الاحوال المختصة باكثر من جملة وفصل قوله ومقام الايجاز يباين مقام خلافه اي الاطناب والمساواة لكونه غير مختص بجملة او جزئها

باب عظيم الشان كثير المباحث وقد اشار في المفتاح الى تفاوت مقام الايجاز والاطناب
بقوله ولكل حد ينتهي اليه الكلام مقام فان لكل من الايجاز والاطناب لكونهما
نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ومقام كل يباين مقام الاخر وكذا خطاب الذكي
مع خطاب الغبي فان مقام الاول يباين مقام الثاني فان الذكي يناسبه من الاعتبارات
اللطيفة والمعاني الدقيقة الخفية ما لا يناسب الغبي وكان الانسب ان يذكر مع الغبي الفطن
فان الذكاء شدة قوة للنفس معدة لاكتساب الاراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودتها
لتصور ما يرد عليها من الغير الفطنة والغباوة عدم الفطنة عما من شانه ان يكون فطنا
فمقابل الغبي هو الفطن ولكل كلمة مع صاحبتها اي مع كلمة اخرى صحبتها مقام ليس
لها مع ما يشاركها تلك الصاحبة في اصل المعنى مثلا الفعل الذي قصد اقترانه بالشرط فله
مع كل من ادوات الشرط مقام ليس له مع الاخر ولكل من ادوات الشرط مثلا مع الماضي
مقام ليس له مع المضارع وكذا كلمات الاستفهام والمسند اليه كذلك مثلا له مع المسند
المفرد اسما او فعلا ماضيا او مضارعا مقام ومع الجملة الاسمية والفعلية او الشرطية
او الظرفية مقام اخر والمقصود بالصاحبة الكلمة الحقيقية او ما في حكمها وايضا له مع
المسند السببي مقام ومع الفعلي مقام اخر الى غير ذلك هكذا ينبغي ان يتصور هذا المقام
لجميع ما ذكر من التقديم والتاخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك اعتبارات مناسبة
وارتفاع شان الكلام في الحسن والقبول بمطابقته اي الكلام للاعتبار المناسب وانحطاطه
اي انحطاط شانه بعدمها اي بعدم مطابقة الكلام للاعتبار المناسب والمراد بالاعتبار
المناسب الامر الذي اعتبره المتكلم مناسبا بحسب السليقة او بحسب تتبع خواص تراكيب
البلغاء يقال اعتبرت الشيء اذا نظرت اليه وراعيت حاله واعتبار هذا الامر في المعنى
اولا وبالذات وفي اللفظ ثانيا وبالعرض واراد بالكلام الكلام الفصيح لكونه اشار
اليه فيما سبق اذ لا ارتفاع لغير الفصيح واراد بالحسن الحسن الذاتي الداخل في البلاغة
دون العرضي الخارج لان الكلام قد يرتفع بالمحسنات اللفظية والمعنوية لكنها خارجة عن حد
البلاغة فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب للحال والمقام كالتاكيد والاطلاق و
غير ذلك مما عددناه وبه يصرح لفظ المفتاح وستسمع لهذا زيادة تحقيق ان شاء الله تعالى

الفاء في قوله فمقتضى الحال يدل على انه تفريع على ما تقدم ونتيجة له وبيان ذلك

انه قد علم مما تقدم ان ارتفاع شان الكلام الفصيح بمطابقته للاعتبار المناسب لا غير

لان اضافة المصدر تفيد الحصر كما يقال ضربي زيدا في الدار ومعلوم ان الكلام انما

يرتفع بالبلاغة وهي مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال فحصل هٰهنا مقدمتان

احدهما ان ليس ارتفاع الكلام الا بمطابقته للاعتبار المناسب والثانية ان ليس ارتفاعه

الا بمطابقته لمقتضى الحال فيجب ان يكون المراد بالاعتبار المناسب مقتضى الحال

واحدا والا لبطل احد الحصرين او كلاهما وفيه نظر وهذا اعني تطبيق الكلام لمقتضى

الحال هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم هو توخي معاني النحو

فيما بين الكلام على حسب الاغراض التي يصاغ لها الكلام وذلك لانه قد كرر في مواضع

من كتابه ان ليس النظم الا ان تضع كلامك الموضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على

قوانينه مثل ان تنظر في الخبر مثلا الى الوجوه التي تراها مثل زيد منطلق وزيد ينطلق

وينطلق زيد ومنطلق زيد وزيد المنطلق والمنطلق زيد وزيد هو المنطلق وزيد هو منطلق وكذا في

الشرط والجزاء نحو ان تخرج اخرج وان خرجت خرجت فان تخرج فانا خارج الى غير ذلك

كذا في الحال نحو جاءني زيد مسرعا او يسرع او هو مسرع او قد اسرع الى غير ذلك فتعرف لكل

من ذلك موضعه وتجيء به على حيث ما ينبغي له وتنظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل

منها بخصوصية في ذلك المعنى فتضع كلا من ذلك في خاص معناه نحو ان تاتي بما في نفي

الحال وبلا في نفي الاستقبال وبان فيما يترجح بين ان يكون وبين ان لا يكون وباذا فيما

علم انه كائن وتنظر في الجمل التي تسرد فتعرف موضع الفصل من موضع الوصل وفي الوصل موضع

الواو من الفاء والفاء من ثم الى غير ذلك وتتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتاخير والحذف

والتكرار والاظهار والاضمار فتصيب بكل من ذلك مكانه وتستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له

ثم ليس هذه الامور المذكورة من التعريف والتنكير والتقديم والتاخير راجعة الى الالفاظ

انفسها من حيث هي هي ولكن تعرض لها بسبب المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام بحسب

موقع بعضها من بعض واستعمال بعضها مع بعض فرب تنكير مثلا له مزية في لفظ وهو في

اخرى في غاية القبح بل وهذه اللفظة منكرة في بيت نحو متبجح والى هذا اشار المصنف بقوله فالبلاغة صفة

صفة راجعة الى اللفظ لكن لا من حيث انه لفظ وصوت بل باعتبار افادته المعنى يعني الغرض المصوغ
له الكلام بالتركيب متعلق بافادته وذلك لما مر من انها عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح
لمقتضى الحال فظاهر ان الكلام من حيث انه الفاظ مفردة وكلم مجردة من غير اعتبار افادته
المعنى عند التركيب لا يتصف بكونه مطابقا له او غير مطابق ضرورة ان هذا المعنى انما
يتحقق عند تحقق المعاني والاغراض التي يصاغ لها الكلام وكثيرا ما نصب على الظرفية لانه
من صفة الاحيان وما للتاكيد معنى الكثرة والعامل ما يليه على ما ذكر في الكشاف في قوله
تعالى قليلا ما تذكرون اي في كثير من الاحيان يسمى ذلك الوصف المذكور فصاحة
ايضا كما يسمى بلاغة وفي هذا اشارة الى دفع التناقض المتوهم من كلام الشيخ في دلائل
الاعجاز فانه ذكر في مواضع منه ان الفصاحة صفة راجعة الى المعنى والى ما يدل عليه باللفظ
دون اللفظ نفسه وفي بعضها ان فضيلة الكلام للفظه لا لمعناه حتى ان المعاني مطروحة
في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي ونحو لا شك ان الفصاحة من صفات الفاظ
فتكون راجعة الى اللفظ دون المعنى فوجه التوفيق بين الكلامين انه اراد بالفصاحة معنى
البلاغة كما صرح به حيث اثبت انها من صفات الالفاظ اراد انها من صفاتها باعتبار افادتها
المعاني عند التركيب وحيث نفى ذلك اراد انها ليست من صفات الالفاظ المفردة والكلم
المجردة من غير اعتبار التركيب وح لا تناقض لتغاير محلي النفي والاثبات هذا خلاصة كلام
المص فكانه لم يتفحص دلائل الاعجاز حق التفحص ليطلع على ما هو مقصود الشيخ فان محصول كلامه
فيه هو ان الفصاحة تطلق على معنيين احدهما ما مر في صدر المقدمة ولا نزاع في رجوعها الى نفس
اللفظ والثاني انها وصف في الكلام به يقع التفاضل ويثبت الاعجاز وعليه تطلق البراعة
والبلاغة والبيان وما شاكل ذلك ولا نزاع ايضا في ان الموصوف بها عرفا هو اللفظ اذ يقال
لفظ فصيح ولا يقال معنى فصيح وانما النزاع في ان منشا هذه الفضيلة ومحلها هو اللفظ ام
المعنى والشيخ ينكر على كلا الفريقين ويقول ان الكلام الذي يدق فيه النظر ويقع به التفاضل
هو الذي يدل بلفظه على المعنى اللغوي ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية على المعنى المقصود
فهنا الفاظ ومعان اول ومعان ثوان والشيخ يطلق على المعاني الاول بل على ترتيبها في
النفس ثم ترتيب الالفاظ في النطق على حذوها اسم النظم والصورة والخواص والمزايا والكيفيات
ونحو ذلك ويحكم قطعا بان الفصاحة من الاوصاف الراجعة اليها وان الفضيلة التي بها يستحق

الكلام ان يوصف بالفصاحة والبلاغة والبراعة وما شاكل ذلك مما هي فيها الا في
الالفاظ المنطوقة التي هي الاصوات والحروف ولا في المعاني الثواني التي هي الاغراض التي
يريد المتكلم اثباتها او نفيها بحيث يثبت انها من صفات الالفاظ والمعاني يريد بهما
تلك المعاني الاول وحينئذ يتعين ان يكون من صفات ما يريد بالالفاظ الالفاظ المنطوقة
وبالمعاني المعاني الثواني التي جعلت مطروحة في الطريق وسوى فيها بين الخاصة والعامة
ولسنا انا نحمل كلامه على هذا بل هو يصرح به حيث قال لما كانت المعاني تتبين بالالفاظ
ولم يمكن لترتيب المعاني سبيل الا بترتيب الالفاظ في المنطق تجوزوا فعبروا عن
ترتيب المعاني بترتيب الالفاظ ثم بالالفاظ بحذف الترتيب واذا وصفوا اللفظ بما يدل على
تفخيمه لم يريدوا اللفظ المنطوق ولكن معنى اللفظ الذي دل به على المعنى الثاني والسبب انهم
لو جعلوها اوصافا للمعاني لما فهم انها صفات للمعاني الاول المفهومة اعني الزيادات والكيفيات
والخصوصيات فجعلوها كالمواضعة فيما بينهم ان يقولوا اللفظ وهم يريدون الصورة التي حدثت
في المعنى والخاصة التي تجددت فيه وقولنا صورة تمثيل وقياس لما ندركه بعقولنا على ما
ندركه بابصارنا فكما ان تبين انسان من انسان يكون بخصوصية توجد في هذا دون ذاك
كذلك يوجد بين المعنى في البيت وبينه في بيت آخر فرق فعبرنا عن ذلك الفرق بان قلنا
للمعنى في هذا صورة غير صورته في ذلك وليس هذا من مبتدعاتنا بل هو مشهور في كلامهم
وكفاك قول الجاحظ وانما الشعر صياغة وضرب من التصوير وهذا اشبه مما ذكره الشيخ
ثم انه شدد النكير على من زعم ان الفصاحة من صفات الالفاظ المنطوقة وبلغ في ذلك
كل مبلغ وقال سبيل الفساد عدم التمييز بين ما هو وصف للشيء في نفسه وبين ما هو وصف
له من اجل امر عرض في معناه فلم يعلموا انا نعني الفصاحة التي تجب للفظ لا من اجل شيء
تدخل في النطق بل من اجل لطائف تدرك بالفهم بعد سلامته من اللحن في الاعراب والخطأ
في الالفاظ ثم انا لا ننكر ان تكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يوجب الفضيلة وتؤكد
امر الاعجاز وانما ننكر ان يكون الاعجاز به ويكون هو الاصل والعمدة ومما اوقعهم في
الشبهة انهم لم يسمعوا عاقلا يقول معنى فصيح والجواب ان مرادنا ان الفضيلة التي بها يستحق
اللفظ ان يوصف بالفصاحة انما تكون في المعنى دون اللفظ والفصاحة عبارة عن كون

اللفظ على وصف اذا كان عليه دل على تلك الفضيلة فيمتنع ان يوصف بها المعنى كما يمتنع
ان يوصف بانه دال وطها اى للبلاغة فى الكلام طرفان اعلى اليه ينتهى البلاغة كذا فى
الايضاح وهو حد الاعجاز وهو ان يرتقى الكلام فى بلاغته الى ان يخرج عن طوق البشر
ويعجزهم عن معارضته فان قيل ليس للبلاغة سوى المطابقة لمقتضى الحال مع الفصاحة وعلم
البلاغة كافل باتمام هذين الامرين فمن اتقنه واحاط به لم لا يجوز ان يراعيهما حق الرعاية
فياتى بكلام هو فى الاعلى من البلاغة ولو بمقدار اقصر سورة قلنا لا يعرف بهذا العلم
الا ان هذا الحال يقتضى ذلك الاعتبار مثلا واما الاطلاع على كمية الاحوال وكيفيتها
ورعاية الاعتبارات بحسب المقامات فامر اخر ولو سلم فامكان الاحاطة بهذا العلم بغير
علام الغيوب ممنوع كما ترى كثيرا من مهرة هذا الفن لا يقدر على تاليف كلام بليغ
فضلا عما هو فى الطرف الاعلى وما يقرب منه ظاهر هذه العبارة ان الطرف الاعلى هو
حد الاعجاز وما يقرب من حد الاعجاز وهو فاسد لان ما يقرب منه مما هو من المراتب العلية
ولا جهة لجعله من الطرف الاعلى الذى اليه ينتهى البلاغة اذ المناسب ان يؤخذ ذلك حقيقيا
كالنهاية او نوعيا كالاعجاز فان قيل المراد ان الطرف الاعلى حد الاعجاز فى كلام غير البشر
وما يقرب منه فى كلام البشر فالاول حد لا يمكن للبشر ان يعارضه والثانى حد لا يمكنه
ان يجاوزه او المراد ان الاعلى هو نهاية الاعجاز وما يقرب من النهاية وكلاهما اعجاز
قلنا اما الاول فشىء لا يفهم من اللفظ مع ان البحث فى بلاغة الكلام من حيث هو هو من
غير نظر الى كونه كلام بشر او غيره واما الثانى فلا يدفع الفساد على ان الحق ان حد الاعجاز
بمعنى مرتبته اى مرتبة للبلاغة ودرجة هى الاعجاز والاضافة للبيان يؤيده قول صاحب
الكشاف فى قوله تعالى لوجدوا فيه اختلافا كثيرا اى لكان الكثير منه مختلفا قد تفاوت نظمه
وبلاغته فكان بعضه بالغا حد الاعجاز وبعضه قاصرا عنه يمكن معارضته وبعضه ما بين
بين الوهم والتفطن ان قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير فى منه عائد الى الطرف
الاعلى لا الى حد الاعجاز اى الطرف الاعلى مع ما يقرب منه فى البلاغة مما لا يمكن
معارضته هو حد الاعجاز وهذا هو الموافق لما فى المفتاح من ان البلاغة تتزايد الى ان
تبلغ حد الاعجاز وهو الطرف الاعلى وما يقرب منه اى من الطرف الاعلى فانه قد يقرب

منه اى من الطرف الاعلى نا نزوما يقرب منه كلاهما حد الاعجاز لا هو وحده كذا فى شرحه

ولا يخفى ان بعض الآيات اعلى طبقة من البعض وان كان الجميع مشتركا فى امتناع معارضته وفيه

نهاية الاعجاز ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاهما هو المعجز واسفل وهو ما اى طرف البلاغة

اذا غير الكلام منه الى ما دونه اى الى مرتبة هى ادنى منه وانزل التحق الكلام وان كان صحيح

الاعراب عند البلغاء باصوات الحيوانات التى تصدر عن محالها بحسب ما يتفق من غير اعتبار اللطائف

والخواص الزائدة على اصل المراد وبينهما اى بين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة بعضها اعلى من

بعض بحسب تفاوت المقامات ورعاية الاعتبارات والبعد من اسباب الاخلال بالفصاحة

وتتبعها اى بلاغة الكلام وجوه اخر سوى المطابقة والفصاحة تورث الكلام حسنا هذا تمهيد

لبيان الاحتياج الى علم البديع وفيه اشارة الى ان تحسين هذه الوجوه للكلام عرضى خارج

عن حد البلاغة ولفظ تتبعها اشعار بان هذه الوجوه انما تعد محسنة بعد رعاية المطابقة و

الفصاحة وجعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لانها ليست مما يجعل المتكلم موصوفا

بصفة كالفصاحة والبلاغة بل هى من اوصاف الكلام خاصة والبلاغة فى المتكلم ملكة

يقتدر بها على تاليف كلام بليغ فعلم تفريع على ما تقدم وتمهيد لبيان انحصار علم البلاغة

فى المعانى والبيان وانحصار مقاصد الكتاب فى الفنون الثلثة وفيه تعريض لصاحب المفتاح

حيث لم يجعل البلاغة مستلزمة للفصاحة وحصر مرجعها فى المعانى والبيان اللغة والصرف

والنحو يعنى علم مما تقدم امران احدهما ان كل بليغ كلاما كان او متكلما فصيح لان

الفصاحة مأخوذة فى تعريف البلاغة على ما سبق ولا عكس اى ليس كل فصيح بليغا وهو

ظاهر والثانى ان البلاغة فى الكلام مرجعها وهو ما يجب ان يحصل حتى يمكن حصولها كما قالوا

مرجع الصدق والكذب الى طباق الحكم للواقع ولا طباقه اى ما به يتحققان ويحصلان

الى الاحتراز عن الخطأ فى تادية المعنى المراد والا لربما ادى المعنى المراد بكلام غير مطابق

لمقتضى الحال فلا يكون بليغا والى تمييز الكلام الفصيح من غيره والا

لربما اورد الكلام المطابق لمقتضى الحال غير فصيح فلا يكون ايضا بليغا لما سبق من ان

البلاغة عبارة عن المطابقة مع الفصاحة ويدخل فى تمييز الكلام الفصيح من غيره

تمييز الكلمات الفصيحة من غيرها لتوقفها عليها فان قلت قد تقرر مرجع البلاغة ما يحصله

ان بلاغة الكلام انما يتوقف بالذات على تمييز الكلام الفصيح
وتوقفها على تمييز الكلمات الفصيحة بواسطة توقف تمييز الكلام عليه
فلهذا خص ذكر الكلام الفصيح واتهم قد سبق ان فصاحة المفرد و
الكلام كانتا حقيقتين مختلفتين فلو قصد المصنف ما بينا من
الكلام والمفرد لكان مفرد الفصيح كالجمع بين معنى المشترك
بلا ضرورة فاحترز عن توهمه واتهم لم يسبق وصف مطلق اللفظ
بالفصاحة حتى يصلح تسميته على تقديره چلپى تمت الحاشية لعوان اقدتم

لهما والغرض منها فهل له وجه قلت لا بل هو فاسد لان ارادة البلاغة بلاغة الكلام

على ما صرح به المصنف يؤول المعنى الى ان الغرض من كون الكلام مطابقا لمقتضى

الحال فصيحا هو الاحتراز عن الخطأ في اداء المقصود وتمييز الكلام الفصيح من غيره وفساده

واضح وكذا ان حمل كلامه على خلاف ما صرح به واريد بالبلاغة بلاغة المتكلم لان

غاية ما علم مما تقدم هو ان بلاغة المتكلم تفيد هذين الامرين او تتوقف عليهما ولم يعلم

انهما غرض منها وغايتها فلا يرجع الى محصل فالحاصل ان البلاغة ترجع الى هذين

الامرين والاقتدار عليها يتوقف على الاتصاف بهذين الوصفين وهو امر يحصل

ويكتسب من علوم متعددة بعد سلامة الحس فرجع البلاغة الى تلك العلوم جميعا

لا الى مجرد المعاني والبيان واما تحقيق قوله والثاني اي تمييز الفصيح من غيره يعني معرفة

ان هذا الكلام فصيح وذلك غير فصيح فهو انه مركب اجزائه التمييز السالم من الغرابة عن

غيره اي معرفة ان هذا سالم من الغرابة دون ذاك ليحترز عن الغرابة وتمييز السالم من

المخالفة عن غيره وهكذا جميع اسباب الاخلال بالفصاحة ثم تمييز السالم من الغرابة عن

غيره يتبين في علم متن اللغة اذ به يعرف ان نحو كاتم وسرجا غرابة بخلاف اجتمعتم و

كالسراج لان من تتبع الكتب المتداولة واحاط بمعاني المفردات المتداولة علم ان ما عداها

مما يفتقر الى تنقير او تخريج فهو غير سالم من الغرابة اذ معنى الغرابة تلك الاشياء وتمييز

السالم من مخالفة القياس من غيره يتبين في علم الصرف اذ به يعرف ان الاجلل مخالف

للقياس دون الاجل وقس على هذا البواقي فاتضح ان تمييز الفصيح من غيره منه ما يتبين

اي يوضح في علم متن اللغة كالغرابة اعني تمييز السالم من الغرابة عن غيره وانما قال متن

اللغة اي العلم باوضاع المفردات لان اللغة قد تطلق على جميع اقسام العربية او في علم

التصريف كمخالفة القياس او في علم النحو كضعف التأليف والتعقيد اللفظي او يدرك

بالحس كالتنافر اذ به يدرك ان مستشزرا متنافر دون مرتفع وكذا تنافر الكلمات وهو اي

ما يتبين في هذه العلوم او يدرك بالحس ما عدا التعقيد المعنوي اذ لا يعرف بتلك العلوم

ولا بالحس تمييز السالم من التعقيد المعنوي عن غيره والغرض من هذا الكلام تعيين ما يتبين

في العلوم المذكورة او يدرك بالحس وتمييز ما عداها بحيث انه يحترز عنه ليعلم انه لم يبق لنا مما

ما يتنا راجع الى ما القدر انث او به عباره

عن المعلومات والحس لا مدخل حينئذ فيما راه

المعرفة وجه معلومية كمية الامور التي يحب

ان يحترز عنها التي تبينا ما ذكر قوله اعلم

او يدرك ليتبين ما ذكر من حيث اعتبار الامر

المذكور لا يتم الا بها اي بالشيء حلبي

الا ان هذا لا يستقيم في قوله ويدرك بالحس

فينبغي ان يراد تحصيل بالحس على سبيل التوزيع حلبي

... وتعليم ... الله

... عنده ... حلبي

يرجع اليه البلاغة الا الاحتراز عن الخطاء في التادية وتمييز السالم من التعقيد عن غيره
لم يحترز عن التعقيد فمست الحاجة الى علم يحترز به عن الخطاء وعلم يحترز به عن التعقيد ليتم
امر البلاغة فوضعوا لذلك علمي المعاني والبيان وسموهما علم البلاغة لمكان مزيد
اختصاص لهما بها والى هذا اشار بقوله وما يحترز به عن الاول يعني الخطاء في التادية علم
المعاني فالمراد بالاول والثاني الامران الباقيان الذين احتيج الى الاحتراز عنهما واما الاول
المقابل للثاني الذي هو تمييز الفصيح عن غيره فانما هو الاحتراز عن الخطاء لا نفس الخطاء
وما يحترز به عن التعقيد المعنوي علم البيان فظهر ان علم البلاغة منحصر في علمي المعاني و
البيان وان كانت البلاغة ترجع الى غيرهما من العلوم ايضا وعليك بالتامل في هذا
المقام فانه من مزال الاقدام ثم احتاجوا لمعرفة توابع البلاغة الى علم اخر فوضعوا علم البديع
واليه اشار بقوله وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما كان هذا المختصر في علم
البلاغة وتوابعها انحصر مقصوده في الفنون الثلثة وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان
وبعضهم يسمي الاول علم المعاني والاخيرين يعني البيان والبديع علم البيان والثلثة
علم البديع ولا يخفى وجوه المناسبة وانما علم

الفن الاول علم المعاني

وانما قدمه على البيان لكونه منه بمنزلة المفرد من المركب لان البيان علم يعرف به ايراد المعنى
الواحد في تراكيب مختلفة بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال فهي زيادة اعتبار ليست
في علم المعاني والمفرد مقدم على المركب طبعا وقبل الشروع في مقاصد العلم لابد لك
من تعريفه وضبط ابوابه اجمالا ليكون للطالب زيادة بصيرة ولان كل علم فهي مسائل
كثيرة تضبطها جهة واحدة باعتبارها تعد علما واحدا يفرد بالتدوين فمن حاول تحصيل
كثرة تضبطها جهة واحدة فعليه ان يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ولا
يضيع وقته فيما لا يعنيه فقال وهو علم اي ملكة يقتدر بها على ادراكات جزئية و
يقال لها الصناعة ايضا وذلك لان واضع هذا الفن مثلا وضع عدة اصول مستنبطة
من تراكيب البلغاء يحصل من ادراكها وممارستها قوة بها يتمكن من استحضارها
والالتفات اليها وتفصيلها متى اريد وهي العلم ولهذا قالوا وجه الشبه بين العلم والجهل
كونهما جهتي ادراك الاشياء اذا قلت فلان يعلم النحو لا تريد ان جميع مسائله حاضرة
في ذهنه بل تريد ان له حالة بسيطة اجمالية هي مبدأ لتفاصيل مسائله بها يتمكن من

باستحضارها ويجوز ان يريد بالعلم نفس الاصول والقواعد لانه كثيرا ما يطلق عليها ثم
المعرفة يقال للادراك الجزئي او البسيط والعلم للكلي او المركب ولهذا يقال عرفت
الله دون علمته وايضا المعرفة يقال للادراك المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين
لشيء واحد اذا تخلل بينهما عدم بان ادرك اولا ثم ذهل عنه ثم ادركه ثانيا والعلم للادراك
المجرد من هذين الاعتبارين ولهذا يقال الله تعالى عالم ولا يقال عارف والمصنف قد
جرى على استعمال المعرفة في الجزئيات فقال يعرف به احوال اللفظ العربي يعني
يعلم انه علم يستنبط منه ادراكات جزئية هي معرفة كل فرد فرد من جزئيات
الاحوال المذكورة بمعنى ان اي فرد يوجد منها امكننا ان نعرفه بذلك العلم لا انها
تحصل جملة بالفعل لان وجود ما لا نهاية له محال وبهذا يندفع ما قيل ان اريد معرفة
الجميع فهو محال لانها غير متناهية وان اريد البعض الغير المعين فهو تعريف بمجهول والمعين فلا
دلالة عليه وكذا ما قيل ان اريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلا لاحد والبعض فيكون
حاصلا لكل من عرف مسئلة منه والمراد باحوال اللفظ الامور العارضة له من التقديم والتاخير
والتعريف والتنكير وغير ذلك ووصف الاحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال
عن الاحوال التي ليست بهذه الصفة كالاعلال والادغام والرفع والنصب وما اشبه ذلك مما
لا بد منه في تادية اصل المعنى وكذا المحسنات البديعية من التجنيس والترصيع ونحوهما
مما يكون بعد رعاية المطابقة وهو قرينة خفية على ان المراد انه علم يعرف به هذه
الاحوال من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ لولا اعتبار هذه الحيثية للزم
ان يكون علم المعاني عبارة عن معرفة هذه الاحوال بان يتصور معنى التعريف والتنكير و
التقديم والتاخير مثلا وهذا واضح لزومه فسادا وبهذا يخرج علم البيان من هذا التعريف
لان كون اللفظ حقيقة او مجازا او كناية مثلا وان كانت احوالا للفظ فقد يقتضيها الحال
لكن لا يبحث عنها في علم البيان من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال اذ ليس فيه ان
الحال الفلاني يقتضي ايراد تشبيه او استعارة او كناية او نحو ذلك فان قلت اذا كان
احوال اللفظ هي التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك وهي بعينها الاعتبار المناسب
الذي هو مقتضى الحال كما يفصح عنه لفظ المفتاح حيث يقول الحالة المقتضية

للتاكيد

للتاكيد او الذكر او الحذف الى غير ذلك فكيف يصح قوله الاحوال التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال وليس مقتضى الحال الا تلك الاحوال بعينها قلت قد تسامحوا في القول بان مقتضى الحال هو التاكيد والذكر والحذف ونحو ذلك بناء على انها هي التي بها يتحقق مقتضى الحال والا فمقتضى الحال عند التحقيق كلام مؤكد وكلام يذكر فيه المسند اليه او يحذف وعلى هذا القياس ومعنى مطابقة الكلام لمقتضى الحال ان الكلام الذي يورده المتكلم يكون جزئيا من جزئيات ذلك الكلام و يصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي مثلا يصدق على ان زيدا قائم انه كلام مؤكد وعلى زيد قائم انه كلام ذكر فيه المسند اليه وعلى قولنا الهلال والله انه كلام حذف فيه المسند اليه وظاهر ان تلك الاحوال هي التي بها يتحقق مطابقة هذا الكلام لما هو مقتضى الحال في التحقيق فافهم واحوال الاسناد ايضا من احوال اللفظ العربي باعتبار ان كون الجملة مؤكدة او غير مؤكدة اعتبار راجع اليها وتخصيص اللفظ بالعربي مجرد اصطلاح لان هذه الصناعة انما وضعت لمعرفة احوال اللفظ العربي لا غير وانما عدل عن تعريف صاحب المفتاح علم المعاني بانه تتبع خواص تراكيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطاء في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره لوجهين الاول ان التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به والثاني انه خص التراكيب بتراكيب البلغاء حيث قال واعني بتراكيب الكلام التراكيب الصادرة عمن له فضل تمييز ومعرفة وهي تراكيب البلغاء ولا خفاء في ان معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها في كتابه بقوله البلاغة هي بلوغ المتكلم في تادية المعاني حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها وايراد انواع التشبيه و المجاز والكناية على وجهها فان اراد بالتراكيب في تعريف البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وان اراد غيرها فلم يبينه واجيب عن الاول بانه اراد بالتتبع المعرفة كما صرح به في كتابه اطلاقا للملزوم على اللازم تنبيها على انه معرفة حاصلة من تتبع تراكيب البلغاء حتى ان معرفة العرب ذلك بحسب السليقة لا يسمى علم المعاني و يعرفها

الادباء مشحونة بالمجاز ونحو الثاني بعد تسليم دلالة كلام السكاكي على انه تتبع التراكيب
تراكيب البلغاء بان المراد بها التراكيب الموصوفين بالبلاغة ومعرفتهم لا تتوقف على
معرفة البلاغة بالمعنى المذكور اذ يجوز ان يعرف بحسب عرف الناس ان امرء القيس مثلا
بليغ فيتتبع خواص تراكيبه من غير ان يتصور المعنى المذكور للبلاغة كما يمكن لكل احد
من العوام ان يعرف فقهاء البلد فيتتبع اقوالهم من غير ان يعرف ان الفقه علم بالاحكام
الشرعية الفرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية وهو ظاهر واقول لانه من قوله
يتوفية خواص التراكيب حقها الا ان يكون ذلك المتكلم بحيث يورد كل تركيب له في
المورد الذي يليق به والمقام الذي يناسبه بان يستعمل مثلا ان زيدا قائم فيما اذا
كان المخاطب شاكا او منكرا ووالله انه لقائم فيما اذا كان مصرا وزيدا ضربت فيما اذا
كان المخاطب حاكما حكما مشوبا بصواب وخطأ لان خاصية ان زيدا قائم ان يكون لنفي
شك او رد انكار وخاصية زيدا ضربت ان يكون لحصر وتخصيص الى غير ذلك فتوفيتها
حقها ان يورد التركيب في مورده وفيما هو له وهذا بعينه معنى تطبيق الكلام لمقتضى الحال
فمعنى توفية خواص التراكيب حقها ان يورد كل كلام موافقا لمقتضى الحال فالمراد بالتراكيب
في تعريف البلاغة تراكيب ذلك المتكلم كما يفصح عن ذلك قوله في تأدية المعاني وكذا
قوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها اذ لا معنى له الا ان يكون ذلك
المتكلم بحيث يورد كل تشبيه ومجاز وكناية كما ينبغي وعلى ما هو حقه وليس المعنى على
انه يورد تشبيهات البلغاء ومجازاتهم على وجهها وهذا في غاية الحسن ونهاية اللطافة و
العجب من المصنف وغيره كيف خفي عليهم هذا المعنى مع وضوحه وكيف ظنوا بالسكاكي
انه اخذ في تعريف بلاغة المتكلم تراكيب البلغاء معرفة الشيء بنفسه مفاسد قلة التامل مما
يضيق عن الاحاطة بها نطاق البيان ثم الاوضح في تعريف علم المعاني انه علم يعرف به كيفية
تطبيق الكلام العربي لمقتضى الحال وينحصر المقصود من علم المعاني في ثمانية ابواب انحصار
الكل في اجزائه لا الكلي في جزئياته والا لصدق علم المعاني على كل باب وظاهر هذا الكلام
يشعر بان العلم عبارة عن نفس القواعد على ما مر وتعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه
الاتي خارج عن المقصود الاول احوال الاسناد الخبري الثاني احوال المسند اليه الثالث احوال

المسند اليه الرابع احوال متعلقات الفعل الخامس القصر السادس الانشاء السابع الفصل

والوصل الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وانما انحصر فيها لان الكلام اما خبر او

انشاء لانه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها

بوقوع النسبة ولا وقوعها او بايقاع النسبة وانتزاعها خطاء في هذا المقام لانه لا

يشتمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بل النسبة ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام

بالاخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما كما في الانشائيات

فالكلام ان كان لنسبته خارج في احد الازمنة الثلاثة اي تكون بين الطرفين في

الخارج نسبة ثبوتية او سلبية تطابقه اي تطابق تلك النسبة ذلك الخارج بان يكو

ثبوتيتين او سلبيتين او لا تطابقه بان يكونا احدهما ثبوتيا والاخر سلبيا فخبر اي

فالكلام خبر والا اي وان لم يكن لنسبته خارج كذلك فانشاء وتحقيق هذا الكلام

في اول التنبيه والخبر لا بد له من مسند ومسند اليه واسناد والمسند قد يكون له

متعلقات كالفاعل والمفعول والحال وغيرها اذا كان فعلا او في معناه كالمصدر واسم

الفاعل والمفعول والظرف ونحو ذلك وهذا لا وجه لتخصيصه بالخبر لان الانشاء ايضا كذلك

بل لما ذكره وقد يكون لمسنده ايضا متعلقات وكل من الاسناد والتعلق اما بقصر

او بغير قصر وكل جملة قرنت باخرى اما معطوفة عليها او غير معطوفة والكلام البليغ

اما زائد على اصل المراد لفائدة احترز به عن التطويل على ما سيجيء ولا حاجة اليه بعد

تقييد الكلام بالبليغ لان ما لا فائدة فيه لا يكون مقتضى الحال فالزائد لا لفائدة

لا يكون بليغا او غير زائد هذا كله ظاهر لكن لا طائل تحته لان جميع ما ذكر من القصر و

الوصل والفصل والايجاز ومقابليه انما هي من احوال الجملة او المسند اليه او المسند

فالذي يهمه ان يبين سبب افراد هذه الاحوال عما سبق وجعل كل واحد منها بابا برأسه

والا فعل كل من المسند اليه والمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك من الاحوال

فلم يجعل كل من هذه الاحوال بابا على حدة ومن زعم تفسير هذا بالترديد

بين النفي والاثبات فمفاد كلامه اكثر واظهر فالاقرب ان يقال اللفظ اما جملة

او مفرد فاحوال الجملة هي الباب الاول والمفرد اما عمدة او فضلة والعمدة اما مسند اليه

او مسند فجعل احوال هذه الثلثة ابوابا ثلثة ثم ميز بين الفضلة والعمدة والمسند اليه
او المسند ثم لما كان من هذه الاحوال ما له مزيد غموض وكثرة ابحاث وتشعب طرق و
هو القصر افرده بابا خامسا وكذا من احوال الجملة ما له مزيد شرف ولهم بزيادة اهتمام
وهو الفصل والوصل فجعل بابا سادسا والا فهو من احوال الجملة ولذا لم يقل احوال
القصر واحوال الفصل والوصل ولما كان من الاحوال ما لا يختص مفردا ولا جملة
بل يجرى فيهما وكان له شيوع وتفاريع كثيرة جعل بابا سابعا وهذه كلها احوال
يشترك فيها الخبر والانشاء ولما كان هنا ابحاث راجعة الى الانشاء خاصة جعل الانشاء
بابا ثامنا فانحصر في ثمانية ابواب تنبيه وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد سبق منه
ذكرها في قوله تطابقه او لا تطابقه وقد علم ان الخبر كلام يكون لنسبته خارج في احد الازمنة
الثلاثة تطابقه او لا تطابقه فالخبر على هذا بمعنى الكلام الخبري كما في قولهم الخبر هو
الكلام المحتمل للصدق والكذب وقد يقال بمعنى الاخبار كما في قولهم الصدق هو الخبر
عن الشيء على ما هو به بدليل تعديته بعن فلا دور وايضا الصدق والكذب يوصف بهما
الكلام والمتكلم والمذكور في تعريف الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة نسبته للواقع
وعدمها والخبر عن الشيء الخ تعريف لما هو صفة للمتكلم فلا دور واتفقوا على
انحصار الخبر في الصادق والكاذب خلافا للجاحظ ثم اختلف القائلون بالانحصار
في تفسيرهما فذهب الجمهور الى ما ذكره المصنف بقوله صدق الخبر مطابقته اى مطابقة حكمه
فان رجوع الصدق والكذب الى الحكم اولا وبالذات والى الخبر ثانيا وبواسطته للواقع
وهو الخارج الذي يكون لنسبة الكلام الخبري وكذبه عدمها اى عدم مطابقته للواقع
بيان ذلك ان الكلام الذي دل على وقوع نسبة بين شيئين اما بالثبوت بان هذا ذا
او بالنفي بان هذا ليس ذاك فمع قطع النظر عما في الذهن من النسبة لا بد وان يكون
نسبة ثبوتية او سلبية لانه اما ان يكون هذا ذاك او لم يكن فمطابقة هذه النسبة الحاصلة
في الذهن المفهومة من الكلام لتلك النسبة الواقعة الخارجية بان يكونا ثبوتيتين او سلبيتين
صدق وعدمها كذب وهذا معنى مطابقة الكلام للواقع والخارج وما في نفس الامر
فاذا قلت ابيع واردت به الاخبار الحالي فلا بد له من وقوع بيع خارج حاصل بغير هذا اللفظ

نقصد مطابقته لذلك الخارج بخلاف بعت الانشائي فانه لا خارج له نقصد مطابقته
بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له ولا يقدح في ذلك ان
النسبة من الامور الاعتبارية دون الخارجية للفرق الظاهر بين قولنا القيام حاصل
لزيد في الخارج وحصول القيام له امر محقق موجود في الخارج فانا لو قطعنا النظر عن
ادراك الذهن وحكمه فالقيام حاصل له وهذا معنى وجود النسبة الخارجية ومن قال له
النظام ومن تابعه صدق الخبر مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان ذلك الاعتقاد خطأ
غير مطابق للواقع وكذب الخبر عدمها اى عدم مطابقته لاعتقاد المخبر ولو كان خطأ
فقول القائل السماء تحتنا معتقدا ذلك صدق وقوله السماء فوقنا غير معتقد كذب
والواو في قوله ولو خطأ للحال وقيل للعطف اى لو لم يكن خطأ ولو كان خطأ والمراد
بالاعتقاد الحكم الذهني الجازم او الراجح فيعم العلم وهو حكم جازم لا يقبل التشكيك
والاعتقاد المشهور وهو حكم جازم يقبله والظن وهو الحكم بالطرف الراجح فالخبر المعلوم
والمعتقد والمظنون صادق والموهوم كاذب لان الحكم بخلاف الطرف الراجح واما المشكوك
فلا يتحقق فيه الاعتقاد لان الشك عبارة عن تساوي الطرفين والتردد فيهما من غير ترجيح
فلا يكون صادقا ولا كاذبا فيثبت الواسطة اللهم الا ان يقال اذا انتفى الاعتقاد تحقق
عدم المطابقة للاعتقاد فيكون كاذبا لا يقال المشكوك ليس بخبر ليكون صادقا او
كاذبا لانه لا حكم معه ولا تصديق بل هو مجرد تصور كما صرح به ارباب المعقول لانا نقول
لا حكم ولا تصديق للشاك بمعنى انه لم يدرك وقوع النسبة او لا وقوعها وذهنه لم
يحكم بشيء من النفي والاثبات لكنه اذا تلفظ بالجملة الخبرية وقال زيد في الدار مثلا
مع الشك فكلامه خبر لا محالة بل اذا تيقن ان زيدا ليس في الدار وقال زيد في الدار
فكلامه خبر وهذا ظاهر وتمسك النظام بدليل قوله تعالى اذا جاءك المنافقون
قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين لكاذبون
فانه تعالى سجل عليهم بانهم كاذبون في قولهم انك لرسول الله مع انه مطابق للواقع
فلو كان الصدق عبارة عن مطابقة الواقع لما صح هذا ورد هذا الاستدلال بان
المعنى لكاذبون في الشهادة وادعائهم فيها المواطأة فالتكذيب راجع الى قولهم

تشهد باعتبار تضمنه خبراً كاذباً وهو ان شهادتنا هذه من صميم القلب وخلوص الاعتقاد بشهادة ان واللام والجملة الاسمية ولا شك انه غير مطابق للواقع لكونهم المنافقين الذين يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم وما قيل انه راجع الى قولهم نشهد انه خبر غير مطابق للواقع ليس بشيء لانا لا نم انه خبر بل انشاء او المعنى انهم لكاذبون في تسميتها اي في تسمية هذا الاخبار الخالي عن المواطاة شهادة حقيقة لان المواطاة مشروطة في الشهادة وفيه نظر لان مثل هذا يكون غلطاً في اطلاق اللفظ لا كذباً لان تسمية شيء بشيء ليس من باب الاخبار ولو سلم فاشتراط المواطاة في مطلق الشهادة ممنوع وحاصل الجواب منع كون التكذيب راجعاً الى قولهم انك لرسول الله مستنداً بالوجهين ثم الجواب على تقدير التسليم مما اشار بقوله او المشهود به في زعمهم لكاذبون في المشهود به يعني في قولهم انك لرسول الله لكن لا في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الكاسد لانهم يعتقدون انه غير مطابق للواقع فيكون كاذباً عندهم لكنه صادق في نفس الامر لوجود المطابقة فعلينا ان لئلا يتوهم ان هذا اعتراف بكون الصدق والكذب باعتبار مطابقة الاعتقاد وعدمها فبين بون بعيد فظهر بما ذكرنا ان ما قيل ان الجواب الحقيقي منع كون التكذيب راجعاً الى قولهم انك لرسول الله والوجوه الثلثة لبيان السند واعلم ان ههنا وجهاً اخر لم يذكره القوم وهو ان يكون التكذيب راجعاً الى حلف المنافقين وزعمهم انهم لم يقولوا لا تنفقوا على من عند رسول الله صلعم حتى ينفضوا من حوله لما ذكر في صحيح البخاري عن زيد بن ارقم انه قال كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن ابي بن سلول يقول لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ولو رجعنا من عنده الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي صلعم فدعاني فحدثته فارسل رسول الله صلعم الى عبد الله بن ابي بن سلول واصحابه فحلفوا انهم ما قالوا فكذبني رسول الله صلعم وصدقه فاصابني هم لم يصبني مثله قط فجلست في البيت فقال لي عمي ما اردت الى ان كذبك رسول الله صلى الله عليه وآله ومقتك فانزل الله تعالى اذا جاءك المنافقون فبعث الي النبي صلعم فقرأ علي فقال ان الله صدقك يا زيد فالجاحظ انكر انحصار الخبر في الصدق والكذب واثبت الواسطة وتحقيقه

كلامه ان الخبر اما مطابق للواقع او لا وكل واحد منهما اما مع اعتقاد انه مطابق او عدمه

انه غير مطابق او بدون الاعتقاد فهذه ستة اقسام واحد منها صادق وهو المطابق

للواقع مع اعتقاد انه مطابق للواقع وواحد كاذب وهو غير المطابق مع اعتقاد انه غير مطابق

والباقي ليس بصادق ولا كاذب فعنده صدق الخبر مطابقته للواقع مع الاعتقاد بانه

مطابق وكذب الخبر عدمها اي عدم مطابقته للواقع مع اعتقاد انه غير مطابق و

يلزم في الاول مطابقة الخبر للاعتقاد وفي الثانية عدمها ضرورة توافق الواقع و

الاعتقاد حينئذ وغيرهما وهي الاربعة الباقية اعني المطابقة مع اعتقاد اللا

مطابقة او بدون الاعتقاد وعدم المطابقة مع اعتقاد المطابقة او بدون الاعتقاد

ليس بصدق ولا كذب فكل من الصدق والكذب بتفسيره اخص منه بتفسير الجمهور

والنظام لانه اعتبر في كل منهما جميع الامرين اللذين اكتفوا بواحد منهما فلينبه

فكثيرا ما يقع الخبط في هذا المقام وفي تقرير مذهب النظام وقد وقع ههنا في شرح

المفتاح ما يقضي منه العجب استدل الجاحظ بدليل قوله تعالى افترى على الله كذبا ام به

جنة لان الكفار حصروا اخبار النبي صلى الله عليه وآله بالحشر والنشر في الافتراء

والاخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ولا شك ان المراد بالثاني اي الاخبار حال

الجنة غير الكذب لانه قسيمه اي لان الثاني قسيم الكذب اذ المعنى اكذب ام اخبر حال الجنة

وقسيم الشيء يجب ان يكون غيره وغير الصدق لانهم لم يعتقدوه اي الصدق فمرادهم

بكونه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما

فكذبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ولو قال لانهم

اعتقدوا عدمه لكان اظهر وايضا لا دلالة لقوله تعالى ام به جنة على معنى ام صدق بوجه

من الوجوه فلا يجوز ان يعبر عنه به فمرادهم بكون كلامه خبرا حال الجنة غير الصدق وغير

الكذب وهم عقلاء من اهل اللسان عارفون باللغة فيجب ان يكون من الخبر ما

ليس بصادق ولا كاذب ليكون هذا منه بزعمهم وان كان صادقا في نفس الامر

فظهر ان الاعتراض بانه لا يلزم من عدم اعتقاد الصدق عدم الصدق ليس بشيء لانه لم

يجعل عدم اعتقاد الصدق دليلا على عدم كونه صادقا بل على عدم ارادتهم كونه صادقا

على ما قررنا والفرق ظاهر ورد هذا الدليل بان المعنى اي معنى ام به جنة ام لم يفتر

فهو خبر عن ابراء عن علم الافتراء بالجنة لان المجنون يلزمه ان لا افتراء له لان الافتراء الكذب عن عمد ولا عمد للمجنون فالثاني ليس قسيما للكذب مطلقا بل لما هو اخص منه اعني الافتراء فيكون هذا حصرا للخبر الكاذب في نوعيه اعني الكذب عن عمد والكذب لا عن عمد ولو سلم ان الافتراء بمعنى الكذب فالمعنى اقصد الافتراء اي الكذب ام لم يقصد بل كذب بلا قصد لما به من الجنة فان قلنا الافتراء هو الكذب مطلقا والتقسيم خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا دليل فالاولى ان المعنى افترى ام لم يفتر بل به جنون وكلام المجنون ليس بخبر لانه لا قصد له يعتد به ولا شعور فيكون مرادهم حصره في كونه خبرا كاذبا او ليس بخبر فلا يثبت خبر لا يكون صادقا ولا كاذبا قلت كفى دليلا على التقسيم نقل ائمة اللغة واستعمال العرب ولا نسلم ان للقصد والشعور مدخلا في خبرية الكلام فان قول المجنون او النائم او الساهي زيد قائم كلام ليس بانشاء فيكون خبرا ضرورة انه لا واسطة بينهما وفيه بحث واعلم ان المشهور فيما بين القوم ان احتمال الصدق والكذب من خواص الخبر ولا يجري في غيره من المركبات مثل الغلام الذي لزيد ويا زيد الفاضل ونحو ذلك مما يشتمل على نسبة وذكر بعضهم انه لا فرق بين النسبة في المركب الاخباري وغيره الا بانه ان عبر عنها بكلام تام تسمى خبرا وتصديقا كقولنا زيد انسان او فرس والا تسمى مركبا تقييديا وتصورا كما في قولنا يا زيد الانسان او الفرس واياما كان فالمركب اما مطابق فيكون صادقا او غير مطابق فيكون كاذبا فيا زيد الانسان صادق ويا زيد الفرس كاذب ويا زيد الفاضل يحتمل وفيه نظر لوجوب علم المخاطب بالنسبة في المركب التقييدي دون الاخباري حتى قالوا ان الاوصاف قبل العلم بها اخبار كما ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف فظاهر ان النسبة المعلومة من حيث هي معلومة لا تحتمل الصدق والكذب وجهل المخاطب بالنسبة في بعض الاوصاف لا يخرجه عن عدم الاحتمال من حيث هو كما ان علمه بها في بعض الاخبار لا يخرجه من الاحتمال من حيث هو هو وبالجملة فالصدق والكذب كما ذكره الشيخ انما يتوجهان الى ما قصد المتكلم اثباته او نفيه والنسبة الوصفية ليست كذلك ولو سلم فاطلاق الصدق والكذب على المركب الغير التام مخالف لما هو العمدة في تفسير الالفاظ من اللغة والعرف وان اريد تجديد اصطلاح فلا مشاحة

الباب

الاول في احوال الاسناد الخبري وهو ضم كلمة او ما يجري مجراها الى الاخرى بحيث يفيد الحكم بان مفهوم احديهما ثابت لمفهوم الاخرى او منفي عنه وهذا اولى من تفسيره بانه الحكم بمفهوم لمفهوم انه ثابت له او منفي عنه كما في المفتاح للقطع بان المسند اليه والمسند من اوصاف الالفاظ في عرفهم وانما ابتدا باحوال الخبر لكونه اعظم شانا واعم فائدة لانه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة وفيه تقع الصناعات العجيبة وبه تقع غالبا المزايا التي بها التفاضل ولكونه اصلا في الكلام لان الانشاء انما يحصل منه بالاشتقاق كالامر والنهي او بنقل كعسى ونعم وبئس وبعت واشتريت او بزيادة اداة كالاستفهام والتمني وما اشبه ذلك ثم قدم بحث احوال الاسناد على احوال المسند اليه والمسند مع ان النسبة متاخرة عن الطرفين لان علم المعاني انما يبحث عن احوال اللفظ الموصوف بكونه مسندا اليه او مسندا وهذا الوصف مما يتحقق بعد تحقق الاسناد لانه ما لم يسند احد اللفظين الى الاخر لم يصر احدهما مسندا اليه والاخر مسندا والمتقدم على النسبة انما هو ذات الطرفين ولا بحث لنا عنها ولا شك ان قصد المخبر اي من يكون بصدد الاخبار والاعلام لا من يتلفظ بالجملة الخبرية فانه كثيرا ما يورد الجملة الخبرية لاغراض اخر سوى افادة الحكم او لازمه كقوله تعالى حكاية عن امرأة عمران رب اني وضعتها انثى اظهارا للتحسر على خيبة رجائها وعكس تقديرها والتحزن الى ربها لانها كانت ترجو وتقدر ان تلد ذكرا وقوله تعالى حكاية عن زكريا رب اني وهن العظم مني اظهارا للضعف والتخشع وقوله تعالى لا يستوي القاعدون من المؤمنين الاية اذكارا لما بينهما من التفاوت العظيم ليتانف القاعد ويترفع بنفسه عن انحطاط منزلته ومثله قوله تعالى هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون تحريكا لحمية الجاهل وامثال هذا اكثر من ان تحصى وكفاك شاهدا على ما ذكرت قول الامام المرزوقي في قوله قومي هم قتلوا اميم اخي فاذا رميت يصيبني سهمي هذا الكلام تحزن وتفجع وليس باخبار لكنه اذا كان قصده الاخبار فلا شك ان قصده بخبره افادة المخاطب اما الحكم كقولك زيد قائم لمن لا يعرف انه قائم او كونه اي المخبر عالما به اي بالحكم كقولك قد حفظت التورية لمن حفظها والمراد بالحكم هنا وقوع النسبة مثلا لا ايقاعها والظاهر ان ليس قصد المخبر افادة انه قد اوقع النسبة او انتزعها

عالم بأنه أو فقيها وأيضا لو أريد بهذا لما كان لانكار الحكم معنى لامتناع ان يقال انه

لم يوقع النسبة فان قلت قد اتفق القوم على ان مدلول الخبر إنما هو حكم المخبر بوجود

المعنى في الاثبات وبعدمه في النفي وانه لا يدل على ثبوت المعنى أو انتفائه والا لما وقع

شك من سامع في خبر سمعه بل علم بثبوت ما اثبت وانتفاء ما نفى إذ لا معنى للدلالة

الا افادته العلم بذلك الشيء وقد صح ضربه زيد لأوقع وجد منه الضرب فلا يلزم

اخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له وح لا يتحقق الكذب اصلا ويلزم التناقض في

الواقع عند الاخبار بأمرين متناقضين قلت ظاهر ان العلم بثبوت الشيء لا يستلزم

ثبوته في الواقع فكأنهم أرادوا انه لا يدل على ثبوت المعنى في الواقع قطعا بحيث لا يحتمل

عدم الثبوت والا فانكار دلالة الخبر على ثبوت المعنى او انتفائه معلوم البطلان قطعا

إذ لا معنى للدلالة الا افهام المعنى منه ولا شك انك إذا سمعت خرج زيد تفهم منه خروجه

وعدم الخروج احتمال عقلي وهذا يصح إذا قيل المعنى أي بعلم هذا ان يقول سمعته من

فلان ولو كان مفهوم القضية هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء لكان مفهوم جميع القضايا

متحققا دائما فلم يصح قولهم بين مفهومي زيد قائم وزيد ليس بقائم تناقض لامتناع

تحقق المتناقضين ثم الحق ما ذكره بعض المحققين وهو ان جميع الأخبار من حيث اللفظ

لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلوله بل هو نقيضه وقولهم يحتمله لا يريدون

به ان الكذب مدلول للفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمله من حيث هو اي لا يمتنع عقلا

ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا ويسمى الأول أي الحكم الذي يقصد المخبر بالخبر افادته فائدة

الخبر والثاني أي كون المخبر عالما به لازمها أي لازم فائدة الخبر لما ذكر في المفتاح ان فائدة

الاولى بدون الثانية تمتنع وهي بدون الاولى لا تمتنع كما هو حكم اللازم المجهول المساواة

للازم الأعم بحسب الواقع او الاعتقاد فان الملزوم بدونه يمتنع وهو بدون الملزوم لا يمتنع

تحقيقا لمعنى العموم فعلى هذا فائدة الخبر هي الحكم ولازمها كون المخبر عالما به ومعنى اللزوم

انه كلما افاد الحكم افاد انه عالم به من غير عكس كما في حفظت التوراة وزعم العلامة في شرح

هذا الكلام من المفتاح ان فائدة الخبر هي استفادة السامع من الخبر الحكم ولازمها هي استفادة

منه ان المخبر عالم بالحكم وهو خلاف ما صرح به صاحب المفتاح في بحث تعريف المسند اليه

لكنه يوافق ما اورده المصنف فى تفسير هذا الكلام حيث قال اى يمتنع ان لا يحصل
العلم الثالث وهو علم المخاطب بان المخبر عالم بهذا الحكم من الخبر نفسه عند حصول
العلم الاول وهو علمه بذلك الحكم من الخبر نفسه اذ لو لم يحصل فعدم حصوله عنده
اما لانه قد حصل قبل او لم يحصل بعد والاول باطل لان العلم بكون المخبر عالما
بالحكم لا بد فيه من ان يكون هذا الحكم حاصلا فى ذهنه ضرورة وان لم يجب ان
يكون حصوله من ذلك الخبر وكذا الثانى لان علة حصوله سماع الخبر من المخبر اذ المقدر
ان حصولهما انما هو من نفس الخبر فنبه على الاول بقوله لامتناع حصول الثانى قبل
حصول الاول وعلى الثانى بقوله مع ان سماع الخبر من المخبر كاف فى حصول الثانى
منه ولا يمتنع ان لا يحصل العلم الاول من الخبر نفسه عند حصول الثانى لجواز ان يكون
الاول حاصلا قبل حصول الثانى فلا يمكن حصوله لامتناع حصول الحاصل كالعلم بكون
النار حارة
فظا حاصلا للتواتر وحينئذ يكون نسمته هذا الحكم فائدة الخبر بناء على انه من شانه ان
يستفاد من الخبر فان قيل كثيرا ما نسمع خبرا ولا يخطر ببالنا ان صورة هذا الحكم حاصلة
فى ذهن المخبر ام لا وايضا اذا اسمعنا خبرا وحصل لنا منه العلم بكون مخبره عالما به يحصل
فى ذهننا صورة هذا الحكم سواء علمناه قبل او لا فيكون الاول حاصلا غايته انه لا
يكون علما جديدا فالجواب عن الاول ان العلم بكون صورة هذا الحكم حاصلة فى ذهن
المخبر ضرورى لوجود علته اعنى سماع الخبر والذهول انما هو عن العلم بهذا العلم وهو
جائز وفيه نظر ويمكن ان يقال ان لازم فائدة الخبر هو كون المخبر عالما بالحكم اعنى حصول
صورة الحكم فى ذهنه وهذا متحقق ضرورة سواء علم السامع ان المخبر عالم بالحكم او لم
يعلم لكن هذا ينافى تفسير المصنف وعن الثانى ان الذهن اذا التفت الى ما هو مخزون
عنده واستحضره لا يقال انه علمه ولو سلم فانا نفرض فيما اذا كان مستحضرا للخبر مشاهدا
اياه فانه يحصل العلم الثانى دون الاول وهذا هو مقصودنا فان قيل لا نسلم انه كلما
افاد الحكم افاد انه عالم به لجواز ان يكون خبره مظنونا او مشكوكا او موهوما او كذبا
محضا قلنا ليس المراد بالعلم هذا الاعتقاد الجازم المطابق بل حصول صورة هذا الحكم
فى ذهنه وهذا ضرورى فى كل عاقل تصدى للاخبار وقد ينزل المخاطب العالم بهما

اى بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل فيلقى اليه الخبر وان كان عالما بالفائدة لعدم
جريه على موجب العلم فان من لا يجري على مقتضى العلم هو والجاهل سواء كما يقال للعالم
التارك للصلوة الصلوة واجبة لان موجب العلم العمل وللسائل العارف بما بين يديه
هو كتاب لان موجب العلم ترك السؤال ومثله هي عصاي في جواب ما تلك بيمينك ونظائره
كثيرة بحسب كثرة موجبات العلم قال صاحب المفتاح وان شئت فعليك بكلام رب العزة
ولقد علموا لمن اشتريه ما له في الآخرة من خلاق ولبئس ما شروا به انفسهم لو كانوا
يعلمون كيف تجد صدره يصف اهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره
ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم يعني ان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء اعم من فائدة
الخبر وغيرها ينزل منزلة الجاهل به لاعتبارات خطابية لا ان الآية من امثلة تنزيل العالم
بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بناء على ان قوله لو كانوا يعلمون معناه لو كان لهم علم
بذلك الشرى لا امتنعوا منه اى ليس لهم علم به فلا يمتنعون وهذا هو الخبر الملقى اليهم
لان هذا كلام يلوح عليه اثر الاهمال لا دعلى ان قوله ولقد علموا لمن اشتريه الآية خبر القي
اليهم مع علمهم به لان هذا الخطاب لمحمد واصحابه ولا دليل على كونهم خالين به وهو ظاهر
على ان شيئا من الوجهين لا يوافق لما في المفتاح ثم اشار الى زيادة التعميم وان وجوب الشيء
سواء كان هو العلم او غيره ينزل منزلة عدمه فقال ونظيره في النفي والاثبات اى نفي شيء
واثباته ومار مستد ذريعة واذا كان قصد المخبر بخبره ما ذكر فينبغي ان يقتصر من التركيب على
قدر الحاجة حذرا عن اللغو واشار الى تفصيله بقوله فان كان المخاطب خالي الذهن من
الحكم والتردد فيه اى لا يكون عالما بوقوع النسبة او لا وقوعها ولا مترددا في ان النسبة
هل هي واقعة ام لا فعلم ان ما سبق الى بعض الاوهام من انه لا حاجة الى قوله والتردد فيه
لان الخلو من الحكم يستلزم الخلو من التردد فيه ضرورة ان التردد في الحكم يوجب حصول الحكم
في الذهن ليس بشيء الا ترى انك تقول ان زيدا قائم في الدار لمن يتردد في انه هل هو فيها ام
لا ولا يحكم بشيء من النفي والاثبات بل الحكم الذهني والتردد متنافيان لا يجتمعان فقط
استغنى على لفظ المبني للمفعول عن مؤكدات الحكم هي ان واللام واسمية الجملة ونكرية ها ونحو

التاكيد واما الشرطية وحرفا التنبيه فحروف الصلة وان كان المخاطب مترددا فيه اي في الحكم
طالبا له حسن تقويته اي الحكم بمؤكد قال الشيخ في دلائل الاعجاز اكثر مواقع ان بحكم
الاستقراء هو الجواب لكن بشرط ان يكون للسائل ظن على خلاف ما انت تجيبه به فاما
ان يجعل مجرد الجواب اصلا فيها فلا لانه يؤدي الى ان لا يستقيم لنا ان نقول صالح في جواب
كيف زيد وفي الدار في جواب اين زيد حتى نقول انه صالح وانه في الدار وهذا مما لا قائل
به وان كان المخاطب منكرا للحكم حاكما بخلافه وجب توكيده اي الحكم بحسب الانكار قوة
وضعفا فكلما ازداد في الانكار زيد في التاكيد كما قال الله تعالى حكاية عن رسل عيسى
اذ كذبوا في المرة الاولى انا اليكم مرسلون مؤكدا بان واسمية الجملة وفي المرة الثانية
ربنا يعلم انا اليكم لمرسلون مؤكدا بالقسم وان واللام واسمية الجملة لمبالغة المخاطبين
في الانكار حيث قالوا ما انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون
وكان الرسل دعوهم الى الاسلام على وجه ظنوهم اصحاب وحي ورسلا من الله تعالى بناء
على ان الرسالة من رسول الله رسالة من الله ولهذا قال اذ ارسلنا اليهم اثنين فعدلوا في
الرد عن التصريح الى الكناية التي هي ابلغ وقالوا ما انتم الا بشر مثلنا زعما منهم ان البشر
لا يكون رسولا للبشر والا فالبشرية في اعتقادهم انما تنافي الرسالة من الله تعالى لا من رسول
الله وقوله اذ كذبوا اي الرسل الثلاثة مبني على ان تكذيب الاثنين منهم تكذيب للاخر وهو الثالث
لاتحاد المرسل به والا فالمكذب في المرة الاولى هما اثنان بدليل قوله اذ ارسلنا اليهم
اي الى اصحاب القرية وهم اهل انطاكية اثنين وهما شمعون ويحيى عليهما السلام فكذبوهما فعززنا
بثالث اي فقويناهما برسول ثالث وهو بولس عليه السلام او حبيب النجار ويسمى الضرب
الاول ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام عليها اي على الوجوه
المذكورة وهي الخلو عن التاكيد في الاول والتقوية بمؤكد استحسانا في الثاني ووجوب
التاكيد بحسب الانكار في الثالث اخراجا على مقتضى الظاهر وهو اخص مطلقا من مقتضى
الحال لان معناه مقتضى ظاهر الحال فكل مقتضى الظاهر مقتضى الحال من غير عكس
كما في صورة الاخراج لا على مقتضى الظاهر فان قيل اذا جعلت المنكر كغير المنكر ومع
هذا اكدت الكلام وقلت ان زيدا لقائم يكون هذا على وفق مقتضى الظاهر لانه يقتضي

التاكيد فليس على وفق مقتضى الحال لانه يقتضي ترك التاكيد لكن ترك هذا القسم
لكونه غير بليغ فحينئذ يكون بينهما عموم من وجه لا مطلق قلنا لا نسلم انه ليس على وفق
مقتضى الحال لان المقتضي لترك التاكيد هو الحال بحسب ظاهر الامر لا مطلق الحال و
لا يلزم من كونه على خلاف مقتضى الحال بحسب ظاهر الامر كونه على خلافه مطلقا
لان انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على انه لا معنى لجعل الانكار كلا انكار
ثم تاكيد الكلام اذ لا يعرف اعتبار الانكار وعدمه الا بالتاكيد وتركه وكثيرا ما ينصب
على الظرفية او المصدرية اي حينا كثيرا او اخراجا كثيرا يخرج الكلام على خلافه اي خلاف
مقتضى الظاهر فيجوز ان يوصف الكلام بكثرة في نفسه لا بالاضافة الى مقابله كقوله
الاخر ليجعل على مقتضى الظاهر قليلا فيجعل غير السائل كالسائل اذا قدم اليه اي الى غير السائل
ما يلوح له اي لغير السائل بالخبر اي يشير اليه فيستشرف غير السائل له اي للخبر يعني ينظر
اليه يقال استشرف الشيء اذا رفع راسه ينظر اليه وبسط كفه فوق الحاجب كالمستظل من الشمس
استشراف المتردد الطالب نحو ولا تخاطبني في الذين ظلموا اي لا تدعني يا نوح في
شان قومك واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك فهذا كلام يلوح بالخبر مع ما سبق من
قوله واصنع الفلك باعيننا فصار المقام مقام ان يتردد المخاطب في انهم هل صاروا
محكوما عليهم بالاغراق ام لا فقيل انهم مغرقون مؤكدا بان اي
محكوما عليهم بالاغراق والمراد ان الكلام المقدم يشير اشارة ما الى جنس الخبر حتى ان
اللفظي والفهم المتسارع يكاد يتردد فيه ويطلبه لا انه يشير الى خصوصية الخبر وخصوصه
ومثله وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء وصل عليهم ان صلوتك سكن لهم يا ايها
الناس اتقوا ربكم ان زلزلة الساعة شيء عظيم وغير ذلك مما ياتي بعد الاوامر والنواهي
وهو كثير في التنزيل جدا وقال الشيخ عبد القاهر ان في هذه المقامات تتبع الكلام الثاني
والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة فيه ويغني غناء الفاء ويجعل غير المنكر كالمنكر اذا
لاح اي ظهر عليه اي على غير المنكر شيء من امارات الانكار نحو قول حجل بن نضلة جاء شقيق
[illegible] عارضا رمحه اي واضعا رمحه على الارض من جهة العرض على الاناء والسيف على
الفخذ فهو لا ينكر ان في بني عمه رماحا لكن مجيئه واضعا الرمح على العرض من غير التفات

وقد جبلوا عادة انه يعتقد ان لا رمح فيهم بل كلهم عزل لا سلاح معهم فنزله منزلة المنكر
وخوطب خطاب الثقات بقوله ان بني عمك فيهم رماح مؤكدا بان ومثله قوله تعالى ثم انكم
بعد ذلك لميتون مؤكدا بان واللام وان كان مما لا ينكر لان تماديهم في الغفلة و
الاعراض عن العمل لما بعده من امارات الانكار ويجعل المنكر كغير المنكر اذا كان معه
مع المنكر ما ان تامله ارتدع من الدلائل والشواهد ان تامل المنكر تلك الشيء ارتد
عن انكاره ومعنى كونه مع المنكر ان يكون معلوما له او محسوسا عنده كما تقول لمنكر
الاسلام الاسلام حق من غير تاكيد لما معه من الدلائل الدالة على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم لكنه لا
يتاملها ليرتدع عن الانكار وقد يذكر في حل لفظ الكتاب هنا وجوه متعسفة لا
فائدة في ايرادها وقوله نحو لا ريب فيه ظاهر في التمثيل لما نحن فيه بصدده فان قيل
التمثيل به لا يكاد يصح لوجهين احدهما ان هذا الحكم اعني نفي الريب بالكلية مما لا
يصح ان يحكم به لكثرة المرتابين فضلا عن ان يؤكد الثاني انه قد ذكر في بحث الفصل
والوصل ان قوله لا ريب فيه تاكيد لقوله ذلك الكتاب فيكون مما اكد فيه الحكم بالتكرير نحو زيد
قائم زيد قائم فيكون على مقتضى الظاهر بل مقصود المص انه قد يجعل انكار المنكر كلا انكار تعويلا
على ما يزيله فنزله التاكيد كما جعل الريب بناء على ما يزيله كلا ريب حتى صح نفي الريب بالكلية مع
كثرة المرتابين فيكون نظير التنزيل وجود الشيء منزلة عدمه اعتمادا على ما يزيله فالجواب عن الاول
انه لما نفي الريب على سبيل الاستغراق مع كثرة المرتابين ذكروا التاويلين احدهما ما ذكر في
السؤال وهو انه جعل الريب كلا ريب تعويلا على ما يزيله وح لا يكون مثالا لما نحن فيه وثانيهما
ما ذكره صاحب الكشاف وهو انه ما نفي الريب عنه بمعنى ان احدا لا يرتاب فيه بل بمعنى انه ليس
محلا لوقوع الارتياب فيه لانه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لاحد ان يرتاب
فكانه قيل هو مما لا ينبغي ان يرتاب في انه من عند الله وهذا حكم صحيح لكن ينكره كثير من الاشقياء
فينبغي ان يؤكد لكن ترك تاكيده لانهم جعلوا كغير المنكر لما معهم من الدلائل المزيلة لهذا الانكار
لو تاملوها وهو انه كلام معجز اتى به من دل على نبوته بالمعجزات الباهرة وعن الثاني ان المذكور في بحث
الفصل والوصل انه بمنزلة التاكيد المعنوي ووزانه وزان نفسه في اعجبني زيد نفسه لدفع توهم السهو
او التجوز فلا يكون من قبيل التكرير لكن المذكور في دلائل الاعجاز يؤكد السؤال وهو انه قال لا ريب فيه

بيان وتوكيد وتحقيق لقوله تعالى ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة ان يقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبيته فان قلت قد ذكر صاحب المفتاح ان اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالكناية وهي ذكر لازم الشيء لينتقل عنه الى ملزومه فما وجهه قلت لعل وجهه ان يراد الكلام في مقام لا يناسبه بحسب الظاهر كما تعرف انك نزلت هذا المقام والحال المحقق منزلة المقام والحال الذي يطابقه ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبارات اللائقة بذلك المقام لان هذا المقام مما يلزمه ايراد الكلام على الوجه المذكور فينتقل عنه اليه مثلا قولك لمنكر الاسلام الاسلام حق مجردا عن التأكيد كما تعرف انك جعلت انكاره كلا انكار ونزلته منزلة من هو خالي الذهن تعويلا على ما يزيل الانكار لان سوق الكلام مع المنكر مساقه مع خالي الذهن مما ينتقل عنه الى هذا المعنى ونظير ذلك ما ذكره صاحب اللباب في شرح قوله في المهد ينطق عن سعادة جده اثر النجابة ساطع البرهان ان قوله اثر النجابة ساطع البرهان جملة مستأنفة جوابا عن سؤال كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد ففي هذه الجملة اخراج الكلام على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كما تعرف ان هذا من الغرابة وبعده مما لا يلوح صدقه للسامع في بادي الراي فيجعل السؤال عن بيان كيفيته وبيان صدقه فيسوق الكلام معه مساق الكلام مع السائل المستشرف الى كيفيته بيانه المترقب الى ساطع برهانه وقس على هذا البواقي ولما كانت الامثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الاثبات سوى قوله لا ريب فيه اشار الى التعميم دفعا لتوهم التخصيص فقال وهكذا اعتبارات النفي من التجريد عن المؤكدات في الابتدائي وتقويته بمؤكد استحسانا في الطلبي ووجوب التأكيد بحسب الانكار في الانكاري والامثلة ظاهرة وكذا تخريج الكلام فيها على خلاف مقتضى الظاهر كما ذكر فيما تقدم وههنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه لا ينحصر فائدة ان في تأكيد الحكم نفيا للشك ورد الانكار ولا يجب في كل كلام مؤكد بان يكون الغرض منه رد انكار محقق او مقدر وكذا المجرد عن التأكيد قال الشيخ عبد القاهر قد تدخل كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما زعم وحسبت

فلان ثم انه فعل جزاني ما نرى وعليه بيت ان وضعتها انى وذئب ان قوى كذب
ومن خصائصها ان لضمير الشأن معها حسنا ليس بدونها بل لا يصح بدونها نحو انه
من يتق ويصبر لا يتر وانه من يعمل سوء وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة
لان تصلح مبتدء كقوله ان شواء ونشوة وخبب البازل الامون من لذة العيش والفتى
في الدهر والدهر ذو فنون وان كانت النكرة موصوفة تراها مع ان احسن كقوله ان دهرا
يلف شملي بسعدى لزمان يهم بالاحسان ومنها خفاء الخبر نحو ان مالا وان ولدا وانه
وان عمرا فلو اسقطت ان لم يحسن حذف الخبر ولم يجز انتهى كلامه وقد يترك تاكيد الحكم
المنكر لان نفس المتكلم لا تساعده على تاكيده لكونه غير معتقد له او لانه لا يروج منه
ولا يتقبل على لفظ التاكيد ويؤكد الحكم المسلم لصدق الرغبة فيه والرواج قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم ليس
ما خاطبوا به المؤمنين جديرا باقوى الكلامين واوكدهما لانهم في ادعاء حدوث الايمان
منهم لا في ادعاء انهم اوحديون فيه اما لان انفسهم لا تساعدهم عليه لعدم الباعث
والمحرك من العقائد واما لانه لا يروج عنهم لو قالوه على لفظ التوكيد والمبالغة واما
مخاطبة اخوانهم في الاخبار عن انفسهم بالثبات على اليهودية فهم فيه على صدق رغبة
وقوة نشاط وهو رائج عنهم متقبل منهم فكان مظنة للتحقيق ومئنة للتوكيد وقد
يؤكد الحكم بناء على ان المخاطب ينكر كون المتكلم عالما به معتقدا له كما تقول انك لعالم
كامل وعليه قوله تعالى قالوا نشهد انك لرسول الله واذا اريد ان ينبه المخاطب على ان
هذا المتكلم كاذب في ادعائه ان هذا الخبر على وفق اعتقاده ادعائه يؤكد الحكم وان لم يكن مخاطبك
منكرا للتطابق ما ادعاه وعليه قوله عز وجل ان المنافقين لكاذبون واما قوله تعالى والله
يعلم انك لرسوله فانما اكده لانه مما يجب ان يبالغ في تحقيقه لانه لدفع الايهام والا
فالمخاطب عالم به وبلازمه فتامل واستخرج من امثال هذا ما يناسب المقام ثم الاسناد
مطلقا سواء كان خبريا او انشائيا ولذا ذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يعود الى
الاسناد الخبري منه حقيقة عقلية لم يقل اما حقيقة واما مجاز لان من الاسناد
ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده كما اذا لم يكن المسند فعلا او معنى كقولنا الحيوان جسم

فكانه قال بعضه حقيقة وبعضه مجاز وبعضه ليس كذلك وجعل الحقيقة والمجاز صفة للاسنا[د] دون الكلام كما جعله عبد القاهر وصاحب المفتاح فانه واما اخترناه لان نسبة الشيء الذي يسمى حقيقة او مجازا الى العقل على هذا التفسير بلا واسطة وعلى قولهما لاشتماله على ما ينسب الى العقل اعني الاسناد يعني ان تسمية الاسناد حقيقة عقلية انما هي باعتبار انه ثابت في محله ومجازا باعتبار انه متجاوز اياه والحاكم بذلك هو العقل دون الوضع لان اسناد كلمة الى كلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغة فلا ضرب مثلا لا يصير خبرا عن زيد بواضع اللغة بل بمن قصد اثبات الضرب فعلا له وانما الذي يعود الى الواضع انه لاثبات الضرب دون الخروج وفي الزمان الماضي دون المستقبل فالاسناد ينسب الى العقل بلا واسطة والكلام ينسب اليه باعتبار ان اسناده منسوب اليه فان قيل انه لم يذكر بحث الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعله صاحب المفتاح ومن تبعه قلنا قد زعم انه داخل في تعريف علم المعاني دون البيان وكانه على انه من الاحوال المذكورة في التعريف كالتاكيد والتجريد عن المؤكدات وفيه نظر لان علم المعاني انما يبحث عن الاحوال المذكورة من حيث انها يطابق بها اللفظ مقتضى الحال وظاهر ان البحث في الحقيقة والمجاز العقليين كانا او لغويين ليس من هذه الحيثية فلا يكون داخلا في علم المعاني والا فالحقيقة والمجاز اللغويان ايضا من احوال المسند اليه والمسند وهي اي الحقيقة العقلية اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف واخر بهذا اعلم انما لا يكون المسند فعلا او معنى كقولنا الحيوان جسم الى ما اي الى شيء هو اي الفعل او معناه له اي لذلك الشيء كالفاعل فيما بني له نحو ضرب زيد عمرا والمفعول به فيما بني له نحو ضرب عمرو فان الضاربية لزيد والمضروبية لعمرو بخلاف نهاره صائم فان الصوم ليس للنهار عند المتكلم متعلق اعني انه بقوله الذي يدل عليه ما يطابق الاعتقاد دون الواقع لكن بقي خارجا عنه ما لا يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا فاد ذكر بقوله في الظاهر وهو ايضا متعلق بالظرف المذكور اي الى ما يكون الفعل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر كلامه ويكتب من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة على انه غير ما هو له في اعتقاده ومعنى كونه له ان معناه

قايم به وصف له وحقران ليسند اليه سواء كان مخلوقا لله او لغيره وسواء كان صادرا عنه

باختياره كضرب او لا كمرض ومات ولا يشترط صحة حمله عليه والاخرج ما يكون المسند فيه

مصدرا فقد دخل فيه ما طابق الواقع والاعتقاد كقول المومن انبت الله البقل وما طابق

الاعتقاد فقط نحو قول الجاهل انبت الربيع البقل وما طابق الواقع فقط كقول المعتزلي

لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خلق الله تعالى الافعال كلها فان اسناد خلق الافعال

الى الله تعالى اسناد الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر وان لم يكن كذلك في الحقيقة وهذا

المثال غير مذكور في المتن وما لا يطابق شيئا منهما نحو قولك جاء زيد وانت تعلم والحال

انك خاصة تعلم انه لم يجئ دون المخاطب فهذا ايضا اسناد الى ما هو له عنده في الظاهر

لان الكاذب لا ينصب قرينة على خلاف ارادته وقوله وانت تعلم بتقديم المسند احترازا

عما اذا كان المخاطب ايضا عالما بانه لم يجئ فانه حينئذ لا يتعين كونه حقيقة بل ينقسم

الى قسمين احدهما ان يكون المخاطب مع علمه بانه لم يجئ عالما بان المتكلم يعلم انه لم يجئ

والثاني انه لا يكون عالما به والاول لا يكون اسنادا الى ما هو له عند المتكلم لا في الحقيقة

ولا في الظاهر لوجود القرينة الصارفة فلا يكون حقيقة عقلية بل ان كان للملابسة يكون

مجازا والا فهو من قبيل ما لا يعتد به ولا يعد في الحقيقة ولا في المجاز بل ينسب قايله الى

ما يكره كما صرح به في المفتاح بخلاف الثاني فان المخاطب لما لم يعلم ان المتكلم عالم بانه

لم يجئ يفهم من ظاهره انه اسناد الى ما هو له عنده بناء على سهو او نسيان وانما عدل عن

تعريف صاحب المفتاح فهو ان الحقيقة العقلية هي الكلام المفاد به ما عند المتكلم

من الحكم فيه لامور الاول انه جعلها صفة للكلام والمصنف للاسناد والثاني انه غير

مطرد لصدقه على ما ليس المسند فيه فعلا او في معناه نحو الانسان جسم مع انه لا يسمى حقيقة

ولا مجازا وجوابه منع انه لا يسمى حقيقة وكذا قول الشيخ عبد القاهر انها كل جملة

وضعتها على ان الحكم المفاد بها على ما هو عليه في العقل واقع موقعه فتعريف

المصنف غير منعكس لخروج غير الثالث انه غير منعكس لعدم صدقه على ما لا يطابق

الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا لانه ترك التقييد بقولنا في الظاهر والاعتذار

عنه بانه انما ترك مع كونه مرادا اعتمادا على انه يفهم مما ذكر في تعريف المجاز وكلاهما لا

بلنفسه اليه في التعريفات بل جوابه انا لا نسلم عدم صدقه على ما ذكر فان قولهم الكلام المفاد
به ما عند المتكلم اعم من ان يكون عند المتكلم في الحقيقة او في الظاهر بدلالة على الثاني
الظهر لعدم الاطلاع على السرائر ولقائل ان يقول تعريف المصنف غير مطرد ولا منعكس اما
الاول فلصدقه على نحو قولها فانما هي اقبال وادبار مما وصف الفاعل والمفعول بالمصدر
فانه مجاز عقلي نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز وقال لم ترد بالاقبال والادبار
غير معناهما حتى يكون المجاز في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل
وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا على حذف المضاف واقامة
المضاف اليه مقامه وان كانوا يذكرونه منه اذ لو قلنا اريد انما هي ذات اقبال
وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول والى كلام عامي مرذول لا مساغ
له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى نقل كبير الصناف فيه انه لو
كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان يجاء
بلفظ الذات لا انه مراد وجوابه ان لفظ ما في التعريف عبارة عن الملابس اي الى فاعل
او مفعول به هو له على ما صرح به فيما سيجيء وهذا اسناد الى المبتدأ والاسناد الى
المبتدأ عنده ليس بحقيقة ولا مجاز واما الثاني فلعدم صدقه على نحو ما قام زيد
وما ضرب عمرو من المنفيات فان اسناد القيام والضرب ليس الى ما هو له لا في
الحقيقة ولا في الظاهر وان اريد ان اسناد القيام والضرب المنفيين الى ما هو له
فقد دخل حينئذ في التعريف من المجاز العقلي ما هو منفي نحو ما صام يومي وما
نام ليلي قال الشاعر شعر وما ليل المطي بنائم وحاصل الاشكال ان الاسناد اعم من
ان يكون على جهة الاثبات او النفي واثبات الفعل لما هو له معناه ظاهر فما
نفي معنى الفعل عما هو له عند المتكلم في الظاهر وجوابه ان معناه انه لو اعتبر
الكلام مجردا عن النفي واتى بصورة الاثبات لكان اسنادا الى ما هو له لان النفي
فرع الاثبات فالاسناد في قام زيد الى ما هو له فيكون حقيقة وكذا اذا نفيته فقلت
ما قام زيد بخلاف الاسناد في نحو صام نهاري فانه اسناد الى غير ما هو له فيكون
مجازا سواء اثبت او نفي وكذا الكلام في سائر الانشاءات مثل اهارك صائم وليت

هادى صايم او ما اشبه ذلك فليتامل ومنه اى من الاسناد مجاز عقلى ويسمى

مجازا حكميا ومجازا فى الاثبات واسنادا مجازيا وهو اسناده اى اسناد الفعل

او معناه الى ملابس له غير ما هو له اى غير الملابس الذى ذلك الفعل او معناه له

يعنى غير الفاعل فيما بنى للفاعل وغير المفعول فيما بنى للمفعول بتاول متعلق باسناد

وحقيقته قولك تاولت الشئ انك تطلبت ما يؤل اليه من الحقيقة او الموضع الذى

يؤل اليه من العقل لان اولت وتاولت فعلت وتفعلت من آل الامر الى كذا يؤل اليه

انتهى اليه والمال المرجع كذا فى دلائل الاعجاز وحاصله ان تنصب قرينة صارفة

للاسناد عن ان يكون الى ما هو له ثم اشار الى تفصيل التعريفين بقوله وله اى للفعل

ملابسات شتى اى مختلفة جمع شتيت كمريض ومرضى يلابس الفاعل والمفعول به

والمصدر والزمان والمكان والسبب لم يتعرض للمفعول معه والحال ونحوهما لان

الفعل لا يسند اليها فاسناده الى الفاعل والى المفعول به اذا كان مبنيا له اى للفاعل

او المفعول به يعنى ان اسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له والى المفعول به اذا كان مبنيا

مبنيا له حقيقة فقوله فى تعريف الحقيقة ما هو له يشملهما كما مر من الامثلة واسناده

الى غيرهما اى غير الفاعل او المفعول به يعنى غير الفاعل فى المبنى للفاعل وغير

المفعول به فى المبنى للمفعول للملابسة يعنى لاجل ان ذلك الغير يشابه ما هو له فى

ملابسة الفعل مجاز فقد استعير الاسناد مما هو له لغيره لمشابهته اياه فى الملابسة

كما استعير للرجل اسم الاسد لمشابهته اياه فى الجراءة ولا مجاز ولا استعارة فى شئ

من طرفى الاسناد وانما الغرض تشبيه هذه الحالة بحال الاستعارة الاصطلاحية كما

قال فى دلائل الاعجاز ان تشبيه الربيع بالقادر فى تعلق وجود الفعل به ليس هو التشبيه

الذى يفاد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التى راعاها المتكلم

حين اعطى الربيع حكم القادر فى اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا شبه ما بليس

فرفع بها الاسم ونصب الخبر بها فان الغرض بيان تعليل قد ثبت فى نفوسهم وجهة

راعوها فى اعطائها حكم ليس فى العمل كقولهم عيشة راضية فيما بنى للفاعل واسند الى

المفعول به اذ العيشة مرضية وسيل مفعم فى عكسه اذ المفعم اسم مفعول من افعمت

الاناء ملانه وقد اسند الى الفاعل وشعر شاعر في المصدر والاولى ان يمثل بنحو جد جده لان الشعر وان كان على لفظ المصدر فهو بمعنى المفعول لا بمعنى التأليف لشعر فيكون من قبيل عيشة راضية وحقيقة ما ذكره المرزوقي وهو ان من شان العرب ان يشتقوا من لفظ الشيء الذي يريدون المبالغة في وصفه ما يتبعونه به تأكيدا وتنبيها على تناهيه من ذلك قولهم ظل ظليل وداهية دهياء وشعر شاعر ونهاره صائم في الزمان وطريق سائر في المكان وبنى الامير المدينة في السبب الامر وضربه التأديب في السبب الغائي ومثله يوم يقوم الحساب اي اهله لاجله وقد خرج من تعريفه للاسناد المجازي امران احدهما وصف الفاعل والمفعول بالمصدر نحو رجل عدل فانما هي اقبال وادبار على ما مر والثاني وصف الشيء بوصف محدثه وصاحبه مثل الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم فان المبني للفاعل قد اسند الى المفعول لكن لا الى المفعول الذي يلابسه ذلك المسند بل فعل اخر من افعاله مثل انشاء الكتاب وكلامه ظاهر في ان المفعول الذي يكون الاسناد اليه مجازا يجب ان يكون مما يلابسه ذلك المسند وكذا ما اسند الى المصدر الذي يلابسه فعل اخر من افعال فاعله نحو الضلال البعيد والعذاب الاليم فان البعيد انما هو الضال والاليم هو المعذب وصف به فعله مثل جد جده كذا في الكشاف وظاهر ان هذا المصدر ليس مما يلابسه ذلك المسند ويمكن الجواب عن الاول بانه ليس عنده بمجاز كما انه ليس بحقيقة وعن الثاني بان الملابسة اعم من ان يكون بواسطة حرف او بدونها وهذه الصورة من قبيل الاول اذ الاصل هو حكيم في اسلوبه وكتابه وبعيد واليم في ضلاله وعذابه فيكون مما بني للفاعل واسند الى المفعول بواسطة فاسند دفعه عليه نظايره والمعتبر عند صاحب الكشاف تلبس ما اسند اليه الفعل بفاعله الحقيقي لانه قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالشارين في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم وللنان تجعل امثال هذا من قبيل الاسناد الى السبب فان قيل كثيرا ما يطلق المجاز العقلي على ما لا يتمله هذا التعريف من نحو قوله تعالى شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وقول الشاعر يا سارق الليلة اهل الدار وقولنا اعجبني انبات الربيع وجري الانهار ونحو قوله تعالى ولا تطيعوا امر المسرفين

وقولنا نومت الليل واجريت النهر وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية
فالجواب ان المجاز العقلي اعم من ان يكون في النسبة الاسنادية او غيرها فكما ان اسناد
الفعل الى غير ما حقه ان يسند اليه مجاز كذلك ايقاعه على غير ما حقه ان يوقع عليه
واضافة المضاف الى غير ما حقه ان يضاف اليه لانه تجاوز موضعه الاصلي فالمذكور في
الكتاب اما تعريف المجاز العقلي في الاسناد خاصة او لمطلقه باعتبار ان يجعل الاسناد
المذكور في التعريف اعم من ان يدل عليه الكلام صريحا كما مر او يكون مستلزما له كما
في هذه الامثلة فانه جعل فيها البين شاقا والليل والنهار ماكرين والليل
مسهرا والامر مطاعا وكذا فيما جعل الفاعل المجازي تمييزا كقوله تعالى اولئك
شر مكانا واضل سبيلا لان التمييز في الاصل فاعل فتدبر فانه بحث نفيس واعلم
ان هذا المجاز قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم سيل
الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم مغرقة بقرينة اضافة السيل اليها
فافهم ودقق ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي والمصنف قد
قولنا في التعريف بتاول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل انبت الربيع البقل انباتا
الانبات من الربيع فهذا الاسناد وان كان الى غير ما هو له لكن لا تاول فيه لانه
مراده ومعتقده وكذا شفى الطبيب المريض ونحو ذلك مما يطابق الاعتقاد دون الواقع
ويخرج ايضا الاقوال الكاذبة فانه لا تاول فيها فان قلت اي سر في بيان فائدة هذا القيد
وليس هذا من عادته في هذا الكتاب ثم اي سر في التعرض لاخراج نحو قول الجاهل دون
الاقوال الكاذبة وهذا القيد يخرجهما جميعا قلت السر فيه ان صاحب المفتاح عرف المجاز
العقلي بانه الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التاول افادة
للخلاف لا بواسطة وضع وقال انما قلت خلاف ما عند المتكلم دون ما عند العقل لئلا
يمتنع طرده بمثل قول الدهري انبت الربيع البقل وعكسه بمثل قولنا كسى الخليفة
الكعبة اذ ليس في العقل امتناع ان يكسو الخليفة بنفسه الكعبة وانما قلت لضرب من
التاول ليحترز به عن الكذب واعترض عليه المصنف بانا لا نسلم بطلان طرده بما ذكره لخروجه
بقوله لضرب من التاول ولا بطلان عكسه بما ذكره لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف

فائدة يعلم منه منع بطلان الطرد بنحو قول الجاهل بطلان العكس بنحو كسى الخليفة الكعبة صحة هذا التعريف لجواز ان يكون القول منه وجه حسن منه

ما في نفس الامر لان معنى ما عند العقل ما يقتضيه العقل ويرتضيه لا ما يحصل عنده و
يرتسم فيه ونحو كسى الخليفة الكعبة خلاف ما في نفس الامر فاشار ههنا الى ان الثاني
لا يختص باخراج الاقوال الكاذبة كما يتوهم من المفتاح بل يخرج نحو قول الجاهل ايضا
فلا يبطل طرد تعريفنا بنحو قول الجاهل ولقائل ان يقول ان مفهوم قولنا ما عند العقل
ما حصل عنده وثبت فهذا اعم مما في نفس الامر لامكان تصور الكواذب فلا يجوز
التعبير به عنه وحينئذ يندفع الاعتراض الاول ايضا اذ لا امتناع في ان يشتمل التعريف
على قيدين ينفرد كل منهما بفائدة خاصة مع اشتراكهما في فائدة اخرى بكون حصولها
من احدهما قصدا ومن الاخر ضمنا ولا يكون هذا تكرارا فاخراج نحو قول الجاهل يمكن
ان ينسب الى كل من قوله خلاف ما عند المتكلم ولضربه من التاول لكن اسناده الى
الاول اولى لانه السابق في الذكر والمقصود بالثاني اخراج الكواذب وعلى هذا كان
الانسب ان يقول ليخرج نحو قول الجاهل مكان قوله لئلا يمتنع طرده لكن المناقشة في
العبارة بعد وضوح المقصود ليست من داب المحصلين فان قلت ما ذكرت من تقرير
كلام المصنف مشعر بان مراده غير ما هو له عند العقل وفي نفس الامر وحينئذ يرد عليه
نحو قول الجاهل والمعتزلي لمن يعرف حالهما انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها
واضل الكافر بالتاويل والقصد الى انه اسناد الى السبب لانه اسناد الى ما هو له في نفس
الامر وبالجملة ان اراد غير ما هو له في نفس الامر فقد خرج عن تعريفه امثال ما ذكر وان اراد
عند المتكلم في الظاهر بقرينة ذكره في مقابلة الحقيقة فقد خرج نحو قول الجاهل والاقوال
الكاذبة بقوله عند المتكلم في الظاهر فصار قوله بتاول ضايعا واسناد اخراج نحو قول
الجاهل اليه فاسدا قلنا اراد بالاسناد الى غير ما هو له بوجه مفهوم الظاهر الاعم اعني
ما يصدق عليه انه اسناد الى غير ما هو له بوجه ما اعم الغاير في الواقع او عند المتكلم
في الحقيقة او في الظاهر وحينئذ يتناول نحو قول الجاهل والاقوال الكاذبة لكون
الاسناد فيها الى غير ما هو له في الواقع وقول المعتزلي لكونه الى غير ما هو له عند المتكلم
فاخرج جميعها بقوله بتاول وبقي التعريف شاملا لما خرج عنه ما لا تاول فيه ويدخل فيه
نحو قول الدهري والمعتزلي انبت الله البقل وخلق الله الافعال كلها بالتاول لكونه

الى غير ما هو له عند المتكلم وكذا نحو قول الدهري انبت الربيع البقل متأولا حين
يظهر انه موحد لكونه الى غير ما هو له في الواقع وكذا قول الموحد انبت الله البقل متأولا
عند اخفاء حاله من الدهري واظهار انه غير معتقد لظاهره بل انما اسنده الى السبب
لانه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر لا يقال العام لا يتحقق الا في ضمن الخاص
وقد بين فساده فكيف يجوز ان يراد غير ما هو له اعم من ان يكون في الواقع او عند
المتكلم في الحقيقة او في الظاهر لانا نقول فرق بين ارادة مفهوم العام وبين تحققه
ولا يلزم من عدم تحققه الا في ضمن الخاص عدم ارادته الا في ضمنه فقد تبين ان الفساد
انما كان ينشأ من ارادة الخاص بخصوصه لا منافي ارادة العام لعمومه فليتأمل فان هذا
مقام يستصعبه اقوام ولهذا اي ولان مثل قول الجاهل خارج عن المجاز لاشتراط التأول
فيه لم يحمل نحو قوله اي الصلتان العبدي اشاب الصغير وافنى الكبير كر الغداة ومر العشي
على المجاز اي على ان اسناد اشاب وافنى الى كر الغداة ومر العشي مجاز ما دام لم يعلم او لم
يظن ان قائله لم يرد ظاهره لعدم التأول بل حمل على الحقيقة لكونه اسنادا الى ما هو له
عند المتكلم في الظاهر كما مر من نحو قول الجاهل كما استدل يعني لم يعلم ولم يستدل بشيء
على انه لم يرد ظاهره مثل الاستدلال على ان اسناد ميز الى جذب الليالي في قول ابي
النجم قد اصبحت ام الخيار تدعي علي ذنبا كله لم اصنع من ان رأت رأسي كرأس الاصلع ميز عنه
قنزعا عن قنزع اي بعد قنزع وهو الشعر المجتمع في نواحي الرأس جذب الليالي اي مضيها و
اختلافها وفي الاساس جذبه الشهر اي مضى عامته ابطئي او اسرعي حال من الليالي على
تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان يكون منقطعا عما قبله اي اصنعي ما شئت
ايتها الليالي فلا تفاوت في الحال عندي بعد ذلك ولا ابالي مجاز خبر ان بقوله متعلق بالاستدلال
عقيبه اي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع افناه اي ابا النجم وشعره قيل الله اي امره
وارادته للشمس اطلعي حتى اذا واراك افق فارجعي فانه يدل على انه يعتقد ان الفعل لله و
انه المبدئ والمعيد والمنشئ والمفني فيكون الاسناد الى جذب الليالي بتأول بناء على انه
زمان او سبب اقسامه اي المجاز العقلي اربعة لان طرفيه وهما المسند اليه والمسند اما
حقيقيتان وضعيتان نحو انبت الربيع البقل او مجازان وضعيتان نحو احيى الارض شباب الزمان

To: www.al-mostafa.com

فان المراد باحياء الارض تهييج القوى النامية فيها واحداث نضارتها بانواع النبات
والاحياء في الحقيقة اعطاء الحيوة وهي صفة تقتضي الحس والحركة الارادية وتفتقر
الى البدن والروح وكذا المراد بشباب الزمان ازدياد قوتها النامية وهو في الحقيقة
عبارة عن كون الحيوان في زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة اي قوية مشتعلة
او مختلفان نحو انبت البقل شباب الزمان فيما كان المسند حقيقة والمسند اليه مجازا
واحيى الارض الربيع في عكسه وهذا التقسيم للطرفين اولا وبالذات وللاسناد
ثانيا وبالعرض وفيه تنبيه على ان الاسناد المجازي لا يخرج الطرفين عما هو عليه بل هما
كحال ساير الالفاظ المستعملة في انه اما حقيقة واما مجاز او ان العلماء عنى ان لا يستبعد
من اجتماع المجازين او حقيقة ومجاز في كلام واحد وان كانا مختلفين واختصاص الانواع
في الاربعة ظاهر على مذهب المصنف لانه اشترط في المسند ان يكون فعلا او معناه ويكون
مفردا وكل مفرد مستعمل اما حقيقة او مجاز فالمجاز في قولنا زيد نهاره صائم انما هو
اسناد صائم الى ضمير النهار وكذا في قولنا الحبيب احياني ملاقاته المجاز اسناد الاحياء الى
ملاقاته لا اسناد الجملة الواقعة خبرا الى المبتدأ واما على مذهب السكاكي ففيه اشكال
وهو اي المجاز العقلي في القران كثير واذا تليت عليهم اياته اي ايات الله زادتهم ايمانا اسند
بقية منه قوله نعم او نحو قوله نعم ابهاما للاقتباس وان المعنى اذا تليت عليهم اياته زادتهم
ايمانا وتصديقا بوقوع المجاز العقلي في القران كثيرا والمقصود اسناد زادتهم الى ضمير الايات مجاز
لانها فعل الله وانما الايات سبب لها يذبح ابناءهم نسب الى فرعون الذبح الذي هو فعل
جيشه لانه سبب امر ينزع عنهما لباسهما اسند نزع اللباس عن ادم وحواء عليهما السلام
وهو فعل الله عز وجل حقيقة الى ابليس عليه اللعنة لانه سبب الاكل من الشجرة وسبب الاكل
وسوسته ومقاسمته اياهما انه لهما لمن الناصحين يوما نصب على انه مفعول به لتتقون اي كيف
تتقون يوم القيمة ان بقيتم على الكفر يوما يجعل الولدان شيبا نسب الفعل الى الزمان وهو
لله حقيقة وهذا كناية عن شدته وكثرة الهموم والاحزان فيه لانه يتسارع عند تفاقم
الاحزان الشيب او عن طوله وان الاطفال يبلغون فيه اوان الشيخوخة واخرجت الارض
اثقالها جمع ثقل وهو متاع البيت اي ما فيها من الدفاين والخزاين نسب الاخراج الى

مكانه وهو فعل الله تعالى حقيقة وهو غير مختص بالخبر كما يتوهم من تفسيره المجاز في

الاثبات ومن ذكره في احوال الاسناد الخبري بل يجري في الانشاء نحو يا هامان ابن لي

صرحا وقوله تعالى فلا يخرجنكما من الجنة فان البناء فعل العملة وهامان سبب آمر وكذا

الاخراج فعل الله وابليس سبب ومثله فلينبت الربيع ما شاء وليصم نهارك وليجد جدك

وما اشبه ذلك مما اسند الامر او النهي الى ما ليس المطلوب صدور الفعل او الترك عنه ومنه

اجر النهر ولا تطع امر المسرفين على ما اشرنا اليه وكذا ليت النهر جار واصلواتك تامرك ونحو

ذلك ولا بد له اي للمجاز العقلي من قرينة صارفة عن ارادة ظاهره لان المتبادر الى الفهم

عند انتفاء القرينة هو الحقيقة لفظية كما مر في قول ابي النجم من قوله افناه قيل الله او معنوية

كاستحالة قيام المسند بالمذكور اي بالمسند اليه المذكور مع المسند عقلا اي من جهة العقل يعني

يكون بحيث لا يدعي احد من المحققين والمبطلين انه يجوز قيامه به لان العقل اذا خلي ونفسه

يعده محالا كقولك محبتك جاءت بي اليك او عادة اي من جهة العادة نحو هزم الامير الجند

قيام المسند بالمسند اليه من ان يكون بجهة صدوره عنه كضرب وبعد ومرض ومات و صدر

عطف على استحالة اي وكصدور الكلام عن الموحد فيما يدعي الموحد الحق انه ليس بقائم بالمذكور

وان كان الدهري المبطل يدعي قيامه به في مثل اشاب الصغير البيت وانبت الربيع البقل فمثل

هذا الكلام اذا صدر عن الموحد يحكم بان اسناده مجاز لان الموحد لا يعتقد انه لما هو له

لكن امثال هذا البيت مما يستحيله العقل والا لما ذهب اليه كثير من ذوي العقول ولما

احتجنا في ابطاله الى الدليل ومعرفة حقيقته يريد ان الفعل في المجاز العقلي يجب ان يكون

له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه يكون الاسناد حقيقة لما مر انه عبارة عن اسناده الى

غير ما هو له فما هو له هو الفاعل والمفعول به الحقيقي لكن لا يلزم ان يكون له حقيقة لجواز ان

لا يسند الى ما هو له قطعا كما ان المجاز الوضعي لا بد له من موضوع له اذا استعمل فيه يكون حقيقة

لكن لا يجب ان يكون له حقيقة لجواز ان لا يستعمل فيه قطعا فمعرفة فاعله او مفعوله الذي اذا

اسند اليه يكون حقيقة اما ظاهرة كما في قوله تعالى فما ربحت تجارتهم اي فما ربحوا في تجارتهم

واما خفية لا تظهر الا بعد نظر وتامل كما في قولك سرتني رؤيتك اي سرني الله عند رؤيتك

وقوله اي قول ابن المعذل يزيدنا صفحي قمر يفوق سناها القمر يزيدك وجهه حسنا اذا ما زدته

نظرا اي يزيدك الله حسنا في وجهه لما اودعه من دقائق الحسن والجمال تظهر بعد التامل
الامعان وقولك اقدمني بلدك حق لي على فلان اي قدمت نفسي لاجل حق لي عليه ومحبتك
جاءت بي اليك اي جاءت بي نفسي اليك لمحبتك وقول الشاعر وصيرني هواك وبي لحيني يضرب
المثل اي صيرني الله بسبب هواك بهذه الحالة وهو ان يضرب المثل بي في هلاكي في محبتك ففي
معرفة الحقيقة في هذه الامثلة نوع خفاء ولهذا لم يطلع عليها بعض الناس وهذا رد
على الشيخ عبد القاهر وتعريض به حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا ان يكون للفعل
فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة كما في قوله عز وجل فما ربحت تجارتهم
فانك لا تجد في نحو اقدمني بلدك حق لي على فلان فاعلا سوى الحق وكذا لا تستطيع في وصيرني
ويزيدك ان تزعم ان له فاعلا قد نقل عنه الفعل فجعل للهوى ولو تجعل فالاعتبار ان
يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في الكلام على حقيقته فان القدوم موجود
حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا
في نفسه فيكون في الحكم فاعرف هذه الجملة واحسن ضبطها حتى تكون على بصيرة من الامر وقال
الامام الرازي فيه نظر لان الفعل لا بد ان يكون له فاعل حقيقة لامتناع صدور الفعل
لا عن فاعل فهو ان كان ما اضيف اليه الفعل فلا مجاز والا فيمكن تقديره وانكره اي المجاز
العقلي السكاكي وقال الذي عندي نظمه في سلك الاستعارة بالكناية بجعل الربيع استعارة
بالكناية عن الفاعل الحقيقي بواسطة المبالغة في التشبيه وجعل نسبة الانبات اليه قرينة
للاستعارة وهذا معنى قوله ذاهبا الى ان ما مر من الامثلة ونحوه استعارة بالكناية وهي
عنده ان تذكر المشبه وتريد المشبه به بواسطة قرينة وهي ان تنسب اليه شيئا من اللوازم
المساوية للمشبه به مثل ان تشبه المنية بالسبع ثم تفردها بالذكر وتضيف اليها شيئا من
لوازم السبع فتقول مخالب المنية نشبت بفلان بناء على ان المراد بالربيع الفاعل الحقيقي
للانبات يعني القادر المختار بقرينة نسبة الانبات الذي هو من اللوازم المساوية للفاعل
الحقيقي اليه اي الى الربيع وعلى هذا القياس غيره اي غير هذا المثال يعني ان المراد بالطبيب
هو الشافي الحقيقي بقرينة نسبة الشفاء اليه وكذا المراد بالامير الهازم لاسباب الهزيمة
هو الجيش بقرينة نسبة الهزم اليه والحاصل ان نسبة الفاعل المجازي المذكور بالفاعل

الحقيقي في تعلق وجود الفعل به ثم يفرده بالذكر وينسب اليه شيئاً من لوازم الفاعل الحقيقي

وفيما ذهب اليه السكاكي نظر لانه يستلزم ان يكون المراد بعيشة في قوله تعالى فهو في عيشة راضية صاحبها لما سياتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكاكي وقد ذكرناه نحن وليس كذلك اذ لا معنى لقولنا هو في صاحب عيشة وكذا لا معنى لقولنا خلق من شخص يدفق الماء اي يصبه في قوله تعالى خلق من ماء دافق ويستلزم ان لا يصح الاضافة في كل ما اضيف الفاعل المجازي الى الحقيقي نحو نهاره صائم لبطلان اضافة الشيء الى نفسه اللازمة من كلامه لان المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه ولا شك في صحة هذه الاضافة ووقوعها بدليل قول الله تعالى فما ربحت تجارتهم ولو مثل بقوله تعالى فما ربحت تجارتهم او قوله فنام ليلي وتجلى همي لكان ادفع للتشغيب لان قوله نهاره صائم مما يناقش فيه بان الاستعارة انما هي في ضمير المستتر لا في نهاره كالاستخدام في علم البديع لكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين ويستلزم ان لا يكون الامر بالبناء في قوله تعالى يا هامان ابن لي صرحا لهامان لان المراد به حينئذ هو العملة انفسهم وليس كذلك لان النداء له والخطاب معه ويستلزم ان يتوقف نحو انبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وسرتني رؤيتك مما يكون الفاعل الحقيقي هو الله تعالى على السمع من الشارع لان اسماء الله تعالى توقيفية لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازا ما لم يرد به اذن الشارع وليس كذلك لان مثل هذا التركيب صحيح شائع ذائع في كلامهم سمع من الشارع او لم يسمع واللوازم كلها منتفية كما ذكرنا فينتفي كونه من باب الاستعارة بالكناية لان انتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم وجوابه ان مبنى هذه الاعتراضات على ان مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ان تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة وهذا وهم لظهور ان ليس المراد بالمنية في قولنا مخالب المنية نشبت بفلان السبع حقيقة بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له وجعل لفظ المنية مرادفا للفظ السبع ادعاء كيف وقد قال السكاكي في تحقيقه انا ندعي اسم المنية اسما للسبع مرادفا له بارتكاب تاويل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه فقال ايضا المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان تكون شيئا غير سبع وحينئذ يكون المراد

بعيشة صاحبها بادعاء الصاحبية لها وبالنهار الصائم بادعاء الصائمية لم لا

بالحقيقة حتى يفسد المعنى ويبطل الاضافة وايضا يكون الامر بالبناء لهامان كما في

النداء لم ولكن بادعاء انه بان وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة ولا يكون الربيع

مطلقا على الله تعالى حقيقة حتى يتوقف على السمع اذ المراد به حقيقة هو الربيع لكن

بادعاء انه قادر مختار من اجل المبالغة في التشبيه وهذا ظاهر بعتم يرد على مذهبه

في الاستعارة بالكناية اعتراض قوي فذكره في علم البيان ان شاء الله تعالى ولا تراق

ما ذهب اليه فينتقض بنحو نهاره صائم وليله قائم وما اشبه ذلك مما اشتمل على ذكر

الفاعل الحقيقي لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة

كما صرح به في كتابه وقال ان نحو رايت بفلان اسدا ولقيني منه اسد وما اشبه ذلك

من باب التشبيه لا الاستعارة وجوابه انا لا نسلم ان ذكر الطرفين مطلقا ينافي

الاستعارة بل اذا كان على وجه ينبئ عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو زيد اسد

او لا نحو لجين الماء بدليل انه جعل نحو قوله قد زر ازراره على القمر من قبيل الاستعارة

مع اشتماله على ذكر الطرفين على ان المشبه به ههنا هو شخص صائم مطلقا والضمير

لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائما او غيره ومنهم من لم يقف على مراد السكاكي

بالاستعارة بالكناية فاجاب عن الاولين بان الاستعارة انما هي في ضمير راضية و

المعنى فهو في عيشة حسنة مثل عيشة راض صاحبها بها والمراد بالنهار الصائم مطلقا

فيكون من اضافة العام الى الخاص ولو سلم فمن اضافة المسمى الى الاسم فانظر الى ما ارتكبه

من التمحلات المستبشعة وحمل الكلام الذي هو من البلاغة بمكان على الوجه المسترذل وعن

الثالث بان الامر بالبناء لهامان مجاز ولغيره حقيقة وخفي عليه انه اذا كان المراد

بلفظ هامان هو البان في حقيقة كما فهم لم يكن الامر له لا حقيقة ولا مجازا الا ترى انك

اذا قلت ارم بالاسد لا يكون الامر للحيوان المفترس قطعا وعن الرابع بان التوقيف مما

هو مذهب البعض والسكاكي ممن يجوز اطلاق الاسم على الله تعالى من غير توقيف ولذا

صرح بان الربيع استعارة بالكناية عنده ولم يعرف انه لو صح ذلك لوجب عند القائلين

بالتوقيف ان يتوقف صحة مثل هذا التركيب على السمع وليس كذلك لانه شائع ذائع في

كلام الجميع من غير توقيف والله اعلم بحقائق الاشياء

الباب الثاني

المسند اليه اعني الامور العارضة له من حيث انه مسند اليه كحذفه وذكره و تنكيره وغير ذلك من الاعتبارات وانما اخر عن الخبر لانه لا بواسطة الحكم او المسند مثلا كون المسند اليه لحكم مؤكدا او مترددا التاكيد وكون مسند اليه لمسند مقدم او مؤخر معرف او منكر ونحو ذلك وسياتي بيان كون المسند اليه اولى بالتقديم اما حذفه فقدمه على سائر الاحوال لانه عبارة عن عدم الاتيان به وهو متقدم على الاتيان لتاخر وجود الحادث عن عدمه والحذف يفتقر الى امرين احدهما قابلية المقام وهو ان يكون السامع عارفا به لوجود القرائن والثاني الداعي الموجب لرجحان الحذف على الذكر ولما كان الاول معلوما مقررا في علم النحو دون الثاني قصد الى تفصيل الثاني مع اشارة ما ضمنية الى الاول فقال للاحتراز عن العبث اذ القرينة دالة عليه فذكره عبث لكن لا بناء على الحقيقة وفي نفس الامر بل بناء على الظاهر والا فهو في الحقيقة الركن الاعظم من الكلام فكيف يكون ذكره عبثا وقيل معناه انه عبث نظرا الى ظاهر القرينة واما في الحقيقة فيجوز ان يتعلق به غرض مثل التبرك والاستلذاذ والتنبيه على غباوة السامع ونحو ذلك او تخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ يعني ان الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ من حيث الظاهر وعند الحذف على دلالة العقل وهو اقوى لاستقلاله بالدلالة بخلاف اللفظ فانه يفتقر الى العقل فاذا حذف فقد خيلت انك عدلت من الدليل الاضعف الى الاقوى وانما قال تخييل لان الدال حقيقة عند الحذف ايضا هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ بالاخرة الى العقل فلا عدول لا عند الذكر الاعتماد بالكلية على اللفظ ولا عند الحذف على العقل كقوله قال لي كيف انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل لم يقل انا عليل للاحتراز والتخييل المذكورين او لاختبار تنبه السامع عند القرينة هل يتنبه ام لا او اختبار مقدار تنبهه هل يتنبه بالقرائن الخفية ام لا او ايهام صونه اي المسند اليه عن لسانك تعظيما له او لتحقيره او عكسه اي ايهام صون لسانك عنه تحقيرا له او لتاتي الانكار وتيسره لدى الحاجة نحو فاسق فاجر اي زيد ليتيسر لك ان تقول ما اردت به زيدا بل غيره او تعينه او ادعاء التعين له ونحو ذلك كضيق المقام عن اطالة الكلام بسبب ضجرة وسامة او فوات فرصة او محافظة على وزن او سجع او قافية او نحو ما اشبه ذلك كقول الصياد غزال فان المقام لا يسع ان يقال

هذا غزال فاصطادوه وكالاحتفاء عن غير السامع من الحاضرين مثل جاء وكاتباع الاستعمال
الوارد على تركه مثل رمية من غير رام وشنشنة اعرفها من اخزم ان مقلهم بني زيد قلو
بالذم او على ترك نظائره كما في الرفع على المدح او الذم او الترحم فانهم لا يكادون يذكرون فيه
المبتدا نحو الحمد لله اهل الحمد بالرفع ومنه قولهم بعد ان يذكروا رجلا فتى من شانه كذا وكذا
وبعد ان يذكروا الديار والمنازل ربع كذا وكذا وهذه طريقة مستمرة عندهم وقد يكون المسند
اليه المحذوف هو الفاعل ونحو يجب بناء الفعل للمفعول ولا يفتقر الى القرينة الدالة على تعيين
المحذوف بل الى مجرد الغرض الداعي الى الحذف مثل قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشان القاتل وانما
المقصود ان يقتل ليؤمن من شره وقد يكون حذف الشيء اشعارا بانه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن
ذكره قال الله تعالى ان هذا القرآن يهدي للتي هي اقوم اي للملة التي او للحالة التي او الطريقة ففي
الحذف فخامة لا توجد في الذكر او بلغ من الفظاعة الى حيث لا يساعد المتكلم على اجرائه على اللسان
او السامع على استماعه ولهذا اذا قلت كيف فلان سائلا عن الواقع في بلية يقال لا تسأل عنه اما
لانه لا يجترئ ان يجري على لسانه ما هو فيه لفظاعته واضجاره المتكلم واما لانك لا تقدر على استماعه لضجر
السامع واضجاره واما ذكره فلكونه اي الذكر الاصل ولا مقتضي للعدول عنه او للاحتياط لضعف
التعويل على القرينة او التنبيه على غباوة السامع او زيادة الايضاح والتقرير وعليه اولئك على
هدى من ربهم واولئك هم المفلحون تكرير اسم الاشارة تنبيها على انهم كما ثبت لهم الاثرة بالهدى
فهي ثابتة لهم بالفلاح فجعل كل من الاثرتين في تميزهم بها عن غيرهم بالمثابة التي لو انفردت كفت
مميزة على حيالها او اظهار تعظيمه او اهانته او التبرك بذكره او استلذاذه او بسط الكلام حيث
الاصغاء مطلوب اي في مقام يكون اصغاء السامع مطلوبا للمتكلم لعظمته وشرفه نحو هي عصاي
ولهذا يطال الكلام مع الاحباء ويجوز ان يكون حيث يتسع الزمان وقد يكون بسط الكلام في
مقام الافتخار والابتهاج وغير ذلك من الاعتبارات المناسبة كما يقال لمن قال من نبيك فهو نبيا
حبيب الله ابو القاسم محمد بن عبد الله الى غير ذلك من الاوصاف وقد يذكر المسند اليه للتهويل
والتعجب والاشهاد في قضية والتسجيل على السامع حتى لا يكون له سبيل الى الانكار هذا
كله مع قيام القرينة ومما جعل صاحب المفتاح مقتضيا للذكر ان يكون الخبر عام النسبة الى
كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد جاء وعمرو ذهب وخالد في الدار واعترض المصنف
عليه بانه ان قامت قرينة تدل عليه ان حذف فعموم الخبر وارادة تخصيصه بمعين وحدها لا

ذكره بل لا بد ان ينضم اليهما امر ثالث كالتبرك والاستلذاذ ونحو ذلك ليترجح الذكر على
الحذف وان لم تقم قرينة كان ذكره واجبا لانتفاء شرط الحذف لا لاقتضاء عموم النسبة
وارادة التخصيص وجوابه ان عموم النسبة وارادة التخصيص تفصيل لانتفاء قرينة الحذف
وتحقيق له لانه اذا لم يكن عام النسبة نحو خالق كل شيء يفهم منه ان المراد هو الله وان كان
عام النسبة ولم يرد تخصيصه نحو خير من هذا الفاسق الفاجر يفهم منه ان المراد كل احد ولا
بالقرينة سوى ما يدل على المراد وقيل مراده فيكون ذكره واجبا لانه ما اقتضى ما يكون
مرجحا لا موجبا او فيكون ذكره واجبا فلا يكون مقتضى الحال والجواب ان المقتضى اعم من الموجب
والمرجح ولا نسلم المنافاة بين وجوب الذكر وكونه مقتضى الحال فان كثيرا من مقتضيات الاحوال
هذه المثابة واما تعريفه اى جعل المسند اليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه و
حقيقة التعريف جعل الذات مشارا به الى خارج اشارة وضعية وقدم في باب المسند اليه
التعريف على التنكير لان الاصل في المسند اليه التعريف وفي المسند بالعكس فتعريفه لافادة
المخاطب اتم فائدة وذلك لان الغرض من الاخبار كما مر هي افادة المخاطب الحكم او لازمه وهو ايضا
حكم لان المتكلم كما يحكم في الاول بوقوع النسبة بين الطرفين يحكم ههنا بانه عالم بوقوع النسبة
ولا شك ان احتمال تحقق الحكم متى كان ابعد كانت الفائدة في الاعلام به اقوى وكلما ازداد
المسند اليه والمسند تخصيصا ازداد الحكم بعدا كما ترى في قولك شيء ما موجود وقولك زيد
حافظ للتوراة فافاد تعريفه اتم فائدة تقتضي اتم تخصيص وهو التعريف لانه كما لا تخصيص للنكرة
وان امكن ان تخصص بالوصف بحيث لا يشاركه فيه غيره كقولك اعبد الها خلق السماء والارض
ولقيت رجلا سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد لكنه لا يكون في قوة تخصيص المعرفة لانه
وضعي بخلاف تخصيص النكرة ثم التعريف يكون على وجوه متفاوتة تتعلق بها اغراض مختلفة
اشار اليها بقوله فبالاضمار لان المقام للتكلم او الخطاب او الغيبة وقدم المضمر لكونه اعرف
المعارف واصل الخطاب ان يكون لمعين واحدا كان او كثيرا لان وضع المعارف على ان تستعمل
لمعين مع ان الخطاب هو توجيه الكلام الى حاضر فيكون معينا وقد يترك اى الخطاب مع معين
الى غيره اى غير المعين ليعم الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل نحو ولو ترى اذ المجرمون ناكسو
رؤسهم لا يريد بالخطاب مخاطبا معينا قصدا الى تفظيع حال المجرمين اى تناهت حالهم الفظيعة

فالظهور وبلغت النهاية في الانكشاف لأهل المحشر الى حيث يمتنع خفاؤها فلا تختص بها

رؤية راء دون راء واذا كان كذلك فلا يختص به اى بهذا الخطاب مخاطب دون مخاطب

بل كل من يتأتى منه الرؤية فله مدخل في هذا الخطاب وفي بعض النسخ فلا يختص بها

اى برؤية حالهم مخاطب اى بخطابهم رؤية مخاطب على حذف المضاف قال في الايضاح وقد

يترك الى غير معين نحو فلان لئيم ان اكرمته اهانك وان احسنت اليه اساء اليك فلا

تريد مخاطبا بعينه بل تريد ان اكرم اليه واحسن فاخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم وهو

في القرآن كثير نحو ولو ترى لا يمتنع في صورة الخطاب لما اريد العموم فقوله ليفيد العموم

متعلق بقوله فلا تريد مخاطبا بعينه لا بقوله فاخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى وكذا قوله لما

اريد العموم متعلق بما دل عليه الكلام اى يحمل على هذا اى عدم ارادة مخاطب معين لارادة

العموم يشعر بذلك لفظ المفتاح وبالعلمية اى تعريفه اى المسند اليه بايراده علما وهو ما وضع

لشيء مع جميع مشخصاته وقدمها على بقية المعارف لانها اعرف منها لاحضاره اى المسند اليه

بعينه اى بشخصه بحيث يكون متميزا عن جميع ما عداه واحترز به عن احضاره باسم جنس نحو رجل

عالم جاءني في ذهن السامع ابتداء اى اول مرة واحترز به عن احضاره ثانيا بالضمير الغائب نحو

جاء زيد وهو راكب باسم مختص به اى بالمسند اليه بحيث لا يطلق على غيره باعتبار هذا الوضع

واحترز به عن احضاره بضمير المتكلم والمخاطب واسم الاشارة والموصول والمعرف بلام العهد

والاضافة فانه يمكن احضاره بعينه ابتداء بكل واحد منها لكن ليس شيء منها مختصا بالمسند

اليه المعين فان قيل هذا القيد مغن عن الابتداء لان الاسم المختص بشيء معين ليس الا العلم قلنا

بعد التسليم ان ذكر القيود انما هو لتحقيق مقام التعليل فلا بأس بان يقع فيها ما يخرج به الاحتراز

عن الجميع كما في التعريفات لا يقال ان قوله ابتداء احتراز عن الضمير الغائب والمعرف بلام العهد

والموصول فان الاولين بواسطة تقدم ذكره تحقيقا او تقديرا والثالث بواسطة العلم بالصلة

لانا نقول هذا موقوف على ان يكون معنى قوله ابتداء بنفسه اى بنفس لفظه يعني احضارا لا يتوقف

بعد العلم بالوضع على شيء آخر من تقدم الذكر ونحوه ولو اريد ذلك يكون هذا بعينه مغنيا عن قوله

باسم مختص به وبعد التسليم فالتي يكون احترازا عن سائر المعارف ولا يكون لتخصيص ما ذكره جهة لأن

اللفظ الموضوع لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فينبغي ان يصار الى المذاكرة

بعضهم من ان معناه اول زمان ذكره وهو احتراز عما ذكره في ثاني زمان ذكره كما في سائر المعارف
فانها لا تفيد اول زمان ذكرها الا مفهوما كليا وافادتها الجزئيات المرادة في الكلام
انما تكون بواسطة قرينة معتبرة فيها في الكلام كتقدم الذكر والاشارة والعلم بالصلة و
ونحو ذلك ولا يخفى على المنصف ان الوجه ما ذكرناه اولا نحو قل هو الله احد فالله اصله
حذفت الهمزة وعوضت منها حرف التعريف ثم جعل علما للذات الواجب الوجود الخالق للكل
شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد
فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي فقد سهى الا ترى ان قولنا لا اله الا الله كلمة توحيد
بالاتفاق من غير ان يتوقف على اعتبار عهد فلو كان الله اسما لمفهوم المعبود بالحق او الواجب
لذاته لا علما للفرد الموجود منه لما افاد التوحيد لان المفهوم من حيث هو يحتمل الكثرة وايضا
فالمراد بالاله في هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه او مطلق المعبود
فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود
منه والمعنى لا مستحق للعبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق العالم وهذا
قول صاحب الكشاف ان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره اي بالفرد الموجود الذي يعبد
ثم وتقدس او تعظيم او اهانة كما في الالقاب الصالحة لمدح او ذم او كناية عما يصلح له الاسم نحو ابو
لهب فعل كذا وفي التنزيل تبت يدا ابي لهب اي جهنمي لان نسبته الى النار يدل على ملازمة
اياها كما يقال هو ابو الخير وابو الشر واخو الفضل واخو الحرب لمن يلابس هذه الامور واللهب الحقيقي
لهب جهنم فالانتقال من ابي لهب الى جهنمي انتقال من الملزوم الى اللازم او الى اللازم الى الملزوم على
اختلاف الرأيين في الكناية الا ان هذا اللزوم انما هو بحسب الوضع الاول اعني الاضافي دون الثاني
اعني العلمي وهم يعتبرون في الكنى المعاني الاصلية ومما يدل على ان الكناية انما هي بهذا الاعتبار
باعتبار ان ذلك الشخص لهب جهنمي سواء كان اسمه ابا لهب او زيدا او عمرا او غير ذلك انك لو
قلت هذا الرجل فعل كذا مشيرا الى ابي لهب لا يكون من الكناية في شيء فيجب ان يعلم ان ابا لهب انما استعمل
ههنا في الشخص المسمى به لكن لينتقل منه الى جهنمي كما ان طويل النجاد يستعمل في معناه الموضوع له لينتقل
منه الى طول القامة ولو قلت رأيت اليوم ابا لهب تريد كافرا جهنميا لا شبهة لابي لهب بهذا الوصف
يكون استعارة نحو رأيت حاتما ولا يكون من الكناية في شيء فليتأمل فان هذا المقام من مزال الاقدام

او ايهام استلذاذه اي العلم او التبرك به او نحو ذلك كالتفاؤل والتطير والتسجيل على السامع وغيره مما يناسب اعتباره في الاعلام وبالموصولية اي تعريف المسند اليه بايراده موصولا وكان الانسب تقديم عليه ذكر اسم الاشارة لكونه اعرف لان المخاطب يعرف مدلوله بالقلب والعين بخلاف الموصول والمعرف باللام سواء في الرتبة ولهذا صح جعل الذي يوسوس صفة للخناس وتعريف المضاف كتعريف المضاف اليه وما ذكرناه من الاعرفية هو المنقول عن سيبويه وعليه الجمهور وللقوم مذاهب اخر والمقام الصالح للموصولية هو ان يصح احضار الشيء بواسطة جملة معلومة الانتساب الى مشار اليه بحسب الذهن لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له فلذا كانت الموصولات معارف بخلاف النكرة الموصوفة المخصصة بواسطة فان تخصيصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة كان قولك لقيت انسانا مضروبا لك فهو وان تخصص بكونه مضروبا لك لكنه ليس بحسب الوضع لانه موضوع لانسان لا تخصيص فيه بخلاف الموصول فان وضعها على ان تتخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها هذا هو المقام الصالح للموصولية ثم المصنف قد اشار الى تفصيل الباعث الموجب له او المرجح بقوله لعدم علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا امس رجل عالم ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم او لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في بلاد الشرق لا اعرفهم او لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام وندرة وقوعه او استهجان التصريح بالاسم او زيادة التقرير اي تقرير الغرض المسوق له الكلام نحو وراودته التي هو في بيتها عن نفسه اي راودت زليخا يوسف والمراودة مفاعلة من راد يرود جاء وذهب فكان المعنى خادعته عن نفسه وفعلت فعل المخادع لصاحبه عن الشيء الذي لا يريد ان يخرجه من يده يحتال عليه ان يغلبه ويأخذه منه وهي عبارة عن التمحل لمواقعته اياها فالكلام مسوق لنزاهة يوسف وطهارة ذيله والمذكور ادل عليه من امراة العزيز او زليخا لان كونه في بيتها ومولاها يوجب قوة تمكنها من المراودة ونيل المراد فاباؤه عليها وعدم الانقياد لها يكون غاية في النزاهة عن الفحشاء وقيل معناه زيادة تقرير المسند لان في كونه في بيتها زيادة تقرير للمراودة لما فيه من فرط الاختلاط والالفة وقيل تقرير المسند اليه وذلك لامكان وقوع الاشتراك في زليخا وامراة العزيز فلا يتقرر المسند اليه ولا يتعين مثله في التي هو في بيتها لانها واحدة معينة مشخصة وغما هو نص في زيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام

في غير المسند إليه نحو تسقط أعناء المسيح بحاف صحبي ونحن عبيد من يملك المسيحا فإنه تدل على عدم
خوفهم النصارى من أن يقول نحن عبيد الله والمشهور أن الأبيات مثال لزيادة التقرير هكذا و
المفهوم من المفتاح أنها مثال لها ولاستهجان التصريح بالاسم لأنه قال أو أن يستهجن التصريح
أو أن يقصد زيادة التقرير نحو وراودته التي هو في بيتها الآية ثم قال والعدول عن التصريح
باب من البلاغة وقد حكاه شريح فلو لم يكن مثالا لهما لأخر ذكر زيادة التقرير عن الحكاية
فافهم أو التفخيم نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم ومنه في غير المسند إليه قول أبي نواس ولقد
طرحت مع الغواة بدلوهم وأسمت سرح اللحظ حيث أساموا وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه فإذا
عصارة كل ذاك أثام أو تنبيه المخاطب على خطاء نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ
فيها بنيه إن الذين ترونهم أي تظنونهم إخوانكم يشفي غليل صدورهم أن تصرعوا أي تهلكوا
وتصابوا بالحوادث ففيه من التنبيه على خطائهم في هذا الظن ما ليس في قولك إن القوم
الفلاني وجعل صاحب المفتاح هذا البيت مثالا للإيماء إلى وجه بناء الخبر ذريعة إلى
التنبيه على الخطاء ورده المصنف بأنه ليس فيه إيماء إلى وجه بناء الخبر بل لا يبعد أن يكون
فيه إيماء إلى بناء نقيضه عليه وجوابه أن العرف والذوق شاهد صدق على أنك إذا قلت
عند جماعة يعتقدهم المخاطبون إخوانا مخلصا إن الذين تظنونهم إخوانكم كان فيه إيماء إلى
أن الخبر المبني عليه أمر ينافي الأخوة ويباين المحبة أو الإيماء إلى وجه بناء الخبر أي إلى طريقه
تقول عملت هذا العمل على وجه عملك وعلى جهته أي على طرزه وطريقته يعني تأتي بالموصول
والصلة للإشارة إلى أن بناء الخبر عليه من أي جنس وأي طريق من الثواب والعقاب والمدح
والذم وغير ذلك وحاصله أن تأتي بالفاتحة على وجه ينبه الفطن على الخاتمة كالإرصاد في علم
البديع نحو إن الذين يستكبرون عن عبادتي سيدخلون جهنم داخرين فإن فيه إيماء إلى أن
الخبر المبني عليه أمر من جنس العقاب والإذلال بخلاف ما إذا ذكرت أسماءهم الأعلام ثم إنه
أي الإيماء إلى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة أي وسيلة إلى التعريض بالتعظيم لشأنه
أي شأن الخبر نحو قول الفرزدق إن الذي سمك أي رفع السماء بنى لنا بيتا أراد به الكعبة
أو بيت الشرف والمجد دعائمه أعز وأطول من دعائم كل بيت ففي قوله إن الذي سمك السماء إيماء
إلى أن الخبر المبني عليه أمر من جنس الرفعة والبناء بخلاف ما إذا قيل إن الله أو الرحمن أو غير
ذلك ثم فيه تعريض بتعظيم بناء بيته لكونه فعل من رفع السماء التي لا بناء أرفع منها وأعظم

وشان غيره اى غير الخبر نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين ففيه ايماء الى ان طريق بناء الخبر ينبئ عن الخيبة والخسران وتعظيم لشان شعيب وهو ظاهر وقد يجعل ذريعة الى الانتها بشان الخبر نحو ان الذى لا يعرف الفقه قد صنف فيه او شان غيره نحو ان الذى يتبع الشيطان فهو خاسر وقد يجعل ذريعة الى تحقيق الخبر نحو ان التى ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول فان فى ضرب البيت بكوفة والمهاجرة اليها ايماء الى ان طريق بناء الخبر مما ينبئ عن زوال المحبة وانقطاع المودة ثم انه يحقق زوال المودة ويقرره حتى كانه برهان عليه هذا معنى تحقيق الخبر فظهر الفرق بينه وبين الايماء وسقط اعتراض المص بانه لا يظهر فرق بينهما فكيف يجعل الايماء ذريعة اليه الا ترى ان قولنا ان الذى سمك السماء بنى البيت وان الذين تردهم البيت فيه ايماء من غير تحقيق الخبر وقد يجعل ذريعة الى التنبيه على الخطاء كما قررنا فاحسن التامل فى هذا المقام فانه من مطارح الانظار والفاضل العلامة قد عبر فى شرح المفتاح الوجه فى الايماء الى وجه بناء الخبر بالعلة والسبب كما هو الظاهر فى قولنا ان الذين امنوا لهم درجات النعيم ثم صرح بان قوله ثم يتفرع على هذا اعتبارات لطيفة ربما جعل ذريعة الى كذا وكذا اشارة الى جعل المسند اليه موصولا مومئا الى وجه بناء الخبر فاشكل عليه الامر فى نحو ان الذى سمك السماء وان التى ضربت فاول توهم لعدم تحقق التنبيه وهو لم يتعرض لذلك ومن الناس من اقتفى اثره فى تفسير الوجه بالعلة لكن هو يعنى الاشكال بان معنى قوله ثم يتفرع على هذا اى على ايراد المسند اليه موصولا من غير اعتبار الايماء فلا يلزم ان يكون فى الاعتبارات المذكورة ايماء وسوق الكلام ينادى على فساد هذا الراى عند المتأمل وقد يقصد بالموصول الحث على التعظيم او التحقير او الترحم ونحو ذلك كقولنا جاء الذى اكرمك او اهانك والذى سبى اولاده ونهب امواله وقد يكون للتهكم نحو يا ايها الذى نزل عليه الذكر انك لمجنون ولطائف هذا الباب كثيرة لا تكاد تنضبط وبالاشارة اى بتعريفه اى المسند اليه بايراده اسم اشارة متى صلح المقام له واتصل به غرض من الاغراض الصالحة فهو متى صح احضاره فى ذهن السامع بواسطة الاشارة الحسية فان اصل اسماء الاشارة ان يشار بها الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان اشير بها الى محسوس غير مشاهد او الى ما يستحيل احساسه ومشاهدته فلتصييره كالمشاهد وتنزيل الاشارة العقلية منزلة الحسية واما الغرض الموجب له او المرجح فهذا اشار اليه تفصيله بقوله لتمييزه اى المسند اليه اكمل تمييز نحو قول ابن الرومى هذا ابو الصقر فردا نصب على المدح او الحال فى محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم وهما شجرتان بالبادية يعنى يقيمون

بالبادية لان فقد العز في الحضر او التعريض بغباوة السامع حتى كانه لا يدرك غير المحسوس كقوله

اي الفرزدق اولئك آبائي فجئني بمثلهم هذا الامر للتعجيز كقوله تعالى فأتوا بسورة من مثله

اذا جمعتنا يا جرير المجامع او بيان حاله اي المسند اليه في القرب او البعد او التوسط كقولك

هذا او ذلك او ذاك زيد اخر ذكر المتوسط لانه انما يتحقق بعد تحقق الطرفين فان قلت

كون ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط مما يقرره الوضع واللغة فلا ينبغي ان يتعلق

به نظر علم المعاني لانه انما يبحث عن الزائد على اصل المراد قلت مثله كثير في علم المعاني كاكثر مباحث

التعريف والتوابع وطرق القصر وغير ذلك وتحقيقه ان اللغة تنظر فيه من حيث ان هذا اللفظ

مثلا وعلم المعاني من حيث انه اذا اريد بيان قرب المسند اليه يؤتى بهذا وهو زائد على اصل المراد

الذي هو الحكم على المسند اليه المذكور المعبر عنه بشيء يوجب تصوره اياما كان ولو سلم فذكره

في هذا المقام توطئة وتمهيد لما يتفرع عليه من التحقير والتعظيم كما اشار اليه بقوله او تحقيره اي

تحقير المسند اليه بالقرب نحو اهذا الذي يذكر الهتكم وقد يقصد به تقريبه وحضوره نحو هذه

القيمة قد قامت او تعظيمه بالبعد نحو الم ذلك الكتاب تنزيلا لبعد درجته وبعد محله منزلة

بعد المسافة وقد يقصد به تعظيم المشير كقول الامير لبعض حاضريه ذلك قال كذا او تحقيره بالبعد

كما يقال ذلك اللعين فعل كذا تنزيلا لبعده عن ساحة عز الحضور والخطاب وسفالة منزلته منزلة

بعد المسافة ولفظ ذلك صالح للاشارة الى كل غائب عينا كان او معنى بان يحكي عنه اولا ثم

يشار اليه نحو جاءني رجل فقال ذلك الرجل وضربني زيد فهالني ذلك الضرب لان المحكي عنه غائب

ويجوز على قلة لفظ الحاضر نحو فقال هذا الرجل فهالني ذلك الضرب اي هذا المذكور عن قرب

فهو وان كان غائبا لكن جرى ذكره عن قريب فكانه حاضر وقد يذكر المعنى الحاضر المتقدم بلفظ

البعيد نحو بالله العظيم وذلك قسم عظيم لا افعلن لان المعنى غير مدرك بالحس فكانه بعيد او للتنبيه

اي تعريف المسند اليه بالاشارة للتنبيه عند تعقيب المشار اليه باوصاف اي عند ايراد اوصاف

على عقب المشار اليه يقول عقبه فلان اذا جاء على عقبه ثم تعدى الى المفعول الثاني بالباء وتقول

عقبته بالشيء اي جعلت الشيء على عقبه على انه اي للتنبيه على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده

اي بعد اسم الاشارة من اجلها اي من اجل الاوصاف التي ذكرت بعد المشار اليه نحو الذين

يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة الى قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون

عقب المشار اليه وهو الذين يؤمنون باوصاف متعددة من الايمان بالغيب واقامة الصلوة

ذلك ثم عرف المسند اليه بايراده اسم اشارة تنبيها على ان المشار اليهم احقاء بما يرد بعد اولئك
وهو كونهم على الهدى عاجلا والفوز بالفلاح اجلا من اجل اتصافهم بالاوصاف المذكورة او
لانه لا يكون طريق الى احضاره سوى الاشارة لجهل المتكلم او السامع باحواله او لنحو ذلك
باللام اي تعريف المسند اليه باللام للاشارة الى معهود اي الى حصة من الحقيقة معهودة بين
المتكلم والمخاطب واحدا كان او اثنين او جماعة يقال عهدت فلانا اذا ادركته ولقيته وذلك
لتقدم ذكره صريحا او كناية نحو وليس الذكر كالانثى اي ليس الذكر الذي طلبت امرأة عمران
كالتي اي كالانثى التي وهبت لها فالانثى اشارة الى ما سبق ذكره صريحا في قوله تعالى قالت
رب اني وضعتها انثى لكن ليس مسندا اليه والذكر اشارة الى ما سبق ذكره كناية في قوله تعالى
رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فان لفظ ما وان كان يعم الذكور والاناث لكن التحرير
وهو ان يعتق الولد لخدمة بيت المقدس انما كان للذكور دون الاناث وهو مسند اليه وقد
يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب به بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن في البلد الا امير
واحد وكقولك لمن دخل البيت اغلق الباب وقد يكون لام العهد للاشارة الى الحاضر كما
في وصف المنادى واسم الاشارة نحو يا ايها الرجل وهذا الرجل او للاشارة الى نفس الحقيقة
ومفهوم المسمى من غير اعتبار لما صدق عليه من الافراد كقولك الرجل خير من المرأة ومنه
اللام الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق والكلمة لفظ موضوع لمعنى مفرد ونحو ذلك
لان التعريف انما هو للحقيقة وقد ياتي المعرف بلام الحقيقة لواحد من الافراد باعتبار عهديته في
الذهن لمطابقة ذلك الواحد الحقيقة يعني يطلق المعرف بلام الحقيقة الذي هو موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة باعتبار كونه معهودا في الذهن و
جزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كما يطلق الكلي الطبيعي على كل جزئي من جزئياته
وذلك عند قيام قرينة على ان ليس القصد الى نفس الحقيقة من حيث هي هي بل من حيث
الوجود لا من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد بل في بعضها كقولك ادخل السوق حيث
لا عهد في الخارج فان قولك ادخل قرينة دالة على ما ذكرناه وتحقيقه ان موضوع الحقيقة
المتحدة في الذهن وانما اطلق على الفرد الموجود منها باعتبار ان الحقيقة موجودة فيه فجاء
التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار الوضع والفرق بينه وبين النكرة كالفرق بين علم الجنس
المستعمل في فرد وبين اسم الجنس نحو لقيت اسامة ولقيت اسدا فاسد موضوع لواحد من احاد

جنسه فاطلاقه على الواحد اطلاق على اصل وضعه واسامة موضوعة للحقيقة المتحدة
في الذهن واذا اطلقتها على الواحد فانما اردت الحقيقة ولزم من اطلاقه على الحقيقة
باعتبار الوجود التعدد ضمنا فكذا النكرة تفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة الحقيقة نحو
ادخل سوقا بخلاف المعرف نحو ادخل السوق فان المراد به نفس الحقيقة والبعضية مستفادة
من القرينة كالدخول مثلا فهو كعام مخصوص بالقرينة فالمجرد وذو اللام اذن بالنظر
الى القرينة سواء وبالنظر الى انفسهما مختلفان والى هذا اشار بقوله وهذا في المعنى كالنكرة
يعني بعد اعتبار القرينة وان كان في اللفظ يجري عليه احكام المعارف من وقوعه مبتدا
وذا حال ووصفا للمعرفة وموصوفا بها ونحو ذلك كعلم الجنس وهذه الاحكام اللفظية
هي التي اضطرتهم الى الحكم بكونه معرفة وكون نحو اسامة علما حتى تكلفوا ما تكلفوا وعلم
بما ذكرنا من تقريره كلام ان عود الضمير في قوله وقد يأتي الى المعرف بلام الحقيقة اولى
من عوده الى مطلق المعرف باللام كما يشعر به ظاهر لفظ الايضاح ولكون هذا المعرف في
المعنى كالنكرة يعامل به معاملة النكرة كثيرا فيوصف بالجمل كقوله ولقد امر على اللئيم
يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وفي التنزيل كمثل الحمار يحمل اسفارا على ان يحمل صفة للحمار
فيه الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون على ان قوله لا يستطيعون
صفة للمستضعفين او للرجال والنساء والولدان لان الموصوف وان كان فيه حرف التعريف
فليس لشيء بعينه كذا في الكشاف وهو صريح في ان اللام في المستضعفين حرف تعريف كما
سنذكره عن قريب وان كان اسما موصولا يصح هذا ايضا لان الموصول ايضا يعامل معاملة
المعرف كما ذكر صاحب الكشاف ان الذين انعمت عليهم لا توقيت فيه فهو كقوله ولقد امر على
فصح ان يقع النكرة اعني قوله غير المغضوب عليهم وصفا له فان قلت المعرف بلام الحقيقة
وعلم الجنس اذا اطلقا على واحد كما في نحو ادخل السوق ورايت اسامة مقبلة احقيقة هو ام
مجاز قلت بل حقيقة اذ لم يستعمل الا فيما وضع له لان معنى استعمال الكلمة في المعنى ان يكون
الغرض الاصلي طلب دلالتها على ذلك المعنى وقصد ارادته منها وانت اذا اطلقت المعرف
والعلم المذكورين على الواحد فانما اردت به الحقيقة ولزم من ذلك التعدد باعتبار الوجود
انضمام القرينة فهو لم يستعمل الا فيما وضع له وسيتضح هذا في بحث الاستعارة وقد يفيد
المعرف باللام المشار بها الى الحقيقة الاستغراق نحو ان الانسان لفي خسر اشير باللام الى

الحقيقة لكن لم يقصد بها الماهية من حيث هي هي ولا من حيث تحققها في ضمن بعض الافراد
بل في ضمن الجميع بدليل صحة الاستثناء الذي شرطه دخول المستثنى في المستثنى منه لو
سكت عن ذكره وتحقيقه ان اللفظ اذا دل على الحقيقة باعتبار وجودها في الخارج فاما
ان يكون لجميع الافراد او لبعضها اذ لا واسطة بينهما في الخارج فاذا لم يكن للبعضية لعدم
دليلها وجب ان يكون للجميع والى هذا ينظر صاحب الكشاف حيث يطلق لام الجنس على ما يفيد
الاستغراق كما ذكر في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ان اللام للجنس وقال في قوله تعالى ان الله يحب
المحسنين ان اللام للجنس فيتناول كل محسن وكثيرا ما يطلق على ما يقصد به المفهوم والحقيقة
كما ذكر ان اللام في الحمد لله للجنس دون الاستغراق والحاصل ان اسم الجنس المعرف باللام اما
ان يطلق على نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدقت الحقيقة عليه من الافراد وهو تعريف
الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كاسامة واما على حصة معينة منها واحدا او اثنين او
جماعة وهو العهد الخارجي ونحوه علم الشخص كزيد واما على حصة غير معينة وهو العهد الذهني
ومثله النكرة كرجل واما على كل الافراد وهو الاستغراق ومثله كل مضافا الى نكرة ولا خفاء
في تميز بعضها عن بعض الا في تعريف الحقيقة فان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث
هي لم يتميز عن اسماء الاجناس التي ليست فيها دلالة على البعضية والكلية نحو رجعى وذكرى
والرجعى والذكرى وان قصد به الاشارة اليها باعتبار حضورها في الذهن لم يتميز عن
تعريف العهد وهذا حاصل الاشكال الذي اورده صاحب المفتاح على هذا المقام والجواب
انا لا نسلم عدم تميزه عن تعريف العهد على هذا التقدير لان النظر في المعهود الى فرد معين
او اثنين او جماعة بخلاف الحقيقة فان النظر فيها الى نفس الماهية والمفهوم باعتبار كونها حاضرة
في الذهن وهذا المعنى غير معتبر في اسم الجنس النكرة وعدم اعتبار الشيء ليس باعتبار لعدمه
وهو اي الاستغراق ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب اللغة نحو
عالم الغيب والشهادة اي كل غيب وشهادة وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ
بحسب متفاهم العرف كقولنا جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او مملكته لانه المفهوم عرفا
لا صاغة الدنيا فان قلت الصاغة جمع صائغ واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول
لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل مبنيا على مذهبه قلنا الخلاف انما هو في اسم الفاعل
واسم المفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا اعمل وان كان بمعنى الماضي

واما ما ليس في معنى الجمع فشيء نحو المؤمن والكافر والصايغ والحايك فهو كالصغير المشبه و

اللام فيها حرف التعريف اتفاقا وكلام الكشاف والمفتاح يفصح عن ذلك في غير موضع ولو

سلم فالمراد تقسيم مطلق الاستغراق سواء كان بحرف التعريف وغيره والموصول باقي للاستغراق

نحو اكرم الذين يأتونك الا زيدا واضرب القائمين الا عمروا وهذا ظاهر واستغراق المفرد سواء

كان بحرف التعريف وغيره اشمل من استغراق المثنى والجموع لانه يتناول كل واحد واحد من الافراد

واستغراق المثنى انما يتناول كل اثنين اثنين ولا ينافي خروج الواحد واستغراق الجمع انما يتناول كل

جماعة جماعة ولا ينافي خروج الواحد والاثنين بدليل صحة لا رجال في الدار اذا كان فيها رجل او

رجلان دون لا رجل فانه لا يصح اذا كان فيها رجل او رجلان وانما اعتمد البيان بلا التي لنفي الجنس

لانها نص في الاستغراق بيان ذلك ان النكرة في سياق النفي والنهي والاستفهام ظاهرة في الاستغراق

وتحتمل عدم الاستغراق احتمالا مرجوحا لا يعتد به الا عند قيام قرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان فانه حينئذ

يتحقق عدم الاستغراق والنكرة في الايجاب ظاهرة في عدم الاستغراق وقد تستعمل فيه مجازا كثيرا

في المبتدا نحو تمرة خير من جرادة وقليلا في غيره نحو علمت نفس ما قدمت وفي المقامات يا اهل ذا المغنى

وقيتم شرا فلا لقيتم ما بقيتم ضرا واما اذا كانت النكرة مع من ظاهرة نحو ما جاءني من رجل او مقدرة

نحو لا رجل في الدار فهو نص في الاستغراق حتى لا يجوز ما جاءني من رجل او لا رجل في الدار بل

رجلان والى هذا اشار صاحب الكشاف حيث قال ان قراءة لا ريب فيه بالفتح توجب الاستغراق

وبالرفع تجوزه وللقائل ان يقول لو سلم كون استغراق المفرد اشمل في النكرة المنفية فلا نسلم

ذلك في المعرف باللام بل الجمع المحلى بلام الاستغراق يشمل الافراد كلها مثل المفرد كما ذكره اكثر ائمة

الاصول والنحو ودل عليه الاستقراء وصرح به ائمة التفسير في كل ما وقع في التنزيل من هذا القبيل

نحو اعلم غيب السموات والارض وعلم ادم الاسماء كلها واذ قلنا للملائكة اسجدوا لادم والله يحب

المحسنين وما هي من الظالمين ببعيد وما الله يريد ظلما للعالمين الى غير ذلك وهذا اصح بالخلاف نحو

جاءني القوم او العلماء الا زيدا او الا الزيدين مع امتناع قولك جاءني كل جماعة من العلماء الا زيدا

على الاستثناء المتصل فان قيل المفرد يقتضي استيعاب الاحاد والجمع لا يقتضي الا استيعاب الجموع

حتى ان معنى قولنا جاءني الرجال جاءني كل جمع من جموع الرجال وهذا لا ينافي خروج الواحد والاثنين

من الحكم بخلاف المفرد قلنا لو سلم فلا يمكن خروج الواحد والاثنين ايضا لان الواحد مع اثنين اخرين

من الاحاد والاثنين مع واحد اخر منها جمع من الجموع والتقدير ان كل جمع من الجموع داخل في الحكم على

تقريره وقد يقرر المنع المثار اليه بوجه حسن وهو ان يقال ان اريد ان لا رجالا او رجالا عامان فممنوع ... لا رجل ولا رجال لنفي العام وان اريد ان نفي رجل او رجلين عامان فلا يلزم الا ان يكون نفي المفرد مستغرقا في نفي الجمع وهو لا يستلزم ان يكون للمفرد شمول الجميع ولما كان جوابه ظاهرا ان يقال المراد ان رجلا ورجالا المنفيين عامان في حكم النفي والمفرد اعم واشمل ... حكم النفي ما لا يتناوله الجمع ... الا التسليم ولم يتعرض للتوجيه

ما ذكرتم فان ادعوا ان كل جمع من المجموع داخل في الحكم باعتبار ثبوت الحكم للمجموع دون كل فرد حتى
يصح جاءني جمع من الرجال باعتبار مجيء فرد او فردين منه فهو ممنوع بل هو اول المسئلة فظهر
بطلان ما ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني انه ترك جمع العظم الى الافراد
لطلب شمول الوهن العظام فردا فردا لصحة حصول وهن المجموع بوهن البعض دون كل فرد لعدم
صحة اسناد الوهن الى صيغة الجمع نحو وهنت العظام عند حصول الوهن لبعض من العظام دون
كل فرد ولا يصح ذلك في المفرد وذلك لانا لا نسلم صحة قولنا وهنت العظام باعتبار وهن البعض
دون الكل بل الوجه في افراد العظم ما ذكره صاحب الكشاف وهو ان الواحد هو الدال على معنى
الجنسية وقصده الى ان هذا الجنس الذي هو العمود والقوام واشد ما تركب منه الجسد قد اصابه
الوهن ولو جمع لكان القصد الى معنى اخر وهو انه لم يهن منه بعض عظامه ولكن كلها يعني لو قيل
وهنت العظام كان المعنى ان الذي صابه الوهن ليس هو بعض العظام بل كلها حتى كانه وقع
من سامع شك في الشمول والاحاطة لان القيد في الكلام ناظر الى نفي ما يقابله وهذا المعنى
غير مناسب المقام فهذا الكلام صريح في ان وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل من العظام
بحيث لا يخرج منه البعض وكلام المفتاح صريح في انه يصح وهنت العظام باعتبار وهن بعض العظام
دون كل فرد فالتنافي بين الكلامين واضح وتوهم بعضهم انه لا منافاة بينهما بناء على انه اراد صاحب
الكشاف انه لو جمع لكان قصدا الى ان بعض عظامه مما لم يصبه الوهن ولكن الوهن مما اصاب الكل
من حيث هو كل والبعض بقي خارجا كالواحد والاثنين ومنشأ هذا التوهم سوء الفهم وقلة التدبر
في ذلك لان افادة الجمع المحلى باللام تعلق الحكم بكل فرد مما هو مقرر في علم الاصول والنحو وكلام
في الكشاف انهم مستحقون بحيث قال في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول كل محسن وفي
قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه نكر ظلما وجمع العالمين على معنى ما يريد شيئا من الظلم
لاحد من خلقه وفي قوله تعالى ولا تكن للخائنين خصيما اي ولا تخاصم عن خائن قط وفي قوله رب
العالمين انه جمع ليشمل كل جنس مما سمي بالعالم يعني لو افرد لتوهم انه اشارة الى ان هذا العالم
المحسوس المشاهد فجمع ليفيد الشمول والاحاطة ولا يخفى عليك فساد ما قيل من انه اراد ان المفرد
وان كان يشمل لكنه قصد هنا الى معنى اخر وهو التنبيه على كون العالم اجناسا مختلفة لان المفرد
يفيد شمول الافراد والجمع يفيد شمول الاجناس مع ذلك لانه اذا لم يكن الجمع مفيدا لتعلق الحكم بكل
ما سمي بمفرده كيف يكون العالمين متناولا لكل جنس مما سمي بالعالم فهل هذا الا تهافت

واحبنا الادلة لانه لو لم يشمل كل جنس مما سمى به على هذا المعنى وكذا ما قيل ان العالمين ما هيات

مختلفة فيثنا ولها الجمع بخلاف العظام وذلك لان هذه التفرقة لا يؤيدها عقل ولا نقل

بالجملة فالقول بان الجمع يفيد تعلق الحكم بكل واحد من الافراد مثبتا كان الجمع او منفيا مما قرره

الائمة وشهد به الاستعمال وصرح به صاحب الكشاف في غير موضع فلا وجه لرفض جميع ذلك

بكلام صدر عن صاحب المفتاح نعم فرق بين المفرد والجمع في المعرف بلام الجنس من وجه آخر فهو ان

المفرد صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه الى الواحد منه كما في قوله تعالى ان يأكله

الذئب والجمع صالح لان يراد به جميع الجنس وان يراد به بعضه لا الى الواحد لانه وزانه في تناول

الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والجمعية في جمل الجنس لا في وحدانه كذا في الكشاف

نحو قولهم فلان يركب الخيل وانما يركب واحدا منها مجازا مثل قولهم بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله

واحد منهم فان قلت فقد روي عن ابن عباس رضي الله عنه ان الكتاب اكثر من الكتب وبينه صاحب

الكشاف بانه اذا اريد بالواحد الجنس والجنسية قائمة في وحدان الجنس كلها لم يخرج منه شيء

واما الجمع فلا يدخل تحته الا ما فيه معنى الجنسية من الجموع قلت هذا الكلام مبني على ما هو

عند البعض من ان الجمع المعرف باللام بمعنى كل جماعة جماعة لا مفرد ولذا توجيها لكلام ابن عباس

رضي الله عنه ولم يقصد انه مذهبه بدليل انه صرح بخلافه في غير مرة والاستعمال ايضا يشهد

بذلك وانما اطنبنا الكلام في هذا المقام لانه من مطارح الانظار ومطارح الافكار وكم زلت

فيه للافاضل اقدامهم وكلت دون الوصول الى الحق افهامهم ولما كان هنا مظنة اعتراض و

هو ان افراد الاسم يدل على وحدة معناه والاستغراق يدل على تعدده والوحدة والتعدد متنافيان

فكيف يجتمعان اشار الى جوابه بقوله ولا تنافي بين الاستغراق وافراد الاسم لان الحرف انما

على الاستغراق كحرف النفي ولام التعريف انما تدخل عليه اي على الاسم المفرد حال كونه مجردا عن

عن الدلالة على معنى الوحدة كما انه مجرد عن الدلالة على التعدد وانما امتنع حينئذ وصفه بنعت

الجمع نحو الرجل الطوال للمحافظة على التشاكل اللفظي ولانه اي المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق

بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع عند الجمهور وان حكاه الاخفش

نحو الدينار الصفر والدرهم البيض واما قولهم ثوب اسمال ونطفة امشاج فلان الثوب مؤلف من

قطع كلها اسمال اي خلق والنطفة مركبة من اشياء كلها مشيج فوصفا بوصف المجموع الاجزاء لانه

هو بعينه وبالاضافة اي تعريف المسند اليه بالاضافة الى شيء من المعارف لانها اخصر طريق الى احضاره

المسند إليه في ذهن السامع نحو قول جعفر بن علبة الحارثي هواي أي مهوي وهذا أخصر
من الذي أهواه ونحو ذلك والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه في السجن
والحبيب على الرحيل مع الركب اليمانين مصعد أي مبعد ذاهب في الأرض وتمام البيت جنيب وجثماني
بمكة موثق والجنيب المجنوب المستتبع والجثمان الشخص والموثق المقيد ولفظ البيت خبر ومعناه
تأسف وتحسر على بعد الحبيب أو تضمنها أي تضمن الإضافة تعظيما لشأن المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما كقولك
في الأول عبدي حضر وفي الثاني عبد الخليفة ركب وفي الثالث عبد السلطان عندي تعظيما
لشأن المتكلم بأن عبد السلطان عنده وهو وإن كان مضافا إليه لكنه غير المسند إليه المضاف وغير
ما أضيف إليه المسند إليه وهو المراد بقوله أو غيرهما أو تضمنها تحقيرا للمضاف نحو ولد الحجام حاضر
أو المضاف إليه نحو ضارب زيد حاضر أو غيرهما نحو ولد الحجام جالس زيد [illegible] قد تكون
الإضافة لإغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق أهل الحق على كذا أو متعسر نحو أهل البلد فعلوا
كذا أو لأنه يمنع عن التفصيل مانع كتقديم بعض على بعض من غير مرجح نحو حضر اليوم علماء البلد
كالتصريح بذمهم وإهانتهم نحو علماء البلد فعلوا كذا وكسآمة السامع أو المخاطب أو المتكلم نحو حضر
أهل السوق أو لتضمن الإضافة تحريضا على إكرام أو إذلال أو نحوهما نحو صديقك أو عدوك بالباب ومنه
قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده فإنه لما نهيت المرأة عن المضارة أضيف الولد
إليها استعطافا لها عليه وكذا الوالد أو لتضمنها استهزاء وتهكما نحو إن رسولكم الذي أرسل إليكم
لمجنون أو اعتبارا لطيفا مجازيا وهو الإضافة بأدنى ملابسة من غير تملك أو اختصاص نحو كوكب
الخرقاء أو لأنه لا طريق إلى إحضاره سوى الإضافة نحو غلام زيد بالباب ولإفادة الإضافة
جنسية وتعميما كقولهم نزلت على خزاعي الأرض [illegible] على جنس الخزاعي وذلك
لأن الاسم المفرد حامل لمعنى الجنسية والفردية فإذا أضيف أضيف ما هي من خواص الجنس دون الفرد
علم أن القصد به إلى الجنس كالوصف في نحو قوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه على ما سيجيء إن شاء
الله تعالى وأما تنكيره فللإفراد أي تنكير المسند إليه للقصد إلى فرد غير معين مما يصدق
عليه اسم الجنس نحو وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى أو النوعية أي القصد إلى نوع منه نحو وعلى
أبصارهم غشاوة أي نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات
الله وفي المفتاح أنه للتعظيم أي غشاوة عظيمة تحجب أبصارهم بالكلية وتحول بينها وبين الإدراك
لأن المقصود بيان بعدهم عن الإدراك والتعظيم أدل عليه وأوفق بتأديته أو التعظيم أو التحقير

يعني انه بلغ في ارتفاع شانه وانحطاطه مبلغا لا يمكن ان يعرف كقوله اي قول ابن ابي السمط

له حاجب اي مانع عظيم في كل امر يشينه اي يعيبه وليس له عن طالب العرف اي الاحسان حاجب

حقير فكيف بالعظيم او التكثير كقولهم ان له لابلا وان له لغنما او التقليل نحو ورضوان من

الله اكبر والفرق بين التعظيم والتكثير ان التعظيم بحسب ارتفاع الشان وعلو الطبقة و

التكثير بحسب اعتبار الكمية تحقيقا او تقديرا كما في المعدودات والموزونات والمشبهات

بهما وكذا التحقير والتقليل والى الفرق اشار بقوله وقد جاء للتعظيم والتكثير نحو وان يكذبوك

فقد كذبت رسل من قبلك اي ذو عدد كثير هذا ناظر الى التكثير وآيات عظام هذا ناظر

الى التعظيم وقد يجيء للتحقير والتقليل ايضا نحو اعطاني شيئا اي حقيرا قليلا فالتعظيم والتكثير

قد يجتمعان وقد يفترقان وكذا التحقير والتقليل وقد ينكر المسند اليه لعدم علم المتكلم بجهة من جهات

التعريف حقيقة او تجاهلا او لانه يمنع عن التعريف مانع كقوله اذا سئمت مهندة يمين لطول الحمل

بدله شمالا لم يقل يمينه احترازا عن التصريح بنسبة السآمة الى يمين الممدوح وجعل صاحب المفتاح التنكير

في نحو قوله تعالى ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك للتحقير واعترض عليه المص بان التحقير مستفاد

من بناء المرة ونفس الكلمة لانها اما من قولهم نفحت الريح اذا هبت اي هبة او من نفح الطيب اذا فاح

اي فوحة واجيب بانه اراد ان لبناء المرة ونفس الكلمة مدخلا في افادة التحقير فهذا لا ينافي كون

التنكير للتحقير لانه مما يقبل الشدة والضعف ولذا زاد التحقير المستفاد من الاية مفهوما

بحيث لا مدخل للتنكير اصلا ممنوع للفرق الظاهر بين التحقير في نفحة من العذاب وبين نفحة من

العذاب بالاضافة ومما يحتمل التعظيم والتقليل قوله تعالى اني اخاف ان يمسك عذاب من الرحمن

اي عذاب هائل او شيء من العذاب وفي دلالة للفظ المس واضافة العذاب الى الرحمن على ترجيح الثاني

كما ذكره بعضهم لقوله تعالى لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم ولان العقوبة من الكريم الحليم اشد

لقولهم نعوذ بالله من غضب الحليم ومن تنكيره غيره اي غير المسند اليه للافراد او النوعية نحو

والله خلق كل دابة من ماء اي كل فرد من افراد الدواب من نطفة معينة وهي نطفة ابيه المختص به او

كل نوع من انواع الدواب من نوع من انواع المياه وهو نوع النطفة التي تختص بذلك النوع الدواب

وصرح بانه من غير المسند اليه لانه ذكر في المفتاح ان الحالة المقتضية لتنكير المسند اليه هي اذا كان المقام

للافراد شخصا او نوعا كقوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فوهم بعضهم انه اراد بالاستشهاد مطلق [illegible]

لتصحيح التمثيل بالاية وبعضهم انه مسند اليه تقديرا اذ التقدير كل دابة خلقها الله من ماء او مما يخص

حلو الله كل غاية منه ويتعسف فيه بل قصد انه الفتال الى انه مثال لكون المقام الافراد شخصا او
نوعا لا التنكير المسند اليه وهذا في كلامه كثير فليتنبه له وللتعظيم نحو فأذنوا بحرب من الله ورسوله
وللتحقير نحو ان نظن الا ظنا اي ظنا حقيرا ضعيفا اذ الظن مما يقبل الشدة والضعف فالمفعول
المطلق هنا للنوعية لا التأكيد وهكذا يحمل التنكير على ما يفيد النوع كالتعظيم والتحقير والتكثير
ونحو ذلك في كل ما وقع بعد الا من المفعول المطلق وبهذا ينحل الاشكال الذي يورد على مثل
هذا التركيب وهو ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مستغرق حتى يدخل فيه المستثنى
بيقين فيخرج بالاستثناء وليس مصدر نظن محتملا غير الظن مع الظن حتى يخرج الظن من بينه
لا حاجة الى ما ذكره بعض النحاة من انه محمول على التقديم والتأخير اي ان نحن الا نظن ظنا ومثله
قوله وما اغتره الشيب الا اغترارا اي ما اغتره الا الشيب اغترارا او الى ما ذكره بعضهم من ان قولك
ضربت زيدا الا ضربا مثلا يحتمل من حيث توهم المخاطب ان تكون قد فعلت غير الضرب مما يجري مجرى
كالتهديد والشروع في مقدماته فبهذا الاحتمال صح المستثنى منه كالفعل الشامل للضرب وغيره
من حيث الوهم فكأنك قلت ما فعلت شيئا غير الضرب ومن تنكير غير المسند اليه للنكارة وعدم
التعيين قوله تعالى او اطرحوه ارضا اي ارضا منكورة مجهولة بعيدة عن العمران وللتقليل قوله
يوما بخيل تطرد الروم عنهم ويوما بجود تطرد الفقر والجدبا اي بعدد قليل من خيولك وبشيء
يسير من فيضان جودك واحسانك وعطائك واعلم انه كما ان التنكير الذي في معنى البعضية يفيد
التعظيم فكذلك اذا صرح بالبعض كقوله تعالى ورفع بعضهم فوق بعض درجات اراد محمدا صلى الله عليه وسلم ففي هذا
الابهام من تفخيم فضله واعلاء قدره ما لا يخفى ومثله قوله او يرتبط بعض النفوس حمامها اراد
نفسه وقد يقصد به التحقير ايضا نحو هذا كلام ذكره بعض الناس والتقليل نحو كفى هذا الا
بعض ايامنا مر واما وصفه اي وصف المسند اليه الخ الشرح ذكر التوابع وضمير الفصل عن التنكير جريا
على ما هو المناسب من ذكر التنكير يعقب التعريف وقدمها السكاكي على التنكير نظرا الى ان ضمير
الفصل وكثيرا من اعتبارات التوابع انما يكون مع تعريف المسند اليه دون تنكيره وقدم من التوابع
ذكر الوصف لكثرة وقوعه واعتباراته والوصف قد يطلق على نفس التابع المخصوص وقد يقصد
به معنى المصدر وهو الانسب هنا والاوفق لقوله واما بيانه واما الابدال منه يعني اما الوصف
اي ذكر النعت للمسند اليه فلكونه اي الوصف مبينا له اي للمسند اليه كاشفا عن معناه كقولك
الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله ونحوه في الكشف قوله اي نحو هذا القول

في مجرد كون الوصف للكشف لا في كونه وصفا للمسند اليه قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن

كلدة من قصيدة اولها ايتها النفس اجملي جزعا ان الذي تحذرين قد وقعا الى قوله ان الذي

جمع السماحة والنجدة والبر والتقى جمعا الالمعي الذي يظن بك الظن كان قد رأى وقد سمعا

الالمعي والمليمعي الفطن الذكي المتوقد وهو امام مرفوع خبر ان ومنصوب صفة لاسم ان او بتقدير

اعني وخبرها في قوله بعد عدة ابيات اودى فلا تنفع الاشاحة من امرلمن قد يحاول البدعا

فالالمعي لتبيين المسند اليه وقوله الذي يظن بك الخ وصف له كاشف عن معناه كما حكى عن الاصمعي

انه سئل عن الالمعي فانشد البيت ولم يزد عليه ومثله في النكرة قوله تعالى ان الانسان خلق هلوعا

اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا فان الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع

عند مس الخير او مخصصا اراد بالتخصيص ما يعم تقليل الاشتراك ورفع الاحتمال وعند النحاة

التخصيص عبارة عن تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات نحو رجل عالم فانه كان بحسب الوضع محتملا

لكل فرد من افراد الرجال فلما قلت عالم قللت ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الافراد

المتصفة بالعلم والتوضيح عبارة عن رفع الاحتمال الحاصل في المعارف نحو زيد التاجر او الرجل التاجر

عندنا فانه كان يحتمل التاجر وغيره فلما وصفته به رفعت الاحتمال او لكون الوصف مدحا او ذما

او ترحما نحو جاءني زيد العالم او الجاهل او الفقير حيث يتعين الموصوف اعني زيدا قبل ذكره اي ذكر

الوصف والتعيين اما بان لا يكون له شريك في ذلك الاسم او بان يكون المخاطب يعرفه بعينه قبل

ذكر الوصف له واشترط هذا لئلا يصير الوصف مخصصا او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى

ذلك الوصف نحو امس الدابر كان يوما عظيما فان لفظ امس مما يدل على الدبور وقد يكون الوصف

لبيان المقصود وتفسيره كما سياتي في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث

وصف دابة وطائر بما هو من خواص الجنس لبيان ان القصد منهما الى الجنس دون الفرد وبهذا

الاعتبار افاد هذا الوصف زيادة التعميم والاحاطة واعلم ان الوصف قد يكون جملة وشرطها

تنكير الموصوف لان الجملة محلها من الاعراب بحسب وقوع المفرد موقعها والمفرد الذي يسبك

من الجملة نكرة لان اعرابها يكون باعتبار الحكم الذي بالنسبة للتنكير وينبغي ان يكون هذا مراد من

قال ان الجملة نكرة والا فالتعريف والتنكير من خواص الاسم ويجب في تلك الجملة ان تكون خبرية لكا

لان الصفة يجب ان يعتقد المتكلم ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها واما ليعرف

المخاطب الموصوف ويميزه عنده بما كان يعرفه قبل من اتصافه بمضمون تلك الصفة فيجب كونها جملة

كما سبق في بحث الاشتراك والاستغراق ان النكرة المنفية

مع منى نفس في الاستغراق بل اراد مطلق العدد الذي يقارن

الاستغراق العرفي ... رجع في بحث عطف

البيان ... ان الوصفين ليدل بها على ان القصد الى الجنس

دون العدد وهذا بعينه هنا ذكره صاحب المفتاح في هذه

الآية فان قلت كما ان ارادة فرد واحد ينافي الاستغراق كذلك

ارادة الجنس دون العدد ينافيه اذ الاستغراق المصطلح لا

شتمنه الحكم المعلوم للمخاطب حتى لو قيل ذكرها ولا نشانية لتبين كان فوقوعها صفة او صلة

انما يكون بتقدير القول فان قيل قد ذكر صاحب الكشاف فى قوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن

ان القسم اعنى اقسم بالله ليبطئن والقسم وجوابه صلة من قلنا مراده ان الصلة هو الجواب المؤكد

بالقسم وهو جملة خبرية محتملة للصدق والكذب ولذا يقال انه تاكيد الاخبار والله لزيد قائم

والانشاء انما هو نفس الجملة القسمية مثل قولنا والله واقسم بالله ونحو ذلك هذا كما ان الجملة

الشرطية خبرية بخلاف الشرط فان قيل فى كلامه بحث لما يشعر بان وجوب العلم انما هو فى الصلة

دون الصفة حيث ذكر فى قوله تعالى فاتقوا النار التى وقودها الناس والحجارة ان الصلة

ان تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل انهم علموا ذلك بان سمعوا قوله فى سورة التحريم قوا

انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس والحجارة ثم قال وانما جاءت لنا ههنا معرفة وفى سورة

التحريم نكرة لان الاية فى سورة التحريم نزلت اولا بمكة فعرفوا منها نارا موصوفة بهذه الصفة

ثم جاءت فى سورة البقرة مشارا بها الى ما عرفوه اولا قلنا يمكن ان يقال الوصف يجب ان يكون

معلوم الحصول عند المخاطب والخطاب فى سورة التحريم للمؤمنين وهم قد علموا ذلك بسماع من

النبى صلعم والمشركون لما سمعوا الاية علموا ذلك فخوطبوا فى سورة البقرة واما توكيده فللتقرير

اى تقرير المسند اليه تحقيق مفهومه ومدلوله اعنى جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن

غيره نحو جاءنى زيد نفسه اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المسند اليه او عن حمله على

معناه مثل هذا وان امكن حمله على دفع توهم التجوز او السهو لكن فرق بين القصد الى مجرد

التقرير والقصد الى دفع التوهم على ما اشار اليه صاحب المفتاح حيث قال بعد ذكر دفع التوهم

ومع ما كان القصد الى مجرد التقرير والقصد الى كما تطلعنا عليه فى فصل اعتبار التقديم والتاخير

الفعل وذكر العلامة فى شرحه ان المراد بمجرد تقرير الحكم ولم يبين انه فى اى موضع من بحث التقديم و

التاخير يطلعنا عليه وهو خلاف ما صرح به فى نحو لا تكذيب شيئا ان تاكيد المسند اليه يفيد

مجرد تقرير المحكوم عليه دون الحكم فان قيل انه قد يراد التاكيد هنا بل مجرد التقرير كما عرفت

والتقرير انما هو تقرير الحكم ونفويته قلنا لا نسلم ان المفيد لتقرير الحكم هو التقديم بل

الامر على تصريحهم بانه ليس فى نحو هذا ما عرفت من تقرير الحكم وانما هو مجرد تقرير المحكوم عليه

على ان السكاكى لم يورد تحقيق تقوى الحكم فى فصل التقديم والتاخير مع الفعل بل فى اخر بحث ما

المسند ولو سلم انه اراد ذلك فلم يكن قوله كما تطلعنا اشارة الى ما ذكره فى نحو لا تكذيب شيئا من انه مجرد

نفس المحكوم عليه دون الحكم كما يجعل قوله في الايضاح كما سيأتي اشارة الى هذا ولو سلم فكان
ينبغي ان يتعرض للتخصيص بل هو اولى بالتعرض لانه الذي يعتبر في المسند اليه مؤخرا على انه تأكيد
ثم قدم للتخصيص والاظهر ان قول السكاكي كما يطلعك اشارة الى ما اورده في فصل اعتبار
التقديم والتأخير مع الفعل من ان نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري تأكيد لتقرير
للتخصيص الحاصل من التقديم وايراده في هذا المقام مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان
في التأكيد الذي لدفع توهم عدم الشمول مع انه ليس في شيء من التأكيد الاصطلاحي و[illegible] هذا
غير اسلوب الكلام وتعال وضمير كل رجل عارف وكل انسان حيوان فكانه قيل الرجل كل فرد منه
عارف بل الرجال كلهم عارفون وكذا الانسان كل واحد واحد حيوان بل الاناسي كلهم حيوانات فهما
تأكيدان معنويان يفيدان الشمول والاحاطة في الجملة الاسمية ويكونان في قوة الشمول الصناعي
مثل هذا كثير في كتابه ولا حاجة الى حمل كلام المصنف على ذلك كيف وهو يعترض على السكاكي في
امثال هذه المقامات وبهذا ظهر ان ما يقم من ان معنى كلامه ان توكيد المسند اليه يكون لتقرير
الحكم نحو انا عرفت او تقرير المحكوم عليه نحو انا سعيت في حاجتك وحدي او لا غيري غلط فاحش
انتكابه غنية بما ذكرنا من الوجه الصحيح او دفع توهم التجوز اي التكلم بالمجاز نحو قطع اللص الامير
او نفسه او عينه لئلا يتوهم ان اسناد القطع الى الامير مجاز وانما القاطع بعض غلمانه مثلا او لدفع
توهم السهو نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر زيد على سبيل السهو ولا يدفع
هذا التوهم بالتأكيد المعنوي وهو ظاهر او لدفع توهم عدم الشمول نحو جاءني القوم كلهم او اجمعون لئلا
يتوهم ان بعضهم لم يجئ الا انك لم تعتد بهم او انك جعلت الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل بناء
على انهم في حكم شخص واحد كما يقال بنو فلان قتلوا زيدا وانما قتله واحد منهم وربما يجمع بين كل
واجمعين بحسب اقتضاء المقام كقوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون بناء على كثرة الملائكة واستبعاد
سجود جميعهم مع تفرقهم واشتغال كل منهم بشأن وبهذا يزداد التعيير والتقريع على ابليس ولا دلالة
لاجمعين على كون سجودهم في زمان واحد على ما توهم وههنا بحث وهو ان ذكر عدم الشمول انما
هو زيادة توضيح والا فهو من قبيل دفع توهم التجوز لان كلهم مثلا انما يكون تأكيدا اذا كان
المتبوع دالا على الشمول ومحتملا لعدم الشمول على سبيل التجوز والا كان تأسيسا ولهذا قال الشيخ
عبد القاهر لا نعني بقولنا يفيد الشمول انه توجبه من اصله وانه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ والا
لم يسم تأكيدا بل المراد انه يمنع ان يكون لفظ المقتضي للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومجوزا فيه

انتهى كلامه واما ثانيا فلان الرجلان كلاهما فهي كونه لدفع توهم عدم الشمول نظر لان الشئ نص في
مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول بل الاولى انه لدفع توهم ان يكون
الجائي واحدا منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا واما اذا توهم السامع ان الجائي نفسه لا هما
او نفس احدهما ورسول الاخر فلا يقال انه لدفعه فلا يقال الرجلان كلاهما بل انفسهما او اعينهما وكذا
اذا توهم ان الجائي احدهما والاخر عرض بايجئ في نحو ذلك فانما يدفع ذلك بتاكيد المسند اليه
لان توهم التجوز انما وقع فيه واما بايراد تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص
به نحو قدم صديقك خالد ولا يلزم كون الثاني اوضح لجواز ان يحصل الايضاح من اجتماعهما
وفائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح كما ذكره صاحب الكشاف ان البيت الحرام في قوله تعالى
جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح كما يجيء
الصفة لذلك وذكر في قوله تعالى الا بعدا لعاد قوم هود انه عطف بيان لعاد وفائدته وان
كان البيان حاصلا بدونه ان يوسموا بهذه الدعوة وسما ويجعل فيهم امرا محققا لا شبهة فيه
بوجه من الوجوه ومما يدل على ان عطف البيان لا يلزم ان يكون اسما مختصا بمتبوعه ما ذكره
في قوله ولو من العائذات الطير يمسحها ان الطير عطف بيان وكذا كل صفة جرى عليها الموصوف
نحو جاء في الفاضل الكامل زيد فالاحسن ان الموصوف فيه عطف بيان لما فيه من ايضاح الصفة
المبهمة وتمييز شيئا يكون علما في هذه الصفة فان قلت قد اعرب المصنف قوله تعالى لا تتخذوا الهين
اثنين انما هو اله واحد في باب الوصف حيث ذكر انه للبيان والتفسير واورده السكاكي في باب عطف
البيان مصرحا بانه من هذا القبيل فما الحق في ذلك قلت ليس في كلام السكاكي ما يدل على انه
عطف بيان صناعي لجواز ان يريد انه من قبيل الايضاح والتفسير وان كان وصفا صناعيا
ويكون ايراده في هذا البحث مثل ايراد كل رجل عارف وكل انسان حيوان في بحث التاكيد على ما هو
دأب السكاكي ويكون مقصوده انه وصف صناعي جيء به للايضاح والتفسير لا للتاكيد مثل
الدابر على ما وقع في كلام النحاة وتقريره ذلك ان لفظ الهين حامل لمعنى الجنسية اعني الالهية ومعنى
العدد اعني الاثنينية وكذا لفظ اله حامل لمعنى الجنسية والوحدة والغرض المسوق له الكلام في
الاول النهي عن اتخاذ الاثنين من الاله لا عن اتخاذ جنس الاله وفي الثاني اثبات الواحد من الاله
لا اثبات جنسه فوصف الهين باثنين واله بواحد ايضاحا لهذا الغرض وتفسيرا له وهذا الذي يقصده
صاحب الكشاف حيث قال الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين الجنسية والعدد المخصوص

فاذا انتفت الدلالة على ان المعنى به منهما والذي يأتي له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده هذا
كلامه وقوله يؤكده اي يقرره ويحققه ولم يقصد انه تأكيد صناعي لانه انما يكون بتكرير اللفظ
او بالفاظ محفوظة فما وقع في شرح المفتاح من ان مذهب صاحب الكشاف ان الهين اثنين ونفخة
واحدة من التأكيد الصناعي ليس بشيء اذ لا دلالة لكلامه عليه بل اورد في المفصل قوله
نفخة واحدة مثالا للوصف المؤكد نحو امس الدابر فالحق ان كلا من اثنين وواحدة صفة
صناعي للبيان والتفسير كما في قوله تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه حيث جعل
في الارض صفة لدابة ويطير بجناحيه صفة لطائر ليدل على ان القصد الى الجنس دون العدد
كما سبق في باب الوصف فالآيتان تشتركان في ان الوصف فيهما للبيان والتفسير فان من حيث
الهين اثنين واله واحد لبيان ان القصد الى العدد دون الجنس وفي دابة في الارض وطائر يطير
بجناحيه لبيان ان القصد الى الجنس دون العدد وتقرير هذا البحث على ما ذكرت مما لا مزيد عليه
للمنصف ويتبين ان لا خلاف بين صاحب الكشاف وصاحب المفتاح والمص على ما توهم القوم
استدل العلامة في شرح المفتاح على انه عطف بيان لا وصف بان معنى قولهم الصفة تابع يدل على
معنى في متبوعه انه تابع ذكر ليدل على معنى في متبوعه على ما نقل عن ابن الحاجب ولم يذكر اثنين
وواحد للدلالة على الاثنينية والوحدة اللتين في متبوعهما ليكونا وصفين بل ذكر للدلالة على ان
القصد من متبوعهما الى احد جزئيه اعني التثنية والوحدة دون الجزء الآخر اعني الجنسية فكل منهما
تابع غير صفة يوضح متبوعه فيكون عطف بيان لا صفة واقول ان اريد انه لم يذكر الا ليدل على معنى
في متبوعه فلا يصدق التعريف على شيء من الصفة لانها البتة تكون لتخصيص او تأكيد او مدح او ذم
او نحو ذلك وان اريد انه ذكر ليدل على هذا المعنى ويكون الغرض منه دلالته عليه شيئا آخر كالتخصيص
والتأكيد وغيرهما فيجوز ان يكون ذكر اثنين وواحدة للدلالة على معنى الاثنينية والوحدة ويكون
الغرض من هذا بيان المقصود وتفسيره كما ان الدابر ذكر ليدل على معنى المضي والغرض منه التأكيد على
الاطلاق لكن عند التحقيق لا نزاع ان السكاكي جعل من الوصف ما هو كاشف وموضح ولم يخرج هذا
عن الوصفية ثم قال واما انه ليس ببدل فظاهر لانه لا يقوم مقام المبدل منه وفيه نظر لانا لا نسلم ان
البدل يجب صحة قيامه مقام المبدل منه لا نزاع الى ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى وجعلوا لله
شركاء الجن ان لله وشركاء مفعولا جعلوا والجن بدل من شركاء ومعلوم انه لا معنى لقولنا وجعلوا لله
الجن بل لا يبعد ان يقال الاولى انه بدل لان المقصود بالنسبة اذ النهي انما هو عن اتخاذ الالهين الاثنين من

على ما تقرر وأما الإبدال منه أي من المسند إليه ففي هذا إشعار بأن المسند إليه هو المبدل
منه وهذا بالنظر إلى الظاهر حيث يجعلون الفاعل في نحو جاءني أخوك زيد هو أخوك والا فا
لمسند إليه في التحقيق هو البدل وفي لفظ المفتاح إيماء إلى ذلك فلزيادة التقرير نحو جاءني
أخوك زيد في بدل الكل وهو الذي يكون ذاته عين ذات المبدل منه وإن كان مفهوماهما متغايرين
وجاءني القوم أكثرهم في بدل البعض وهو الذي يكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وإن لم
يكن مفهومه بعضا من مفهومه فنحو العينين اثنين إذا جعلناه بدلا يكون بدل الكل من الكل
دون البعض لأن ما صدق عليه اثنين هو عين ما صدق عليه العينين وسلب عمرو ثوبه في بدل
الاشتمال وهو الذي لا يكون عين المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا عليه
لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه إجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث
تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة إلى ذكره منتظرة له فيجيء هو مبينا وملخصا لما
أجمل أولا وسكت عن بدل الغلط لأنه لا يقع في فصيح الكلام فإن قلت لم قال ههنا لزيادة التقرير
وفي التوكيد للتقرير قلت قد أخذ هذا من لفظ المفتاح على عادة أمثاله في الكلام وهو من
القصد إلى المعنى أو إضافة البيان أي الزيادة التي هي التقرير والتكرير فيه الإيماء إلى أن البدل
هو المقصود بالنسبة والتقرير زيادة تحصل تبعا بخلاف التأكيد فإن المقصود منه نفس
التقرير وبيان التقرير في بدل الكل ظاهر لما فيه من التكرير قال صاحب الكشاف في قوله تعالى
المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم فائدة البدل التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والإشعار
بأن الطريق المستقيم بيانه وتفسيره صراط المسلمين وفي بدل البعض والاشتمال باعتبار أن المتبوع
مشتمل على التابع إجمالا فكأنه مذكور أولا أما في البعض فظاهر وأما في الاشتمال فلأن المتبوع
يجب أن يكون بحيث يطلق ويراد به التابع نحو أعجبني زيد إذا أعجبك علمه بخلاف ضربت زيدا إذا
ضربت غلامه فنحو جاءني زيد غلامه أو أخوه أو حماره بدل غلط لا بدل اشتمال على ما يشعر به كلام
النحاة ثم بدل البعض والاشتمال لا يخلو عن إيضاح وتفسير لما فيه من التفصيل بعد الإجمال والتفسير
بعد الإبهام وقد يكون في بدل الكل إيضاح وتفسير كما مر فكان الأحسن أن يقال لزيادة التقرير و
الإيضاح كما وقع في المفتاح وأما العطف أي جعل الشيء معطوفا على المسند إليه فلتفصيل المسند
إليه مع اختصار نحو جاءني زيد وعمرو فإن فيه تفصيلا للفاعل من غير دلالة على تفصيل الفعل
إذ الواو إنما هو للجمع المطلق أي لثبوت الحكم للتابع والمتبوع من غير تعرض لتقدم أو تأخر ومعية

احترز بقوله مع اختصار عن نحو جاءني زيد وجاءني عمرو فان فيه تفصيلاً للفاعل مع انه ليس

من عطف المسند اليه بل هو من عطف الجملة او لتفصيل المسند بانه قد حصل من احد المذكورين

اولاً ومن الآخر بعده متراخيا او غير متراخ كلتا اي مع اختصار احترز به عن نحو جاءني زيد

وعمرو بعده بيوم او سنة وما اشبه ذلك نحو جاءني زيد فعمرو او ثم عمرو او جاء القوم حتى

خالد فهذه الثلاثة تشترك في تفصيل المسند وتختلف من جهة ان الفاء تدل على ملابسة

الفعل للتابع بعد ملابسته للمتبوع بلا مهلة وثم كذلك مع مهلة وحتى مثل ثم الا ان فيه دلالة على

ان ما قبلها مما ينقضي شيئاً فشيئاً الى ان يبلغ ما بعدها والتحقيق ان المعتبر في حتى ترتيب اجزاء

ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز ان يكون ملابسة

الفعل لما بعدها قبل ملابسته للاجزاء الاخر نحو مات كل اب لي حتى آدم او في اثنائها نحو مات الناس حتى

الانبياء او في زمان واحد نحو جاءني القوم حتى خالد اذا جاؤك معاً ويكون خالد اضعفهم او اقواهم

فمعنى تفصيل المسند فيها ان يعتبر في الذهن تعلقه بالمتبوع اولاً وبالتابع ثانياً باعتبار انه اقوى

اجزاء المتبوع او اضعفها فان قلت العطف على المسند اليه بالفاء وثم وحتى يشتمل على تفصيل المسند اليه

ايضاً فكان الاحسن ان يقول او لتفصيلهما معاً قلت ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز ان النفي اذا دخل على كلام

فيه تقييد بوجه ما يتوجه الى ذلك التقييد وكذا الاثبات وجملة الامر انه ما من كلام فيه امر زائد على مجرد

اثبات الشيء للشيء او نفيه عنه الا وهو الغرض الخاص والمقصود من الكلام وههنا لما لا سبيل الى الشك

انه هو كالامر في نحو جاءني زيد فعمرو فيكون الغرض اثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة حتى كأنه معلوم

ان الجائي زيد وعمرو وانما الشك في الترتيب والتعقيب فيكون العطف لافادة تفصيل المسند اليه لا تفصيل

حتى لو قلت فما جاءني زيد فعمرو كان نفياً لمجيء عمرو عقيب مجيء زيد ويحتمل انهما جاءاك معاً او جاءك عمرو قبل زيد

او بعده بمدة متراخية فان قلت قد يجيء العطف على المسند اليه بالفاء من غير تفصيل للمسند نحو جاءني

الآكل فالشارب فالنائم اذا كان الموصوف واحداً قلت هذا في التحقيق ليس من عطف المسند اليه اذ المعنى

الذي اكل فشرب فنام ولو سلم فلا نسلم انه لا يقوله فيما ذكرنا على انه يلزم ان يكون لتفصيل المسند او رد السامع

عن الخطا في الحكم الى الصواب وسيجيء تحقيقه في بحث القصر نحو جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد ان عمراً

جاءك دون زيد او انهما جاءاك جميعاً وما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان زيداً جاءك دون عمرو فكذا

المفتاح والايضاح ولم يذكره المص ههنا لكونه مثل لا في الرد الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه

للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع والمذكور في كلام النحاة ان لكن في مثل ما جاءني زيد لكن عمرو

لدفع وهم المخاطب عمرو ايضا المجيء كزيد بناء على ملابسة بينهما وملابسة لانه للاستناد

وهو دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما

يقال ما جاءني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجيء منتف عنهما جميعا الا لمن اعتقد ان زيدا

جاء لتحقيق عمرو على ما وقع في المفتاح واما انه يقع لمن اعتقد انهما جاءاك معا على ان يكون

قصر افراد فلم ينقل به احد (او صرف الحكم) عن المحكوم عليه (الى اخر نحو جاءني زيد بل عمرو وما

جاءني زيد بل عمرو) فان بل للاضراب عن المتبوع وصرف الحكم الى التابع ومعنى الاضراب ان

يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل انه لا يلابسه الحكم نحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد

وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب انه يقتضي عدم المجيء قطعا واما اذا انضم اليه لا نحو جاءني زيد

لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا واما النفي فالجمهور على انه يفيد ثبوت الحكم للتابع مع

عن ثبوته وانتفائه في المعنى فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو ثبوت مجيء عمرو مع احتمال مجيء زيد و

عدم مجيئه وعند المبرد يفيد انتفاء الحكم عن المتبوع قطعا حتى يفيد في المثال المذكور عدم مجيء زيد البتة

حكما في لكن وبهذا يتم كلامهم في بحث القصر ومذهب المبرد انه بعد النفي يفيد نفي الحكم عن التابع

والمتبوع كالمسكوت عنه او الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل ما جاءني عمرو فعدم

عمرو متحقق ومجيء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال او مجيئه متحقق صرفا للحكم في المثبت وكذا في

النفي على مذهب المبرد واما على مذهب الجمهور ففيه اشكال فان قلت فقد صرح ابن الحاجب بان بل في المثبت

مطلقا وفي النفي على مذهب المبرد لا يقع في كلام فصيح فكان الاولى ترك كلمة الغلط قلت هذا معارض

بما ذكره بعض المحققين من النحاة ان بل الغلط مع انه فصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك

مثل هذا الغلط (او للشك) من المتكلم (او التشكيك) اي ايقاع المتكلم السامع في الشك نحو جاءني زيد

او عمرو او للابهام نحو وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين او للتخيير او للاباحة نحو ليدخل الدار

زيد او عمرو والفرق بينهما ان التخيير يفيد ثبوت الحكم لاحدهما فقط بخلاف الاباحة فانه يجوز الجمع بينهما لكن

من حيث مدلول اللفظ بل بحسب امر خارج وفي مفتاح السكاكي من حروف العطف اي المفسرة والجمهور على

ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها ووقوعها تفسيرا للضمير المجرور من غير اعادة الجار وللضمير المتصل

المرفوع من غير تاكيد وفصل يقوي مذهب الجمهور وهذا نزاع لا طائل تحته (واما الفصل) اي تعقيب

المسند اليه بضمير الفصل وانما جعله من احوال المسند اليه لانه يقترن به اولا ولانه في المعنى عبارة عنه و

في اللفظ مطابق له وهذا اولى من قول من قال لانه لتخصيص المسند اليه بالمسند يكون من الاعتبارات

الى جعل المسند اليه تانقول ان معنى تخصيص المسند اليه بالمسند ههنا هو تخصيص المسند بالمسند
اليه وجعله بحيث لا يعمه وغيره كما قال في المفتاح امر لتخصيص المسند بالمسند اليه وحاصله قصر المسند على
المسند اليه وحصره فيه فيكون تابعا على المسند على ان التحقيق ان فائدته ترجع اليهما جميعا
لانه يجعل احدهما مخصصا ومقصورا والآخر مخصصا به ومقصورا عليه فلتخصيص المسند اليه بالمسند
يعني لقصر المسند على المسند اليه لان معنى قولنا زيد هو القائم ان القيام مقصور على زيد لا يتجاوزه الى
عمرو ولهذا يقال في تاكيده لا عمرو فان قلت الذي يسبق الى الفهم من تخصيص المسند اليه بالمسند
هو قصره على المسند لان معناه جعل المسند اليه بحيث يخص المسند به ولا يعمه وغيره قلت نعم ولكن
غالب استعماله في الاصطلاح على ان يكون المقصور هو المذكور بعد الباء على طريقة قولهم خصصت
فلانا بالذكر اذا ذكرته دون غيره وجعلته من بين الاشخاص مخصصا بالذكر فكان المعنى جعل هذا
المسند اليه من بين ما يصح اتصافه بكونه مسندا اليه مخصصا بان يثبت له المسند هذا معنى قصر
عليه الاثرى الى قولهم في اياك نعبد معناه نخصك بالعبادة لا نعبد غيرك ومن الناس من زعم ان
كما يكون لقصر المسند على المسند اليه يكون لقصر المسند اليه على المسند كما يدل عليه كلام صاحب الكشاف
في قوله تعالى واولئك هم المفلحون حيث قال ان معنى التعريف في المفلحون الدلالة على ان المتقين هم
الذين ان حصلت لهم صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورتهم الحقيقية فهم هم لا يعدون
تلك الحقيقة انتهى كلامه فزعم ان معنى لا يعدون تلك الحقيقة انهم مقصورون على صفة الفلاح لا
يتجاوزونها الى صفة اخرى وهذا غلط منشأه عدم التدبر في هذا الفن وقلة التدبر لكلام القوم
اما اولا فلان هذا اشارة الى معنى آخر للخبر المعرف باللام اورده الشيخ في دلائل الاعجاز حيث قال
اعلم ان للخبر المعرف باللام معنى غير ما ذكرت فيما مثل قولك هو البطل المحامي لا تريد انه البطل المعهود
ولا حصر جنس البطل عليه مبالغة ونحو ذلك بل تريد ان تقول لصاحبك هل سمعت بالبطل المحامي وهل
حصلت معنى هذه الصفة وكيف ينبغي ان يكون الرجل حتى يستحق ان يقال ذلك له وفيه فان كنت
تصورته حق تصوره فعليك بصاحبك تعني زيدا فانه الاحقيقة له وراء ذلك في طريقه قولك
هل سمعت بالاسد هل تعرف حقيقته فزيد هو هو بعينه هذا كلامه واما ثانيا فلان صاحب الكشاف
انما جعل هذا معنى التعريف وفائدته لا معنى الفصل بل صرح في هذا الايراد ان فائدة الفصل الدلالة
على ان الوارد بعده خبر لا صفة والتوكيد وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون غيره ثم
التحقيق ان الفصل قد يكون للتخصيص اي قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد

قوله ولانه يا فلان صاحب الكشاف انما جعل هذا المعنى التعريف
وفائدته لا معنى الفصل اجاب اولا بانه لم يقصد بقوله
لا يعدون تلك الحقيقة قصر المسند اليه على المسند كما زعم
ذلك الزاعم بل قصد به معنى آخر دقيقا ليس راجعا الى العهد
ولا الى قصر الجنس ادعاء ونحو ذلك وثانيا بان ذلك من التعريف
التعريف الذي في المفلحون وفائدته لا معنى الفصل

يقتضي لان يقال اي لا يشاركه المشهور بين الناس
الذي ان ... ... في ذات اخيك بمعنى ان
ليس اخوك كليهما برا انما في فقط وكان ما ذكره
بناء الى اصل معنى الحصر وهو المعنى المفيد للقصر
هو تعريف الاضافة فانه كالتعريف باللام في
الاحكام تمام كلام ... ... الكاتب

هو يقاوم الاسد ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى الم يعلموا ان الله هو يقبل التوبة هو للتخصيص والتاكيد

وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان التخصيص حاصلا بدونه بان يكون في الكلام ما يفيد قصر المسند

على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو وقصر المسند اليه على المسند نحو الكرم هو

التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا المال قال ابو الطيب اذا كان الشباب

السكر والشيب همّا فالحياة هي الحمام اي لا حياة الا الحمام واما تقديمه اي تقديم المسند اليه على المسند فان

قلت كيف يطلق التقديم على المسند اليه وقد صرح صاحب الكشاف بانه انما يقال مقدم ومؤخر

للمزال لا للقار في مكانه قلت التقديم ضربان تقديم على نية التاخير كتقديم الخبر على المبتدا

والمفعول على الفعل ونحو ذلك مما بقي له مع التقديم اسمه ورسمه الذي كان قبل التقديم وتقديم

لا على نية التاخير كتقديم المبتدا على الخبر والفعل على الفاعل وذلك بان تعمد الى اسم فتقدمه

تارة على الفعل فتجعله مبتدا نحو زيد قام وتؤخره تارة فتجعله فاعلا نحو قام زيد فتقديم المسند

اليه من الضرب الثاني ومراد صاحب الكشاف ثمة هو الضرب الاول وكلامنا ههنا مشعر باطلاق

التقديم على الضرب الثاني فلكونه ذكره اي المسند اليه اهم ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم

اعتمدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية

بشيء ويعرف فيه معنى وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين

كانت تلك العناية وبم كان اهم فهذا الامر ولاجل هذا اشار المصنف الى تفصيل وجه كونه اهم فقال

اما لانه اي تقديم المسند اليه الاصل لانه المحكوم عليه ولا بد من تحققه قبل الحكم فقصدوا في

اللفظ ايضا ان يكون ذكره قبل ذكر الحكم عليه ولا مقتضى للعدول عنه يعني ان كون التقديم

هو الاصل انما يكون سببا للتقديم في الذكر اذا لم يكن معه ما يقتضي العدول عن ذلك الاصل

كما في الجملة الفعلية فان كون المسند هو العامل يقتضي العدول عن تقديم المسند اليه لان مرتبة

العامل قبل مرتبة المعمول وكذا كل ما كان معه شيء مما يقتضي تقديم المسند على ما سيجيء تفصيله

واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدا تشويقا اليه ومن هنا كان حق الكلام تطويل

المسند اليه ومعلوم ان حصول الشيء بعد الشوق الذ واوقع في النفس كقوله اي قول ابي العلاء المعري

من قصيدة يرثي بها فقيها حنفيا والذي حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد يعني تحيرت البرية في

الجسمانية والنشور الذي ليس يمسا وفي ان ابدان الاموات كيف تحيى من الرفات كذا في ضرام السقط

قيل يا امر الا له واختلف الناس فداع الى الضلال وهاد يعني بعضهم يقول بالمعاد وبعضهم بعدمه

وبهذا تبين أن ليس المراد بالجون المتحدث من الجماد آدم ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى عليه السلام ولا القفص على ما وقع في الشرح ولانه لا يناسب لسياق واما التعجيل المسرة او المساءة للتفاؤل او التطير نحو سعد في دارك والسفاح في دار صديقك واما الايهام انه لا يزول عن الخاطر او انه يستلذ به واما لنحو ذلك مثل اظهار تعظيم نحو رجل فاضل في الدار وعليه قوله تعالى واجل مسمى عنده او تحقيره نحو رجل جاهل في الدار ومثل الدلالة على ان المطلوب مما هو مضاف المسند اليه بالمسند على الاستمرار لا مجرد الاخبار بصدوره عنه كقولك الزاهد يشرب ويطرب فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال فقط الدال على سبيل الاستمرار بخلاف قولك يشرب الزاهد ويطرب فانه يدل على مجرد صدوره عنه في الحال والاستقبال وهذا معنى قول صاحب المفتاح او لان كونه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر اراد بالخبر الاول خبر المبتدا وبالخبر الثاني الاخبار فالضمير لما من الثاني نصبا معنى خبر المبتدا اعترض عليه بان نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بالجملة الخبرية انما يكون تصديقا لا تصورا وانا اراد بذلك وقوع الخبر مطلقا اي اثبات وقوع الشرب مثلا فلا يصح لما سيأتي في احوال متعلقات الفعل انه لا يغرض عند اثبات وقوع الفعل الذكر المسند اليه اصلا بل يقال وقع الشرب مثلا نعم لو قيل على المفتاح لا نسلم ان للتقديم دخلا في الدلالة على ... بل انما يدل عليه الفعل المضارع كما سنذكره في بحث لو الشرطية ان شاء الله تعالى لكان وجها ومثل افادة زيادة تخصيص كقوله متى تهزز بني قطن تجدهم سيوفا في عواتقهم سيوف جلوس في مجالسهم رزان وان ضيف الم بهم خفوف والمراد بهم خفوف كذا في المفتاح اي محل الاستشهاد هو قوله هم خفوف بتقديم المسند اليه فقول المصنف هذا تفسير للشيء باعادة لفظه ليس بشيء واعترض ايضا بان كون التقديم مفيدا للتخصيص مشروط بكون الخبر فعليا على ما سيأتي في نحو انا سعيت في حاجتك والخبر ههنا اسم فاعل لان خفوف جمع خاف بمعنى خفيف واجيب بمنع هذا الاشتراط لتصريح ائمة التفسير بالحصر في قوله تعالى وما انت علينا بعزيز وما انت عليهم بوكيل وما انا بطارد الذين آمنوا ونحو ذلك مما الخبر فيه صفة فعل وفيه بحث لظهور ان الحصر في قوله هم خفوف غير مناسب للمقام واجيب ايضا بانه لا يريد بالتخصيص ههنا الحصر بل التخصيص بالذكر الذي اشار اليه في قوله واما الحالة المقتضية لذكر المسند اليه فهي ان يكون الخبر عاما النسبة الى كل مسند اليه والمراد تخصيصه بمعين وهذا ايضا بل الكر في بيان كون التقديم مفيدا لزيادة التخصيص نوع خفاء عبد القاهر بل لو نقد في دلائل الاعجاز كلاما حاصله ما اشار اليه المصنف بقوله وقد يقدم اي المسند اليه ليفيد التقديم تخصيصه بالخبر الفعلي ان ولي

لتخبر الفعل عليه والتقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وان لم يصرح به وفصاحب المفتاح قابل ما
فيما اذا كان الخبر من المشتقات نحو ما انت علينا بعزيز ان ولي حرف النفي اي كان المسند اليه
بعد حرف النفي بلا فصل من قولهم فلان وليناي اي قريب منك نحو ما انا قلت هذا اي لم اقله مع
انه مقول لغيري فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه
من العموم والخصوص فلا يقال هذا الا في شيء ثبت انه مقول لغيرك وانت تريد نفي كونك القائل
به لا نفي القول ولا يلزم منه ان يكون جميع من سواك قائلا لان التخصيص انما هو بالنسبة الى من
توهم المخاطب اشتراكك معه في القول او انفرادك به دونه لا بالنسبة الى جميع من في العالم ولهذا
اي ولان التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته لغيره لم يصح ما انا قلت هذا
ولا غيري لان مفهوم الاول اعني ما انا قلت يفيد ثبوت قائلية هذا القول لغير المتكلم ومنطوق
الثاني اعني ولا غيري نفي قائليته عن الغير وهما متناقضان بل يجب عند قصد هذا المعنى ان يؤخر
المسند اليه فيقال ما قلت انا ولا احد غيري اللهم الا اذا قامت قرينة على ان التقديم لغرض
آخر غير التخصيص كما اذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين احدهما انك قلت هذا القول والثاني انك
تعتقد ان قائله غيرك فيقول لك انت قلت لا غيرك فتقول له ما انا قلته ولا احد غيري قصدا الى
انكار نفس الفعل فتقدم المسند اليه ليطابق كلامه وهذا انما يكون فيما يمكن انكاره كما في هذا
المثال بخلاف قولك ما انا بنيت هذه الدار ولا غيري فانه لا يصح ولا ما انا رايت احدا لانه يقتضي
ان يكون انسان غير المتكلم قد رأى كل احد لانه قد نفي عن المتكلم الرؤية على وجه العموم في المفعول
فيجب ان تثبت لغيره ايضا على وجه العموم لما تقدم قال المصنف لان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل
واحد من الناس وقد تقدم ان الفعل الذي يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو بعينه الفعل
الذي نفي عن المذكور وفيه نظر لانا لا نسلم ان المنفي هو الرؤية الواقعة على كل احد من الناس بل الرؤية
الواقعة على فرد من افراد الناس والفرق واضح فان الاول يفيد السلب الجزئي لانه نفي للرؤية الواقعة
على كل احد لا ينافي اثباتنا الرؤية الواقعة على البعض والثاني يفيد السلب الكلي لوقوع النكرة في سياق
النفي ولهذا حمله كثير من الناس على انه سهو من الكاتب والصواب ما انا رايت كل احد واعتذر عنه
بعضهم بوجهين احدهما انه مبني على ما ذكره ائمة اللغة من ان احدا اذا لم يكن همزته بدلا عن الواو
لا يستعمل في الايجاب الا مع كل فيلزم ان يكون ما انا رايت احدا نفيا على من زعم انك رايت كل احد لانه
ايجاب فلا تستعمل بمعنى كل الثاني ان احدا يستعمل بمعنى الجمع ولهذا صح دخول بين عليه نحو ضعيف

الجمع اليه في قوله تعالى لا نفرق بين احد من رسله وقوله فما منكم من احد عنه حاجزين ومنه في قوله
تعالى لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم جريان هذه الاحكام
في كل نكرة منفية يدل على ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهم
البعض وظاهر كلام الصحاح انه بحسب وضع اللغة لانه قال هو اسم لمن يصلح ان يخاطب يستوي
فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل هو مبني على ان احدا اسم في معنى الواحد لا يعتبر فيه تعيين
الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اي احدا من الافراد او
المثنيات او الجماعات واذا كان احد ههنا في معنى الجمع يكون المعنى ما انا رايت جميع الناس على
الحال المذكور وكلاهما فاسد لان هذا الامتناع جار في نحو ما انا رايت رجلا وما انا اكلت شيئا
وما انا قلت شعرا وغير ذلك مما وقع بعد الفعل المنفي نكرة على ما سيجيء فلا يكون خصوصية لفظ احد
وايضا يكون احد هنا مبدل الهمزة من الواو ومثله في قوله تعالى قل هو الله احد ان لا يكون بمعنى الجمع ولو
سلم فيكون المعنى ما انا رايت جمعا من الناس والمنفي حينئذ هو الرؤية الواقعة على جماعة من الناس
لا على جميع الناس فالحاصل ان المفهوم من نفي الرؤية الواقعة على كل احد نفي العموم الذي هو سلب
جزئي وقولنا ما انا رايت احدا او رجلا او نحو ذلك يفيد عموم النفي الذي هو سلب كلي وتخصيصه
بالمتكلم يقتضي ان لا يكون غيره بهذه الصفة اعني يجب ان لا يصدق على الغير انه لم ير احدا وعكسه عليه
لا يقتضي ان يكون قد راى كل احد بل يكفيه ان يكون قد راى احدا لان السلب الكلي يرتفع بالايجاب
الجزئي لا يقال السلب الكلي يستلزم السلب الجزئي فيصير ان الرؤية الواقعة على كل احد منفية حينئذ بما ذكره
المص لانا نقول المعتبر هو المفهوم الصريح والا لزم امتناع ما انا ضربت زيدا لان نفي ضرب زيد يستلزم
نفي الضرب الواقع على كل احد فيلزم المحال المذكور وتحقيقه ان اختصاص الملزوم بالشيء لا يوجب اختصاص
اللازم به لجواز كونه اعم وقال الفاضل العلامة في شرح المفتاح ان المفعول في قولنا ما انا رايت احدا ان كان
عاما لوقوعه في سياق النفي يلزم ان يكون معتقد المخاطب عاما كان وهو انك رايت كل احد لان الدنيا
الخطاء في هذا المقام انما يكون في الفاعل فقط كما هو حكم القصر فيلزم ان يكون ما نفي من الفعل
الواقع على المفعول على الوجه المذكور متفقا بين المتكلم والمخاطب ان عاما فعام وان خاصا فخاص اذ لو
اختلفا عموما وخصوصا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب والتقدير بخلافه واعترض عليه بعض المحققين بانه
في الباب بعد تعيين الفاعل ههنا هو السلب الكلي اعني عدم تعيين احد من الناس فيجب ان يكون المخاطب معتقدا
ان انسانا لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطأ في تعيينه فزعم انه غيرك وانت مثبتا ذكره الغير فقد

وهم وحصر في نفسك هذا السلب عني علم بعض احد من الناس اذ لو اختلف الفعل ايجابا وسلبا لم يكن الخطاء في الفاعل فحسب فهذه هي الكلمات الدايرة في هذا المقام على السنتهم و منقادة بتره ومنشاها انهم لم يحافظوا على محصل كلام الشيخ ولم يفرقوا بين تقديم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا وتقديمه على الفعل دون حرف النفي عند قصد التخصيص فجعلوا التخصيص في نحو ما انا قلت كذا مثله في نحو انا ما قلت كذا وليس هذا اول قارورة كسرت في الاسلام فنقول محصول كلامه انه اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا فحكمه حكم المثبت بان يأتي تارة للتقوى وتارة للتخصيص كما نذكر عن قريب واذا قدم على الفعل دون حرف النفي فهو للتخصيص قطعا لكن فرق بين التخصيص في النفي فان قولك انا ما سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص انما يقال لمن اعتقد عدم سعي في حاجته واصاب لكنه اخطا في فاعله الذي لم يسع فزعم انه غيرك او انت مع مشاركة الغير كما ان قولك انا سعيت في حاجتك انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطا في فاعله الذي سعى فزعم انه غيرك او انت مع مشاركة الغير واما نحو قولك ما انا سعيت في حاجتك فهو على ما اشار اليه الشارح العلامة انما يقال لمن اعتقد وجود سعي واصاب فيه لكنه اخطاء في فاعله الذي سعى فزعم انه انت وحدك او انت مع الغير ولا يلزم من ثبوت الفعل قطعا على الوجه الذي ذكره في النفي ان عاما فعام وان خاصا فخاص

قال الشيخ اذا قلت ما انا قلت هذا كنت نفيت ان تكون القائل لهذا القول وكانت المناظرة في شيء ثبت انه مقول ولهذا لم يصح ان يكون المنفي عاما وكان خلفا من القول ان تقول ما انا قلت شعرا قط وما انا اكلت اليوم شيئا وما انا رأيت احدا من الناس لانه يقتضي ان يكون انسان قد قال كل شعر في الدنيا واكل كل شيء يؤكل ورأى كل احد من الناس فنفيت ان تكون انت ذاك هذا كلامه فاذا اعتقد مخاطب ان هناك انسانا لم يقل شعرا قط او لم يأكل اليوم شيئا او لم ير احدا من الناس واصاب في ذلك لكنه اخطا في تعيينه فزعم انه غيرك او انت مع مشاركة الغير فلا بد ان تقول له انا ما قلت شعرا قط انا ما اكلت اليوم شيئا انا ما رأيت احدا من الناس ويكون هذا معنى صحيحا كما اذا قلت انا الذي لم يقل شعرا انا الذي لم يأكل اليوم شيئا انا الذي لم ير احدا من الناس لانه لا يلزم من هذا التخصيص ان لا يتصف بهذا الوصف على الغير ويكفي فيه ان يكون احد قد قال شعرا واكل شيئا ورأى احدا ولا يصح في هذا المقام ان يقال ما انا قلت شعرا ما انا اكلت شيئا ما انا رأيت احدا لانه انما يكون عند القطع بثبوت الفعل على الوجه الذي ذكر في النفي من العموم والخصوص ولم يقل احد انه يتحمل الكل على من اصاب في نفي الفعل واخطا في من نفى الفعل عنه فزعم انه غير المذكور وحده او هو مع مشاركة

المذكور كما اذا قدم المسند اليه على الفعل وحرف النفي جميعا بل الواجب فيما يلي حرف النفي ان يكون
المخاطب مصيبا في اعتقاد ثبوت الفعل على الوجه المذكور مخطئا في اعتقاد ان فاعله هو المذكور
وحده او مشاركة الغير فلهذا امتنع ولا ما انا ضربت الا زيدا لانه يقتضي ان يكون انسان غيرك قد
ضرب كل احد سوى زيد لان المستثنى منه مقدر عام فيجب ان يكون في المثبت كذلك لما تقدم وفي هذا
اشارة الى الرد على الشيخين عبد القاهر والسكاكي وغيرهما حيث عللوا امتناع ما انا ضربت الا زيدا
بان نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا وتقديم الضمير وايلاؤه حرف النفي يقتضي ان لا تكون
ضربته فيتناقضان على امتناعه بما ذكرناه لا بما ذكروه لانا لا نسلم ان ايلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك
وجوابه انه قد سبق ان مثل هذا اعني تقديم المسند اليه وايلاؤه حرف النفي انما يكون اذا كان الفعل
المذكور بعينه ثابتا محققا متفقا بينهما وانما تكون المناظرة في فاعله فقط ففي هذه الصورة يجب ان يكون
المخاطب مصيبا في اعتقاد وقوع ضرب على من عدا زيد مخطئا في اعتقاد ان فاعله انت فقصدت الى
الصواب بقولك ما انا ضربت الا زيدا لانه لنفي ان تكون انت الفاعل لا لنفي الفعل بعينه اذ ذلك الضرب
الواقع على من عدا زيد مسلم لكن فاعله غيري لا انا فاذا كان النزاع في هذا الضرب المعين الواقع على غير زيد
ثبت فيه ونفيت ان تكون فاعله فلا يكون زيد مضروبا لك ولا لغيرك انتهى وهذا التحقيق ما ذكره
العلامة في شرح المفتاح ان التقديم يقتضي ان ينفي عنه الفعل المعين ثم الاستثناء اثبات منه لنفس ذلك
الفعل فيتناقض بخلاف ما ضربت الا زيدا فان النفي لا يتوجه الى ضرب معين حتى يكون نفي الضرب محمولا
على افراد غير زيد والاثبات له فيتحقق التوفيق لانه يجوز ان يكون هناك ضربان وقع احدهما على من عدا زيد
والاخر على زيد مع وقوع المناظرة في فاعل الاول فمفاده نفي المتكلم عن نفسه واثبته لغيره فلزم ان لا يكون
زيد مضروبا له بهذا الضرب الذي نوظر في فاعله ولا يلزم ان لا يكون زيد مضروبا له اصلا لانا نقول
بالا هو نفي الضرب الذي وقعت المناظرة في فاعله ويكون هو ثابتا لزيد مع كونه منفيا عن غيره هذا محال وعند ذلك
قولهم نقض النفي بالا يقتضي ان تكون ضربت زيدا جيد بان يعترض عليه فيقال ان النفي لم يتوجه الى
اصلا بل الى ان يكون فاعل الفعل المذكور هو المتكلم والفعل المذكور هو الضرب الذي استثني منه
بالاستثناء انما هو من الاثبات ضد النفي فلا يكون من انتقاض النفي في شيء كما اذا قلت لست الذي ضرب
الا زيدا فكانه اعتقد ان انسانا ضرب كل احد الا زيدا وانت ذلك الانسان فنفيت ان تكون انت ذلك الانسان
واعلم ان ما ذكره المصنف ليس مما انفرد به في مجرد التعليل بل تظهر اثرها في نحو قولنا ما انا قرأت القرآن الا سورة
الفاتحة فانه لا امتناع فيه عند المصنف لجواز ان يكون احد قد قرأ كل القرآن سوى سورة الفاتحة وعندهم يمتنع

هذا الا انضمام ان تكون الفاعلية مقروة للمتكلم غير مفروغة للمنافي حد الحال والا عطف على ان ولي

حرف النفي والمعنى ان ولي المسند اليه المقدم حرف النفي فهو يفيد التخصيص قطعا سواء كان منكرا

او معرفا مظهرا او مضمرا وان لم يل حرف النفي بان لا يكون في الكلام نفي اصلا نحو انا قمت او يكون لكن

تقدم المسند اليه على حرف النفي والفعل جميعا نحو انا ما قمت فقد يفيد التخصيص وقد يفيد التقوي

والى ما اشار بقوله فقد يأتي اي التقديم للتخصيص ردا على من زعم انفراد غيره اي غير المسند اليه المذكور

برأي بالخبر الفعلي او زعم مشاركته اي الغير فيه اي في الخبر الفعلي نحو انا سعيت في حاجتك لمن زعم ان

غيرك انفرد بالسعي في حاجتك او كان مشاركا لك فيه فيكون على الاول قصر قلب وعلى الثاني قصر افراد

ويؤكد على الاول بنحو لا غيري مثل لا زيد ولا عمرو ولا من سواي وما اشبه ذلك وعلى الثاني بنحو

اي على تقدير كونه ردا على من زعم الانفراد المعتبر ١٢

وحدي مثل منفردا او متوحدا او غير مشارك ونحو ذلك لان الغرض من التأكيد دفع شبهة خالجت قلب

اي على تقدير كونه ردا على من زعم المشاركة ١٢

السامع والشبهة في الاول ان الفعل صدر من غيرك وفي الثاني انه صدر منك بمشاركة الغير والدال

بمطابقة على دفع الاول نحو لا غيري وعلى دفع الثاني نحو وحدي ولو عكس وقد يأتي للتقوي اي تقرير الحكم

وتقريره في ذهن السامع دون التخصيص نحو هو يعطي الجزيل قصدا الى ان تقرر في ذهن السامع وتحقق

انه يفعل اعطاء الجزيل لا الى ان غيره لا يفعل ذلك وسبب تقويه تكرر الاسناد كما نذكره في باب

المسند جملة وكذا اذا كان الفعل منفيا فقد يأتي للتخصيص نحو انت ما سعيت في حاجتي قصدا الى

تخصيصه بعدم السعي وقد يأتي للتقوي ولم يمثل المص الا به ليفرع عليه التفرقة بينه وبين تا

المسند اليه فانه يحمل الاشتباه بخلاف التخصيص نحو انت لا تكذب فانه اشد لنفي الكذب من لا تكذب

وكذا من لا تكذب انت مع انه تاكيد او لذا ذكره بلفظ كذا لانه لا ترى ان لفظ انت لا تكذب مثلا

المحكوم عليه الحكم لعدم تكرره فقولنا لا تكذب انت نفي الكذب عن الضمير المستتر وانت مؤكد له على

معنى ان المحكوم عليه بنفي الكذب هو الضمير لا غيره ومعنى لا غيره انك لا تظن ان عدم الكذب في هذا الحكم

الذي انت تكلم فيها اسند الى غير الضمير وانما اسند الى الضمير على سبيل التجوز او السهو او النسيان وليس معنا

ان نفي الكذب مختص به فليتامل وكذا قولنا سعينا في حاجتك لا يفيد التخصيص ولا التقوي بل يفيد

التوقي من المتكلم نفسه من غير تجوز او سهو او نسيان وهذا الذي قصده صاحب المفتاح حيث قال وانت اذا قلت

سعيت في حاجتك او سعينا في حاجتك يجب ان يكون عند السامع وجه سعي في حاجته وقد يقع خطأ

في تأمله مقصدا ان الخطأ بل انا قلت لان الاخير هنا ما يفيد السامع صدق السعي في حاجته منك

لا تشوبه بتجوز او سهو او نسيان اي في الفاعل وانما لم يتعرض لنفي التقوي لانه انما او نحو هذا الكلام

بحث التخصيص ولما حصل البناء المثال الاخير لانه هو محل الاشتباه الشارح العلامة في هذا الكلام
على سبيل السهو او التجوز او التشبيه اما الانه بعلة النظر فيه الا التعجب والتحير وذلك لانه قال انك اذا قلت
ابتداء اي من غير علم المخاطب بوجود سعي منك سعيت في حاجتك او سعينا في حاجتك لتفيد
وجود السعي منك صح من غير ان يتكلف بتجوز او سهو او تشبيه بخلاف ما لو قلت في الابتداء لا افادة
وجود السعي ولا في الابتداء انا سعيت في حاجتك فانه لا يصح الا بان يتكلف بتجوز او سهو او تشبيه اما
الاول فلان قولك انا سعيت انما يستعمل لرد الخطاء في الفاعل لا لافادة وجود السعي فاذا استعملته
لافادة وجود السعي فاما ان يكون باعتبار انه لازم معناه فيكون مجازا او باعتبار انه معناه فيكون سهوا
ان لم يعرف انه ليس معناه او تشبيها ان عرف ذلك واما الثاني فلانك اذا قلت انا سعيت في حاجتك
في الابتداء بل عند خطأ المخاطب في الفاعل بان اعتقد نسبة الفعل الى الغير على الانفراد او الشركة فان كان
قد نسبه الى الغير انما هو لانه كان بتجوز او لا كان سهوا او تشبيها فالتجوز والسهو والتشبيه على الاول
من المتكلم وعلى الثاني من المخاطب ثم بنى على كلامه هذا ما بنى والشجرة تنبئ عن الثمرة هذا الذي ذكره

ثم التفصيل اذا بني الفعل على معرف وان بني الفعل على منكر افاد التقديم او البناء على المنكر تخصيص الجنس
او الواحد به اي بالفعل نحو رجل جاءني اي لا امراة فيكون تخصيص جنس ولا رجلان فيكون تخصيص
واحد قال الشيخ عبد القاهر انه قد يكون في اللفظ دليل على امرين ثم يقع القصد الى احدهما دون الآخر
فيصير ذلك الآخر بان لم يدخل في القصد كان لم يدخل في دلالة اللفظ واصل النكرة ان تكون لواحد من
الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا اعتقد المخاطب بهذا الكلام ان قد اتاك آت لم
يدر جنسه ارجل هو ام امراة او اعتقد انه امراة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف ان قد اتاك من هو من جنس
الرجال ولم يدر ارجل هو ام رجلان او اعتقد انه رجلان ولفظه لا يدل الا مجملا مفصحا عن انه يدخل فيه
الجنس تخصيص النوع نحو رجل طويل جاءني على معنى ان الجائي من جنس طوال الرجال لا من جنس قصارهم ثم ظاهر
كلام المصنف انه اذا بني الفعل على منكر فهو للتخصيص قطعا وليس في كلام الشيخ ما يشعر بالفرق بين البناء على
المنكر والبناء على المعرف بل شائع في موضع من دلائل الاعجاز الى ان البناء على المنكر ايضا قد يكون للتقوي
لكن بشرط ان يقصد به الجنس والواحد كما في التخصيص لعلنا نوجه كلامه عند تخصيص معنى التقوي

ووافقه اي عبد القاهر السكاكي على ذلك اي على ان تقديم المسند اليه يفيد التخصيص لكن خالفه في شرائط
وتفاصيل لان مذهب الشيخ على ما ذكرنا انه ان وقع بعد حرف النفي فهو للتخصيص قطعا والا فقد يكون للتخصيص
وقد يكون للتقوي مضمرا كان الاسم او مظهرا معرفا كان او منكرا مثبتا كان الفعل او منفيا وعلى ما ذكره المصنف

انه ان كان الاسم نكرة فهو ايضا للتخصيص قطعا وظاهر كلام صاحب الكشاف انه موافق لعبد القاهر لانه قال بالحصر في نحو الله يبسط الرزق ولمن والله يستهزئ بهم ولمثاله انما قيل المسند اليه مظهر مقدم ومذهب السكاكي انه ان كان نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما سيجيء وان كان معرفة فان كان مظهرا فلا يكون للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل مؤخرا فهو للتخصيص والا فللتقوي ولم يتعرض في كتاب الفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه وصرح باقتران الحكم بين الصور الثلث فان قولنا انت عرفت محمول على الابتداء لكن على سبيل القطع لا يحتمل التقديم وكرر ذلك فمن اراد التوفيق بين كلامه وكلام الشيخ فقد تعسف الى هذا اشار بقوله الا انه قال التقديم يفيد الاختصاص بشرطين اشار الى الاول بقوله ان جاز تقديره كونه اي كون المسند اليه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لا لفظا نحو انا قمت فانه يجوز ان يقدر ان اصله قمت انا فيكون انا فاعلا في المعنى وان كان اللفظ تاكيدا للفاعل والى الثاني بقوله وقدر عطف على جاز اي قدر كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط والا اي وان لم يكن الشرطان فلا يفيد الا تقوي الحكم سواء كان انتفاء الشرطين بانتفاء نفس التقدير او بانتفاء جواز التقدير كما اشار اليهما بقوله جاز تقدير التاخير كما مر في نحو انا قمت ولم يقدر او لم يجز اصلا نحو زيد قام فانه لا يجوز ان يقدر ان اصله قام زيد فقدم لما سنذكره ولما كان مقتضى هذا التحقيق ان لا يكون نحو رجل جاءني مفيدا للاختصاص لانه لا يجوز تقديره كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط لانك اذا قلت جاءني رجل فهو فاعل لفظا مثل قام زيد بخلاف قمت انا فيتعين ان لا يفيد الا التقوي مثل زيد قام استثناه السكاكي واخرجه من هذا الحكم بان جعله في الاصل بدلا من الفاعل اللفظي ليكون فاعلا معنويا فقط كالتاكيد وهذا معنى قوله واستثنى المنكر فجعله من باب واسروا النجوى الذين ظلموا اي على القول بالابدال من الضمير يعني قدر ان اصله جاءني رجل بدلا من الضمير في جاءني لا فاعل له وانما جعله من هذا الباب لئلا ينتفي التخصيص اذ لا سبب له للتخصيص سواه اي سوى تقديره كونه مؤخرا في الاصل على انه فاعل معنى فقط ثم قدم واذا انتفى لم يصح وقوعه مبتدأ بخلاف المعرف فانه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد فلا يرتكب الا عند الضرورة وهي في المنكر دون المعرف ثم قال وشرطه اي شرط جعل المنكر من هذا الباب واعتبار التقديم والتاخير ان لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءني على ما مر ان معناه رجل جاءني لا امرأة او لا رجلان دون قولهم شر اهر ذا ناب فان فيه مانعا من التخصيص اما على التقدير الاول اعني تخصيص الجنس فلا متناع ان يراد المهر شر لا خير لان المهر لا يكون الا شرا اذ ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه واما على تقدير

To: www.al-mostafa.com

التنافي اعني تخصيص الواحد من الافراد فلينوه اي هذا التقليد عن مظان استعمال الراي موارد استعمال

قولهم شر اهر ذا ناب لانه لا يستعمل عند القصد الى ان المهر شر لا خير لا شرات وهذا ظاهر واذ قد صرح

الائمة بتخصيص حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر فالوجه الجمع بين قول الائمة بتخصيص وقولنا

بوجود المانع من التخصيص بتقطيع شان الشر بتنكيره اي جعل التنكير للتعظيم والتهويل كما فرغ في تنكير

المسند اليه ليكون المعنى شر فظيع عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير فيصح قولهم معناه ما اهر ذا ناب الا شر

بين الاشر فظيع فيكون تخصيصا نوعيا والمانع انما يمنع من التخصيص الجنسي والفردي فيتاتي التوفيق

الكلامين بهذا الوجه عظيم لا يجوز بجعله نكرة مخصصة بالوصف المقدر المستفاد من التنكير لان

الائمة قد صرحوا بالتخصيص بمعنى الحصر حيث تاولوه بما اهر ذا ناب الا شر لفظا بل ان تقول بعد جعل

التنكير للتفظيع ليحصل النوعية لا بد من اعتبار كونه في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنى فقط كما هو مذهبهم

ليفيد الحصر فيتاتى التوفيق والنكرة الموصوفة يصح وقوعها مبتدأ كالمعرفة فلا يصح فيها ان تكاد

ذلك الوجه لبعيد كما لا يصح في المعرفة الصرفة وقوعها مبتدأ ولا مدفع لهذا الا بان يقال انه اشترط

الوصف اعتبار التقديم والتاخير في افادة التقديم الحصر والحصر هيهنا ليس مستفادا من التقديم بل من

بناء على ان التقييد بالوصف عنده يدل على نفي الحكم عما عداه فقولنا رجل طويل جاءني معناه لا

من غير تقدير كونه في الاصل مؤخرا يدل على هذا انه قال بالتخصيص الحصر في نحو قولنا ما ضربت

اكبر اخوتك فهو في معنى ما ضربت الا الاكبر ومبناه فيما ذهب اليه السكاكي واحتج به لمذهبه

نظرا لان الفاعل اللفظي والمعنوي كالتاكيد والبدل سواء في امتناع التقديم ما بقيا على حالهما

مادام الفاعل فاعلا والتابع تابعا بل امتناع تقديم التابع اولى واذا لم يبقيا على حالهما فلا امتناع

في تقديمهما وايا ما كان فتجويز تقديم المعنوي دون اللفظي تحكم لان بقاء الفاعل لا يحتمل التقديم

والتابع يحتمله على سبيل الفسخ عن التابعية وهو جائز كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب قوله والمومن

العائذات الطير لانا نقول لا نسلم ذلك بل انما يمتنع تقديمه مادام فاعلا واما اذا جعل مبتدأ واقيم

مقام ضمير فلا فتجويز الفسخ في التابع دون الفاعل تحكم والاستدلال بالوقوع فاسد لان هذا

اعتبار محض منا فكما نعتبره في جرد قطيفة فلنعتبره في زيد قام فان قلت تقديم الفاعل حال كونه فاعلا

ممتنع بالاتفاق واما التابع فلا نسلم امتناع تقديمه حال كونه تابعا بل هو واقع كالتاكيد في قوله فقد

بعثت يفاضل الحاف بلبلة وكان خفافا كله ذلك الشهر فان كله تاكيد لذلك الشهر والمعطوف في قوله الا يا نخلة

من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام على وجه بنت الحماسة لو كان يشكى الى الاموات ما لقي الاحياء

بعدهم من شدة الكيد ثم اشتكيت لاشكاني وساكنه قبر بسنجا او قبر على قهقد فان قوله وساكنه
عطف على قبر نحو انا وانت وهو في قولنا انا قمت وانت قمت وهو قام عند قصد التخصيص ليس
بمبتداء عند السكاكي بل هو تاكيد اصطلاحي مقدم والجملة الفعلية وكذا رجل جاءني بدل اصطلاحي
قلنا امتناع تقديم التابع حال كونه تابعا شايع عند النحاة ولذا جعلوا الطير في قوله والمؤمن العائذات
الطير عطف بيان للعائذات لا موصوفا واتفقوا على امتناع ما جاءني الا اخوك احد بالرفع على البدل
لامتناع تقديم البدل ومنع هذا محض مكابرة وبدليل امتناع تقديم الفاعل وهو لالتباسه بالمبتدأ
قائم هيهنا بعينه واما قوله وكان مخافة كل ذلك الشهر فبعد ثبوت كون البيت مما يستشهد به يحتمل
ان يكون كله تاكيدا للضمير المستتر في كان لدلالة لا قوله قبيل المحاق على الشهر وكان قوله ذلك الشهر
بدلا منه وتفسيرا له ولو سلم فيكون شاذا او محمولا على الضرورة فلا يدل على جوازه في السعة ولو
قيس تقديم على المتبوع فقط والمطلوب جواز تقديمه على العامل ايضا نعم قد ذكر النحاة انه يجوز تقديم
المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في ضرورة الشعر بشرط ان لا يتقدم المعطوف
على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع والعامل جميعا فمما لم يقل به احد ثم
لا نسلم انتفاء التخصيص في صورة المنكر اعني نحو رجل جاءني لولا تقدير التقديم لحصول التخصيص
بغيره اي بغير تقدير التقديم كما ذكره السكاكي في شر اهر ذا ناب من التهويل وغيره كالتحقير والتكثير
والتقليل وغير ذلك مما يستفاد من التنكير فهو وان لم يصرح بان لا سبب للتخصيص سوى التقديم لكن استلزم
كلامه ذلك حيث قال انما يرتكب ذلك الوجه البعيد عند المنكر لفوات شرط الابتداء الا بالتنكير
انما يدل على النوع بغير التهويل وغيره والحصر انما يستفاد من تقدير التقديم فلا يتم منعا الا انا نقول
قد ذكرنا ان ما يخصص بالوصف يمتنع تقدير التاخير فيه لحصول وقوعه مبتدأ كالمعرف وانه يجب ان
يكون الحصر مستفادا من الوصف والا فلا توجيه لكلامه بل الجواب انه انما يعتبر التقديم والتاخير في صورة
المنكر اذا لم يقصد به التخصيص النوعي لانه يمكن ان يستفاد من الوصف المستفاد من التنكير كما في قولنا
رجل جاءني بمعنى لا امراة او لا رجلان ثم لا نسلم امتناع ان يراد المهر شر لا خير اذ لا دليل عليه نقلا
لا عقلا قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى الذي اهره من جنس الشر لا من جنس الخير ثم قال السكاكي
ويقرب من قبيل هو قام زيد قائم في التقوى لتضمنه اي قائم الضمير مثل قام فتكرر الاسناد فيتقوى
الحكم وقال انما قلنا يقرب دون ان نقول نظيره لان قائما لما لم يتفاوت في الخطاب والحكاية والغيبة
في انا قائم وانت قائم وهو قائم وما اشبه الخالي عن الضمير فهذا معنى قوله وشبهه اي شبه السكاكي

قائم مع انه متضمن للضمير والخالي عنه من جهة عدم تغيره في التكلم والخطاب والغيبة كما لا يتغير الخالي عنه
نحو انا غلام وانت غلام وهو غلام وقد يصحف قوله وشبهه مخففا ويظن انه اسم منصوب على انه مفعول
معه اي لتضمنه الضمير مع شبهه اي مشابهته للخالي عن الضمير يعني ان قوله وشبهه يشتمل على امرين احدهما
المشابهة في التقوي والثاني عدم كمال التقوي فقوله لتضمنه الضمير علة للاول وقوله وشبهه علة للثاني
ولا يخفى ما فيه من التعسف ومن اراد هذا المعنى فليقرأ وشبهه بالجر عطفا على تضمنه ليكون وجها في هذا
اي ولشبهه بالخالي عن الضمير لم يحكم بانه مع الضمير جملة واما في صلة الموصول فانما حكم بذلك لكونه
فيها فعلا عدل به الى صورة الاسم كراهة دخول ما هو في صورة لام التعريف على صريح الفعل ولا عومل
قائم مع الضمير معاملتها اي الجملة في البناء حيث اعرب في نحو رجل قائم ورجلا قائما ورجل قائم وكذا
انه لما كان متضمنا للضمير ومشابها للخالي عنه روعيت الجهتان اما الاولى فبان جعل قريبا من هو قائم
في التقوي واما الثانية فبان لم يجعل جملة ولا عومل معاملتها في البناء فان قيل لو كان الحكم بالافراد
والاعراب في قائم من زيد قائم بناء على شبهه بالخالي عنه لوجب ان لا يحكم بالافراد والاعراب فيما اسند الى الظاهر
نحو زيد قائم ابوه لانه كالفعل بعينه اذ الفعل لا يتفاوت عند الاسناد الى الظاهر قلنا جعل تابعا للمسند
الى الضمير وحمل عليه كالتتمة في حكم الافراد وهذا معنى قوله في المفتاح وانتظم في حكم الافراد نحو زيد عارف
ابوه اي جعل تابعا لعارف المسند الى الضمير عارف المسند الى الظاهر فحكم بانه مفرد مثله قال المصنف معنا
اتبع عارف عرف في الافراد اذا اسند الى الظاهر مفردا كان الظاهر او مثنى او مجموعا ولعله سهو لان الاصل
ح هذا الكلام وقد يرى تقديمه على المسند كاللازم مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية في نحو مثلك
لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود فيفيد الايجاب نحو مثل الامير حمل على الادهم والاشهب
غيره باكثر هذا الناس ينخدع اي الامير حمل وانا لا انخدع فالاول كناية عن ثبوت الفعل او نفيه عن المخاطب
بل عمن اضيف اليه لفظ مثل لانه اذا اثبت الفعل لمن يسد مسده ومن هو على اخص اوصافه او نفي عنه لزم
ان من كان على الصفة التي هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف ان يفعل كذا وان لا يفعل كذا
لزم الثبوت لذاته او النفي عنها بالطريق الاولى والثاني كناية عن ثبوت الفعل لمن اضيف اليه لفظ غير في
وعمن سلب عنه في الايجاب لانه اذا نفي الجود عن غير المخاطب مثلا ثبت للمخاطب ضرورة اذ الجود موجود ولا بد له من
محل يقوم به ولانه اذا اثبت الانخداع للغير من غير القصد الى انسان سوى المتكلم يتصف بالانخداع وكذا
في ثبوت عدم الانخداع لا محالة لزم سلب الانخداع عن المتكلم فهما اذا استعملا على سبيل الكناية
يقصد بهما ثبوت الفعل او نفيه لا لشيء مماثل او مغاير لمن اضيف اليه كما في قولك مثلك لا يوجد وقول غيري جنى وانا

المعاتب فيكم فكانني ستاثر المتكلم فان التقديم ليس كاللازم عند قصد هذا المعنى ولهذا
اشار بقوله من غير ارادة تعريض بغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان غير المخاطب مماثل
له او غير مماثل وقوله من غير معناه حال كون ذلك القول او الكلام ناشئا من غير ارادة التعريض
اى لم ينشأ من ارادة التعريض كما تقول ضربني من غير ذنب اى ضربا لم ينشأ من ذنب كان قولك
غيرك فعل كذا معناه انا لا افعله فهذا مقام اخر يستعمل فيه غير على سبيل الكناية ويلتزم فيه
فيه اى لكونه اى غير يرى تقديمه كاللازم لكون التقديم اعون على المراد بهما اى بهذين التركيبين
لانهما من الكناية المطلوب بها نفس الحكم واثبات الحكم بطريق الكناية ابلغ لما سيجيء والتقديم لكونه
مفيدا للتقوي اعون على اثبات الحكم بطريق الابلغ وقوله يرى تقديمه كاللازم عبارة الشيخ في
دلائل الاعجاز ومعناه ان مقتضى القياس وموجب العرف ان يجوز التاخير ايضا لحصول الابلغية بالكناية
لكن التقديم يرى كالامر اللازم لانه لم يقع الاستعمال على خلافه قطعا قال الشيخ وانت اذا تصفحت
الكلام وجدت هذين الاسمين يقدمان ابدا على الفعل اذا نحي بهما هذا المعنى وترى هذا المعنى لا يستقيم
فيهما اذا لم يقدما ولو قلت يصنع كذا مثلك او غيرك رايت كلاما مقلوبا عن جهته ومغيرا عن صورته
ولفظا قد نبا عن معناه ورايت الطبع يابى ان يرضاه قيل وقد يقدم المسند اليه المسور بكل على المسند المقرون
بحرف النفي لانه اى التقديم دال على العموم اى على نفي الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه لفظ كل نحو
كل انسان لم يقم فانه يفيد نفي القيام عن كل واحد من افراد الانسان بخلاف ما لو اخر نحو لم يقم كل
انسان فانه يفيد نفي الحكم عن جملة الافراد لا عن كل فرد فالتقديم يفيد عموم السلب وشمول النفي
والتاخير لا يفيد الا سلب العموم ونفي الشمول وذلك اى افادة التقديم النفي عن كل فرد والتاخير النفي عن
جملة الافراد لئلا يلزم ترجيح التاكيد وهو ان يكون لفظ كل لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته على التاسيس
وهو ان يكون لافادة معنى اخر لم يكن حاصلا قبله يعني لو لم يكن التقديم مفيدا لعموم النفي والتاخير مفيدا
لنفي العموم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس واللازم باطل لان التاسيس خير من التاكيد لان حمل الكلام
على الافادة خير من حمله على الاعادة فالملزوم مثله فان عورض بان استعمال كل في التاكيد اكثر فالحمل عليه
ارجح قلنا ممنوع ولو سلم فلا يعارض ما ذكرنا لانه اقوى لان وضع الكلام على الافادة وكان هذا القائل
يتمسك في اصل الدعوى بالاستعمال ويكون هذا الكلام لبيان السبب والمناسبة والا فلا يثبت اللغة
بالاستدلال وبيان الملازمة اما في صورة التقديم فلان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة اهمل فيها بيان
كمية افراد المحكوم عليه معدولة المحمول لان حرف السلب قد جعل جزءا من المحمول لا ينفصل عنه ولا يمكن تقدير

الرابطة بعده ثم اثبت للموضوع هذا المحمول المركب من الايجاب والسلب فهذا جعلت موجبة معدولة لا
سالبة محصلة ولا فرق بينهما عند وجود الموضوع كما في هذه المادة وهذا صح جعلها في قوة السالبة
الجزئية اعم منها لصدقها عند انتفاء الموضوع فاذا كان قولنا انسان لم يقم موجبة مهملة معدولة
المحمول يكون معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد لان الموجبة المهملة المعدولة المحمول في قوة السالبة
الجزئية عند وجود الموضوع نحو لم يقم بعض الانسان بمعنى انهما متلازمان في الصدق لانه قد حكم في المهملة
بنفي القيام عما صدق عليه الانسان اعم من ان يكون جميع الافراد او بعضها واياما كان يصدق نفي القيام
عن البعض وكلما صدق نفي القيام عن البعض صدق نفيه عما صدق عليه الانسان في الجملة فكلما صدق انسان
لم يقم صدق لم يقم بعض الانسان وبالعكس اذا التقدير وجود الموضوع فهي في قوة السالبة الجزئية
المستلزمة لنفي الحكم عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع اما بان يكون الحكم منفيا
عن كل فرد من الافراد او بان يكون منفيا عن بعض من الافراد ثابتا للبعض الاخر وعلى كل تقدير
يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض الاخر و
اذا ثبت ان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول
كل معناه ايضا كذلك كان تاكيدا لا تاسيسا فيلزم ترجيح التاكيد على التاسيس فحينئذ يجب ان يكون معنى
كل انسان لم يقم نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى اخر لا لتاكيد المعنى الاول واما في صورة
التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية
المقتضية للنفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقائم وانما قال في الاول المستلزمة وههنا المقتضية
لان السالبة الجزئية تحتمل نفي الحكم عن كل فرد وتحتمل نفيه عن بعض وثبوته لبعض وعلى كل تقدير تستلزم
نفي الحكم عن جملة الافراد فاشار بلفظ الاستلزام الى هذا بخلاف السالبة الكلية فانها تقتضي صريحا
نفي الحكم عن كل فرد ولما كان المقرر عندهم ان المهملة في قوة الجزئية وقد حكم ههنا بانها في قوة
الكلية احتاج الى بيانه فاشار اليه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة نكرة غير مصدرة بلفظ
كل في سياق النفي وكل نكرة كذلك مفيد لعموم النفي وانما قلنا غير مصدرة بلفظ كل لان ما يفيد العموم
في النفي انما هو النكرة التي تفيد الوحدة في الاثبات واما التي تفيد العموم في الاثبات كالمصدرة بلفظ كل
فعند وقوعها في سياق النفي انما يفيد نفي العموم لا عموم النفي لان رفع الايجاب الكلي سلب جزئي و
اذا كان هذه السالبة المهملة في قوة السالبة الكلية يكون معنى لم يقم انسان نفي الحكم عن كل فرد فاذا ادخلنا
عليه لفظة كل وقلنا لم يقم كل انسان فلو كان معناه ايضا نفي القيام عن كل فرد يلزم ترجيح التاكيد على

التاسيس ثم يجب ان يكون معنا نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل تاسيسا فالحاصل ان تقييد
قبل كل لسلب العموم يجب ان يكون تقييده لعموم السلب ليكون لفظة كل للتاسيس لا للتاكيد او التاكيد
وبالعكس وذلك لان لفظة كل لا يخلو عن افادة احد هذين المعنيين ضرورة انتفاء احدهما ثبوت الاخر
ضرورة وفيه نظر لانه على تقدير ان يكون كل انسان لم يقم لافادة النفي عن الجملة ولم يقم كل
انسان لافادة النفي عن كل فرد لا نسلم انه يجب ان يكون كل تاكيدا حتى يلزم ترجيح
التاكيد على التاسيس لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى اعني الموجبة المهملة
المعدولة نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو لم يقم
انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد
المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسان صار مضافا اليه فلم يبق مسندا اليه
فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد
الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا الا ان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر و
هذا ليس كذلك لان النفي عن الجملة في كل انسان لم يقم وعن كل فرد في لم يقم كل انسان ما
افاد حينئذ نص الاسناد الى كل لا شيء اخر ليكون كل لتقويته ولما كان لقائل ان يدفع هذا
المنع بان ما ذكرت من معنى التاكيد هو التاكيد الاصطلاحي ونحن نعني بالتاكيد ههنا
ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا قبله وحينئذ لا يتوجه هذا المنع اشار الى منع اخر
على تقدير ان يكون معنى التاكيد هذا فقال ولان الصورة الثانية اعني السالبة المهملة نحو
لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت كل على انه
اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن
كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا على ما مر من التفسير لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه
فاذا لم تكن تاسيسا فلو جعلناه للنفي عن كل فرد وقلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل
لم يقم انسان لا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس ههنا اصلا بل انما يلزم ترجيح
احد التاكيدين على الاخر والحاصل ان لم يقم انسان لما كان مفيدا للنفي عن كل فرد وبلازمه النفي
عن الجملة ايضا فكلا المعنيين حاصل قبل كل فعلى ايهما حملت يكون تاكيدا لا تاسيسا فلا يصح قول
المسند لانه يجب ان يحمل على النفي عن الجملة لئلا يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس لا يقال دلالة قولنا
لم يقم انسان على النفي عن جملة الافراد بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا

يكون تأكيدا لانا نقول اما ان يشترط في التأكيد افادة الدلالة ثبتت اولا يشترط فان لم يشترط لزم
ان يكون كل في قولنا لم يقم كل انسان تأكيدا سواء جعل النفي عن الجملة او عن كل فرد وان اشترط
لزم ان لا يكون كل في قولنا كل انسان لم يقم عند جعله للنفي عن جملة الافراد تأكيدا لان دلالة قولنا
انسان لم يقم على النفي عن الجملة بطريق الالتزام وهو ظاهر وح يبطل ما ذكرتم بل الجواب ان نفي الحكم
عن الجملة اما بان يكون منفيا عن كل فرد وبان يكون منفيا عن بعض الافراد ثابتا للبعض الآخر او بان
يكون محتملا للمعنيين والمستفاد من لم يقم انسان هو القسم الاول فقط فالحمل عليه تأكيد على غيره
تأسيس فلو جعلنا لم يقم كل انسان للنفي عن كل فرد يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس فاما اذا جعلنا
للنفي عن جملة الافراد على الوجه المحتمل فيكون تأسيسا قطعا لان هذا المعنى لم يكن حاصلا قبله قلنا
فلان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القائل لانها
قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من افراد الموضوع لا يقال سماها مهملة باعتبار اهمال السور
اعني اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع لانا نقول المسطور في كتب القوم ان المهملة هي التي يكون موضوعها
كليا وقد اهمل فيها بيان كمية افراد الموضوع اى لم يبين فيها ان الايجاب والسلب في كل افراد الموضوع
او بعضها والكلية هي التي بين فيها ان الحكم على كل افراد الموضوع وظاهر ان الصادق على نحو قولنا لم يقم
انسان انما هو تعريف الكلية دون المهملة واما انه لا سور فيها فممنوع اذ التحقيق انه لا بين فيها ان الحكم
مسلوب عن كل فرد فلا بد لهذا البيان من شيء يدل عليه ضرورة ولا نعني بالسور الا هذا والقوم وان
جعلوا سور السلب الكلي لا شيء ولا واحد فلم يقصدوا الانحصار فيهما بل كل ما يدل على العموم فهو سور الكلية
كقولنا طرا واجمعين ونحو ذلك نص عليه الشيخ في الاشارات وههنا يجوز ان يكون ما هية القضية
كون الموضوع نكرة منفية او ادخال التنوين عليه سور الكلية كما انه في الموجبة سور الجزئية على ما قال في
الاشارات ان كان ادخال الالف واللام يوجب عموما وادخال التنوين يوجب خصوصا فلا مهملة في لغة العرب
وقال عبد القاهر في دلائل الاعجاز الكلمة كل تارة تكون لشمول النفي واخرى لنفي الشمول وان كانت كلمة كل داخلة
في خبر النفي بان تأخرت عن اداته سواء كانت معمولة لاداة النفي او لا وسواء كان الخبر فعلا نحو قول ابي الطيب
ما كل ما يتمنى المرء يدركه تجري الرياح بما لا تشتهي السفن او غيره فعل نحو قولك ما كل متمنى المرء حاصلا
او ما حاصل على اللغة الحجازية او التميمية او معمولة للفعل المنفي اما ان يكون عطفا على داخلة حيز
النفي واما ان يكون بنفسه بعطفا على الحرف والمعنى او جعلت معمولة وكلاهما ليس ببعيد لان كلا
من الدخول في خبر النفي والتأخير عن اداة النفي شامل لوقوعها معمولة للفعل المنفي فلا يحسن عطفه عليه

وأما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن التأخير عن أداة النفي أعم من أن يقع بينهما فصل نحو ما زيد كل القو
م أو لا نحو ما جاءني كل القوم وغير ذلك من الأمثلة المذكورة أو لا يقع نحو ما كل ما يتمنى المرء يدركه فإن خصص
التأخير باللفظي فلم يخرج منه إلا المعمول المقدم على الفعل المنفي وإن جعل أعم من اللفظي والتقديري
دخل فيه القسمان وبالجملة فالكلام لا يخلو عن تعسف وإنما وقع فيه لتغييره عبارة الشيخ وهو قوله
إذا دخلت كل في حيز النفي بأن تقدم النفي عليه لفظا أو تقديرا يعني كما إذا قدمتها على الفعل المنفي وأعملت
فيه فإنه مؤخر تقديرا لأن مرتبة المعمول التأخير عن العامل فالأقرب أن يجعل عطفا على الحرف تقديرا
الفعل ويكون المراد بقوله أخرت عن أداة النفي ما إذا لم يدخل أداة النفي على فعل عامل في كل على ما
مر في المثال المذكور والمعنى بأن أخرت عن أداة النفي لفظا بأن تقدم أداة النفي عليها أو جعلت معمولة
للفعل المنفي سواء كانت فاعلا لفظيا أو تأكيدا له نحو ما جاءني القوم كلهم وما جاءني كل القوم ويقدم النا
لأن كل أصل فيه أو مفعولا كذلك سواء كانت نحو لم آخذ كل الدراهم أو الدراهم كلها أو صفة نحو كل الدراهم
لم آخذ الدراهم كلها أو لم آخذ مثال التأكيد أصلا داخلا في حيز ما سبق وجعل الفعل منفيا بلم لأن النفي
بما لا يتقدم معموله عليه بخلاف لم ولا ولن على ما بين في النحو وكذا إذا وقعت مجرورا أو ظرفا نحو ما مررت
بكل القوم وما سرت كل الأيام ونحو ذلك ففي جميع هذه الصور توجه النفي إلى الشمول خاصة لا إلى أصل
الفعل وأفاد الكلام ثبوت الفعل أو الوصف لبعض ما أضيف إليه كل إن كانت كل في المعنى فاعلا للفعل
أو الوصف الذي حمل عليها أو أعمل فيها كقولنا في الفعل ما كل القوم يكتب وما يكتب كل القوم وفي الوصف
ما كل القوم كاتبا وما كاتب كل القوم فيفيد ثبوت الكتابة لبعض من القوم ولو قال ثبوت الحكم لكان أشمل
ما إذا كان الخبر جامدا نحو ما كل سوداء تمرة لكان أحسن وتعلقه أي تعلق الفعل أو الوصف ببعض
إن كانت كل في المعنى مفعولا للفعل أو الوصف المحمول عليها أو العامل فيها نحو ما كل ما يتمنى المرء
يدركه ولم آخذ كل الدراهم ونحو ما كل الدراهم أخذتها أنا وما آخذا أنا كل الدراهم فيفيد تعلق إدراك
المرء ببعض مما يتمناه وتعلق الأخذ ببعض الدراهم بدليل الخطاب وشهادة الذوق والاستعمال قال
الشيخ إذا تأملنا وجدنا إدخال كل في حيز النفي لا يصلح إلا حيث يراد أن بعضا كان وبعضا لم يكن
وفيه نظر لأنا نجده حيث لا يصلح أن يتعلق الفعل ببعض كقوله تعالى والله لا يحب كل مختال فخور والله لا
يحب كل كفار أثيم ولا تطع كل حلاف مهين فالحق أن هذا الحكم أكثري لا كلي وإلا وإن لم تكن داخلة
في حيز النفي بأن قدمت على النفي لفظا ولم تقع معمولا للفعل المنفي عم النفي كل فرد مما أضيف
إليه كل وأفاد نفي أصل الفعل عن كل فرد كقول النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له ذو اليدين أقصرت

الصلوة بالرفع لانها فاعل قصرت ام نسيت يا رسول الله كل ذلك لم يكن اى لم يقع واحد منهما لا القصر
ولا النسيان وعليه اى على عموم النفي وشموله لكل فرد قوله اى قول ابى النجم قد اصبحت ام
الخيار تدعى على ذنبا كله لم اصنع برفع كله على معنى لم اصنع شيئا مما تدعيه على من الذنوب
قال المصنف المعتمد في اثبات المطلوب الحديث وشعر ابى النجم اما الاحتجاج بالحديث فمن وجهين
احدهما ان السؤال بام عن احد الامرين لطلب التعيين بعد ثبوت احدهما على الابهام في اعتقاد
المستفهم فجوابه اما بالتعيين او بنفي كل منهما ردا على المستفهم وتخطئة له في اعتقاد ثبوت احدهما
لا بنفي الجمع بينهما لانه لم يعتقد ثبوتهما جميعا فيجب ان يكون قوله كل ذلك لم يكن نفيا لكل منهما
والثاني ما روى انه لما قال النبي صلعم كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان فلو
لم يكن قوله كل ذلك لم يكن سلبا كليا لما صح بعض ذلك قد كان رد له لانه انما ينافي نفي كل منهما
لا نفيهما جميعا اذ الايجاب الجزئي يرفع السلب الكلي لا السلب الجزئي واما الاحتجاج بشعر ابى النجم فلانه
فصيح والشائع فيما اذا لم يكن الفعل مشتغلا بالضمير ان ينصب الاسم على المفعولية نحو زيدا ضربت وليس في
نصب كل هيهنا ما يكسر له وزنا وقياسا كلامه انه لم يات بشيء مما ادعت عليه هذه المراة فلو كان النصب
مفيدا لذلك العموم والرفع غير مفيد لم يعدل الشاعر الفصيح عن النصب الشائع الى الرفع المحتاج الى
تقدير الضمير من غير ضرورة ولقائل ان يقول انه مضطر الى الرفع اذ لو نصبها لجعلها مفعولا وهو ممتنع
لان لفظ كل اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل في كلامهم الا تاكيدا او مبتدأ لا تقول جاءني كلكم ولا ضربت
كلكم ومررت بكلكم ونظيره بعينه ما ذكره سيبويه في قوله ثلث كلهن قتلت عمدا ان الرفع في كلهن
على الابتدا وحذف الضمير من الخبر جائز على التشبيه اذ لا ضرورة للحمل عليه لامكان ان يقول كلهن بالنصب قتلت
واعترض عليه ابن الحاجب بانه مضطر الى الرفع لانه لو نصبها لاستعملها مفعولا وهو غير جائز لان كلا
اذا اضيف الى المضمر لم يستعمل الا تاكيدا او مبتدأ لان قياسها ان تستعمل تاكيدا لما اشتملت
على ضميره لان معناها افادة الشمول والاحاطة في اجزاء ما اضيفت اليه ولما اضيفت الى المضمر كانت الجملة
منعقدة بذكرها او في حكم المتقدم الا انهم استعملوها مبتدأ لان العامل فيه معنوي لا يخرجها في الصورة
عما هي عليه فلذلك يقال ان الامر كله لله تعالى بالرفع والنصب ولا يقال ان كل الامر لله هذا كلامه
واما تاخيره اى المسند اليه فلاقتضاء المقام تقديم المسند وسيجيء بيانه هذا الذي ذكر من الحذف والذكر
والاضمار والتعريف والتنكير والتقديم والتاخير كله مقتضى الظاهر من الحال وقد يخرج الكلام
على خلافه اى خلاف مقتضى الظاهر لاقتضاء الحال اياه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكانه

نعم الرجل فان مقتضى الظاهر في هذا المقام هو الاظهار دون الاضمار لعدم تقدم ذكر المسند اليه
وعدم القرينة الدالة عليه وهذا الضمير عائد الى متعقل معهود في الذهن مبهم باعتبار الوجود
كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ثم التفسير المناسب لوضع هذا الباب الذي هو للمدح
العام او الذم العام اعني من غير تعيين خصلة والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن
ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان
ثم بعد التمييز بالنكرة صار قولنا نعم رجلا مثل نعم الرجل في الابهام والاجمال ولا بد من
تفسير المخصوص وتفصيله بما يعني مخصوصا بالمدح مثل نعم رجلا زيد فزيد انما هو من هذا الباب
في احد القولين اي قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما في قول من يجعل المخصوص
مبتدأ ونعم رجلا خبره والتقدير زيد نعم رجلا فليس من هذا الباب على القطع لاحتمال ان يكون
الضمير عائدا الى المخصوص وهو متقدم تقديرا فان قلت لو كان الامر كذلك لوجب ان يقال نعم
الرجلين الزيدان ونعموا رجالا الزيدون ليطابق الابهام المقصود في وضع هذا الباب لتفسيره
تفسيره بالنكرة اذ لا معنى لرجع قلت قد انفرد هذا الباب بخواص فيجوز ان يكون من خواصه
التزام كون ضميره مستترا من غير ابراز سواء كان لمفرد او لمثنى او لمجموع لمشابهته الاسم الجامد
في عدم التصرف حتى ذهب بعضهم الى انه اسم واما الابهام ثم التفسير فيكون حاصلا من التزام
تاخير المخصوص في اللفظ الا انه لا يعلم بهذا الاعتبار صحة تمييزه بالنكرة وايضا يجوز ان يكون التمييز
للتاكيد مثله في نعم الرجل رجلا قال الله تعالى ذرعها سبعون ذراعا او لدفع لبس المخصوص بالفاعل
كما مر وقولهم هو او هي زيد عالم مكان الشان او القصة فالاضمار فيه ايضا خلاف مقتضى الظاهر
ويختار تانيث هذا الضمير اذا كان في الكلام مؤنث غير فضلة نحو هي هند مليحة وقوله
نعم فانها لا تعمى الابصار قصدا الى المطابقة لا الى انه راجع الى ذلك المؤنث ولم يسمع نحو
الامير هي غرة وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه وانما لم يتعرض المصنف لنحو قولهم
ربه رجلا وبئسما قصة ونعم رجلا وقولهم فقضاهن سبع سموات لانه ليس من باب المسند اليه
ليتمكن تعليل لوضع المضمر موضع المظهر يعني ليتمكن ما يعقبه اي يعقب ذلك الضمير اي يجيء على عقبه في ذهن
السامع لانه اي السامع اذا لم يفهم منه اي من الضمير معنى انتظره اي انتظر السامع ما يعقب الضمير
ليفهم منه معنى لما جبل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه فيتمكن المسموع
بعده في ذهنه فضل تمكن لان ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب في القلب محل تمكن

لا يكون لنا محصل بسهو ولهذا اشترط ان يكون مضمون الجملة شيئا عظيما يعتنى به فلا يقال هو
الذباب يطير وهذا اعني قصد الابهام ثم التفسير ليدل على التفخيم والتعظيم هو السر في التزام تقديم
ضمير الشأن وهو مقتضى التزام تأخير المخصوص في باب نعم لكثرة ما جاء تقديمه كقول الاخطل ابو موسى
فجدك نعم جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وهو قليل ولا يخفى ان ما ذكره من ان السامع اذا لم
يفهم منه معنى انتظره انما يصح في ضمير الشأن دون الضمير في باب نعم اذ السامع ما لم يسمع المفسر
لم يعلم ان فيه ضميرا فتعليل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد وقد يكون
وضع المضمر موضع المظهر لاشتهاره ووضوح امره كقوله تعالى انا انزلناه اي القرآن او لانه من بلغ
عظم شأنه الى ان صار متعقل الاذهان نحو هو الحي الباقي او لادعاء انه لا يغيب عن الذهن لا يلتفت لغيره
كقوله في المطلع زارت عليها للظلام رواق ومن النجوم قلائد ونطاق وقد يعكس اي يوضع المظهر موضع
المضمر فان كان المظهر الموضوع موضع المضمر اسم الاشارة فلكمال العناية بتمييزه اي تمييز
المسند اليه لاختصاصه بحكم بديع كقوله اي قول ابن الراوندي كم عاقل عاقل هو وصف لعاقل
الاول بمعنى كامل العقل متناه فيه كما يقال عرفت برجل رجل اي كامل في الرجولية اعيت اي اعيته
بمعنى اعجزته او اعيت عليه وصعبت مذاهبه اي طرق معاشه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذي ترك الاوهام حائرة وصير العالم النحرير اي المتقن من نحر العلم اتقنه زنديقا اي كافرا
نافيا للصانع قائلا لو كان له وجود لما كان الامر كذلك فقوله هذا اشارة الى حكم سابق غير محسوس
وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فكان القياس فيه الاضمار لكنه لما اختص بحكم بديع عجيب
الشأن وهو جعل الاوهام حائرة والعالم المتقن زنديقا كملت العناية بتمييزه فابرز في معرض
المحسوس كانه يرى السامعين ان هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له الحكم العجيب والحكم
البديع وقد يقال ان الحكم البديع هو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فمعنى اختصاص المسند
اليه بحكم بديع انه عبارة عنه ومعنى كون هذا الحكم بديعا انه ضد ما كان ينبغي ولا يخفى ما
فيه من التعسف او التهكم عطف على كمال العناية اي للتهكم بالسامع والتعريض كما اذا كان فاقد
البصر او لا يكون ثمة مشار اليه اصلا او النداء على كمال بلادته اي بلادة السامع بانه لا يدرك غير المحسوس او فطانته
بان غير المحسوس عنده بمنزلة المحسوس او ادعاء كمال ظهوره اي ظهور المسند اليه وعليه اي على وضع
اسم الاشارة موضع المضمر لادعاء كمال ظهوره من غير هذا الباب اي باب المسند اليه قول ابن دمينة
تعاللت اي اظهرت العلة والمرض كي اشجى اي احزن من شجي يشجى على حد علم يعلم واما شجي يشجو فهو

قوله حيث لم يقل انا العاصي ابتك على ان العاصي يكون بدلا وهذا مبني على مذهب الاخفش حيث جوز ابدال المظهر من الضمير المتكلم والمخاطب في بدل الكل من الكل نحو مررت بالمسكين وعليك الكريم المعول ويستدل على ذلك
بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيمة لا ريب فيه الذين خسروا انفسهم وانا نقول على ان الذين خسروا وصف مقطوع مرفوع للذم اما مرفوع المحل او منصوب قالوا ولا يجوز ان يكون كل نعت مقطوع
اقطع عنه بل يكفي هناك معنى الوصفية كما في قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا ويستدلوا على امتناع ذلك الابدال بان البدل ينبغي ان يفيد ما لم يفده المبدل منه
وفي مررت بدل الكل لما كان مدلوله مدلول الاول فلو ابدل فيه الظاهر من ضمير المتكلم او المخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل انقص في الافادة لان مدلولهما واحد وفي الاول زيادة تعريف

مسعد يقال شجاني هذا الامر اي احزنني وغابك على تربيه بين قبلي قد ظفرت بذلك اي بقبيلي
بقل بل ادعاء ان مثله فقد ظهر ظهور المحسوس بالبصر التي تشار اليه باسم الاشارة وان كان
المظهر الموضوع موضع المضمر غيره اي غير اسم الاشارة فلزيادة التمكين اي تمكين المسند اليه عند
السامع نحو قل هو الله احد الله الصمد من صمد اليه اذا قصده لانه الذي يصمد اليه في الحوائج ونظيره
من غيره اي نظير قل هو الله احد الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التمكين من غير باب
المسند اليه قوله تعالى وبالحق انزلناه وبالحق نزل اي فما انزلنا القران الا بالحكمة المقتضية لانزاله
وما نزل الا بالحكمة لاشتماله على الهداية الى كل خير او ادخال الروع في ضمير السامع وتربية المهابة
او تقوية داعي المامور اي فما يكون داعيا الى امر يبعثه الى الامتثال والاتيان بمثاله اي مثالهما
التقوية وادخال الروع مع التربية قول الخلفاء امير المؤمنين يامرك بكذا مكان انا امرك وعليه
اي على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعي المامور من غيره اي من غير باب المسند اليه فاذا عزمت
بعد المشاورة ووضوح الراي فتوكل على الله حيث لم يقل علي لما في لفظ الله من تقوية داعي النبي
الى التوكل عليه لدلالته على ذات موصوفة بالقدرة الكاملة وسائر اوصاف الكمال او الاستعطاف
اي طلب العفو والرحمة كقوله الهي عبدك العاصي اتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا فان تغفر فانت
لذلك اهل وان تطرد فمن يرحم سواكا حيث لم يقل انا العاصي ابتك على ان يكون العاصي نعتا
في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب التشفع ما ليس في لفظ انا وفيه ايضا تمكين من صغر
كافي قوله تعالى قل يا ايها الناس اني رسول الله اليكم جميعا الى قوله فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي
يؤمن بالله وكلماته حيث لم يقل فامنوا بالله وبي ليتمكن من اجراء الصفات المذكورة عليه ويشير
النبي يجب الايمان به بعد الايمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات المذكورة كائنا من كان
اظهار اللتصغر وبعد لفظ التعجب لنفسه قال السكاكي هذا اعني نقل الكلام عن الحكاية الى
الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا بهذا القدر اي النقل غير مختص بان يكون عن الحكاية الى الغيبة
العبارة ادنى تسامح ويحتمل ان يكون المعنى والنقل عن الحكاية الى الغيبة غير مختص بالقدر المذكور
هو ان يكون التعبير باسم مظهر لا بمضمر غائب والاول هو قوله بل كل من التكلم والخطاب والغيبة
مطلقا ينقل الى الاخر فيصير الاقسام ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين لان كلا من الثلاثة
ينقل الى الاخرين وقوله مطلقا زيادة من المصنف ليس بصريح في كلام السكاكي ويحتمل ان يتعلق
على معنى سواء كان التعبير باسم مظهر او بمضمر غائب وبالجميع على معنى سواء كان في المسند اليه او في غيره

سواء كان كل منهما واقعا او وقع في الكلام ثم عدل عنه الى الآخر او لم يوجد فلكن كان مقتضى الظاهر

ايراده فعدل الى الآخر وهذا انسب بمقصود المصنف من تعميم تفسير السكاكي وتسمية هذا النقل

عند علماء المعاني التفاتا مأخوذ من التفات الانسان من يمينه الى شماله ومن شماله الى يمينه

وقول صاحب الكشاف انه يسمى التفاتا في علم البيان مبني على انه كثيرا ما يطلق البيان على العلوم

الثلثة كقوله اي قول امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم موضع وروي

بكسرهما خصص هذا المثال من بين سائر امثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على ان مذهبه ان كلا

من التكلم والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر فهو التفات لانه قد

صرح بان في قوله ليلك التفاتا لانه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر ليلي بالتكلم والمشهور عند

الجمهور ان الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة التكلم والخطاب والغيبة بعد التعبير

عنه اي عن ذلك المعنى بآخر منها اي بطريق آخر من الطرق الثلثة بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف

ذلك مقتضى الظاهر ويكون مقتضى ظاهر سوق الكلام ان يعبر عنه بغير هذا الطريق وبهذا يشعر

كلام المصنف في الايضاح وانما قلنا ذلك لانا نعلم قطعا من اطلاقاتهم واعتباراتهم ان الالتفات هو

انتقال الكلام من اسلوب من التكلم والخطاب والغيبة الى اسلوب آخر غير ما يترقبه المخاطب ليفيد تطرية

لنشاطه وايقاظا في اصغائه فلو لم يعتبر هذا القيد لدخل في هذا التفسير شيء ليس من الالتفات منها

نحو انا زيد وانت عمرو ونحن رجال وانتم رجال وانت الذي فعل كذا ونحن اللذون صبحوا الصباحا يوم النخيل

غارة ملحاحا ونحو ذلك مما عبر عن معنى واحد تارة بضمير المتكلم او المخاطب وتارة بالاسم الظاهر او ضمير

الغائب ومنها نحو يا زيد قم ويا رجلا ليبصر خذ بيدي وفي التنزيل أأنت فعلت هذا بآلهتنا يا ابرهيم

لان الاسم المظهر طريق غيبة ومنها ان يكون الطريق المنتقل اليه نحو اياك نستعين واهدنا وانعمت

فان الالتفات انما هو في اياك نعبد والباقي جار على اسلوبه وان كان يصدق على كل منها انه تعبير عن

معنى بطريق بعد التعبير عنه بطريق آخر ومنها نحو يا من هو عالم حقق لي هذه المسئلة فانك الذي لا نظير

لك في هذا الفن ونحو قوله يا من يعز علينا ان نفارقهم وجداننا كل شيء بعدكم عدم فانه لا التفات فيه

لان حق العائد الى الموصول ان يكون بلفظ الغيبة وحق الكلام بعد تمام المنادى ان يكون بطريق الخطاب

فكل من نفارقهم وبعدكم جار على مقتضى الظاهر ومما يسبق الى بعض الاوهام من نحو يا ايها الذين

امنوا من باب الالتفات والقياس آمنتم فليس بشيء قال المرزوقي في قوله انا الذي سمتني امي حيدره كليث

غابات كريه المنظره كان القياس ان يقول سمته حتى يكون في الصلة ما يعود الى الموصول لكنه لما كان

المصدق في الاخبار عن نفسه وكان الآخر هو الأول لم يبال برد الضمير الى الأول وحمل الكلام على المعنى
لامنه من الالتباس وهو مع ذلك قبيح عند النحويين حتى ان المازني قال لولا اشتهار مورده و
كثرته لرددته ومن الناس من زاد لاخراج بعض ما ذكرنا قيدا وهو ان يكون التعبيران في كلامين
وهو غلط لان قوله تعالى باركنا حوله لنريه من آياتنا فيمن قرأ بياء الغيبة فيه التفات من التكلم
الى الغيبة ثم من الغيبة الى التكلم مع ان قوله من آياتنا ليس بكلام آخر بل هو من متعلقات
ليريه ومثله كثير وهذا اخص اي الالتفات بتفسير الجمهور اخص منه بتفسير السكاكي لان النقل
عنده اعم من ان يكون قد عبر عن معنى بطريق من الطرق الثلثة ثم عبر عنه بطريق آخر او يكون
مقتضى الظاهر التعبير عنه بطريق منها فعدل الى الآخر وعند الجمهور مخصوص بالاول فكل التفات
عندهم التفات عنده من غير عكس كما في قوله تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد و
بات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد وذلك من نبأ جاءني وخبرته عن ابي الاسود
الصحاح العائر قذى العين وفي الاساس في عينه عوار وعائر اي غمض تغمض منها وباتت له ليلة
من الاسناد المجازي كصام نهاره فانه لا التفات في البيت الاول عند الجمهور وقد صرح السكاكي
بان في كل بيت من الابيات الثلاثة التفاتا وقول صاحب الكشاف فقد التفت امرؤ القيس ثلث
التفاتات في ثلاثة ابيات ظاهر في ان مذهب السكاكي موافق لمذهبه فان قيل يجوز ان يكون احدها
في باتت والآخران في جاءني احدهما باعتبار الانتقال من الخطاب في ليلك والآخر باعتبار الانتقال
من الغيبة في باتت ويكون الثاني في ذلك باعتبار الانتقال من الغيبة الى الخطاب لان الكاف للخطاب
والثالث في جاءني باعتبار الانتقال من الخطاب الى التكلم فيصح تخريج ثلاث التفاتات على مذهب
الجمهور ايضا فالجواب عن الاول ان الانتقال انما يكون من شيء حاصل واقع عليه اسلوب الكلام وبعد
الانتقال من الخطاب في ليلك الى الغيبة في باتت فقد اضمحل الخطاب وصار الاسلوب اسلوب الغيبة فلا
يكون الانتقال الى التكلم في جاءني الا من الغيبة وعن الثاني انا لا نسلم ان الكاف في ذلك
خطاب لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا بل هو خطاب لمن يتلقى منه الكلام كما في قوله تعالى ثم عفونا
عنكم من بعد ذلك ثم توليتم من بعد ذلك حيث لم يقل ذلكم مثال الالتفات من التكلم
الى الخطاب وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون مكان ارجع فان قلت ترجعون ليس خطابا
لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدا قلت نعم ولكن المراد بقوله وما لي لا اعبد المخاطبون والمعنى ما لكم
لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء فالمعبر عنه في الجميع هو المخاطبون فان قلت حينئذ يكون قوله

ترجعون واردا على مقتضى الظاهر والالتفات يجب ان يكون من خلاف مقتضى الظاهر قلت
لا نسلم ان قوله ترجعون على مقتضى الظاهر لان الظاهر يقتضى ان لا يغير اسلوب الكلام بل يجرى
اللاحق على سنن السابق وهذا الخطاب مثل التكلم فى قوله من يناجينى وقد قطع المصنف بانه وارد
على مقتضى الظاهر وزعم ان الالتفات عند السكاكى لا ينحصر فى خلاف مقتضى الظاهر وهذا
مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكى وفيه نظر لان مثل ترجعون وتجافى فى الابيات التفات
عند السكاكى وغيره فلو كان واردا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات فى خلاف مقتضى الظاهر
عند غير السكاكى ايضا فلا يتحقق الخلاف بينه وبين غيره ثم الحق ان الالتفات منحصر فى خلاف مقتضى الظاهر وان
مثل ترجعون وتجافى من خلاف مقتضى الظاهر المقتضى على ما حققناه ومن الغيبة نحو انا اعطيناك
الكوثر فصل لربك مكان لنا وقد كثر فى الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيما له لعدهم المعظم كالجماعة
ولم يجئ ذلك للغائب والمخاطب فى الكلام القديم وانما هو استعمال المولدين كقوله باى نواحى الارض
ابغى وصالكم وانتم ملوك ما لمقصدكم نحو تعظيما للمخاطب وتواضعا من المتكلم ومن الخطاب الى التكلم
قول علقمة بن عبدة طحا بك اى ذهب بك قلب فى الحسان متعلق بقوله طروب قال المرزوقى معنى
طروب فى الحسان له طرب فى طلب الحسان ونشاط فى مراودتها بعيد الشباب اى حين ولى الشباب وكاد
ينصرم عصر حان مشيب اى زمان قرب المشيب واقباله على الهجوم يكلفنى ليلى فيه التفات من الخطاب فى
طحا بك الى التكلم حيث لم يقل يكلفك وفاعل يكلفنى ضمير القلب وليلى مفعوله الثانى والمعنى يكلفنى
ذلك القلب ليلى ويطالبنى بوصلها وروى تكلفنى بالتاء الفوقانية على انه مسند الى ليلى والمفعول محذوف اى
شدائد فراقها او على انه خطاب للقلب فيكون التفاتا آخر عند السكاكى لا عند الجمهور وقد شط اى
بعد وليها اى قربها وعادت عواد بيننا وخطوب قال المرزوقى عادت يجوز ان يكون فاعلت
من المعاداة كان الصوارف والخطوب صارت تعاديه ويجوز ان يجعل من عاد يعود اى عادت عواد وعوائق
كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه قبل ومن الغيبة حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم مكان بكم
ومن الغيبة الى التكلم الله الذى ارسل الرياح فتثير سحابا فسقناه مكان فساقه ومن الغيبة الى الخطاب
مالك يوم الدين اياك نعبد مكان اياه نعبد وذكر صدر الافاضل فى ضرام السقط ان من شرط الالتفات
ان يكون المخاطب بالكلام فى الحالين واحدا كقوله تعالى اياك نعبد فان ما قبل هذا الكلام و
ان لم يخاطب به الله من حيث الظاهر فهو بمنزلة المخاطب به لان ذلك يجرى من العبد مع الله تعالى
لا مع غيره بخلاف قول جرير ثقى بالله ليس له شريك ومن عند الخليفة بالنجاح اغثنى يا فداك

فيه تأتي بشيب منك انك ذو انشاج فانه ليس من الالتفات في شيء لان المخاطب بالبيت الاول
امرأته والمخاطب بالبيت الثاني هو الخليفة فهذا النص من تفسير الجمهور فقول ابي العلاء
هل تزجرنكم رسالة مرسل ام ليس تنفع في اولاك الوك فيه التفات عند الجمهور من الخطاب
في تزجرنكم الى الغيبة في اولاك يعني اولئك وهو قال انه اضراب عن خطاب بني كنانة
الى الاخبار عنهم وان كان يرى من قبيل الالتفات فليس منه لان المخاطب بهل تزجرنكم
بنو كنانة وبقوله اولاك الانس وقد يطلق الالتفات على معنيين آخرين احدهما تعقيب الكلام
بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل او الدعاء او نحوهما كما في قوله تعالى وقل جاء الحق وزهق
الباطل ان الباطل كان زهوقا وقوله تعالى ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم وقوله في كلامهم
العفو ظهري قالصقر من فاصمات الظهر وفي قول جرير متى كان الخيام بذي طلوح سقيت الغيث
ايتها الخيام اتنسى يوم تصقل عارضيها بفرع بشامة سقي البشام والثاني ان يذكر معنى فتتوهم
ان السامع اختلج في شيء فتلتفت الى كلام يزيل اختلاجه ثم ترجع الى مقصودك كقول ابن ميادة
فلا صرمه يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه كانه لما قال فلا صرمه يبدو
قيل له فما تصنع به فاجاب بقوله وفي اليأس راحة وجه اي وجه حسن الالتفات على الاطلاق
ان الكلام اذا نقل عن اسلوب الى اسلوب آخر كان احسن تطرية اي تجديدا واحداثا من طريت الثوب
لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه اي الى ذلك الكلام وقد يختص مواقعه بلطائف
اي قد يكون لكل التفات سوى هذا الوجه العام لطيفة ووجه مختص به بحسب مناسبة المقام
كما في سورة الفاتحة فان العبد اذا ذكر الحقيق بالحمد عن قلب حاضر يجد ذلك العبد من نفسه محركا
للاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد وكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوي ذلك
المحرك الى ان يؤول الامر الى خاتمتها اي خاتمة تلك الصفات وهي قوله تعالى مالك يوم الدين
المفيدة انه اي ذلك الحقيق بالحمد مالك للامر كله في يوم الجزاء لانه اضيف مالك الى يوم الدين
على طريق الاتساع والمعنى على الظرفية اي مالك في يوم الجزاء الدين والمفعول محذوف دلالة على التعميم
فحينئذ يوجب ذلك المحرك لتناهيه في القوة الاقبال عليه اي على ذلك الحقيق بالحمد والخطاب
بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة في المهمات والباء في بتخصيصه متعلق بالخطاب يقول
خاطبته بالدعاء اذا دعوت له مواجهة والمعنى يوجب ذلك المحرك ان يخاطب العبد ذلك الحقيق بالحمد
بما يدل على تخصيصه بالعبادة وهي غاية الخضوع والتذلل له لا لغيره وبالاستعانة في جميع

المهمات منزلا من غيره وتعميم المهمات مستفاد من اطلاق الاستعانة والاحسن ان يراد الاستعا

على اداء العبادة ويكون اهدنا بيانا للمعونة ليلائم الكلام ويكون العبادة لذاتة لا وسيلة

الى طلب الحوائج والاستعانة في المهمات فاللطيفة المختص بها موقع هذا الالتفات هو التنبيه

على ان العبد اذا اخذ في القراءة يجب ان تكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور

هذا الذي ذكره المصنف جار على طريقة المفتاح وطريقة الكشاف هو انه لما ذكر الحقيق بالحمد

واجرى عليه تلك الصفات تعلق العلم بمعلوم عظيم الشان حقيق بالثناء وغاية العبادة فالتفت

وخوطب ذلك المعلوم المتميز فقيل اياك يا من هذه صفاته نعبد ليكون الخطاب ادل على ان

العبادة له لاجل ذلك التميز الذي لا يحق العبادة الا به لان المخاطب دخل في التميز والعرف فكان

تعليق العبادة به تعليق بلفظ المتميز ليشعر بالعلية ويمكن ان يقال ان ذكر الله ذكر لوازم التي

وخواصه يوجب ازدياد وضوحه وتميزه والعلم به فلما ذكر الله تعالى توجه النفس الى الذات

الحقيق بالعبادة فكلما اجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام ازداد ذلك وقد وصف

ذلك اولا بانه المدبر للعالم واهله وثانيا بانه المنعم بانواع النعم الدنيوية والاخروية لينتظم

امر المعاش ويستعد والامر المعاد وثالثا بانه المالك لعالم الغيب اليه معاد العباد فانصرفت

النفس بالكلية اليه لتناهي وضوحه وتميزه بسبب هذه الصفات فخوطب تنبيها على ان من هذه

صفاته يجب ان يكون معلوم التحقيق عند العبد متميزا عن سائر الذوات حاضرا في قلبه بحيث

يراه ويشاهده حال العبادة وفيه تعظيم لامر العبادة وانها ينبغي ان يكون عن قلب حاضر كانه

يشاهد ربه ويراه ولا يلتفت الى ما سواه ولما انجر كلامه الى ذكر خلاف مقتضى الظاهر اورد علة

اقسام منه وان لم يكن من مباحث المسند اليه فقال ومن خلاف المقتضى تلقي المخاطب بغير ما

يترقبه بحمل كلامه على خلاف مراده والتاء في بغير للتعدية وفي بحمل للسببية والمعنى ومن خلاف

مقتضى الظاهر تلقي المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه هو بسبب حمل كلام

المخاطب على خلاف ما اراده تنبيها له على انه اي ذلك الغير هو الاولى بالقصد والارادة كقوله

القبعثري للحجاج وقد قال الحجاج له حال كون الحجاج متوعدا اياه لاحملنك على الادهم يعني القيد هذا

قول الحجاج مثل الامير حمل على الادهم والاشهب هذا مقول قول القبعثري فابرز وعيد الحجاج

في معرض الوعد وتلقاه بغير ما يترقب بان حمل الادهم في كلامه على الفرس الادهم اي الذي غلب

سواده حتى ذهب البياض الذي فيه وضم اليه الاشهب الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد

معرّاً دالحجاج انما هو العبد فنبه على ان الحمل على الفرس الادهم هو الاولى بان يقصده الامير

من كان مثل الامير في السلطان وبسطة اليد فجدير بان يقصد اي بان يعطي المال ويهب

الاصفاد لا ان يصفد اي يقيد ويوثق من صفده وقال الحجاج لاحملنك على الادهم حملا

فقال لان يكون حديداً خير من ان يكون بليداً فحمل الحديد ايضاً على خلاف مراده او السائل

عطف على المخاطب اي تلقي السائل بغير ما يطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره اي غير ذلك السؤ(ال)

تنبيهاً على انه الاولى بحاله او المهم له كقوله تعالى يسألونك

عن الاهلة قل هي مواقيت للناس والحج سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه

حيث قالوا ما بال الهلال يبدو دقيقاً مثل الخيط ثم يتزايد قليلاً قليلاً حتى يمتلي ويستوي ثم لا

يزال ينقص حتى يعود كما بدأ لا يكون على حالة واحدة فاجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلا(ف)

وهو ان الاهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت بها الناس امورهم من المزارع والمتاجر

ومحال الديون والصوم وغير ذلك ومعالم للحج يعرف بها الناس وقته وذلك للتنبيه على ان

الاولى والاليق بحالهم ان يسألوا عن الغرض لا عن السبب لانهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من

دقائق علم الهيئة ولا يتعلق لهم به غرض وكقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قل ما انفقتم من

خير فللوالدين والاقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل سألوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا

ببيان المصارف تنبيهاً على ان المهم هو السؤال عنها لان النفقة لا يعتد بها الا ان تقع موقعها

وكل ما هو خير فهو صالح للانفاق فذكر هذا على سبيل التضمين دون القصد ومنه اي من خلاف

الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيهاً على تحقق وقوعه نحو ويوم ينفخ في الصور ففزع

من في السموات ومن في الارض هكذا في النسخ والصواب ففزع بمعنى يفزع ومثل هذا الكلام لا يستلزمه في

كلام الله تعالى اكثر من ان يحصى ومثله التعبير عن المستقبل بلفظ اسم الفاعل كقوله تعالى وان الدين

لواقع ونحوه التعبير عنه باسم المفعول كقوله تعالى ذلك يوم مجموع له الناس اي يجمع له الناس فيه من

الثواب والعقاب والحساب وجميع ذلك وارد على خلاف مقتضى الظاهر فان قلت كل اسم الفاعل و(المفعول) قد

يكون بمعنى الاستقبال كما يكون بمعنى الماضي والحال حتى يكون معنى لواقع ليقع ومعنى مجموع يجمع

غير مفرق الا ان دلالة الفعل على الاستقبال بحسب الوضع ودلالتهما عليه بحسب العارض فلما اذا كان

معناه الاستقبال يكون ذلك على خلاف مقتضى الظاهر قلت نعم ولكن فيهما من الدلالة على تمكن الوصف ثبوتاً

ما ليس في الفعل وان شئت قلت التعبير لاجل النكتة ان اسم الفاعل والمفعول فيما لم يقع كالمستقبل مجاز فافهم

هو واقع كالحال حقيقة وكذا الماضي عند الاكثرين فتنزيل غير الواقع والتعبير عنه بما هو
موضوع للواقع يكون على خلاف مقتضى الظاهر وان شئت فوازن بين قوله ان الدين
لواقع وذلك يوم مجموع له الناس وقوله ان الدين ليقع وذلك يوم يجمع له الناس
لتعثر على الفرق ومنها وهو من خلاف مقتضى الظاهر القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام
مكان الاخر والاخر مكانه وهو ضربان احدهما ان يكون الداعي الى اعتباره من جهة
اللفظ بان يتوقف صحة اللفظ عليه ويكون المعنى تابعا كما اذا وقع ما هو في موضع المبتدأ نكرة
وما هو في موضع الخبر معرفة كقوله قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا
قفي فادي اسيرك ان قومي وقومك لا ارى لهم اجتماعا اي لا يكن موقف الوداع موقفا منك
والثاني ان يكون الداعي اليه من جهة المعنى لتوقف صحته عليه ويكون اللفظ تابعا نحو عرضت
الناقة على الحوض والمعنى عرضت الحوض على الناقة لان المعروض عليه يجب ان يكون له
ادراك يميل به الى المعروض او يرغب عنه ومنه قولهم ادخلت القلنسوة في الراس والخاتم في
الاصبع ونحو ذلك لان القلنسوة والخاتم ظرف والراس والاصبع مظروف لكنهما لما كانا
هو ان يؤتى بالمعروض عند المعروض عليه ويحرك المظروف نحو الظرف وههنا الامر بالعكس قلبوا
الكلام رعاية لهذا الاعتبار واما قوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار
لقد لحق الاسافل بالاعالي وماج اللوم واختلط النجار اي ذهب السود من الناس لتصفو
بصفات اللئام حتى لو تعيبوا على هذا الوصف سنة لا يبالي الانسان منهم اهجينا كان او غير هجين
فقيل انه قلب من جهة اللفظ بناء على ان ظبي مرفوع بكان المقدرة لا بالابتداء لان الهمزة
بالفعل اولى فصار الاسم نكرة والخبر معرفة كما في قوله ولا يك موقف منك الوداعا و
المعادلة بين ما وقع بعد ام وما وقع بعد الهمزة بالتزام حذف الفعل لوجود المفسر
بانه غير مقصود فوجوده كعدمه فالمفصول المذكور بعد الهمزة هو ظبي لا الفعل العامل
وهو معادل لما وقع بعد ام والحق ان ظبي مبتدأ وكان امك خبره وصح الابتداء بالنكرة
لوقوعها بعد الهمزة نحو ارجل في الدار ام امرأة وحمار عطف على ظبي لان دخول الهمزة في
الاسم اكثر من ان يحصى وسيجيء في الاستفهام حسن قولنا ازيد قام على ان يكون زيد مبتدأ
بخلاف هل زيد قام فلا قلب من جهة اللفظ لان اسم كان ضمير والضمير معرفة كما يقال زيد
شريف كان اباك نعم فيه قلب من جهة المعنى لان الخبر عنه في الاصل هو الام والمعنى ظبيا

كان امك ام حمار الا ان المقصود التسوية بين ان تكون امه ظبيا او ان تكون حمارا فافهم

وقبله اي القلب السكاكي مطلقا ايما وقع وقال انه مما يورث الكلام ملاحة ويشجع عليه

كمال البلاغة او امن الالتباس ياتي في المحاورات وفي الاشعار وفي التنزيل ورده غيره اي غير السكاكي

مطلقا والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا غير نفس القلب الذي جعله السكاكي من اللطائف قبل

كقوله اي قول رؤبة ومهمه اي مفازة مغبرة متلونة بالغبرة ارجاؤه جمع رجا بالقصر وهو الناحية

كان لون ارضه سماؤه وههنا مضاف محذوف اي لون سمائه وهذا معنى قوله اي لونها فالمصراع

الاخير من باب القلب والمعنى كان لون سمائه لغبرتها لون ارضه وفي القلب من المبالغة في التنكير

لاشعاره بان لون السماء قد بلغ في الغبرة الى حيث يشبه به لون الارض في الغبرة فكان

وان لم يتضمن اعتبارا لطيفا رد لان العدول عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يقتضيه خروج

عن تطبيق الكلام لمقتضى الحال وهو على ضربين احدهما ان لا يتضمن ايهام عكس المقصود

كقوله اي قول القطامي يصف ناقة بالسمن فلما ان جرى سمن عليها كما طينت من طينت بالسياع

بالفدن اي القصر السياعا اي الطين بالتبن والمعنى كما طينت الفدن بالسياع ونحو المبالغة

قوله كما امر بها الرجال لنا خذ بها ونحن نظن ان المخلوط لن يستطاعا والقائل

ان يقول انه يتضمن من المبالغة [illegible] لنا [illegible] كما [illegible] بالسياع ايهاما

ان السياع قد بلغ من العظم والكثرة الى ان صار بمنزلة الاصل والفدن بالتنسيه اليه كالسياع

بالنسبة الى الفدن والثاني ان يتضمن ايهام عكس المقصود فيكون داخلا في الرد كقوله ثم انصرفت

وقد اصبت ولم اصب جذع البصيرة قارح الاقدام والمعنى قارح البصيرة جذع الاقدام على انه حال

من الضمير في انصرفت ولم اصب [illegible] جريح وذلك لان الجذع عبارة عن حداثة السن والقارح قد صور

تناهيه فالمناسب وصف الرأي والبصيرة بالقروح ووصف الاقدام والاقتحام في المعارك بالجذع

كما يقال اقدام غر ورأي مجرب فليس في هذا القلب اعتبار لطيف بل فيه ايهام لعكس المقصود واجيب

بانه ليس من باب القلب لان قوله جذع البصيرة من الضمير في لم اصب حال [illegible] الشيء

[illegible] جذع الاقدام قارح البصيرة وليس معناه

[illegible] لان ما قبله من الابيات يدل على انه جريح [illegible]

جريح ولم يمت علاما بان الاقدام [illegible]

من المعاطب كذا في الايضاح وفيه بحث لان قوله وقد اصبت [illegible]

لم يجرح ولما جعل بمعنى لم الف ظاهر بينة عليه مع ما فيه من تنبيه النظم ودلالة الكلام على اثبات الجرح له لا نفيه لان ذلك لانه اذا جعل جذع البصيرة حالا منه لم اصبح صار المعنى لم اجرح في هذه الحالة بل جرحت جذع الاقدام قارح البصيرة على انه لما جعل بمعنى لم الف فالانسب ان يجعل جذع البصيرة مفعولا ثانيا لالفا لانه احسن تاديبه للمقصود والجواب المرضي ما اشار اليه المرزوقي وهو ان جذع البصيرة عبارة عن انه على بصيرته التي كان عليها اولا لم يعرض له اثر ندم في الاقتحام ولم يتطرق اليه تقاعد عن الاقدام وقروح الاقدام عبارة عن انه قد طالت ممارسته للحروب وذلك لانه قال المعنى ثم انصرفت وقد قلت ما اردت من الاعداء ولم يبالوا لو اما ارادوا مني فانا على بصيرة الاول ولم يتمكن ندم في الا ولا غلب في اختيار التطرق والاحتراز بل فرصنا للقداني في الحرب بلغت حد الطول ممارستي وتكرر مباشرتي

الباب الثالث احوال المسند

اما تركه فلما مر في حذف المسند اليه واما قال في المسند حذف هو ترك ذكره رعاية للطيفة وهو ان المسند اليه اقوى ركني الكلام واعظمهما والاحتياج فوق الاحتياج الى المسند فحيث لم يذكر لفظا فكانه اتى به لفرط الاحتياج اليه ثم اسقط لقرينة واشار الى ان المسند اليه هو العمدة العظمى والركن الاقوى ومسيس الحاجة اليه اشد فاتم حتى انه اذا لم يذكر في الكلام فكانه ذكر بخلاف ما قصدا المقام بخلاف المسند فانه ليس بهذه المثابة في الاحتياج فيجوز ان يترك ولا يؤتى به لغرض كقوله اي قول ضابي الحارث البرجمي ومن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب فالاسم في رحله اي منزله وما وينوه وقيار اسم جمل او فرس ولفظ البيت خبر ومعناه التحسر على الغربة والتوجع عن الكربة فحذف المسند من الثاني والمعنى اني غريب وقيار ايضا غريب لقصد الاختصار والاحتراز عن العبث في الظاهر مع ضيق المقام بسبب التحسر ومحافظة الوزن ولا يجوز ان يكون غريب خبرا عنهما بافراده لامتناع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لفظا او تقديرا وعمرو منطلقا فانه في ارتفاع قيار وجهان احدهما العطف على محل اسم ان لان الخبر مقدم تقديرا فيكون العطف بعد مضي الخبر ولا يلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين كما في ان زيدا وعمرو ذاهبان لان لكل منهما خبرا اخر والثاني ان يرتفع بالابتداء والمحذوف خبره والجملة باسرها عطف على جملة ان مع اسمها وخبرها ولا تشترك بينهما في عامل كما تقول ليت زيدا قائم وعمرو منطلق والشيخ تقديم قيار على خبر ان قصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب كانه اثر في غير ذوي العقول ايضا بيان ذلك انه لو قيل اني غريب وقيار لجاز ان يتوهم ان له مزية

قوله فيا قبر معن البيت اي سترت والمترع المتلي من قولهم ترع الاناء بالكسر يترع ترعا اي امتلاء واترعته انا ومعن بن زائدة الشيباني كان من اجود العرب ممدوحا الشعراء في زمانه حكي محمد بن ابي بكر الرازي في تاريخ الحكم ان شاعرا حضر باب معن ولم يتفق له اليه وسيلة وكان شديد الحجاب فكتب على خشبة ابياتا ومعن ناج معنا يجري فلبس المعن سواكي فتفتح والقاه في الماء الذي يجري الى داره على معن العثرة واخذها وقرا البيت الذي عليها فاحضر الشاعر واعطاه مائة الف درهم ووضع الخشبة تحت بساطه فكان كل يوم يخرج الخشبة من تحت بساطه ويقرا البيت ويعطيه مائة الف درهم حتى استكمل الشاعر اربعمائة الف في اربعة ايام وذهب في يوم الخامس فلما طلبه معن لم يجده فقال كان حقا علي ان يعطيه كل يوم مائة الف درهم حتى لا يبقى في الخزانة شي قوله كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا قال الشريف في بحث الكلام المقتضي لترك المسند من شرح المفتاح في عطف مفرد على جملة على مفرد في جملة جزئي كما في قولك كان زيد قائما وعمرو قاعدا قلت هل يريد ان هذا العطف اشباه يحتاج دفعه ... لان عطف عمرو على زيد يوهم كونه مسندا اليه لقائما وعطف قاعدا على قائما يوهم كونه مسندا الى زيد ... عطف عمرو ... كونه مشاركا لزيد في كونه اسم كان ... عطف قاعد ... كونه مشاركا لقائما في كونه خبر كان فليس عطف احدهما وحده مقصودا بل مأخوذا مع عطف صاحبه ... ليرتبط احدهما بالاخر ...

علم فما ذكر التناسب في التأثر عن الغرابة لان ثبوت الحكم اولا وتوقف ثبوت الثاني لاتصافهما به تعجيب الظاهر تنبيها على ان قيادا مع انه ليس من ذوي العقول قد ساوى العقلاء في استحقاق الاخبار عنه بالاغتراب قصدا الى التحسر وهذا الوجه هو الذي قطع به صاحب الكشاف في قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون الاية حيث قال ان الصابئون مبتدأ وهو مع خبره المحذوف جملة معطوفة على جملة ان الذين امنوا الخ لا محل لها من الاعراب فائدة تقديم الصابئون التنبيه على انهم مع كونهم ابين المذكورين ضلالا واشدهم غيا يتاب عليهم ان صح منهم الايمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم وههنا ابحاث لا يحتملها المقام وقوله نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والرأي مختلف هذا تصريح في ان المذكور خبر عن الثاني وخبر الاول محذوف على عكس البيت السابق وكذا قوله رماني بامر كنت منه ووالدي بريا ومن اجل الطوي رماني على ان بريا خبر والدي وخبر كنت محذوف وهو عند من عطف المفرد وجمهور النحاة على ان المذكور خبر كنت والدي مرفوع بالابتداء والخبر محذوف وقال المبرد في قوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا ان البحر مرتفع بالابتداء على تقدير التأخير والمعنى كان منه البر مترعا والبحر ايضا مترع فيكون من عطف الجملة ولا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه لان هذا المبتدأ في نية التأخير وانما قدم لفرط الاهتمام ولو انه قدر والمحذوف من الثاني منصوبا اي كنت منه بريا ووالدي ايضا بريا وكان البر منه مترعا والبحر ايضا مترعا ليكون من عطف المفرد كقولنا كان زيد قائما وعمرو قاعدا لم يكن بعيدا وقوله ليفيد منطلق وعمر اي عمر كريم للتخفيف والاحتراز عن العبث من غير ضيق المقام وقولك خرجت فاذا زيد اي موجود فحذف لما مر مع اتباع الاستعمال لان اذا المفاجأة تدل على مطلق الوجود واذا اريد فعل خاص مثل قائم او قاعد او راكب فلا بد من الذكر نعم قد يدل الفعل على نوع خصوصية فيقدر بحسبه كما في المثال المذكور فان خرجت يدل على ان المعنى حاضر او بالباب او نحو ذلك والفاء في فاذا قيل للسببية التي يراد بها لزوم ما بعدها لما قبلها اي مفاجأة زيد لازمة للخروج وقيل للعطف حملا على المعنى اي خرجت ففاجأت وقت وجود زيد بالباب فالعامل في اذا هو فاجأت يكون مفعولا به لا ظرفا ويجوز ان يكون العامل فيها هو الخبر المحذوف فحينئذ لا يكون اذا للمفاجأة وقال المبرد اذا ظرف مكان فيجوز ان يكون هو خبر المبتدأ اي في المكان زيد والزمخشري يقدره بالزمان تشبيها اذا الشرطية لكنه لا يظهر في نحو خرجت فاذا زيد بالباب اذ لا معنى لقولنا في المكان زيد بالباب وقوله اي قبل الاعشى ان محلا وان مرتحلا

وان في السفر اذ مضوا مهلا السفر جمع سافر كصحب وصاحب ومهلا ای بعدا وطولا ای ان لنا

في الدنيا حلولا وان لنا عنها الى الاخرة ارتحالا وان السفر الرفاق قد توغلوا في المضي لا رجوع

لهم ونحن على اثرهم عن قريب فحذف المسند وهو ههنا ظرف قطعا بحكم ما سبق من قصد

الاختصار والعدول الى اقوى الدليلين اعني العقل مع اتباع الاستعمال لاطراد الحذف في نحو

ان مالا وان ولدا وان زيدا وان عمرا وقد وضع سيبويه لهذا بابا فقال هذا باب ان مالا وان ولدا وعدد القراء

لو اسقطت ان لم يحسن الحذف ولم يجز لانها الحاضنة له والمتكفلة بشانه والمترجمة عنه وفيه

ايضا ضيق المقام اعني المحافظة على الشعر والمصنف بعد ما مثل للاختصار بدون الضيق بقوله

ان زيدا وان عمرا فاقرو عليه قوله ان محلا يبنى على هذا الاسلوب الذي هو حذف خبر ان المكرر

ظرفا ولم يعضد انه بدون ضيق المقام فهم وقوله قل لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي تقدير

لو تملكون تملكون فحذف الفعل الاول لدلالة الثاني عليه فابدل من الضمير المتصل اعني الواو ضمير منفصل

وهو انتم لتعذر الاتصال لسقوط ما يتصل به فالمسند المحذوف ههنا فعل وفيما تقدم

اسم او جملة والغرض مثل الاحتراز عن العبث المقصود من الاتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر

فلو اظهر لم يحتج الى الاتيان بالمفسر لان لو انما تدخل على الفعل دون الاسم فانتم فاعل الفعل

المحذوف لا مبتدأ ولا تاكيدا ايضا على ان يكون التقدير لو تملكون انتم تملكون لان حذف

اسهل من حذف الجملة ولانه لا يجوز حذف المؤكد والعامل مع بقاء التاكيد قال صاحب الكشاف

هذا ما يقتضيه علم الاعراب واما ما يقتضيه علم البيان فهو ان انتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص

وان الناس هم المختصون بالشح المتبالغ لان الفعل الاول لما سقط لاجل المفسر برز الكلام

في صورة المبتدأ والخبر يعني كما ان قولنا انا سعيت في حاجتك وهو مبتدأ وخبر يفيد الاختصاص

فكذا لو انتم تملكون لكونه مثله في الصورة فالعجب ممن استدل بهذا الكلام على ان قولنا انا

عرفت عند الاختصاص جملة فعلية وانا ليس بمبتدأ بل تاكيد مقدم وهذا الكلام صريح في مناقضته فهو حجة

عليه لا له وقوله تعالى فصبر جميل يحتمل الامرين حذف المسند اي فصبر جميل اجمل او حذف المسند

اليه اي فامري صبر جميل ففي الحذف تكثير الفائدة بامكان حمل الكلام على كل من المعنيين بخلاف ما لو

ذكر فانه يكون نصا في احدهما والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه الى الخلق ورجح حذف المسند

اليه بانه اكثر فالحمل عليه اولى وبان سوق الكلام للمدح بحصول الصبر او الاخبار بان الصبر الجميل

اجمل يدل على حصوله وبان الاصل في المصادر المنصوبة اي صبر صبرا جميلا وحمله على

لترجيح حذف المسند اليه على حذف المسند اكثرية اتيان بالنظر الى المسند المخصوص اعني اجمل اذ لو حذف المسند المحذوف حاصل اليه فوق الاحتياج الى مرتبات الا الوجه الاول والسادس وقد يرجح حذف المسند بان المسند اليه اقوى ركن في الكلام واعظم والاحتياج اليه فوق الاحتياج الى سائر الاجزاء على ان المسند فائدة ذكر الزائد بالنسبة اليه وحذف ما هو كالزائد اولى وارجح ولهذا رجح ابن المسند تحفظ الفائدة فلا يناسبه الحذف

فحذف المسند موافقة لذلك دون حذف الجزء وبان قيام الصبر بقرينة حالية على حذف المسند

وليس على خصوص حذف الجزاء على اجل قرينة لفظية وحالية وفي هذا نظر لان وجود القرينة

شرط الحذف فمع لا يجوز الحذف فيما اصلا والقرينة ههنا هو انه اذا اصاب الانسان مكروه

فكثيرا ما يقول الصبر خير خصوصا وهذا المقام مما يفهم منه هذا المعنى بسهولة ويرجح حذف

المبتدأ ايضا بقراءة من قرأ فصبرا جميلا بالنصب فان معناه اصبر صبرا جميلا وبان الاصل في المبتدأ

التعريف فحمل الكلام على ما يكون المبتدأ معرفة اولى وان كانت النكرة موصوفة وبان المفهوم من

صبر جميل الجمل انه اجمل من صبر غير جميل وليس المعنى على هذا بل على انه اجمل من الجزع والشكوى

ومما يحتمل الامرين قوله تعالى ولا تقولوا ثلاثة اي لا تقولوا الناس في الوجود الآلهة ثلاثة او ثلاثة

اقانيم فحذف الخبر في الموصوف والمميز او ولا تقولوا الله والمسيح وامه ثلاثة اي مستوون في استحقاق

العبادة والربوبية كما اذا اريد الحاق اثنين بواحد في صفة وبينهم قلت هم ثلاثة فحذف المبتدأ قال

صاحب المفتاح قد يكون حذف المسند بناء على ان ذكره يخرج الكلام الى ما ليس بمراد كقولك ازيد عندك

ام عمرو قائلا لو قلت ام عندك عمرو او ام عمرو عندك لخرج ام عن الاتصال الى الانقطاع وذلك

انا لو تتبعنا وطننا وجدنا ان متصلتان مشتركتان في الجزء مع اعطاء المسند الى المسند اليه بعد على انه

مفرد بعد ام نحو قام زيد ام قام عمرو وازيد قائم ام هو قاعد وازيد عندك ام عمرو عندك

او عندك عمرو وقام منقطعة لا متصلة لانك لا تقدر على الاتيان بالمفرد بعد ام وهو لازم في الاتصال

لتكون ما قبلها وما بعدها في تقدير كلام واحد من غير انقطاع فالعدول الى الجملة دليل الانقطاع وقولنا

مع القدرة على المفرد احترازا عن نحو قعد لفعلين من المشتركين في الفاعل نحو اقام زيد ام قعد فانه

زيد ام قعد لان كل فعل لا بد له من فاعل فهي متصلة ويجوز مع عدم التناسب معنى الفعلين

ان تكون منقطعة نحو اقام زيد ام تكلم ولا بد للحذف من قرينة كوقوع الكلام جوابا لسؤال

محقق نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله اي خلقهن الله فحذف المسند لان هذا

هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق ووجه النجاة

على ان المحذوف فعل المذكور فاعلا لان السؤال عن الفاعل ولان القرينة فعلية فتقدير الفعل

اولى وفيه نظر لانا نريد ان السؤال عن الفاعل لا اصطلاحا ممنوع بل لا مفعول له وان اريد

ان السؤال عن فعل الفعل وصلة عنه فتقديره مبتدأ كقولنا الله خلقها او كهذا المعنى

القرينة فانه لا على ان تقدير الفعل اولى من تقدير اسم الفاعل وهو حاصل كقولنا الله خلقها

لظهور ان السؤال جملة اسمية لا فعلية وصح ثم قيل الاولى انه مبتدأ والخبر جملة فعلية ليطابق السؤال ولان

انما هو عن الفاعل لا عن الفعل فيتقدم المسؤول عنه اهم والجواب ان حمل الكلام على جملة اولى من جعله

جملتين لما فيه من الزيادة وان الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق

السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم او معناه عطف على محقق اي كوقوع الكلام

جوابا عن سؤال مقدر نحو قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد كأنه قيل

من يبكيه فقال ضارع اي يبكيه ضارع اي ذليل لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان الجار والجرور

يكفيه رائحة من الفعل ابيكيه من يذل لاجل خصومة لانه كان ملجأ وظهيرا للاذلاء والضعفاء

ويتعلق بيبكي المقدر ليس بقوى من جهة المعنى وتمامه ومختبط مما تطيح الطوائح

الذي يأتيك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الاطاحة وهي الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع

مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح ولا يقال

المطوحات ولا المطيحات ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية اي سائل من اجل اذهاب الوقائع ماله او

بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد وتطيح على النصب بين مفعول له اسناد اليه

استحضارا للصورة ذلك الاذهاب بل فعل اي فضل ليبك يزيد ضارع وهو ان يجعل

الفعل مبنيا للمفعول ورفع المفعول مسندا اليه ثم يذكر الفاعل مرفوعا بفعل

مضمر جوابا لسؤال مقدر على خلافه هو ليبك يزيد ضارع بالبناء للفاعل ونصب يزيد مفعولا

بتكرر الاسناد فقد اسند الفعل اجمالا ثم تفصيلا وذلك لانه لما قيل ليبك يزيد فقد علم ان هناك

باكيا يسند اليه هذا البكاء لكنه مجمل فلما قيل ضارع اي يبكيه ضارع فقد اسند اليه مفصلا ولا

ان الانشاء من اوكد واقوى وان الاجمال ثم التفصيل اوقع في النفس فيكون ذو قدر يقال ان

الاسناد الاجمالي في السؤال المقدر اعني من يبكيه لانه سؤال عن تعيين الفاعل لا اسناد اليه

الاجمالي لا يبعد ان يقال قد اسند ثلث مرات اثنين اجمالا وواحد تفصيلا وبوقوع نحو يزيد

فضلة بل جزء جملة مسند اليه بخلاف ما اذا نصب على المفعولية فانه فضلة ويكون معرفة الفاعل

نعمة من غير مترقبة لان اول الكلام غير مطمع في ذكره اي ذكر الفاعل بكون الفاعل رزقا من حيث لا يحتسب

وهو لا يبنى خلافا فانه للفاعل فانه مطمع في ذكر الفاعل والمعارض ان نفضل نحو ليبك يزيد

بنصب يزيد لبناء الفعل للفاعل على خلافه فرسه من الحذف في الاضمار واشتماله على

ايهام جمع المتناقضين من حيث الظاهر لان نصب نحو يزيد فجعله فضلة يوهم ان لا اهتمام

ويتنبه فى الاهتمام بالفاعل وبان في طماع الاول الكلام في ذكر الفاعل مع تقدم المفعول تشويقا اليه فيكون حصوله اوقع واعز واما ذكره اى ذكر المسند فلما مر في ذكر المسند اليه من ان الذكر هو الاصل ولا مقتضى للحذف نحو زيد قائم ومن الاحتياط لضعف التعويل على القرينة نحو ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم ومن التعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا في جواب من قال من نبيكم ومنه قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا بعد قوله أانت فعلت هذا بالهتنا يا ابرهيم ونحو ذلك او ان يتعين كونه المسند اسما او فعلا فيفيد الثبوت او التجدد كما سنذكره او ان يدل على قصد التعجب من المسند اليه كقولك زيد يقاوم الاسد عند قيام القرائن كسيف وناطق بقوته ونحو ذلك وحصول التعجب بذكر المسند ممنوع لان القرينة كما تدل على نفس المسند فاما يتعجب المتكلم للسامع قبل الذكر المستغنى فى الظاهر واما افراده اى جعل المسند غير جملة فلكونه غير سببى مع عدم افادة تقوى الحكم اذ لو كان سببيا نحو زيد قام ابوه او مفيدا للتقوى نحو زيد قام فهو جملة قطعا واما نحو زيد قائم فليس بمفيد للتقوى بل هو قريب من زيد قام في اعتبار التقوى كما سيأتى وقوله مع عدم افادة تقوى الحكم معناه مع عدم افادة نفس التركيب تقوى الحكم فيخرج ما يفيد التقوى بحسب التكرير نحو عرفت عرفت او بحرف التاكيد نحو ان زيدا قائم ونحو ذلك او يقال ان تقوى الحكم في الاصطلاح هو تاكيده بالطريق المخصوص نحو زيد قام وانما قال مع عدم قصد كما يشعر به لفظ المفتاح ليشمل صور التخصيص نحو انا سعيت في حاجتك ورجل جاءنى وما انا قلت هذا فانه لم يقصد به التقوى لكنه يفيده ضرورة تكرر الاسناد فعدم افادة التقوى اعم من عدم قصد التقوى واجيب لصاحب المفتاح بان نحو انا سعيت عند قصد التخصيص جملة فعلية واما تاكيد فقد لا يمنع والمسند مفرد لا جملة كما في سعيت انا وقد عرفت ما فيه وقوع قوله غير سببى موقع الفعلي في عبارة المفتاح على ما بين المصنف لان صاحب المفتاح قد فسر الفعلي بما يكون مفهومه محكوما بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه فزعم المصنف انه يشمل السببى ايضا لان كل مسند محكوم به بالثبوت للمسند اليه او بالانتفاء عنه ضرورة ان الاسناد حكم بثبوت الشئ للشئ او بنفيه عنه وللقائل ان يقول لا نسلم صدق هذا التفسير على المسند السببى لانا سنبين ان المسند السببى في نحو زيد ابوه منطلق وزيد انطلق ابوه هو منطلق وانطلق بالتشبه الى ما بعده لا الجملة التى وقعت خبرا للمبتدا وظاهر انه لم يحكم بثبوت منطلق وانطلق لزيد لكن ههنا

غير مفيد لان الجملة الواقعة خبرا حينئذ لا تستند الى ضمير وقد فسر الاستاذ التحرير في كتاب بيانه

الحكم بمفهوم المسند هو اما بثبوته له او بانتفائه عنه ضرورة فلا بد من الحكم بثبوت

مفهوم انطلق ابوه لزيد يعني انه يثبت له هذا الوصف وهو كونه منطلق الاب فما الباب

انه وصف اعتباري فلو اراد ههنا الثبوت بالفعل حقيقة لانتقض بكثير من المسند الفعلية

الاعتبارية واذا كان المجموع مسندا فعليا فقد بطل ان كون المسند فعليا مع عدم قصد

التقوي يقتضي افراده ومما ذكره الفاضل في شرح المفتاح ههنا ان المستتر في زيد منطلق

ابوه فعلي بخلافه في زيد ابوه منطلق ثم استدل على ان المستتر في زيد منطلق ابوه هو منطلق بدون

ابوه بان اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة فالمحكوم به في زيد منطلق ابوه هو المفرد بخلاف زيد ابوه

منطلق وهذا خبط ظاهر لان اللازم مما ذكر ان لا يكون منطلق مع ابوه جملة ولم يلزم منه ان

يكون المسند هو منطلق وحده فالظاهر ان مراد السكاكي ان المستتر في زيد منطلق ابوه ليس فعليا كما انه

ليس سببيا والا لكان المناسب ان يورد في الفعلي مثالا من هذا القبيل لانه لخفائه اولى بان يمثل به وايضا

بان مفهوم منطلق ابوه ثابت لزيد بخلاف مفهوم انطلق ابوه فانه حكم محض ثم المذكور في قسم النحو

المفتاح ان نحو رجل كريم اصله وصف فعلي ونحو رجل كريم اباؤه وصف سببي وعلى هذا كان القياس

ان يجعل نحو زيد منطلق ابوه مسندا سببيا لكنه لم يقل به لنفي الجملة عند المص وصرح به اورده

صاحب المفتاح بعد تفسير المسند الفعلي امثلة منها اكرم من البر ... وفي الدار خالد اذ تقديره

استقر فيها او حصل على اقوى الاحتمالين واعترض عليه المص بان الظرف اذا كان مقدرا بالجملة

كان المسند في المثال جملة ويحصل التقوي لان خالد مرفوع بالابتداء لا باسم الفاعل لعدم

اعتماد الظرف على شيء واشار الفاضل في الشرح الى الجواب بان المثال الاول مبني على ان الظرف

مقدر باسم الفاعل لا بالفعل والمثال الثاني مبني على مذهب الاخفش والكوفيين حيث لم

يشترطوا في عمل الظرف الاعتماد على شيء ثم قال وانما قيد المثال الاخير بقوله اذ تقديره

استقر او حصل لانه لو قدر مستقر حتى يكون خالد مرفوعا به يصح التركيب وجمع ... خطط فلم

السكاكي الا ذكر المسند الفعلي ايضا حال تعينه مفردا كان او جملة ولم يذكره في المسند ههنا مثالا الا ان

اما اسم فعل وكل منهما مذكور بامثلة واعراضه فيكون التمثيل هنا ضائعا ولذا ترك المص ايضا

على ما ذكرنا انه بعد ما فرغ من الامثلة قال وتفسير تقوي الحكم بتكرره في تقديم المسند على المسند اليه

فلو كان ... امثلة لافراد المسند لكان المناسب تاخيرها عن هذا الكلام لانه وقع منه في ضابطة لافراد

ذكر الفعلي وذكر التقوي في وسط امثلة الافراد بين تفسيرها لا يكون مناسبا وهذا كما
للفطن العارف بصناعة التركيب في نظم الكلام والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق لم نفسر لاشكاله
وتعسر ضبطه وكان الاولى ان يمثل بالجملة الفعلية ايضا نحو زيد انطلق ابوه ويمكن ان يفسر بانه جملة
علقت على المبتدأ بعائد بشرط ان لا يكون ذلك العائد مسندا اليه في تلك الجملة فخرج نحو زيد منطلق
ابوه لانه مفرد ونحو قل هو الله احد لان تعليقها على المبتدأ ليس بعائد ونحو زيد قام وزيد هو
قائم لان العائد مسند اليه ودخل فيه نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه وزيد مررت به وزيد
عمرو في داره وزيد كسرت سرج فرس غلامه وزيد ضربته ونحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا
الصالحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا لان المبتدأ اعم من ان يكون مثل نحو العوامل او لا
والعائد اعم من الضمير وغيره فعلى هذا المسند السببي هو مجموع الجملة التي وقعت خبرا وقال صاحب
المفتاح هو ان يكون مفهوم المسند مع الحكم عليه بانه ثابت للشيء الذي بني عليه ذلك
المسند اعني جعل خبرا عنه او منتف عنه مطلوب التعليق بغير ما بني عليه ذلك المسند تعليق اثبات
لتلك الغير بنوع ما او تعليق نفي عنه بنوع ما او يكون المسند فعلا يستدعي اسنادا الى ما
بالاثبات او بالنفي فيطلب تعليق ذلك المسند على ما قبله بنوع اثبات او نفي لكون ما بعده
المسند متعلقا بما قبله بسببه فالاول نحو زيد ابوه منطلق فان مفهوم منطلق مع الحكم
عليه بثبوته للمبتدأ الثاني اعني ابوه قد علق بزيد بالاثبات له وبغير ما منطلق عليه لان معناه
ما جعل مبتدأ او وقع منطلق مثلا خبرا عنه فخرج من هذا القسم نحو زيد منطلق ابوه او
انطلق ابوه لانه لم يجعل اسم الفاعل او الفعل ليس مبنيا على شيء لما عرفت من تفسيره والثاني نحو
عمرو ضرب اخوه فان ضرب فعل اسند الى ما بعده وهو اخوه ثم علق على ما قبله وهو عمرو
بالاثبات لكون الاخ متعلقا ومضافا الى ضميره فالمسند السببي ضرب وفيه ان قوله او يكون
المسند فعلا منصوب معطوف على قوله يكون مفهوم المسند وقد توهم بعضهم ان المسند السببي
هو القسم الاول فقط وان قوله او يكون مرفوع معطوف على قوله اذا كان في قوله واما الحالة
المقتضية لكونه جملة فهي اذا اريد تقوي الحكم او اذا كان المسند سببيا ولا يخفى انه سهو
والا لكان المناسب ان يقول واذا كان المسند فعلا اذ لا وجه للعدول الى المضارع وترك لفظ
اذا في موضع الالتباس مع رعاية الاقرب الذي لا التباس فيه اعني قوله اذا كان المسند
سببيا ثم الظاهر من لفظ المفتاح ان المسند السببي في زيد ابوه منطلق هو منطلق وفي عمرو
ضرب اخوه هو ضرب فانه قد يكون مفردا كما في هذين المثالين وقد يكون جملة كما في قولنا زيد

او انطلق وليس في كلامه ما يدل على ان المفرد المسند السببي يجب ان يكون جملة بل الذي تقرر في
كلامه انه اذا كان في الكلام مسند سببي يجب ان يكون مسند ذلك الكلام جملة وهذا حق
لما تقرر ان المسند السببي لا يكون الا في جملة وقعت مسندا الى مبتدأ ويمكن ان يقال
في قوله هو ان يكون مضافا محذوفا اي الزمان وضمير هو عائد الى المسند السببي او الى قوله
اما كون المسند سببيا والمعنى ان المسند السببي يكون اذا كان مفهوم المسند كذا او وقت كون المسند
سببيا وقت كونه كذا وح يكون المسند السببي هو ما اخذ من مجموع كلامه وهو نفس الجملة كما ذكرناه او لا
واما كونه اي كون المسند فعلا فللتقييد اي تقييد المسند باحد الازمنة الثلاثة اعني الماضي وهو الزمان
الذي قبل زمان تكلمك والمستقبل وهو الزمان الذي يترقب وجوده بعد هذا الزمان
والحال وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ كما يقال زيد
يصلي والحال ان بعض صلوته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلوة الواقعة في الآنات الكثيرة
المتعاقبة واقعة في الحال على اخصر وجه بخلاف الاسم فانه نحو زيد قائم امس او الان او غدا فانه
يحتاج الى انضمام قرينة واما الفعل فاحد الازمنة الثلاثة جزء من مفهومه فهو بصيغته يدل عليه مع افادة
التجدد الذي هو من لوازم الزمان الذي هو جزء من مفهوم الفعل والتجدد الجزء وحدوثه يقتضي تجدد الكل
وحدوثه وظاهر ان الزمان غير قار الذات اي لا يجتمع اجزاؤه بعضها مع بعض كقوله اي قول طريف بن
تميم او كلما وردت عكاظ هو سوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون وكانت
فيه وقائع قبيلة بعثوا الى عريفهم عريف القوم هو القيم بامرهم الذي شهر بذلك وعرف يتوسم اي
يصدر عنه تفرس الوجوه ويتأملها شيئا فشيئا ولحظة فلحظة فلحظة منه ذلك التوسم شيئا فشيئا وبعد منه النظر لحظة فلحظة وتعاين على
علي كل قبيلة جانبة في يوم عكاظ طلبوا الكافل بامرهم واما كونه اسما فلافادة عدمهما
اي عدم التقييد المذكور وافادة التجدد بل لافادة الثبوت والدوام لاغراض تتعلق بذلك
كما في مقام المدح والذم وما اشبه ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت كقوله لا يألف الدرهم المضروب
صرتنا وهو ما يجمع فيه الدراهم لكن يمر عليها وهو منطلق يعني ان الانطلاق ثابت له دائما
من غير اعتبار تجدد قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاثبات المطلق فينبغي
ان يكون بالاسم وان كان الغرض لا يتم الا بالاشعار بتجدد ذلك الثبوت فينبغي ان يكون بالفعل
وقال ايضا موضع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضاء انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا
فلا تعرض في زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق فعلا له كما في زيد طويل وعمرو قصير واما الفعل فانه
يقتضي التجدد والحدوث ومعنى زيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزءا فجزءا وهو يزاوله ويزجيه

وقولنا في زيد يقوم انه عبارة عن زيد قائم لا يقتضي استواء المعنيين من غير فرق في الاول يحتمل اسناد

واما تقييد الفعل وما يشبهه من اسم الفاعل والمفعول وغيرهما بمفعول مطلق او به او فيه او له او معه

ونحوه من الحال والتمييز والاستثناء فلتربية الفائدة وتقويتها لان ازدياد التقييد يوجب ازدياد

الخصوص وهو يوجب ازدياد البعد المؤدي لقوة الفائدة كما في المسند اليه كما ههنا مظنة سؤال

وهو ان خبر كان مما هو نحو المفعول وتقييد كان به ليس لتربية الفائدة اذ لا فائدة في نحو كان زيد بدون

الخبر لكون الخبر لتربيته اشار الى انه مستثنى من هذا الحكم فقال والمقيد في نحو كان زيد منطلقا

هو منطلقا لا كان لان منطلقا هو نفس المسند حقيقة اذ الاصل زيد منطلق وفي ذكر كان دلالة

على زمان النسبة فهو قيد لمنطلقا كما في قولك زيد منطلق في زمان الماضي وايضا وضع الباب

لتغيير الفاعل على صفة اي جعله وتنبيهه على صفة غير مصدر ذلك الفعل فهو مفهوم

على انها في ذلك الصفة متصف بمعنى ذلك الافعال فمعنى كان زيد قائما انه متصف بالقيام

المتصف بالكون اي الحصول والوجود في الماضي ومعنى صار زيد غنيا انه متصف بالغنى المتصف

بالصيرورة اي الحصول والوجود بعد ان لم يكن في الماضي وهذا معنى قولهم انها لاعطاء الخبر حكم

فان للغنى في هذا المثال حكم الانتقال لانه الحال التي انتقل اليها وهذا نوع اخر من تحقيق

كون هذه الافعال مقيدة بهذه الاخبار واما تركه اي ترك التقييد فلمانع منها اي من تربية الفائدة

كعدم العلم بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة وعدا ذلك اي ان يطلع

الناس او غيرهم من الحاضرين على زمان الفعل او مكانه او غير ذلك من الاغراض متعلق بلحوق بتصور

الحاضر ان المتكلم متمكن وقادر على التكلم فيتولد منه عداوة او ما اشبه ذلك واما تقييده اي الفعل بالشرط

نحو اكرمك ان تكرمني وان تكرمني اكرمك فلاعتبارات وحالات تقتضي تقييده به لا تعرف تلك الاعتبارات الا بمعرفة ما بين ادوات

اي حروف الشرط واسمائه من التفصيل وقد بين ذلك التفصيل في علم النحو فليرجع اليه في هذا الكلام

على ان الشرط قيد للفعل مثل المفعول ونحوه فان قولك ان تكرمني اكرمك بمنزلة قولك اكرمك وقت

اكرامك اياي ولا يخرج الكلام بتقييده بهذا القيد عما كان عليه من الخبرية والانشائية فالجزاء ان كان

خبرا فالجملة خبرية نحو ان جئتني اكرمك بمعنى اكرمك وقت مجيئك وان كان انشاء فالجملة انشائية

نحو ان جاءك زيد فاكرمه اي اكرمه وقت مجيئه واما نفس الشرط فهي ان الجملة الشرطية جملة خبرية مقيدة

بقيد مخصوص محتملة في نفسها الصدق والكذب بناء على انه قال في بحث تقييد المسند الجزء في

نفس الشرط بدون الجزاء فليس بخبر قطعا لان الحرف قد اخرجه الى الانشاء كالاستفهام ولهذا

لا يتقدم عليه معمول الجزاء ولا يصح عمرا ان تضرب اضرب بكذا واما ما ذكره الشارح العلامة من ان مراده

لانها غيرت معنى الجملة كالاستفهام واحدثت فيه معنى الشرط
وقد تقرر في علم النحو ان كل ما غير معنى الجملة و
كان حرفا فرتبته الصدر لتعلم من
الاول الامر ان الكلام
من اي نوع هو
وانواعه
جلبي

ان الجزاء جملة خبرية محتملة للصدق والكذب في نفسها اي نظرا الى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط لا مع التقييد به على ما ظن لان التقييد بالشرط يخرجها عن الخبرية وعن احتمال الصدق والكذب الذي يفيده قوله في نفسها فمستفاد منه وتحقيق الكلام ان اهل العربية على ما ذهب اليه المنطقيون من ان القضية اذا جعلت جزءا من الشرطية مقدما او تاليا ارتفع عنها اسم القضية ولم يبق لها احتمال الصدق والكذب بل تعلق الاحتمال بالربط بين القضيتين فقولنا ان كانت الشمس طالعة ليس بقضية ولا محتمل للصدق والكذب كذا قولنا فالنهار موجود عنده وقد صرحوا بالشرط وعليه صح ما قالوا ان الامر كذلك في الجزاء لان قولنا اكرمك ان جئتني بمنزلة قولنا اكرمك على تقدير مجيئك والتحقيق في هذا المقام ان مفهوم الشرطية بحسب اعتبار المنطقيين غيرها بحسب اعتبار اهل العربية لانا اذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فعند اهل العربية النهار محكوم عليه موجود محكوم به والشرط قيد له ومفهوم القضية ان الوجود يثبت للنهار على تقدير طلوع الشمس فظاهر ان الجزاء باق على ما كان عليه من احتمال الصدق والكذب وصدقها باعتبار مطابقة الحكم بثبوت الوجود للنهار حين طلوعها وكذبها بعدمها واما عند المنطقيين فالمحكوم عليه هو الشرط والمحكوم به هو الجزاء ومفهوم القضية الحكم بلزوم الجزاء للشرط وصدقها باعتبار مطابقة الحكم باللزوم وكذبها بعدمها فكل من الطرفين قد انخلع عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب قالوا انها تنافي الحملية في انها قول جازم موضوع للتصديق والتكذيب وتخالفها بان طرفيها مؤلفان تأليفا وان لم يكونا خبرين وبان الحكم فيها ليس بان احد الطرفين هو الآخر بخلاف الحملية الا ترى ان قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مفهومه عندهم ان وجود النهار لازم لطلوع الشمس وعند النحاة ان النهار موجود في كل وقت من اوقات طلوع الشمس فظاهر انه جملة خبرية مقيدة بمفعول فيه فكم فرق بين المفهومين وتحقيق هذا المقام على هذا الوجه من نفائس المباحث لكن لا بد من النظر ههنا فان ان واذا لكثرة مثلها الشرطية المهملة علم النحويات واذا للشرط في الاستقبال لكن اصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط في اعتقاد المتكلم فلا يقع في كلام الله تعالى الا على سبيل الحكاية او على ضرب من التأويل واصل اذا الجزم بوقوعه في اعتقاده فان قلت كما انه يشترط في ان عدم الجزم بوقوع الشرط فكذا يشترط ايضا عدم الجزم بلا وقوعه كما ذكره جميع النحاة وصرحوا بانها تستعمل في المعاني المحتملة المشكوكة فلم لم يتعرض له المصنف قلت لان الغرض بيان وجه الافتراق بين ان واذا بعد اشتراكهما في الشرط في الاستقبال وذلك بالجزم بوقوع الشرط وعدم الجزم بلا وقوعه فيشترك بينهما فليتامل ولذا ذكر

في المفتاح ان الاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط نحو ان تكرمني اكرمك حيث لا يعلم القائل

انكرمه ام لا فبتر في المثال على اشتراط الخلو عن الجزم باللاوقوع وكذا قال بهما في نحو ان لم اكن لك

ابا كيف تراعي حقي مستعملة في مقام الجزم لنكتة وظاهر ان الجزم ههنا انما هو بلاوقوع الشرط

لان الشرط انما هو انتفاء كونه ابا له فلو لم يشترط الخلو عنه ايضا لما احتاج هذا المثال الى

التأويل وقد سهى الفاضل الشارح ههنا فزعم ان الجزم ههنا انما هو بوقوع الشرط فلذلك

لان الاصل ان عدم الجزم بالوقوع واصل اذا الجزم به كان الحكم النادر او قوع موقعا لان النادر

غير مقطوع به في الغالب لذلك ايضا غلب لفظ الماضي على لفظ المضارع في الاستعمال مع اذا

لان الماضي اقرب الى القطع بالوقوع نظرا الى اللفظ الموضوع للدلالة على الوقوع وان كان باقيا

الى المعنى على الاستقبال لان اذا الشرطية تقلب الماضي الى معنى المستقبل مثل ان نحو فاذا جاءت

اي قوم موسى الحسنة كالخصب والرخاء قالوا لنا هذه اي هذه مختصة بنا ونحن مستحقوها وان

تصبهم سيئة جدب وبلاء يطيروا بموسى اي يتشاءموا به ويقولوا هذا بشؤم موسى ومن معه

من المؤمنين جيء في جانب الحسنة بلفظ الماضي مع اذا لان المراد الحسنة المطلقة التي حصولها

مقطوع به ولهذا عرفت الحسنة تعريف الجنس اي الحقيقة لا الاستغراق فان كان تعريف الجنس

يطلق عليها وجنس الحسنة وهو كالواجب لكثرته واتساعه لتحققه في كل نوع من الانواع بخلاف

نوع الحسنة فانه لا يكثر كثرة جنسها ولهذا جيء بان دون اذا فيما قصد به النوع كقوله تعالى وان

تصبهم حسنة ولئن اصابكم فضل من الله وههنا بحث هو ان عدم التنكير وعدّ القطع بالحصول

انما هو في نوع معين او فرد معين واما في نوع من الانواع وفرد من الافراد كما يدل عليه التنكير

فلا لان القطع بحصول الجنس يوجب القطع بحصول نوع ما او فرد ما ضرورة انه لا يحصل الا

في ضمنه فالفرق بين نحو فاذا جاءتهم الحسنة ونحو ان تصبهم حسنة غير واضح اللهم الا ان يقصد

به نوع مخصوص والمصنف قد قطع بكون تعريف الحسنة تعريف الجنس ردا على صاحب المفتاح

حيث جوز ان يكون تعريف عهد وزعم انه اقضى لحق البلاغة وذلك لانه ان اراد به العهد على

مذهب الجمهور فغير صحيح اذ لم يتقدم ذكر الحسنة لا تحقيقا ولا تقديرا ليكون اللام اشارة

اليها ولو سلم فيجاب بكونها القصد الى حصة معينة من الجنس فالمقدر ان المراد الحسنة المطلقة

المقطوع بها كثرة وقوع واتساعا وبهذا ظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ادل

على فضل الله تعالى وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة التي حقها ان يشك في وقوعها كثيرة

الوقوع وقطعية الحصول مع جعل السيئة القليلة غير قطعية الحصول واذا دل العهد على ما ذهبنا و

على ان الحسنة المطلقة نزلت منزلة المعهود الحاضر في الذهن حتى كانها نصب اعينهم لفرط الالتفات

اليها وكثرة دورها فيما بينهم فيكون اقتضى لحق البلاغة لما فيه من الاشارة الى هذا المعنى فهذا

تفسير تعريف الجنس على مذهبه وبهذا يبطل ما ذكره الشارح العلامة من ان تعريف العهد اقضى

لحق البلاغة اما معنى فلكونه دالا على سوء معاملتهم لان الحسنة وهي الخصب والرخاء قد صار

لكثرة دورها فيما بينهم بمنزلة المعهود الحاضر ففي تعريف العهد دلالة على ان هؤلاء الذين يدعون

انهم احقاء باختصاص هذه النعم من الحسنات ولا يشكرون الله عليها فهم اقبح الناس اعتقادا واسوأهم

معاملة ولا يلزم ذلك في تعريف الجنس لان دعوى استحقاق القليل كدعوى استحقاق الكثير

لا نرتقد تسلم الاولى دون الثانية ولا نزلنا الشكر على القليل كتركه على الكثير فانه يعد في الاولى

دون الثانية واما لفظا فلانه اذا قصد بها العهد تكون الحسنة واقعة موجودة فيتوافق لفظا اذا وجاءها

بخلاف الجنس فانه لا يلزم وقوعها من حيث هو جنس على انا نقول انهم اذا ادعوا استحقاقهم خصائص

جنس الحسنة فقد دخل فيه المعهود دخولا اوليا ولزم من ترك الشكر على الجنس تركه على المعهود

وغيره فيكونوا اسوأ وايضا وقوع جنس الحسنة ليس الا وقوع افرادها واما من حيث هي فيمتنع فلا

اذا عليها يكون ممتنعا الا موجودا واذا حصلت الحسنة هي الواقعة الموجودة لم يكن المراد مطلق الحسنة

كما هو المقصود فح يظهر فساد ما قيل انه اقضى لحق البلاغة لكونه ابعد من الانكار وادخل في الالزام

لكونه اشارة الى حاضر معهود لا يمكنهم انكاره والحاصل ان القول بكون المراد بالحسنة الحسنة المعهودة

ينافي القول بكون المراد بالحسنة المطلقة ويمكن الجواب بان معنى كونها معهودة انها عبارة عن حصة

معينة من الحسنة وهي الخصب والرخاء ومعنى كونها مطلقة ان المراد بها مطلق الخصب والرخاء من

غير تعيين بعض وبهذا يظهر صحة ما ذكره في كونه اقضى لحق البلاغة والسيئة نادرة بالنسبة اليها

اي حتى في جانب السيئة بلفظ المضارع مع ان لا ان السيئة نادرة الوقوع بالنسبة الى الحسنة المطلقة

ولهذا نكرت ليدل تنكيرها على تقليلها فان قلت قد جاء استعمال الماضي مع اذا في السيئة منكرا في قوله

فاذا مس الناس ضر دعانا ومعرفا في قوله واذا مسه الشر فذو دعاء عريض فما وجهه قلت اما الاول

فللنظر الى لفظ المس المنبئ عن معنى القلة والى تنكير ضر المفيد للتقليل والى الانسان المستحق ان

يلحقه كل ضر لبعده عن الحق وارتكاب الضلال لا فيه بلفظ اذا والماضي على ان مسافة يسير من الضر

لمثله حقه ان يكون في حكم المقطوع به واما الثاني فلان الضمير في مسه للانسان المعرض المتكبر المدلول

بقوله تعالى وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ونأى بجانبه فعبر بلفظ إذا والماضي على ان تبال ومثل
هذا الانشاء بالشرطية أن يكون مقطوعا به وقد تستعمل إن في مقام الجزم بوقوع الشرط تجاهلا
لاقتضاء المقام التجاهل كما إذا سئل العبد عن سيده هل هو في الدار وهو يعلم أنه فيها فيقول
إن كان فيها أخبرك متجاهلا خوفا من السيد وكما إذا استطلت ليلتك فتقول إن يطلع الصبح
وينقضي الليل أفعل كذا متجاهلا توليها وتحسرا على هذا أو لعدم جزم المخاطب كقولك
لمن يكذبك إن صدقت فماذا تفعل مع علمك بأنك صادق أو تنزيله أي تنزيل المخاطب العالم
بوقوع الشرط منزلة الجاهل لمخالفته مقتضى العلم كقولك لمن يؤذي أباه إن كان أباك فلا تؤذه
مع علمه بأنه أبوه لكن مقتضى العلم أن لا يؤذيه أو التوبيخ أي لتعيير المخاطب على الشرط وتصوير أن المقام
لاشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح إلا لفرضه أي فرض الشرط كما يفرض المحال لغرض يتعلق
بفرضه كالتبكيت والالزام والمبالغة ونحو ذلك نحو أفنضرب عنكم الذكر أي أنهملكم فنضرب عنكم القرآن
وما فيه من الأمر والنهي والوعد والوعيد صفحا أي إعراضا أو للإعراض أو معرضين أن كنتم قوما مسرفين
فيمن قرأ إن بالكسر فإن الشرط وهو كونهم مسرفين أي مشركين أمر مقطوع به لكن جيء بلفظ إن لقصد
التوبيخ على الإسراف وتصوير أن الإسراف من العاقل في هذا المقام يجب أن لا يكون إلا على سبيل الفرض
والتقدير كما يفرض المحال لاشتمال المقام على الآيات الدالة على أن الإسراف مما لا ينبغي أن يصدر
عن العاقل أصلا فهو بمنزلة المحال الذي لا يقع بحسب مقتضى المقام لا يقال المستعمل في فرض المحال لا ينبغي أن يكون
كلمة لو كما في قوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم يعني الأصنام دون إن لما مر من أنه يشترط فيها عدم
الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه والمحال مقطوع بلا وقوعه فلا يقال إن طار الإنسان كان كذا بل لو
طار لأنا نقول إن المحال في هذا المقام نزل منزلة ما لا قطع بعدمه على سبيل المساهلة وإرخاء
العنان لقصد التبكيت وعلى هذا يصح استعمال إن فيه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى فإن آمنوا بمثل
ما آمنتم به فقد اهتدوا إنه من باب التبكيت لأن دين الحق واحد لا يوجد له مثل فجيء بكلمة الشك
على سبيل الفرض والتقدير أي إن حصلوا دينا آخر مساويا لدينكم في الصحة والسداد فقد اهتدوا وفي
قوله إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة أي إن كان حقا فعاقبنا على إنكاره والمراد نفي
حقيته وتعليق العذاب بكونه حقا مع اعتقاد انتفائه تعليق بالمحال ومنه قوله تعالى قل إن كان للرحمن
ولد فأنا أول العابدين أو تغليب غير المتصف به أي بالشرط على المتصف كما إذا كان القيام قطعي
الحصول لزيد غير قطعي لعمرو فتقول للجميع إن قمتم كان كذا تغليبا لمن لا يقطع بأنهم يقومون على من
يقطع غير قطعي الحصول بالنسبة إليه

لهم القيام قطعا وقوله تعالى ان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا بالنسبة الى المرتابين يحتملهما اى يحتمل
ان يكون للتوبيخ على الارتياب لتصوير ان الارتياب مما لا ينبغي ان يثبت لكم الا على سبيل الفرض لا
شتمال المقام على ما يزيله و يقلعه عن اصله وهو الآيات الدالة على انه منزل من عند الله وان يكون
غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم لانه كان فيهم من يعرف الحق وانما ينكر عنادا فجعل
الجميع كأنه لا ارتياب لهم والاشكال المذكور وارد ههنا لان تقدم الشرط يكون مقطوع عدم
فلا يصح استعمال ان فيه لانا نقول الشرط انما هو وقوع الارتياب في الاستقبال وهو محتمل الوجود
والعدم لانا نقول قد صرح النحاة على ... الارتياب في المستقبل ... نعم لكوفيون
ان ان ههنا بمعنى اذ وقد نص المبرد والزجاج على ان ان لا تقلب كان الى معنى الاستقبال ام ذكر
كثير من النحاة انه اذا اريد بقاء معنى المضي مع ان جعل الشرط لفظ كان نحو قوله تعالى ان كنت قلته
فقد علمته وان كان قميصه قد من قبل وذلك لقوة دلالة كان على المضي لتمحضه لان الحدث
المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي لذا ذكره صاحب الكشاف
في قوله تعالى واما ينسينك الشيطان فلا تقعد بعد الذكرى يجوز ان يراد وان كان الشيطان ينسيك
قبل النهي قبح مجالسة المستهزئين لانها مما تنكره العقول فلا تقعد بعد ان ذكرناك قبحها فلما اورد
جعل الشرط ماضيا معنى كان ليتمحض للمضي فان قيل لما كان البعض مرتابا قطعا والبعض غير
مرتاب قطعا جعل الجميع كأنه لا قطع بارتيابهم ولا بعدم ارتيابهم قلنا هذا تكلف في استعمال ان
في هذا المقام وليس من التغليب في شيء ولا محيص عن هذا الاشكال الا بان يقال غلب المرتابين قطعا
على الذين لا قطع بارتيابهم ممن يجوز منهم الارتياب وعدمه فيكون معنى الكلام والتغليب عن المقطوع
باعتبار الشرط على المقطوع بحكم ما اشرنا اليه في المثال المذكور ومثل التغليب يجري في فنون كثيرة
كقوله تعالى تغليب المذكور على الاناث بان يجري على الذكور والاناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة
اجرائها على الذكور خاصة كقوله تعالى وكانت من القانتين عدت الانثى من الذكور القانتين
بحكم التغليب لان القنوت مما يوصف به الذكور والاناث والقياس كانت من القانتات ويحتمل
ان لا يكون من للتبعيض بل للابتداء لانها ولدت من القوم القانتين لانها من اعقاب
هرون اخي موسى والاول هو الوجه لان الغرض مدحها بانها صدقت بشرائع ربها وكتبه وكانت
من القانتين المطيعين له ومنه تغليب جانب المعنى على جانب اللفظ نحو قوله تعالى بل انتم قوم تجهلون
بتاء الخطاب والقياس بياء الغيبة لان الضمير عائد الى قوم ولفظه لفظ الغائب لكونه اسما مظهرا

لكنه في المعنى عبارة عن المخاطبين فغلب جانب الخطاب على جانب الغيبة ومنه ابوان ونحوه كالعمرين
لابي بكر وعمر والقمرين للشمس والقمر والحسنين للحسن والحسين عليهما السلام ومما اشتهر ان انما
غلب احد المتصاحبين والمتشابهين على الآخر بان جعل الآخر متفقا له في الاسم ثم ثني ذلك الاسم
وقصد اليهما جميعا فينبغي ان يعلم انه خطأ الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فيغلب على المؤنث
كالقمرين ولا يخفى عليك ان ابوين والعمرين من هذا القبيل لا من قبيل قوله وكانت من القانتين
اذ ليس تغليب احدهما على الآخر بان يجري عليهما الوصف المشترك بينهما على اجرائه على الذكر
خاصة بل بان يجعل احدهما متفقا للآخر في اسمه ثم يثنى ذلك الاسم فان قلت لا يكفي في التثنية
الاتفاق في اللفظ بل لا بد من الاتفاق في المعنى ولذا قالوا القرءين بالمعنيين فلا يطلق
القرءان الا على الطهرين او الحيضين لا على طهر وحيض قلت هو مختلف فيه قال الاندلسي يقال العينان
في عين الشمس وعين الميزان فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى ولو
فليكن مجازا وجميع باب التغليب من المجاز لان اللفظ لم يستعمل فيما وضع له الا ترى ان القانتين
موضوع للذكور الموصوفين بهذا الوصف فاطلاقه على الذكور والاناث اطلاق على غير ما وضع
له وقس على هذا جميع الامثلة السالفة والآتية ومنه تغليب الجنس الكثير الافراد على فرد من غير هذا
الجنس مغمور فيما بينهم بان يطلق اسم ذلك الجنس على الجميع كقوله تعالى واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم
فسجدوا الا ابليس عد ابليس من الملائكة لكونه جنيا واحدا فيما بينهم ومنه تغليب الاكثر على الاقل بان
ينسب الى الجميع وصف يختص بالاكثر كقوله تعالى حكاية لنخرجنك يا شعيب والذين آمنوا معك
من قريتنا او لتعودن في ملتنا ادخل شعيب بحكم التغليب في العود الى ملتهم مع انه لم يكن في ملتهم
قط حتى يعود اليها وانما كان في ملتهم من آمن به ومنه تغليب المتكلم على المخاطب او الغائب نحو انا وانت
فعلنا وانا وزيد ضربنا ومنه تغليب المخاطب على الغائب نحو انت وزيد فعلتما وانتم القوم
قال الله تعالى وما ربك بغافل عما تعملون فيمن قرأ بتاء الخطاب المعنى يعمل نبينا محمد وجميع من
سواك من المكلفين غيرهم ولا يجوز ان يعتبر خطاب من سواه من غير جهة التغليب لامتناع ان
يخاطب في كلام واحد اثنان واكثر من غير عطف او تثنية او جمع فانهم قال الله تعالى فمن تبعك منهم
فان جهنم جزاؤكم وقال يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون
فان الخطاب في لعلكم شامل للناس الذي توجه اليهم الخطاب اولا والذين من قبلكم الذي ذكر
بلفظ الغيبة لان لعلكم متعلق بقوله خلقكم لا بقوله اعبدوا حتى يختص بالناس المخاطبين اذ لا معنى

لقولنا اعبدوا لعلكم تتقون ومنه تغليب العقلاء على غيرهم بالطلاق اللفظ المختص بالعقلاء
على الجميع كما تقول خلق الله الناس والانعام ووجه فهم فان لفظ هم مختص بالعقلاء وقد يجتمع
في لفظ واحد تغليبان الخطاب على الغائب والعقلاء على غيرهم كقوله تعالى جعل لكم من انفسكم ازواجا
ومن الانعام ازواجا يذرؤكم فيه اي يخلق لكم ايها الناس من انفسكم اي من جنسكم ذكورا واناثا
ويخلق للانعام ايضا من انفسها ذكورا واناثا يبثكم ويكثركم ايها الناس والانعام في هذا
التقدير والجعل لما فيه من التمكن من التوالد والتناسل فهو كالمنبع والمعدن للبث
التكثير فقوله يذرؤكم خطاب شامل للناس المخاطبين والانعام المذكورة بلفظ الغيبة ففيه
تغليب المخاطب على الغائب لا انه لما صح ذكر الجميع اعني الناس والانعام بطريق الخطاب لان الانعام
غيب وفيه تغليب العقلاء على غيرهم والا لما صح خطاب الجمع بلفظ كم المختص بالعقلاء ففي لفظ
كم تغليبان ولولا التغليب لكان القياس ان يقال يذرؤكم واياها كذا في الكشاف والمفتاح
وغيرها وللقائل ان يقول جعل الخطاب شاملا للانعام تكلف لا حاجة اليه لان الغرض اظهار
القدرة وبيان الالطاف في حق الناس فالخطاب يخصهم والمعنى يكثركم ايها الناس في
هذا التدبير حيث مكنكم من التوالد والتناسل وهيأ لكم من مصالحكم ما تحتاجون اليه في
ترتيب المعاش وتدبير التوالد والانعام خلقها لكم فيها دفء ومنافع ومنها تاكلون وجعلها
ازواجا تبقى ببقائكم وتدوم بدوامكم وعلى هذا يكون التقدير وجعل لكم من الانعام ازواجا
ومنه تغليب الموجود على ما لم يوجد كما اذا وجد بعض الشيء وبعضه مترقب الوجود فيجعل الجميع
كانه موجود كقوله تعالى والذين يؤمنون بما انزل اليك المراد المنزل كله وان لم ينزل الا بعضه
ومنه تغليب ما وقع بوجه مخصوص على ما وقع بغير هذا الوجه كقوله تعالى ذلك بما قدمت ايديكم
ذكر الايدي لان اكثر الاعمال يزاول بالايدي فجعل الجميع كالواقع بالايدي تغليبا ولكونهما
لقوله كان كل قدم ليثبت الحكم من اقبل امره معللا فيكون له في النقل مستقرا ولا يكون لما
يذكر تعليله بعده اي ولكون ان واذا التعليق امر هو حصول مضمون الجزاء بغيره بمعنى حصول
الشرط في الاستقبال متعلق بغيره على معنى جعل حصول الشرط في الاستقبال ولا يجوز ان يتعلق
بتعليق امر لان التعليق انما هو في زمان التكلم لا في الاستقبال الا ترى انك اذا قلت ان دخلت
الدار فانت حر فقد علقت الحرية على دخول الدار في الزمان المستقبل كان كل من جملتي كل من
ان واذا بمعنى الشرط والجزاء فعليته استقبالية اما الشرط فظاهر لانه مفروض الحصول في الاستقبال

فيمتنع ثبوته ومضيه واما الجزاء فلان حصوله معلق على حصول الشرط في الاستقبال ويمتنع

تعليق حصول الحاصل الثابت على حصول ما يحصل في المستقبل ويجاب بتشبه ان الجزاء يجوز

ان يكون طلبا نحو ان جاءك زيد فاكرمه لانه فعلي استقبالي الدلالة على الحدث في المستقبل فيجوز

ان يترتب على امر محال فان الشرط فانه مفروض الصدق في الاستقبال فلا يكون طلبا فافهم ولا يخالف

ذلك لفظا الا لنكتة تطبيقا للفظ بالمعنى تفاديا عن مخالفة مقتضى الظاهر من غير نكتة يقتضيها

شيء وقوله لفظا اشارة الى ان الجملتين وان جعلت كلتاهما او واحدة منهما اسمية او فعلية ماضوية

فالمعنى على الاستقبال حتى ان قولنا ان اكرمتني الان فقد اكرمتك امس معناه ان تعتد باكرامك

اياي الان فاعتد باكرامي اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك معناه

فلا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين

كفروا معناه ينصره من نصره قبل ذلك فقس على هذا فقد دماثة المقام وتاويل الجزاء الطلبي

بالخبري وهم لانه ليس بمفروض الصدق كالشرط بل هو مترتب عليه هذا ولكن قد يستعمل ان

في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط لفظ كان نحو وان كنتم في ريب مما نزلنا وان كنتم في شك

كذا اذا جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ولا يذكر لها جزاء

نحو زيد وان كثر ماله بخيل وعمرو وان اعطي جاها لئيم وفي غير ذلك قليل كما في قول ابي العلاء

فيا وطني ان فاتني بك سابق من الدهر فلينعم لساكنك البال فقوله ايضا فان زهلت عنا

صدورها فقد اخذت من جدانفوس رجال لظهوره ان المعنى على المضي فاذا الاستقبال وقد تستعمل

اذا للماضي كقوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين حتى اذا ساوى بين الصدفين حتى اذا جعله نارا وللاستمرار

كقوله تعالى واذا لقوا الذين امنوا قالوا امنا كما يراد غير الحاصل في صورة الحاصل لقوة الاسباب

المتاخذة في حصوله نحو ان اشترينا كان كذا حال انعقاد اسباب الاشتراء او كون عطف على قوة الا

لا على ارادة غير الحاصل وكذا جميع ما عطف بعده باو لانها كلها علل لابراز غير الحاصل في معرض

الحاصل اي لكون ما هو للوقوع كالواقع كقولك ان مت كما سبق من انه يعبر عن المستقبل بلفظ

الماضي تنبيها على تحقق وقوعه او التفاؤل او اظهار الرغبة في وقوعه اي وقوع الشرط نحو ان ظفرت

بحسن العاقبة فهو المرام هذا يصلح مثالا للتفاؤل واظهار الرغبة ثم اشار الى بيان ان اظهار الرغبة

يقتضي ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل بقوله فان الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر

تصوره اياه اي تصور ذلك الامر فربما يخيل ذلك الامر اليه اي الى ذلك الطالب حاصلا فيعبر عنه

الطالب

بلفظ الماضي عليكم على اظهار الرغبة في الوقوع ورد قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم على البغا
ان اردن تحصنا حيث جيء بلفظ الماضي دلالة على توفر الرغبة في ارادتهن التحصن فان قيل تعليق النهي
عن الاكراه بارادتهن التحصن يقتضي جواز الاكراه عند انتفائها اجيب بوجوه الاول لا نسلم
ان التعليق بالشرط يقتضي انتفاء المعلق عند انتفائه والا سند لا يجوز ان انتفاء الشرط يوجب
انتفاء المشروط لانه عبارة عما يتوقف عليه وجود الشيء في غاية السقوط لانه غلط من اشتراك
اللفظ الثاني لا نسلم ان الشرط النحوي هو ما يتوقف عليه وجود الشيء بل هو المذكور بعد ان واخواته
معلقا عليه حصول مضمون جملة اي حكم بانه يحصل مضمون تلك الجملة عند حصوله وكلاهما منقول
عن معناه اللغوي يقال شرط عليه كذا اذا جعله علامة الامر وان قولنا ان كان هذا انسانا
فهو حيوان شرط وجزاء مع ان كونه حيوانا لا يتوقف على كونه انسانا ولا ينتفي بانتفائه بل الامر بالعكس
لان الشرط النحوي في الغالب ملزوم والجزاء لازم الثالث انه لا خلاف في ان التعليق بالشرط انما
يقتضي انتفاء الحكم عند انتفائه اذا لم يظهر للشرط فائدة اخرى ويجوز ان يكون فائدته في الآية
المبالغة في النهي عن الاكراه يعني انهن اذا اردن العفة فالمولى احق بارادتها وايضا دلالة الآية نزلت
فيمن يردن التحصن ويكرههن المولى على الزنا الثالث ان لا تكرهوا معناه يحرم الاكراه او المطلب
منكم الكف عن الاكراه وعند عدم ارادة التحصن ينتفي حرمة الاكراه او طلب الكف عن الاكراه
ضرورة انتفاء الاكراه حينئذ لانه انما يكون على فعل يريده الفاعل بنفسه ضد عدم ارادة التحصن
الامتناع عن الزنا لا يتحقق الاكراه عليه الرابع انا سلمنا ان الآية تدل على انتفاء حرمة الاكراه
الظاهر نظرا الى مفهوم المخالفة لكن الاجماع القاطع عارضه والظاهر يندفع بالقاطع قال السكاكي
او للتعريض اي لابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اما لما ذكر او للتعريض بان ينسب الفعل الى
واحد والمراد غيره نحو قوله تعالى ولقد اوحي اليك والى الذين من قبلك لئن اشركت ليحبطن عملك فالمخاطب
النبي عليه السلام وعدم اشراكه مقطوع به لكن جيء بلفظ الماضي ابرازا للاشراك في معرض الحاصل على سبيل
الفرض والتقدير تعريضا بمن صدر عنهم الاشراك بانه قد حبطت اعمالهم كما اذا شتمك احد فتقول
والله لئن شتمني الامير لاضربنه ولا يخفى عليك انه لا معنى للتعريض بمن لم يصدر عنهم الاشراك
وان ذكر المضارع لا يفيد التعريض لكونه على الاصل ولما كان في هذا الكلام من الخفاء والضعف نسبه
الى السكاكي والا فهو ذكره جميع ما تقدم فقال ونظيره اي نظير لئن اشركت في التعريض في استعمال الماضي
مقام المضارع في الشرط للتعريض قوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني اي وما لكم لا تعبدون الذي

فطركم بدليل واليه ترجعون اذ لولا التعريض لكان المناسب لسياق الاثبات ان يقال واليه ارجع وقد
حسن اي حسن هذا التعريض اسماع المتكلم المخاطبين الذين هم اعداؤه الحق على وجه لا يزيد
ذلك الوجه غضبهم وهو اي ذلك الوجه ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ويعين عطف
على لا يزيد وليس هذا من كلام السكاكي يعني على وجه يعين على قبوله اي قبول الحق لكونه اي كون
ذلك الوجه ادخل في امحاض النصح حيث لا يريد المتكلم لهم الا ما يريد لنفسه ويسمى هذا النوع
من الكلام المنصف لان كل من سمعه قال للمخاطب قد انصفك المتكلم بل ولان المتكلم قد انصف من
نفسه حيث حط مرتبته عن مرتبة المخاطب ويسمى ايضا الاستدراج لاستدراجه الخصم الى الاذعان
والتسليم وهو من لطائف الاساليب قد كثر في التنزيل والاشعار والمحاورات فان قلت قوله
تعالى ان يثقفوكم اي ان يجدكم مشركو مكة ويظفروا بكم يكونوا لكم اعداء خالصي العداوة و
يبسطوا اليكم ايديهم والسنتهم بالسوء اي بالقتل والضرب والشتم وودوا لو تكفرون اي تمنوا
ان ترتدوا عن دينكم فتكونوا مثلهم وترتفع العداوة والقتال قد ذكر في موضع جزاء هذا
الشرط ثلث جمل متعاطفة وقد عدل في الثالثة الى لفظ الماضي فاي نكتة في ذلك قلت فيه
وجهان احدهما وهو المذكور في الكشاف ان الغرض مثله الدلالة على انهم ودوا قبل كل شيء
كفر المؤمنين وارتدادهم لانهم يريدون ان يلحقوا بهم مضار الدنيا والدين واسبق المضار
عندهم ان يردوا المؤمنين كفارا لعلمهم بان الدين اعز عليهم من ارواحهم لانهم يبذلون
الارواح دونه وثانيهما وهو المذكور في المفتاح ان لزوم ودادتهم ان يرتدوا كفارا لثقفهم
ولظفرهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم الاولين اعني كونهم اعداء وبسطهم الايدي والالسن
اليهم لانهما واضحا اللزوم بالنسبة اليهما الان وودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة البتة ولا لحبهم
من كفرهم لكونه اضر الاشياء بالمؤمنين وانفعها للمشركين لانحسام مادة المخاصمة وارتفاع
المقاتلة والمشاجرة بخلاف العداوة وبسط الايدي والالسن فانه يجوز انتفاؤهما لدى المصادفة
بسبب ما بينهم من القرابة والمعاشرة او بما اشار اليه من قولهم اذا ملكت فاسجح واما انتفاء
ودادة كفرهم بان يسلم المشركون ايضا فهو وان كان ممكنا محتملا لكنه لا يخفى ما بعده فان
قلت واذا عطف شيء على جواب الشرط فهو على وجهين احدهما ان يتصور وجود كل من المذكورين
بدون الاخر ويجعل وقوعه جزاء بعنوان تعطيني اعطك واكسك والثاني ان يتوقف المعطوف
على المعطوف عليه بعنوان تجئ الامير استاذنت فخرجت وهذا في المعنى على كلامين [illegible]

استاذنتم

استاد نشروانا استاذ نشرحت كذا في دلائل الاعجاز فما في الاية كان من الضرب الثاني بكون

مجموع الجمل الثلث لا ذمّا واحدا لم يصح ما في المفتاح وان كان من الضرب الاول لم يكن في تقييد

ودادة الكفر بالشرط فائدة لانها حاصلة ظفروا بهم او لم يظفروا فلا اولى ان يكون قوله وودّوا

عطفا على الجملة الشرطية لا على الجزاء وحده فان تعاطف الشرطية وغيرها كثير في الكلام قال الله

تعالى وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون عطف لا ينصرون على مجموع الشرط والجزاء وقال

الله تعالى وقالوا لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر عطف الشرطية على لولا

قلت الظاهر انه من الضرب الاول والمراد اظهار ودادة الكفر واستيفاؤها مقتضيا ولا شك انه

موقوف على ظفرهم وكذا المراد اظهار كونهم اعداء والا فالعداوة حاصلة ظفروا او لم يظفروا

لا يقال انا لا ابتر نزلت في حاطب اي بلتعة حين وجه كتابا الى مشركي مكة واخبرهم باستعداد

النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقتالهم فقبل ظفر المشركين بهم يظنون كفارا مثلهم فلا عداوة

ولا ودادة للرد الى الكفر واما اذا ظفروا بهم ووجدوهم مؤمنين فح يتحقق العداوة وبسط

الايدي والالسن وودادة الرد الى الكفر لانا نقول هذا انما يصح ان لو وصل الكتاب الى المشركين

وعلموا ان حاطب الكفر والنفاق والمذكور في القصة ان الكتاب لم يصل اليهم وانه اخذ اصحاب

النبي عن الطريق ولو للشرط اي لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا في الماضي

مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء الجزاء كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء

مع القطع بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط

واما عبارة المفتاح وهي انها لتعليق ما امتنع بامتناع غيره على سبيل القطع كقولك لو جئتني

لاكرمتك معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع من مجيء مخاطبك ففيها اشكال لانه تجعل اولا المعلق

نفس الجزاء والمعلق عليه امتناع الشرط وثانيا المعلق امتناع الجزاء والمعلق عليه نفس الشرط

مع وضوح فساد كل منهما وقد وجهه بعض من اطلع عليه بانه على حذف المضاف اي انها لتعليق امتناع ما

امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع من المجيء واظن انه لا حاجة اليه لان تعليق

الحكم بالوصف مشعر بالحيثية فكانه قيل انها لتعليق ما امتنع من حيث انه ممتنع وهذا معنى

تعليق امتناعه وكذا قوله بما امتنع وهذا معنى لطيف شجع السكاكي على هذه العبارة وغفل

المهرة من متقوحا به عن ضده هو لتعليق الامتناع بالقطع وعلى ما ذكرنا لتعليق الثبوت بالثبوت فرضا

مع القطع بالانتفاء والمال واحد فمعنى الجملة هي لامتناع الثاني اعني الجزاء لامتناع الاول اعني الشرط

سواء كان الشرط والجزاء اثباتا او نفيا او احدهما اثباتا والاخر نفيا فامتناع النفي اثبات
هو في نحو لم تأتني لم اكرمك لامتناع عدم الاكرام لامتناع عدم الاتيان اعني لثبوت الاكرام
لثبوت الاتيان هذا هو المشهور بين الجمهور واعترض عليه الشيخ ابن الحاجب بان الاول سبب والثاني
مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب لجواز ان يكون للشيء اسباب مختلفة كالنار والشمس للاشراق
فانتفاء السبب لا يوجب انتفاء المسبب بل انتفاء المسبب يوجب انتفاء السبب الا ترى ان قوله تعالى لو كان فيهما
الهة الا الله لفسدتا انما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الالهة دون العكس
لا يلزم من انتفاء تعدد الالهة انتفاء الفساد لجواز ان يفعله الله لسبب اخر فالحق انها لامتناع الاول
لامتناع الثاني وقال بعض المحققين ان دليله باطل ودعواه حق اما الاول فلان الشرط عندهم
اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا نحو لو كان لي مال لحججت
او غيرهما نحو لو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة واما الثاني فلان الشرط ملزوم والجزاء
لازم وانتفاء اللازم يوجب انتفاء الملزوم من غير عكس فهي موضوعة ليكون جزاؤها معدوم
المضمون فيمتنع مضمون الشرط الذي هو ملزوم لاجل امتناعه لانه هو الجزاء فهي لامتناع الاول
لامتناع الثاني اي ليدل انتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي ان رفع
التالي يوجب رفع المقدم ورفع المقدم لا يوجب رفع التالي فقولنا لو كان هذا انسانا لكان حيوانا
لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان وقولنا لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس بحيوان وهذا ما ذكره
جماعة من الفحول وتلقاه غيرهم بالقبول ونحن نقول ليس معنى قولهم لو لامتناع الثاني لامتناع الاول
انه يستدل بامتناع الاول على امتناع الثاني حتى يرد عليه ان انتفاء السبب او الملزوم لا يدل على انتفاء
المسبب او اللازم بل معناها انها للدلالة على ان انتفاء الثاني في الخارج انما هو بسبب انتفاء الاول
لو شاء الله لهداكم ان انتفاء الهداية انما هو بسبب انتفاء المشية فهي عندهم تستعمل للدلالة على ان
علة انتفاء مضمون الجزاء في الخارج هي انتفاء مضمون الشرط من غير التفات الى ان علة العلم بانتفاء
الجزاء ما هي الا ترى ان قولهم لو لامتناع الثاني لوجود الاول نحو لو لا علي لهلك عمر معناه ان
وجود علي سبب لعدم هلاك عمر لا ان وجوده دليل على ان عمر لم يهلك وفي يدل على ما ذكرنا
قول ابي العلاء المعري ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم رعايا ولكن ما لهن دوام الا يرى انه
استثناء نقيض المقدم لا ينتج شيئا على ما تقرر في المنطق وكذا قول الحماسي لو طار ذو حافر قبلها
لطارت ولكنه لم يطر اي عدم طيران تلك الفرس بسبب انه لم يطر ذو حافر قبلها واما ارباب

فقد جعلوا لو وان ونحوهما اداة للتلازم دالة على لزوم الجزاء للشرط من غير قصد الى القطع بانتفائهما
وهذا صح عندهم ان يستثنا عين المقدم نحو لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
فهم يستعملونها للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء الاول ضرورة انتفاء
الملزوم بانتفاء اللازم من غير التفات الى ان علة انتفاء الجزاء في الخارج ما هي لانهم انما يستعملونها
في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ولا شك ان العلم بانتفاء الملزوم لا يوجب العلم
بانتفاء اللازم بل الامر بالعكس اذا تصفحنا وجدنا استعمالها على قاعدة اللغة اكثر لكن قد
تستعمل على قاعدتهم كما في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا الظهور ان الغرض منه التصديق
بانتفاء تعدد الالهة لا بيان سبب انتفاء الفساد فعلم ان اعتراض الشيخ المحقق واتباعه انما هو على
ما فهموه من كلام القوم وقد غلطوا فيه غلطا صريحا وكم من عائب قولا صحيحا وافته من الفهم
السقيم فان قيل لا يصح ما ذكرتم من لزوم انتفاء الجزاء لانتفاء الشرط في نحو قوله عليه السلام
نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه اذ لا يلزم ثبوت عصيانه لان نفي النفي اثبات وهذا
فاسد لان الغرض مدح صهيب بعدم العصيان قلنا قد يستعمل ان ولو للدلالة على ان الجزاء
لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وذلك اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك
الجزاء ويكون نقيضه لذلك الشرط انسب واليق باستلزام ذلك الجزاء فيلزم استمرار وجود الجزاء
على تقدير وجود الشرط وعدمه فيكون دائما سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو لو اهنتني
لاثنيت عليك او منفيين نحو لو لم يخف الله لم يعصه او مختلفين نحو قوله تعالى ولو ان ما
في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله ونحو لو لم تكرمني
لاثنيت عليك ففي هذه الامثلة انما يدعى لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط مع استحقاق لزوم
وجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الاولى ويستعمل لهذا المعنى لولا ايضا نحو لولا
اكرامك اياي لاثنيت عليك يعني اثني عليك على تقدير عدم الاكرام فكيف على تقدير وجوده
اذ لا فرق في المعنى بين لولا ولو الداخلة على النفي فان قيل هل يجوز ان يكون لو في هذه
الامثلة على اصلها من تفيد انتفاء الجزاء بناء على ان الجزاء هو عدم العصيان المرتبط بعدم
الخوف مثلا فيجوز ان يكون هذا منفيا وعدم العصيان المرتبط بالاكرام قلنا لا يخفى على
[illegible] ان الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء وانما يجيء ذلك من قبل ذكر الشرط والا لكان
تقييده بالشرط تكرارا كما اذا قلنا ان جئتني لاكرمتك اكراما مرتبطا بالمجيء ونحن نعلم قطعا ان

المنفي في قولنا لو جئتني لاكرمتك هو نفس الاكرام لا الاكرام المرتبط بالمجيء وليس كل ما له دخل في
لزوم شيء لشيء او ثبوته له يجب ان يكون ملاحظا للعقل عند الحكم وقيد الدلالة للشيء في كلام ابن
الحاجب انه مستقيم فيما وقع الجزاء بلفظ الاثبات ومن المنفي ذلا عموم للمثبت فيجوز في نحو لو اهنتني
لا اثنيت عليك ان يقيد دوام الثناء المنفي عن المثبت بخلاف النفي فانه يفيد العموم فيلازم في نحو لو لم
يخف الله لم يعصه نفي العصيان مطلقا فلو قيد ثبوت نفي النفي لزم الاثبات مقيدا فيصح في هذا
وهم لانه ان اعتبر الارتباط بالشرط في مفهوم الجزاء حتى يكون المعنى لو اهنتني لا اثنيت عليك ثناء
مرتبطا باهانتي فلا نسلم ان المنفي عام بل معنى لو لم يخف الله لم يعصه عدم عصيان مرتبطا بعدم
الخوف فيجوز ان يكون انتفاؤه بانتفاء القيد ويلزم عدم عصيان غير مرتبط بعدم الخوف وان لم
يعتبر بل اجري على اطلاقه يلزم العموم في تعميم مثبتا كان او منفيا واما قوله تعالى ولو علم الله فيهم
خيرا لاسمعهم ولو اسمعهم لتولوا فقد قيل انه على صورة القياس الاقتراني فيجب ان ينتج لو علم
الله فيهم خيرا لتولوا وهذا محال لانه على تقدير ان يعلم فيهم خيرا لا يحصل منهم التولي بل الانقياد
والجواب انهما مهملتان وكبرى الشكل الاول يجب ان تكون كلية ولو سلم فانهما تنتجان لو كانتا
لزوميتين وهو ممنوع ولو سلم فاستحالة النتيجة ممنوعة لان علم الله فيهم خيرا محال اذ لا خير
فيهم والمحال جاز ان يستلزم المحال وهذا غلط لان لفظ لو لم يستعمل في فصيح الكلام في القياس
الاقتراني وانما يستعمل في القياس الاستثنائي المستثنى فيه نقيض التالي لانها لامتناع الشيء
لامتناع غيره ولهذا لا يصرح باستثناء نقيض التالي كيف يصح ان يعتقد في كلام الحكيم تعالى وتقدس
قياس اهملت فيه شرائط الانتاج واي فائدة تكون في ذلك فضلا عن تركيب القياس لاجل عمومه النتيجة
بل الحق ان قوله لو علم الله فيهم خيرا وارد على قاعدة اللغة يعني ان سبب عدم الاسماع عدم العلم
بالخير فيهم ثم ابتدأ بقوله ولو اسمعهم لتولوا كلاما اخر على طريقة لو لم يخف الله لم يعصه يعني
ان التولي لازم على تقدير الاسماع فكيف على تقدير عدم الاسماع فهو دائم الوجود كذا ذكره
اقول يجوز ان يكون التولي متسببا بانتفاء الاسماع كما هو مقتضى اصل لو لان التولي
هو الاعراض عن الشيء وعدم الانقياد له فعلى تقدير عدم اسماعهم ذلك الشيء لم يتحقق منهم التولي
والاعراض عنه ولم يلزم من هذا تحقق الانقياد له فان قيل انتفاء التولي خير وقد ذكر انه لا خير
فيهم قلنا لا نسلم ان انتفاء التولي بسبب انتفاء الاسماع خير وانما يكون خيرا لو كانوا اهلا بان
اسمعوا شيئا ثم انقادوا له ولم يعصوا وهذا كما يقال الاخرس فلان لو كان به قوة لفتل السلطان

فان عدم قتل المسلمين بناء على عدم القوة والقدرة ليس جبنا منه واما قوله تعالى لو جعلناه

ملكا لجعلناه رجلا فيحتمل ان يكون من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه يعني لو جعلنا الرسول ملكا

لكان في صورة رجل فكيف اذا كان انسانا ويحتمل ان يكون على اصل لو من انتفاء الشرط والجزاء

اي لو جعلنا الرسول المرسل اليهم ملكا لجعلنا ذلك الملك في صورة رجل فاذا كان لو للشرط

في الماضي فيلزم عدم الثبوت والمضي في جملتيها اي الشرط والجزاء لان الثبوت ينافي التعليق في الحصول

الغرضي والاستقبال ينافي المضي فلا يعدل في جملتيها عن الفعلية الماضوية الا لنكتة ومعنى

المبني انها تستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت نحو اطلبوا العلم ولو بالصين

وانا انا هي بكم الامم يوم القيمة ولو بالسقط وقال ابو العلاء ولو وضعت في دجلة الهام

من الحرج الا القاوب خوال يصفت انا سفر على مفارقة بغداد وشوق وكابة الى ماء دجلة

المعنى ان وضعت لكنها بلو وقصد الى ان وضع كانها الهام في ماء دجلة كانت امرها قد حصل

منه الياس فانقطع الرجاء فصار في حكم المقطوع بالانتفاء فيجوز هاهنا على المضارع في نحو لو يطيعكم

في كثير من الامر لعنتم اي لو قدم في الجهد الهلاك لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا لانه

كان قادرا على استمرار عمل النبي على ما يستصوبون وانه كلما عن لهم راي في امر كان معمولا

بدليل قوله تعالى في كثير من الامر كما في قوله تعالى الله يستهزئ بهم بعد قولهم انما نحن مستهزءون

حيث لم يقل الله مستهزئ بهم بلفظ اسم الفاعل قصدا الى حدوث الاستهزاء وتجدده وقتا

بعد وقت الاستهزاء هو السخرية والاستخفاف ومعناه انزال الهوان والحقارة بهم وهكذا كانت

نكايات الله في المنافقين وبلاياه النازلة بهم تتجدد وقتا فوقتا وتحدث حالا فحالا ان

قيل ان اراد بالفعل في قوله لقصد استمرار الفعل الاطاعة مثلا ليكون المعنى ان انتفاء عنتكم

بسبب انتفاء استمراره على طاعتكم فهذا مخالف لما ذكر في المفتاح من ان المعنى ان امتناع عنتكم بامتناع

امتناعه عن طاعتكم وان اراد به امتناع الطاعة ليكون الاستمرار راجعا الى الامتناع عن الطاعة فهو

خلاف ما يفهم من الكلام لان المضارع يفيد الاستمرار فدخول لو عليه انما يفيد امتناع الاستمرار

لا استمرار الامتناع قلنا الظاهر هو الاول والثاني ايضا وجه لانه كما ان المضارع المثبت يفيد

استمرار الثبوت يجوز ان يفيد المنفي استمرار النفي ويفيد الداخل عليه لو استمرار الامتناع

الا ترى ان الجملة الاسمية تفيد الثبوت والدوام والتاكيد فاذا دخلت عليها حرف النفي تكون

لتاكيد النفي وثباته لا لنفي التاكيد والثبوت ولهذا قالوا ان قوله تعالى وما هم بمؤمنين رد لقولهم

الفاضل قدس سره الجواب في شرح المفتاح حيث قال لو لحسن الا ان كلمة او الاحسان لو جدوى

امتناعه ابلغ وجه اكده وان قولنا ما ادبدا ضربت وما زيدا ضربت للاختصاص لا للنفي

الاختصاص مع انه يدون مرزا لنفي يفيد الاختصاص فهذا نظائره في كلامهم ودخول لو على

المضارع في نحو ولو ترى الخطاب لمحمد او لكل من يتأتى منه الرؤية اذ وقفوا على النار اي

اروها حتى يعاينوها واطلعوا عليها اطلاعا هي تحتهم او ادخلوها فيعرفوا مقدار عذابها

قولك وقفته على كذا اذا فهمته وعرفته وجواب لو محذوف اي لرايت امرا فظيعا وكذا في

قوله تعالى ولو ترى اذ الظالمون موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم

لتنزيله اي المضارع منزلة الماضي لصدوره اي المضارع او الكلام عمن لا خلاف في اخباره

وهو الله الذي يعلم غيب السموات والارض فالمستقبل الذي اخبر عنه بوقوعه بمنزلة الماضي

المحقق الوقوع فهذه الحالة انما هي في المستقبل لانها انما تكون في القيمة لكنها جعلت

بمنزلة الماضي المحقق فاستعمل لو واذ فيها اختصا بالماضي وح كان المناسب ان يقال ولو رأيت

لكنه عدل الى لفظ المضارع لانه كلام من لا خلاف في اخباره فالمضارع عنده بمنزلة الماضي

فهو مستقبل في التحقيق ماض بحسب التاويل كانه قيل قد انقضى هذا الامر لكنك ما رايته ولو

رايته لرايت امرا عجيبا هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام وان جعلت الخطاب للنبي صلعم ولو للتمني

فلا استشهاد لان لو التمني يدخل على المضارع ايضا كما في ربما يود الذين كفروا فانه قال التمني

ابن السراج وابو علي في الايضاح ان الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب ان يكون ماضيا

لانها للتقليل في الماضي وجوز ابو علي في غير الايضاح وقوع الحال والاستقبال

بعد ما فقوله ربما يود من تنزيل المضارع منزلة الماضي في احد قولي البصريين واما الكوفيون

فعلى انه يقدر يكان اي ربما كان يود فحذف لكثرة استعمال كان بعد ربما واما جعل ما

نكرة موصوفة بيود والفعل المتعلق بربت محذوف اي رب شيء يوده الذين كفروا اتحقق

وثبت فلا يخفى ما فيه من التعسف تنبيه النظم فرب ههنا للتقليل المستتر بمعنى انه يدهشهم

اهوال القيمة فيبهتون فان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ذلك ويجوز ان يكون مستعارة

للتكثير وذكر ابن الحاجب ايضا نقلت من التقليل الى التحقيق كما نقلوا قد اذا دخلت على المضارع

من التقليل الى التحقيق ومفعول يود محذوف بدلالة قوله لو كانوا مسلمين على ان لو للتمني

حكاية لودادتهم جوء به على لفظ الغيبة لانه مخبر عنهم كما تقول حلف بالله ليفعلن ولو قيل

لا فعلن لكان ايضا سديدا لحسنا ما من زعم ان لو الواقعة بعد فعل يفهم منه معنى التمني

مرة مصدرية بفعول يوقعه هو قوله لو كانوا مسلمين او لاستحضار الصورة عطف على
قوله لتنزيله يعني صورة رؤية الكافرين موقوفين على النار متمنين بالتمني ان لا يكذبوا
بآيات ربهم وكذا صورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم والمجرمين ناكسي رؤسهم متقاولين
بتلك المقالات كما قال الله تعالى فتثير سحابا بلفظ المضارع بعد قوله تعالى الله الذي ارسل
الرياح استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة اي اثارة السحاب على صورة
الممتدة المسخرة بين السماء والارض على الكيفيات المخصوصة والانقلابات المتفاوتة ثم ذلك
لان المضارع مما يدل على الحال الحاضر الذي من شانه ان يشاهد كانه يستحضر بلفظ المضارع تلك
الصورة ليشاهدها السامعون ولا يفعل ذلك الا في امر يهتم بمشاهدته لغرابة او فظاعة او
نحو ذلك وهو في الكلام كثير وقد يكون دخولها على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفظاعة
بحيث يتحرز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لكونه مما يدل على الوقوع في الجملة كما تقول الفقير
اصابتني حوادث لو بقيت الى الآن لما بقي مني اثر ولم يتعرض المصنف لعدم الثبوت في
جعل الجملة الثانية اسمية كقوله تعالى ولو انهم آمنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير لدلالة على
اثبات المثوبة واستقرارها لان المراد امرها ما الجملة الاولى فلا يقع الا فعلية لشرط واما تنكيره
اي تنكير المسند فلارادة عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه كقولك زيد كاتب
وعمرو شاعر او لتعجيز نما اذا قصد حكاية المنكر كما اذا قال لك قائل عندي رجل فتقول
له الذي عندك رجل وان كنت تعلم انه زيد او للتفخيم نحو هدى للمتقين على انه خبر مبتدأ محذوف
او خبر ذلك الكتاب او للتحقير نحو ما زيد شيئا قال صاحب المفتاح او لكون المسند اليه نكرة
نحو رجل من قبيلة كذا حاضر فانه يجب تنكير المسند لان كون المسند اليه نكرة والمسند معرفة
سواء قلنا يمتنع عقلا او لا يمتنع ليس في كلام العرب نحو قوله ولا يك موقف منك الوداعا
وقوله يكون مزاجها عسل وماء من باب القلب على ما مر وهذا على اطلاقه ليس بصحيح لانهم جوزوا
كون المبتدأ نكرة اسم استفهام والخبر معرفة نحو من ابوك وكم درهما مالك وكذا فيما اذا صنعت على
ان يكون المعنى اي شيء الذي صنعت وقد صرحوا في جميع ذلك بان اسم الاستفهام مبتدأ والمعرفة
بعده خبره واستدل بعضهم على ان كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة يمتنع عقلا بوجهين الاول ان الا
في المسند اليه ان يكون معلوما لاستلزام الحكم على الشيء العلم به والاصل في المسند التنكير
لعدم الفائدة في الاخبار بالمعرفة فلو تكلف خلاف اصلين مستبعد عند العقل الثاني ان العلم

بحكم من احكام الشيء يستلزم جواز حكم العقل على ذلك الشيء بذلك الحكم وجواز حكم العقل
عليه يستلزم العلم بذلك الشيء لامتناع الحكم على ما لا يعلم بوجه من الوجوه وكلاهما في غاية الفساد
اما الاول فلان وجوب كونه معلوما لا يستلزم كونه معرفة اذ النكرة المخصصة بل النكرة
المحضة معلومة من وجه والحكم على الشيء انما يستدعي العلم به بوجه ما ولان قولهم لا فائدة في
الاخبار بالمعرفة غلط لما سيجيء في تعريف المسند ولان ما ذكره على تقدير صحته انما يدل على
الاستبعاد كما اعترف به والمقصود الامتناع واما الثاني فلانه لا يدل الا على ان المحكوم
عليه يجب ان يكون معلوما وهذا لا يستلزم كونه معرفة كما مر على ان قوله جواز الحكم على الشيء
يستلزم العلم به ممنوع بل انما يستلزم جواز العلم به وهو لا يوجب كونه معلوما واما تخصيصه
بالاضافة نحو غلام رجل او الوصف نحو رجل عالم فلكون الفائدة اتم لما مر من
ان زيادة الخصوص توجب تمام الفائدة وجعل معمولات المسند كالحال ونحوها من القيود
والاضافة والوصف من المخصصات مجرد اصطلاح وقيل لان التخصيص عندهم عبارة عن نقص
الشيوع ولا شيوع للفعل لانه انما يدل على مجرد المفهوم والحال تقيده والوصف يجيء في الاسم
الذي فيه الشيوع فيخصصه وهذا وهم لانا ان اردنا الشيوع باعتبار الدلالة على الكثرة والشمول
على ما هو ظاهر ان النكرة في الايجاب ليست كذلك فيجب ان لا يكون الوصف في نحو رجل عالم مخصصا
وان اردنا الشيوع باعتبار احتمال الصدق على كل فرد يفرض من غير دلالة على التعيين ففي الفعل
ايضا شيوع لان قولك جاءني زيد يحتمل ان يكون على حالة الركوب وغيره وكذا ضربت يحتمل
ان يكون من جهة التأديب وغيرها فالحال والتمييز وجميع المعمولات تخصيص الا ترى الى حصر قولنا
ضربت ضربا شديدا بالوصف واما تركه اي ترك تخصيص المسند بالاضافة والوصف فظاهر
مما سبق في ترك تقييد المسند لمانع من تربية الفائدة واما تعريفه فلافادة السامع حكما على امر
معلوم له اي للسامع باحد طرق التعريف هذا اشارة الى انه يجب عند تعريف المسند ان يكون
المسند اليه معرفة اذ ليس في كلام العرب كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة في الجملة الخبرية بآخر مثله
اي حكما على امر معلوم بامر مثل ذلك الامر المحكوم عليه في كونه معلوما للسامع باحد طرق
التعريف سواء يتحد الطريقان نحو الراكب هو المنطلق او يختلفان نحو زيد هو المنطلق وقوله
بآخر اشارة الى انه يجب مغايرة المسند للمسند اليه بحسب المفهوم ليكون الكلام مفيدا نحو انا ابو النجم
وشعري شعري مما قيل بمعنى المقصود باعتبار الخبر اي شعري الان مثل شعري فيما كان اي المعروف

والمشهور بالصفات الكاملة وليس هذا التأويل بلازم في كل ما اتحد فيه لفظ المبتدأ والخبر
على ما توهمه بعضهم إذ لا حاجة إليه في نحو قولنا زيد شجاع فرسه يقاوم الأسد فهو موجد
الضميرين لمن سمعه والاخر لمن في هذا مفيد من غير تأويل ولا لزوم حكم كذلك عطف على
حكما اي لا فائدة للسامع لانه حكم على امر معلوم باحد طرق التعريف بامر مثله وفي هذا اشارة
الى ان كون المبتدأ والخبر معلومين لا ينافي كون الكلام مفيدا للسامع فائدة مجهولة لان ما
يستفيده السامع من الكلام هو انتساب الخبر الى المبتدأ او كون المتكلم عالما به والعلم بنفس المبتدأ
والخبر لا يوجب العلم بانتساب احدهما الى الاخر والحاصل ان السامع قد يعلم امرين لكنه يجوز ان
يكونا متعددين في الخارج فيستفاد من الكلام انهما متحدان في الوجود الخارجي بحسب الذات نحو زيد
اخوك وعمرو المنطلق حال كون المنطلق في المثال الاخير باعتبار تعريفه للعهد والجنس وهذا
تمهيد لما سيجيء من بحث القصر وتمامه رد على تعريف العهد قال ابو فراس فان يكونوا ابرأهم
من جناياتهم فان من نصر الجاني هو الجاني اي هو هو بعينه ان الناصر الجاني والجاني سيان على
معنى ان هذا ذاك وذاك هذا ولا فرق بينهما في جواز اضافة الجناية الى كل منهما احتسابا
الى الاخر ويجوز ان يكون المعنى هو الكامل في الجناية المترتب على كل جان ولم يرد ان من نصر الجانية
فقد جنى جنايته ومن هنا يتضح وجه التنكير والمذكور في الكتاب ان تعريف المسند اذا كان بغير الاضافة يجب
معلومية المسند اليه والمسند ان كان بالاضافة لا يجب الا معلومية المسند اليه وفي هذا تشعر لفظة
الايضاح لكن قوله بامر معلوم على امر مثله يأبى ذلك بل يدل على انه يجب معلومية الطرفين سواء كان
التعريف بالاضافة وغيرها ويؤيده ما ذكره النحاة من ان تعريف الاضافة باعتبار العهد فانك
لا تقول غلام زيد الا لغلام معهود بين المتكلم والمخاطب باعتبار تلك النسبة لا لغلام من غلمانه
والا لم يبق فرق بين المعرفة والنكرة نعم قد ذكر بعض المحققين من النحاة ان هذا اصل وضع الاضافة
لكنه قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى معين كالمعرف باللام وهو على خلاف وضع الاضافة
لكنه كثير في الكلام فلفظ الكتاب ناظر الى اصل الوضع وما في الايضاح الى هذا الاستعمال لكن الحق
بالاضافة ان كان مسندا اليه فلا بد ان يكون معلوما مثل لا يقال اخوك زيد لمن لا يعرف ان له
اخا لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب اصلا وعكسها اي ونحو عكس المثالين وهو اخوك
زيد والمنطلق عمرو والضابط في هذا التقديم انه اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف
السامع اتصافه باحداهما دون الاخرى حتى يجوز ان يكونا وصفين لشيئين متعددين في الخارج

فانها كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو كالطالب بحيث علمه ان يحكم عليه بالآخر يجب ان تقدم اللفظ الدال عليه ويجعله مبتدء وانها كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب ان يحكم بثبوته للذات وبنفيه عنها يجب ان تؤخر اللفظ الدال عليه ويجعل خبرا فاذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف اتصافه بانه اخوه واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد اخوك واذا عرف اخا له ولا يعرفه على التعيين واردت ان تعينه عنده قلت اخوك زيد ولا يصح زيد اخوك وهذا يتضح في قولنا رأيت اسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب ولهذا قيل في بيت السقط يخوض بحرا نقعه ماؤه يحمله السابح في لبده ان الصواب ماؤه نقعه لان السامع يعرف ان له ماء وانما يطلب تعيينه وكذا اذا عرف زيدا وعلم انه كان من انسان انطلاق ولم يعرف اتصاف زيد بانه المنطلق المعهود واردت ان تعرفه ذلك قلت زيد المنطلق وان اردت ان تعرفه ان ذلك المنطلق زيد بما حمل انه يطلب على التعيين ويقول من المنطلق قلت المنطلق زيد ولا يصح زيد المنطلق وبهذا ظهر ان ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى اولئك هم المفلحون انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك تاب ثم استخبرت من هو فقيل زيد التائب محل نظر ومرعلي ما ذكرنا سائر طرق التعريف فالثاني اي اعتبار تعريف الجنس قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا اي قصرا حقيقيا مطابقا للواقع نحو زيد الامير اذا لم يكن امير سواه او مبالغة اي قصرا غير محقق بل مبالغة لكمال ذلك فيه اي لكمال ذلك الجنس في ذلك الشيء او بالعكس نحو عمرو الشجاع اي الكامل في الشجاعة فتبين ان الكلام قصورة توهم ان الشجاعة مقصورة عليه لا تتجاوزه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدء نحو الامير زيد والشجاع عمرو ولا تفاوت بينهما وبين ما تقدم في افادة قصر الامارة على زيد والشجاعة على عمرو وذلك لان اللام ان حملت لكونها في المقام الخطابي على الاستغراق وكثيرا ما يقال لام الجنس في مقام لا متعين له قولنا كل امير زيد وكل شجاع عمرو على طريقة انت الرجل كل الرجل وان حملت على الجنس والحقيقة فهو يفيد ان زيدا وجنس الامير وعمرا وجنس الشجاع متحدان في الخارج ضرورة ان المحمول متحد بالموضوع في الوجود فلو تعدد امتناع حمل الصدق المميزة في الوجود الخارجي على الامرين يجب ان لا يصدق جنس الامير والشجاع الا حيث يصدق زيد وعمرو وهذا معنى القصر فان قلت هذا باطل بعينه في الخبر المنكر نحو زيد انسان او قائم مثلا فانهما متحدان في الوجود فيلزم ان لا يصدق الانسان والقائم على غير زيد وفساده ظاهر قلت

المحمول هنا مفهوم فرد من افراد الانسان او القائم ولا يلزم من اتحاده بزيد مثلا اتحاد جميع الافراد

النبل المتناهي بخلاف المعرف فان المتحد به هو الجنس نفسه فلا يصدق فرد منه على غيره

لامتناع تحقق الفرد بدون تحقق الجنس في ضمنه والحاصل ان المعرف بلام الجنس ان جعل مبتدأ

فهو مقصور على الخبر سواء كان الخبر معرفا بلام الجنس او غيره نحو الكرم هو التقوى اي لا غيره والامير

الامير الشجاع اي لا الجبان ولا امير هنا الا زيد فكان غير معرفا مثل نحو التوكل على الله و

التفويض الى الله او الكرم في العرب والامام من قريش لان الجنس يتحقق مع واحد مما يصدق

عليه الخبر فلا يتحقق بدون ذلك الواحد لكن يمكن تحقق واحد منه في الجملة بدون الجنس فيلزم

ان يكون الكرم مقصورا على الاتصاف بكونه في العرب لا يلزم ان يكون ما في العرب مقصورا على

الاتصاف بالكرم وعلى هذا القياس فليتأمل فان فيه دقة وبهذا يظهر ان تعريف الجنس في

الحمد لله يفيد قصر الحمد على الاتصاف بكونه لله على ما مر وان جعل خبرا فهو مقصور على المبتدأ

نحو زيد الامير وعمرو الشجاع او الموصول الذي يقصد به الجنس في هذا الباب بمنزلة المعرف

بلام الجنس ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا كما في الامثلة المذكورة وقد يكون جنسا مخصوصا

باعتبار تقييده بوصف وحال وظرف ومفعول او نحو ذلك كقولنا في القصر تحقيقا او

مبالغة هو الرجل الكريم وهو السائر راكبا وهو الوفي حين لا يفي احد لاجلي وهو الواهب الف

قنطار قال الاعشى هو الواهب المائة المصطفاة اما مخاضا واما عشارا قصر عليه هبة المائة

من الابل اما لكونها مخاضا او عشارا لا هبة الابل مطلقا باي حال كانت ولا الهبة مطلقا سواء

كانت هبة الابل او غيرها وليس هذا مثل قولنا زيد المنطلق باعتبار العهد لان المقصود هنا

الجنس مخصوص من الهبة فهو بمنزلة النوع لا الى هبة مخصوصة هي بمنزلة الشخص وههنا نكتة ذكرها

الشيخ في دلائل الاعجاز وهو ان قولنا انت الحبيب ليس معناه انك الكامل في المحبوبية حتى انه

لا محبوب في الدنيا الا انت بل حبيب كما في انت الشجاع ولا انا احد لمحبة احد مثل محبتي لك

ان سائر المحبات في جنبها غير محبة كما في قولنا انت المظلوم على معنى لم يصب احدا ظلم مثل الظلم الذي

اصابك حتى كان كل ظلم في جنبه عدل بل معناه ان المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ليس لغيرك

حظ في محبتي مني فهو مثل زيد المنطلق اي الذي كان منه الانطلاق المعهود الا ان ههنا نوعا من

الجنسية لان المحبات المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ولم تتعد الى محبة واحدة من محباتك

فلا يتصور هنا قصر زيد المنطلق اذ لا وجه للجنسية ولو قلت زيد المنطلق في حاجتك الذي

من شانه ان ليس في ماجلب غير معنى الجنس ومثله في انت الحبيب فوله قد يفيد
بلفظه فيه اشارة الى انه قد لا يفيد القصر كما في قول الخنساء في مرثية اخيها صخر اذا قبح البكاء على قتيل
رايت بكاءك الحسن الجميلا فانها لم ترد قصر الحسن على بكائه لا يجاوزه الى شيء اخر والا لكان
جميلا جوابا لقولها اذا قبح البكاء على قتيل اذ لا معنى للقصر في نحو قولنا اذا قبح البكاء على قتيل له
يحسن الا بكاؤك على ما لا يخفى على من له دربة باساليب الكلام لظهور ان الغرض ان تثبت
لبكائه الحسن وتخرجه من جنس بكاء غيره من القتلى كما قيل الصبر محمود الا عنك والجزع مذموم
الا عليك فيهذا سقط ما قيل انه يجوز ان يكون للقصر مبالغة او ان يكون لقصر الحسن على
بكائه بمعنى انه لا يجاوزه الى بكاء غيره لا انه لا يتجاوزه الى شيء اخر ومعنى التعريف ههنا ان
يراد اثبات المبتدأ بالخبر بوجه ظاهر لا ينكر ولا يثبت غيره ومثله قول حسان وان سنام المجد من ال
هاشم بنو بنت مخزوم وهذا الذلك العبد اراد ان يثبت لهم العبودية ثم يجعلها ظاهرة الامر فيها
معروفا بها كذا في دلائل الاعجاز فان قيل اللام ح لا تكون للجنس فلا يناسب القول بكونه اعتبارا
تعريف الجنس مفيدا للقصر انما قلنا قد سبق ان اللام التي لا يثبت للعهد انما هي للجنس
باي المعاني من شعب وعمرو وكذا المعنى الذي لم ينشرنا البحث عنه بل للفصل واما اخذ
حكم القصر بالثاني اعني تعريف الجنس لان القصر عند من انما يكون فيما يحتمل العموم والشمول
في الجملة والمهوي في زيد المنطلق يفيد تساوي المبتدأ والخبر فلا يصدق احدهما بدون الاخر
وكذا قولنا انت زيد وهذا عمرو وما اشبه ذلك وكذا نحو زيد اخوك اذا جعل المضاف معهودا
كما هو اصل وضع الاضافة ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح وقيل الاسم
متعين للابتداء تقدم او تأخر لدلالته على الذات والصفة متعينة للخبرية تقدمت او تأخرت
لدلالتها على امر نسبي لان معنى المبتدأ المنسوب اليه لكونه منطوقا به اولا بل لكونه مسندا ومثبتا
له المعنى والذات هي المنسوب اليها والصفة هي المنسوب سواء قلنا زيد المنطلق او المنطلق زيد
يكون زيد مبتدأ والمنطلق خبرا ورد هذا القول بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب
هذا الاسم في الصفة قد جعلت دالة على الذات ومسندا اليها والاسم جعل دالا على امر نسبي و
مسندا او قد يسبق الى الوهم ان تاويل زيد بصاحب هذا الاسم انما لا حاجة اليه عند من لا يشترط في
الخبر ان يكون مشتقا فهو الصحيح من مذهب البصريين وجوابه ان الاحتياج اليه انما هو من جهة
ان السامع قد عرف ذلك الشخص بعينه وانما المجهول عنده اتصافه بكونه صاحب اسم زيد و

يتقرر هذا السؤال وانه يكون حمله على الحصر ... كقوله تعالى اولئك هم المفلحون ... العهد
... قد اشتهر ان جماعة ... فربما
يتوهم ان غير المتقين ... فاريد
قصر الفلاح المعروف ... على
تقدير كون اللام للعهد ...
ان المراد ان القصر المستفاد من التعريف ...

هذا الكلام

فهذا الكلام إنما هو لإفادة هذا المعنى وأما عند المنطقيين فهذا التأويل واجب قطعًا لأن الخبر
الحقيقي لا يكون محمولًا البتة فلا بد من تأويله بمعنى كلي وإن كان في الواقع منحصرًا في شخص وأما كونه
أي المسند جملة فقد توهم كثير من النحاة أن الجملة الواقعة خبر مبتدأ لا يصح أن يكون إنشائية لأن
الخبر هو الذي يحتمل الصدق والكذب ولأنه يجب أن يكون ثابتًا للمبتدأ والإنشاء ليس بثابت
في نفسه فلا يكون ثابتًا لغيره وجوابه أن خبر المبتدأ هو الذي أسند إلى المبتدأ لا ما يحتمل الصدق
والكذب فالغلط من اشتراك اللفظ ووجوب ثبوت الخبر للمبتدأ إنما هو في الخبر والقضية لا
مطلق خبر المبتدأ لأن الإسناد عندهم أعم من الإخباري والإنشائي إلا أن الظرف في نحو أين زيد
وأنى لك هذا ومتى القتال مما اشتهر أنه خبر مع أنه لا يحتمل الصدق والكذب ليس بثابت
للمبتدأ وكذا قوله تعالى بل أنتم لا مرحبًا بكم وقولك أما زيد فاضربه وزيد كأنه الأسد و
نحو نعم الرجل زيد على أحد القولين ولا يخفى أن تقدير القول في جميع ذلك تعسف فالتقوي
أو لكونه سببيًا كما مر من أن إفراده لكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوي الحكم والخبر السببي
بمنزلة الوصف الذي يكون بحال ما هو من سبب الموصوف لأنه لا يكون إلا جملة وقولهم
هذا سبب من ذا أي متعلق به مرتبط لأن السبب في الأصل هو الحبل وكل ما يتوصل به إلى
شيء وسبب التقوي على ما ذكره صاحب المفتاح هو أن المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي أن يسند إليه
شيء فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه المبتدأ إلى نفسه سواء كان
خاليًا عن الضمير أو متضمنًا له فينعقد بينهما حكم ثم إذا كان متضمنًا لضميره المعتد به بأن
لا يكون مشابهًا للخالي عن الضمير كما مر صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيًا فيكتسي الحكم قوة
فعلى هذا يختص التقوي بما يكون مسندًا إلى ضمير المبتدأ ويخرج عنه نحو زيد ضربته وينبغي
أن يجعل سببيًا كما سبقت الإشارة إليه وأما على ما ذكره الشيخ في دلائل الإعجاز وهو أن
الاسم لا يؤتى به معرى عن العوامل إلا لحديث قد نوى إسناده إليه فإذا قلت زيد فقد
أشعرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه فهذا توطئة له وتقدمة للإعلام به فإذا
قلت قام دخل في قلبه دخول المأنوس وهذا أشد للثبوت وأمنع من الشبهة والشك وبالجملة
ليس الإعلام بالشيء بغتة مثل الإعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة فإن ذلك يجري مجرى
تأكيد الإعلام في التقوي والإحكام فيدخل فيه نحو زيد ضربته وزيد مررت به ومما اشتهر
فإن قلت هلا تعرض للجملة الواقعة خبرًا عن ضمير الشأن لشهرة أمره وكونه واحدًا متعينًا

لكن كان ينبغي ان يتعرض لصور التخصيص مثل انا سعيت في حاجتك ورجل جاءني في هذا الشبر

ذلك بما يقصد به التخصيص في المسند ههنا جملة فعلية لكن هو داخل في التقوي ضرورة تكرر

الاسناد فكانه قال للتقوي سواء كان على سبيل التخصيص او لا فلفظ التقوي يشمل التخصيص من حيث انه

تقوي وفي عبارة المفتاح اشعار بذلك حيث ذكر في نحو يد عرفت تقدم لاعتبار التقديم والتأخير

لا يفيد الا التقوي واعتباره مما يفيد التخصيص ولم يقل لا يفيد الا التخصيص كيف لا وقد ذكر

في بحث ايضا ان نحو التخصيص لا ينافي التاكيد وبهذا ظهر فساد ما ذكره العلامة في شرحه من

ان المعنى انه يفيد التخصيص فقط دون التقوي لانه لا بد في التخصيص من تسليم ثبوت اصل الفعل

وبعض تسليم العرفان لا يحتاج الى التاكيد والبيان ثم ليعلم انه صرح بان المسند لا يكون جملة

الا للتقوي او لكونه سببيا مع تصريحه بان المسند في نحو انا سعيت في حاجتك عند قصد التخصيص

جملة واسميتها وفعليتها وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية اذ هي اي الظرفية مقدرة

بالفعل على الاصح لان الاصل في التعليق هو الفعل واسم الفاعل انما يعمل بمشابهته فالاولى

عند الاحتياج ان يرجع الى الاصل ولانه قد ثبت تعلقها بالفعل قطعا في نحو الذي في الدار

اخوك فعند الترديد الحمل عليه اولى وقيل المقدر اسم فاعل لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا

لاصالة المفرد في الاعراب على ان الانصاف هو ان المفهوم من قولنا زيد في الدار ثابت فيها

او مستقر لا ثبت او استقر ثم عبارة النحويين في هذا المقام ان الظرف مقدر بجملة

المصنف قد عبر بالجملة الى الفعل قصدا الى ان الضمير فيها انتقل الى الظرف ولم يجد مع الفعل

في بكون المقدر فعلا لا جملة لكنه لو قصد هذا لوجب ان يقول اذ المقدر فعل لان معنى قولهم

الظرف مقدر بجملة انه يجعل في التقدير جملة لا مفردا وح لا معنى لعبارة المصنف اصلا مع

ان فيها فساد الحكم لانها ان حملت على ظاهرها افادت ان الجملة الظرفية مقدرة باسم الفاعل على

غير الاصح وفساده واضح لان الظرف في ذلك المذهب مقدر لا جملة فكان ينبغي ان يقول اذا

الظرف مقدر بالفعل واما تاخيره فلان ذكر المسند اليه اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما

تقديمه فلتخصيصه بالمسند اليه اي لقصر المسند اليه على المسند على ما مر في ضمير الفصل لانه

معنى قولنا تميمي انا هو انه مقصور على التميمية لا يتجاوزها الى القيسية نحو لا فيها غول اي بخلاف خمور

الدنيا واعترض بان المسند هو الظرف اعني فيها والمسند اليه ليس بمقصور عليه بل على جزئه المجرور اعني

الضمير الراجع الى خمور الجنة وجوابه ان المراد ان عدم الغول مقصور على الاتصاف بفي خمور الجنة

نقد يم الاختصاص لا لمقابل القول مقصد
نحو وهو مبتدا وان لم يقع في سياق النفي كما
في سلام عليكم وثبت ان في الاية تعليم ما تقدم
لا قول فكذلك تخصيص بالمقدر المدعو سيقع ان

او على الحصول فيها لا يتجاوزونه الى الاتصاف بفي خمور الدنيا او الحصول فيها وان اعتبرت النفي في
جانب المسند فالمعنى ان الغول مقصور على عدم الحصول في والكينونة في خمور الجنة لا يتجاوزه الى
عدم الحصول في خمور الدنيا فالمسند اليه مقصور على المسند قصرا غير حقيقي وكذا قوله تعالى لكم
دينكم ولي دين معناه دينكم مقصور على الاتصاف بلكم ولا يتصف بلي وديني مقصور على الاتصاف
بلي ولا يتصف بلكم فهو من قصر الموصوف على الصفة دون العكس كما توهمه البعض نظرا الى ذلك ما
ذكره صاحب المفتاح في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي ان معناه حسابهم مقصور على الاتصاف
بعلى ربي لا يتجاوزونه الى الاتصاف بعلي وليس القصر حقيقيا حتى يلزم من كون ديني مقصورا على
الاتصاف بلي ان لا يتجاوزه الى غيري اصلا وكذا قوله تعالى لكم دينكم ولا فيها غول وبهذا يظهر
فساد ما ذكره العلامة في شرح المفتاح من ان الاختصاص ههنا ليس على معنى ان دينكم لا يتجاوزكم الى
غيركم وديني لا يتجاوزني الى غيري بل على معنى ان المختص بكم دينكم لا ديني والمختص بي لا دينكم كما ان معنى
قائم زيد ان المختص بالقيام زيد دون عمرو لا ان غيره لا يكون قائما فلينظر الى ما في هذا الكلام من
الخبط والخروج عن القانون ولهذا اي لان التقديم يفيد التخصيص على ما ذكرنا لم يقدم الظرف الذي
هو المسند على المسند اليه في لا ريب فيه ولم يقل لا فيه ريب لئلا يفيد تقديمه عليه ثبوت الريب
في سائر كتب الله تعالى بحسب دلالة الخطاب بناء على اختصاص عدم الريب بالقرآن وانما قال في سائر
كتب الله تعالى دون سائر الكتب او سائر الكلمات لان القصر ليس يجب ان يكون حقيقيا بل
الغالب ان يكون غير حقيقي والمعتبر في مقابلة القرآن هو باقي كتب الله تعالى كما ان المعتبر في
مقابلة خمور الجنة خمور الدنيا لا سائر المشروبات وغيرها او التنبيه عطف على تخصيص اي
تقديم المسند للتنبيه من اول الامر على انه اي المسند خبر لا نعت اذ النعت لا يتقدم على المنعوت
وانما قال من اول الامر لانه ربما يعلم انه خبر لا نعت بالتامل في المعنى والنظر الى انه لم يرد في الكلام
خبر للمبتدأ كقوله اي قول حسان في مدح النبي عم له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى اجل من
الدهر فانه لو اخر الظرف اعني له عن المبتدأ اعني همم لتوهم انه نعت له لا خبر ثم هذا التقديم واجب فيما
اذا كان المبتدأ نكرة غير مختصة نحو في الدار رجل لتصحيح الابتداء بتقديم الحكم عليه كانه موصوف
معلوم بهذا الحكم كالفاعل فانه يقع نكرة لتقدم الحكم عليه نحو قام رجل ويشترط ان يكون الخبر
ظرفا فلا يصح نحو قائم رجل لان الالتباس باق لجواز ان يكون قائم مبتدأ ورجل بدلا منه بخلاف
الظرف فانه يتعين كونه خبرا لانهم اتسعوا في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها واما اذا كانت النكرة

مختصة

مختص فلا يجب التقديم كقوله تعالى واجل مسمى عنده وارد على نحو في الدار رجل لان التخصيص
اذا كان بسبب تقديم الحكم يكون الحكم على غير مختص ضرورة ان التخصيص لا يحصل الا بعد حصول
الحكم وقد قالوا ان لا حكم على ما لم يختص فالحق في هذا المقام ما ذكره ابن الدهان وهو ان تجويز
تنكير المبتدأ مبني على حصول الفائدة فاذا حصلت الفائدة فاخبر عن اي نكرة شئت نحو رجل على
الباب وقدم على السطح وكوكب انقض الساعة والتفاؤل نحو سعدت بغرة وجهك الايام او
التشويق الى ذكر المسند اليه كقوله اي قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله ثلاثة هذا هو المسند المقدم
والمسند اليه شمس الضحى وما عطف عليه تشرق من اشرق بمعنى صار مضيئا وفاعله هو الدنيا
والضمير العائد الى الموصوف عن ثلاثة هو المجرور في قوله ببهجتها اي بحسنها اي يصير الدنيا منورة
ببهجة هذه الثلاثة وبهائها وقد توهم بعضهم ان تشرق مسند الى ضمير ثلاثة والدنيا ظرف اي في
الدنيا او مفعول به على تضمين تشرق معنى فعل متعد وهو يعم شمس الضحى وابو اسحق هو كنية
المعتصم بالله والقمر ومما يقتضي تقديم المسند تضمنه للاستفهام نحو كيف زيد او كونه اهم
عند المتكلم نحو عليه من الرحمن ما يستحقه واهملهما المصنف اما الاول فلشهرة امره ولان الكلام
في الخبر دون الانشاء واما الثاني فلان الاهمية ليست اعتبارا مقابلا للاعتبارات المذكورة
بل هي المعنى المقتضي للتقديم وجميع المذكورات تفاصيل له على ما مر في تقديم المسند اليه ومما
جعله السكاكي مقتضيا لتقديم المسند كون المراد من الجملة افادة التجدد نحو عرفت بيد وتركه المصنف
لان كلامه يفتقر عن خبط واشكال ويشتمل على نوع اختلال وذلك انه قال او ان يكون المراد من
الجملة افادة التجدد دون الثبوت فيجعل المسند فعلا ويقدم ليتبين على ما يسند اليه في الدرجة
الاولى وقوله في الدرجة الاولى احتراز عن نحو انا عرفت وانت عرفت وزيد عرف فان الفعل فيه
يسند الى ما بعده من الضمير ابتداء ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى ما قبله يسند اليه في الدرجة
الثانية والاشكال فيه من وجهين احدهما ان هذا الكلام صريح في ان خبر المبتدأ اذا كان فعلا مسندا
الى ضمير المبتدأ فاسناد الفعل الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدأ في الدرجة الثانية و
كلامه في بحث تقوي الحكم يدل على عكس ذلك حيث قال ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي ان يسند
اليه شيء فاذا جاء بعده ما يصلح ان يسند اليه صرفه المبتدأ الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خاليا
عن الضمير المبتدأ او متضمنا له ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيتكرر
الحكم قوة وهذا ظاهر في ان اسناد الفعل الى المبتدأ وانعقاد الحكم بينهما متقدم على الاسناد

الى الضمير

الى الضمير وهل هذا الا تناقض وثانيها ان اسناد الفعل في هذه الامثلة على ما عرفت وانت تعرف
قد يعرض ذلك كان الخصيل المبتدأ في الدرجة الاولى على ما ذكره ههنا كيف يصح الاحتراز عنها بقوله
في الدرجة الاولى وهل هذا الا تهافت ويمكن ان يجاب عن الاول بان في نحو زيد عرف ثلث اسنادات
مترتبة في التقدم والتأخر اولها اسناد عرف الى زيد بطريق القصد وهو ممتنع اسناد الفعل الى المبتدأ
قبل عود الضمير ممنوع وثانيها اسناده الى ضمير زيد وثالثها اسناده الى زيد بطريق الالتزام
بوساطة ان عود الضمير الى زيد يستدعي صحة الاسناد اليه ضرورة ثانيها اما وجه تقدم الاول
على الثاني فلان الاسناد نسبة لا تتحقق قبل تحقق الطرفين وبعد تحققهما لا تتوقف على شيء آخر
ولا شك ان ضمير الفاعل انما يكون بعد الفعل والمبتدأ فقبله تحقق الفعل مسند الى
زيد لتحقق المسند اليه والمسند ثم انما تحقق الضمير لتحقق بينهما الحكم واما وجه تقدم الثاني
على الثالث فظاهر وكلامه ههنا صريح في ان اسناد الفعل الى ضمير المبتدأ مقدم على اسناده
الى المبتدأ بوساطة عود الضمير هو الذي كان بطريق الالتزام وكلامه في بحث تقوي الحكم
محمول على ان اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد من غير اعتبار توسط الضمير مقدم على اسناده
الى الضمير والى المبتدأ بطريق الالتزام متوسطا الضمير فلا تناقض لان معنى ان احد الامرين لا أن
اما استلزام كلامه التناقض واما تضمنه القول بالاسنادات الثلث كان قولهم غير ذلك
الضمير الى المبتدأ ثانيا ان كان عبارة عن اسناد الفعل الى الضمير فقد تناقض لا نرجل فيهما؟
اولا وفيهما ثانيا وان كان غيره كان مع الاسنادين الاخرين ثلث وعن الثاني بانه لما كان اول الاسنادات
في هذه الامثلة اسناد الفعل الى المبتدأ بطريق القصد والمسند اليه بهذا الاسناد مقدم
على الفعل كانت هذه الامثلة خارجة بقوله في الدرجة الاولى بخلاف نحو عرف زيد فان
المسند اليه في الدرجة الاولى فيه هو الفاعل والفعل مقدم عليه لكن بقي ههنا اعتراض
لا دفع له وهو ان قوله فان الفعل فيه يستند الى ما بعده من الضمير ابتداء الى الجزء لا يصلح تعليلا
للاحتراز عن الامثلة المذكورة بقوله في الدرجة الاولى لانه انما يدل على اولية اسناد الفعل
الى الضمير والمطلوب اولية اسناده الى المبتدأ فلا يكون لهذا الكلام معنى في هذا المقام اصلا
وانما الصالح لذلك ما اورده في بحث التقوي فانه الذي يدل على اسناد الفعل الى المبتدأ
في الدرجة الاولى هذا ما خطر ببالنا واورده بعض مشايخنا في شرح المفتاح وصرح بان نحو انا
عرفت وانت عرفت وزيد عرف يفيد الثبوت دون التجدد والحدوث ثم انه تصدى لبيانه

قوله خارجة بقوله في الدرجة قال الفاضل المحشي اذا كان الاسناد الاول في هذه الامثلة هو اسناد الفعل الى المبتدأ وكان هذا الاسناد في الدرجة الاولى فكيف يتصور خروج هذه الامثلة بهذا القيد بل يجب ان يكون داخلة فيه وارد نقضا عليه ما ذكره من القاعدة القائلة ان الفعل يقدم المبتدأ على المسند اليه في الدرجة الاولى وفيه بحث ظاهر لان مراد القاعدة ليس ما ذكره بل ان الكلام اذا قصد بها التجدد يجب ان يسند فعلا ويقدم المبتدأ على ما يسند اليه الفعل في الدرجة الاولى وفي الفعل ليس في هذه الامثلة لا تفيد لكن لا الحمل التجدد فيخرج الامثلة بهذا القيد وقد يقال في توجيه كلام الشريف قول السكاكي وتقديم المبتدأ على ما يسند اليه في الدرجة الاولى بيان لجعل المسند فعلا يعني ان جعل المسند فعلا فعلا التقديم المبتدأ على ما يسند اليه الدرجة الاولى والحاصل ان ههنا طلبة كون المراد من الجملة افادة التجدد دون الثبوت جعل المسند فعلا على الاطلاق وقوله ويقدم المبتدأ على ما يسند اليه الدرجة الاولى بيان جعل المسند فعلا بقرينة قوله المنبه على ما يشهد به الذوق السليم والطبع المستقيم فلا غبار على كلام السيد وانت خبير بان عبارة السكاكي لا يساعد ما ذكره حتى يرد اعتراض الشريف اذ يجوز ان يكون

بعض الفضلاء وكتبت في ذلك كلاماً قليل الجدوى وهو ان الاسناد على قسمين قسم يقتضيه
الفاعل وهو على ضربين الاول الاسناد في الدرجة الاولى بلا واسطة شيء كاسناد الفعل
الى الضمير في نحو زيد قام والثاني الاسناد في الدرجة الثانية اي بواسطة شيء كاسناده
الى المبتدأ بتوسط الضمير وقسم يقتضيه المبتدأ فقولهم صرف المبتدأ الى نفسه محمول على القسم
الثاني وقوله صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانياً محمول على الضرب الثاني من القسم الاول
اعني الاسناد في الدرجة الثانية مما يقتضيه الفاعل وح لا تناقض هذا كلامه بعيداً عن التنقيح و
التصحيح ولا يخفى ان هذا القول يتحقق ثلثة اسانيد واما ان اراد بالاسناد الذي يقتضيه المبتدأ
اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ فهو بعينه ما ذكره الشارح وان اراد اسناد الجملة التي هي الجزء فانه
مغاير لاسناد الفعل بواسطة الضمير فلا بد من بيان جهة تقدمه على الاسناد بواسطة الضمير
الى المبتدأ كما يشعر به قوله ثم اذا كان متضمناً للضمير صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانياً فانه
منشأ الاشكال وقد اهمله ولا يتم المقصود بزيادة لفظ القسمة والاقتضاء وتغيير الدرجة
الاولى بما لا يكون بواسطة ومن العجب انه لم يقدح في شيء من كلام الشارح ولم يتنبه لما فيه
من الغلط ولم يتعرض لتحقيق مقصود السكاكي من هذا المقال ولم يجيء ولا طيف خيال ثم بالغ
في التشنيع على الشارح تلافياً لما كان عند المناظرة متشبثاً بما جرى عليه وانا اقول في كلام
الشيخ الشارح نظر من وجوه الاول ان لفظ المفتاح صريح في ان كون المسند جملة فعلية في نحو
زيد انطلق او ينطلق انما هو لافادة التجدد دون الثبوت وان نحو زيد علم يفيد التجدد وان
نحو زيد في الدار يحتمل الثبوت والتجدد بحسب تقدير فاصل فالقول بان كل جملة اسمية
يفيد الثبوت وهم بل انما يكون ذلك اذا لم يكن الخبر جملة فعلية والقول بافادة التجدد والثبوت
معاً باعتبار الاسنادين مما لا يخفى بطلانه الثاني ان قول صاحب المفتاح وقوله في الدرجة
الاولى الى آخره كلام ظاهر في ان المراد بالاسناد في الدرجة الاولى هنا هو اسناد الفعل الى
الضمير لا الى المبتدأ كما زعم الثالث ان محل قوله في بحث التقوى صرف المبتدأ الى نفسه على
اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ بعينه لانا لا نسلم ان المبتدأ لكونه مبتدأ يستدعي غير اسناد الخبر
لظهور ان تصاحبهما انما هو مع الخبر لا غير ومما يقال في نحو زيد قام ان الفعل مسند الى المبتدأ
باعتبار انه مسند الى الضمير الذي هو عبارة عنه وايضاً كثيراً ما يقال الفعل مع ضميره
المتصل به فعل الرابع انه ان اراد بالاسناد النسبة المعنوية المخصوصة فلا يمر في نحو انا عرفت

الاسناد

الا اسناد واحد وهو نسبة المعرف الى المتكلم بالثبوت ان اراد بالوصف الذي به يحصل امر
العهدية احد اللفظين مسند اليه والاخر مسند لظاهر ان الاسناد الى الضمير العائد الى شيء يقتضي
الاسناد الى ذلك الشيء اصطلاحا كما في قولنا دخلت على زيد فقام وان الاسناد عندهم
ليس الا بين المبتداء والخبر او بعد العوامل او بين الفاعل وعامله فلا يتصور ههنا من زيادة
اعتبارات الخامس انه اراد بالاسناد بواسطة الضمير اسناد الخبر الذي هو الجملة فلا وجه لجعله
التزاما مع انه المنقول على تحققه وجعل اسناد مجرد الفعل الى المبتدء قصدا مع ما فيه من الاستبعاد
والاستبعاد وان اراد غيره فلا وجه للاقتصار على الثلاثة لان الاسانيد اربعة الاول اسناد
مجرد الفعل الى المبتدأ الثاني اسناده الى الضمير الثالث اسناده بواسطة الضمير الى المبتدأ
الرابع اسناد الجملة التي هي الخبر الى المبتدأ وهذا مما لم يقل به احد فعلم بلا شبهة ضرورة فان قلت
قد ظهر مما ذكرنا انه ليس مراد السكاكي بالاسناد في الدرجة الاولى اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ
وكلام الشارح ايضا لا يخلو عن اعتراف بذلك كلام المعترض غير واف بتمام المقصود فما بالك
في تصحيح كلام المفتاح وفي تحقيق الحق من نحو انا عرفت مع التصريح بانه مفيد للتجدد دون
الثبوت قلت ما افهمه ان الاسناد في الدرجة الاولى وفي الدرجة الثانية واحد بالذات
متغاير بالاعتبار لان ما اسند اليه الفعل ان اعتبر من حيث انه فاعل فالاسناد في الدرجة الاولى
وان اعتبر من حيث انه عبارة عن شيء اخر فالاسناد الى الضمير العائد الى شيء اخر اسناد الى ذلك
الشيء من جهة المعنى ولا تفاوت الا في اللفظ فالاسناد في الدرجة الثانية لان هذا الاعتبار لا يكون
الا بعد الاسناد الى الضمير وهذا كما اذا قلنا في نحو دخلت على زيد فقام انه قام مسند الى زيد باعتبار
اسناده الى ضميره وكلامه ههنا صريح في تقدم الاعتبار الاول على الثاني وكلامه في بحث
التقوي لا يدل الا على تاخر الاعتبار الثاني عن اسناد الخبر الذي هو الجملة الى المبتدأ لانه لا
يستدعي المبتدأ لكونه مبتدأ وهو المراد بقوله صرف المبتدأ الى نفسه فيجوز ان يكون الاعتبار الثاني
متاخرا عن هذا الاسناد لان هذا الاسناد انما يتصور بعد المبتدأ وبعد تحقق الخبر لا يتوقف على
شيء اخر بخلاف الاعتبار الثاني فانه انما يكون بعد اعتبار تضمن الخبر للضمير وكونه عائدا الى
المبتدأ ولا يخفى ان كون الخبر متضمنا للضمير او غير متضمن وصف له متاخر عنه فانه ههنا الا
قال ثم اذا كان متضمنا لضميره صرف ذلك الضمير الى المبتدأ ثانيا فيكتسي به صرف المبتدأ الخبر
الى نفسه ان كان الخبر متضمنا للضمير اي مسندا اليه لزم اسناد الفعل الى المبتدأ مرة ثانية فتاكيد

الاعتبار فالمراد بقوله صرح بذلك التضمن لهذا انما هو الاعتبار الثاني من اسناد الفعل الى الضمير والمتقدم عليه على اسناد الجملة هو الاعتبار الاول ممنوع لم يستلزم كلام الشارح فلا اقتضى الاسنادين الثلاث ثم على الوجه المستبعد المستبدع كما زعم واما الثاني فهو ان معنى كلامه انه اذا كان المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت يجعل المسند الواقع في تلك الجملة فعلا ويقدم ذلك الفعل المبني على ما يسند اليه في الدرجة الاولى يعني الى فاعله سواء وجد ههنا اسناد اخر كما في زيد عرف وقام ابوه زيد على ان زيدا مبتدأ وقام ابوه خبر مقدم عليه او لم يوجد كما في عرف زيد بجميع هذه الصور يفيد التجدد والحدوث ولا بد فيها من تقديم الفعل على ما يسند اليه في الدرجة الاولى واحترز بقوله في الدرجة الاولى عن نحو زيد عرف فيفي عن اسناد الفعل بتوسط الضمير الى المبتدأ فانه في الدرجة الثانية ولا يشترط في افادة التجدد تقديم الفعل المبني على هذا المسند اليه بل يجوز ان يتقدم عليه كما في قام ابوه زيد ويجوز ان لا يتقدم كما في نحو زيد عرف مع حصول التجدد في الصورتين بخلاف المسند اليه في الدرجة الاولى فانه لا بد من تقديم الفعل عليه والى ما ذكرنا اشار بقوله المبني وهذا معنى الاحتراز عن زيد عرف وانا عرفت وانت عرفت لا ما ذكره الشارح من انه لا يفيد التجدد لما مر تنبيه كثير مما ذكر في هذا الباب يعني باب المسند والذي قبله يعني باب المسند اليه غير مختص بهما كالذكر والحذف وغيرهما من التعريف والتنكير والتقديم والتأخير والاطلاق والتقييد وغير ذلك مما سبق والفطن اذا اتقن اعتبار ذلك فيهما اي في البابين لا يخفى عليه اعتباره في غيرهما من المفاعيل والملحقات بها والمضاف اليه وانما قال كثير مما ذكر لان بعضها مختص بالبابين كضمير الفصل فانه مختص بما بين المسند اليه والمسند وككون المسند فعلا فانه مختص بالمسند لان كل فعل مسند ابدا دائما فلا يصح ان تكون غير المسند فعلا نعم يصح ان يكون جملة فعلية واما ما يقال من انه اشارة الى ان جميعها لا يجري في غير البابين كالتعريف في الحال والتمييز وكالتقدم في المضاف اليه فليس بشيء لان قولنا جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا من جريان كل منها فيه بل يكفي لعدم الاختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما

الباب الرابع احوال متعلقات الفعل

قد سبقت اشارة الى ان متعلقات الفعل قد يجري فيها كثير من الاحوال المذكورة في البابين لكن اراد ان يشير الى تفصيل بعض منها لاختصاصها بنوع غموض ومزيد

وقد وضع هذا الباب لذكر الاحوال بعضها كحذف المفعول وتقديمه على الفعل وتقديم
المعمولات بعضها على بعض ثم مهد لهذا مقدمة فقال الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل في
ان الغرض من ذكره معه اي ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل لا ذكر الفعل مع كل منهما يعرف
بالتامل افادة تلبسه به اي تلبس الفعل بكل منهما لكنهما يفترقان بان تلبسه بالفاعل من جهة وقوعه
منه وتلبسه بالمفعول من جهة وقوعه عليه ومن هذا يعلم ان المراد بالمفعول المفعول به لان هذا
تمهيد لحذفه وان كان سائر المفاعيل بل جميع المتعلقات كذلك فان الغرض من ذكرها مع الفعل
افادة تلبسه بها من جهات مختلفة كوقوعه فيه وله ومعه وغير ذلك لا افادة وقوعه مطلقا
اي ليس الغرض من ذكره مع الفعل افادة وقوع الفعل وثبوته في نفسه من غير ارادة ان يعلم
ممن وقع وعلى من وقع اذ لو كان الغرض ذلك كان ذكر الفاعل والمفعول معه عبثا بل العبارة
ح ان يقال وقع الضرب او وجد او ثبت ونحو ذلك من الالفاظ الدالة على مجرد وجود
الفعل الا ترى انه اذا اريد تلبسه بمن وقع منه فقط ترك المفعول ولم يذكر معه واذا اريد
تلبسه بمن وقع عليه فقط ترك الفاعل وبني الفعل للمفعول واسند اليه واذا لم يذكر المفعول
به معه اي مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض ان كان اثباته اي اثبات ذلك الفعل
لفاعله او نفيه عنه اي نفي الفعل عن فاعله مطلقا اي من غير اعتبار عموم في الفعل بان يراد جميع
افراده او خصوص بان يراد بعضها ومن غير اعتبار تعلقه بمن وقع عليه فضلا عن عمومه وخصوصه
نزل الفعل المتعدي منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول لان المقدر بواسطة دلالة القرينة
كالمذكور في ان السامع يتوهم منها ان الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل باعتبار تعلقه
بمن وقع عليه فينتقض غرض المتكلم الا ترى انك اذا قلت هو يعطي الدنانير كان الغرض بيان
جنس ما يتناوله الاعطاء لا بيانه حال كونه معطيا ويكون كلاما مع من اثبت له اعطاء غير
الدنانير لا مع من نفى ان يوجد منه اعطاء فهو اي هذا القسم الذي نزل منزلة اللازم ضربان
لانه اما ان يجعل الفعل حال كونه مطلقا اي من غير اعتبار عموم او خصوص فيه ومن غير اعتبار
تعلقه بالمفعول كناية عنه اي عن ذلك الفعل حال كونه متعلقا بمفعول مخصوص دلت عليه قرينة
او لا يجعل كذلك الثاني كقوله تعالى قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون فان الغرض اثبات
العلم لهم ونفيه عنهم من غير اعتبار عموم في افراده ولا خصوص ومن غير اعتبار تعلقه بمعلوم عام
او خاص والمعنى لا يستوي من وجد له حقيقة العلم ومن لا توجد ومع هذا لم يجعل مطلق العلم كناية

عن العلم بمعلوم مخصوص تدل عليه القرينة واما ثم الثاني لانه باعتبار كثرة وقوعه اشد اهتماما

بما لم يذكر السكاكي في بحث افادة اللام الاستغراق انه اذا كان المقام خطابيا لا استدلاليا كقوله

المؤمن غر كريم والمنافق خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان او جمعا على الاستغراق بعلة ايهام

ان القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لاحد المتساويين على الآخر ثم ذكر في

بحث حذف المفعول انه قد يكون للقصد الى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابا

في نحو فلان يعطي الى معنى يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة ايهاما للمبالغة بالطريق المذكور

في افادة اللام الاستغراق فجعل المصنف قوله بالطريق المذكور اشارة الى قوله ثم اذا كان المقام

خطابيا حمل المعرف باللام على الاستغراق واليه اشار بقوله ثم اي بعد كون الغرض ثبوت

اصل الفعل وتنزيله منزلة اللازم من غير اعتبار كنايته اذا كان المقام خطابيا يكتفي فيه بمجرد الظن

لا استدلاليا يطلب فيه اليقين البرهاني افاد اي المقام الخطابي او الفعل المذكور ذلك

اي كون الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا مع التعميم في افراد الفعل دفعا للتحكم اللازم

من حمله على فرد دون فرد آخر وتحقيقه ان معنى يعطي حينئذ يفعل الاعطاء ويوجد هذه الحقيقة

فتصدد هذا الفعل معرف بلام الحقيقة فيجب ان يحمل في المقام الخطابي على استغراق الاعطاء

وشمولها احترازا عن ترجيح احد المتساويين لا يقال افادة التعميم في افراد الفعل تنافي كون

الغرض ثبوته لفاعله او نفيه عنه مطلقا لان معنى الاطلاق ان لا يعتبر عموم افراد الفعل او خصوصها

او تعلقه بمن وقع عليه فكيف يجتمعان لانا نقول لا نسلم التنافي وانما يلزم من عدم كون الشئ

معتبرا في الغرض والمقصود عدم كونه مفاد الكلام واما المنافي للتعميم هو اعتبار عدم العموم

والفرق واضح ثم المذكور في شرح المفتاح ان قوله بالطريق المذكور اشارة الى ما ذكره في آخر بحث

الاستغراق من ان نحو خاتم الجواد بمعنى الاختصاص مبالغة بتنزيل وجود خاتم منزلة العدم في

معنى قولنا فلان يعطي هو لا غيره يوجد حقيقة الاعطاء لا غيرها وهذا لعمري قريب مما فيها مربه

لان ما ذكره من الحصر بعيد ما الشهد به نقل ولا عقل ثم اذا حمل على التعميم فاذا به يوجد كل اعطاء

فيلزم ان لا يكون غيره موجدا للاعطاء اما انه لا يوجد الا الاعطاء فمما لا تشعر به هذه العبارة

والظاهر ما ذكره المصنف وتحقيقه ما ذكرنا فليحافظ عليه فان هذا المقام مما وقع فيه لبعضهم خبط عظيم

والاول وهو ان يجعل الفعل مطلقا كناية عنه متعلقا بمفعول مخصوص كقول البحتري في المعتز بالله

تعريضا بالمستعين بالله شجو حساده وغيظ عداه ان يرى مبصر ويسمع واع اي ان يكون ذو رؤية

اجازه

اخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الامامة دون غيره فلا يجد والنصب عطف على المضارع
المنفي جملة اي فلا يجد اعاديه وحساده الذين يتمنون الامامة الى منازعته الامامة سبيلا
فالحاصل انه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم اي يصدر منه الرؤية والسماع من غير تعلق بمفعول
مخصوص ثم جعلهما كنايتين عن الرؤية والسماع المتعلقين بمفعول مخصوص هو محاسنه و
اخباره بادعاء الملازمة بين مطلق الرؤية ورؤية آثاره ومحاسنه وكذا بين مطلق السماع
وسماع اخباره للدلالة على ان آثاره واخباره بلغت من الكثرة والاشتهار الى حيث يمتنع خفاؤها
فيبصرها كل راء ويسمعها كل واع بل لا يبصر الرائي الا آثاره ولا يسمع الواعي الا اخباره
فذكر الملزوم واراد اللازم على ما هو طريق الكناية ولا يخفى انه يفوت هذا المعنى عند ذكر
المفعول او تقديره لما في التغافل عن ذكره والاعراض عنه من الايذان بان فضائله يكفي فيها ان
يكون ذو بصر وسمع حتى يعلم انه المتفرد بالفضائل والا اي وان لم يكن الغرض عند عدم
ذكر المفعول مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله اثباته لفاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه
بمفعول غير مذكور وجب التقدير بحسب القرائن الدالة على تعيين المفعول ان عاما فعام و
ان خاصا فخاص وانما قلنا بل قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا بل
قصد اثباته او نفيه باعتبار خصوص افراد الفعل وعمومها من غير اعتبار التعلق بمفعول لم يجب
تقدير المفعول بل لم يجز لفوات المقصود كما اذا قلنا فلان يعطي كل سنة مرة او مرتين اي يفعل اعطاء
ما من غير تعيين المفعول وفلان يعطي مع قصد انه يفعل كل اعطاء من غير اعتبار التعلق بالمفعول
فالفرق بين تعميم افراد الفعل وتعميم المفعول ظاهر وهما وان فرض تلازمهما في الوجود فلا تلازم
بينهما في الاعتبار والقصد ثم الحذف اي حذف المفعول من اللفظ بعد قابلية المقام اعني
وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشيئة والارادة ونحوهما اذا وقع شرطا فان
الجواب يدل عليه ويبينه لكنه لما لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل المشيئة بالمفعول غريبا نحو ولو شاء
لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم اجمعين فانه متى قيل ولو شاء علم السامع ان هناك
شيئا علقت المشيئة عليه لكنه مبهم عنده فاذا جيء بجواب الشرط صار مبينا وهذا اوقع في
النفس بخلاف نحو قول الخريمي يرثي ابنه ويصف نفسه بشدة الحزن والصبر عليه ولو شئت
ان ابكي دما لبكيته عليه ولكن ساحة الصبر اوسع فان تعلق فعل المشيئة ببكاء الدم غريب
فلا بد من ذكر المفعول ليتقرر في نفس السامع ويأنس به واما قوله اي قول ابي ...

على اثر احبة لجوهري فلم يبق مني الشوق غير تفكري فلو شئت ان ابكي بكيت تفكرا فليس منه اي
مما نحن فيه حذف مفعول المشية بناء على غرابة تعلقها به على ما سبق الى الوهم وذهب اليه
صاحب الضرام من ان المراد لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا فلم يحذف منه مفعول المشية ولم
يقل لو شئت بكيت تفكرا لان تعلق المشية ببكاء التفكر غريب كتعلقها ببكاء الدم فدفع
هذا التوهم وصرح بانه ليس من هذا القبيل لان المراد بالاول البكاء الحقيقي لا البكاء التفكري
لانه لم يرد ان يقول لو شئت ان ابكي تفكرا بل اراد ان يقول فاتي افحول فلم يبق مني غير خواطر
تجول في حتى لو شئت البكاء فمريت جفوني وعصرت عيني ليسيل منها دمع لم اجده وخرج منها
بدل الدمع التفكر فالبكاء الذي اراد ايقاع المشية عليه بكاء مطلق مبهم غير معدى الى التفكر البتة
فلا يصلح تفسيرا للاول وبيانا له كما اذا قلت لو شئت ان تعطي درهما اعطيت درهمين كذا الخ
في دلائل الاعجاز ومما نشاء من سوء التأمل وقلة التدبر في هذا المقام ما قيل ان الكلام في
مفعول ابكي والمراد ان البيت ليس من قبيل ما حذف فيه المفعول للبيان بعد الابهام بل الغرض
انه لا يقال يحتمل ان يريد اني ضعفت ونحلت بحيث لم يبق في مادة الدمع فصرت بحيث اقدر
على بكاء التفكر والمعنى لو شئت ان ابكي تفكرا بكيت تفكرا على انه من باب التنازع مثل قوله
واكرمت ربتاه مبكون من قبيل ولو شئت ان ابكي دما لبكيته لانا نقول ترتيب هذا الكلام على
قوله فلم يبق مني الشوق غير تفكري يدل على فساد هذا الاحتمال لان بكاء التفكر ليس
سوى الاسف والكمد والقدرة عليه لا تتوقف على ان لا يبقى فيه الشوق غير التفكر بل ان عدم
القدرة على البكاء الحقيقي بحيث يحصل منه بدل الدمع التفكر فانه مما يتوقف على ان لا يبقى
فيه غير التفكر فح يحسن ترتيب النظم فليتأمل ومما يحذف فيه المفعول بالواسطة للبيان بعد الابهام
قولك امرته فقام اي امرته بالقيام قال الله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا فيها اي امرناهم بالفسق
هو مجاز عن تمكينهم واقدارهم واما عطفه على قوله اما للبيان لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء
متعلق بقوله توهم كقوله اي البحتري وكم ذدت اي دفعت عني من تحامل حادث يقال تحامل
فلان على اذا لم يعدل وكم في البيت خبرية مميزها قوله من تحامل حادث واذا فصل بين كم الخبرية
ومميزها بفعل متعد وجب الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك الفعل نحو قوله تعالى
كم تركوا من جنات وكم اهلكنا من قرية ومحل كم ههنا النصب على المفعولية وسورة ايام اي
شدتها وصولتها حززن اي قطعن اللحم الى العظم فحذف المفعول اعني اللحم اذ لو ذكر اللحم لربما توهم

قبل ذكرها ابعد اى ما بعد اللحم وهو قوله الى العظم ان الحز اذ ينتهى الى العظم بل كان فى بعض اللحم ثم ترك

ذكر اللحم ليدفع من السامع هذا الوهم ويصور فى نفسه من اول الامر ان الحز مضى فى اللحم حتى لم

يرده الا العظم واما لانه اريد ذكره اى ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح

لفظه اى لفظ المفعول اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه اى وقوع الفعل على المفعول حتى لا يرضى

بان يوقعه على ضميره وان كان كناية عنه كقوله اى البحترى قد طلبنا فلم نجد لك فى السودد

والمجد والمكارم مثلا اى قد طلبنا لك مثلا فحذف المفعول من اللفظ اذ لو ذكره لكان المناسب

فى قوله لم نجد الاتيان بضميره اى فلم نجده وفيه تفويت للغرض وهو ايقاع نفى الوجدان على صريح

لفظ المثل لكمال العناية بعدم وجدان المثل له ولاجل هذا المعنى بعينه عكس ذلك ترك في قوله

ولو ان مدحى لا دعيت لشعرى لشيما ان يكون اصاب ما لا الاتر اى الفعل الاول فى صريح لفظ

اللئيم والثانى فى ضميره لان الغرض ايقاع نفى المدح على اللئيم صريحا لكمال العناية بذلك

بخلاف الارضا ويجوز ان يكون السبب اى سبب حذف المفعول فى بيت البحترى ترك مواجهة

الممدوح بطلب مثل له قصدا الى المبالغة فى التادب معه لان طلب المثل له صريحا يما يدل

على تجويزه بناء على ان العاقل لا يطلب الا ما يجوز وجوده وايضا فى هذا الحذف بيان

بعد الابهام واما للتعميم فى المفعول مع الاختصار كقولك قد كان منك ما يؤلم اى كل احد

بقرينة ان المقام مقام المبالغة وهذا التعميم وان امكن ان يستفاد من ذكر المفعول بصيغة

العموم لكنه يفوت الاختصار وعليه اى على حذف المفعول للتعميم مع الاختصار والله يدعو الى

دار السلام اى يدعو العباد كلهم لان الدعوة الى الجنة تعم الناس كافة لكن الهداية الى الطريق

المستقيم الموصل اليها تختص بمن يشاء ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم فالمثال الاول

يفيد العموم مبالغة والثانى تحقيقا فيهما وان احتمل ان يجعلا من قبيل ما نزل منزلة اللازم

لكن التامل الدقيق يشهد ان القصد فى هذا المقام الى تعميم المفعول لا الى نفس الفعل فان

على مثال هذه الكناية مما يتعلق بقصد المتكلم ومناسبة المقام ولذا جعل صاحب المفتاح نحو

فلان يعطى محتملا للتنزيل منزلة اللازم وللقصد الى تعميم المفعول ومما يحتمل الحذف للعموم

عن المفعول بر قوله تعالى واياك نستعين اى على كل امر يستعان فيه ويحتمل ان يراد على اداء العبادة

ليلائم الكلام وههنا بحث وهو ان ما جعل الحذف فيه للتعميم والاختصار انما هو من قبيل ما

يجب فيه تقدير المفعول بحسب القرائن وح فان دلت القرينة على ان المقدر يجب ان يكون عاما

فالتعميم من عموم المقدر سواء ذكر او حذف والاول دلالة على التعميم فالظاهر ان العموم فيما ذكر
انما هو من دلالة القرينة على ان المقدر عام والحذف انما هو لمجرد الاختصار كما ذكره فيما يليه
فهو قوله واما لمجرد الاختصار وهذا وقع في بعض النسخ عند قيام قرينة وهو تكرار لما سبق
في قوله بحسب المقتضى بحسب القرائن ولا حاجة اليه ومنافيا لان المعنى عند قيام قرينة
دالة على ان الحذف لمجرد الاختصار ليس ببعيد لان هذا جار في سائر الاقسام ولا وجه
للتخصيص بمجرد الاختصار نحو اصغيت اليه اي اذني وعليه قوله تعالى ارني انظر اليك اي ذاتك
وقد عرضت هذا البحث على بعضهم فقال ان ذكر المفعول نحو يؤثر كل احد يكون الاعتماد على
اللفظ من حيث الظاهر وظاهر اللفظ يوهم الاستغراق الحقيقي وهو ليس بمقصود واما اذا
حذف فيكون الاعتماد على العقل ظاهرا فلا يوهم الا ما يجوزه العقل فلا يوهم خلاف المقصود
فيصح ان الحذف للتعميم الذي لا يوهم خلاف المقصود مع الاختصار اذ لو ترك الاختصار لامكن
ان يقال يؤثر كل احد مما يجوزه العقل والعرف ثلاثة امور فقلت اولا فلا نقيد التعميم بالذي
لا يوهم خلاف المقصود مما لا دلالة للفظ الكتاب عليه وثانيا ان الحذف حينئذ انما يكون لدفع
الايهام والتعميم مستفاد من عموم المقدر ولو سلم فترك التعرض لما هو من باب الاختصار بالحذف
اعني دفع الايهام والتعرض لما ليس كذلك اعني التعميم غير مناسب وثالثا ان هذا لا يستقيم
في نحو قوله تعالى والله يدعو الى دار السلام مما قصد فيه التعميم والاستغراق حقيقة اذ الذكر
لا يوهم خلاف المقصود بل يحقق المقصود على ما ذكره فلا وجه للحذف سوى مجرد الاختصار
ومن الحذف لمجرد الاختصار قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن على ان الدعاء بمعنى التسمية
التي تتعدى الى مفعولين اي سموه الله او سموه الرحمن ايا ما تسموا فله الاسماء الحسنى
اذ لو كان الدعاء بمعنى النداء المتعدي الى مفعول واحد لزم الشرك ان كان مسمى الله غير مسمى
الرحمن ولزم عطف الشيء على نفسه ان كان عينه ومثل هذا العطف انما يصح بالواو باعتبار
الصفات كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في المزدحم لكن لا يصح في او لانها
للشك والمغايرة بين حالات الشيء انما يكون بين الشيئين وايضا لا يصح قوله ايا ما تدعوا لان
ايا انما يكون لواحد من اثنين او جماعة واما قوله تعالى ولما ورد ماء مدين وجد عليه امة
من الناس يسقون ووجد من دونهم امرأتين تذودان فقد مثل الشيخ عبد القاهر وصاحب
الكشاف لما نحن فيه حذف المفعول لغير القصد الى نفس الفعل وتنزيله منزلة اللازم اي يسقون مواشيهم

السقي

السقي ومنها الذود واما ان المسقي والمذود ابل او غنم فخارج عن المقصود بل يوهم خلاف المراد

لو قيل او قد تسقيان ابلهم وتذودان غنمهما لتوهم ان الترحم عليهما ليس من جهة انهما على الذود

والناس على السقي بل من جهة ان مذودهما غنم ومسقيهم ابل الا ترى انك اذا قلت ما لك تمنع

اخاك كنت منكرا المنع لا من حيث هو منع بل من حيث انه منع الاخ وذهب صاحب المفتاح الى

انه لمجرد الاختصار والمراد يسقون مواشيهم وتذودان غنمهما وكذا سائر الافعال المذكورة في

هذه الآية وهذا اقرب الى التحقيق لان الترحم لم يكن من جهة صدور الذود عنهما وصدور السقي

من الناس بل من جهة ذودهما غنمهما وسقي الناس مواشيهم حتى لو كانتا تذودان غير غنمهما

وكان الناس يسقون غير مواشيهم بل غنمهما مثلا لم يصح الترحم فليتامل فهذا يقرر لعبير في امثا

المفتاح نظرا لتامل في كلام الشيخين يفضل عنهما الجمهور فاستحسنوا كلاميهما واما للرعاية

على الفاصلة نحو قوله تعالى والضحى والليل اذا سجى ما ودعك ربك وما قلى اي وما قلاك

فحذف المفعول لان فواصل الآي على الالف ولا امتناع في ان يجتمع في مثال واحد عدة

من الاغراض المذكورة ولهذا ذكر صاحب الكشاف ههنا انه للاختصار اللفظي لظهور المحذوف

مثل والذاكرين الله كثيرا والذاكرات اي والذاكراته واما لاستهجان ذكره اي ذكر المفعول

كقول عائشة ما رايت منه اي من النبي عم ولا راى مني اي العورة واما لنكتة اخرى كاخفائه

او التمكن من انكاره ان مست الحاجة اليه او تعينه حقيقة او ادعاء او نحو ذلك قال الله تعالى

لينذر بأسا شديدا اي لينذر الذين كفروا فحذف لتعينه فان الغرض هو ذكر المنذر به

وتقديم مفعوله اي مفعول الفعل ونحوه اي نحو المفعول من الجار والمجرور والظرف والحال

ونحو ذلك عليه اي على الفعل لرد الخطاء في التعيين كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك

عرفت انسانا وانه غير زيد فانه مصيب في اعتقاد وقوع عرفانك على انسان مخطئ في تعيين انه

زيد وتقول لتاكيده اي تاكيد هذا الرد زيدا عرفت لا غيره وقد يكون ايضا لرد الخطاء

في الاشتراك كقولك زيدا عرفت لمن اعتقد انك عرفت زيدا وعمرا وغيرهما وتقول لتاكيده

زيدا عرفت وحده فكان على المصنف ان يذكره بل كان الاحسن ان يقول بدل قوله لرد الخطاء

لافادة الاختصاص ليدخل فيه القصر باقسامه الثلثة ونحو قولك زيدا اكرم وعمرا لا تكرم

في الامر والنهي فان اعتبار رد الخطاء فيه لا يخلو عن تكلف ولذلك اي ولان التقديم لرد

الخطاء في تعيين المفعول مع الاصابة في اعتقاد وقوع الفعل على مفعول ما في الجملة لا يقال

ما زيدا ضربت ولا غيره ولا ما زيدا ضربت ولكن أكرمته أما الأول فلأن التقديم
يفيد وقوع الضرب على أحد غير زيد تحقيقا لمعنى الاختصاص وقولك ولا غيره صريح في نفيه
نعم إذا قامت قرينة على أن التقديم ليس للتخصيص يصح أن يقال ما زيدا ضربت ولا غيره كما
ذكرنا في ما أنا قلت هذا ولا غيري وكذا يصح زيدا ضربت وعمرا إذا لم يكن التقديم للاختصاص
بخلاف ما إذا كان له وأما الثاني فلأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ في الضرب فترده إلى
الصواب في الإكرام وإنما الخطأ في المضروب حين اعتقد أنه زيد فرده إلى الصواب أن يقال
ما زيدا ضربت ولكن عمرا وأما نحو زيدا عرفته فتأكيد إن قدر الفعل المحذوف المفسر
بالفعل المذكور قبل المنصوب نحو عرفت زيدا عرفته وإلا أي وإن لم يقدر الفعل المفسر
قبل المنصوب بل بعده نحو زيدا عرفت عرفته فتخصيص لأن التقديم على المحذوف كالتقديم على
المذكور كما في بسم الله فنحو زيدا عرفته يحتمل التخصيص ومجرد التأكيد لكن إذا قامت قرينة
على أن الفعل مقدر بعد المنصوب فهو أبلغ في الاختصاص من قولنا زيدا عرفت لما فيه من
التكرير المفيد للتأكيد ومعلوم أن ليس المقصود التخصيص إلا تأكيدا على تأكيد حتى قوي
بأنه بدا التأكيد لا محالة وهذا معنى قول صاحب الكشاف في قوله تعالى وإياي فارهبون إنه
من باب زيدا رهبته وهو أوكد في إفادة الاختصاص من إياك نعبد وقد صرح في المفتاح بأن
الفاء للعطف على المحذوف والتقدير إياي ارهبوا فارهبون ويتحقق المغايرة بأن في
المعطوف عليه الاختصاص دون المعطوف ولم يعتبر هنا التخصيص لأن الغرض منه مجرد تقوية
الفعل لا نبأ كيفية تعلقه بالمفعول وأما قوله تعالى إن أرضي واسعة فإياي فاعبدون
فهو على تقدير فإياي فاعبدوا فاعبدون والفاء في فاعبدون جواب شرط محذوف
لأن المعنى أن أرضي واسعة فإن لم تخلصوا العبادة لي في أرض فأخلصوها لي في غيرها ثم
حذف الشرط وعوض منه تقديم المفعول مع إفادته الاختصاص كذا في الكشاف فجعل
الفاء في فاعبدون جواب شرط لا تنافي بناء على أنه تفسير لما هو الجزاء أعني فاعبد وإنما
هو هو وأما الفاء الثانية فلها في الأول كانت في الشرط المحذوف وأبقيت تنبيها
على سببيته عما قبله إذ كان أرضي واسعة فإن لم تخلصوا إلى آخره والثانية جزاء الشرط ولتأ
تكريرها أو عاطفة كما في المفتاح وقد وقع في بعض النسخ وأما نحو وأما ثمود فهديناهم فلا
يفيد إلا التخصيص وذلك لامتناع تقدير الفعل مقدما نحو وأما فهديناهم ثمود لالتزام

وجود فاصل بين اما والفاء يحقق هذا المقام ان قولنا اما زيد فقائم اصله مهما يكن من شئ
فزيد قائم بمعنى ان يقع في الدنيا شئ يقع معه قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيام زيد ولزومه له
لا انه حصل لاجل وقوع شئ في الدنيا وما دامت الدنيا فانه يقع فيها شئ فحذف الملزوم
الذي هو الشرط اعني يكن من شئ واقيم مقامه ملزوم القيام فهو زيد وابقي الفاء المؤذن بان
ما بعدها لازم لما قبلها ليحصل الغرض الكلي اعني لزوم القيام لزيد ولا تلبس هذا موقع
الفاء لان موقعه صدر الجزاء فحصل التخفيف في اقامة الملزوم في مقصد المتكلم اعني زيدا
مقام الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل من قيام جزء من الجزاء مقام الشرط ما هو المتعارف
عندهم من ان جزء الشرط حتى فرغ ينبغي ان يشتغل بشئ اخر وحصل ايضا بقاء الفاء متوسطة
في الكلام كما هو حقها ان لا يقع الفاء المسببية في ابتداء الكلام ولذا يقدم على الفاء من الجزاء
الجزاء المفعول والظرف وغير ذلك من المعمولات مما يقصد لزوم ما بعد الفاء له ولا يستنكر
اعمال ما بعد الفاء فيما قبله وان امتنع في غير هذا الموضع لان التقديم لاجل هذه الاغراض المهمة
فجوزت لتحصيلها الفاء المانع ويظهر لك من هذا التحقيق ان مثل هذا التقديم ليس للتخصيص
لظهور ان ليس الغرض انا صحبنا محمودا دون غيره ورداً على من زعم الاشتراك او انفرد الغير بالحمد
بل الغرض اثبات اصل الحمد ثم الاخبار عن موضعهم الابرح انه اذا قلت زيد وعمرو
ثم سالك سائل ما فعلت بهما فقلت اما زيد فاكرمته واما عمرو فاهنته فليس فيه قصد
وتخصيص لانه لم يكن عارفا بثبوت اصل الاكرام والاهانة وكذلك في مثل قولك يا عمرو
قولك بزيد مررت لمن اعتقد انك مررت بانسان وانه غير زيد وكذا سائر المعمولات نحو يوم الجمعة
سرت وفي المسجد صليت وتاديبا ضربته وماشيا حججت والتخصيص لازم للتقديم غالبا بمعنى ان
التخصيص لا ينفك في غالب الامر عن تقديم ما حقه التاخير يعني انه لازم للتقديم لزوما جزئيا
اكثريا كما يقال الحركة لفلك الاسفل لازم للمضغ غالبا بخلاف التمساح وقولنا غالبا اشارة الى
ان التقديم قد لا يكون للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او التبرك او الاستلذاذ او موافقة كلام السائل
او ضرورة الشعر او رعاية السجع والفاصلة ونحو ذلك قال الله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا
انفسهم يظلمون وقال تعالى خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ثم في سلسلة ذرعها سبعون ذراعا فاسلكوه
وقال تعالى وان عليكم لحافظين وقال تعالى الى ربها ناظرة وقال تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل
فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث الى غير ذلك من المواضع مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص ليتوافقا

عنده على ما صرح به ابن الاثير في المثل السائر من ان التقديم في اياك نعبد واياك نستعين
لمراعاة حسن النظم السجعي لانه هو على حرف النون لا للاختصاص على ما قال الزمخشري واشار اليه
بقوله ولهذا يقال في اياك نعبد واياك نستعين معناه نخصك بالعبادة والاستعانة وفي لالى الله
تحشرون معناه اليه لا الى غيره تحشرون استشهد بعد ذكر ائمة التفسير في مثالين احدهما المفعول بلا واسطة
مثل نعبد ونعرف والثاني بواسطة مثل بزيد مررت مع ان الذوق ايضا يقتضي ذلك وبهذا سقط
ما ذكره ابن الحاجب من ان التقديم في نحو الله احمد واياك نعبد للاهتمام ولا دليل على كونه للحصر
لان الذوق وقول ائمة التفسير يدلان عليه الاهتمام ايضا حاصل لانه لا ينافي الاختصاص واليه
اشار بقوله ويفيد اي التقديم في الجميع وراء التخصيص اهتماما بالمقدم لانهم يقدمون
الذي شانه اهم وهم ببيانه اعنى قال الشيخ في دلائل الاعجاز انا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئا
يجري مجرى الاصل غير العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفسر وجه العناية بشيء ويعرف له معنى
وقد ظن كثير من الناس انه يكفي ان يقال انه قدم للعناية ولكونه اهم من غير ان يذكر من اين كانت
تلك العناية وبم كان اهم ومن الخفي ايضا ان يجعل التقديم مفيدا في كلام فائدة وفي غيره مفيدا
اخرى ان يقال انه توسعة على الشاعر والكاتب في القوافي والاسجاع اذ من البعيد ان يكون في النظم
ما يدل تارة ولا يدل اخرى فمهما كان صورة غير نظر ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا
نحو بسم الله افعل كذا ليفيد مع الاختصاص الاهتمام لان المشركين كانوا يبدؤون باسماء آلهتهم فيقولون
باسم اللات وباسم العزى فقصد الموحد تخصيص اسم الله بالابتداء للاهتمام والرد عليهم واورد
اقرأ باسم ربك فانه قدم فيه الفعل فلو كان التقديم مفيدا للاختصاص والاهتمام لوجب ان يؤخر
الفعل ويقدم باسم ربك لان كلام الله احق برعاية ما يجب رعايته واجيب بان الاهم فيه القراءة
لانها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم كذا في الكشاف وبانه اي باسم ربك متعلق
باقرأ الثاني اي هو مفعول اقرأ الذي بعده ومعنى الاول اوجد القراءة من غير اعتبار تعديته الى
مقروء به كما يقال فلان يعطي اي يوجد الاعطاء من غير اعتبار تعلقه الى المعطى كذا في المفتاح وفيه
على ان تعلق باسم ربك باقرأ الثاني تعلق المفعولية ودخول الباء للدلالة على التكرير والدوام
كقولك اخذت الخطام واخذت بالخطام والاحسن ان اقرأ الاول والثاني كلاهما منزلة
اللازم اي افعل القراءة واوجدها والمفعول محذوف في كليهما اي اقرأ القرآن والباء للاستعانة
او للملابسة اي مستعينا باسم ربك او متبركا ومبتدئا به فلا يبعد على الحذف والتخصيص وهو كون

التشبيه من السورة ان يجعل باسم ربك متعلقا باقرأ الثانى ويكون متعلق الاول قوله بسم
الله وتقديم بعض معمولاته اى معمولات الفعل على بعض لان اصله اى اصل ذلك البعض التقديم
على البعض الآخر ولا مقتضى للعدول عنه اى عن الاصل كالفاعل فى نحو ضرب زيد عمرا فان
اصله التقديم على المفعول لانه عمدة فى الكلام والمفعول فضلة يستغنى عنه والعمدة
احق بالتقديم ولانه كالجزء من الفعل فينبغى ان لا يفصل بينهما بشىء والمفعول الاول فى نحو
اعطيت زيدا درهما فان اصله التقديم على المفعول الثانى لما فيه من معنى الفاعلية وهو انه عاط
اى آخذ للعطاء واما ترتيب المفاعيل فقيل الاصل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا
واسطة حرف الجر ثم الذى بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان ثم المكان ثم المفعول له ثم المفعول معه
والاصل ان يذكر الحال عقيب ذى الحال والتابع عقيب المتبوع من غير فاصل وعند اجتماع التوابع
الاصل تقديم النعت ثم التأكيد ثم البدل او البيان او لان ذكره اى ذكر ذلك البعض الذى
يقدم اهم فقد يجعل الاهتمام ههنا قسيما لكون الاصل التقديم ويجعل فى المسند اليه شاملا له و
لغيره من الامور المقتضية لتقديم المسند اليه وكلام المفتاح ههنا موافق لما ذكر فى المسند اليه
فرد المصنف الاهتمام ههنا الى الاهتمام لعارض يجعل اعتناء المتكلم او السامع بشأنه واهتمامه
بحاله لغرض من الاغراض كقولك قتل الخارجى فلان بتقديم المفعول لان المقصود الاهم قتل الخارجى
ليتخلص الناس من شره وكقولك قتل زيد رجلا اذا كان زيد ممن لا يقدر فيه انه يقتل احدا فان
الاهم الاخبار بانه صدر منه القتل او لان فى التأخير اخلالا ببيان
المعنى نحو وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم ايمانه فانه لو اخر من آل فرعون عن قوله يكتم ايمانه
لتوهم انه من صلة يكتم فلم يفهم انه اى ذلك الرجل منهم اى من آل فرعون يعنى انه قد ذكر لرجل ثلاثة
اوصاف والسبب فى تقديم الاول اعنى مؤمن ظاهر لانه اشرف الاوصاف واما الثانى فسبب تقديمه على
الثالث ان لا يتوهم خلاف المقصود او لان فى التأخير اخلالا بالتناسب كرعاية الفاصلة نحو
فاوجس فى نفسه خيفة موسى بتقديم الجار والمجرور والمفعول على الفاعل لان فواصل الآى على
الالف وجعل السكاكى التقديم للعناية مطلقا اى سواء كان من معمولات الفعل او غيرها قسمين
احدهما ان يكون اصل الكلام فيما قدم هو التقديم كتقديم المبتدأ المعرف على الخبر وتقديم ذى
الحال المعرف على الحال وتقديم الفاعل على المفعول لغير ذلك ثانيهما ان يكون العناية بتقديمه
اما لكونه فى نفسه نصب عينيك كتقديم المفعول على الفاعل فى قولك قتل الخبيث فلان

لك ما اقتضى تقديم وتقديم المفعول الثاني على الاول في قوله تعالى وجعلوا لله شركاء على ان ما
مفعولا جعلوا فان ذكر لله وذكر وجه الحبيب اهم لكونه في نفسه نصب عينك واما الامر
بعرض له امر يوجب كونه نصب عينك كما اذا توهمت ان مخاطبك ملتفت اليه منتظر لذكره
كقوله تعالى وجاء من اقصى المدينة رجل يسعى بتقديم المجرور على الفاعل لاشتمال ما قبل الآية
على سوء معاملة اصحاب القرية الرسل فكان المقام مقام ان ينتظر السامع لا لمام حديث
يذكر القرية هل فيها منبت خير ام كلها كذلك فهذا العارض جعل المجرور نصب العين بخلاف
قوله تعالى في سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة يسعى فليس فيه ذلك العارض وكما اذا عرض
ان في التاخير نوعا ما مثل الاخلال بالمقصود في قوله تعالى وقال الملأ من قومه الذين كفروا
وكذبوا بلقاء الآخرة واترفناهم في الحيوة الدنيا بتقديم الحال اعني من قومه على الوصف اعني
الذين كفروا اذ لو اخر لتوهم انه من صلة الدنيا لانها ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست
اسما والدنو يتعدى بمن ومثل الاخلال بالفاصلة في قوله تعالى امنا برب هرون وموسى
بتقديم هرون مع ان موسى احق بالتقديم واعترض عليه المصنف بوجوه احدها ان قوله وجعلوا
لله شركاء مسوق للانكار التوبيخي فيمتنع ان يكون تعلق جعلوا بالله منكرا الا باعتبار
تعلقه بشركاء اذ لا ينكر ان يكون جعل ما متعلقا بالله وكذا تعلقه بشركاء انما ينكر باعتبار
تعلقه بالله فلا فرق بين تقديم لله وتاخيره وقد علم بهذا ان كل فعل متعد الى مفعولين
لم يكن الاعتبار بذكر احدهما الا باعتبار تعلقه بالآخر اذا قدم احدهما على الآخر لم يصح تعليل
تقديمه بالعناية والجواب انه ليس في كلامه ما يدل على ان المنكر تعلق جعلوا بالله من غير
اعتبار تعلقه بشركاء بل كلامه ان المنكر متعلق بهما لكن العناية بالله اتم وايراده في الذكر اهم
لكونه في نفسه نصب عين المؤمنين ولا يخفى انه لا يرد على هذا ما ذكره وثانيها ان جعل التقديم
للاحتراز عن الاخلال بالمقصود او لرعاية الفاصلة من القسم الثاني فليس منه وجوابه المنع
فان الاحتراز المذكور امر عارض وجب لما يقدم ان يكون نصب العين وثالثها ان تعلق من قومه
بالدنيا على تقدير تاخيره وان كان صحيحا من جهة اللفظ بناء على ان الدنيا وصف الدنو
يتعدى بمن لكنه غير مقبول من جهة المعنى اذ لا معنى لقولنا اترفنا الكفرة ما نعماهم في الحيوة
التي دنت من قوم نوح اللهم الا على وجه بعيد مثل ان يراد دنت من حيوة قوم نوح اي كانت قريبة
من حيوتهم شبيهة بها وهذا الاعتراض ولما كانت مناقشة في المثال لكنه حق واعترض بعضهم

اجيب عنه بان احتمال خلاف المقصود وان كان بعيدا
يكون ... احتمال مثل هذا
الاحتمال ... الاشتباه
بان جعل
في ... التاخير

بانه جعل تقديم وغير المحسب على انه من باب تقديم المعمولات بعضها على بعض في التركيب وجوابه ما اشرنا اليه من انه قسم التقديم مطلقا الى ما لم يكن له او ورد فيه تقديم العامل على المعمول والمبتدا على الخبر نعم قد وضع البحث لتقديم المعمولات بعضها على بعض لكنه عمم الحكم تتميما للفائدة وقد يجاب بانه تنبيه على ان تقديم بعض المعمولات على بعض قد يكون بحيث يمتنع الا بعد تقديمه على العامل فالمقصود ههنا تقديم المفعول على الفاعل وانما جاء التقديم على الفعل من جهة الضرورة لامتناع تقديم المفعول على الفاعل المتصل من غير تقديمه على الفعل ؟

الباب الخامس

القصر هو في اللغة الحبس يقال قصرت اللقحة على فرسي اذا جعلت درها له لا لغيره وفي الاصطلاح تخصيص شيء بشيء بطريق معهود وهو حقيقي وغير حقيقي لان تخصيص الشيء بالشيء اما ان يكون بحسب الحقيقة ونفس الامر بان لا يتجاوزه الى غيره اصلا وهو الحقيقي او بحسب الاضافة والنسبة الى شيء آخر بان لا يتجاوزه الى ذلك الشيء فهو غير حقيقي بل اضافي لان تخصيصه بالمذكور ليس على الاطلاق بل بالاضافة الى معين آخر كقولك ما زيد الا قائم بمعنى انه لا يتجاوز القيام الى القعود ونحوه لا بمعنى انه لا يتجاوزه الى صفة اخرى اصلا وانقسامه الى الحقيقي والاضافي بهذا المعنى لا ينافي كون التخصيص مطلقا من قبيل الاضافات ولما لم يصرح صاحب المفتاح بتقسيمه الى الحقيقي وغير الحقيقي لقلة جدواه توهم المصنف انه اهمل ذكر الحقيقي وليس كذلك لانه قال حاصل معنى القصر راجع الى تخصيص الموصوف بوصف دون وصف ثان او بوصف مكان آخر او الى تخصيص الوصف بموصوف دون ثان او بموصوف مكان آخر وهذا التقسيم شامل للحقيقي وغيره لان المراد بقوله ثان آخر ما يصدق عليه انه ثان وآخر اعم من ان يكون واحدا او كثيرا الى ما لا نهاية له اذ لو اريد به واحد لخرج عنه كثير من امثلة غير الحقيقي ايضا كقولك ما زيد الا كاتب لمن اعتقد انه كاتب وشاعر ومنجم وكقولك ما شاعر الا زيد لمن اعتقد ان زيدا وبكرا وخالدا شعراء فليتامل فهذا منشا توهم اختصاص التقسيم بغير الحقيقي نعم قد اورد الامثلة في اثناء هذا التقسيم من غير الحقيقي باعتبار الكثرة الوقوع واحترازا عن مظنة الكذب ثم كلامه لا يخلو عن امثلة هي ظاهرة في الحقيقي مثل زيد شاعر لا غيره وليس غيره ولا ومثل ما ضرب عمروا الا زيد وما ضرب زيد الا عمروا واذا تاملت وجدته مشيرا الى التقسيم بصاحب قال فعلى ما دخلت النفي على الوصف المسلم ثبوته وهو وصف الشعر وقلت ما شاعر توجه النفي بحكم العقل الى ثبوته للمدعى له اما القول فادت ما شاعر الا فلان كذا شعراء وان خاصا كقولك زيد وعمرو شاعران فيتناول النفي

بثبوته له ذلك حتى قلت الا زيد انا والقصر وكل منهما اي من الحقيقي وغير الحقيقي نوعان قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف والفرق بينهما واضح فان الموصوف في الاول لا يمتنع ان يشاركه غيره في الصفة لان معناه ان هذا الموصوف لا يتصف بغير تلك الصفة لكن تلك الصفة يجوز ان تكون حاصلة لموصوف آخر وفي الثاني يمتنع تلك المشاركة لان معناه ان تلك الصفة ليست الا لذلك الموصوف فكيف يصح ان تكون لغيره لكن يجوز ان تكون لذلك الموصوف صفات اخر والمراد بالصفة المعنوية اي التي هي معنى قائم بالغير لا النعت النحوي الذي هو تابع يدل على ذات ومعنى فيها غير الشمول وبينهما عموم من وجه لتصادقهما على العلم في قولنا اعجبني هذا العلم وصدق الصفة المعنوية بدون النعت على العلم في قولنا العلم حسن وصدق النعت بدونها على الرجل في قولنا مررت بهذا الرجل وكذا بين النعت والصفة المعنوية التي فسرها بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود عموم من وجه لتصادقهما في جاءني رجل عالم وصدقها بدونه في قولنا العالم مكرم وبالعكس في قولنا جاءني هذا الرجل ويجوز ان يكون المراد بالمعنوية ههنا هذا المعنى والاول انسب واما نحو قولك ما هو الا زيد وما زيد الا اخوك وما الباب الا ساج وغير ذلك مما وقع فيه الخبر جامدا فمن قصر الموصوف على الصفة اذ المعنى انه مقصور على الكون زيدا او اخا لك او ساجا قلبيا كان او لا والاول اي قصر الموصوف على الصفة من الحقيقي ما زيد الا كاتب اذا اريد انه لا يتصف بغيرها اي غير الكتابة وهو لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء اذ ما من متصور الا وله صفات يتعذر احاطة المتكلم بها فكيف يصح منه قصره على صفة ونفي ما عداها بالكلية بل نقول ان هذا النوع من القصر مفض الى المحال لان للصفة المنفية نقيضا البتة وهو ايضا من الصفات فاذا نفيت عنه جميع الصفات لزم ارتفاع النقيضين مثلا اذا قلت ما زيد الا كاتب على معنى انه لا يتصف بغيرها لزم ان لا يتصف بالشاعرية ولا بعدمها وهو محال اللهم الا ان يراد بالصفة الوجودية والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من الحقيقي كثير نحو ما في الدار الا زيد على معنى ان الكون في الدار مقصور على زيد ويجب ان يعلم ان الاقسام الثلاثة من قصر الافراد والقلب والتعيين لا تجري في الحقيقي لما سنشير اليه وقد يقصد به اي بالثاني المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور كما يقصد بقولنا ما في الدار الا زيد ان من في الدار ممن عدا زيد في حكم المعدوم فيكون هذا قصرا حقيقيا ادعائيا لا قصرا غير حقيقي لفوات المقصود والقصر الحقيقي نوعان احدهما الحقيقي تحقيقا والثاني الحقيقي

منافاة ويمكن ان يعتبر هذا في قصر الموصوف على الصفة ايضا بناء على عدم الاعتداد بباقي الصفات
فالفرق بين القصر الغير الحقيقي والقصر الحقيقي منافاة اعتبار دقيق فليتأمل والاول اي
قصر الموصوف على الصفة من غير الحقيقي تخصيص امر بصفة دون صفة اخرى او مكانها اي تخصيص
امر بصفة مكان صفة اخرى والثاني اي قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي تخصيص صفة
بامر دون امر اخر او مكانه ولفظ او للتنويع فلا ينافي التقسيم قوله دون اخرى معناه متجاوزا
اخرى فان المخاطب اعتقد اشتراكه في صفتين والمتكلم يخصصه باحديهما ويتجاوز عن الاخرى
ومعنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا
ثم استعير للتفاوت في الاحوال والرتب فقيل زيد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل
في كل تجاوز حد الى حد وتخطي حكم الى حكم ولقائل ان يقول ان قوله دون اخرى يشعر بان
المراد بدون صفة واحدة اخرى ودون امر واحد اخر فيخرج عنه ما اذا اعتقد المخاطب اتصافه
امر باكثر من صفتين او ثبوت صفة لاكثر من امرين نحو قولنا ما زيد الا كاتب لمن اعتقده كاتبا
وشاعرا ومنجما وقولنا ما شاعر الا زيد لمن اعتقد اشتراك زيد وعمرو وبكر في الشاعرية ونحو
ذلك وان اريد باخرى اعم من الواحد والاثنين والجمع فيدخل القصر الحقيقي في هذا التفسير لانه
تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات او تخصيص صفة بامر دون سائر الامور وكذا الكلام على
قوله مكان اخرى فان قلت تخصيص امر بصفة دون سائر الصفات يقتضي ان يعتقد
المخاطب اتصافه بجميع الصفات لان القصر يقتضي ان يعتقد المخاطب ثبوت ما نفاه المتكلم
قطعا او احتمالا وهذا مما لا يقع وكذا الكلام في الثاني قلت هذا الاقتضاء مختص بالقصر الغير
الحقيقي لا الحقيقي لانهم اتفقوا على صحة ما في الدار الا زيد قصرا حقيقيا مع انه ليس احد يعتقد ان
جميع الناس في الدار ويمكن ان يجاب عنه بان المراد هو الثاني وهذا المعنى مشترك بين الحقيقي وغير
الحقيقي لكنه خصصه بغير الحقيقي لانه ليس بصدد التعريف بل الغرض من هذا الكلام ان يفرع عليه
التقسيم الى قصر الافراد والقلب والتعيين وهذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي اذ لا
يعتقد اتصافه بجميع الصفات ولا اتصافه بجميع الصفات عن صفة واحدة ولا تردده ايضا بين
ذلك وكذا اشتراك الصفة بين جميع الامور فكل منهما اي فعلم من هذا الكلام ومن استعمال لفظة
او ههنا ان كل واحد من قصر الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف ضربان الاول التخصيص

امر بصفة دون اخرى وتخصيص صفة بامر دون اخر والثاني تخصيص امر بصفة مكان اخرى
وتخصيص صفة بامر مكان اخر فالمخاطب بالاول من ضربي كل من قصر الموصوف على الصفة و
قصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة اي شركة صفتين او اكثر في موصوف واحد في قصر
الموصوف على الصفة وشركة موصوفين او اكثر في صفة واحدة في قصر الصفة على الموصوف
حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا كاتب من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب
الا زيد من يعتقد اشتراك زيد وعمرو في الكتابة ويسمى هذا القصر قصر افراد لقطع الشركة
اي لقطعه الشركة المذكورة والمخاطب بالثاني اي المخاطب بالثاني من ضربي كل وهو تخصيص امر
مكان اخرى وتخصيص صفة بامر مكان اخر من يعتقد العكس اي عكس الحكم الذي اثبته المتكلم
حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون القيام وبقولنا
ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر عمرو دون زيد ويسمى هذا القصر قصر قلب لقلب
حكم المخاطب او تساويا عنده الظاهر انه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الايضاح صريح
في ذلك اي المخاطب بالثاني اما من يعتقد العكس واما من تساوى عنده الامران اعني اتصافه
بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف واتصافه واتصاف عمرو بتلك الصفة في قصر
الصفة حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد الا قائم من يعتقد انه اما قائم او قاعد ولا يعرفه
على التعيين وبقولنا ما شاعر الا زيد من يعتقد ان الشاعر اما زيد واما عمرو من غير ان يعلمه على
التعيين ويسمى هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو غير معين عند المخاطب فالحاصل ان
التخصيص بشيء دون شيء اخر قصر افراد والتخصيص بشيء مكان شيء اخر ان اعتقد المخاطب فيه العكس
قصر قلب وان تساويا عنده قصر تعيين وفيه نظر لانا اذا تساوى الامران عند المخاطب وعين
المتكلم احدهما يكون هذا تخصيصا بصفة دون اخرى لا تخصيصا بصفة مكان اخرى لانه لم
يثبت الصفة الاخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها الا ترى انك اذا قلت ما زيد الا
قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا
القعود ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لان المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود حتى توقع
القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب المفتاح تخصيص شيء بشيء دون
اخر مشتركا بين قصر الافراد والقصر الذي سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان اخر
قصر قلب فقط فان قلت المراد المنتفي بالاخرى احدى الصفتين وبالاخر احد الامرين فاذا قلت

ما زيد

ما زيد الا قائم لمن اعتقد اتصافه بالصفتين فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى
التي هي احدى الصفتين التي اعتقدهما المخاطب كذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان
اخرى ان تكون الصفة المذكورة ثابتة والاخرى منفية واذا اريد بالاخرى احدى الصفتين
فهي صادقة على الصفة المذكورة لان المخاطب يعتقد اتصافه باحدى الصفتين بشرط عدم
التعيين لان تحققها محال بل اعتقد اتصافه باحدى الصفتين من غير علم بالتعيين وهذا
صادق على كل واحدة من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه بصفة مكان اخرى بل تخصيصه
بصفة يصدق عليها الاخرى فان قلت قوله مكان اخرى لا يقتضي ان يكون اعتقاد المخاطب
نفي الصفة المذكورة واثبات الاخرى بل يكفي تجويزه فيه نفيها واثبات الاخرى وههنا كذلك
لانه اذا تساوى الامران عنده فكما جوز ان تكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز ان تكون
هو القعود على التعيين فاذا قلت ما زيد الا قائم فقد خصصته بالقيام مكان الصفة الاخرى
التي جوز ثبوتها له على التعيين وهي القعود وهذا بخلاف قصر الافراد فانه اذا اعتقد اتصافه بالصفتين
لم يجوز انتفاء احدهما فلا يكون قولك ما زيد الا كاتب تخصيصا لزيد بالكتابة مكان الشعر
لان الكتابة في مكانها قلت بعد تسليم جميع ذلك فالاشكال بحاله لان غاية هذا التكلف
ان يتحقق في قصر التعيين تخصيص شيء بشيء مكان اخر لكنه لا يقتضي ان يمتنع فيه تخصيص شيء
بشيء دون اخر لان قولك ما زيد الا قائم لمن يردده بين القيام والقعود تخصيص له
بالقيام دون القعود وهذا ظاهر لا مدفع له فيكون قوله دون اخرى مشتركا بين قصر
الافراد والتعيين ولا يلزم ان يكون المخاطب من يعتقد الشركة البتة بل اما من يعتقد
الشركة او من تساويا عنده وغاية ما يمكن في هذا المقام ان يقال ان كلا من حيث او مهما
وتقديره المخاطب بالاول من يعتقد الشركة او تساويا عنده وبالثاني من يعتقد العكس او
تساويا عنده ويسمى القصر الذي يكون المخاطب من تساويا عنده سواء كان دون اخرى
او مكان اخرى قصر تعيين وكفى دليلا على متانة كلام المفتاح وركاكة هذا الكلام انه يفتقر
الى هذه التكلفات ولعله سهو وقع من غير قصد الى المخالفة وشرط قصر الموصوف على
الصفة افرادا عدم تنافي الوصفين ليصح اعتقاد المخاطب اجتماعهما في الموصوف حتى تكون الصفة المنفية
في قولنا ما زيد الا شاعر كونه كاتبا او منجما لا كونه مفحما لامتناع اجتماع الشاعرية والمفحمية
لان الافحام هو وجدان الرجل غير شاعر وشرط قصر الموصوف على الصفة قلبا تحقق تنافيهما

اي تنافي الوصفين ليكون اثباتها مشعرا بانتفاء غيرها كذا في الايضاح وفيه نظر لانه ان
اراد بما سبق في بعض الاوهام من ان يكون اثبات المتكلم تلك الصفة المذكورة كالقيام
في قولنا ما زيد الا قائم مشعرا بانتفاء غيرها وهو القعود ضرورة امتناع اجتماعهما
ففساده واضح لان هذا لا يتوقف على تنافيهما لان اثباتها بطريق القصر مشعر بانتفاء
الغير كما في قصر الافراد والتعيين بل قد يصرح بالنفي والاثبات جميعا نحو زيد قائم لا قاعد
وان اراد به ان يكون اثبات المخاطب تلك الصفة التي نفاها المتكلم كالقعود مشعرا بانتفاء
غيرها وهي التي اثبتها المتكلم كالقيام حتى يكون هذا عكسا لحكم المخاطب فيكون قصر قلب
فهو ايضا فاسد لجواز ان يكون انتفاء الغير معلوما من وجه اخر مثل ان يصرح المخاطب بنفيه
ويقول ما زيد الا قاعد وايضا يخرج نحو قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر
من اقسام القصر لعدم التنافي بين الشعر والكتابة على انه لا شبهة لنا في كونه قصر قلب
على ما صرح به صاحب المفتاح ولقد احسن في عدم اشتراط هذا الشرط واما ما يقال من
ان هذا شرط لحسن قصر القلب مما لا يفهم من اللفظ بل يأباه لفظ الايضاح ولو فهم لم يرد
ولم يدل عليه لانا لا نسلم عدم حسن قولنا ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر
وكذا ما يقال ان المراد التنافي في اعتقاد المخاطب بان لا يجتمع فيه الوصفان الا ان هذا الاشتراط
ح يكون ضائعا لانه قد علم ان قصر القلب هو الذي يعتقد المخاطب فيه العكس اعني
ثبوت ما نفاه المتكلم ونفي ما اثبته وايضا قد اعتبر صاحب المفتاح في قصر القلب كون
المخاطب معتقدا للعكس فلا يصح قول المصنف انه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين
واما عدم اشتراط السكاكي في قصر الافراد عدم تنافي الوصفين فمبني على انه ادخل فيه
قصر التعيين وقصر التعيين اعم من ان يكون الوصفان فيه متنافيين او غير متنافيين لان اعتقاد كون
الشيء موصوفا باحد الامرين المتعينين لا يقتضي امكان اجتماعهما ولا امتناعه فكل مادة
تصلح مثالا لقصر الافراد والقلب تصلح مثالا لقصر التعيين من غير عكس وللقصر طرق
والمذكور ههنا اربعة وقد يحصل القصر بتوسط ضمير الفصل وتعريف المسند
ونحو قولك زيد مقصور على القيام ومخصوص به وما اشبه ذلك فكانهم
جعلوا القصر بحسب الاصطلاح عبارة عن تخصيص يكون بطريق من هذه الطرق
الاربعة ويمكن ان يجعل الفصل وتعريف المسند ايضا من طرق القصر لكن ترك

ذكرها

الامام فخر الرازي ذكر في المحصول انه افادة انما القصر ان في الاثبات وكلمة ما للنفي ولا يمكن توجيههما الى حكم واحد
للزوم التناقض فتعين توجيه احدهما الى الحكم المذكور والآخر الى ما سواه وتعين كلمة انما للتوجيه الى المذكور لكونها

ذكرها فيهما لاختصاصهما بما بين المسند اليه والمسند مع التعرض لهما فيما سبق بخلاف العطف
والتقديم فانهما وان سبقا لكنهما بمعان غير المسند اليه والمسند كالطرق المذكورة ههنا
وكان في قول المصنف منها ومنها دون ان يقول الاول والثاني ايما الى هذا منها العطف
كقولك في قصره اي في قصر الموصوف على الصفة افرادا زيد شاعر لا كاتب او ما زيد كاتبا
بل شاعر مثل بمثالين احدهما ان يكون الوصف المثبت هو المعطوف عليه والمنفي هو المعطوف
والثاني بالعكس وفيه اشعار بان طريق العطف للقصر هو لا وبل دون سائر حروف العطف
واما لكن فظاهر كلام المفتاح والايضاح في باب العطف انه يصلح طريقا للقصر ولم يذكره
ههنا وقد اشرنا الى ذلك في بحث العطف وقلبا زيد قائم لا قاعد في نفي القعود وان علم
اثبات القيام بناء على تنافيهما لكن لم يعلم منه كون المخاطب معتقدا للعكس فلطريق القصر
دلالة على هذا المعنى بخلاف مجرد الاثبات فانه خال عن هذه الدلالة او ما زيد قائما بل قاعد
وفي قصرها اي قصر الصفة على الموصوف زيد شاعر لا عمرو وما عمرو شاعرا بل زيد ويصح
ان يقال ما شاعر عمرو بل زيد لكنه يجب رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر وقد اجمع
النحاة على صحة هذا التقديم وبطلان العمل وقد ذكر في شرح المفتاح انه يمتنع تقديم الخبر على الاسم
اذا اعمل وكذا اذا لم يعمل لما لا اصل العمل واما لتوافق اللغة العاملة وهو غلط فاحش لا
يعرف له وجه صحة واعلم انه لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الافراد صالحا لان يكون
مثالا للقلب لاشتراط عدم التنافي في الافراد وتحقق التنافي في القلب على زعمه افرد للقلب
مثالا يتنافى فيه الوصفان بخلاف قصر الصفة فان مثالا واحدا يصلح لهما فلما كان كل مثال لهما
صالحا مثالا لقصر التعيين لم يتعرض لذكره وكذا الكلام في سائر الطرق ومنها النفي و
الاستثناء كقولك في قصره افرادا ما زيد الا شاعر وقلبا ما زيد الا قائم وفي قصرها
افرادا وقلبا ما شاعر الا زيد والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت انما هو بحسب اعتقاد
المخاطب ومنها انما كقولك في قصره افرادا انما زيد كاتب وقلبا انما زيد قائم وفي قصرها
افرادا وقلبا انما قائم زيد واعلم ان كلام الشيخ في دلائل الاعجاز مشعر بان لا وانما يكون في
قصر القلب دون الافراد لا تتوقف على المراد بعضهم ان لا تنفي الثاني ما وجب للاول انما
تنفي عن الثاني ان يكون قد شارك الاول في الفعل لا انها تنفي عنه معنى جاءني زيد لا عمرو انه
لم يكن من عمرو مجيء مثل ما كان من زيد حتى كانه عكس قولك جاءني زيد وعمرو بل المعنى ان الجائي

هو زيد لا عمرو فهو كلام مع من غلط فزعم أن الجائي عمرو لا زيد لا من اعتقد أنهما جائيان وهذا

المعنى قد تم بعينه في إنما فإذا قلت إنما جاءني زيد لم يكن تنفي أن يكون قد جاء مع زيد غيره

بل تنفي المجيء لذلك الشخص لزيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم أن الجائي عمرو لا من زعم أن زيدا

وعمرا جائيان فإن زعمت أن المعنى إنما جاءني من بين القوم زيد وحده فإنه تكلف والكلام

هو الأول وبه الاعتبار إذا أطلق ولم يقيد بنحو وحده لأنه السابق إلى الفهم انتهى كلامه فإنما

كان إنما مفيدا للقصر لتضمنه معنى ما وإلا وفي هذا الكلام إشارة إلى أن ما في إنما ليست

النافية على ما توهمه بعض الأصوليين حيث استدلوا على إفادته القصر بأن إن للإثبات وما

للنفي ولا يجوز أن يكونا لإثبات ما بعده ونفيه بل يجب أن يكون الإثبات لما بعده ونفيه سوا

أو على العكس والثاني باطل بالإجماع فتعين الأول وهو معنى القصر وذلك لأن إن لا تدخل

إلا على الاسم وما النافية لا تنفي إلا ما دخلت عليه بإجماع النحاة وأشار بلفظ التضمن إلى أنه

ليس بمعنى ما وإلا حتى كأنهما لفظان مترادفان إذ فرق بين أن يكون في الشيء معنى الشيء وأن

يكون الشيء الشيء على الإطلاق فليس كل كلام يصلح فيه ما وإلا يصلح فيه إنما كما سيجيء ثم استدل

على تضمنه معنى ما وإلا بأشياء وأشار إلى الأول بقوله لقول المفسرين إنما حرم عليكم الميتة

بالنصب معناه ما حرم الله عليكم إلا الميتة وهو أي هذا المعنى هو المطابق لقراءة الرفع أي رفع

الميتة وتقرير هذا أن القراءة المشهورة نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل وقرئ برفع الميتة و

حرم مبنيا للفاعل أيضا وقرئ برفعها وحرم مبنيا للمفعول كذا في تفسير الكواشي فعلى قراءة

نصب الميتة وحرم مبنيا للفاعل ما في إنما كافة قطعا إذ لو كانت موصولة لبقي إن بلا خبر و

الموصول بلا عائد بل لم يبق للكلام معنى أصلا فإذا فسروا قراءة النصب بما حرم عليكم إلا الميتة

ثبت أن إنما متضمن معنى ما وإلا فطابقت هذه القراءة قراءة الرفع لأن ما فيها موصولة

والعائد محذوف والميتة خبر إن تقديره إن الذي حرمه عليكم الميتة وهذا يفيد القصر لما

في تعريف المسند أن نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد حصر الانطلاق على زيد فإن قلت

هل جعلت ما في قراءة الرفع كافة مثله في قراءة النصب قلت أما على قراءة حرم مبنيا

للفاعل وهو المذكور في المفتاح والمقصود ههنا فظاهر أنها ليست بكافة لأن حرم مسند إلى

ضمير الله فلا يجوز رفع الميتة إلا على تأويل إنما حرم الله شيئا هو الميتة ومع ظهور هذا الوجه الصحيح

وهو أن يجعل ما موصولة والعائد محذوفا والميتة خبرا والتقدير إن الذي حرمه الله عليكم الميتة

لا على الأول

ان يقال لان تكاب [illegible] او قيل وانما [illegible] مبنيا للمفعول فيحتمل ان يكون كافة وان تكون

موصولة [illegible] ان تكون ما كافة وحينئذ مسند الى المبتدأ كما نقول

جعلها موصولة اسم ان وما المبتدأ خبرها [illegible] على ما هو الاصل واشار الى الثاني بقوله

ولقول النحاة ان انما لاثبات ما يذكر بعدها ونفي ما سواه اي سوى ما يذكر بعدها اما في قصر

الموصوف نحو انما زيد قائم فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من القعود ونحوه واما في

قصر الصفة نحو انما يقوم زيد فهو لاثبات قيام زيد ونفي ما سواه من قيام عمرو وبكر وغيرهما

فما سوى الحكم المذكور بعدها [illegible] من القصر [illegible] وانه لا ينفي كل حكم سواه و

نقل الثاني المراد انه لاثبات الجزء الاخير [illegible] الاثبات على صفة مع نفي ما سواه و

يكلف واشار الى الثالث [illegible] لانفصال الضمير [illegible] مع انما كقولك انما يقوم انا

كما نقول ما يقوم الا انا اذ قد تقرر في علم النحو انه لا يصح الانفصال الا لتعذر الاتصال و

وجوه التعذر محصورة مثل التقديم على العامل والفصل بينهما لغرض ونحو ذلك وجميع هذه

الوجوه منتفية ههنا سوى ان يقدر الفصل لغرض وذلك بان يكون المعنى ما يقوم الا

انا [illegible] هذا الانفصال [illegible] وصرح باسم الشاعر ليعلم انه من الابيات التي

[illegible] بها [illegible] للغرض [illegible] فقال قال الفرزدق انا الذائد

الحامي الذمار [illegible] وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلي

لو لم [illegible] يدافع عن احسابهم انا او مثلي لما كان [illegible]

المدافع لا المدافع عنه [illegible] لو قال انما ادافع عن احسابهم لصار المعنى

يدافع عن احسابهم لا عن احساب غيرهم [illegible] ادافع عن احسابهم [illegible]

ان المدافع عن احسابهم هو لا غيره [illegible] على الحصر [illegible]

وانما ادافع عن احسابهم انا على ان انا تاكيد لا يجوز ان يكون ما موصولة اسم ان وانا خبرها

اي ان الذي يدافع انا لان قوله انا الذائد دليل على ان الغرض الاخبار عن المتكلم [illegible]

[illegible] المدافع انا مع انه لا ضرورة في العدول

عن [illegible] المصنف فان قيل كيف صح [illegible] الفصل لغائب الضمير

[illegible] لفعل [illegible] المسند [illegible]

[illegible] المسند اليه [illegible] المستتر منه

العام فهو غائب قد يستدل على تضمنه معنى ما والا بجواز اعمال الضمير لو اعتبر بعده على ما
صرح به بعض النحاة نحو انما قام ابواك مثل ما قام الا ابواك وقد نقل في تضمنه معنى ما
والا مناسبة عن علي بن عيسى الربعي البغدادي وهي انه لما كانت كلمة ان لتاكيد اثبات المسند
للمسند اليه ثم اتصلت بها ما المؤكدة ناسب ان يتضمن معنى القصر لان القصر ليس الا تاكيدا
للحكم على تاكيد وذلك لان نحو قولك زيد جاءني لا عمرو لمن يتردد المجيء بينهما يفيد اثبات المجيء
لزيد صريحا في قولك زيد جاء وضمنا في قولك لا عمرو لان نفس المجيء لما كان مسلم الثبوت
لاحدهما فاذا نفيته عن عمرو ثبت لزيد ضرورة فان قلت هذا اثبات على اثبات لا تاكيد
على تاكيد قلت اما الثاني اعني الاثبات الضمني فتاكيد قطعا واما الاول فتاكيد ايضا
الى نفس الحكم لان كان مسلم الثبوت قبل ذكره فبهذا يعلم هذه مناسبة ذكرت لتوجيه
انما متضمنا معنى ما والا ولا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تاكيد على تاكيد مفيدا للقصر
مثل ان زيدا لقائم ومنها اي ومن طرق القصر التقديم اي تقديم ما حقه التاخير كخبر المبتدا
ومعمولات الفعل كقولك في قصره اي قصر الموصوف على الصفة تميمي انا وكان الاحسن ان
يذكر مثالين لان هذا المثال لا يصلح مثالا للجميع لان التميمية والقيسية ان تنافيا لم
يصلح للقصر الافراد والا لم يصلح لقصر القلب وفي قصرها انا كفيت مهمك افرادا لمن اعتقد
انك مع الغير كفيته وقلبا لمن اعتقد انفراد الغير به وتعيينا لمن اعتقد اتصاف احدكما به وكذا
الكلام في سائر معمولات الفعل مما يصح تقديمه وهذه الطرق الاربعة بعد اشتراكها في ان
المخاطب يجب ان يكون حاكما حكما مشوبا بصواب وخطاء وانت تريد اثبات صوابه ونفي خطائه
اما في قصر الافراد فحكمه صواب في بعض وهو ما يثبته المتكلم وخطاء في بعض وهو ما ينفيه
واما في قصر القلب فالصواب كون الموصوف على احد الوصفين وكون الوصف لاحد
الموصوفين والخطاء تعيينه واما في قصر التعيين فالصواب بما كونه لاحدهما والخطاء
تجويز كل منهما على التساوي تختلف من وجوه فدلالة الرابع اي التقديم بالفحوى اي بمفهوم
الكلام بمعنى انه اذا تامل الذوق السليم في مفهوم الكلام الذي فيه التقديم فهم منه القصر
وان لم يعرف انه في اصطلاح البلغاء كذلك ودلالة الثلاثة الباقية بالوضع لان الواضع
وضع لا وبل للنفي والاستثناء وانما للمعنى المفيد للقصر والاصل اي الوجه الثاني من
وجوه الاختلاف ان الاصل في الاول اي في طريق العطف النص على المثبت والمنفي كما مر

من الأمثلة فإن في لا المعطوف عليه هو المثبت والمعطوف هو المنفي وفي بل بالعكس ترك
النص عليهما كراهة الإطناب كما إذا قيل زيد يعلم النحو والتصريف والعروض أو زيد يعلم
النحو وعمرو وبكر فتقول فيهما أي في هذين المثالين زيد يعلم النحو لا غير أما في الأول
فمعناه لا غير النحو وهو قائم مقام لا التصريف لا العروض وأما في الثاني فمعناه لا غير زيد
وهو قائم مقام لا عمرو ولا بكر وحذف المضاف إليه من غير وبني على الضم تشبيها بالغايات
من جهة الإبهام والمسطور في كلام بعض النحاة أن لا هذه ليست عاطفة وإنما هي لا التي لنفي
الجنس ونحوه أي نحو لا غير مثل لا سواه ولا من عداه وما أشبه ذلك وفي مثل هذا المقام
نحو ليس غير وليس إلا واعترض عليه بأن هذا ليس من طريق العطف بل من طريق النفي والاستثناء لأن
المعنى زيد يعلم النحو ليس معلومه إلا النحو وليس العالم بالنحو إلا زيدا وأجيب بأن ترك
النص على المثبت والمنفي في العطف قد يكون بأن يحذف المنفي ويقام مقامه لفظ أخصر
متناول له ويكون العطف بحاله نحو لا غير وقد يكون بأن يحذف العاطف والمعطوف
جميعا ويقام مقامهما لفظ أخصر يؤدي معناهما مثل ليس غير وليس إلا وحينئذ لا يبقى
العطف فليتأمل فإنه دقيق فالأصل في العطف النص عليهما وفي الثلاثة الباقية النص
على المثبت فقط دون المنفي نحو ما زيد إلا قائم وإنما هو قائم وهو قائم لا نص فيه على
المنفي أعني العطف والنفي أي الوجه الثالث من وجوه الاختلاف أن النفي يعني بلا العاطفة
لا مطلق النفي إذ لا دليل على امتناع ما زيد إلا قائم ليس هو بقاعد وإنما الدليل طريق
العطف كما في المفتاح لأن الحكم مختص بلا بعينه بل لا يجامع الثاني أعني النفي والاستثناء
لا يقال ما زيد إلا قائم لا قاعد وما يقوم إلا زيد لا عمرو وقد يقع مثل ذلك في تراكيب
المصنفين لا في كلام البلغاء الذين يستشهد بكلامهم لأن شرط المنفي بلا العاطفة
على ما صرح به في المفتاح ودلائل الإعجاز أن لا يكون ذلك المنفي منفيا قبلها بغيرها
من أدوات النفي لأنها موضوعة لأن تنفي بها ما أوجبته للمتبوع لا لأن تعيد بها النفي
في شيء قد نفيته وهذا الشرط مفقود في النفي والاستثناء لأنك إذا قلت ما زيد إلا
قائم فقد نفيت عنه كل صفة وقع فيها التنازع حتى كأنك قلت ليس هو بقاعد ولا
نائم ولا مضطجع ونحو ذلك فإذا قلت لا قاعد فقد نفيت بها شيئا هو منفي قبلها
بما النافية وكذا إذا قلت ما يقوم إلا زيد فقد نفيت عمرا وبكرا وغيرهما عن القيام

فلو قلت لا عمرو كان نفيا لما هو منفي قبلها بحرف النفي وهذا خروج عن وضعها فان قلت ما فائدة قوله بغيرها وكانه يجوز كون منفيها منفيا قبلها بلاء العاطفة الاخرى قلت المراد بغيرها من كلمات النفي على ما صرح به في المفتاح وفائدته الاحتراز عن ان يكون منفيا بفحوى الكلام او علم السامع او المتكلم او بشيء من الافعال الدالة على النفي مثل امتنع وابى وكف وغير ذلك مما لا يعد من كلمات النفي فانه لا امتناع في ذلك وكان الاحسن تصريح المصنف ايضا بقوله من كلمات النفي وما ذكرت من التوهم فهو مرتفع بالتامل في قولنا دأب الرجل الكريم ان لا يؤذي غيره سواء ذلك الغير كريما او غير كريم لان الضمير في غيره لذلك الشخص فقوله بغيرها اي بغير لاء العاطفة التي نفي بها ذلك المنفي ومعلوم انه يمتنع نفيه قبلها بها اذ لا يخفى انه لا يمكن ان ينفى شيء بلاء العاطفة قبل الاتيان بها وبعضهم قد اخذ هذا الوهم مذهبا وزعموا انه احتراز عن ان يكون منفيا بلاء العاطفة الاخرى نحو زيد قائم لا قاعد على ان يكون الثاني تاكيدا ونحو جاءني الرجال لا النساء لا هند ولا زينب لا غيرها على ان يكون بدلا وبجامع النفي بلاء العاطفة الاخرى اي لما والمعنى يقال انما انا تميمي لا قيسي وهو يأبى لا عمرو والتمثيل بنحو زيدا ضربت لا عمرا احسن لان النفي فيهما اي في الاخيرين غير مصرح به بخلاف النفي والاستثناء فانه وان لم يكن المنفي فيه مصرحا به لكن النفي مصرح به لوجود كلمة النفي واذا لم يكن الاخيران صريحين في النفي فلا بد ان يكونا صريحين في الايجاب فيكون لا نفيا لذلك المعنى الموجب فلا يلزم خروجها عن وضعها ومما يدل على ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح انه يصح ان يقال ما من اله الا الله فما احد الا هو يقول ذلك ويمتنع انما من اله لا الله وانما احد وهو يقول ذلك لان من لا يزاد الا في النفي واحد بهذا المعنى لا يقع الا فيه وهذا كما يقال امتنع زيد عن المجيء لا عمرو لانه وان دل على نفي المجيء عن زيد لكن لا صريحا بل ضمنا وانما معناه الصريح ايجاب امتناع المجيء له فيكون لا في قولك لا عمرو نفيا عن الثاني ما اوجبته للاول بخلاف ما جاء زيد لا عمرو فانه صريح في النفي فيكون لا نفيا للنفي وهو ايجاب فيخرج عن وضعها فالتشبيه بقوله امتنع زيد عن المجيء لا عمرو من جهة ان النفي الضمني ليس في حكم النفي الصريح لا من جهة ان المنفي بلاء العاطفة منفي قبلها بالنفي الضمني كما في انما انا تميمي لا قيسي اذ لا دلالة لقولنا امتنع زيد عن المجيء على نفي عمرو لا ضمنا ولا صريحا فليتامل ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا ابى زيد لا

القيام

الا القيام لا القعود وقرأت الا يوم الجمعة لا سائر الايام لان المنفي بلا ليس منفيا بشيء من كلمات
النفي للعلم الآن يقال ان التصريح بالاستثناء مشعر بان النفي الضمني ايضا في حكم المصرح به
اي لم يرد زيد الا القيام وما تركت القراءة الا يوم الجمعة فيمتنع ثم قال السكاكي شرط مجامعة
اي النفي بلا العاطفة للثالث اي انما ان لا يكون الوصف في نفسه مختصا بالموصوف
لعدم الفائدة في ذلك عند الاختصاص نحو انما يستجيب الذين يسمعون فانه يمتنع ان يقال
لا الذين لا يسمعون اذ كل عاقل يعلم انه لا يكون الاستجابة الا ممن يسمع ويعقل بخلاف انما يقوم
زيد لا عمرو اذ لا اختصاص للقيام في نفسه بزيد وقال عبد القاهر لا تحسن المجامعة المذكورة
في الوصف المختص كما تحسن في غيره وهذا اقرب اذ لا دليل على الامتناع عند قصد زيادة
التحقيق والتاكيد ولم يذكروا هذا الشرط في التقديم لا وجوبا ولا استحسانا فكان دلالته
على القصر اضعف من انما ثم قال عبد القاهر ان النفي فيما يجيء فيه النفي يتقدم تارة نحو ما
جاءني زيد وانما جاءني عمرو ويتأخر اخرى نحو انما جاءني زيد لا عمرو وانما انت منذر لست
عليهم بمصيطر وفيه بحث لان الكلام في النفي بلا العاطفة والامثلة دليل على امتناع نحو
ما جاءني الا زيد لا يجيء عمرو وما زيد الا قائم ليس هو بقاعد وفي التنزيل وما انت بمسمع من
في القبور ان انت الا نذير واصل الثاني ان يكون ما استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره
بخلاف الثالث اي الوصل الرابع من وجوه الاختلاف فان اصل النفي والاستثناء ان يكون الحكم
الذي استعمل هو فيه من الاحكام التي يجهلها المخاطب وينكرها بخلاف انما فان اصلها ان يكون
الحكم المستعمل هو فيه مما يعلمه المخاطب ولا ينكره كذا في الايضاح وقد نقله عن دلائل الاعجاز
حيث قال اعلم ان موضع انما ان يجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا ينكره او لما ينزل هذه المنزلة
وما والا لما ينكر او في حكمه وفيه اشكال لان المخاطب اذا كان عالما بالحكم ولم يكن حكمه مشوبا
بخطاء لم يصح القصر بل لا يفيد الكلام سوى لازم الحكم فكان مراد الشيخ انه يجيء لخبر من شأنه
لا يجهله المخاطب ولا ينكره حتى ان انكاره يزول بادنى تنبيه لانه لا يصر عليه وعلى هذا يكون
هو موافقا لما في المفتاح وهو ان طريق انما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطائه او
يجب عليه ان لا يصر ثم انه قد يترك كل من الاصلين اخراجا للكلام على خلاف مقتضى الظاهر
فاشار الى مثال الاصلين وتركهما بقوله كقولك لصاحبك وقد رايت شبحا من بعيد
ما هو الا زيد اذا اعتقده غيره اي اذا اعتقد صاحبك ذلك الشبح غير زيد مصرا على هذا

الاعتقاد وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول لاعتبار مناسب فيستعمل له اي لذلك المعلوم
الثاني اي النفي والاستثناء افرادا اي قصر افراد نحو وما محمد الا رسول اي مقصور
على الرسالة لا يتعداها الى التبري من الهلاك فالمخاطبون وهم الصحابة رضي الله عنهم اجمعين
عالمون بكونه مقصورا على الرسالة غير جامع بين الرسالة والتبري من الهلاك لكنهم لما كانوا
يعدون هلاكه امرا عظيما نزل استعظامهم هلاكه منزلة انكارهم اياه اي الهلاك فاستعمل
له النفي والاستثناء والاعتبار المناسب هو الاشعار بعظم هذا الامر في نفوسهم وشدة حرصهم
على بقاء النبي عليه السلام بينهم حتى كانهم لا يخطرون هلاكه بالبال او قلبا عطف على قوله افرادا
اي او يستعمل له الثاني قصر قلب نحو ان انتم الا بشر مثلنا تريدون ان تصدونا
عما كان يعبد اباؤنا فاتونا بسلطان مبين فان المخاطبين بهذا الكلام وهم الرسل عليهم السلام
لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرا ولا منكرين لذلك لكنهم نزلوا منزلة المنكرين لاعتقاد
القائلين ان الرسول لا يكون بشرا مع اصرار المخاطبين على دعوى الرسالة اي لان الكفار القائلين
لهذا القول اعني ان انتم الا بشر كانوا يعتقدون ان البشرية تنافي الرسالة في الواقع وان كان
هذا الاعتقاد خطاء منهم والرسل المخاطبون كانوا يدعون احد الوصفين اعني الرسالة
فنزلهم الكفار منزلة المنكرين للوصف الاخر اعني البشرية بناء على ما اعتقدوه من التنافي
بين الوصفين فقلبوا هذا الحكم وعكسوه وقالوا ان انتم الا بشر مثلنا اي انتم مقصورون على
البشرية ليس لكم وصف الرسالة التي تدعونها ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو ان القائلين
قد ادعوا التنافي بين البشرية والرسالة وان المخاطبين مقصورون على البشرية والمخاطبين
قد اعترفوا بكونهم مقصورين على البشرية حيث قالوا ان نحن الا بشر مثلكم فكانهم سلموا
انتفاء الرسالة عنهم اشار الى الجواب بقوله وقولهم اي قول الرسل المخاطبين ان نحن الا
بشر مثلكم من باب مجاراة الخصم اي التماشي معه وارخاء العنان اليه بالمساهلة بتسليم
بعض مقدماته ليعثر الخصم من العثار وهو الزلة لا من العثور وهو الاطلاع حيث يراد
تبكيته اي اسكات الخصم والزامه لا لتسليم انتفاء الرسالة فالرسل عليهم السلام كانهم
قالوا ان ما قلتم من انا بشر مثلكم حق لا ننكره ولكن ذلك لا يمنع ان يكون الله تعالى قد
من علينا بالرسالة فهذا يصلح جوابا لاثبات الرسل البشرية لانفسهم واما اثباتها
بطريق القصر فليكون على وفق كلام الخصم كما هو داب المناظرين ويمكن تقرير السؤال بوجه

اخر وهو انه استعمل في قوله ان نحن الا بشر النفي والاستثناء مع ان المخاطبين لا ينكرون
ذلك بل يعترفوا بالاقتداء وفق بجواب المتن فليتأمل ومما اشتمل على تنزيل المعلوم منزلة
المجهول قصر قلب قوله تعالى حكاية عن اصحاب القرية حين كذبوا رسل عيسى عليه السلام
ان انتم الا بشر مثلنا وما انزل الرحمن من شيء ان انتم الا تكذبون فقوله ان انتم الا بشر
قصر قلب على ما قررنا الان واما قوله ان انتم الا تكذبون فالظاهر انه قصر قلب ايضا لان
المخاطبين وهم الرسل عليهم السلام يعتقدون انهم صادقون قطعا وينكرون كونهم
كاذبين لكن جعله صاحب المفتاح على انه قصر افراد بعين الذي سماه المصنف قصر تعيين
بناء على نكتة وهي ان الكفار نزلوا المخاطبين وتنبيههم على ان قطعهم بكونهم صادقين
مما لا ينبغي ان يصدر عن العاقل لتنزيل غاية امرهم ان يكونوا مترددين بين الصدق والكذب
كما هو ظاهر حال المدعي عند السامعين فقصروهم على الكذب قصر تعيين وكقولك
عطف على كقولك لصاحبك فيما تقدم الاصل في انما ان يستعمل فيما لا ينكره المخاطب كقولك
انما هو اخوك لمن يعلم ذلك ويقر به وانت تريد ان ترققه عليه اي ان تجعل من يعلم ذلك رقيقا
مشفقا على ذلك الاخ والاولى بناء على ما ذكرنا ان يكون هذا المثال من الاخراج لا على مقتضى
الظاهر لانه لما لم يشفق على الاخ فكانه اخطأ معتقدا انه ليس باخ لكنه غير مصر على ذلك فقصد
تنزيل المجهول منزلة المعلوم اي يعني لانه مما من شأنه ان يكون معلوما للمخاطب لا مصرا على انكاره
لادعاء ظهوره فيستعمل له انما كقوله تعالى حكاية عن اليهود انما نحن مصلحون
ادعوا ان كونهم مصلحين امر ظاهر من شأنه ان لا يجهله المخاطب ولا ينكره ولذلك جاء الا
انهم هم المفسدون للرد عليهم مؤكدا بما ترى من ايراد الجملة الاسمية الدالة على الثبوت
وتعريف الخبر الدال على الحصر الذي هو تاكيد على تاكيد وتوسيط ضمير الفصل المؤكد
لافادة الحصر وتصدير الكلام بحرف التنبيه الدال على ان مضمون الكلام مما له خطر
والعناية به مصروفة ثم التاكيد بان ثم تعقيب الكلام بما يدل على التقريع والتوبيخ وهو
قوله ولكن لا يشعرون فعلم ان بين الطرق الاربعة مشاركة باعتبار وتفاوتا
كاشتراك الثلاثة الاول في ان دلالتها على القصر بالوضع والثلاثة الاخيرة في انه يجب
فيها على المثبت المنفي فقط وتشابهت كاشتراك الاخيرين في صحة الجامع مع لا العاطفة ومنه
انما على العطف انه تعقل منها اي من انما الحكمان اي الاثبات للمذكور والنفي عما سواه معا

بخلاف العطف فانه يفهم منه الحكمان الاثبات ثم النفي نحو زيد قائم لا قاعد او على العكس نحو ما زيد
قائما بل قاعد فيستقل الحكمين معا لئلا يذهب الوهم الى عدم القصر من اول الامر
كما في العطف واحسن مواقعها اى مواقع انما التعريض نحو انما يتذكر اولوا الالباب فانه تعريض
بان الكفار من فرط جهلهم كالبهائم فطمع النظر والتامل منهم كطمعه منها اى كطمع النظر من البهائم
قال الشيخ اعلم انك اذا استقريت وجدتها اقوى ما تكون واعلق ما ترى بالقلب اذا كان لا
يراد بالكلام بعدها نفس معناه ولكن التعريض بامر هو مقتضاه فانا نعلم قطعا انه ليس
الغرض من قوله تعالى انما يتذكر اولوا الالباب ان يعلم السامعون ظاهر معناه ولكن ان
يذم الكفار وان يقال انهم من فرط الجهل كالبهائم ثم القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر على
ما مر يقع بين الفعل والفاعل نحو ما قام الا زيد وغيرهما كالفاعل والمفعول نحو ما
ضرب زيد الا عمرا وما ضرب عمرا الا زيد والمفعولين نحو ما اعطيت زيدا الا درهما
وما اعطيت درهما الا زيدا وذي الحال والحال نحو ما جاء زيد الا راكبا وما جاء
راكبا الا زيد وكذا بين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه نحو ما قام زيد الا
في الدار وما قام الا في الليل وما ضربته الا تأديبا وما طاب الا نفسا ونحو ذلك وكذا
بين الصفة والموصوف والبدل والمبدل منه نحو ما جاءني رجل الا فاضل وما جاءني
احد الا اخوك وما ضربت زيدا الا راسه وما سلبت زيدا الا ثوبه ففي الاستثناء يؤخر
المقصور عليه مع اداة الاستثناء كما ترى في الامثلة ومعنى قصر الفاعل على المفعول
مثلا قصر الفعل المسند الى الفاعل على المفعول وعلى هذا قياس البواقي فيرجع في التحقيق
الى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ويكون حقيقيا وغير حقيقي افرادا
او قلبا او تعيينا كما مر ولا يخفى اعتبار ذلك وقل تقديمهما بحالهما اى يجوز على قلة
تقديم المقصور عليه واداة الاستثناء على المقصور حال كون المقصور عليه والاداة بحالهما
وهو ان تكون الاداة متقدمة على المقصور عليه والمقصور عليه يليها نحو ما ضرب الا
عمرا زيد في قصر الفاعل على المفعول والتقدير ما ضرب زيد الا عمرا وما ضرب الا زيد
عمرا في قصر المفعول على الفاعل والتقدير ما ضرب عمرا الا زيد ومنه قول الشاعر
لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب وقوله كان لم يبك حتى سؤالك
ولم يقع على امثالا لا عليك النوائح وكذا سائر المعمولات وانما قل ذلك لاستلزامه قصر

هذا الكلام يدل على ان النحاة عندهم كون قصر الفاعل على المفعول وعكسه من قصر الصفة
كما يدل عليه قولهم ان المقصور عليه يؤخر مع اداة الاستثناء

الصفة قبل تمامها لان الصفة المقصورة على عمرو في الاول هي الضرب المسند الى زيد
والصفة المقصورة على زيد في الثاني هي الضرب المتعلق بعمرو لا مطلق الضرب فلا بد من
تقديم الفاعل في الاول والمفعول في الثاني لتتم تلك الصفة وانما جاز مع قلته لانهما في
الحقيقة تقديره بذكر المتعلق في الاخر وانما قال بحالهما احترازا عن تغيرهما مع انهما بان
تؤخر اداة الاستثناء عن المقصور عليه كما يقال في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب عمرا الا
زيد بتقديم الاداة والمفعول على الفاعل لكن مع تأخير الاداة عن المفعول فيما ضرب عمرا
الا زيد ما ضرب زيد الا عمرا بتقديم الفاعل والاداة على المفعول ولكن مع تأخير الاداة
عن الفاعل فانه ممتنع لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود فالضابط ان المقصور
عليه يجب ان يلي اداة الاستثناء سواء كان متأخرا عن المقصور كما هو الشائع او متقدما
عليه كما هو القليل واعلم ان تقديمهما بحالهما ايضا انما منعه بعض النحاة لانه يفيد القصر في
الفاعل والمفعول جميعا فيختل المقصود لان التقدير في ما ضرب الا عمرا زيد ما ضرب احدا
احدا الا عمرا زيد وفي ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا وهذا عند من
يجوز استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف مطلقا وبعضهم يجوز ذلك اذا كان المستثنى
منه مذكورا والمستثنى بدلا منه نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا والاكثرون على منعه مطلقا
لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيها الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان فتقديمهما
بحالهما انما يجوز على تقدير ان لا يجعل الاستثناء متعددا ويجعل المقصور في التقدير مقدما
ويجعل عمل ما قبل الا فيما بعدها مستثنى بها الا ان اكثر النحاة على منع ذلك الا ان يكون المعمول
الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا للمستثنى نحو ما جاءني
الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو وابتك فلم يبق الا الموت ضاحكا
فان ضاحكا مفعول وابتك العامل في الموت لم يبق وليطلب بيان ذلك من كتبهم وقالوا
الظرف في قوله تعالى وما نراك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي منصوب بمضمر
اي اتبعوك في بادي الرأي وكذا باب الاسم في البيت الاول اي لا اشتهي باب الاسم والنوائح
في البيت الثاني مرفوع بمضمر اي فامت النوائح ومن بحث ان الفعل الاول يبقى بلا فاعل
واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف نعم يصح هذا فيما اذا قدم المرفوع واخر المنصوب من هذا القبيل
نحو عمرا في قولنا ما ضرب الا زيد عمرا منصوب بمضمر كانه قيل ما وقع ضرب الا من زيد فقيل

من ضرب فقيل عمرو اي ضربه عمرو فالمثال ونحوه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول
جميعا وذلك لان من ضربت انما هو استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى انك اذا ضربت
زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت فقلت زيدا لم يتم الجواب حتى تأتي بالجميع فعلى هذا
لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضربه الا من زيد فيكون القصر
في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين
ان الفعل المضمر ليس فيه اداة القصر فمن اين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن ان يقال انا نلتزم
اقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا فنمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام وفي
الجميع اي التسبب في افادة النفي والاستثناء القصر فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول
او غير ذلك ان النفي في الاستثناء المفرغ وهو الذي ترك فيه المستثنى منه فرغ الفعل الذي
قبل الا وشغل عنه بالمستثنى المذكور بعد الا يتوجه الى مقدر وهو مستثنى منه لان الا
للاخراج والاخراج يقتضي مخرجا منه عام ليتناول المستثنى وغيره فيتحقق الاخراج ولئلا
يلزم التخصيص من غير مخصص قال صاحب المفتاح ولذلك ترانا في علم النحو نقول تأنيث
الضمير في كانت في قراءة ابي جعفر ان كانت الا صيحة بالرفع وفي ترى مبنيا للمفعول في قراءة
الحسن فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم برفع مساكنهم وفي بيت ذي الرمة وما بقيت الا
الضلوع الجراشع للنظر الى ظاهر اللفظ والاصل التذكير لاقتضاء المقام معنى شيء من الا
وفيه اشكال وهو انه اذا فرغ العامل الى ما بعد الا بان حذف المستثنى منه فالضمير في
الفعل اصلا فالاحسن ان يقال تأنيث الفعل بالنظر الى ظاهر اللفظ فان الضمير في حكم
فاعل الفعل كما في الكشاف ولعل صاحب المفتاح نظر الى الاصل والحقيقة فان الفاعل في
الحقيقة هو المستثنى منه المقدر والا فكيف يسند الفعل المنفي الى الفاعل المراد وقوع
الفعل منه واذا كان الفاعل حقيقة هو ذلك المقدر العام وهو ليس بمذكور ففي الفعل ضمير
عائد اليه كما في قولهم اذا كان غدا فأتني فان في كان ضميرا عائدا الى ما نحن فيه وكقوله تعالى
ولا يحسبن الذين يفرحون بما اتوا فيمن قرأ بالياء فان فاعله ضمير عائد الى حاسب لامتناع
حذف الفاعل فعلى مذهبه يكون هند مثلا في ما قام الا هند بدلا من الضمير العائد الى
احد لكن التزم في هذا القسم الابدال ولم يجوز النصب لاسقاط المستثنى منه من اللفظ
بالكلية والاقتصار على الضمير العائد الى ما ليس في اللفظ وانصراف العامل الى المستثنى

مناسب للمستثنى في جنسه بان يقدر في نحو ما ضرب الا زيد ما ضرب احد وفي نحو ما كسوته
الا جبة لباسا وفي نحو ما جاء الا راكبا كائنا على حال من الاحوال وما نحو سرت الا يوم الجمعة
وقتا من الاوقات وفي ما صليت الا في المسجد في مكان من الامكنة وعلى هذا القياس ولا يجب
تعميم المناسبة في الجنس بان يكون المستثنى منه بحيث يصح اطلاقه على المستثنى اذ ليس المقدر
في ما كسوته الا جبة شيئا مع صحة اطلاقه على الجبة وكذا في سائر الامثلة المذكورة بل المراد
اخص من ذلك و في صفته يعني في كونه فاعلا او مفعولا او ظرفا او حالا او غير ذلك فاذا كان
النفي متوجها الى هذا المقدر العام المناسب للمستثنى في جنسه وصفته فاذا اوجب منه اي
من ذلك المقدر شيء بالا جاء القصر ضرورة بقاء ما عدا ذلك الشيء على صفة الانتفاء
واعلم انه قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدأ نحو ما زيد الا يقوم
او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد الا يضحك وكثيرا ما
يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو نحو ما اتيته الا اتاني وفي الحديث ما ايس
الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل النساء وذلك لانه قصد لزوم تعقيب مضمون ما بعد
الا لما قبلها فاشبه الشرط والجزاء وهذا الحال مما لا يتقارن مضمونه لمضمون عاملها الا على
تاويل العزم والتقدير اي ما ايس الشيطان من بني آدم من جهة من الجهات الا عازما على اتيانهم
من قبلهن كقوله لم يخرج الامير معه صقره صائدا به غدا جعل المعزوم عليه كالجزم به ثم كالواقع لجا
معنى انما يوخر المقصور عليه تقول انما ضرب زيد عمرا فالقيد الاخير بمنزلة الواقع
بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز تقديمه اي تقديم المقصور عليه على غيره للالتباس
فانه انما جاز في النفي والاستثناء على قلة لعدم الالتباس بناء على ان المقصور عليه هو
المذكور بعد الا سواء تقدم على المقصور او اخر عنه وههنا ليس الا مذكورا بل الكلام متضمن
لمعناه فلو قلنا في انما ضرب زيد عمرا انما ضرب عمرا زيد انعكس المعنى بخلاف ما اذا قلنا
في ما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد فانه يعلم ان المقصور عليه هو المذكور بعد
الا تقدم او اخر وههنا نظر وهو ان تقديم المقصور عليه جائز اذا كان نفس التقديم مفيدا
للقصر كما في قولنا انما زيدا ضربت فانه لقصر الضرب على زيد قال ابو الطيب اسامينا لم
تزده معرفة وانما لذة ذكرناها اي ما ذكرناها الا للذة ويمكن الجواب بان الكلام فيما
اذا كان القصر مستفادا من انما وهذا ليس كذلك وغيركا لافادة القصر [illegible] اي قصر

الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا او قلبا وتعيينا تقول في قصره ما زيد غير شاعر افرادا وما زيد غير قائم قلبا وفي قصرها ما شاعر غير زيد بالاعتبارين بحسب المقام وفي امتناع مجامعته لا العاطفة لا تقول ما زيد غير شاعر لا منجم ولا ما شاعر غير زيد لا عمرو لانتفاء شرطها لكون منفيها منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي

الباب السادس

الانشاء والانشاء قد يقال على الكلام الذي ليس لنسبته خارج تطابقه او لا تطابقه وقد يقال على فعل المتكلم اعني القاء الكلام الانشائي كالاخبار والمراد ههنا هو الثاني لانه قسمه الى الطلب وغيره وقسم الطلب الى التمني والاستفهام وغيرهما واراد بها معانيها المصدرية لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله واللفظ الموضوع له كذا وكذا لظهور ان ليت مثلا موضوع لافادة معنى التمني لا الكلام الذي فيه التمني وكذا البواقي ولا يتوهم ان هذا يقتضي كون البحث عن غير احوال اللفظ لان المقصود بيان احوال الانشاء من ان طلب كالاستفهام والامر والنهي ونحو ذلك وغير طلب كافعال المقاربة وافعال المدح والذم وصيغ العقود والقسم ولعل ورب وكم الخبرية ونحو ذلك والمقصود بالنظر ههنا هو الطلب لاختصاصه بمزيد ابحاث لم تذكر في بحث الخبر ولان كثيرا من الانشاءات الغير الطلبية في الاصل اخبار نقلت الى معنى الانشاء ولهذا قال صاحب المفتاح ان السابق في الاعتبار هو الخبر ثم الطلب الانشا ان كان طلبا استدعى مطلوبا غير حاصل وقت الطلب لامتناع طلب الحاصل والغرض ان جميع انواع الطلب يستدعي ذلك حتى اذا كان المطلوب حاصلا يمتنع اجراؤها على معانيها الحقيقية ويتولد منها بحسب القرائن ما يناسب المقام وانواعه كثيرة وهي على ما ذكره المصنف خمسة التمني والاستفهام والامر والنهي والنداء لان الطلب اما ان يقتضي كون مطلوبه ممكنا او لا الثاني التمني والاول ان كان المطلوب به حصول امر في ذهن الطالب فهو الاستفهام وان كان المطلوب به حصول امر في الخارج فان كان ذلك الامر انتفاء فعل فهو النهي وان كان ثبوته فان كان باحد حروف النداء فهو النداء والا فهو الامر فمنها التمني وهو طلب حصول شيء على سبيل المحبة واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط امكان المتمنى لان الانسان كثيرا ما يحب المحال ويطلبه فهو قد يكون ممكنا كما تقول ليت زيدا يجيء وقد يكون محالا كما تقول ليت الشباب يعود لكن اذا كان ممكنا يجب ان لا يكون لك توقع وطماعية في وقوعه والا لصار ترجيا ويستعمل فيه لعل وعسى لما ذكر ما هو موضوع للتمني اشار الى ما يستعمل في التمني مجازا فقال وقد يتمنى بهل نحو

هل لي من شفيع حيث يعلم ان لا شفيع لانه حينئذ يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام لحصول الجزم
بانتفاء هذا الحكم واستدعاء الاستفهام الجهل بثبوته وانتفائه والنكتة في التمني بهل و
العدول عن ليت هو ابراز المتمنى لكمال العناية به في صورة الممكن الذي لا جزم بانتفائه و
قد يتمنى بلو نحو لو تاتيني فتحدثني بالنصب على تقدير فان تحدثني فان النصب قرينة على
ان لو ليست على اصلها اذ لا ينصب المضارع بعدها على اضمار ان وانما يضمر ان في جواب الاشياء
الستة والمناسب للمقام ههنا هو التمني وكما يفرض بلو غير الواقع واقعا كذلك يطلب
بليت وقوع ما لا طماعية في وقوعه وقيل انها اي لو التي تجيء بعد فعل فيه معنى التمني نحو ود
لو تدهن فيدهنون وهي حرف مصدرية وكثيرا ما يستغنى بها عن فعل التمني فينتصب
الفعل بعدها نحو لو كان لي مال فاحج اي اود لو كان لي مال قال الله تعالى لو ان لي كرة
فاكون من المحسنين قال السكاكي كان حروف التنديم والتحضيض هي هلا والا بقلب الهاء
همزة ولولا ولوما ماخوذة منهما اي كانها ماخوذة من هل ولو اللتين للتمني حال كونهما
مركبتين مع لا وما المزيدتين لتضمينهما علة لقوله مركبتين والتضمين جعل الشيء في ضمن
الشيء تقول ضمنت الكتاب كذا بابا اذا جعلته متضمنا لتلك الابواب يعني ان الغرض من
هذا التركيب والتزامه جعل هل ولو متضمنتين معنى التمني ليتولد علة لتضمينهما يعني ان
الغرض من تضمينهما معنى التمني ليس افادة التمني بل ان يتولد منه اي من معنى التمني المتضمنين
هما اياه في الماضي التنديم نحو هلا اكرمت زيدا ولوما اكرمته على معنى ليتك اكرمته قصدا
الى جعله نادما على ترك الاكرام وفي المضارع التحضيض نحو هلا تقوم ولوما تقوم على معنى
ليتك تقوم قصدا الى الحث على القيام ومع هذا فلا يخلو من ضرب من التوبيخ واللوم على ما
كان يجب ان يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فقوله لتضمينهما مصدر مضاف الى المفعول الاول
ومعنى التمني مفعوله الثاني وهذا وان لم يكن مصرحا به في لفظ المفتاح لكنه حاصل معناه
لانه قال مركبة مع ما ولا المزيدتين مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام هل ولو معنى
التمني وهذا مشعر بان ما وقع في بعض النسخ لتضمينهما ليس على ما ينبغي وكذا قوله ليتولد
ايضا لمصحح كلام المفتاح حيث قال اذا قيل هلا اكرمت زيدا فكان المعنى ليتك اكرمته متولدا
منه معنى التنديم واما لم يجعل تركيبهما من اول الامر لتضمن معنى التنديم والتحضيض من غير
توسط معنى التمني جريا على مقتضى المناسبة فان هل ولو قد يستعملان للتمني ومتى فامعنى

بمناسبة التنديم وما يستعمل للسؤال والتحضيض وإنما ذكر هذا الكلام بلفظ كان لعدم القطع بذلك
لاحتمال أن يكون كل منهما حرفا موضوعا للتنديم والتحضيض من غير اعتبار التركيب فإن التصرف في الحروف
مما يأباه كثير من النحاة وقد يتمنى بلعل فيعطى حكم ليت وينصب في جوابه المضارع على إضمار أن نحو لعلي أحج
فأزورك بالنصب لبعد المرجو عن الحصول فبسبب بعده عن الحصول أشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية
في وقوعها فيتولد منه التمني لما مر من أنه طلب محال أو ممكن لا طمع في وقوعه بخلاف الترجي فإنه ارتقاب
شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والإشفاق فالطمع
ارتقاب المحبوب نحو لعلك تعطينا والإشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلي أموت الساعة وبهذا ظهر
أن الترجي ليس بطلب ومنها أي ومن أنواع الطلب الاستفهام وهو طلب حصول صورة في الذهن فإن كان
تلك الصورة وقوع نسبة بين الشيئين أو لا وقوعها فحصولها هو التصديق وإلا فهو التصور والألفاظ
الموضوعة له الهمزة وهل وما ومن وأي وكم وكيف وأين وأنى ومتى وأيان فبعضها يختص بطلب
التصور وبعضها بطلب التصديق وبعضها لا يختص بشيء منها بل يعم القبيلين وبهذا الاعتبار قدم
بعضها على البعض فقال فالهمزة لطلب التصديق أي إدراك وقوع النسبة أو لا وقوعها وهذا معنى الحكم
الإسناد وما يجري مجراه كقولك أقام زيد وأزيد قائم فإنك عالم بأن بينهما نسبة إما بالإيجاب أو ولكن
تطلب تعيينها أو التصور أي إدراك غير النسبة كقولك في تصور المسند إليه أدبس في الإناء أم
عسل فإنك تعلم أن في الإناء شيئا والمطلوب تعيينه وفي طلب تصور المسند أفي الخابية دبسك أم
في الزق فإنك تعلم أن الدبس محكوم عليه بالكينونة في الخابية أو الزق والمطلوب هو التعيين فالمطلوب
في جميع ذلك معلوم بوجه إجمالي يطلب بالاستفهام تفصيله ولهذا أي ولمجيء الهمزة لطلب التصور لم يقبح
في طلب تصور الفاعل أزيد قام كما قبح هل زيد قام ولم يقبح في طلب تصور المفعول أعمرا عرفت كما قبح
هل عمرا عرفت وذلك لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل
وهو محال بخلاف الهمزة فإنها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل والمفعول وهذا ظاهر في أعمرا عرفت
وأما في أزيد قام فلأنه لا نسلم أن تقديم المرفوع يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل غاية أنه يحتمل
لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز أن يكون أزيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل
على هذا أنه علل قبح هل زيد قام بأن هل بمعنى قد إلا أنها تختص بطلب التصديق كما سيجيء والمسؤول عنه بها
أي بالهمزة هو ما يليها أي الفعل في أضربت زيدا إذا كان الشك في نفس الفعل أعني الضرب
الصادر من المخاطب الواقع على زيد وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده فيكون على هذا لطلب التصديق

بصدد

بعد وجود الفعل وإذا قلت أضربت زيدا أم أكرمته فهو لطلب تصور المسند أضرب هو أم
إكرام والتصديق حاصل بثبوت أحدهما فقط فهذا يحتمل أن يكون لطلب التصديق وأن يكون
لطلب تصور المسند ويفرق بينهما بحسب القرائن نحو قولك أفرغت من الكتاب الذي كنت
تكتبه سؤال عن وجود نفس الفعل ونحو أكتبت هذا الكتاب أم اشتريته سؤال عن تعيين المسند
وبهذا يظهر أن كلام المصنف لا يخلو عن تعسف والفاعل في أأنت ضربت زيدا إذا كان الشك
في الفاعل من هو مع العلم بوقوع ضرب على زيد والمفعول في أزيدا ضربت إذا كان الشك
في المفعول من هو مع القطع بوقوع ضرب من المخاطب وكذا سائر المتعلقات نحو أفي الدار صليت
وأيوم الجمعة سرت وأتأديبا ضربته وأراكبا جئت ونحو ذلك قال الشيخ في دلائل الإعجاز
ومما يؤيد ذلك أنك تقول أقلت شعرا قط أرأيت اليوم إنسانا فيصح ولا يصح أن تقول أأنت
قلت شعرا قط أأنت رأيت اليوم إنسانا إذ لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا
لأن ذلك إنما يتصور إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص نحو أن تقول من قال هذا الشعر
ومن بنى هذه الدار وما أشبه ذلك مما يمكن أن ينص فيه على معين فأما قيل شعر على الجملة
ورؤية إنسان على الإطلاق فحال ذلك فيه لا تختص بهذا دون ذاك حتى يسأل عن
فاعل وهل لطلب التصديق فحسب وتدخل على الجملتين نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد
إذا كان المطلوب التصديق بحصول القيام لزيد والقعود لعمرو ولهذا أي ولاختصاصها بطلب
التصديق امتنع هل زيد قام أم عمرو لأن وقوع المفرد ههنا بعد أم دليل على كونها متصلة وأم
المتصلة لطلب تعيين أحد الأمرين مع العلم بثبوت أصل الحكم فهي لا تكون إلا لطلب التصور بعد
حصول التصديق بنفس الحكم وهل ليس إلا لطلب التصديق فبينهما تدافع فيمتنع هذا أما إذا
لم يذكر أم عمرو وقيل هل زيد قام فإنه يقبح ولا يمتنع لما سيجيء فإن قلت التصديق مسبوق
بالتصور فكيف يصح طلب التصور مع حصول التصديق في أم المتصلة نحو أزيد قام أم عمرو
قلت التصديق الحاصل هو العلم بنسبة القيام إلى أحد المذكورين والمطلوب تصور أحدهما
على التعيين وهو غير التصور السابق على التصديق لأنه التصور بوجه ما وقبح أيضا هل
زيدا ضربت لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل
وهو محال وإنما لم يمتنع لاحتمال أن يكون زيدا مفعول فعل محذوف يفسره الظاهر أي هل ضربت
زيدا ضربت لكنه يقبح لعدم الاشتغال الفعل المفسر بالضمير وقيل لم يمتنع لاحتمال أن يكون

التقديم لمجرد الاهتمام عند التخصيص وبنظر لانه لا وجه لتقبيحه سوى ان الغالب في التقديم
هو الاختصاص وهذا يوجب ان يقبح وجاز تجنيبه حتى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا
قائل به دون من ضربته اي لم يقبح هل زيدا ضربته لجواز تقدير المفسر قبل زيدا اي هل ضربت
زيدا ضربته بل هذا ابلغ لان الاصل تقديم العامل على المعمول فلا يستدعي حصول التصديق
بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق فحسن وذكر بعض المحققين من النحاة انها مع وجود
الفعل في الكلام لا تدخل على الاسم وان كان منصوبا بمضمر يفسره الظاهر فلا يجوز ان يقال
اهل زيدا ضربته بل لا بد من ايلائها اياه لفظا وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف لذلك
اي لان التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من ان اعتبار التقديم والتاخير
في نحو رجل عرف واجب لان اصله عرف رجل على انه بدل من الضمير كما في قوله تعالى وأسروا
النجوى الذين ظلموا ولم يقل الحكم بالامتناع لاحتمال ان يكون رجل فاعل فعل محذوف يفسره
اي السكاكي ان لا يقبح هل زيد عرف لان تقديم المظهر المعرفة ليس للتخصيص حتى يستدعي حصول
التصديق بنفس الفعل على ما مر مع انه قبيح باتفاق النحاة وفيما ذكره صاحب المفصل من ان
نحو هل زيد خرج على تقدير الفعل فقبحه للوجه القبيح البعيد لا لانه شائع حسن فههنا نظر و
هو انا لا نسلم لزوم ذلك لجواز ان يكون قبحه لعلة اخرى فان انتفاء علة مخصوصة لا يوجب
انتفاء الحكم مطلقا فغاية ما في الباب انه لا يلزم على ما ذكره السكاكي قبح هل زيد عرف لا انه
يلزم عدم قبحه وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل
بمعنى قد في الاصل واصله اهل كقوله اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة قبلها لكثرة
وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام الهمزة وتطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم
الافعال فكذا ما هي بمعناها فان قلت هذا يقتضي ان لا يصح او يقبح دخولها على الجملة الاسمية
التي طرفاها اسمان نحو هل عمرو قاعد والا فما الفرق بينه وبين ما اذا كان الخبر فعلا نحو هل زيد
قام قلت الفرق انها اذا رات الفعل في حيزها تذكرت العهود بالحمى وحنت الى الالف المالوف
وعانقته ولم ترض بافتراق الاسم بينهما بخلاف ما اذا لم تره في حيزها فانها تسلت عنه ذاهلة
وهي اي هل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب
زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب زيدا وهو اخوك يعني انه لا يصح استعمال هل لانكار ثبوت الفعل
الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي ان يقع كما يصح استعمال الهمزة فيه وذلك لان هل تخصص

المضارع بالاستقبال فلا يصح لانكار الفعل الواقع في الحال فعلم ان التقييد بقوله وهو اخوك
ليكون قرينة على ان المراد انكار الضرب الواقع في الحال لا الاستفهام عن وقوع الضرب الواقع في
المستقبل وقد صرح السكاكي بذلك فقال في ان يكون الضرب واقعا في الحال واعلم ان هذا
الامتناع جار فيما اذا دلت القرينة على ان المراد انكار الفعل الواقع بمعنى انه لا ينبغي ان يقع
سواء كانت القرينة مقالية كما في هذا المثال او حالية كما في قوله تعالى اتقولون على الله ما
لا تعلمون وقولك اتضرب اباك واتشتم السلطان فانه لا يصح وقوع هل في هذا الموقع
وبهذا ظهر فساد ما قيل انما امتنع ذلك لان الفعل المستقبل لا يتقيد بالحال لعدم المقارنة
لان الواجب مقارنة الحال لوقوع الفعل وانتفاؤها ههنا ممنوع الا ترى الى صحة قولنا سيجيء
زيد راكبا وساضرب زيدا وهو بين يدي الامير قال الحماسي ساغسل عني العار بالسيف جالبا
على قضاء الله ما كان جالبا وفي التنزيل سيدخلون جهنم داخرين واعجب من هذا ان بعضهم لما
سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علامة الاستقبال لما سنذكره في بحث الحال
فهم منه ان الفعل المقيد بالحال يجب تجريده عن حرف الاستقبال فلا يصح تقييد هل تضرب بالحال
واعتد قول النحاة دليلا على كلامه وهو ينادي على خطائه ولم ينقل عن احد امتناع تقييد الفعل
المستقبل بالحال ولعمري ان التعرض لامثال هذه المباحث مما لا ينبغي ان تشتغل به لكنا
نخاف على القاصرين ان يعتقدوها من غير تامل ويأخذوها من هباء ولاختصاص التصديق
بها اي لكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها لغير التصديق كما يقال نخصك
بالعبادة بمعنى لا نعبد غيرك وتخصيصها المضارع بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بما
كونه زمانيا اظهر ما موصولة وكونه مبتدأ خبره اظهر وزمانيا خبر الكون اي بالشيء الذي
زمانيته اظهر كالفعل فان الزمان جزء من مفهومه بخلاف الاسم فانه انما يدل عليه حيث يدل
لعروضه له اما اقتضاء الثاني اعني تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر لان المضارع
انما يكون فعلا واما اقتضاء الاول اعني اختصاصها بالتصديق لذلك فلان التصديق هو
الحكم بالثبوت او الانتفاء والنفي والاثبات انما يتوجهان الى الصفات التي هي مدلولات الافعال
من حيث هي لا الى الذوات التي هي مدلولات الاسماء من حيث هي لان الذوات ذوات فيما مضى
وفي الحال وفيما يستقبل ولهذا اي ولان لها مزيد اختصاص بالفعل كان فهل انتم شاكرون
ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون وفهل انتم تشكرون مع انه مؤكد بالتكرير لان انتم

فعل محذوف لان ايراد ما سيتجدد في معرض الثابت دال على كمال العناية بحصوله من ابقائه
على اصله كما في هل تشكرون لانها داخلة على الفعل حقيقة وفي هل انتم تشكرون لانها داخلة
على الفعل تقديرا لان انتم فاعل فعل محذوف يفسره الظاهر وايضا فهل انتم شاكرون ادل
على طلب الشكر من افانتم شاكرون وان كان للثبوت باعتبار كون الجملة اسمية لان هل ادعى
للفعل من الهمزة فتركه معها اى ترك الفعل مع هل ادل على ذلك اى على كمال العناية بحصول
ما سيتجدد ولهذا اى ولان هل ادعى للفعل من الهمزة لا يحسن هل زيد منطلق الا من
البليغ لانه الذى يقصد به الدلالة على الثبات وابراز ما سيتجدد في معرض الموجود
عند البليغ فانه لا يفرق بينه وبين هل ينطلق زيد فكان الاولى ايراد يدخله على الفعل كما
هو اصله وهى اى هل قسمان بسيطة وهى التى يطلب بها وجود الشئ او لا وجوده كقولنا
هل الحركة موجودة او لا موجودة ومركبة وهى التى يطلب بها وجود شئ لشئ او لا وجوده له كقولنا
هل الحركة دائمة او لا دائمة فان المطلوب وجود الدوام للحركة وقد اخذ في هذه شيئان غير الوجود
وفي الاولى شئ واحد فلذا كانت مركبة بالنسبة اليها فالوجود في البسيطة محمول وفي المركبة
رابطة والباقية من الفاظ الاستفهام تشترك في انها لطلب التصور فقط وتختلف من جهة
ان المطلوب بكل منها تصور شئ اخر فقيل فيطلب بما شرح الاسم كقولنا ما العنقاء طالبا
ان نشرح هذا الاسم ويبين مفهومه فانه لاى معنى وضع فيجاب بايراد لفظ اشهر سواء كان
من هذه اللغة او من غيرها او ماهية المسمى اى حقيقته التى هو بها هو كقولنا ما الحركة اى ما
حقيقة مسمى هذا اللفظ فيجاب بايراد ذاتياته من الجنس والفصل وتقع هل البسيطة في
الترتيب بينهما اى بين ما التى لشرح الاسم والتى لطلب الماهية يعنى ان مقتضى الترتيب
الطبيعى ان يطلب اولا شرح الاسم ثم وجود المفهوم في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لان من لا يعرف
مفهوم اللفظ استحال منه طلب وجود ذلك المفهوم ومن لا يعرف انه موجود استحال منه
طلب حقيقته وماهيته اذ المعدوم لا ماهية له ولا حقيقة لان الماهية ما به يكون الشئ
هو هو والمعدوم لا هوية له والفرق بين المفهوم من اللفظ بالجملة وبين الماهية التى تفهم
الحد بالتفصيل غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهما ما ووقف على الشئ الذى
يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة واما الحد فلا يقف عليه الا المرتاض بصناعة المنطق
فالموجودات لما كانت لها مفهومات وحقايق كان لها حدود بحسب الاسم وبحسب الحقيقة

To: www.al-mostafa.com

واما المحدودات فلما لم يكن لها الا المفهومات لم يكن لها حد الا بحسب الاسم لان الحد
بحسب الذات لا يكون الا بعد ان يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع في اول التعاليم من
حدود الاشياء التي يبرهن على وجودها في اثناء التعاليم انما هي حدود بحسب شرح الاسم
ثم لما ثبت وجودها وبرهن عليه صارت تلك الحدود بعينها حدودا للذات والحقيقة كذا
ذكره الشيخ في الشفاء فعلم ان الجواب لو اتحد جاز ان يكون حدا بحسب الاسم وبحسب الذات
بالقياس الى شخصين وبالقياس الى شخص واحد في وقتين ومن العوارض المشخصة لذي العلم
اي يطلب به الامر الذي يعرض لذي العلم فيفيد تشخصه وتعينه كقولنا من في الدار فانه يجاب
عنه بزيد ونحوه مما يفيد تشخصه واما الجواب بنحو رجل فاضل من قبيلة كذا ونحو ابن فلان
واخو فلان وما اشبه ذلك فمما يصح من جهة ان المخاطب يفهم منه التشخص بحسب انحصار الاوصاف
في الخارج في شخص واحد وان كانت تلك الاوصاف نظرا الى مفهوماتها كليات وقال السكاكي
يسئل بما عن الجنس تقول ما عندك اي اي اجناس الاشياء عندك وجوابه كتاب ونحوه ويدخل
فيه السؤال عن الماهية والحقيقة نحو ما الكلمة اي اي اجناس الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد
موضوع وما الاسم اي اي اجناس الكلمات هو وجوابه الكلمة الدالة على معنى في نفسه غير
مقترن باحد الازمنة الثلثة او عن الوصف تقول ما زيد وجوابه الكريم ونحوه وفي الحديث
سيروا فقد سبق المفردون يا رسول الله فقال الذاكرون الله كثيرا والذاكرات ويسئل بمن
يريد وما المفردون
عن الجنس من ذوي العلم تقول من جبرئيل اي ابشر هو ام ملك ام جني وفيه نظر اذ لا نسلم انه
سؤال عن الجنس وانه يصح في جواب من جبرئيل ان يقال ملك بل جوابه انه ملك ياتي بالوحي
الى الرسل ونحو ذلك مما يفيد السامع تشخصه وتعينه واما ما ذكره السكاكي في قوله
تعالى حكاية عن فرعون فمن ربكما يا موسى ان معناه ابشر هو ام ملك ام جني ففساده يظهر
من جواب موسى بقوله ربنا الذي اعطى كل شيء خلقه ثم هدى فانه قد اجاب بما يفيد
تعينه وتشخصه على ما ذكرنا ويسئل باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما نحو اي الفريقين
خير مقاما اي نحن ام اصحاب محمد صلى الله عليه وآله وسلم فان الكافرين والمؤمنين وهم
اصحاب محمد قد اشتركا في الفريقية وسئلوا عما يميز احدهما عن الآخر والامر الاعم المشترك
فيه هو مضمون ما اضيف اليه اي ويوضحه قوله في المفتاح يقول القائل عندي ثياب فتقول
اي الثياب هي فتطلب منه وصفا يميزها عما عندك مما يشاركها في الثوبية قبل انها اذا ا

الى مشار اليه كقولنا ايهم يفعل كذا فجوابه متضمن للاشارة الحسية او اسم علم واذا اضيفت الى كلي فجوابه كلي مميز له عن غيره على الجملة هو طالب التميز ويسئل بكم عن العدد نحو سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة اي كم اية اتيناهم عشرين ام ثلثين ام غير ذلك الغرض من هذا السؤال التقريع والاستفهام استفهام تقرير اي حمل على الاقرار ومن اية مميز كم بزيادة من فانهم اذا فصلوا بينه وبين مميزه بفعل متعد وجبت زيادة من فيه لئلا يلتبس بالمفعول كما مر في الخبرية وذكر بعض المحققين من النحاة ان مميز كم الاستفهامية لم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو وقول سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة ويسئل بكيف عن الحال وباين عن المكان ومتى عن الزمان ماضيا كان او مستقبلا وبايان عن الزمان المستقبل قيل ويستعمل في مواضع التفخيم مثل ايان يوم الدين وانى تستعمل تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون بعده فعل نحو فأتوا حرثكم انى شئتم اي على اي حال شئتم ومن اي شق اردتم بعد ان يكون المأتى موضع الحرث ولم يجئ انى زيد بمعنى كيف هو واخرى بمعنى من اين نحو انى لك هذا اي من اين لك هذا الرزق الاتي كل يوم وقوله تستعمل اشعار بانه يحتمل ان يكون مشتركا بين المعنيين وان يكون في احدهما حقيقة وفي الاخر مجازا وايضا قد ذكر بعض النحاة ان انى بمعنى اين لا انه في الاستعمال يكون مع من ظاهرة كما في قوله من انى عشرون لنا من اين او مقدرة كقوله تعالى انى لك هذا اي من انى اي من اين فقال المصنف انه قد يستعمل بمعنى من اين سواء كان ذلك بحسب اضمار من او بدونه ثم ظهر ان كلمات الاستفهام بعضها مختص بطلب التصديق كهل وبعضها مختص بطلب التصور كسائر الاسماء الاستفهامية وبعضها مشترك بينهما كالهمزة فانها تجيء لطلب التصور والتصديق لعراقتها في الاستفهام ولهذا يجوز ان يقع بعد ام سائر كلمات الاستفهام سوى الهمزة كقوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور وقوله امن هذا الذي هو جند لكم وقوله اماذا كنتم تعملون وقول الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وام ههنا بمعنى بل التي تكون للانتقال من كلام الى اخر من غير اعتبار استفهام كقوله تعالى ام انا خير من هذا الذي هو مهين وبهذا يتحل ما قيل في قوله تعالى اكذبتم باياتي ولم تحيطوا بها علما اماذا كنتم تعملون من ان ام ان كانت متصلة فشرطها ان يليها احد المستويين والاخر يلي الهمزة وهذا ليس كذلك وهو ظاهر وان كانت منقطعة بمعنى بل والهمزة فلا يجوز وقوع اسماء الاستفهام بعدها اذ

لا يستفهم عن الاستفهام ولا حاجة الى ما قيل في الجواب من انها متصلة والمعنى اكذبتم ام لم تكذبوا واذا لم تكذبوا فاى شيء كنتم تعملون ثم هذه الكلمات الاستفهامية كثيرا ما تستعمل في غير الاستفهام مما يناسب المقام بمعونة القرائن وتحقيق كيفية هذا المجاز وبيان انه من اى نوع من انواعه مما لم يحم احد حوله كالاستبطاء نحو كم دعوتك ومنه قوله تعالى حتى يقول الرسول والذين آمنوا معه متى نصر الله وبيت السقط الام وفيم تنقلنا ركابنا ان يكون لنا اوان والتعجب نحو ما لي لا ارى الهدهد والتنبيه على الضلال نحو فاين تذهبون والوعيد كقولك لمن يسيء الادب الم اؤدب فلانا اذا علم ذلك والتقرير وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت فيقال بمعنى حمل المخاطب على الاقرار بما يعرفه والجائه اليه وهو الذي قصده المصنف ههنا بايلاء المقرر به الهمزة اي بشرط ان يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الاقرار به كما مر في حقيقة الاستفهام من ايلاء المسؤول عنه الهمزة تقول اضربت زيدا اذا اردت ان تحمله على الاقرار بالفعل وانت ضربت في تقريره بالفاعل وازيدا ضربت في تقريره بالمفعول وكذا ابزيد مررت وفي الدار صليت وغير ذلك ومما جعل الهمزة فيه للتقرير بالفاعل قوله تعالى حكاية ءانت فعلت هذا بآلهتنا يا ابراهيم اذ ليس مراد الكفار حمله على الاقرار بان كسر الاصنام قد كان بل على الاقرار بانه منه كان كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم ءانت فعلت هذا وقال بل فعله كبيرهم هذا ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت ام لم افعل ويعترض على المصنف بانه يجوز ان يكون الاستفهام على اصله اذ ليس في السياق ما يدل على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه السلام هو الذي كسر الاصنام حتى يمتنع حمله على حقيقة الاستفهام واجيب بانه يدل عليه ما قبل الآية وهو انه عليه السلام قد حلف بقوله تالله لاكيدن اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين ثم لما راوا كسر الاصنام قالوا من فعل هذا بآلهتنا انه لمن الظالمين قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال له ابراهيم فالظاهر انهم قد علموا ذلك من حلفه ومن ذمه الاصنام وقد روي انهم ذهبوا وتركوه في بيت الاصنام ليس معه احد فلما ابصروه يكسرهم اقبلوا اليه يسرعون ليكفوه وقوله بايلاء المقرر به الهمزة يعني اذا كان التقرير بالهمزة فانما هي التي تجيء للتقرير بالفعل والفاعل والمفعول وغيرها بخلاف البواقي فان هل تكون للتقرير بنفس الحكم نحو هل ثوب الكفار والاسماء الاخر للتقرير بما يسأل بها عنه نحو كم ابتاعهم من ابي بنتي وماذا فعلت بفلان ومن الذي قلته

ونحو ذلك في الانكار كذلك اي ما يلي الهمزة المنكر يعني ان كان الانكار بالهمزة واما غيرها

وان صح مجيئه للانكار لكن لا يجري فيه هذا التفصيل وهو مثل قولك ماذا اضربت او فعلت

كذا ومن ذا فعل كذا وكم تدعوني وكيف تؤذي اباك ومن اين تهتدي ما الغرض من الرد

وما اشبه ذلك واما الهمزة فهي للانكار وما يليها هو الفعل في قوله ايقتلني والمشرفي مضاجعي

فانه ذكرها يكون منعا من الفعل فلو كان لانكار الفاعل وانه ليس ممن يتصور منه الفعل

على ما يسبق الى الوهم لما احتاج الى ذلك وكالفاعل في قوله تعالى اهم يقسمون رحمة ربك

فان المنكر ان يكونوا هم القاسمين لا نفس القسمة وكالمفعول في قوله تعالى اغير الله اتخذ

وليا فان المنكر هو اتخاذ غير الله وليا لا اتخاذ الولي واما قوله تعالى اتتخذ اصناما الهة

فالمنكر هو نفس اتخاذ الالهة فلذا اولى الفعل الهمزة وكالحال في قولك اراكبا اسير اليه وكذا

غير ذلك من المتعلقات ونحو ازيدا ضربت يحتمل الانكار على المفعول وعلى نفس الفعل بحسب

تقدير المفسر وكذا اذا قدم المرفوع على الفعل فقد يكون الانكار على نفس الفاعل بجعل

التقديم على التخصيص كما مر وقد يكون لانكار الحكم على ان يكون التقديم لمجرد التقوي وجعل

صاحب المفتاح قوله تعالى افانت تكره الناس وافانت تسمع الصم من قبيل تقوية حكم

الانكار نظرا الى ان المخاطب هو النبي صلعم لم يعتقد اشتراكه في ذلك ولا انفراده به وجعلهما

صاحب الكشاف من قبيل التخصيص نظرا الى انه عليه السلام لفرط شغفه بايمانهم وتبالغ

حرصه على ذلك كانه يعتقد قدرته على ذلك لا يقال همزة الانكار بمنزلة حرف النفي وقد

مر ان ما يلي حرف النفي يفيد التخصيص قطعا فكيف يحمله السكاكي على التقوي دون التخصيص

لانا نقول لو سلم ان الهمزة بمنزلة حرف النفي في ذلك فالسكاكي لم يفرق بين ما يلي حرف النفي

وغيره بل جعل الجميع محتملا للتقوي والتخصيص ان كان مضمرا ومتعينا للتخصيص ان كان مظهرا

منكرا وللتقوي ان كان معرفة وقد اشار هنا الى تذكر هذا التفصيل ثم قال فلا تحمل نحو قوله

تعالى آلله اذن لكم على التقديم فليس المراد ان الاذن ينكر من الله دون غيره ولكن احمله على

الابتداء مرادا منه تقوية حكم الانكار وهذا يوهم ان مثل هذا التركيب يمكن حمله على التقديم

وانكار نفس الفاعل اذا ساعد عليه المعنى وهذا خلاف ما ذهب اليه فيما سبق من ان المظهر المعرف

لا يحتمل اعتبار التقديم كما ترى هذا على مذهب القوم ومنه اي من مجيء الهمزة للانكار نحو اليس

الله بكاف عبده اي الله كاف لان انكار النفي نفي له ونفي النفي اثبات وهذا المعنى مراد من قول

ان الهمزة فيه للتقرير اي بحمل المخاطب على الاقرار بما دخله النفي وهو الله كاف لا بالنفي وهو ليس الله بكاف

وهكذا قوله تعالى الم نشرح لك صدرك والم يجدك يتيما وما اشبه ذلك فقد يقال ان الهمزة للانكار وقد يقال انها للتقرير وكلاهما حسن فعلم ان التقرير ليس يجب ان يكون بالحكم الذي دخل عليه الهمزة بل بما يعرفه المخاطب من ذلك الحكم وعليه قوله تعالى أانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين فان الهمزة فيه للتقرير اي بما يعرفه عيسى عليه السلام من هذا الحكم لا بانه قد قال ذلك فافهم وقوله والانكار كذلك دال على ان صورة انكار الفعل ان يلي الفعل الهمزة ولما كان له صورة اخرى لا يلي فيها الفعل الهمزة اشار اليها بقوله

ولانكار الفعل صورة اخرى وهي نحو ازيدا ضربت ام عمرا لمن يردد الضرب بينهما من غير ان يعتقد تعلقه بغيرهما فاذا انكرت تعلقه بهما فقد نفيته من اصله لانه لا بد له من محل يتعلق به وعليه قوله تعالى آلذكرين حرم ام الانثيين اما اشتملت عليه ارحام الانثيين فان المراد انكار التحريم عن اصله وكذا اذا وليها الفاعل نحو ازيد ضربك ام عمرو لمن يردد الضرب بينهما وغير الفاعل نحو أفي الليل كان هذا ام في النهار وأفي السوق كان هذا ام في المسجد الى غير ذلك

والانكار اما للتوبيخ اي ما كان ينبغي ان يكون ذلك الامر الذي كان نحو اعصيت ربك فان العصيان واقع فمعنى هذا الاستفهام توبيخ بمعنى التثبيت فانكاره بمعنى انه كان لا ينبغي ان يقع وعليه قوله أفوق البدر يوضع لي مهاد ام الجوزاء تحت يدي وساد فانه للتقرير مع شائبة من الانكار باعتبار انه اعلى رتبة من ذلك او لا ينبغي ان يكون اي يحدث ويتحقق مضمون ما دخلت عليه الهمزة وذلك في المستقبل نحو اتعصي ربك بمعنى لا ينبغي ان يتحقق العصيان او للتكذيب في الماضي اي لم يكن نحو افاصفاكم ربكم بالبنين اي لم يفعل ذلك او في المستقبل اي لا يكون نحو انلزمكموها اي انلزمكم تلك الهداية او الحجة اي انكرهكم على قبولها او على الاهتداء بها والحال انكم لها كارهون يعني لا يكون هذا الالزام وعليه قوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وقولها الشاعر وهل يحجز الضرغام قوما البوم اذا دخر الثمل الطعام لقائمه وقد يكون استفهام الانكار الذي بمعنى النفي للتوبيخ ايضا كقوله تعالى وماذا عليهم لو امنوا بالله بمعنى اي تبعة ووبال عليهم في الايمان وترك النفاق وهذا للتوبيخ والانكار والتهكم عطف على الاستبطاء نحو اصلاتك تامرك ان نترك ما يعبد اباؤنا والتحقير نحو من هذا والتهويل كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب المهين من فرعون

بلفظ الاستفهام وهو مدفوع ولهذا قال السكاكي غالبا من المسرفين والاستبعاد نحو انى لهم الذكرى
وقد جاءهم رسول مبين ثم لو اعتبر هذه الكلمة فاعرف والحاصل ان كلمة الاستفهام اذا امتنع حملها على
حقيقته تولدت منه بمعونة القرائن ما يناسب المقام ولا ينحصر المتولدات فيما ذكره المصنف ولا ينحصر
ايضا شيء منها في اداة دون اداة بل الحاكم في ذلك هو سلامة الذوق وتتبع التراكيب فلا ينبغي
ان تقتصر في ذلك على معنى سمعته او مثال وجدته من غير ان تتخطاه بل عليك بالتصرف
واستعمال الروية والله الهادي ومنها اي من انواع الطلب الامر وعرفوه بانه طلب فعل غير كف
على جهة الاستعلاء واحترز بغير الكف عن النهي وبقوله على جهة الاستعلاء اي على طريق طلب العلو
سواء كان عاليا حقيقة او لا عن الدعاء والالتماس وفيه نظر لانه يخرج عنه نحو اكفف عن
القتل ثم اختلف الاصوليون في ان صيغة الامر لماذا وضعت فقيل للوجوب فقط وقيل
للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما
لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين
الوجوب والندب والاباحة موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلاثة وهو الاذن
والاكثر على كونها حقيقة في الوجوب ولما لم تكن الدلائل مفيدة للقطع بشيء من ذلك لم يجزم
المصنف بشيء واشار الى ما هو الظاهر عنده لقوة اماراته فقال والاظهر ان صيغته من
المقترنة باللام نحو ليحضر زيد وغيرها نحو اكرم عمرا ورويد بكرا ففي هذا اشارة الى ان ما
صيغة الامر ثلاثة الاول المقترنة باللام الجازمة ويختص بالفاعل غير المخاطب الثاني ما يصح ان
يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة والثالث اسم دال على طلب الفعل
وهو عند النحاة من اسماء الافعال والاولان لغلبة استعمالهما في حقيقة الامر اعني طلب الفعل
على سبيل الاستعلاء سماهما النحويون امرا سواء استعملا في حقيقة الامر او في غيرها حتى ان
لفظ اغفر في قولنا اللهم اغفر لي امر عندهم واما الثالث فلما كان اسما لم يسموه امرا اعتبارا
بين البابين موضوعة لطلب الفعل استعلاء اي لكونها الطالب مستعليا سواء كان عاليا
في نفسه او لا لتبادر الفهم عند سماعها اي سماع الصيغة الى ذلك اعني طلب الفعل استعلاء
والتبادر الى الفهم من اقوى امارات الحقيقة قال صاحب المفتاح واتفاق ائمة اللغة على اضافة
نحو قم وليقم الى الامر بقولهم صيغة الامر ومثال الامر ولام الامر دون ان يقولوا صيغة الاباحة
او لام الاباحة مثلا يمنع كونها حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء لانه حقيقة الامر ففيه

نظرا الى ان الامر في قولهم صيغة الامر مثلا بمعنى طلب الفعل استعلاء بل الامر في عرفهم
حقيقة في قم وليقم ونحو ذلك واضافة الصيغة والمثال اليه من اضافة العام الى الخاص بدليل
انهم يستعملون ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع وامثالهما فليتأمل ويمكن ان يجاب
بانا سلمنا ذلك لكن تسميتهم نحو قم وليقم امرا دون ان يسموه اباحة مثلا تمسك في ذلك في
الجملة وان لم يصلح دليلا عليه وقد تستعمل صيغة الامر لغيره اي غير طلب الفعل استعلاء
مما يناسب المقام بحسب القرائن وذلك بان لا تكون الطلب للفعل اصلا او تكون الطلب لكن
لا على سبيل الاستعلاء فالى الاول اشار بقوله كالاباحة نحو جالس الحسن او ابن سيرين
والتهديد اي التخويف وهو اعم من الانذار لانه ابلاغ مع تخويف وفي الصحاح هو تخويف مع
دعوة فالتهديد نحو اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو فأتوا بسورة من مثله والتسخير نحو كونوا
قردة خاسئين والاهانة نحو كونوا حجارة او حديدا اذ ليس الغرض ان يطلب منهم كونهم قردة
او حجارة لعدم قدرتهم على ذلك لكن في التسخير يحصل الفعل وهو صيرورتهم قردة فهو
دلالة على سرعة تكوينه تعالى اياهم قردة وانهم مسخرون له منقادون لامره وفي الاهانة
لا يحصل اذ لا يصيرون حجارة وانما الغرض اهانتهم وقلة المبالاة بهم والتسوية نحو
اصبروا او لا تصبروا والفرق بينها وبين الاباحة ان المخاطب في الاباحة كانه توهم ان ليس يجوز
الاتيان بالفعل فابيح واذن له في الفعل مع عدم الحرج في الترك وفي التسوية كانه توهم ان
احد الطرفين من الفعل والترك انفع له وارجح بالنسبة اليه فرفع ذلك وسوى بينهما و
التمني نحو قول امرئ القيس الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح وما الاصباح منك بامثل
الاصباح الصبح والانجلاء الانكشاف يقول ليزل ظلامك بضياء الصبح ثم قال وليس الصبح
بافضل منك عندي لاني اقاسي همومي نهارا كما اقاسيها ليلا او لان نهاري يظلم في عيني
لازدحام الهموم علي فليس الغرض طلب الانجلاء من الليل لانه لا يقدر على ذلك لكنه يتمنى
ذلك تخلصا عما عرض له في الليل من تباريح الجوى ولواعج الاشواق ولاستطالة تلك
الليلة كانه لا يرتقب انجلاءها ولا يتوقعه فلهذا يحمل على التمني دون الترجي
والى الثاني اعني ما يكون لطلب الفعل لكن لا على سبيل الاستعلاء اشار بقوله والدعاء
نحو رب اغفر لي فانه طلب للفعل على سبيل التضرع والالتماس كقولك لمن يساويك رتبة
افعل بدون الاستعلاء وبدون التضرع ايضا هنا ولكن الالتماس في العرف مما يقال

على سبيل التضرع لا الحث للدعاء ثم الامر قال السكاكي حقه الفور لانه الظاهر من
الطلب عند الانصاف كما في الاستفهام والنداء ولتبادر الفهم عند الامر بشيء بعد
الامر بخلافه الى تغيير الاول دون الجمع بين الامرين وارادة التراخي فان المولى اذا قال لعبده
قم ثم قال له قبل ان يقوم اضطجع حتى المساء يتبادر الفهم الى انه غير الامر بالقيام الى الامر
بالاضطجاع لا انه اراد الجمع بين القيام والاضطجاع مع تراخي احدهما وفيه نظر لانا لا نسلم ذلك
عند خلو المقام عن القرائن بل ليس مفهوم الامر الا الطلب استعلاء والفور والتراخي مفوض
الى القرينة كالتكرار وعدمه مر فانه لا دلالة للامر على شيء منهما ومنها اي من انواع الطلب النهي و
هو طلب الكف عن الفعل استعلاء وله حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو قولك لا تفعل
وقد عرفها النحاة تسمى بنفس هذه الصيغة نهيا فاي معنى استعمل كما يسمى افعل امرا وهو كالامر
في الاستعلاء لانه المتبادر الى الفهم وليس كالامر في عدم الفور وعدم التكرار اذ المحقق
ان النهي يقتضي الفور والتكرار وقال السكاكي ان كان الطلب بالامر والنهي راجعا الى قطع
الواقع كقولك للساكن تحرك وللمتحرك لا تتحرك فالاشبه المرة وان كان راجعا الى اتصال
الواقع كقولك في الامر للمتحرك تحرك اي في الاستقبال وفي النهي للمتحرك لا تسكن فالاشبه
الاستمرار وقد يستعمل في غير طلب الكف عن الفعل كما هو مذهب البعض او طلب الترك
كما هو مذهب البعض فانهم قد اختلفوا في ان مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال
باحد اضداده او ترك الفعل وهو نفس ان لا يفعل والمذهبان متقاربان فقوله قد
يستعمل النهي في غير معناه وذلك بان يستعمل لا لطلب الكف والترك كالتهديد كقولك
لعبد لا يمتثل امرك لا تمتثل امري فانه ظاهر ان ليس المراد طلب كفه عن الامتثال ويستعمل
لطلب الكف والترك لكن لا على سبيل الاستعلاء بل اما على سبيل التضرع فيكون دعاء
نحو اللهم لا تشمت بي اعدائي او على سبيل التلطف فيكون التماسا كقولك لمن يساويك
لا تفعل كذا ايها الاخ وقد يستعمل الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب
من الفعل والترك نحو اهدنا الصراط المستقيم ولا تحسبن الله غافلا اي دم واثبت على
ذلك وهذه الاربعة يعني التمني والاستفهام والامر والنهي يجوز تقدير الشرط بعدها وايراد
الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كقولك في التمني ليت لي مالا انفقه اي ان ارزقه
انفقه وفي الاستفهام اين بيتك ازرك اي ان تعرفنيه ازرك وفي الامر اكرمني اكرمك اي

تقريره كما في قولك في النهي لا تشتم يكن خيرا لك اي ان لا تشتم يكن خيرا لك [illegible]

وبيانه ان هذه الاربعة فيها معنى الطلب والطلب بنفسه سبب حامل للمخاطب عليه

وجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج لان العلة الغائية وجودها

معلولة للعلة الفاعلية وان كانت ماهيتها علة لعلية العلة الفاعلية ولذا قالوا ان الغاية

متقدم في الذهن على المعلول ومتأخر في الخارج عنه وهذا معنى قولهم اول الفكر آخر العمل

فلما كان ذلك اعني كون وجود السبب الحامل مسببا عن الطلب في الخارج مفهوما من ذكر

الطلب فدل عليه ذكر السبب الذي يصلح سببا حاملا عليه اغنت هذه القرينة عن ذكر

الشرط والسببية ليس معنى الشرط والجزاء الا سببية الاول ومسببية الثاني فانجزم السبب

الحامل بان مقدرة بعد هذه الاشياء وثانيهما ان كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه

والحامل على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه وعلى الطلبي كون المطلوب مقصودا للمتكلم لذاته

او لغيره يعني يتوقف ذلك الغير على حصوله وتوقف غيره على حصوله هو معنى الشرط فاذا اتى

الطلب ولم يذكر بعده ما يصلح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصودا

لنفسه او لغيره وان ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصودا لذلك المذكور

لا لنفسه فيكون اذا معنى الشرط مع ذكر ذلك الشيء ظاهرا هذا اذا كان المذكور بعد هذه

الاربعة صالحا لان يكون جزاء من مفهومها وقصد به السببية بخلاف قولنا ائتني بيتك

اضرب زيدا في السوق اذ لا معنى لقولنا ان تأتني بيتك اضرب زيدا في السوق واما قوله تعالى قل

لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلوة فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء

بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه وان كان متوقفا على شيء آخر نحو ان توضأت صح صلوتك

واذا لم يقصد السببية يبقى المضارع على رفعه اما حالا نحو ذرهم في خوضهم يلعبون او صفة

نحو اكرم رجلا يحبك او استينافا اي جوابا عن سؤال يتضمنه ما قبله نحو قم يدعونك في ما

العرض وان عده النحاة احد الاشياء التي يقدر بعدها الشرط ويجزم في جوابه المضارع

كقولك الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا فمولد من الاستفهام اي ليس هو بابا على حدة

بل الهمزة فيه همزة استفهام دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها على حقيقة الاستفهام لانه

يعرف عدم النزول مثلا فالاستفهام عنه يكون طلبا للحاصل فتولد منه بقرينة الحال العرض

لتنزل على المخاطب طلبه منه وهذه في التحقيق همزة انكار اي لا ينبغي لك ان لا تنزل على انكار

قوله فلان الشرط لا يلزم ان يكون علة تامة لحصول الجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزاء عليه اذ المذكور في الكتب المعتبرة في الاصول ان [illegible]

حيث امتنع ان يكون المطلوب بالاستفهام التصديق بحال نزوله لكونه حاصلا [illegible]

النفي اثبات فلهذا صح تقدير الشرط المثبت بعدها فان الشرط المقدر بعد هذه الاشياء
يجب ان يكون من جنسها فلا يصح تقدير المنفي بعد المثبت وبالعكس مثلا يجوز لا تكفر تدخل
النار واسلم تدخل النار بمعنى ان تكفر وان لا تسلم تدخل النار خلافا للكسائي فانه يجوزه
تعويلا على القرينة ويجوز تقدير الشرط في غيرها اي في غير هذه المواضع لقرينة نحو ام اتخذوا
من دونه اولياء فالله هو الولي اي ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الذي ان يتولى وحده
ويعتقد انه المولى والسيد لان قوله ام اتخذوا انكار لكل ولي سواه فان قلت لا شك ان انكار
توبيخ بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من دون الله اولياء وح يترتب عليه قوله فالله هو الولي من غير تقدير
شرط كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فالله هو المستحق للعبادة قلت ليس كل ما فيه معنى الشيء
حكمه حكم ذلك الشيء ولا يخفى على ذي طبع حسن قولنا لا تضرب زيدا فهو اخوك بالفاء بخلاف
اتضرب زيدا فهو اخوك استفهام انكار فانه لا يحسن الا بالواو الحالية وذلك لانهم وان جعلوا
استفهام الانكار بمعنى النفي لم يقصدوا ان لا فرق بينهما اصلا لان كل سليم الذوق يجد
من نفسه التفاوت وانه يصح وقوع احدهما حيث لا يصح وقوع الاخر وحذف الشرط في الكلام
كثير وسنتعرض له في بحث الايجاز ان شاء الله تعالى ومنها اي ومن انواع الطلب النداء وهو طلب
الاقبال بحرف نائب مناب ادعو لفظا او تقديرا فاما وقد ينزل غير البعيد منزلة البعيد
لكونه نائما او ساهيا حقيقة او بالنسبة الى الامر الذي ينادى له يعني انه يبلغ من علو الشان
الى حيث ان المخاطب لا يفي بما هو حقه من التيقظ وان بذل وسعه واستفرغ جهده فكانه غافل
غير بعيد واي والهمزة للقريب قد تستعملان في البعيد تنبيها على انه حاضر في القلب لا يغيب
عنه اصلا كقوله اسكان نعمان الاراك تيقنوا بانكم في ربع قلبي سكان واما بالعكس حقيقة
في القريب في البعيد لانها لطلب الاقبال مطلقا وقيل للبعيد واستعمالها في القريب اما
لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله واما للتنبيه على عظم الامر
وعلو شانه وان المخاطب مع تهالكه على الامتثال كانه غافل غير بعيد نحو يا ايها الرسول بلغ
ما انزل اليك واما للحرص على اقبال المدعو لامر مهم نحو يا موسى اقبل واما للتنبيه على بلادته
وانه بعيد من التنبه نحو اسمع يا ايها الرجل واما لانحطاط شانه وبعده عن المجلس نحو
يا هذا وقد تستعمل صيغته اي صيغة النداء في غير معناه وهو طلب الاقبال كالاغراء في
قولك لمن اقبل يتظلم يا مظلوم فانه ليس لطلب الاقبال لكونه حاصلا وانما الغرض اغراؤه

على زيادة

على زيادة التقليل وبث الشكوى ومنها الاختصاص في قولهم انا افعل كذا ايها الرجل فان قولنا ايها الرجل اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليك ثم جعل مجردا عن طلب الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال باكرام الضيف او التصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة او لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفاخر ولا للتصاغر نحو انا ايها الرجل ونحن نفعل ايها القوم فكل هذا صورته صورة النداء وليس به لان اياه وما جعل وصفا له لم يرد به المخاطب بل هو عبارة عما دل عليه ضمير المتكلم السابق ولا يجوز فيه اظهار حرف النداء لانه لم يبق فيه معنى النداء اصلا فكره التصريح باداته فقوله ايها الرجل فاي مضموم والرجل مرفوع كما في النداء لكن مجموعهما في محل النصب على الحال ولهذا قال المصنف في تفسيره اي متخصصا من بين الرجال وقد يقوم مقام اي اسم منصوب اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف ومضاف نحو انا معشر الانبياء وقد يكون علما نحو بنا تميما يكشف الضباب قال ابن الحاجب المعرف باللام منقول من النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو ايها الرجل منقول قطعا والمضاف يحتمل الامرين النقل فيكون منصوبا بيا مقدرة وكونه مثل المعرف فيكون منصوبا بتقدير اعني او اخص قال الامام المرزوقي في قوله انا ابو نهشل لا ادعي لاب الفرق بين ان ينصب نهشل على الاختصاص وبين ان يرفع على الخبر انه لو جعله خبرا لكان قصده الى تعريف نفسه عند المخاطب وكان فعله لذلك لا يخلو عن خمول فيهم وجهل من المخاطب بشأنهم واذا نصب امن من ذلك فقال مفتخرا انا اذكر من لا يخفى شأنه لا نفعل كذا او كذا وكذا ومما يستعمل فيه صيغة النداء الاستغاثة نحو يا لله من الفراق ومنها التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي كانه لغرابته يدعوه ويستحضره ليتعجب منه ومنها التدله والتحير والتضجر كما في نداء الاطلال والمنازل والمطايا ونحو ذلك كقوله ايا منازل سلمى اين سلماك او كقوله يا ناق جدي فقد افنت اناتك بي صبري وعمري واحلاسي وانساعي ومنها التوجع والتحسر كقوله فيا قبر معن كيف واريت جوده وقد كان منه البر والبحر مترعا وكقوله يا عين بكي عند كل صباح ومنها الندبة كقولك يا محمداه كانك تدعوه وتقول تعال فانا مشتاق اليك وامثال هذه المعاني كثيرة في الكلام فتأمل واستخرج ما يناسب المقام ثم الخبر قد يقع موقع الانشاء اما للتفاؤل بلفظ الماضي على انه من الامور الحاصلة التي حقها ان يخبر عنها بافعال ماضية

كقولك وفقك الله للتقوى او لاظهار الحرص في وقوعه كما مر في بحث الشرط من ان الطالب اذا
عظمت رغبته في شئ كثر تصوره اياه فربما يخيل اليه حاصلا نحو رزقني الله لقاءك بلفظ الماضي كقولك
رزقني الله لقاءك والدعاء بصيغة الماضي من البليغ نحو رحمه الله يحتملهما اي التفأل واظهار
الحرص واما غير البليغ فهو ذاهل عن هذه الاعتبارات او للاحتراز عن صورة الامر كقول
العبد للمولى ينظر المولى الي ساعة دون ان يقول انظر الي لانه في صورة الامر وان كان دعاء
او شفاعة في الحقيقة او لحمل المخاطب على المطلوب بان يكون المخاطب ممن لا يحب ان يكذب
الطالب اي ينسب الى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك تأتيني غدا
مقام ائتني تحمله بالطف وجه على الاتيان لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا من حيث الظاهر لكون
كلامك في صورة الخبر والخبر في هذه الصور مجاز لاستعماله في غير ما وضع له ويحتمل ان يكون
كناية في بعضها ومن الاعتبارات المناسبة لايقاع الخبر موقع الانشاء القصد الى المبالغة في
الطلب حتى كان المخاطب سارع في الامتثال ومنها القصد الى استعجال المخاطب في تحصيل
المطلوب ومنها التنبيه على كون المطلوب قريب الوقوع في نفسه لقوة الاسباب المتآخذة
في وقوعه ونحو ذلك من الاعتبارات تنبيه الانشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الابواب
الخمسة السابقة يعني احوال الاسناد والمسند اليه والمسند ومتعلقات الفعل والقصر
فليعتبره اي ذلك الكثير الذي يشارك فيه الانشاء الخبر الناظر بتأمل في الاعتبارات
اللائقة لعبارات فان الانشاء ايضا اما مؤكد او مجرد عن التأكيد وكذا المسند
اليه اما مذكور او محذوف مقدم او مؤخر معرف او منكر الى غير ذلك وكذا المسند اسم او
فعل مطلق او مقيد بمفعول او شرط او غيره والمتعلقات اما متقدمة او متأخرة مذكورة
او محذوفة واسناده ومتعلقاته ايضا اما بقصر او بغير قصر والاعتبارات المناسبة في ذلك
مثلها في الخبر لا يخفى عليك اعتباره بعد الاحاطة بما سبق والله المرشد

الباب السابع الفصل والوصل

الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه
اي ترك عطف بعضها على بعض فبينهما تقابل العدم والملكة ولهذا قدم الوصل لان الاعدام
انما تعرف بملكاتها لكنه قدم الفصل في صدر الباب لانه الاصل والوصل طار عليه
وانما قال عطف بعض الجمل دون ان يقول عطف كلام على كلام ليشمل الجمل التي لها محل من الاعراب
وذلك لانهم وان جعلوا الكلام والجملة مترادفين لكن الاصطلاح المشهور على ان الجملة اعم

من الكلام لان الكلام ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كان مقصودا لذاته او لا فالمصدر والصفات المسندة الى فاعلها ليست كلاما ولا جملة لان اسنادها ليس اصليا والجملة الواقعة خبرا او صفة او حالا او شرطا او صلة او نحو ذلك جملة وليست بكلام لان اسنادها ليس مقصودا لذاته

فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها محل من الاعراب او لا وعلى الاول اي على تقدير ان يكون للاولى محل من الاعراب ان قصد تشريك الثانية لها اي للاولى في حكمه اي حكم الاعراب الذي لها مثل كونها خبر مبتدا او حالا او صفة او نحو ذلك عطفت الثانية عليها ليدل العطف على التشريك المذكور كالمفرد فانه اذا قصد تشريكه لمفرد قبله في حكم اعرابه من كونه فاعلا او مفعولا او نحو ذلك يجب عطفه عليه والجملة لا يكون لها محل من الاعراب الا من حيث وقوعها موقع المفرد فيكون حكمها حكم المفرد فاذا كان كذلك فشرط كونه اي كون عطف الثانية على الاول مقبولا بالواو ونحوه ان يكون بينهما اي بين الجملة الاولى والثانية جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر لما بين الكتابة والشعر من التناسب ويعطي ويمنع لما بين الاعطاء والمنع من التضاد بخلاف زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي وذلك لان هذا كعطف المفرد على المفرد وشرط كون عطف المفرد على المفرد بالواو مقبولا ان يكون بينهما جهة جامعة نحو زيد كاتب شاعر بخلاف زيد كاتب ومعط قوله ونحوه الظاهر انه اراد به نحو الواو من حروف العطف الدالة على التشريك كالفاء وثم وحتى وهذا فاسد لان هذا الحكم مختص بالواو ولان لكل من الفاء وثم وحتى معنى اذا وجد كان العطف مقبولا سواء وجد بين المعطوف والمعطوف عليه جهة جامعة او لا نحو زيد يكتب فيعطي او ثم يعطي اذا كان قصد منه الاعطاء بعد الكتابة بلا فصل او متراخيا ليس له هذا المعنى فلا بد له من جامع ولهذا اي ولانه لا بد في العطف بالواو من جهة جامعة عيب على ابي تمام

قوله لا والذي هو عالم ان النوى صبر وان ابا الحسين كريم اذ لا مناسبة بين كرم ابي الحسين ومرارة النوى سواء كان نواه او نوى غيره فهذا العطف غير مقبول سواء جعل عطف مفرد على مفرد كما هو الظاهر او عطف جملة على جملة باعتبار وقوعه موقع مفعولي العلم لان وجود الجامع شرط فيهما جميعا قوله لا نفي لما ادعته الحبيبة عليه من اندراس هواه بدلالة البيت السابق وهو قوله زعمت هواك عفا الغداة كما عفا عنها طلال باللوى ورسوم فاعل زعمت ضمير الحبيبة والخطاب في هواك للنفس جواب القسم البيت الذي بعده وهو قوله ما حلت عن سنن الوداد ولا غدت نفسي على الف سواك تحوم ولا اي وان لم يقصد التشريك

الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت الثانية عنها لئلا يلزم من العطف التشريك الذي ليس
بمقصود نحو قوله تعالى واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مستهزئون الله يستهزئ
بهم لم يعطف الله يستهزئ بهم على انا معكم لانه ليس من مقولهم يعني ان قولهم انا معكم جملة في
محل النصب على انه مفعول قالوا فلو عطف الله يستهزئ بهم عليها لزم كونه مشاركا لها في
كونه مفعول قالوا وهذا باطل لانه ليس مقول قول المنافقين وانما قال على انا معكم دون
انما نحن مستهزئون لانه بيان لانا معكم فحكمه حكمه وعلى الثاني اي على تقدير ان لا يكون للاولى
محل من الاعراب ان قصد ربطها بها اي ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو
عطفت به اي عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف من غير اشتراط شيء آخر نحو دخل
زيد فخرج او ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب او المهلة وذلك لان ما سوى الواو من حروف
العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة وتفصيل ذلك تحقيق ولا العاطفتين لا
تقعان في عطف الجمل واو واما وام في عطف الجمل مثلها في عطف المفردات وليست في
مثل قوله تعالى كلمح البصر او هو اقرب في قوله مائة الف او يزيدون للعطف بل هو حرف
استيناف بمعنى الاضراب بمعنى بل وحكم لكن قد عرفت فيما سبق وبل في الجمل مثلها في
انها قد تكون لا للتدارك الغلط بل لمجرد الانتقال من كلام الى آخر اهم من الاول بلا قصد
اهدار الاول وجعله في حكم المسكوت عنه كقوله تعالى بل هم في شك منها بل هم منها
عمون واما الفاء وثم فالفاء يفيد كون مضمون الجملة الثانية عقيب الاولى بلا فصل و
قد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد الى ان مضمونها
عقيب مضمون ما قبلها في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى
المتكبرين فان مدح الشيء او ذمه انما يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل
المجمل نحو ونادى نوح ربه فقال ونحو وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون
لان موضع التفصيل بعد الاجمال ولا تنافي ان يكون فيها معنى السببية نحو يقوم زيد
فيقعد عمرو وثم ان كونها للترتيب بلا مهلة لا ينافي كون الثانية في المرتبة مما يحصل بتمامه
في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح
الارض مخضرة فان الاخضرار يبتدئ عقيب نزول المطر لكن يتم في مدة ولو قيل ثم تصبح نظرا
الى تمام الاخضرار جاز وثم للترتيب مع التراخي كما في المفرد لكنها كثيرا ما تجيء لاستبعاد

الجملة الثانية عن الاولى وعدم مناسبته لمعنى نحو ثم انشأناه خلقا آخر ونحو ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لاستبعاد الاشراك بخالق السموات والارض وكذا قوله ثم كان من الذين آمنوا بعد قوله فلا اقتحم العقبة الاية لبعد المنزلة بين الايمان وفك الرقبة وكذا استغفروا ربكم ثم توبوا اليه للبعد بين طلب المغفرة والانقطاع بالكلية الى الله تعالى وهذا في التنزيل اكثر من ان يحصى وقد تجيء لمجرد الترتيب والتدريج في درج الارتقاء من غير اعتبار تعقيب او تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده وكذا قوله تعالى وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين اذا عرفت هذا فنقول اذا عطفت بواحد من هذه الحروف جملة على جملة ظهرت الفائدة وهي حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد سوى مجرد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه يبقى الاشكال فان قلت الواو ايضا تفيد الجمع بين مضموني الجملتين في الحصول نصا لا كما اذا قيل زيد ويقعد من غير واو احتمل ان يكون قولك يقعد رجوعا عن قولك زيد قائم ابطالا له كما في بل للاضراب قلت هذا القدر مشترك بين الواو والفاء وثم في الجمل المشتركة في مجرد الحصول عن مناسبة فتمييزها بحسن الوصل بالعطف عما لا يحسن هو الذي يشكل في العبارات والا اي وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية فالفصل واجب لئلا يلزم من الوصل التشريك في ذلك الحكم نحو واذا خلوا الاية لم يعطف الله يستهزئ بهم على قالوا لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف لما مر من ان تقديم المفعول ونحوه من الظرف وغيره يفيد الاختصاص فيلزم ان يكون استهزاء الله بهم وهو ان يخذلهم ويخليهم وما سولت لهم انفسهم مستدرجا اياهم من حيث لا يشعرون مختصا بحال خلوهم الى شياطينهم وليس كذلك بل هو متصل لا انقطاع له بحال فان قلت لا نسلم ان اذا في الاية ظرفية بل شرطية وبعد تسليم ان العامل في اذا الشرطية هو الجزاء فلا نسلم ان مثل هذا التقديم يفيد الاختصاص بل هو لمجرد تصدر الشرط كالاستفهام ولو سلم فلا نسلم ان العطف على مقيد بشيء يوجب تقييد المعطوف بذلك الشيء قلت اذا الشرطية هي بعينها الظرفية استعملت استعمال الشرط ولا شك ان قولنا اذا خلوت قرأت القرآن يفيد معنى لا اقرأ القرآن الا اذا خلوت سواء جعل ذلك باعتبار مفهوم الشرط او باعتبار ان التقديم يفيد الاختصاص ثم ان القيد اذا كان مقدما على المعطوف عليه فالظاهر تقييد المعطوف به

كقولنا يوم الجمعة سرت وضربت زيدا وقولنا ان جئتني اعطيتك واكسك ثم اثر لعبير
يقطعي لكثرة السابق الى الفهم في الخطابيات فان قلت اذا عطف شيء على جواب الشرط
فهو على ضربين احدهما ان يستقل كل بالجزائية نحو ان تأتني اعطك واكسك والثاني
ان يكون المعطوف بحيث يتوقف على المعطوف عليه ويكون الشرط سببا فيه بواسطة
كونه سببا في المعطوف عليه كقولك اذا رجع الامير استأذنت وخرجت اي اذا رجع
استأذنت واذا استأذنت خرجت فلم لا يجوز ان يكون عطف الله يستهزئ بهم على انا
من هذا القبيل قلت لانه يختل بصلاح المعنى اذا قالوا ذلك يستهزئ الله بهم وهذا غير مستقيم
لان الجزاء اعني استهزاء الله بهم انما هو على نفس استهزائهم وارادتهم اياه لا على اخبارهم
عن انفسهم بانا مستهزؤن بدليل انهم لو قالوا ذلك لدفعهم عن انفسهم والتسليم عن شرهم
لم يكن عليهم مؤاخذة كذا في دلائل الاعجاز والا عطف على قوله فان كان للاولى حكم اي وان
لم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية وذلك بان لا يكون لها حكم زائد على مفهوم
الجملة او يكون ذلك لكن قصد اعطاؤه للثانية ايضا فان كان بينهما اي بين الجملتين كمال
الانقطاع بلا ايهام اي بدون ان يكون في الفصل ايهام خلاف المقصود او كمال الاتصال او
شبه احدهما اي احد الكمالين فكذلك يتعين الفصل والا اي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع
بلا ايهام ولا كمال الاتصال ولا شبه احدهما فالوصل متعين وتحقيق ذلك ان الواو للجمع
والجمع بين الشيئين يقتضي مناسبة بينهما ومغايرة لئلا يلزم عطف الشيء على نفسه والحاصل من
احوال الجملتين اللتين لا محل لهما من الاعراب ولم يكن للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه للثانية
ستة الاول كمال الانقطاع بلا ايهام الثاني كمال الاتصال الثالث شبه كمال الانقطاع الرابع
شبه كمال الاتصال الخامس كمال الانقطاع مع الايهام السادس التوسط بين الكمالين فحكم
الاخيرين الوصل وحكم الاربعة السابقة الفصل اما في الاول والثالث فلعدم المناسبة
واما في الثاني والرابع فلعدم المغايرة المفتقرة الى الربط بالعاطف فاخذ المصنف في تحقيق
مقاماتها لتتضح فقال اما كمال الانقطاع فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى اي يكون احد
الجملتين خبرا لفظا ومعنى والاخرى انشاء لفظا ومعنى نحو وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل
حتف امرئ يجري بمقدار الرائد الذي يتقدم القوم لطلب الماء والكلأ وارسوا اي اقيموا
من ارسيت السفينة اي حبستها بالمرساة نزاولها اي نحاولها ونعالجها والضمير للحرب اي

وانّا القوم ومعتقدهم ان تيموا نقاتل فان موت كل نفس يجري بمقدار الله وقدره لا الجبن
ينجيه ولا الاقدام يرديه فقيل الصفير للتثبيت وقيل للعجز والوجه ما ذكرنا ولما كان ارسوا
انشاء لفظا ومعنى نحوا وطها خبر لم يكن ذلك ليعطف عليه ولم يجعل ايضا جزما جوابا للامر لان
الغرض تعليل الامر بالارشاد لا بالمراد والاخرى في الجزم بالعكس اعني يصير الارشاد علة للمراد
كما في اسلم تدخل الجنة فان قلت هذه الاقسام كلها على التقدير الثاني وهو ان لا يكون للجملة
الاولى محل من الاعراب والجملة الاولى في هذا المثال وهو قوله ارسوا في محل النصب على انه
مفعول قال فكيف يصح قلت لما ذكر انه قد يكون بين الجملتين اللتين لا محل لاوليهما من الاعراب
كمال الانقطاع او كمال الاتصال ونحوهما اشار الى تحقيق هذه المعاني من غير نظر الى كونها
بين الجملتين اللتين يكون لاوليهما محل من الاعراب ولا يكون فهذا مثال لتحقق كمال الانقطاع
بين الجملتين وتعين قال العلامة المقصود بالتمثيل هو ما وقع في كلام الرائد والجملتان في كلامه
ليس لهما محل من الاعراب ولا يخفى ما فيه من التعسف لان المثال انما هو هذا المصراع والجملتان
فيه مما له اعراب لهذا جعل نحو قوله انا معكم انما نحن مستهزؤن مما له محل من الاعراب على
ما مر او معنى فقط اي لاختلافهما خبرا وانشاء معنى بان تكون احديهما خبرا معنى والاخرى
انشاء معنى وانما لتاخيرها وانشائها لفظا نحو مات فلان رحمه الله اي ليرحمه الله فهو
انشاء معنى فلا يصح عطفه على مات فلان او لانه عطف على الاختلافهما واما لضمير الشأن
لا جامع بينهما كما سيأتي بيان الجامع فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه
زيد قبيح واما كمال الاتصال فلكون الثانية مؤكدة للاولى او بدلا عنها او بيانا لها
النعت فلما لم يتميز عن عطف البيان الا بانه يدل على بعض احوال المتبوع لا عليه والبيان
بالعكس وهذا المعنى مما لا تحقق له في الجمل لم تنزل الثانية من الاولى منزلة النعت من
المنعوت ثم جعل الثانية مؤكدة للاولى يكون لدفع توهم تجوز او غلط وهو قسمان لانه
اما ان تنزل الثانية من الاولى منزلة التاكيد المعنوي من متبوعه في افادة التقرير مع
الاختلاف في المعنى او منزلة التاكيد اللفظي في اتحاد المعنى فالاول نحو لا ريب فيه بالنسبة
الى ذلك الكتاب هذا على تقدير ان يكون الجملة مستقلة اما لو نفذ من الحروف المعجمة
وذلك الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه ثالثة على ما هو الوجه الصحيح المختار وههنا وجوه
اخر فيها خروج عن المقصود فانه لما بولغ في وصف الكتاب ببلوغه في قوله بلوغه

متعلق بوصفه اي في ان وصف بانه بلغ الدرجة القصوى في الكمال وبقوله بولغ يتعلق

البناء في قوله بجعل المبتدا ذلك وتعريف الخبر باللام وذلك لما مر من ان تعريف المسند

اليه بالاشارة يدل على كمال العناية بتمييزه وانه ربما يجعل بعده ذريعة الى تعظيمه وبعد

درجته وان تعريف المسند باللام يفيد الاختصاص حقيقة نحو الله الواجب او مبالغة

نحو حاتم الجواد فمعنى ذلك الكتاب انه الكتاب الكامل كان ما عداه من الكتب في مقابلته

ناقص وانه الذي يستاهل ان يسمى كتابا كما تقول هو الرجل اي الكامل في الرجولية كان من

سواه بالنسبة اليه ليس برجل جاز جواب لما اي يجوز بسبب هذه المبالغة المذكورة

ان يتوهم السامع قبل التأمل انه اي قوله ذلك الكتاب مما يرمى به جزافا من غير ان يكون

صادرا عن روية وبصيرة فانه يعبر على لفظ المبني للمفعول والمرفوع المستتر عائد الى قوله

لا ريب فيه والمنصوب لنا دا الى قوله ذلك الكتاب اي فلما جاز ان يتوهم ان قوله ذلك

الكتاب جزاف جعل قوله لا ريب فيه تابعا لقوله ذلك الكتاب نفيا لذلك اي للتوهم فوزانه

اي وزان لا ريب فيه وزان نفسه في جاءني زيد نفسه والثاني نحو هدى اي هدى للمتقين

فان معناه انه اي الكتاب في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها لما في تنكير هدى من الابهام

والتعظيم وكثرة الشيء غاية حتى كانه هداية محضة حيث جعل الخبر مصدرا لا اسم فاعل له

يقال هاد للمتقين وهذا معنى ذلك الكتاب لان معناه كما مر الكتاب الكامل والمراد بكماله

كماله في الهداية لان الكتب السماوية بحسبها اي بحسب الهداية يقال لها يكمل ذلك بحسب ذلك

اي على قدره وحده وتتفاوت الجارة والجرور للحصر اي بحسبها تتفاوت في درجات الكمال

لا بحسب غيرها فان قلت قد تتفاوت الكتب بحسب جزالة النظم وبلاغته كالقرآن فانه

فاق سائر الكتب باعجاز نظمه قلت هذا داخل في الهداية لانه ارشاد الى التصديق ودليل

عليه فوزانه اي وزان هدى للمتقين وزان زيد الثاني في جاءني زيد زيد لكونه مقررا

لقوله ذلك الكتاب مع اتفاقهما في المعنى بخلاف قوله لا ريب فيه فانه وان كان مقررا

لكنهما مختلفان معنى فلذا جعل بمنزلة التأكيد المعنوي هذا ولكن ذكر الشيخ في دلائل الاعجاز

ان قوله لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله ذلك الكتاب وزيادة تثبيت له وبمنزلة

ان تقول هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب فتعيده مرة ثانية لتثبته وبه لا مما يعطف

على قوله مؤكدة للاولى اي القسم الثاني من كمال الاتصال ان تكون الجملة الثانية بدلا

قال في شرح الفوائد الغياثية [illegible]

من الاولى لانها اى الاولى غير وافية بتمام المراد وكغير الوافية بخلاف الثانية فانها وافية
لا تشبه غير الوافية والمقام يقتضى اعتناء بشانه اى شان المراد لان الغرض من الابدال ان يكون
الكلام وافيا بتمام المراد وهذا انما يكون فيما يعتنى بشانه لنكتة ككونه اى تلك النكتة
مثل كون المراد مطلوبا فى نفسه او فظيعا او عجيبا او لطيفا فتنزل الثانية من الاولى منزلة
بدل البعض والاشتمال لانه متبوعه فلا تعطف عليها لما بين البدل والمبدل منه من كمال الاتصال
ولم يعتبر بدل الكل لانه لا يتميز عن التاكيد الا بان لفظه غير لفظ متبوعه وانه المقصود بالنسبة
دونه بخلاف التاكيد وهذا المعنى مما لا يتحقق له فى الجمل لا سيما التى لا محل لها من الاعراب
فالاول وهو ان تنزل الثانية منزلة بدل البعض نحو امدكم بما تعلمون امدكم بانعام
وبنين وجنات وعيون فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى والمقام يقتضى اعتناء بشانه
لكونه مطلوبا فى نفسه وذريعة الى غيره والثانى اعنى قوله امدكم بانعام الى اخره اوفى بتاديته
اى تادية المراد لدلالته اى دلالة الثانى عليها اى نعم الله تعالى بالتفصيل من غير احالة
على علم المخاطبين المعاندين فوزانه وزان وجهه فى اعجبنى زيد وجهه لدخول الثانى فى الاول
لان ما تعلمون يشمل الانعام والبنين والجنات وغيرها والثانى وهو ان تنزل منزلة بدل
الاشتمال نحو اقول له ارحل لا تقيمن عندنا والا فكن فى السر والجهر مسلما اى ان لم ترحل
فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين فى السر والجهر فان المراد به اى بقوله ارحل كمال
اظهار الكراهة لاقامته اى اقامة المخاطب وقوله لا تقيمن عندنا اوفى بتاديته اى تادية
المراد لدلالته عليه اى دلالة لا تقيمن على المراد وهو كمال اظهار الكراهة لاقامته بالمطابقة
مع التاكيد الحاصل من النون فان قلت قوله لا تقيمن عندنا انما يدل بالمطابقة على طلب
الكف عن الاقامة لانه موضوع للنهى واما اظهار كراهة المنهى عن اقامته ومقتضيا انه فدلالته
عليه تكون بالالتزام دون المطابقة قلت نعم ولكن صار قولنا لا تقم عندى بحسب العرف
حقيقة فى اظهار كراهة اقامته وحضوره حتى انه كثيرا ما يقال لا تقم عندى ولا يراد كفه
عن الاقامة بل مجرد اظهار كراهة حضوره والتاكيد بالنون دال على كمال هذا المعنى فصار
لا تقيمن عندنا دالا على اظهار كراهة الاقامة بالمطابقة وقريب من هذا ما يقال انه ليس
بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بل دلالته على ما يفهم منه قصدا وصريحا
ارحل فان دلالته على كمال اظهار الكراهة لاقامته ليست بالمطابقة مع انه ليس فيه شيء من

التأكيد بل انما يدل على ذلك بالالتزام بقرينة قوله والآفكين في السر والجهر مسلماً فانه
يدل على ان المراد من امره بالرحلة اظهار كراهة اقامته بسببها لفسقه العلن وزعم صاحب
المفتاح ان دلالة ارحل على هذا المعنى بالتضمن بخلاف ارادة بالتضمن معناه اللغوي لان ارحل
معناه الصريح طلب الرحلة وقد قصد في ضمن ذلك التعبير عن الاقامة اظهار الكراهة لها وظاهر انه
كمال اظهار الكراهة لاقامته ليس جزء من مفهوم الرحيل حتى يكون دلالته عليه بالتضمن ويمكن ان يقال
انه مبني على ان الامر بالشيء يتضمن النهي عن ضده فقوله ارحل يدل بالتضمن على مفهوم لا تقيمن
عندنا وهو اظهار كراهة اقامته بحسب العرف كما مر وفيه تعسف وفي قوله اي وزان لا تقيمن
عندنا وزان حسنها في قولك اعجبني الدار حسنها لان عدم الاقامة مغاير للارتحال فلا يكون
لا تقيمن تأكيداً لقوله ارحل او بدل كل وغير داخل فيه اي عدم الاقامة غير داخل في مفهوم الارتحال
فلا يكون بدل بعض مع ما بينهما من الملابسة والملازمة فيكون بدل اشتمال والكلام في ان الجملة
الاولى اعني ارحل منصوبة المحل لكونه مفعول القول كما مر في قوله اي سوابق وقفها وقوله في
المثالين اعني لا ابرح والبيت ان الثاني اوفى بتادية المراد يدل على ان الجملة الاولى منهما وافية
بتمام المراد لكنها كغير الوافية اما في لا ابرح فلما فيها من الاجمال واما في البيت فلما في دلالتها على
تمام المراد من القصور او بياناً لها عطف على مؤكدة اي القسم الثالث من كمال الاتصال ان تكون
الجملة الثانية بياناً للاولى فتنزل منها منزلة عطف البيان من متبوعه في افادة الايضاح فلا
تعطف عليها لخفائها اي المقتضي لتبيين الجملة الاولى بالثانية خفاء الاولى مع اقتضاء المقام
ازالته نحو فوسوس اليه الشيطان قال يا آدم هل ادلك على شجرة الخلد وملك لا يبلى فان وزانه
اي وزان قوله قال يا آدم وزان عمر في قوله اقسم بالله ابو حفص عمر حيث جعل قال يا آدم بياناً و
توضيحاً لقوله فوسوس اليه الشيطان كما جعل عمر بياناً وتوضيحاً لابي حفص لا يجوز ان يقال انه
من باب عطف البيان للفصل لانا اذا قطعنا النظر عن الفاعل اعني الشيطان لم يكن قال بياناً
وتوضيحاً للوسوسة فليتأمل وقد تقطع الجملة التي تصلح بياناً للاولى عليها تنبيهاً على
استقلالها ومغايرتها للاولى كقوله تعالى يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم
وفي سورة ابرهيم ويذبحون بالواو فحيث طرح الواو جعله بياناً ليسومونكم و
تفسيراً للعذاب وحيث اثبتها جعل التذبيح لانه اوفى على جنس العذاب وازداد عليه
زيادة ظاهرة كانه جنس آخر وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بياناً وتفسيراً

وتضمينه المفرد من مفرداته كقوله تعالى عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم فانه بين لعذاب اليوم
الكبير بان مرجعكم الى من هو قادر على كل شيء فكان قادرا على اشد ما اراده من عذابكم ولما
فرغ عن كمال الانقطاع والاتصال اراد ان يشير الى شبهيهما فقال واما كونها اى كون الجملة
الثانية كالمنقطعة عنها اى عن الاولى فلكون عطفها عليها اى عطف الثانية على الاولى
موهما لعطفها على غيرها مما يؤدى الى فساد المعنى ويسمى هذا شبه كمال الانقطاع لانه يشتمل
على مانع من العطف وهو ايهام خلاف المراد كما ان المختلفتين انشاء وخبرا والمتفقتين اللتين
لا جامع بينهما تشتمل على مانع لكن هذا دونه لان المانع في مثلهما خارجي وربما يمكن دفعه
بنصب قرينة ويسمى الفصل لذلك قطعا مثاله وتظن سلمى انني ابغي بها بدلا اراها في
الضلال تهيم فبين الجملتين المتفقتين اعني قوله وتظن سلمى وقوله اراها مناسبة ظاهرة
لاتحادهما في المسند لان معنى اراها اظنها والمسند اليه في الاولى محبوبة وفي الثانية محب
لكن لم يعطف اراها على تظن لئلا يتوهم السامع انه عطف على قوله ابغي وهو اقرب اليه فيكون
هذا ايضا من مظنونات سلمى وليس كذلك ويحتمل الاستيناف كانه قيل كيف تراها
في هذا الظن فقال اراها تتحير في اودية الضلال ومن هذا القبيل قطع قوله الله يستهزئ بهم
عن الجملة الشرطية اعني قوله واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم فان عطفه عليها يوهم عطفه
على جملة قالوا او جملة انا معكم وكلاهما فاسد كما مر فظهر ان قطعه هنا للاحتياط كما في هذا
البيت لا للوجوب كما زعم السكاكي لانه لم يبين امتناع عطفه على الجملة الشرطية الا بقوله انه
تركه للتوهم وامتناع عطف غير الشرطية على الشرطية وظهور انه لا جامع بينهما لانا نقول
الاول ممنوع فان عطف الشرطية على غيرها وبالعكس كثير في كلامهم مثل قوله تعالى وقالوا
لولا انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر وقوله فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة
ولا يستقدمون وكذا الثاني لظهور المناسبة بين المستهزئ اعني استهزاء الله تعالى بهم
وتقاولهم بهذه المقالات وقت الخلوات بل لاتحادهما في التحقيق وكذا بين المسند اليهما
لكونهما متقابلين يستهزئ كل منهما بالاخر بل انه علل قطع الله يستهزئ بهم عن جملة قالوا
او جملة انا معكم بما مر لا بعدم الجامع بينهما فليفهم واما كونها اى كون الثانية كالمتصلة بها
اى بالاولى فلكونها اى الثانية جوابا لسؤال اقتضته الاولى فتنزل الاولى منزلته اى منزلة
السؤال لكونها مشتملة عليه ومقتضية له فتفصل الثانية عنها اى عن الاولى كما يفصل

الجواب عن السؤال لما بينهما من الاتصال وقال السكاكي النوع الثاني من الحالة المقتضية للقطع
ان يكون الكلام السابق بفحواه كالمورد للسؤال فينزل ذلك السؤال المدلول عليه بالفحوى
منزلة الواقع ويطلب بالكلام الثاني وقوعه جوابا له فيقطع عن الكلام السابق لذلك و
تنزيل السؤال بالفحوى منزلة الواقع لا يصار اليه الا لنكتة كاغناء السامع ان يسئل او ان
لا يسمع منه شئ عطف على اغناء اي مثلا ان لا يسمع من السامع شئ تحقيرا له او كراهة لاستماع
كلامه او مثلا ان لا ينقطع كلامك بكلامه او مثل القصد الى تكثير المعنى بتقليل اللفظ
وهو تقدير السؤال وترك العاطف وغير ذلك فليس في كلام السكاكي دلالة على ان
الجملة الاولى تنزل منزلة السؤال كما في كلام المصنف فكان المصنف نظر الى ان قطع الثانية
عن الاولى مثل قطع الجواب عن السؤال لكونها كالمتصلة بها انما يكون على تقدير تشبيه
الاولى بالسؤال وتنزيلها منزلته ولا حاجة الى ذلك لان كون الجملة الاولى منشاء
السؤال كاف في كون الثانية التي هي الجواب كالمتصلة بها على ما اشار اليه صاحب
الكشاف حيث قال وانما قطع قصة الكفار يعني قوله ان الذين كفروا سواء عليهم الاية
عما قبلها لان ما قبلها مسوق لذكر الكتاب وانه هدى للمتقين والثانية مسوقة لبيان
ان الكفار من صفتهم كيت وكيت فبين الجملتين تباين في الغرض والاسلوب وهما على حد
لا مجال فيه للعاطف بخلاف قوله تعالى ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم ثم قال فان
قلت هذا اذا زعمت ان الذين يؤمنون جار على المتقين واما اذا ابتدأته وبنيت الكلام
لصفة المؤمنين ثم عقبته بكلام اخر في صفة اضدادهم كان مثل قوله ان الابرار لفي نعيم
قلت قد مر لي ان الكلام المبتدأ عقيب المتقين سبيله الاستيناف وانه مبني على تقدير
سؤال فذلك ادرجه في حكم المتقين وتابع له في المعنى وان كان مبتدأ في اللفظ فهو في
الحقيقة كالجاري عليه ويسمى الفصل لذلك اي لكون الثانية جوابا للسؤال الذي اقتضته الاولى
استينافا وكذا الجملة الثانية نفسها تسمى استينافا كما تسمى مستانفة وهو اي الاستيناف
ثلاثة اضرب لان السؤال الذي تضمنته الجملة الاولى اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف
انت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك وقيل
لان العادة انه اذا قيل فلان عليل ان يسأل عن سبب علته وموجب مرضه لا ان يقال هل
علته كذا وكذا لا سيما السهر والحزن فان قلنا يقال هل سبب مرضه السهر والحزن لانهما من

من ابعد اسباب المرض فعلم ان السؤال عن السبب المطلق دون السبب الخاص مع عدم التاكيد ايضا
شعر بذلك واما عن سبب خاص لهذا الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة بالسوء كانه
قيل هل النفس امارة بالسوء فقيل نعم ان النفس لامارة بالسوء والتاكيد دليل على ان السؤال عن
السبب الخاص فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم كما مر في
احوال الاسناد الخبري من ان المخاطب اذا كان مترددا في الحكم طالبا له حسن تقويته بمؤكد
فعلم ان المراد بالاقتضاء ههنا الاقتضاء على سبيل الاستحسان لا على سبيل الوجوب فاذا قلت
اعبد ربك ان العبادة حق له فهو جواب للسؤال عن السبب الخاص اي هل العبادة حق له
اذا قلت فالعبادة حق له فهو بيان ظاهر لمطلق السبب وصل ظاهر بحرف موضوع للوصل
واذا قلت العبادة حق له فهو وصل خفي تقديري لاستيناف جواب للسؤال عن مطلق السبب
لم تامرنا بالعبادة له وهذا ابلغ الوصلين واقواهما فيتفاوت هذه الثلثة بحسب تفاوت
المقامات واما عن غيرهما اي عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما قال سلام
اي فماذا قال ابرهيم في جواب سلامهم فقيل قال سلام اي حياهم بتحية احسن لان تحيتهم كانت
بالجملة الفعلية الدالة على الحدوث اي نسلم سلاما وتحيته بالاسمية الدالة على الدوام
والثبوت اي سلام عليكم وقوله زعم العواذل انني في غمرة العواذل جمع عاذلة بمعنى جماعة
عاذلة لا امرأة عاذلة بدليل قوله صدقوا ولما كان هذا مظنة ان يتوهم ان غمرته مما ستنكشف
كما هو شان اكثر الغمرات والشدائد استدركه بقوله ولكن غمرتي لا تنجلي ففصل قوله صدقوا
عما قبله لكونه استينافا جوابا للسؤال عن غير السبب كانه قيل اصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا
فقيل صدقوا ومثل المصنف بمثالين لان السؤال عن غير السبب ايضا اما ان يكون على
الاطلاق كما في المثال الاول واما ان يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فان العلم حاصل
بواحد من الصدق والكذب وانما السؤال عن تعيينه والاستيناف باب واسع متكاثر المحاسن
ايضا ومنه هذا تقسيم اخر للاستيناف وهو ان منه ما يأتي باعادة اسم ما استونف عنه اي
اوقع عنه الاستيناف بحذف المفعول بلا واسطة والاصل استونف عنه الحديث نحو
احسنت انت الى زيد زيد حقيق بالاحسان ومنه ما يبنى على صفته اي صفة ما استونف عنه دون
اسمه يعني يكون المسند اليه في الجملة الاستينافية من صفات من قصد استيناف الحديث عنه
اعني صفة تصلح لترتب الحديث عليه وهذه العبارة اوضح من قولهم ومنه ما يأتي باعادة

صفته أي اعادة ذكر ذلك الشيء بصفة من صفاته نحو أحسنت الى زيد صديقك القديم

أهل لذلك والسؤال المقدر فيهما لماذا أحسن اليه أو هل هو حقيق بالاحسان وهذا أي

الاستئناف المبني على صفته ما استؤنف عنه أبلغ وأحسن لاشتماله على بيان السبب الموجب

للحكم كتقدم الصداقة في المثال المذكور لما يسبق الى الفهم من ترتب الحكم على الوصف أن

الوصف علة له وأما اذا عقبت ما استؤنف عنه في الكلام السابق بصفاته ثم ذكرته في الاستئناف

بلفظ اسم الاشارة كقولك قد أحسنت الى زيد الكريم الفاضل ذلك حقيق بالاحسان فالأظهر

أنه من قبيل الثاني وعليه قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم على وجه فإن قلت إن كان

السؤال في الاستئناف عن السبب فالجواب يشتمل على بيانه لا محالة سواء كان باعادة اسم

ما استؤنف عنه أو ببنائه على صفته وان كان عن غيره فلا معنى لاشتماله على بيان السبب

كما في قوله تعالى قالوا سلاما قال سلام وقوله زعم العواذل البيت سواء كان باعادة الاسم

أو الصفة فما وجه هذا الكلام قلت وجهه أنه اذا أثبت لشيء حكم ثم قدر سؤال عن سببه

وأريد أن يجاب بأن سببه ذلك أنه مستحق لهذا الحكم وأهل له فهذا الجواب يكون تارة

باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد أن سبب هذا الحكم كونه حقيقا به وتارة باعادة صفته

فيفيد أن سبب استحقاقه لهذا الحكم هو هذا الوصف لئلا يجري هذا في سائر صور

الاستئناف فليتأمل وقد يحذف صدر الاستئناف فعلا كان أو اسما نحو قوله تعالى

يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال كأنه قيل من يسبحه فقيل رجال أي يسبحه رجال وعليه

نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف

أي هو زيد ويجعل الجملة استئنافا جوابا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم كما مر وقد يحذف

الاستئناف كله إما مع قيام شيء مقامه نحو قول الحماسي يهجو بني أسد زعمتم أن اخوتكم قريش

لهم الف أي ايلاف في الرحلتين المعروفتين لهم في التجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في

الصيف الى الشام وليس لكم الاف أي مؤالفة في الرحلتين المعروفتين وبعده أولئك

أومنوا جوعا وخوفا وقد جاعت بنو أسد وخافوا كأنهم قالوا أصدقنا في هذا الزعم أم كذبنا

فقيل كذبتم فحذف هذا الاستئناف كله وأقيم قوله لهم الف وليس لكم الاف مقامه لدلالته

عليه ويحتمل أن يكون قوله لهم الف ليس لكم الاف جوابا للسؤال اقتضاه الجواب المحذوف وكأنه

لما قال المتكلم كذبتم قالوا لم كذبنا فقال لهم الف وليس لكم الاف فيكون في البيت استئنافان

كذا في الايضاح فان قلت هذا هو الوجه الاول بعينه لان قولهم لف بالشبه الى كذب تتم
المحذوف لا يحتمل سوى ان يكون سببا فاجيب بانه وبيانا للسبب فيتم مقام السبب قلت
بل يحتمل التاكيد والبيان فكانه جعله في الوجه الاول . وكذا الجواب المحذوف وقع سببا لم
او بدون ذلك اى بدون قيام شئ مقامه نحو فنعم الماهدون اى نحن على قول من يجعل المخصوص
خبر مبتدأ محذوف اى هم نحن فحذف المبتدأ والخبر جميعا من غير ان يقوم شئ مقامهما ولما فرغ
من الاحوال الاربعة المقتضية للفصل شرع في الحالتين المقتضيتين للوصل فقال واما الوصل
لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فقولهم لا رد لكلام سابق كانه قيل هل الامر كذلك فقيل
لا اى ليس الامر كذلك فهذه جملة اخبارية وايدك الله جملة انشائية معنى لانها دعائية
فبينهما كمال الانقطاع لكن ترك العطف ههنا يوهم خلاف المقصود فانه لو قيل لا ايدك
الله لتوهم انه دعاء على المخاطب بعدم التاييد فلدفع هذا الوهم جئ بالواو العاطفة للدعائية
الدعائية على الاخبارية المنفية المدلول عليها بلا كما ان ترك العطف في صورة القطع نحو
وتظن سلمى البيت دفعا للايهام واما للتوسط اى اما الوصل للتوسط بين حالتي كمال الانقطاع
وكمال الاتصال فقد توهم بعضهم اما بكسر الهمزة فوقع في خبط عظيم وانما هو اما بفتح الهمزة
عطفا على اما السابقة وقد علم مما مر ان الوصل اما لدفع الايهام واما للتوسط بين كمال
الاتصال والانقطاع فيقول اما الوصل لدفع الايهام فكذا واما الوصل للتوسط فاذا
اتفقتا اى الجملتان خبرا او انشاء لفظا ومعنى او معنى فقط بجامع اى مع وجود جامع بينهما
لما سبق من انه اذا لم يكن بينهما جامع فبينهما كمال الانقطاع والاتفاق المذكور انما يتحقق بان
كان كلتا الجملتين خبريتين لفظا ومعنى او انشائيتين كذلك او كان كلتاهما خبريتين معنى
فقط بان تكونا انشائيتين لفظا او تكون الاولى انشائية لفظا والثانية خبرية او بالعكس
او كان كلتاهما انشائيتين معنى فقط بان تكونا خبريتين لفظا او تكون الاولى خبرية لفظا و
الثانية انشائية او بالعكس فالمجموع ثمانية اقسام فالاتفاق لفظا ومعنى كقوله تعالى يخادعون
الله وهو خادعهم وقوله ان الابرار لفي نعيم وان الفجار لفي جحيم في الخبريتين المختلفتين اسمية
وفعلية او المتماثلتين وقوله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا في الانشائيتين والاتفاق معنى
فقط لم يذكر له الا مثالا واحدا لكثرته اشارة الى انه يمكن تطبيقه على قسمين من الاقسام الستة
واعاد فيه الكاف تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى فقط فقال وكقوله تعالى واذ اخذنا

ميثاق بني اسرائيل لا تعبدون الا الله وبالوالدين احسانا وذي القربى واليتامى والمساكين
وقولوا للناس حسنا فعطف قولوا على لا تعبدون لانهما وان اختلفا لفظا لكنهما متفقان معنى لان
لا تعبدون اخبار في معنى الانشاء اي لا تعبدوا كما تقول تذهب الى فلان تقول كذا تريد
الامر وهو ابلغ من صريح الامر لانه كانه سورع الى الامتثال فهو يخبر عنه وقوله وبالوالدين
احسانا لا بد له من فعل فاما ان يقدر خبر في معنى الطلب تنبيها على المبالغة المذكورة
اي وتحسنون بمعنى واحسنوا وهو عطف على لا تعبدون فيكون مثالا لقسم اخر وهو ان
تكونا انشائيتين معنى فقط بان تكون كلتاهما خبريتين لفظا او يقدر من اول الامر صريح
الطلب على ما هو الظاهر اي واحسنوا بالوالدين احسانا ومنه قوله تعالى في سورة الصف
وبشر المؤمنين عطفا على تؤمنون قبله في قوله يا ايها الذين امنوا هل ادلكم على تجارة
تنجيكم من عذاب اليم تؤمنون بالله ورسوله لانه بمعنى امنوا كذا في الكشاف فعلى هذا لا يحتاج
بالاقالهم المؤمنون خاصة بدليل قوله بالله ورسوله والثاني هو النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فهما الكانا متناسبين لكن لا يخفى انه لا يحسن عطف الامر المخاطب على الامر
المخاطب الا عند التصريح بالنداء نحو يا زيد قم واقعد يا عمرو على ان قوله تؤمنون مبين
لما قبله على طريق الاستئناف كانهم قالوا كيف تفعل فقيل تؤمنون بالله اي امنوا فلذلك
عطف بشر عليه فالاحسن انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الذين امنوا اي قل يا محمد كذا و
بشر او على محذوف اي فابشر يا محمد وبشر يقال بشرته فبشر اي صار مسرورا ومما اتفق
الجملتان في الخبرية معنى فقط والثانية انشاء في معنى الاخبار قوله تعالى قال اني اشهد الله
واشهدوا اني بريء مما تشركون اي واشهدكم فبالعكس قوله تعالى الم يؤخذ عليهم ميثاق
الكتاب ان لا يقولوا على الله الا الحق ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم لانه للتقرير فان قلت قد
جوز صاحب الكشاف عطف الانشاء على الاخبار من غير ان يجعل بمعنى الانشاء وعلى
العكس بل يؤخذ عطف الحاصل من مضمون احد الجملتين على الحاصل من مضمون الاخرى
حيث ذكر في قوله تعالى فان لم تفعلوا الى قوله وبشر الذين امنوا انه ليس المعتمد بالعطف
هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او نهي يعطف عليه وانما المعتمد بالعطف هو جملة
وصف ثواب المؤمنين فهي معطوفة على جملة وصف عقاب الكافرين كما تقول زيد يعاقب
بالقيد والارهاق وبشر عمرا بالعفو والاطلاق قلت هذا دقيق حسن لكن من شرط

اتفاق الجملتين خبرا وانشاء لا يتم صحة ما ذكره من المثال وعلى هذا قال المصنف ان قوله وبشر

الذين امنوا عطف على محذوف يدل عليه ما قبله اي فانذرهم وبشر الذين امنوا وقال

صاحب المفتاح انه عطف على قل مرادا قبل يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم الاية

فكانه امر النبي بان يؤدي معنى هذا الكلام لانه قد ادرج فيه قوله وان كنتم في ريب مما

نزلنا على عبدنا وهذا كما تقول لغلامك وقد ضربه زيد قل لزيد ما تشتهي ان تضرب

غلامي وانا المنعم عليك بانواع النعم والجامع بينهما اي بين الجملتين يجب ان يكون باعتبار

المسند اليهما والمسندين جميعا اي باعتبار المسند اليه في الجملة الاولى والمسند اليه في

الجملة الثانية وكذا باعتبار المسند في الاولى والمسند في الثانية نحو يشعر زيد ويكتب للمناسبة

الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال اصحابهما ويعطي ويمنع لتضاد الاعطاء و

المنع هذا عند اتحاد المسند اليهما واما عند تغايرهما فلا بد ان يكون بينهما ايضا جامع كما

اشار اليه بقوله زيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير لمناسبة بينهما اي

بشرط ان يكون بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة او الصداقة او العداوة او نحو ذلك و

على الجملة يكون احدهما بسبب من الاخر وملابسا له بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب بدونها

اي بدون المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح وان اتحد المسندان متناسبين بل وان اتحدا

متعقبين ايضا ولهذا صرح السكاكي بامتناع العطف في نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق وبخلاف

زيد شاعر وعمرو طويل مطلقا اي سواء كان بين زيد وعمرو مناسبة او لم تكن فانه لا يصح

لعدم المناسبة بين المسندين اعني الشعر وطول القامة قال الشيخ في دلائل الاعجاز اعلم انه

كما يجب ان يكون المحدث عنه في احدى الجملتين بسبب من المحدث عنه في الاخرى كذلك

ينبغي ان يكون الخبر عن الثاني مما يجري مجرى الشبيه والنظير او النقيض للخبر عن الاول فلو قلت

زيد طويل القامة وعمرو شاعر لكان خلفا من القول السكاكي الجامع بين الشيئين قد نقل

المصنف كلام السكاكي وتصرف فيه بما جعله عند الفطانة انه اصلح له ونحن نشرح اولا

هذا الكلام مطابقا لما ذكره السكاكي ثم نشير الى ما في نقل المصنف من الاختلال فنقول

من القوى المدركة العقل فهي القوة العاقلة المدركة للكليات ومنها الوهم وهي

القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات من غير ان تتادى اليها من طرق الحواس

كادراك الشاة العداوة والصداقة من زيد مثلا وكادراك الشاة معنى في الذئب منها الجبان

وهي قوة يجتمع فيها صور المحسوسات ويبقى فيها بعد غيبتها عن الحس المشترك وهي القوة التي يتأدى
إليها صور المحسوسات من طرق الحواس الظاهرة فتدركها وهي الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة
كالحكم بأن هذا الأصفر هو هذا الحلو ونعني بالصور ما يمكن أن يدرك بإحدى الحواس الظاهرة
وبالمعاني ما لا يمكن ومنها المفكرة وهي القوة التي لها قوة التفصيل والتركيب بين الصور
المأخوذة عن الحس المشترك والمعاني المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تسكن نوما
ولا يقظة وليس من شأنها أن يكون عملها منتظما بل النفس تستعملها على أي نظام تريد فإن استعملتها
بواسطة القوة الوهمية فهي المتخيلة وإن استعملتها بواسطة القوة العاقلة وحدها أو مع القوة
الوهمية فهي المتفكرة إذا تمهد هذا فنقول ذكر السكاكي أنه يجب أن يكون بين الجملتين
ما يجمعهما عند القوة المتفكرة جمعا من جهة العقل أو من جهة الوهم أو من جهة الخيال فالجامع
بين الجملتين إما عقلي بأن يكون بينهما اتحاد في التصور والمراد بالجامع العقلي أمر بسببه يقتضي
العقل اجتماع الجملتين في المفكرة قال السكاكي هو أن يكون بين الجملتين اتحاد في تصور مثل
الاتحاد في المخبر عنه أو في الخبر أو في قيد من قيودهما مثل الوصف والحال أو الظرف ونحو
ذلك فظهر أنه أراد بالتصور الأمر المتصور إذ كثيرا ما يطلق التصورات والتصديقات على
المعلومات التصورية والتصديقية أو تماثل هناك أي في تصور من تصوراتهما ثم أشار إلى
سبب كون التماثل مما يقتضي بسببه العقل جمعهما في المفكرة بقوله فإن العقل بتجريده المثلين
عن التشخص في الخارج يرفع التعدد بينهما لأن العقل يجرده لا يدرك بذاته الجزئي من حيث
هو جزئي بل يجرده عن العوارض المشخصة في الخارج وينتزع منه المعنى الكلي فيدركه على ما تقرر فإذا جردا
عن المشخصات صارا متحدين فيكون حصول أحدهما في المفكرة حصول الآخر وإنما قال عن التشخص
في الخارج لأن كل ما هو حاصل في العقل فلا بد له من تشخص عقلي به يمتاز عن سائر المعقولات
وإنما قلنا أنه لا يدرك الجزئي بذاته لأنه يدرك الجزئيات بواسطة الآلات الجسمانية ويحكم بالكليات
على الجزئيات كقولنا زيد إنسان والحاكم يجب أن يدركهما لكن إدراكه للكلي بالذات وللجزئي بالآلة
وكذا الحكم بأن هذا اللون غير هذا الطعم ونحو ذلك فإن قلت تجريدهما عن التشخص في الخارج
لا يقتضي ارتفاع تعددهما لجواز أن يتعددا بعوارض كلية حاصلة في العقل مثل أن يعلم من
زيد أنه رجل أحمر فاضل ومن عمرو أنه رجل أسود جاهل قلت إذا كانت الأوصاف كلية كان اشتراك
زيد وعمرو وغيرهما من الجزئيات فيها على السوية باعتبار العقل وإن كانت بحسب الخارج مختصة ببعض

منها

منها فههنا نظر وهو أن التماثل إذا كان جامعا لم يتوقف صحة قولنا زيد كاتب وعمرو شاعر
على مناسبة بين زيد وعمرو مثل الأخوة والصداقة ونحو ذلك لأنهما متماثلان لاشتراكهما
في الإنسانية وقد صرح ببطلانه والجواب أن المراد بالتماثل اشتراكهما في وصف له نوع اختصاص
بهما وسيتضح ذلك في باب التشبيه أو تضايف وهو أن يكون الشيئان بحيث لا يمكن تعقل
كل واحد منهما إلا بالقياس إلى تعقل الآخر فحصول كل واحد منهما في المفكرة يستلزم حصول
الآخر ضرورة وهذا معنى الجمع بينهما كما بين العلة والمعلول فإن كل أمر يصدر عنه أمر
آخر إما بالاستقلال أو بواسطة انضمام الغير إليه فهو علة والأمر الآخر معلول فتعقل كل
واحد منهما بالقياس إلى تعقل الآخر أو الأقل والأكثر فإن كل عدد يصير عند العد فانيا
قبل عدد آخر فهو أقل من الآخر والآخر أكثر منه وذكر الشارح العلامة أن المثال الأول مثال
للتضايف بين الأمور المعقولة والثاني مثال للتضايف بين ما يعم المحسوس والمعقول
وفيه نظر لأن التضايف إنما هو بين مفهومي العلة والمعلول وبين مفهومي الأقل والأكثر
لا بين الذاتين ألا ترى أن تعقل ذات الواجب ليس بالقياس إلى تعقل ذات مخلوقاته
وبالعكس وكذا تعقل خمسة من الرجال ليس بالقياس إلى تعقل ستة وبالعكس والمفهومات
صور معقولة لا محسوسة وأما ذات ما يصدق عليه الأقل والأكثر فيجوز أن يكون
محسوسا وأن يكون معقولا فكذا العلة والمعلول كالنجار والكرسي فإنهما محسوسان
وأما ذاتا العلية والمعلولية فمعقولتان لكونهما نسبتين فالأقلية والأكثرية أيضا كذلك
أو وهمي عطف على قوله عقلي والمراد بالجامع الوهمي أمر بسببه يقتضي الوهم اجتماعهما في
المفكرة أعني أن الوهم يحتال في ذلك بخلاف العقل فإنه إذا خلي ونفسه لم يحكم باجتماعهما
وذلك بأن يكون بين تصوريهما شبه تماثل كلوني بياض وصفرة فإن الوهم يبرزهما
في معرض المثلين من جهة أنه يسبق إلى الوهم أنهما نوع واحد زيد في أحدهما عارض بخلاف
العقل فإنه يعرف أنهما نوعان متباينان داخلان تحت جنس هو اللون وكذا الخضرة و
السواد ولذلك أي ولأن الوهم يبرزهما في معرض المثلين ويحتال في الجمع بينهما في المفكرة
حسن الجمع بين الثلاثة التي في قوله ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر
فإن الوهم يبرزها في معرض الأمثال ويتوهم أن هذه الثلاثة من نوع واحد وإنما اختلف
بالعوارض والمشخصات بخلاف العقل فإنه يعرف كلا منها من نوع آخر وإنما اشتركت في

عارض وهو اشراق الذي يتابعها على ان ذلك في ابي اسحق مجاز او يكون بين تصوريهما
تضاد وهو التقابل بين امرين وجوديين يتعاقبان على محل واحد بينهما غاية الخلاف
كالسواد والبياض في المحسوسات والايمان والكفر في المعقولات والحق ان بينهما تقابل
العدم والملكة لا تقابل التضاد لان الايمان هو تصديق النبي صلى الله عليه وآله
في جميع ما علم مجيئه به بالضرورة اعني قبول النفس لذلك والاذعان له من غير اباء و
لا جحود على ما فسره المحققون من المتكلمين مع الاقرار به باللسان والكفر عدم الايمان
عما من شانه الايمان لا ان يقابل الكفر ايجاد شيء من ذلك فيكون ضد الايمان لكونه وجوديا
مثله وما يتصف بهما اي بالمذكورات كالاسود والابيض والمؤمن والكافر فانه قد
يعد مثل الاسود والابيض متضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين و
هما السواد والبياض لانهما لا يتواردان على المحل اصلا فكيف يتضادان فان ذلك
الاسود مثلا هو المحل مع السواد او شبه تضاد كالسماء والارض في المحسوسات فان
بينهما شبه التضاد باعتبار انهما وجوديان احدهما في غاية الارتفاع والاخرى في
غاية الانحطاط لكنهما لا يتواردان على محل لكونهما من الاجسام دون الاعراض فلا تكونان
متضادين والاول والثاني فيما يعم المحسوسات والمعقولات فان الاول هو الذي يكون
سابقا على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير والثاني هو الذي يكون مسبوقا بواحد فقط
فاشبها المتضادين باعتبار اشتمالهما على وصفين لا يمكن اجتماعهما لكنهما ليسا بمتضادين
لكونهما عبارة عن المحلين الموصوفين بالاولية والثانوية فان قلت كما جعل نحو الاسود
والابيض من قبيل المتضادين باعتبار اشتمالهما على الوصفين المتضادين فليجعل نحو السماء
والارض والاول والثاني ايضا من هذا القبيل بهذا الاعتبار والا فما الفرق قلت
الفرق ان الوصفين المتضادين في نحو الاسود والابيض جزء مفهوميهما بخلاف نحو
السماء والارض فانهما ذاتان لهما خارجان واما الاول والثاني وان كانت الاولية و
الثانوية جزئين من مفهوميهما اذ ليس بينهما غاية الخلاف لان العاشر ابعد عن الثاني مع ان
العدم معتبر في مفهوميهما فلا يكونان وجوديين ثم بين سبب كون التضاد وشبهه جامعا
وهميا بقوله فان الوهم ينزلهما اي التضاد وشبه التضاد منزلة التضايف في انه لا
يحضر احد المتضادين والشبيهين بهما الا ويحضر الاخر ولذلك تجد الضد اقرب خطورا

بالبال

بالبال السواد او يخطر به البياض وكذا السماء والارض يعني ان ذلك مبني على حكم الوهم
والا فالعقل يتعقل كلا منهما ذاهلا عن الاخر وليس عنده ما يقتضي اجتماعهما في المفكرة
او خيالي عطف على وهمي والمراد بالجامع الخيالي امر بسببه يقتضي الخيال اجتماعهما في
المفكرة وان كان العقل من حيث لذاته غير مقتض لذلك وهو بان يكون بين تصوريهما
تقارن في الخيال سابق على العطف لاسباب مؤدية الى ذلك فان اسباب
التقارن في الخيال مختلفة ولذلك اختلفت الصور الثابتة في الخيالات ترتبا ووضوحا
فكم من صور لا انفكاك بينها في خيال وهي في خيال اخر مما لا تجتمع اصلا وكم من صور
لا تغيب عن خيال وهي في خيال اخر مما لا يقع قط ولصاحب علم المعاني فضل احتياج الى
معرفة الجامع لان معظم ابوابه الفصل والوصل وهو مبني على الجامع لا سيما الخيالي فان
جمعه على مجرى الالف والعادة بحسب انعقاد الاسباب في اثبات الصور في خزانة الخيال
وتباين الاسباب مما يفوته الحصر وظهر امثلة وحكايات ذكرت في المفتاح وقد ظهر
لك مما ذكرنا انه ليس المراد بالجامع العقلي ما يكون مدركا بالعقل وبالوهمي ما يكون
بالخيالي ما يكون مدركا بالخيال لان التضاد وشبه التضاد ليسا من المعاني التي يدركها
الوهم وكذا التقارن في الخيال ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان
معقولة وبعضهم لما لم يقف على ذلك اعترض وقال ان السواد والبياض مثلا محسوسان
فكيف يصح ان يجعلا من الوهميات فاجاب تارة بان الجامع كون كل منهما مضادا للآخر
وهذا معنى جزئي لا يدركه الا الوهم وهذا فاسد لانا لا نسلم ان تضاد السواد والبياض
معنى جزئي وان اراد ان تضاد هذا السواد وهذا البياض جزئي فالتماثل هنا مع ذلك
تضايفهما ايضا معنى جزئي فلا تفاوت بين التماثل والتضايف وشبه التماثل والتضاد
وشبه التضاد في انها اذا اضيفت الى الجزئيات كانت جزئيات واذا اضيفت الى الكليات
كانت كليات فكيف صح جعل بعضها على الاطلاق عقليا وبعضها وهميا ثم ان الجامع الخيالي
هو تقارن الصور في الخيال وظاهر انه لا يمكن جعله صورة مرتسمة في الخيال لانه من المعاني
وجميع ما ذكرنا يظهر بالتأمل في لفظ المفتاح فان قلت ما ذكرته من تقرير كلام صاحب
المفتاح مشعر بانه يكفي لصحة العطف وجود الجامع بين الجملتين باعتبار مفرد من مفرداتهما
مثل الاتحاد في الخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما وفساده واضح للقطع بامتناع

العطف في نحو هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي ههنا والسكاكي ايضا معترف
بامتناع نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو الشمس والف باذنجانة ومرارة الارنب مخلة
قلت ليس في هذا الكلام الا بيان الجامع بين الجملتين واما ان مثل هذا الجامع هل يكفي في
صحة العطف ام لا فمفوض الى ما قبل هذا الكلام وما بعده وقد صرح فيهما بامتناع العطف
فيما لا تناسب بين المخبر عنهما او لم يكن الخبران متحدين فعلم منه ان الجامع يجب ان يكون باعتبارهما
جميعا والمصنف لما اعتقد ان كلامه في بيان الجامع سهو منه واراد اصلاحه غيره الى ما
يرى فذكر مكان الجملتين الشيئين واقام قوله اتحاد في التصور مقام قوله اتحاد في تصور
مثل الاتحاد في المخبر عنه او في الخبر او في قيد من قيودهما فظهر الفساد في قوله او تضايف ان
يكون بين تصوريهما شبه تماثل او تضاد او شبهه في قوله الخيالي ان يكون بين تصوريهما
تقارن في الخيال لان التضاد مثلا انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصوريهما اعني
العلم بهما وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور فحينئذ يريد بتصوريهما مفهوميهما حتى يكون
له وجه صحة واما ما يقال من انه اراد بالشيئين الجملتين وبالتصور المفرد الواقع في الجملة كما
هو مراد السكاكي بعينه فهو غلط لانه قد رد هذا الكلام على السكاكي وحمله على انه سهو منه
وقصد بهذا التغيير اصلاحه على ان هذا المعنى مما لا يدل عليه لفظه ويأباه قوله في التصور
معرفا كما لا يخفى على من له معرفة باساليب الكلام فلينا تامل في هذا المقام فان تحقيقه على ما
ذكرت من اسرار هذا الفن والله الموفق ومن محسنات الوصل بعد تحقق المجوزات تناسب
الجملتين في الاسمية والفعلية اي في كونهما اسميتين او فعليتين وتناسب الفعليتين في
المضي والمضارعة وما شاكل ذلك ككونهما شرطيتين مثلا اذا اردت مجرد الاخبار من غير
تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى قلت قام زيد وقعد عمرو وزيد
قائم وعمرو قاعد قال صاحب المفتاح وكذا زيد قام وعمرو قعد ومنع الشارح العلامة
انه انما فصله بقوله كذا لاحتمال كونهما اسميتين بان يكون زيد وعمرو مبتدئين وقام وقعد
خبريهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلين لقام وقعد قدما عليهما لا انه يجب
ان يقدرا اما اسميتين واما فعليتين لان يقدر احدهما اسمية والاخرى فعلية ولعمري
انه كلام في غاية السقوط فما كان ينبغي ان يصدر مثله عن مثله بل وجه الفصل ان الخبر في كل
منهما جملة فعلية وفيه رعاية للجانبين الاولى اذا كانت الجملتان اسميتين خبرهما جملة فعلية كان التناسب

ودعاية للسجع الثانية ايضا ولا تحصل المناسبة بان يؤتى بالثانية فعلية صغرى نحو زيد قام
وقعد عمرو وهذا مبني على ما ذكره الشيراني ومن تبعه في نحو زيد قام وعمرو اكرمته من انه اذا
رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب بتقدير الفعل فهو عطف على الجملة الفعلية
التي هي خبر المبتداء والضمير محذوف ومنا في واكرمته عمرا عنده اوفق واده وايثار سيبويه في
المثال ذكر الضمير لان غرضه تبيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار
الضمير وقد اعتمد فيه على علم السامع والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في
الوجهين هو جملة زيد قام لانها ذات وجهين فالرفع بالنظر الى اسميتها والنصب بالنظر الى
فعليتها والمعطوف عليه في الوجهين واحد والاختلاف في الاعرابين باختلاف الاعتبارين وبهذا
يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان دهل عنه الجمهور ويخفى
على كثير من الفحول الا الماتع مثلا ان يراد في احدهما التجدد وفي الاخرى الثبوت مثل زيد قام
وعمرو قاعد او يراد في احدهما المضي وفي الاخرى المضارعة مثل قوله تعالى ان الذين كفروا و
يصدون عن سبيل الله وقوله ففريقا كذبتم وفريقا تقتلون او يراد في احدهما الاطلاق وفي
الاخرى التقييد بالشرط مثل اكرمتني زيد وان جئتني اكرمك ايضا ومنه قوله تعالى وقالوا لولا
انزل عليه ملك ولو انزلنا ملكا لقضي الامر ثم نبه بتذنيب تعقيبا لباب الفصل والوصل بالبحث
عن الجملة الحالية وكونها بالواو تارة وبغير الواو اخرى بالتذنيب هو جعل الشيء ذنابة للشيء
فكان هذا تتميم لباب الفصل والوصل وتكميل له والحال على ضربين مؤكدة يؤتى بها لتقرير
مضمون الجملة الاسمية على رأي وفي مضمون الجملة مطلقا على رأي والحق ان الحال التي ليست مؤكدة
ثابتة وترد اخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية ايضا فاشتراطهم في المؤكدة كونها بعد جملة
اسمية لبيان الغالب وهو جعلها قسما اخر غير المؤكدة والمنتقلة ولقسم دائمة او ثابتة فالجملة الحال الغير
المنتقلة ليست محلا للواو لشدة ارتباطها بما قبلها فلا يبحث ههنا الا عن المنتقلة فنقول
اصل الحال المنتقلة ان تكون بغير واو لانها معربة بالاصالة لا بالتبعية والاعراب في الاسماء
انما جيء به للدلالة على المعاني الطارية عليها بسبب تركيبها مع العوامل فوجود التعلق
المعنوي بينها وبين عواملها فيكون مغنيا عن تكلف معلق كالواو واستدل المصنف على ذلك
بالقياس على الخبر والنعت فقال لانها اي الحال والنعت في اللفظ فضلة يتم الكلام بدونها
لكنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر بالنسبة الى المبتدا من حيث انك تثبت بالحال المعنى لذي

الحال كما يثبت بالخبر المعنى للمبتدأ فانك في قولك جاءني زيد راكبا تثبت الركوب لزيد كما
في قولك زيد راكب الا ان الفرق انك جئت به لتزيد معنى في اخبارك عنه بالمجيء ولم تقصد
ابتداء اثبات الركوب له بل تثبته على سبيل التبع بخلاف الخبر فانك تثبت به المعنى ابتداء
وقصدا او وصفا له اي ولان الحال في المعنى وصف لصاحبها كالنعت بالنسبة الى
المنعوت الا انك تقصد في الحال ان صاحبها كان على هذا الوصف حال مباشرة الفعل
فهي قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه بخلاف النعت فان المقصود بيان حصول هذا
الوصف لذات المنعوت من غير نظر الى كونه مباشرا للفعل وغير مباشر ولهذا جاز ان
يقع نحو الاسود والابيض والطويل والقصير وما اشبه ذلك من الصفات التي لا انتقال
فيها نعتا لا حالا الا بالجملة كما ان من حق الخبر والنعت ان يكونا بدون الواو فكذلك الحال
فان قلت الخبر والنعت قد يكونان مع الواو ايضا اما الخبر فكخبر باب كان كقول الحماسي فلما
صرح الشر فامسى وهو عريان وخبر ما الواقع بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة
واما النعت فكالجملة الواقعة صفة للنكرة فانها قد تصدر بالواو لتوكيد لصوق الصفة
بالموصوف والدلالة على ان اتصافه بها امر ثابت كقوله تعالى سبعة وثامنهم كلبهم وقوله
تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك قلت مثال ذلك مما ورد
على خلاف الاصل تشبيها بالحال على ان مذهب صاحب المفتاح ان قوله ولها كتاب معلوم
حال عن قرية لكونها نكرة في سياق النفي وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة
وحمله على الوصف كما هو مذهب صاحب الكشاف سهو فاصل الحال ان تكون بغير واو لكن
خولف هذا الاصل اذا كانت الحال جملة وانما خالف كونها جملة لان مضمون الحال يقيد لعاملها
ويصح ان يكون لغير مضمون الجملة كما يكون مضمون المفرد فانها اي الجملة لو اقتضت الامر
حيث هي جملة مستقلة بالافادة من غير ان تتوقف على التعلق بما قبلها وان كانت من حيث
هي حال غير مستقلة بل متوقفة على التعلق بكلام سابق عليها لما مر من انك لا تقصد بالحال
اثبات الحكم ابتداء بل تثبت ولا حكم ثم توصل به الحال وتجعلها من صلته لتثبت على سبيل
التبع له فتحتاج الجملة الواقعة حالا بسبب كونها مستقلة من حيث هي جملة الى ما يربطها بصاحبها
الذي جعلت حالا عنه وكل من الضمير والواو صالح للربط والاصل الضمير بدليل الاقتصار
عليه في الحال المفردة والخبر والنعت ومعنى صالحة للربط لا يعدل عنه الى الواو ما لم تمس حاجة الى

زيادة ارتباطها لان الواو اشد في الربط لانها موضوعة له والحال لكونها فضلة تجئ بعد
تمام الكلام احوج الى الربط فصدّرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني
الواو التي اصلها الجمع ايذانا من اول الامر بانها لم تبق على استقلالها بخلاف الحال المفردة
فانها ليست بمستقلة وبخلاف الخبر فانه جزء كلام وبخلاف النعت فانه لتعيينه للمنعوت
وكونه للدلالة على معنى فيه صار كانه من تمامه فاكتفي في الجميع بالضمير كالجملة الواقعة صلة
فان الموصول لا يتم جزءا للكلام بدونها فظهر ان ربط الجملة الحالية قد يكون بالواو وقد يكون
بالضمير ولكل مقام فنقول الجملة التي تقع حالا اما ان تكون خالية عن ضمير صاحبها او لا
تكون فالجملة التي تقع حالا ان خلت عن ضمير صاحبها الذي تقع حالا عنه وجب الواو
لتكون مرتبطة به غير منقطعة عنه فلا يجوز خرجت زيد على الباب وجوّزه بعضهم عند ظهور
الملابسة على قلة ولما بين ان اي جملة يجب فيها الواو اراد ان يبين ان اي جملة يجوز ان تقع
حالا بالواو واي جملة لا يجوز ذلك فيها فقال وكل جملة خالية عن ضمير ما اي الاسم الذي
يجوز ان ينتصب عنه حال وذلك بان يكون فاعلا او مفعولا معرفا او منكرا مخصوصا لا
مبتدأ وخبرا ولا نكرة محضة وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال لان كل جملة مبتدأ وخبر المبتدأ
هو قوله يصح ان تقع تلك الجملة حالا عنه اي عما يجوز ان ينتصب عنه حال بالواو اي اذا كانت
تلك الجملة مع الواو وانما لم يثبت هذا الحكم اعني وقوع الجملة حالا عنه لم يصح اطلاق صاحب
الحال عليه الا مجازا وانما لم يقل عن ضميره ما يجوز ان تقع تلك الجملة حالا عنه ليدخل فيه
الجملة الخالية عن الضمير المصدرة بالمضارع لان ذلك الاسم مما لا يجوز ان تقع تلك الجملة
حالا عنه لكنه مما يجوز ان ينتصب عنه حال في الجملة وح يكون قوله كل جملة خالية عن ضمير
ما يجوز ان ينتصب عنه حال متناولا للمصدرة بالمضارع الخالية عن الضمير المذكور فيصح
استثناؤها بقوله الا المصدرة بالمضارع المثبت نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز
ان يكون قولنا ويتكلم عمرو حالا عن زيد لما سبق من ان ربط مثله يجب ان يكون بالضمير
فقط فان قلت قوله كل جملة الى آخره شامل للجملة الانشائية وهي لا تصلح ان تقع حالا سواء كان
مع الواو او بدونها لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون
الحال فيجب ان تكون مما يقصد به الدلالة على حصول مضمونه وهو الخبرية دون الانشائية
قلت المراد كل جملة يصح وقوعها حالا في الجملة لانها المقصودة بالنظر بقرينة سوق الكلام فان

قال فانت طالق والطلاق البتة · اقول هذا المصراع صدر بيت من الطويل وعجزه بها

المرء يحوي من شبابك الطوامث · قوله انت طالق مبالغة اي انت طالق والالية بالشد ...

القسم وشبابك بالكسر الجمع ... والطوامث جمع طامث وهي الحائض والمراد هنا اللواتي ...

ذلك يقول هذا الشاعر لزوجته انت طالق والطلاق حتم يخلص به الرجل من شر النساء ...

الوقوع في شباكهن والوصف بالطوامث للذم والتنفير عنهن ... قوله والطلاق البتة

حيث وقع جملة اعتراضية هذا هو المشهور في هذا البيت وقال ابن هشام في المغني انا مخصان الرشيد

قلت هل تقع الجملة الشرطية حالا ام لا قلت قد منعوا ذلك وزعموا انها اذا اريد ذلك لزم

ان تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما اريد الحال عنه نحو جاءني زيد وهو ان تسئل يعط فيكون

الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لان الشرطية لتصدرها بالحروف

المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها الا ان يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء

لذلك كما في الخبر والنعت فان المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرف الى نفسه ما وقع بعده

مما فيه ادنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك التام والاتحاد

المعنوي حتى كانهما شيء واحد بخلاف الحال فانها فضلة ينقطع عن صاحبها واما الواو الداخلة

على الشرط المعطوف على جوابه بما قبله من الكلام وذلك اذا كان ضد الشرط المذكور اولى

بالتزام لذلك الكلام السابق الذي هو كالعوض عن الجزاء من ذلك الشرط كقولك اكرمه

وان شتمني واطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشاف الى انها الحال والعامل فيها

ما تقدم من الكلام وعليه الجمهور وقال الجزري انها للعطف على محذوف هو ضد الشرط

المذكور اي اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني واطلبوا العلم لو لم يكن بالصين وقال بعض

المحققين من النحاة انها اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا

به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات كقوله فانت طالق والطلاق البتة وقوله فيه

تغنص الدنيا الخفاف تجربة · ترى كل من فيها وحاشاك فانيا · وقد تجيء بعد تمام الكلام

كقوله عليه السلام انا سيد ولد ادم ولا فخر والا عطف على قوله ان خلت اي وان لم تخل

الجملة التي تقع حالا عن ضمير صاحبها فاما ان تكون فعلية او اسمية والفعلية اما ان يكون

فعلها مضارعا او ماضيا والمضارع اما ان يكون مثبتا او منفيا فبعض هذه يجب فيه

الواو وبعضها يمتنع وبعضها يستوي فيه الامران وبعضها يترجح فيه احدهما فاشار الى تفصيل

ذلك وبيان اسبابه بقوله فان كانت فعلية والفعل مضارع مثبت امتنع دخولها اي

دخول الواو ووجب الاكتفاء بالضمير نحو قوله تعالى ولا تمنن تستكثر اي لا تعطها لكونك

تعد ما تعطيه كثيرا لان الاصل في الحال المفردة لعراقة المفرد في الاعراب وتطفل الجملة عليه بسبب

وقوعها موقعه وهي اي المفردة تدل على حصول صفة لانها لبيان الهيئة التي عليها الفاعل او

المفعول والهيئة ما يقوم بالغير وهذا معنى الصفة غير ثابتة لان الكلام في الحال المنتقلة مقارن

ذلك الحصول لما جعلت الحال قيدا له يعني العامل لان الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون

عاملها بوقت حصول مضمون الحال وهذا معنى المقارنة وهو كذلك اي المضارع
المثبت يدل على حصول صفة غير ثابتة مقارن لما جعلت قيدا له كالمفردة فيمتنع نحو
دخول الواو كما يمتنع في المفردة اما الحصول اي دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه
فعلا مثبتا فان الفعلية تدل على التجدد وعدم الثبوت والاثبات يدل على الحصول واما
المقارنة فلكونه مضارعا والمضارع كما يصلح للاستقبال يصلح للحال ايضا اما على ان يكون
مشتركا بينهما او يكون حقيقة في الحال مجازا في الاستقبال وههنا نظر وهو ان الحال التي
هو مدلول المضارع انما هو زمان التكلم وقد مر ان حقيقة الحال اجزاء متعاقبة من اواخر الماضي
واوائل المستقبل والحال التي نحن بصدده يجب ان تكون مقارنا لزمان وقوع مضمون
الفعل المقيد بالحال وهو قد يكون ماضيا وقد يكون حالا او قد يكون استقبالا فالمضارعة
لا مدخل لها في المقارنة فالاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا و
تقديرا معنى فيمتنع دخول الواو فيه مثله ولما كان ههنا مظنة اعتراض وهو انه قد جاء
المضارع المثبت بالواو في النظم والنثر اشار الى الجواب بقوله واما ما جاء من نحو قول
بعض العرب قمت واصك وجهه وقوله اي قول عبد الله بن همام السلولي فلما خشيت
اظافيرهم اي سلاحهم نجوت وارهنهم مالكا فقيل على حذف المبتدأ اي وانا اصك وانا
ارهنهم فتكون الجملة اسمية فيصح دخول الواو ومثله قوله تعالى لم تؤذونني وقد تعلمون
اني رسول الله اي وانتم قد تعلمون وقيل الاول اي قمت واصك وجهه شاذ والثاني
اي نجوت وارهنهم ضرورة وقال عبد القاهر هي اي الواو فيهما اي في قوله واصك
وقوله وارهنهم للعطف لا للحال وليس المعنى قمت صاكا وجهه ونجوت راهنا مالكا بل
المضارع بمعنى الماضي والاصل قمت وصككت ونجوت ورهنت عدل عن لفظ الماضي الى المضارع
حكاية للحال الماضية ومعناها ان يفرض ان ما كان في الزمان الماضي واقع في هذا الزمان
فيعبر عنه بلفظ المضارع كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني
بمعنى مررت هذا اذا كان الفعل في الجملة الفعلية مضارعا مثبتا وان كان اي الفعل
مضارعا منفيا فالامران جائزان نحو دخول الواو وتركه من غير ترجيح اما مجيئه بالواو فنحو
كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف اي بتخفيف النون فان لا للنفي دون
النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فيكون اخبارا فلا يصح عطفه على الامر قبله فيتعين

كون المجازاة للواو والحال بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بتشديد النون فانه نهي معطوف
على الامر قبله والنون للتأكيد واما مجيئه بغير الواو فما اشار اليه بقوله ونحو وما لنا لا نؤمن
بالله اي اي شيء ثبت لنا والمعنى ما نصنع حال كوننا غير مؤمنين بالله وحقيقته ما سبب
عدم ايماننا واما جاء في المضارع المنفي الامران لدلالته على المقارنة لكونه مضارعا دون
الحصول لكونه فعلا منفيا والمنفي من حيث انه منفي انما يدل على عدم الحصول لا على الحصول
وان جاز ان يدل بالالتزام على حصول ما يقابل الصفة المنفية لكن الاصل المعتبر هو المطابقة
والمراد بالمنفي ههنا المنفي بما او لا دون لن لانها حرف الاستقبال ويشترط في الجملة الواقعة
حالا الا تخلو عن حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك لان هذه الحال والحال التي
تقابل الاستقبال وان تباينا حقيقة لان لفظ راكبا في قولنا يجيء زيد غدا راكبا حال
المعنوي غير حال بالمعنى المقابل للاستقبال لانه ليس في زمان التكلم لكنهم استبشعوا تصدير
الجملة الحالية بعلم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال في الجملة وزعم بعض النحاة ان
المنفي بلفظة ما يجب ان يكون بدون الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم
اليه ما يدل ظاهرا على الحال وهو ما وجوابه ان فوات الدلالة على الحصول يجوز ذلك قال
الشيخ عبد القاهر في قول مالك بن رفيع اتاني دوامن دعيج توعدني وكنت وما ينهنهني
الوعيد ان كان ذا مترو الجملة الداخلة عليها الواو في موضع الحال والمعنى وجدت غير منتهي
بالوعيد وغير مبالي به ولا معنى لجعلها تامة وجعل الواو مزيدة وكذا يجوز الامران اعني
دخول الواو والاكتفاء بالضمير لكان الفعل في الجملة ماضيا لفظا او معنى كقوله تعالى
اخبارا انى يكون لي غلام وقد بلغني الكبر بالواو وقوله او جاؤكم حصرت صدورهم بدون
الواو وهذا فيما هو ماض لفظا واما الماضي معنى فيعني به المضارع المنفي بلم او لما فانهما
تقلبان معنى المضارع الى الماضي فاشار الى مثاله ذلك بقوله وقوله انى يكون لي
غلام ولم يمسسني بشر وقوله فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء وقوله ام حسبتم
ان تدخلوا الجنة ولما ياتكم مثل الذين خلوا من قبلكم واهمل مثال المنفي بلما مجردا عن
الواو لانه لم يطلع عليه لكن القياس يقتضي جوازه ثم اشار الى سبب جواز الامرين في الماضي
مثبتا كان او منفيا بقوله اما المثبت فلدلالته على الحصول بحصول صفة غير ثابتة
لكونه فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه ماضيا والماضي لا يقارن الحال ولهذا اي ولعدم

ودلالته على المقارنة شرط في الماضي المثبت ان يكون مع قد ظاهرة او مقدرة لان قد

تقربه الماضي من الحال ويرد ههنا الاشكال المذكور وهو ان المعتبر في الحال مقارنة

حصول مضمونها لحصول مضمون الجملة العامل لا لزمان التكلم واذا كان العامل والحال

يجوز ان يكونا متقاربين كما اذا كانا مضارعين وايضا لفظ قد انما يقرب الماضي الى الحال

المقابل للاستقبال وهو زمان التكلم فربما يكون قد في الماضي سببا لعدم مقارنة

لمضمون العامل كما في قولنا جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب فرسه ولو كان المعتبر

هو المقارنة للحال التي هي زمان التكلم لوجب تصدير المضارع المثبت بالواو اذا كان

العامل مستقبلا كقولنا سيجيء الامير تقاد الجنائب بين يديه لعدم المقارنة للقطع بان

المضارع ههنا ليس بمعنى الحال وغاية ما يمكن ان يقال في هذا المقام ان حالية الماضي

والتكانتا بالنظر الى عامله ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط والحالان متباينان

لكنهم استبشعوا لفظ الماضي والحالية لتنافي الماضي والحالية في الجملة فاتوا بلفظة قد

لظاهر الحالية ونحو جاء زيد في السنة الماضية وقد ركب كما مر في شرح الجملة الحالية

عن صدر الاستقبال فظهر ان تصدير الماضي المثبت بلفظة قد لمجرد استحسان لفظي وكثيرا

ما يقيد الفعل الواقع في زمان التكلم بالماضي الواقع قبله بمدة طويلة لكن تصديره بلفظة

قد يكسر سورة الاستبعاد كقول ابي العلاء بني من الغربان ليس على شرع يخبرنا ان الشعوب

الى الصدع اصدق في مرية وقد امرك صحابة موسى بعد آيات التسع وبالجملة يجب

ان يعلم ان الحال التي هي بيان الهيئة يجب ان يكون حصولها في الحال التي هي زمان التكلم

وانهما متباينان حقيقة وبهذا يظهر بطلان ما قال التجاوزي من انك اذا قلت جئت

وقد كتبت بيدك فلا يجوز ان يكون حالا لان الكتابة قد انقضت ويجوز ان يكون حالا

اذا كان شرع في الكتابة وقد قضى منها جزء لان الآن ملتبس بها مستلزم لها فلا نفصله

جزء منها جيء بالماضي لتلبسه بها ودوامه عليها صح ان يكون لفظ الماضي حالا لاتصالها

بالحال واما الماضي المنفي فلما جاز فيه الامران مع انتفاء المقارنة والحصول لظاهر لكونه

ماضيا منفيا احتاج في تحقيق المقارنة منه الى زيادة بيان فقال واما المنفي اي واما

جواز الامرين في الماضي المنفي فلدلالته على المقارنة دون الحصول اما الاول اي دلالته

على المقارنة فلان لما للاستغراق اي لامتداد النفي من حين الانتفاء الى حين التكلم نحو

قوله كتفوا في الاثبات بوقوعه مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق فاهر اذا تكلم شخص انه لم يضرب يدل على استغراق النفي للزمان الماضي بجميعه فالمتقدم يدل على ان الاستغراق باستيفائه
من خارج فتامل فلان الاصل استمراره وهذا هو المفهوم من حسب اصل الوضع واكره هنا انما يفهم منه اذا قرن الاثبات بالنفي وقيل في رد من قال ضرب زيد انه لم يضرب حسيد ته

مِلَمِّ وَيَدُ وَمَا يَنفعُ النَّدمُ اي عدم نفع الندم متصل بحال التكلم وغيرها اي غير لم مثل ما ولم

لا انتفاء متقدم على زمان التكلم مع ان الاصل استمراره اي استمرار ذلك الانتفاء وانجاز

انقطاعه دون زمان التكلم نحو لم يضرب زيد امس لكنه ضرب اليوم منفصل بها اي بالنفي وبا

الاصل فيه الاستمرار الدلالة عليها اي على المقارنة عند الاطلاق اي عند عدم التقييد بما

يدل على انقطاع ذلك الانتفاء كما في قولنا لم يضرب زيد امس لكن ضرب اليوم بخلاف المثبت

فان وضع الفعل افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فاذا قلت ضرب مثلا كفى

في صدقه وقوع الضرب في جزء من اجزاء الماضي واذا قلت ما ضرب افاد استغراق النفي لجميع

اجزاء الزمان الماضي وذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المقيدان بزمان واحد في طرفي

نقيض فلو جعلوا النفي كالاثبات مقيدا بجزء من الاجزاء لم يتحقق التناقض لجواز تغاير الجزئين

فاكتفوا في الاثبات بوقوعه ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق واذا استمر الفعل فيه

اصعب واقل من استمرار الترك ولهذا كان النهي موجبا للتكرار دون الامر وكان نفي النفي اثباتا

دائما مثل ما زال وما انفك وما فتئ ونحو ذلك وما دام وتحقيقه اي تحقيق هذا الكلام وان الاصل في

النفي الاستمرار بخلاف الاثبات ان استمرار العدم لا يحتاج الى سبب بخلاف استمرار الوجود

يعني ان بقاء الحادث وهو استمرار وجوده يحتاج الى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود ولو

الحادث لا بد له من سبب موجود بخلاف استمرار العدم فانه عدم فلا يحتاج الى وجود سبب بل

يكفي فيه انتفاء سبب الوجود والاصل في الحوادث العدم والمراد ان استمرار العدم لا يفتقر الى

سبب موجود يؤثر فيه والا فهو مفتقر الى انتفاء علة الوجود وهذا مراد من قال ان العدم لا

يعلل وانه اولى بالممكن من الوجود وبالجملة لما كان الاصل في النفي الاستمرار حصلت من

اطلاقه الدلالة على المقارنة وقد عرفت ما فيه واما الثاني اي عدم دلالته على الحصول فلكونه

منفيا هذا اذا كانت الجملة فعلية واذا كانت الجملة اسمية فالمشهور جواز تركها اي ترك الواو

لعكس ما مر في الماضي المثبت اي لدلالة الاسمية على المقارنة لكونها مستمرة لا على حصول

صفة غير ثابتة لدلالتها على الدوام والثبات نحو كلمته فوه الى فيّ ورجع عوده على بدئه

فيمن نصب فوه وعوده على الابتداء اي رجع على ما ابتدأ فيه على ان البدأ مصدر بمعنى

المفعول وان دخولها اي والمشهور ايضا ان دخول الواو اولى من تركها لعدم دلالتها

اي الجملة الاسمية على عدم الثبوت مع ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابطة نحو فلان افعاله

لله أندادا وأنتم تعلمون أي فأنتم من أهل العلم والمعرفة أو وأنتم تعلمون ما بينه وبينها من التفاوت
حتى ذهب كثير من النحاة إلى أن تجردها أي الاسمية عن الواو ضعيف وقال عبد القاهر إن كان المبتدأ في
الجملة الاسمية ضمير صاحب الحال وجبت الواو سواء كان خبره فعلا نحو جاء زيد وهو يسرع
أو اسما نحو جاء زيد وهو مسرع وذلك لأن الجملة لا يترك فيها الواو حتى تدخل في صلة العامل
وتنضم إليه في الإثبات وتقدر تقدير المفرد في أن لا يستأنف لها الإثبات وهذا مما
يمتنع في نحو جاء زيد وهو يسرع أو وهو مسرع لأنك إذا أعدت ذكر زيد وجئت بضميره
المنفصل المرفوع كان بمنزلة إعادة اسمه صريحا في أنك لا تجد سبيلا إلى أن تدخل يسرع في
صلة المجيء وتضمه إليه في الإثبات لأن إعادة ذكره لا تكون حتى تقصد استئناف الخبر عنه
بأنه يسرع وإلا لكنت تركت المبتدأ بمضيعة وجعلته لغوا في البين وجرى مجرى أن تقول
جاءني زيد وعمرو يسرع أمامه ثم تزعم أنك لم تستأنف كلاما ولم تبتدئ للسرعة إثباتا
وعلى هذا فالأصل والقياس أن لا تجيء الجملة الاسمية إلا مع الواو وما جاء بدونه فسبيله
سبيل الشيء الخارج عن قياسه وأصله بضرب من التأويل ونوع من التشبيه وذلك لأن معنى فوه
إلى في مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه وأما قوله إذا أتيت أبا
مروان تسأله وجدته حاضراه الجود والكرم فلأنه بسبب تقديم الخبر قريب في المعنى من قولك
وجدته حاضرا أي حاضرا عنده الجود والكرم وتنزيل الشيء منزلة غيره ليس بعزيز في كلامهم
ويجوز أن يكون جميع ذلك على إرادة الواو كما جاء الماضي على إرادة قد هذا كلامه في دلائل
الإعجاز والذي يلوح منه أن وجوب الواو في نحو جاءني زيد وزيد يسرع أو مسرع وجاءني
زيد وعمرو يسرع أمامه أو مسرع أولى منه في نحو جاءني زيد وهو يسرع أو مسرع وقال أيضا
في موضع آخر إنك إذا قلت جاءني زيد السيف على كتفه وخرج التاج عليه كان كلاما نافرا
لا يكاد يقع في الاستعمال لأنه بمنزلة قولك جاءني زيد وهو متقلد سيفه وخرج وهو لابس التاج
في أن المعنى على استئناف كلام وابتداء إثبات وأنك لم ترد جاءني كذلك ولكن جاءني وهو
كذلك فظهر منه أن الجملة الاسمية لا يجوز تجردها عن الواو إلا بضرب من التأويل للتشبيه
بالمفرد وهذا يشعر بكلام صاحب الكشاف حيث ذكر في قوله تعالى بياتا أو هم قائلون أن
الجملة الاسمية إذا عطفت على حال قبلها حذفت الواو استثقالا لاجتماع حرفي عطف لأن
واو الحال هي واو العطف استعيرت للوصل فقولك جاءني زيد راجلا أو هو فارس كلام

قوله لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا
حتى يكون جاريا على قوله بعضكم لبعض عدو
فانه لو اريد الحال لقيل متعادين فلما لم يقل الا
بعض فالمبتدا عنه بعدوا يس بعبارة شيء في
الحال فهو بمنزلة اعاده اسمه صريحا
الظاهر فيه الاستيناف وانه لعطف ذكر
المبتدا بخلاف قوله تعالى بعضكم لبعض عدو
فانه لو قال متعادين لم يفهم منه صريحا
المقصود اي كون بعضهم عدوا لبعض
فلم يكن ذكر المبتدا والاتيان بالجملة
الاسمية صالحا فليتامل
...

فصيح واما جاءني زيد هو فارس فخبيث ذكره في قوله اهبطوا بعضكم لبعض عدو انه في موضع
الحال اي متعادين يعادي بها ابليس و يعادونه بزيا وقوله هو في منزلة المفرد وهذا يجيء منه جاءني
زيد هو فارس لانه لو اريد ذلك لوجب ان يقال فارسا فلهذا حكم بانه خبيث والذي يبين
ذلك ما ذكره الشيخ في دلائل الاعجاز من انك اذا قلت جاءني زيد يسرع فهو بمنزلة جاءني زيد
مسرعا لانك تثبت به مجيئا هو اسراع وتصل بذلك احد المعنيين بالاخر فيجعل الكلام خبرا
واحدا كانك قلت جاءني بهذه الهيئة واذا قلت جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى
بين يديه او وسيفه على كتفه كان المعنى على انك بدأت فاثبت المجيء ثم استانفت خبرا
ابتدائيا واثباتا ثانيا لما هو مضمون الحال فلهذا احتيج الى ما يربطها بالجملة الثانية بالاولى
بالواو كما يجيء بها في نحو زيد منطلق وعمرو ذاهب لتضمها واما الحال لا تخرجها عن كونها
جملة لعدم الجملة الى الجملة كالفاء في جواب الشرط فانها بمنزلة العاطفة فانها جاءت لربط
جملة ليس من شانها ان ترتبط بنفسها فالجملة في نحو جاءني زيد يسرع بمنزلة الجزاء المستغني
عن الفاء لان من شانه ان يرتبط بنفسه والجملة نحو جاءني زيد وهو مسرع او وغلامه يسعى بين
يديه او وسيفه على كتفه بمنزلة الجزاء الذي ليس من شانه ان يرتبط بنفسه ثم قال الشيخ في
ان جعل نحو على كتفه سيف حالا الاكثر فيها اي في تلك الحال تركها اي ترك الواو نحو قوله
بشار اذا انكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد اي اذا لم يعرفني قدر اهل
بلدة ولم اعرفهم خرجت منهم وفارقتهم مبتكرا مصاحبا للبازي الذي هو ابكر الطيور مشتملا
على شيء من ظلمة الليل غير منتظر لاسفار الصبح فقوله علي سواد اي بقية من الليل حال تركت فيها
الواو ثم قال الشيخ الوجه ان يكون فاعلا للظرف لاعتماده على ذي الحال لا مبتدا وينبغي
ان يقدر ههنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل دون الفعل اللهم الا ان يقدر
فعلا ماضيا مع قد وقال المصنف لعل لفظ مختار تقديره باسم فاعل لرجوعه الى اصل الحال
وهي المفردة ولهذا كثر فيها ترك الواو وانما جوزنا التقدير بالفعل الماضي لمجيئها بالواو قليلا
كقوله وان امرء اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيداء سملق وانما لم يجوز التقدير
بالمضارع لامتناع مجيئها بالواو وهذا كلام وجيه نظرا الى ان الاصل في الحال الافراد فكذا
الخبر والنعت والواجب ما ذكره الشيخ تفضيلا لجانب الافراد في الحال على الخصوص دون
الخبر والنعت ولانا لا نسلم ان جواز التقدير بالمضارع يوجب امتناع الواو لجواز ان
كما يدل عليه قول الشيخ انه يقدر ههنا وفيه بحث لان هذا انما يرد لو اجمل خصوصا اعتراضا على الخبر والنعت

ان يكون المقدر معه وجدا لواو هو الماضي لا الاسم لان الخبر تقديره بالمفرد ومع هذا لم
يمتنع الواو مع ان المفرد اولى بامتناع الواو من المضارع والحق ان نحو على كتفه سيف يحتمل
ان يكون الاسم مرفوعا بالابتداء والظرف خبره فتكون الجملة اسمية كما جاز ذلك في نحو
في الدار زيد واقام ثم زيد ويحتمل ان يكون فعلية مقدرة بالماضي او المضارع ويحتمل
ان يكون حالا مفردة مقدرة باسم الفاعل والاولان مما يجوز فيه ترك الواو والاخيران
مما يمتنع فيه الواو فعلى هذا كثر فيه ترك الواو وهذا اذا لم يكن صاحب الحال نكرة
متقدمة والا فالواو واجب لئلا يلتبس الحال بالصفة نحو جاءني رجل فارس على
كتفه سيف ومما اهملناه من قرينة الاوضاع كتاب معلوم ومن كلام الشيخ ايضا وقوله ويحسن
الترك اي ترك الواو في الجملة الاسمية تارة لدخول حرف على المبتدأ يحصل بذلك
الحرف نوع من الارتباط كقوله اي الفرزدق فقلت عسى ان تبصريني كأنما بنيّ حوالي
الاسود الحوارد من حرد اذا غضب فقوله بنيّ الاسود جملة اسمية وقعت حالا من
مفعول تبصريني ولولا دخول كأنّ عليها لم يحسن الكلام الا بالواو وقوله حوالي اي في
اكنافي وجوانبي حال من بنيّ لما في حرف التشبيه من معنى الفعل ويحسن الترك تارة اخرى
لوقوع الجملة الاسمية الحالية بعقب مفرد حال كقوله اي ابن الرومي والله يبقيك
لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم فهذه الجملة حال ولو لم يتقدمها قوله سالما لم يحسن فيها
ترك الواو والحالان اعني الجملة الاسمية وسالما يجوز ان تكونا من الاحوال المترادفة وهي
ان تكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك ههنا ويجوز ان تكونا من
الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال الثانية الاسم الذي يشتمل عليه الحال الاولى
مثلا ان يجعل قوله برداك تبجيل حالا من الضمير في سالما وقال بعضهم ان كان المبتدأ ضمير
ذي الحال يجب الواو والا فان كان الضمير فيها صدر الجملة سواء كان مبتدأ نحو فوه الى
فيّ واهبطوا بعضكم لبعض عدو او خبرا نحو وجدته حاضراه الجود والكرم فلا يجب
تجنبه عن الواو لكون الرابط في اول الجملة وعندنا ان البيان من هذا القبيل لانه ضعيف
قليل كقولهم نصف النهار الماء غامره **الباب الثامن في الايجاز والاطناب**
والمساواة قال السكاكي اما الايجاز والاطناب فلكونهما نسبيين اي من الامور النسبية
التي تكون تعقلها بالقياس الى تعقل شيء آخر فان الموجز انما يكون موجزا بالنسبة الى كلام

ادي بد منه وكذا المطنب مما يكون مطنبا بالقياس الى كلام انقص منه لا يتيسر الكلام فيهما الا بترك التحقيق والتعيين يعني لا يمكن ان يقال على التعيين والتحقيق ان الاتيان بهذا المقدار من الكلام ايجاز وبعين تلك المقدار اطناب اذ رب كلام موجز بالنسبة الى كلام يكون هو بعينه مطنبا بالنسبة الى كلام اخر وكذا المطنب فكيف يمكن ان يقال على التحقيق والتحديد بان هذا ايجاز وذاك اطناب والبناء على امر عرفي اى ولا بد من البناء على امر يعرفه اهل العرف وهو متعارف الاوساط الذين ليس لهم فصاحة وبلاغة ولا عي وفهاهة اى كلامهم في مجرى عرفهم في تادية المعاني عند المعاملات والمحاورات وهو اى هذا الكلام لا يحمد من الاوساط في باب البلاغة لعدم رعاية مقتضيات الاحوال ولا يذم ايضا منهم لان غرضهم تادية اصل المعنى بدلالات وضعية والفاظ كيف كانت ومجرد تاليف يخرجها عن حكم النعيق فالايجاز اداء المقصود باقل من عبارة المتعارف والاطناب اداؤه باكثر منها ثم قال الاختصار لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى ما سبق اى الى كون عبارة المتعارف اكثر منه ويرجع تارة اخرى الى كون المقام خليقا بابسط مما ذكر اى من الكلام الذي ذكره المتكلم وليس المراد مما ذكره متعارف الاوساط على ما سبق الى بعض الاوهام يعني قد يوصف الكلام بالاختصار لكونه اقل من عبارة المتعارف وقد يوصف لكونه اقل من العبارة اللائقة بالمقام بحسب مقتضى الظاهر كقوله تعالى رب اني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيبا فانه اطناب بالنسبة الى المتعارف وهو قولنا يا رب قد شخت لكنه ايجاز بالنسبة الى ما يقتضيه المقام ظاهرا لانه مقام بيان انقراض الشباب والمام المشيب فينبغي ان يبسط فيه الكلام غاية البسط ويبلغ في ذلك كل مبلغ ممكن فظهر ان للايجاز معنيين احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام فبينهما عموم من وجه لتصادقهما فيما هو اقل من عبارة المتعارف ومقتضى المقام جميعا كما اذا قيل رب شخت بحذف حرف النداء وياء الاضافة وصدق الاول بدون الثاني كما في قوله اذا قال الخميس نعم بحذف المبتدأ فانه اقل من عبارة المتعارف وهي هذا نعم وليس اقل من مقتضى المقام لان المقام لضيقه يقتضي حذف المسند اليه كما مر وصدق الثاني بدون الاول كما في قوله تعالى رب اني وهن العظم مني ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا لكنه تركه لانسياق الذهن اليه مما ذكر في الايجاز والنسبة بين الاطنابين ايضا عموم من وجه وكذا بين الايجاز بالمعنى الثاني والاطناب فليتامل وقد توهم من كلام السكاكي ان الفرق بين الايجاز

والاختصار هو ان الايجاز ما يكون بالنسبة الى المتعارف والاختصار ما يكون بالنسبة الى مقتضى
المقام وهو وهم لان السكاكي قد صرح بالاختصار على كونه اقل من المتعارف ايضا ثم لو قيل الايجاز اخص
باصطلاح انه لم يطلق على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب وفيه نظر لان
كون الشيء نسبيا لا يقتضي تعسر تحقيق معناه لان كثيرا من الامور النسبية والمتضايفة الاضافية قد
تحقق معانيها وتعرف بتعريفات تليق بها كالابوة والبنوة ونحوهما وجوابه ان المراد بعدم تيسر
تحقيقه انه لا يمكن ان يحقق ويعين ان هذا القدر من الكلام ايجاز وذاك اطناب على ما مر
هذا ضرورة ... انه لا يمكن ان يبين معناهما اصلا لان ما ذكره السكاكي تعيينهما
ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف بان يقال الايجاز الكلام قد يكون لكونه اقل من المتعارف
وقد يكون لكون المقام خليقا بكلام ابسط من الكلام المذكور رد الى الجهالة لانه لا يعرف
كمية متعارف الاوساط وكيفيته لاختلاف طبقاتهم ولا يعرف ان كل مقام اي مقدار
يقتضي من البسط حتى يقاس عليه ويحكم بان المذكور اقل منه او اكثر وجوابه ان الالفاظ قوالب
المعاني والقدرة على تأدية المعاني بعبارات مختلفة في الطول والقصر والتصرف في
ذلك بحسب مناسبة المقامات انما هي من دأب البلغاء واما المتوسطون بين الجهال والبلغاء
فلهم في تفهيم المعاني حد معلوم من الكلام يجري فيما بينهم في الحوادث اليومية بل بحسب
الوضع على المعاني المقصودة وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح
بالنسبة اليهما جميعا والبناء على البسط الموصوف انما هو بالنسبة الى البلغاء فقط فهم يعرفون
ان اي مقام يقتضي البسط وان كل مقام اي مقدار يقتضي من البسط على ما مر بيانه من ذلك
في الابواب السابقة فلا رد الى الجهالة ثم الاقرب الى الصواب والى الفهم ان يقال التعبير
عن المقصود اما ان يكون بلفظ مساو له او لا الثاني اما ان يكون ناقصا عنه او زائدا عليه
والناقص اما ان يكون وافيا به او لا والزائد اما ان يكون لفائدة او لا فهذه خمسة طرق ثلثة
منها مقبولة واثنان مردودان اما المقبولة من طرق التعبير عن المراد فهو تأديته اصله بلفظ
مساو له اي لاصل المراد او بلفظ ناقص عنه واف او بلفظ زائد عليه لفائدة فالمساواة
ان يكون اللفظ بمقدار اصل المراد والايجاز ان يكون اللفظ ناقصا عنه وافيا به والاطناب
ان يكون اللفظ زائدا عليه لفائدة واحترز بواف عن الاخلال وهو ان يكون اللفظ ناقصا
عن اصل المراد غير واف به كقوله اي الحارث بن حلزة اليشكري والعيش خير في ظلال

النوك أي الحمق والجهالة ممن أي من عيش من عاش كدا أي مكدودا متعوبا أي الناعم في
العقل يعني أن أصل المراد أن العيش الناعم في ظلال النوك خير من العيش الشاق في ظلال
العقل ولفظه غير واف بذلك فيكون مخلا و ... لا ... شهر في العرف أن العيش
المستند إلى العيش الناعم إنما هو عيش الجهلة الحمقى دون العقلاء المتأملين في عواقب
الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النوك كناية عن العيش الناعم والعيش الشاق كناية
عن عيش العقلاء المتحيرين في امورهم وأشار باللطف إلى أن العيش في ظلال الجهل
والحماقة لا يكون إلا ناعما وأن العيش الشاق لا يكون إلا عيش العاقل حتى أنه لو ذكر الناعم
وفي ظلال العقل لكان كالتكرار ويبتنى على ذلك لفظ الظلال واحترز بفائدة عن التطويل
وهو أن يكون اللفظ زائدا على أصل المراد لا لفائدة ولا يكون اللفظ الزائد متعينا نحو قوله
وعدي بن الأبرش يذكر غدر الزباء بجذيمة بن الأبرش وقددت الأديم لراهشيه وألفى
أي وجد قولها كذبا ومينا والكذب والمين بمعنى واحد ولا فائدة في الجمع بينهما التقديد
التقطيع والراهشان عرقان في باطن الذراعين والضمير في راهشيه وألفى لجذيمة وفي
قددت وقولها للزباء وعن الحشو المفسد أي واحترز بفائدة عن الحشو أيضا وهو الزيادة
لا لفائدة بحيث يكون الزائد متعينا وهو ضربان لأنه لا يخلو إما أن يكون مفسدا
للمعنى ولا يكون فالحشو المفسد كالندى في قوله أي كلفظ الندى في بيت أبي الطيب
ولا فضل فيها أي في الدنيا للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب هي
اسم للمنية غير منصرف للعلمية والتأنيث وإنما صرفها للضرورة فالمعنى أنه لا فضيلة
في الدنيا للشجاعة والعطاء والصبر على الشدائد على تقدير عدم الموت وهذا إنما يصح
في الشجاعة والصبر دون العطاء فإن الشجاع إذا تيقن بالخلود هان عليه الاقتحام في
الحروب والمعارك لعدم خوفه من الهلاك فلم يكن في ذلك فضل وكذا الصابر إذا تيقن
بزوال الحوادث والشدائد وبقاء العمر هان عليه صبره على المكروه ولو توقع بالخلاص عنه
بل يجرد طول العمر مما يهون على النفوس الصبر على المكاره ولهذا يقال هب لي صبر أيوب
فمن لي بعمر نوح بخلاف الباذل ماله فإنه إذا تيقن بالخلود شق عليه بذل المال لاحتياجه
إليه دائما فيكون بذله حينئذ أفضل وأما إذا تيقن بالموت فقد هان عليه بذله ولهذا قيل
مثل إن كلت واطعم أخاك فلا الزاد يبقى ولا الآكل فما يقال إن المراد بالندى بذل

المقتى

النفس فليس بشيء لانه لا يفهم من اطلاق لفظ الندى ولا يتوقف على تقدير عدم الموت لا معنى
لبذل النفس الا عدم التحرز عن الامور التي من شأنها الاهلاك وهذا بعينه معنى الشجاعة والاقرب
ما ذكره الامام ابن جني وهو ان في الخلود وتنقل الاحوال فيه من عسر الى يسر ومن شدة الى رخاء
ما يسكن النفوس ويسهل البؤس فلا يظهر لبذل المال كثير فضل و غير المفسد كقوله اي نحو
الحشو الغير المفسد للمعنى كلفظ قبله في قول زهير ابن ابي سلمى فاعلم علم اليوم والامس
قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي فان قلت قد يقال ابصرته بعيني وسمعته باذني وضربته
بيدي ولا يجعل مثل هذا من الحشو لوقوعه في التنزيل نحو فويل لهم مما كتبت ايديهم قلت
امثال ذلك انما يقال في مقام يفتقر الى التاكيد كما تقول لمن ينكر معرفة ما كتبه هذا الخط
كتبته بيمينك هذه واما قوله تعالى ذلك قولهم بافواههم فمعناه انه قول لا يعضده برهان
فما هو الا لفظ يفوهون به ومهمل كالالفاظ المهملة التي هي اجراس ونغم لا معاني لها وذلك
لان القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب وما لا معنى له مقول
بالفم لا غير ولهذا قال الله تعالى يقولون بافواههم ما ليس في قلوبهم المساواة قدمها لانها الاصل
والمقيس عليه نحو ولا يحيق المكر السيء الا باهله وقوله اي قول النابغة يخاطب ابا قابوس
فانك كالليل الذي هو مدركي وان خلت ان المنتأى هو اسم موضع من انتأى بناى يبعد
عنك واسع اي بعد وسعة وبعد شبهه بالليل لانه وصفه في حال سخطه وهوله والمعنى
انه لا يفوتك الممدوح وان ابعدت في الهرب فضلا الى اقصى الارض لسعة ملكه وطول يده ولان
له في جميع الافاق مطيعا لامره يرده اليه هارب اليه فان قيل كلا المثالين غير صحيح لان في الاية
حذف المستثنى منه وفي البيت حذف جواب الشرط فيكون ايجازا لا مساواة قلنا باعتبار المعنى
امر لفظي و رعاية للقواعد النحوية من غير ان يتوقف عليه تادية اصل المراد حتى لو صرح
بذلك لكان اطنابا بل ربما يكون تطويلا وبالجملة كون لفظ الاية والبيت ناقصا عن اصل
المراد ممنوع على انه قد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط اعني الشرط الواقع حالا لا يحتاج
الى الجزاء والايجاز ضربان ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حيوة فان
معناه كثير ولفظه يسير لان المراد به ان الانسان اذا علم انه متى قتل كان ذلك داعيا له الى
ان لا يقدم على القتل فارتفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لبعض
فكان ارتفاع القتل حيوة لهم ولا حذف فيه فان قلت اليس قد حذف الفعل الذي يتعلق

به الظرف قلت لما سيأتي ان الظرف مستقر ووجب تركه لعدم احتياج تأدية اصل المراد اليه حتى
لو ذكر لكان تطويلاً صح ان ليس فيه حذف شيء مما يؤدى به اصل المراد وتقديره بالفعل انما هو لرعاية
رعاية امر لفظي وهو ان حرف الجر لا بد ان يتعلق بفعل وفضله اي رجحان قوله ولكم في القصاص
حياة على ما كان عندهم اوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل انفى للقتل بقلة حروف
ما يناظره اي اللفظ الذي يناظر قولهم القتل انفى للقتل منه اي من قوله ولكم في القصاص
حياة وما يناظره منه هو في القصاص حياة لان قوله ولكم لا مدخل له في المناظرة لكونه
زائداً على معنى قولهم القتل انفى للقتل فحروف في القصاص حياة احد عشر باعتبار التنوين و
اربعة عشر وحروف القتل انفى للقتل اربعة عشر والمعتبر الحروف الملفوظة لا المكتوبة اذ
الايجاز انما يتعلق بالعبارة دون الكتابة والنص على المطلوب الذي هو الحياة بخلاف
قولهم فانه لا يشتمل على التصريح بها وما يفيده تنكير حياة من التعظيم لمنعه اي منع القصاص
اياهم عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد فحصل لهم في هذا الجنس من الحكم الذي هو القصاص
حياة عظيمة او النوعية عطف على التعظيم اي ولكم في القصاص نوع من الحياة الحاصلة للمقتول
اي الذي يقصد قتله والقاتل بالارتداع عن القتل للعلم بالاقتصاص من القاتل لانه اذا
هم بالقتل فعلم انه يقتص منه فارتدع سلم صاحبه من القتل وسلم هو من القود واطراده
اي بكون قوله ولكم في القصاص حياة مطرداً اذ الاقتصاص مطلقاً سبب للحياة بخلاف قولهم
فان القتل الذي انفى للقتل ما يكون على وجه القصاص لا مطلق القتل لان القتل ظلماً ليس
انفى للقتل بل ادعى له وخلوه اي خلو قوله ولكم في القصاص حياة عن التكرار بخلاف قولهم فانه
يشتمل على تكرار القتل والتكرار من حيث انه تكرار من عيوب الكلام بمعنى ان ما يخلو عن التكرار
افضل مما يشتمل عليه ولا يلزم من هذا ان يكون التكرار مخلاً بالفصاحة فان قيل في هذا التكرار
رد العجز على الصدر وهو من المحسنات قلنا حسنه ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر
وهذا لا ينافي رجحان الخالي عن التكرار ولهذا قالوا الاحسن في رد العجز على الصدر ان لا يؤدي الى
التكرار بان يكون كل من اللفظين بمعنى آخر واستغنائه اي باستغناء قوله ولكم في القصاص حياة
عن تقدير محذوف بخلاف قولهم فانه يحتاج الى ان القتل انفى للقتل من تركه والمطابقة اي و
باشتماله على صنعة المطابقة وهي الجمع بين المتضادين كالقصاص والحياة ويتجه ايضاً بما فيه من الغرابة
وهو ان الاقتصاص قتل هو سبب للحياة وقد جعل مكاناً وظرفاً للحياة وسلامته عن توالي اسباب

الخفيفة التي تنقص سلاسة الكلام بخلاف قولهم فانه ليس فيه ما يجمع بين حرفين متحركين متلاصقين
الا في موضع واحد وبخلوه عما يشتمل عليه قولهم من التناقض بحسب الظاهر وهو ان الشيء ينفي
نفسه وفيه نظر لان ذلك غرابته حسنة وبما فيه من تقديم الخبر على المبتدأ وللاختصاص العدد وفيه
نظر لان تقديم الخبر على المبتدأ المنكر مثل في الدار رجل لا يفيد الاختصاص وايجاز الحذف
عطف على ايجاز القصر وهو ما يكون بحذف شيء والمحذوف اما جزء جملة يعني بالجزء ما يذكر
في الكلام ويتعلق به ولا يكون مستقلا عمدة كان او فضلة مفردا كان او جملة مضاف بدل
من جزء جملة نحو واسأل القرية اي اهل القرية او موصوف نحو قول العرجي انا ابن جلا وطلاع
الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني الثنية العقبة وفلان طلاع الثنايا اي ركاب لصعاب الامور
اي انا ابن رجل جلا اي انكشف امره وجلا الامور اي كشفها فحذف الموصوف وقيل ان الصفة اذا
كانت جملة لا يحذف موصوفها الا بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من المجرور بمن او بفي كقوله
تعالى ومنهم دون ذلك كقولك ما في القوم دون هذا وفي غيره نادر لا سيما اذا لم يكن منها فتح
عن الظرف لان الجملة فلفظ جلا ههنا علم وحذف التنوين لانه محكي كما في قوله نبئت اخوالي
بني يزيد ظلما علينا لهم فديد لا لانه غير منصرف للعلمية ووزن الفعل على ما توهمه بعض النحاة لان
هذا الوزن ليس مما يختص بالفعل ولا في اوله زيادة كزيادة الفعل وتحقيق ذلك ان الفعل المنقول
الى العلمية اذا اعتبر معه ضميره على سبيل الجملة علما فهو محكي والا فحكمه حكم المفرد في الاعراب
وعدمه او صفة نحو وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا اي كل سفينة صحيحة او نحوها
كسالمة او غير معيبة وما يؤيد هذا المعنى بدليل ما قبله وهو قوله تعالى فاردت ان اعيبها فانه
يدل على ان الملك كان انما يأخذ الصحيحة بعين المعيبة او شرط كما مر في اخر باب الانشاء او جواب
شرط اما لمجرد الاختصار نحو واذا قيل لهم اتقوا ما بين ايديكم وما خلفكم اي اعرضوا بدليل ما بعده
وهو قوله تعالى وما تأتيهم من اية من ايات ربهم الا كانوا عنها معرضين او للدلالة عطف على قوله لمجرد
الاختصار يعني يكون حذف جواب الشرط للدلالة على انه اي جواب الشرط شيء لا يحيط به الوصف او
لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولا يتصور مطلوبا او مكروها الا وهو يجوز ان يكون
الامر اعظم منه بخلاف ما اذا ذكر فانه يتعين ويقرب فيسهل امره عنده الا ترى ان المولى اذا قال لعبده
والله لئن قمت اليك وسكت تزاحمت عليه من الظنون المعترضة للوعيد ما لا يتزاحم لو نص من
مؤاخذته على ضرب من العذاب وكذلك اذا قال الشيخ المتيح اذا ابتلي شابا وسكت جاء الاشارة له

مما لم يجعل له اولات بالجواب مثالهما اى مثال الحذف للدلالة على انه شئ لا يحيط به الوصف الحذف
لتذهب نفس السامع كل مذهب ممكن ولو ترى اذ وقفوا على النار ولو ترى اذ الظالمون
موقوفون عند ربهم ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم ومنه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت
ابوابها او غير ذلك عطف على قوله جواب الشرط اى او الحذف في غير ذلك المذكور كالمسند اليه
والمسند والمفعول والفعل كما مر في الابواب السابقة وكالحال نحو البر الكر بستين اى منه
والمستثنى نحو جاءني زيد ليس الا والمضاف اليه نحو بين ذراعي وجبهة الاسد نحو يا رب ويا غلام
وكجواب القسم نحو والفجر وليال عشر وجواب لما نحو فلما اسلما وتله للجبين وكالمعطوف مع
مع حرف العطف نحو لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل اى ومن انفق من بعده وقاتل بدليل
ما بعده وهو قوله تعالى اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا من بعد وقاتلوا واما جملة
عطف على اما جزء جملة مسببة عن سبب مذكور نحو ليحق الحق ويبطل الباطل اى فعل ما فعل
ومنه قول ابي الطيب اتى الزمان بنوه في شبيبته فسرهم واتيناه على الهرم اى فساءنا
او سبب لمذكور نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت ان قدر فضربه بها فيكون
قوله فضربه بها جملة محذوفة هي سبب لمذكور وهو قوله تعالى فانفجرت ومنه قوله تعالى كان الناس
امة واحدة فبعث الله اى فاختلفوا فبعث الله بدليل قوله ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه
ويجوز ان يقدر فان ضربت بها فقد انفجرت فيكون المحذوف جزء جملة هو شرط كقوله تعالى
فالله هو الولي اى ان ارادوا اولياء بحق فالله هو الولي والفاء في مثل قوله تعالى فانفجرت يسمى
فاء فصيحة وظاهر كلام الكشاف ان تسميتها فصيحة انما هي على التقدير الثاني فهو ان يكون
الحذف جزء جملة وظاهر كلام المفتاح على العكس ومثلها فصيحة على التقديرين والمشهور
في مثلها قوله قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا وغيرها اى غير
اى غير المسبب والسبب نحو فنعم الماهدون على ما مر في بحث الاستئناف من انه على حذف المبتدأ
والخبر في قوله من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف وفقا اكثر اى والحذف وقتا اكثر من جملة
نحو انا انبئكم بتأويله فارسلون يوسف اى فارسلون الى يوسف لاستعبره الرؤيا ففعلوا
فاتاه وقال له يا يوسف ومنه بيت لسقط طربن لضوء البارق المتعالي ببغداد وهنا
ما لي وما لي اى طربن فاحدثت سكنتها وهي لا تسكن ثم اعاودها فتعدت عنه الى ان قضيت
العجب من كثرة معاودتي وشدة حال منها الحذف من علي وجهين ان لا يقام شئ مقام المحذوف
كما مر وان يقام نحو وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اى فلا تحزن واصبر لانه قد كذبت

الرّسل من قبله متقدم على تكذيبه فلا يصح وقوعه جزاء له بل هو سبب لعدم الحزن والصبر
فاقيم مقام المسبب الحذف لا بد له من دليل وادلته كثيرة منها ان يدل العقل عليه اي على الحذف
والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة اي تناولها فان العقل دل على
ان الاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان فلا بد ههنا من محذوف والمقصود
الاظهر يدل على ان المحذوف تناول لان الغرض الاظهر من هذه الاشياء تناولها وتقدير التناول
اولى من تقدير الاكل ليشمل شرب البانها فانه ايضا حرام وقوله منها ان يدل فيه تسامح لان
ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة ليست من الادلة ومنها ان يدل العقل عليهما اي على الحذف
وتعيين المحذوف نحو وجاء ربك اي امره او عذابه فان العقل يدل على امتناع المجيء على الله تعالى
ويدل على تعيين المحذوف بانه الامر او العذاب اي احدهما وليس المراد انه يدل على تعيين
الامر وتعيين العذاب فليتامل ومنها ان يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن
الذي لمتنني فيه فان العقل دل على ان فيه حذفا فيه مضافا محذوفا اذ لا معنى للوم الانسان
على ذات الشخص بل انما يلام على فعل كسبه اما تعيين المحذوف فانه يحتمل ان يقدر في حبه لقوله
قد شغفها حبا وفي مراودته لقوله تراود فتيها عن نفسه وفي شانه حتى يشملهما اي الحب والمراودة
والعادة دلت على الثاني اي مراودته لان الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة لقهره اياه
اي لقهر الحب المفرط صاحبه وغلبته عليه فلا يصح ان يقدر في حبه ولا في شانه لكونه شاملا له
فيتعين ان يقدر في مراودته نظرا الى العادة ومنها اي من ادلة تعيين المحذوف الشروع
لان الشروع مثلا انما يدل على ان المحذوف هو الفعل الذي شرع فيه واما الدلالة على الحذف
فانما هي من جهة ان الجار والمجرور لا بد له من فعل يتعلق هو به على ما تشهد به القوانين النحوية
يدل على تعيينه الشروع في الفعل نحو بسم الله فيقدر ما جعلت التسمية مبدءا له اي يقدر
عند الشروع في القراءة بسم الله اقرأ وعند الشروع في القيام او القعود بسم الله اقوم او اقعد
وكذا كل فعل يشرع فيه ومنها الاقتران اي ومن ادلة تعيين المحذوف اقتران الكلام او المخاطب
بالفعل كقولهم للمعرس بالرفاء والبنين اي اعرست فان كون هذا الكلام مقارنا لاعراس
المخاطب دل على ان المحذوف اعرست والرفاء بالمد الالتئام والاتفاق تقول رفات
الثوب رفاء اذا اصلحته واما من منه والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى في
صورتين مختلفتين احديهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم واحد وليتمكن في النفس

فضل تمكن لما طبع الله النفوس عليه من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين كان اوقع فيها من ان يبين اولا

او لتكمل لذة العلم به اي بالمعنى وذلك لان الادراك لذة والحرمان عنه مع الشعور بالمجهول بوجه

ما الم فالمجهول اذا لم يحصل به شعور تام فلا الم في الجهل به واذا حصل به الشعور بوجه دون وجه

تشوقت النفس الى العلم به دونا تمكن فتتالم بفقدانها اياه فاذا حصل لها العلم به على سبيل الايضاح

كملت لذة العلم به للعلم الضروري بان اللذة عقيب الالم اكمل واقوى كما ان لذة الو

ولذة الخلاص عن الالم فيما يواخي ذلك ما في قوله تعالى هل ينظرون الا ان ياتيهم الله في ظلل

من الغمام فان مجيء العذاب باتيهم من الغمام الذي هو مظنة الرحمة ليكون اشد لان الشر اذا جاء

من حيث لا يحتسب كان اغم كما ان الخير اذا جاء من حيث لا يحتسب كان اسر وكيف اذا جاء الشر

من حيث يحتسب الخير ولذلك كانت الصاعقة من العذاب المستفظع لمجيئها من حيث يتوقع

الغيث ثم بدا لهم من الله ما لم يكونوا يحتسبون نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب

شرح لشيء ما الذي للطالب وصدري يفيد تفسيره اي تفسير ذلك الشيء وايضاحه وهذا

الايضاح بعد الابهام يحتمل ان يكون للاغراض الثلاثة المذكورة وقد يكون ذلك لتفخيم الشأن

المبين وتعظيمه كقوله تعالى وقضينا اليه ذلك الامر ان دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وكقوله

واذ يرفع ابراهيم القواعد من البيت حيث لم يقل قواعد البيت بالاضافة ومنه اي ومن الايضاح

بعد الابهام باب نعم على احد القولين اي على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف

اذ لو اريد الاختصار كفى نعم زيد فلما قيل نعم الرجل زيد ونعم رجلا زيد كان اظهارا باسم فيه

للفاعل اولا مفسرا ثانيا وقوله اذ لو اريد الاختصار مشعر بان الاختصار قد يطلق على ما يقابل

الاطناب ويعم الايجاز والمساواة وهذا يوافق اصطلاح السكاكي ووجه حسنه اي حسن

باب نعم سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام ابراز الكلام في معرض الاعتدال نظرا الى

الاطناب من وجه حيث لم يقل نعم زيد والى الايجاز من وجه حيث حذف المبتدأ الذي هو

صدر الاستيناف وايهام الجمع بين المتنافيين الايجاز والاطناب وقيل الاجمال والتفصيل

ولا شك ان ايهام الجمع بين المتنافيين من الامور المستغربة التي تظهر في النفس عند وجدانها

تأثيرا ونشاطا عجيبا وانما قال ايهام الجمع لان حقيقة جمع المتنافيين ان يصدق على ذات واحدة

وصفان يمتنع اجتماعهما على شيء واحد في زمان واحد من جهة واحدة وهذا محال ومنه اي ومن

الايضاح بعد الابهام التوشيع وهو ان يؤتى في عجز الكلام بمثنى مفسر باسمين ثانيهما

معطوف

معطوف على الاول نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه خصلتان الحرص وطول الامل ولو اريد الا
لقيل ويشب فيه الحرص وطول الامل لكنه ابهم اولا ثم وضح لما سبق ويجيء هذا توشيعا
لان التوشيع لف القطن المندوف فكانه يجعل التعبير عن المعنى الواحد بالمثنى المفسر
باسمين بمنزلة لف القطن بعد الندف واما بذكر الخاص بعد العام عطف على قوله
اما بالايضاح بعد الابهام ويعني بذكره بعده ان يكون ذلك على سبيل العطف دون
الوصف والابدال فلو قال اما بعطف الخاص على العام لكان اوضح وذلك للتنبيه
على فضله اي مزية الخاص حتى كانه ليس من جنسه اي جنس العام تنزيلا للتغاير في الوصف
منزلة التغاير في الذات يعني انه لما امتاز عن سائر افراد العام بما له من الاوصاف الشريفة
جعل كانه شيء آخر مغاير للعام مباين له لا يشمله لفظ العام ولا يعرف حكمه منه بل يجب
التنصيص عليه والتصريح به وذلك قد يكون في مفرد نحو حافظوا على الصلوات والصلوة
الوسطى اي الوسطى من الصلوات او الفضلى من قولهم للافضل الاوسط وهي صلوة
العصر على قول اكثر المفسرين ومنه قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله
وجبريل وميكال وقد يكون في كلام نحو قوله تعالى ولتكن منكم امة يدعون الى الخير و
يامرون بالمعروف وينهون عن المنكر ومنه قوله تعالى اصبروا وصابروا لان المصابرة
باب من الصبر ذكر بعده تخصيصا لشدته وصعوبته واما بالتكرير لنكتة ليكون اطنابا
لا تطويلا كتاكيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون فقوله كلا ردع و
تنبيه على انه لا ينبغي للناظر لنفسه ان يكون الدنيا جميع همه وان لا يهتم بدينه وسوف تعلمون
انذار ليخافوا فينتبهوا عن غفلتهم اي سوف تعلمون الخطاء فيما انتم عليه اذا عاينتم ما قدامكم
من هول لقاء الله تعالى وفي تكريره تاكيد للردع والانذار وفي الاتيان بلفظ ثم
دلالة على ان الانذار الثاني ابلغ من الاول واشد كما تقول للمنصوح اقول لك ثم اقول لك
لا تفعل وذلك لان اصل ثم للدلالة على تراخي الزمان لكنه قد يجيء لمجرد التدرج في درج
الارتقاء من غير اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في
الزمان وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو والله ثم والله وكقوله تعالى وما ادريك ما
يوم الدين ومن نكت التكرير زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة والانبعاث عن سنة الغفلة ليكمل
تلقي الكلام بالقبول كما في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد

يا قوم انما هذه الحيوة الدنيا متاع ومنها اي ومن الاطناب زيادة التوشيح والتشريح في قوله فيا قبر معن
انت اول حفرة من الارض خطت للسماحة موضعا وبا قبر معن كيف واريت جوده وقد
كان منه البر والبحر مترعا ومنها التكرير لما قد يبعد بسبب طول الكلام وهذا التكرير قد يكون
مجردا عن رابط كما في قوله تعالى ثم ان ربك للذين هاجروا من بعد ما فتنوا ثم جاهدوا وصبروا
ان ربك من بعدها لغفور رحيم وكما في قول الشاعر لقد علم الحي اليمانون انني اذا قلت
اما بعد اني خطيبها وقد يكون مع رابط كما في قوله تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا
ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فقوله فلا تحسبنهم تكرير لقوله
لا تحسبن الذين يفرحون لبعده عن المفعول الثاني واما بالايغال من اوغل في البلاد اذا
ابعد فيها واختلف في تفسيره فقيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة
المبالغة في قولها اي قول الخنساء في مرثية اخيها صخر وان صخرا لتأتم اي تقتدي الهداة به
كانه علم في راسه نار فان قولها كانه علم واف بالمقصود وهو تشبيهه بما هو معروف بالهداية
لكنها اتت بقولها في راسه نار ايغالا وزيادة للمبالغة وتحقيق اي كتحقيق التشبيه في قوله
اي قول امرئ القيس كأن عيون الوحش حول خبائنا اي خيمتنا وارحلنا الجزع الذي لم يثقب
شبه عيون الوحش بالجزع وهو بالفتح الخرز اليماني الذي فيه سواد وبياض شبه به عيون
الوحش واتى بقوله لم يثقب ايغالا وتحقيقا للتشبيه لان الجزع اذا كان غير مثقوب كان اشبه
بالعيون قال الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا حيين فعيونهما كلها سود فاذا ماتا بدا بياضها
وانما شبهها بالجزع وفيه سواد وبياض بعد ما موتت والمراد كثرة الصيد يعني مما اكلنا
كثرت العيون عندنا كذا في شرح ديوان امرئ القيس وبهذا تبين بطلان ما قيل ان المراد انه
قد طالت مسايرتهم في الفلاة حتى الفت الوحوش رحالهم واخبيتهم وكدفع توهم غير المقصود
في بيت السقط مسقيا الكاس من فم مثل خاتم من الدر لم يهمم بتقبيله خال فانه لما جعل الفم
كاسقيا مثل خاتم من الدر وكان الكاس غالبا مما يكرع فيه كل احد من اهل المجلس حتى كان
يقبله دفع ذلك بان وصفه بانه لم يهمم بتقبيله خال ملك متكبر فكيف غيره وقيل هذا مختص
الايغال بالشعر وقيل لا يختص بالشعر بل هو ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها و
مثل لذلك بقوله تعالى قال يا قوم اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا وهم مهتدون
فان قوله وهم مهتدون مما يتم المعنى بدونه لان الرسول مهتد لا محالة لكن فيه زيادة حث

على الاتباع وترغيب في الرسل اي لا تخسرون معهم شيئا من دنياكم وتربحون صحة دينكم فينتظم
لكم خير الدنيا والآخرة واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها اي معنى
الجملة الاولى للتوكيد علة للتعقيب فالتذييل اعم من الايغال من جهة انه يكون في ختم الكلام
وغيره واخص من جهة ان الايغال قد يكون بغير الجملة ولغير التاكيد وهو اي التذييل ضربان
ضرب لم يخرج مخرج المثل ولم يستقل بافادة المراد بل توقف على ما قبله نحو ذلك جزيناهم
بما كفروا وهل نجازي الا الكفور على وجه وهو ان يكون المعنى وهل نجازي ذلك الجزاء المخصوص
فيكون متعلقا بما قبله وعلى وجه آخر وهو ان يقال الجزاء عام لكل مكافاة يستعمل
تارة في معنى المعاقبة واخرى في معنى الاثابة فلما استعمل في معنى المعاقبة في قوله جزيناهم
بما كفروا بمعنى عاقبناهم بكفرهم قيل وهل نجازي الا الكفور بمعنى وهل نعاقب فعلى هذا
يكون من الضرب الثاني لاستقلاله بافادة المراد وضرب اخرج مخرج المثل بان يكون الجملة
الثانية حكما كليا منفصلا عما قبلها جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال
نحو وقل جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وقد اجتمع الضربان في قوله تعالى
وما جعلنا لبشر من قبلك الخلد افان مت فهم الخالدون كل نفس ذائقة الموت فقوله افان
مت فهم الخالدون تذييل من الضرب الاول وقوله كل نفس ذائقة الموت من الضرب الثاني وكل
منهما تذييل على ما قبله وهو ايضا اي التذييل ينقسم قسمة اخرى ولفظ ايضا تنبيه على
ان هذا تقسيم للتذييل مطلقا يعني قد علم انه ينقسم الى القسمين المذكورين وهو ايضا
ينقسم بقسمة اخرى الى قسمين آخرين ولولا قوله ايضا لتوهم ان هذا تقسيم للضرب الثاني
كما توهم نظرا الى الامثلة بعض من يتسم بالتمييز فالتذييل الذي يجيء انه يكون لتاكيد
الجملة السابقة اما ان يكون لتاكيد منطوق كهذه الآية فان زهوق الباطل منطوق في قوله
وزهق الباطل واما لتاكيد مفهوم كقوله اي قول النابغة الذبياني ولست بمستبق
اخا لا تلمه حال من اخا لعمومه بوقوعه في سياق النفي ومن ضمير المخاطب في لست وهذا احسن
من ان يكون صفة لاخا يعرف بالتامل يعني انك لا تقدر على استبقاء مودة اخ حال كونك
لم تلمه ولا تصلحه على شعث اي تفرق وذميم خصال اي الرجال المهذب اي المنقح الفعال
المرضي الخصال فصدر البيت دل بمفهومه على نفي الكامل من الرجال وعجزه تاكيد لذلك
وتقرير لان الاستفهام فيه للانكار اي لا مهذب في الرجال واما بالتكميل ويسمى الاحتراس

ايضا لان الاحتراس هو التوقي والاحتراز عن الشيء وهذا توقٍّ عن ايهام خلاف المقصود وهو
ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه اي يؤتى بشيء يدفع ذلك الايهام وذكر له
مثالين لان ما يدفع الايهام قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالاول كقوله
اي قول طرفة فسقى ديارك غير مفسدها اي غير مفسد الديار وهو حال من فاعل سقى
صوب الربيع اي نزول المطر ووقوعه في الربيع وديمة تهمي اي تسيل ولما كان نزول المطر قد
يكون سببا لخراب الديار وفسادها دفع ذلك بتوسط قوله غير مفسدها والثاني نحو
قوله تعالى فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة على المؤمنين اعزة على الكافرين فانه
لو اقتصر على وصفهم بالذلة على المؤمنين لتوهم ان ذلك لضعفهم فدفعه على سبيل التكميل
بقوله اعزة على الكافرين دفعا لهذا الوهم واشعارا بان ذلك تواضع منهم للمؤمنين ولهذا
عدي الذل بعلى لتضمنه معنى العطف كانه قيل عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع
ويجوز ان يكون التعدية بعلى للدلالة على انهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين
خافضون لهم اجنحتهم ومن هذا القسم قول كعب بن سعد الغنوي حليم اذا ما الحلم زين
اهله مع الحلم في عين العدو مهيب فانه لو اقتصر على وصفه بالحلم لاوهم ان ذلك من
عجز فازال ذلك الوهم بان حلمه انما هو وقت تزيين الحلم لاهله وهذا انما يكون عند
القدرة والا لم يكن زينا واما المصراع الثاني فزعم المصنف انه تاكيد للازم ما يفهم من
قوله اذا ما الحلم زين اهله وهو انه غير حليم حين لا يكون الحلم زينا لاهله فان من لا يكون حليما حين
لا يحسن الحلم يكون مهيبا في عين العدو لا محالة فيكون من باب التاكيد لمفهوم لا تكميلا كما
زعم بعض الناس وفيه نظر لانا لا نسلم ان من لا يكون حليما حين لا يحسن الحلم يكون مهيبا
في عين العدو لجواز ان يكون غضبه مما لا يبالى به ولا يعبأ به والذي يخطر بالبال ان قصده في
البيت لطفا ادق مما يشعر به كلام المصنف وهو ان المصراع الثاني تكميل وذلك ان كونه
حليما في حال يحسن فيه الحلم يوهم انه في تلك الحال ليس مهيبا لما بين الانبساط وطلاقة الوجه
وعدم آثار الغضب لمهابته فنفى ذلك الوهم بقوله مع الحلم في عين العدو مهيب يعني انه مع
الحلم في تلك الحال التي يحسن فيها الحلم بحيث يهابه العدو ولا يتمكن مما يريد في غيبته فكيف
في غير تلك الحال واما بالتتميم وهو ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة
لنكتة كالمبالغة نحو ويطعمون الطعام على حبه في وجه وهو ان يكون الضمير في حبه للطعام

اى يطعمونه مع حبه والاحتياج اليه وان جعل الضمير لله اى يطعمونه على حب الله تعالى
فلا يكون مما نحن فيه لانه لتادية اصل المراد وكتقليل المدة فى قوله تعالى سبحان الذى
اسرى بعبده ليلا مع ان الاسراء لا يكون الا بالليل للدلالة على التقليل وانه اسرى فى
بعض الليل واما بالاعتراض وهو ان يؤتى فى اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة
او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام ليس المراد بالكلام هو المسند اليه و
المسند فقط بل مع جميع ما يتعلق بهما من الفضلات والتوابع والمراد باتصال الكلامين
ان يكون الثانى بيانا للاول او تاكيدا له او بدلا منه كالتنزيه فى قوله تعالى ويجعلون لله
البنات سبحانه ولهم ما يشتهون فان قوله سبحانه جملة لكونه بتقدير الفعل وقعت فى اثناء
الكلام لان قوله ولهم ما يشتهون عطف على قوله لله البنات والنكتة فيه تنزيه الله و
تعظيمه عما ينسبون اليه والدعاء فى قوله اى كالدعاء فى قول عوف بن محلم الشيبانى
ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعى الى ترجمان يقال ترجم كلامه اذا
فسره بلسان اخر فقوله وبلغتها جملة معترضة بين اسم ان وخبرها والواو فيه اعتراضية ليست
عاطفة ولا حالية كما ذكره بعض النحاة وبه يشعر ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى
واتخذ الله ابراهيم خليلا انها اعتراض لا محل لها من الاعراب نحو الا هل اتاها والحوادث
جمة فائدتها تاكيد وجوب اتباع ملته ولو جعلها عطفا على الجملة قبلها لم يكن لها معنى
ومثله ما ذكره فى قوله تعالى والله اعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى انه اعتراض بين
قوله انى وضعتها انثى وقوله وانى سميتها مريم ومثل هذا الاعتراض كثيرا ما يلتبس
بالحال والفرق دقيق اشار اليه صاحب الكشاف حيث ذكر فى قوله تعالى ثم اتخذتم العجل
من بعده وانتم ظالمون حال اى عبدتم العجل وانتم واضعون العبادة فى غير موضعها و
اعتراض اى وانتم قوم عادتكم الظلم والتنبيه فى قوله اى كالتنبيه فى قول الشاعر واعلم فعلم
المرء ينفعه ان سوف ياتى كل ما قدرا ان هى المخففة من المثقلة وضمير الشان محذوف اى
انه المقدر كائن البتة وان وقع فيه تاخير ففى هذا تسلية وتسهيل للامر وقوله فعلم المرء
ينفعه جملة معترضة بين اعلم ومفعوليه والفاء اعتراضية وفيها شائبة من السببية ومما جاء
اى ومن الاعتراض الذى يقع بين كلامين وهو اكثر من جملة ايضا كما ان الواقع هو بينه
اكثر من جملة قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين

نسائكم حرث لكم فقوله ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين اعتراض باكثر من جملة بين كلامين متصلين معنى واشار الى اتصالهما بقوله فان قوله نسائكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث امركم الله يعني ان المأتي الذي امركم به هو مكان الحرث لان الغرض الاصلي في الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة فلا تأتوهن الا من حيث يتأتى منه هذا الغرض والنكتة في هذا الاعتراض الترغيب فيما امروا به والتنفير عما نهوا عنه ومن نكت الاعتراض تخصيص احد المذكورين بزيادة التأكيد في امر علق بهما كقوله تعالى ووصينا الانسان بوالديه حملته امه وهنا على وهن وفصاله في عامين ان اشكر لي ولوالديك فقوله ان اشكر لي تفسير لوصينا وقوله حملته اعتراض بينهما ايجابا للتوصية بالوالدة خصوصا وتذكيرا لحقها العظيم مفردا ومنها المطابقة والاستعطاف في قول ابي الطيب وخفوق قلب لو رأيت لهيبه يا جنتي لرأيت فيه جهنما فقوله يا جنتي اعتراض للمطابقة مع جهنم وللاستعطاف ومنها بيان السبب لامر فيه غرابة كما في قول الشاعر فلا هجره يبدو وفي اليأس راحة ولا وصله يصفو لنا فنكارمه فان كون هجر الحبيب مطلوبا للمحب امر غريب فبين سببه بان في اليأس راحة فقد يكون النكتة فيما يرى في الاعتراض غير ما ذكرها سوى دفع الايهام بل يجوز ان يكون الاعتراض لدفع ايهام خلاف المقصود ثم جوز بعضهم وقوعه يعني بعض القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام ايضا افترقوا فرقتين فجوزت فرقة منهم وقوع الاعتراض آخر جملة لا يليها جملة متصلة بها بان لا يليها جملة اصلا فيكون الاعتراض في آخر الكلام او يليها جملة غير متصلة بها معنى وهذا صريح في مواضع من الكشاف فالاعتراض عند هؤلاء ان يؤتى في اثناء الكلام او في آخره او بين كلامين متصلين او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة لا تتم لمخالفة الاولين الا في جواز كون النكتة دفع الايهام وجواز ان لا يليها جملة متصلة بها فبقي اشتراط ان لا يكون لها محل من الاعراب بحاله فيشمل الاعتراض بهذا التفسير التذييل وبعض صور التكميل وهو ان يكون بجملة لا محل لها من الاعراب كما في قول الحماسي وما مات منا سيد في فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل فان المصراع الثاني تكميل لانه لما وصف قومه بشمول القتل اياهم اوهم ان ذلك لضعفهم فازال هذا الوهم بوصفهم بالانتصار من قاتليهم وكلامه ههنا دال على ان الجملة في التذييل يجب ان لا يكون لها محل من الاعراب وهذا مما لم يصرح به في تفسيره

قال وما مات منا سيد في فراشه
ولا طل منا حيث كان قتيل اقول في
البيت ...

لجواز ان تكون جملة ذات محل من الاعراب تعقب بجملة اخرى مشتملة على معناها معربة باعرابها بدلا منها او تاكيدا ويكون الغرض منها تاكيدا لا ولى اللهم الا ان يقال انه اعتمد في هذا الاشتراط على الامثلة والاعتراض بهذا التفسير يباين التتميم لانه انما يكون بفضلة والفضلة لا بد لها من الاعراب فبعضهم اي وجوز الفرقة الثانية من القائلين بان النكتة في الاعتراض قد يكون دفع الايهام كونه اي كون الاعتراض غير جملة فالاعتراض عندهم ان يؤتى في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة فيشمل الاعتراض بهذا التفسير بعض صور التتميم وبعض صور التكميل وهو ما يكون واقعا في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى وتقرير كلامه على ما ذكرنا ظاهر واما على ما ذكره في الايضاح حيث قال ومنهم من تشترط في الاعتراض ان يكون في اثناء الكلام او بين كلامين متصلين معنى لكن لا تشترط ان يكون جملة او اكثر من جملة فيشمل من التتميم ما كان واقعا في احد الموضعين وفي اثناء كلام او بين كلامين متصلين معنى ومن التكميل ما كان واقعا في احد الموضعين ولا محل له من الاعراب جملة كان او اقل من جملة او اكثر ففيه اختلال لانه اما ان يشترط في الاعتراض عند هؤلاء ان لا يكون له محل من الاعراب ولا يشترط فان اشترط ذلك لم يصح تجويز كونه غير جملة لان المفرد لا بد له في الكلام من الاعراب ولم يشمل شيئا من التتميم اصلا لانه انما يكون بفضلة ولا بد للفضلة من اعراب وان لم يشترط فلا حاجة الى قوله ولا محل له من الاعراب لانه يشمل من التكميل ما كان واقعا في احد الموضعين سواء كان له محل من الاعراب ولا يكون اللهم الا ان يقال ان الاعتراض اذا كان جملة يشترط عند هؤلاء ان لا يكون لها محل من الاعراب واما قوله جملة كان او اقل من جملة او اكثر فسهو لان ما هو اقل من جملة لا بد من ان يكون له اعراب ففي الجملة كلامه لا يخلو عن خبط واما بغير ذلك اي الاطناب يكون اما بالايضاح بعد الابهام واما بكذا وكذا واما بغير ذلك كقوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به فانه لو اختصر لم يذكر ويؤمنون به لان ايمانهم لا ينكره من يثبتهم فلا حاجة الى الاخبار به لكونه معلوما وحسن ذكره اي ذكر قوله ويؤمنون به اظهار شرف الايمان وانه مما يتحلى به حملة العرش ومن حوله ترغيبا فيه اي في الايمان وكون هذا الاطناب غير داخل فيما سبق ظاهر بالتامل فيها وفي الامثلة التي اوردها المصنف في هذا المقام قوله

دابته يعين وقوله تعالى ويقولون بافواههم ونحو ذلك وفيه نظر لان هذا داخل في
التتميم اذ فائدته المبالغة لتكثير هي التاكيد والدلالة على ان هذا قول يجري على الالسنة
من غير ان يكون ترجمة عن علم في القلب ومنها قوله تعالى تلك عشرة كاملة بعد قوله فصيام
ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم لازالة توهم ان الواو بمعنى او للاباحة في نحو جالس
الحسن وابن سيرين لا انه يجوز له الجمع بينهما او واحد منهما كان ممتثلا وفيه نظر لانه
ح يكون من باب التكميل اعني الاتيان بما يدفع خلاف المقصود ومنها قوله تعالى اذا جاءك
المنافقون قالوا نشهد انك لرسول الله والله يعلم انك لرسوله والله يشهد ان المنافقين
لكاذبون فانه لو اختصر لترك قوله والله يعلم انك لرسوله لان مساق الاية لتكذيب
المنافقين في دعوى الاخلاص في الشهادة فهو لدفع توهم انهم كاذبون في نفس الامر
وفيه نظر لانه ايضا من قبيل التكميل ومن الاعتراض عند من يجوز كونه لنكتة هي دفع
الايهام واعلم انه كما يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كونه ناقصا عما يساوي
اصل المراد او زائدا عليه فكذلك قد يوصف الكلام بالايجاز والاطناب باعتبار كثرة حروفه
وقلتها بالنسبة الى كلام اخر مساو له اي لذلك الكلام في اصل المعنى كقوله اي قول ابي تمام
يصد اي يعرض عن الدنيا اذا عن اي ظهر سؤدد اي سيادة ولو برزت في زي عذراء
ناهد الزي الهيئة والعذراء البكر والناهد المراة التي نهد ثديها اي ارتفع وقوله اي قول
الشاعر ولست بنظار الى جانب الغنى اذا كانت العلياء في جانب الفقر يصفه بالميل
الى الراحة وبالفقر المختار يعني ان السيادة مع التعب والمشقة احب اليه من الراحة والدعة مع
يصفه بالميل الى المعالي فمصراع ابي تمام ايجاز بالنسبة الى هذا البيت لمساواته له في اصل المعنى مع
قلة حروفه والبيت اطناب بالنسبة اليه ومثل هذا الايجاز يجوز ان يكون ايجازا بالتفسير السابق وان
مساواة وان يكون اطنابا وكذا مثل هذا الاطناب ويقرب منه اي من هذا القبيل قوله تعالى
لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وقول الحماسي وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول
حين نقول اي نغير ما نريد تغييره من قول غيرنا واحد لا يجسر على الاعتراض علينا انقيادا لطواعه
اقتدارنا وعجزهم يصف بذلك رئاستهم ونفاذ حكمهم ورجوع الناس في المهمات اليهم فالاية ايجاز
بالنسبة الى البيت وانما قال ويقرب لان ما في الاية يشمل كل فعل والبيت مختص بالقول والكلام
يلزم من عموم الافعال عمومنا والله اعلم تم علم المعاني بعون الله وحسن توفيقه وتجديده على جزيل نواله

على النبي محمد وآله لتشمل التوفيق لاتمام القسمين الآخرين بمنه وجوده. الفن الثاني

علم البيان قدمه على البديع لشدة الاحتياج إليه لكونه جزءا من علم البلاغة ومعتبرا فيه في تحصيل بلاغة الكلام بخلاف البديع فانه من التوابع وهو علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه واريد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية او نفس الاصول والقواعد المعلومة على ما حققناه في تعريف علم المعاني فليس التقدير علم بالقواعد اي ادراكها او الاعتقاد بها على ما توهموا واريد بالمعنى الواحد على ما ذكره القوم ما يدل عليه الكلام الذي روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال واللام فيه اي في المعنى الواحد للاستغراق العرفي واراد بالطرق التراكيب وبالدلالة الدلالة العقلية لما سيأتي والمعنى ان علم البيان ملكة او اصول يقتدر بها على ايراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم وارادته بتراكيب يكون بعضها اوضح دلالة عليه من بعض فلو عرف من ليس له هذه الملكة ايراد معنى قولنا زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن عالما بعلم البيان وتقييد المعنى بالواحد للدلالة على انه لو اورد معاني متعددة بطرق بعضها اوضح دلالة على معناه من البعض الآخر على معناه لم يكن ذلك من البيان في شيء وتقييد الاختلاف بان يكون في وضوح الدلالة للاشعار بانه لو اورد المعنى الواحد في طرق مختلفة في اللفظ والعبارة دون الوضوح والخفاء مثل ان يورده بالفاظ مترادفة مثلا لا يكون ذلك من علم البيان ولا حاجة الى ان يقال في وضوح الدلالة وخفائها لان كل واضح فهو خفي بالنسبة الى ما هو اوضح منه ومعنى اختلافها في الوضوح ان بعضها واضح الدلالة وبعضها اوضح فلا حاجة الى ذكر الخفاء وبالتقييد المذكور للمعنى الواحد يخرج ملكة الاقتدار على التعبير عن معنى الاسد بعبارات مختلفة كالاسد والغضنفر والليث والحارث على ان الاختلاف في الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية كما سيأتي ثم لا يخفى ان تعريف علم البيان بما ذكر ههنا اولى من تعريفه بمعرفة ايراد المعنى الواحد كما في المفتاح ودلالة اللفظ يعني لما اشتمل التعريف على ذكر الدلالة ولم يكن كل دلالة تحتمل الوضوح والخفاء وجب تقسيم الدلالة والتنبيه على ما هو المقصود منها والدلالة هي كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والاول الدال والثاني المدلول والدال ان كان لفظا فالدلالة لفظية والا فغير لفظية كدلالة الخطوط والعقود

والنصب في الاشارات ودلالة الاثر على المؤثر كالدخان على النار فاضاف الدلالة الى اللفظ
احترازا عن الدلالة الغير اللفظية وكان عليه ان يقيدها بما يكون للوضع مدخل فيها احترازا
عن الدلالة الطبيعية والعقلية لان دلالة اللفظ اما ان يكون للوضع مدخل فيها او لا
فالاولى هي التي يسميها القوم وضعية وهي التي تنقسم الى المطابقة والتضمن والالتزام
والثانية اما ان تكون بحسب مقتضى الطبع وهي الطبيعية كدلالة اح اح على الوجع فان
اللافظ يقتضي التلفظ بذلك عند عروض الوجع له او لا يكون وهي الدلالة العقلية
كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ والمقصود بالنظر ههنا هي التي يكون
للوضع مدخل فيها لعدم انضباط الطبيعية والعقلية لاختلافهما باختلاف الطبائع والافهام
والمصنف ترك التقييد لوضوحه وكون سوق كلامه في بيان التقسيم مشعرا بذلك ثم عرفوا
الدلالة اللفظية الوضعية بانها فهم المعنى من اللفظ عند اطلاقه بالنسبة الى من هو عالم بالوضع
واحترزوا بالقيد الاخير عن الطبيعية والعقلية لعدم توقفهما على العلم بالوضع او اردنا
بالوضع وضع ذلك اللفظ في الجملة لا وضعه لذلك المعنى لئلا يخرج منه التضمن والالتزام
واعترض بان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر من المبني للفاعل اعني الفاهمية
فهو صفة السامع وان كان من المبني للمفعول اعني المفهومية فهو صفة المعنى واياما
كان فلا يصح حمله على الدلالة وتعريفها به فالاولى ان يقال الدلالة كون اللفظ
بحيث يفهم منه المعنى عند الاطلاق للعلم بوضعه واجيب بانا لا نسلم انه يصح صفة اللفظ فان
فهم السامع المعنى من اللفظ او انفهام المعنى من اللفظ هو معنى كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى
غاية ما في الباب ان الدلالة مفرد يصح ان يشتق منه صفة تحمل على اللفظ كالدال بخلاف الفهم
من اللفظ او انفهام المعنى منه مركبا لا يمكن اشتقاقها منه الا بروابط مثل ان يقال اللفظ
منفهم منه المعنى الا ترى انه صح قولنا اللفظ متصف بانفهام المعنى منه كما انه متصف بالدلالة
وهذا مثل قولهم العلم حصول صورة الشيء في العقل اذا عرفت ذلك فقول الدلالة اللفظية
التي يكون للوضع مدخل فيها اما على تمام ما وضع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
او على جزئه كدلالة الانسان على الحيوان او على خارج عنه كدلالة الانسان على الضاحك
ويسمى الاولى بعني تمام على ما وضع له وضعية لان الواضع انما وضع اللفظ للدلالة على
تمام الموضوع له فهي الدلالة المنسوبة الى الوضع ويسمى كل من الاخيرين اي الدلالة على الجزء والخارج

عقلية

الذي سيذكره

عقلية لان دلالته عليهما انما هي من جهة ان العقل يحكم بان حصول الكل في الذهن يستلزم
حصول الجزء فيه وحصول الملزوم يستلزم حصول اللازم والمنطقيون يسمون الثلث
وضعية بمعنى ان للوضع مدخلا فيها ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كما ذكرنا ف
يسمى الاولى بالمطابقة لتطابق اللفظ والمعنى والثانية بالتضمن لكون الجزء في ضمن المعنى
الموضوع له والثالثة بالالتزام لكون الخارج لازما للموضوع له فان قيل اذا كان اللفظ
مشتركا بين الجزء والكل واريد به الكل واعتبر دلالته على الجزء بالتضمن يصدق عليها انها دلالة
اللفظ على ما وضع له مع انها ليست بمطابقة بل تضمن واذا اريد به الجزء لانه موضوع له
يصدق عليها انها دلالة اللفظ على جزء المعنى الموضوع له مع انها ليست بتضمن بل مطابقة
وكذا اللفظ المشترك بين اللازم والملزوم اذا اريد به الملزوم واعتبر دلالته على اللازم
بالالتزام يصدق عليها انها دلالة على تمام ما وضع له مع انها التزام لا مطابقة واذا اريد
به اللازم من حيث انه موضوع له يصدق عليها انها دلالة على الخارج اللازم مع انها مطابقة
لا التزام وح ينتقض تعريف الدلالات بعضها ببعض فالجواب انه لم يقصد تعريف الدلالة
حتى يبالغ في رعاية القيود وانما قصد التقسيم على وجه يشعر بالتعريف فلا باس ان يترك بعض
القيود اعتمادا على وضوحه شهرتها بين القوم وهو ان المطابقة دلالة اللفظ على تمام الموضوع
له من حيث انه تمام الموضوع له والتضمن دلالته على جزء الموضوع له من حيث انه جزءه والالتزام دلالته
على الخارج اللازم من حيث انه خارج لازم وقد يجاب بانه لا حاجة الى هذا القيد لان دلالة
اللفظ لما كانت وضعية كانت متعلقة بارادة اللافظ ارادة جارية على قانون الوضع فاللفظ
ان اطلق واريد به معنى وفهم منه ذلك المعنى فهو دال عليه والا فلا فالمشترك اذا اريد به احد
المعنيين لا يراد به المعنى الاخر ولو يراد ايضا لم تكن تلك الارادة على قانون الوضع لان قانون
الوضع ان لا يراد بالمشترك الا احد المعنيين فاللفظ ابدا لا يدل الا على معنى واحد فذلك المعنى
ان كان تمام الموضوع له فمطابقة وان كان جزءه فتضمن والا فالتزام وفيه نظر لان كون الدلالة
لا تقتضي ان تكون تابعة للارادة بل للوضع فانا قاطعون بانا اذا سمعنا اللفظ وكنا عالمين
بالوضع نتعقل معناه سواء اراده اللافظ او لا ولا نعني بالدلالة سوى هذا فالقول بكون
الدلالة موقوفة على الارادة باطل لا سيما في التضمن والالتزام حتى ذهب كثير من الناس الى ان
التضمن فهم الجزء في ضمن الكل والالتزام فهم اللازم في ضمن الملزوم وانه اذا قصد باللفظ الجزء

راد اللازم كما في المجازات صارت لدلالة عليها مطابقة لا تضمنا ولا التزاما على ما ذكره هذا

القائل بلزوم امتناع الاجتماع بين الدلالات لامتناع ان يراد بلفظ واحد اكثر من معنى واحد

وقد صرحوا بان كلا من التضمن والالتزام يستلزم المطابقة سلمنا جميع ذلك لكن مما لا

يفيد في هذا المقام لان اللفظ المشترك بين الجزء والكل اذا اطلق واريد به الجزء لا يظهر فيها

مطابقة والتزام تضمن وانما الحدث يصدق عليه تعريف الاخر وكذا المشترك بين اللازم و

الملزوم فظهر ان التقييد بالحيثية مما لا بد منه وشرط اي شرط الالتزام اللزوم الذهني

بين الموضوع له والخارج عنه اي كون الامر الخارجي بحيث يلزم من حصول الموضوع له في الذهن

حصوله فيه اما على الفور او بعد التأمل في القرائن والا لكانت نسبة الخارج الى الموضوع

له كنسبة سائر الخارجيات اليه فدلالة اللفظ عليه دون غيره يكون ترجيحا بلا مرجح ولو لا

الحاجب بعرف وغيره اي ولو كان ذلك اللزوم الذهني مما يثبت لاعتقاد المخاطب بسبب عرف

عام لا مر المفهوم من الطلاق في العرف وغيره كالشرع واصطلاحات ارباب الصناعات وغير ذلك

مما يجري مجرى عرف خاص وكلام ابن الحاجب في اصوله مشعر بالخلاف في اشتراط اللزوم

الذهني وجهه لعله لما عرف من شرحه بان بعضهم لم يشترط ذلك بل جعل دلالة الالتزام ان

يفهم من اللفظ معنى خارج عن المسمى سواء كان الفهم بسبب اللزوم بينهما ذهنا او بغيره

من قرائن الاحوال والاظهر ان مراده باللزوم الذهني ان لا ينفك تعقل المدلول الالتزامي

عن تعقل المسمى لان معنى اللزوم عدم الانفكاك وظاهر انه لو اشترط مثل هذا اللزوم لخرج

كثير من معاني المجازات والكنايات عن ان يكون مدلولا التزاميا بل لم يكن دلالة الالتزام

ايضا مما يتأتى فيه الاختلاف بالوضوح والخفاء والايراد المذكور اي ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة

في الوضوح لا يتأتى بالوضعية اي بالدلالات المطابقية لان السامع اذا كان عالما بوضع الالفاظ

لذلك المعنى لم يكن بعضها اوضح دلالة عليه من بعض والا اي وان لم يكن عالما بوضع الالفاظ

لذلك المعنى لم يكن كل واحد منها اي من الالفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع مثلا

اذا قلنا خده يشبه الورد فالسامع ان كان عالما بوضع المفردات والهيئة التركيبية امتنع ان يكون

كلام يؤدي هذا المعنى بدلالة المطابقة دلالة اوضح من دلالة قولنا خده يشبه الورد

مثلا لانا اذا اقمنا مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع ان كان عالما بوضعها لتلك المفهومات

كان فهمه اياها من الالفاظ كفهمه اياها من تلك الكلمات من غير تفاوت وان لم يكن عالما

لما لم يفهم من المرادف ذلك المعنى أصلاً وإنما قال وإلا لم يكن كل واحد منها دالاً دون أن
يقول لم يكن واحد منها دالاً لأن المفهوم والمقصود من قولنا هو عالم بوضع الألفاظ أنه عالم
بوضع كل واحد منها فنقيضه المشار إليه بقوله وإلا أن لا يكون عالماً بوضع كل واحد منها وهذا
أعم من أن لا يكون عالماً بوضع شيء منها فلا يكون شيء منها دالاً أو يكون عالماً ببعضها
دون بعض فيكون بعضها دالاً دون بعض وعلى التقديرين لا يكون كل واحد منها دالاً
ويحتمل أن يكون بعض منها دالاً فليتأمل وأما ما كان لا يصح منها الوضوح فإن قلت لو توقف
فهم المعنى على الوضع لزم الدور لأن العلم بالوضع موقوف على فهم المعنى لأن الوضع نسبة بين
اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة يتوقف على فهم المنتسبين قلت المتوقف على العلم بالوضع
هو فهم المعنى من اللفظ والعلم بالوضع إنما يتوقف على فهم المعنى في الجملة لا على فهمه من اللفظ و
تقريبه ما يقال إن فهم المعنى في الحال موقوف على العلم السابق بالوضع وهو لا يتوقف على
فهم المعنى في الحال بل في ذلك الزمان السابق فإن قيل لا نسلم أنه إذا كان عالماً بوضع الألفاظ
لم يكن بعضها أوضح من بعض لجواز أن يكون بعض الألفاظ المخزونة في الخيال بحيث يحضر معانيها
في العقل بأدنى التفات لكثرة الممارسة والمؤانسة وقرب العهد بها وبعضها بحيث يحتاج
إلى التفات أكثر ومراجعات أطول وكثيراً ما نفتقر في استنباط المعاني المطابقية من بعض الألفاظ
مع سبق علمنا بوضعها إلى معاودة فكر ومراجعة تأمل لطول العهد بها وقلة تكرر اللفظ على
الحس والمعاني على العقل فالجواب أن المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر
إلى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لأنها من حيث إنها دلالة الالتزام قد تكون واضحة
كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة المفتقرة إلى الوسائط بخلاف
المطابقة فإن فهم المعنى المطابقي واجب قطعاً عند العلم بالوضع وممتنع قطعاً عند عدم العلم
بالوضع وسرعة حضور بعض المعاني المطابقية في العقل وبطؤها إنما هو من جهة سرعة تذكر
السامع للوضع وبطئه ولهذا يختلف باختلاف الأشخاص والأوقات وتتفاوت بالعقلية
والأجزاء المذكورة تتفاوت بالعقلية لجواز أن تختلف مراتب اللزوم في الوضوح أي مراتب لزوم
الأجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام فظاهر لجواز أن يكون
لواحد لوازم متعددة بعضها أقرب إليه من بعض بسبب قلة الوسائط فيكون وضع لفظ ما لم يمكن تأ[…]
ذلك المعنى الملزوم بالألفاظ الموضوعة لهذه اللوازم المختلفة الدلالة عليه وضوحاً […]

فيه مناقشة وهي أن دلالة الالتزام دلالة اللفظ الموضوع للملزوم على اللازم
والدلالة للازم من حيث أنه لازم على الملزوم […] الملزوم بألفاظ
موضوعة لتلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق
الدلالة الالتزامية […] اللزوم
التبعية والملزوم المستتبع واللازم
التابع […] كل منها

خفاء وكذا اذا كان لشيء واحد لوازم وملزومات لزوم بعضها اوضح منه للبعض الاخر فيمكن تادية
ذلك اللازم بتلك الملزومات المختلفة الدلالة عليه في الوضوح وذلك لان المعتبر في دلالة
الالتزام ههنا هو ان يكون المعنى الخارج بحيث يلزم من حصول المسمى في الذهن حصوله
فيه سواء كان بلا واسطة او بواسطة واحدة او بوسائط متعددة وسواء كان اللزوم بينهما عقليا
او اعتقاديا عرفيا او اصطلاحيا مثلا معنى قولنا زيد جواد يلزمه عدة لوازم مختلفة اللزوم
مثل كونه كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول الفصيل فيمكن تادية هذا المعنى بتلك
العبارات التي بعضها اوضح دلالة عليه من بعض واما في التضمن فبان يجوز ان يكون المعنى
جزء من شيء آخر فيدل اللفظ الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه على ذلك المعنى جزء منه اوضح من دلالة
الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه مثلا دلالة الحيوان على الجسم اوضح من دلالة الانسان
عليه ودلالة الجدار على التراب اوضح من دلالة البيت عليه فان قيل ينبغي ان يكون الامر بالعكس
لان فهم الجزء سابق على فهم الكل فالمفهوم من الانسان اولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان قلنا
الامر كذلك لكن القوم صرحوا بان التضمن تابع للمطابقة لان المعنى التضمني انما ينتقل اليه
الذهن من الموضوع له فكانهم بنوا ذلك على ان التضمن هو فهم الجزء وملاحظته بعد فهم الكل
وكثيرا ما يفهم الكل من غير التفات الى الاجزاء كما ذكره الشيخ الرئيس في الشفاء ان الجنس ربما
لا يخطر بالبال ومعنى النوع يخطر بالبال فلم تقع النسبة بينهما فهذه الحال امكن ان يغيب
عن الذهن ويجوز ان يخطر النوع بالبال ولا يلتفت الذهن الى الجنس هذا كلامه فان قلت قد
سبق ان المراد بالمعنى الواحد ما يؤدى به الكلام المطابق لمقتضى الحال وهو لا محالة يكون معنى
تركيبيا وما ذكرت هنا من التادية بالعبارات المختلفة انما هو في المعاني الافرادية قلت
تقييد المعنى الواحد بما ذكرنا مما لا يدل عليه اللفظ ولا يساعده كلامهم في مباحث البيان
لان المجاز المفرد باسره وهو من معظم مباحث البيان وكثير من امثلة الكناية انما هي في المعاني
الافرادية لكنا لما ساعدنا القوم في هذا التقييد نقول ان كون الكلام اوضح دلالة على
معناه التركيبي يجوز ان يكون بسبب ان بعض اجزاء ذلك الكلام اوضح دلالة على ما هو جزء من
ذلك المعنى التركيبي فاذا عبرنا عن معنى تركيبي بتراكيب بعض مفرداتها اوضح دلالة على ما هو
داخل في ذلك المعنى كان هذا تادية للمعنى الواحد التركيبي بطرق مختلفة في الوضوح هذا غاية
ما تيسر لي من الكلام في هذا المقام وهو بعد موضع نظر ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع ذلك

اللفظ له يعني باللازم ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه كما في الالتزام ان قامت قرينة على عدم ارادته اي ارادة ما وضع له فمجاز والا اي وان لم تقم قرينة على عدم ارادة ما وضع له فكناية وهذا مبني على ما سيجيء في اول باب الكناية من ان الانتقال في المجاز والكناية كليهما انما هو من الملزوم الى اللازم وان ما ذكره السكاكي من ان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم ليس بصحيح اذ لا دلالة للازم من حيث انه لازم على الملزوم والالتزام انما هو الدلالة على لازم المسمى لا على ملزومه ثم ظاهر هذا الكلام يدل على ان الواجب في المجازات ان يذكر الملزوم ويراد اللازم وهذا لا يصح الا في قليل من اقسامه على ما سيجيء وقدم المجاز عليها اي على الكناية لان معناه كجزء معناها لان المراد من المجاز هو اللازم فقط لقيام قرينة على عدم ارادة الملزوم بخلاف الكناية فانه يجوز ان يكون المراد بها اللازم والملزوم جميعا والجزء مقدم على الكل بالطبع اي يحتاج اليه الكل في الوجود مع انه ليس علة للكل فقدم في الوضع ايضا ليوافق الوضع الطبع ثم منه اي من المجاز ما يبتني على التشبيه وهو الاستعارة التي كان اصلها التشبيه فذكر المشبه به واريد به المشبه فصار استعارة فتعين التعرض له اي للتشبيه قبل التعرض للمجاز الذي احد اقسامه الاستعارة لابتنائها عليه فانحصر المقصود من علم البيان في الثلثة التشبيه والمجاز والكناية فان قلت اذا كان ذكر التشبيه في علم البيان بسبب ابتناء الاستعارة عليه فلم جعل مقصدا برأسه دون ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة قلت لانه لكثرة مباحثه وعموم فوائده ارتفع عن ان يجعل مقدمة لبحث الاستعارة واستحق ان يجعل اصلا برأسه هذا هو الكلام في شرح مقدمة علم البيان على ما اخترعه السكاكي واستخرجنا هو من الاضطراب الاقرب ان يقال علم البيان علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية ثم يشتغل بتفصيل هذه المباحث من غير التفات الى الابحاث التي اوردها في صدر هذا الفن التشبيه اي هذا بحث التشبيه الاصطلاحي الذي يبتنى عليه الاستعارة وهو المقصد الاول من المقاصد الثلثة ولما كان هو اخص من مطلق التشبيه اعني التشبيه بالمعنى اللغوي اشار اولا الى تفسيره بقوله التشبيه اي مطلق التشبيه سواء كان على وجه الاستعارة او على وجه يبتنى عليه الاستعارة او غير ذلك ولهذا اعاد الاسم المظهر لرايت بالضمير لئلا يعود الى المذكور المخصوص فاللام في التشبيه الاول للعهد وفي الثاني للجنس وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاول فليس على اطلاقه يعني ان معنى التشبيه

في اللغة الدلالة وهو مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له يعني هو ان يدل على مشاركة امر لآخر في معنى فالامر الاول هو المشبه والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وظاهر هذا التفسير يتناول مثل قولنا قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وما اشبه ذلك والمراد ههنا ما لم يكن اي المراد بالتشبيه المصطلح عليه في علم البيان هو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى بحيث لا يكون على وجه الاستعارة التحقيقية نحو رأيت اسدا في الحمام ولا على وجه الاستعارة بالكناية نحو انشبت المنية اظفارها ولا على وجه التجريد نحو لقيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد على ما سيجيء في علم البديع فان في هذه الثلاثة دلالة على مشاركة امر لآخر في معنى مع ان شيئا منها لا يسمى تشبيها في الاصطلاح خلافا لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بان نحو رأيت بفلان اسدا ولقيني منه اسد من قبيل التشبيه فدخل في التشبيه الاصطلاحي عند المصنف وهو الدلالة على مشاركة امر لآخر في معنى لا على وجه الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد وينبغي ان يزاد فيه قولنا بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا ليخرج عنه نحو قاتل زيد عمرا وجاءني زيد وعمرو وانما قال الاستعارة التحقيقية والاستعارة بالكناية لان الاستعارة التخييلية وهي اثبات الاظفار للمنية في المثال المذكور ليس فيه دلالة على مشاركة امر لآخر عند المصنف لان المراد بالاظفار عنده معناه الحقيقي على ما سيتحقق ان شاء الله تعالى فدخل فيه اي في تعريف التشبيه الاصطلاحي ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه اداة التشبيه نحو زيد كالاسد او كالاسد بحذف زيد لقيام قرينة وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر سواء كان مع ذكر المبتدأ او مع حذفه فالاول نحو قولنا زيد اسد والثاني نحو قوله تعالى صم بكم عمي بحذف المبتدأ اي هم صم فان المحققين على انه يسمى تشبيها بليغا لا استعارة لان الاستعارة انما تطلق حيث يطوى ذكر المستعار له بالكلية ويجعل الكلام خلوا عنه صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال او فحوى الكلام وسيجيء لهذا زيادة تحقيق وتفصيل في آخر باب التشبيه ان شاء الله تعالى والنظر ههنا في اركانه كما ترى البحث في هذا المقصد انما هو عن اركان التشبيه المصطلح وهي اربعة طرفاه يعني المشبه والمشبه به ووجهه واداته والغرض منه وفي اطلاق الاركان على الاربعة المذكورة اما باعتبار انها مأخوذة في تعريفه اعني قولنا الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى بالكاف ونحوه واما باعتبار ان التشبيه في الاصطلاح كثيرا ما

يطلق على الكلام الدال على المشاركة المذكورة نحو قولنا زيد كالأسد في الشجاعة طرفاه إما
حسيان قدم البحث عن طرفيه لأصالتهما لأن وجه التشبيه معنى قائم بالطرفين والأداة آلة
التشبيه ولأن ذكر أحد الطرفين واجب البتة بخلاف الوجه والأداة فالطرفان أعني المشبه و
المشبه به إما منسوبان إلى الحس كالخد والورد في المبصرات والصوت الضعيف والهمس في
المسموعات والمراد بالصوت الضعيف الذي لا يبعد الأعرق بيت الكبير لم يبلغ حد الهمس وهو
الصوت الذي أخفي حتى كأنه لا يخرج عن فضاء الفم والنكهة وهي ريح الفم والعنبر في المشمومات
والريق والخمر في المذوقات والجلد الناعم والحرير في الملموسات وهذا كله مبني على تسامح
لأن الصوت الضعيف والهمس والنكهة وذلك لأن المدرك بالبصر مثلا إنما هو لون
الخد والورد وبالشم رائحة العنبر وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس ملاسة الجلد الناعم
والحرير ولينهما لا نفس هذه الأشياء لكونها أجساما لكنه قد استمر في العرف أن يقال أبصرت
الورد وشممت العنبر وذقت الخمر ولمست الحرير أو عقليان عطف على قوله إما حسيان
كالعلم والحياة ووجه الشبه بينهما كونهما جهتي إدراك على ما سيجيء تحقيقه أو مختلفان بأن يكون
المشبه عقليا والمشبه به حسيا أو على العكس فالأول كالمنية والسبع فإن المنية أعني الموت
عقلي لأنه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسبع حسي والثاني مثل العطر وخلق رجل كريم فإن
العطر وهو طيب محسوس بالشم والخلق وهو كيفية نفسانية تصدر عنها الأفعال بسهولة
عقلي وقيل إن تشبيه المحسوس بالمعقول غير جائز لأن العلوم العقلية مستفادة من الحواس
ومنتهية إليها ولذلك قيل من فقد حسا فقد فقد علما يعني العلم المستفاد من ذلك الحس وإذا
كان المحسوس أصلا للمعقول فتشبيهه به يكون جعلا للفرع أصلا والأصل فرعا وهو غير
جائز قلت لك لو حاول المحاول المبالغة في وصف الشمس بالظهور والمسك بالطيب فقال
الشمس كالحجة في الظهور والمسك كخلق فلان في الطيب كان سخيفا من القول وأما ما جاء في
الأشعار من تشبيه المحسوس بالمعقول فوجهه أن يقدر المعقول محسوسا ويجعل كالأصل لذلك
المحسوس على طريق المبالغة فيصح التشبيه ثم لما كان من المشبه والمشبه به ما هو غير مدرك
بالحواس الظاهرة ولا بالقوة العاقلة مثل الخياليات والوهميات والوجدانيات أراد أن يدخلها
في الحسي والعقلي تقليلا للانتشار وتسهيلا للأمر على الطلاب لأنه كلما قل الانتشار قلت
الأقسام وإذا قلت الأقسام كان أسهل ضبطا فأشار إلى تعميم تفسير الحسي والعقلي بقوله و

المراد بالحسي المدرك هو او مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة وهي البصر والسمع والشم و
الذوق واللمس فدخل فيه اي بسبب زيادة قولنا او مادته يدخل في الحسي الخيالي وهو المعدوم
الذي فرض مجتمعا من امور كل واحد منها مما يدرك بالحس كما اي كالمشبه به في قوله وكأن
محمر الشقيق هو من باب جرد قطيفة اراد به شقائق النعمان وهو ورد احمر في وسطه سواد وانما
اضيف الى النعمان لانه حمى ارضا كثر فيها ذلك اذا تصوب اي مال الى السفل
نزل او تصعد اي مال الى العلو اعلام جمع علم وهو الراية ياقوت نشرن على رماح من زبرجد
فان الاعلام الياقوتية المنشورة على الرماح الزبرجدية مما لا يدركه الحس لان الحس انما يدرك
ما هو موجود في المادة حاضر عند المدرك على هيئات محسوسة مخصوصة لكن مادته التي
تركب هو منها كالاعلام والياقوت والرماح والزبرجد كل منها محسوس بالبصر وبالعقلي
ما عدا ذلك اي المراد بالعقلي ما لا يكون هو ولا مادته مدركا باحدى الحواس الخمس الظاهرة
فدخل الوهمي اي الذي لا يكون للحس مدخل فيه لكونه غير منتزع منه بخلاف الخيالي فانه منتزع
منه وهذا اي ما هو غير مدرك بها اي باحدى الحواس المذكورة ولكنه بحيث لو ادرك
لكان مدركا بها وبهذا القيد يتميز عن العقلي كما في قوله اي كالمشبه به في قول امرئ القيس
ايقتلني والمشرفي مضاجعي ومسنونة زرق كانياب اغوال يقول ايقتلني ذلك الذي
توعدني والحال ان مضاجعي سيف منسوب الى مشارف اليمن وسهام
محددة النصال نبال شبه لتنبيه ناحدته ووصف النصال بالزرقة للدلالة على صفائها
وكونها مجلوة فان انياب الاغوال مما لا يدركه الحس لعدم تحققها مع انها لو ادركت لم
تدرك الا بحس البصر ومما يجب التنبيه له في هذا المقام انه ليس المراد بالخياليات الصور
المرتسمة في الخيال المستفادة من طرق الحواس ولا بالوهميات المعاني الجزئية المدركة بالوهم
على ما سبق تحقيقها في بحث الفصل والوصل وذلك لان الاعلام الياقوتية ليست
مما ادى الى الخيال من الحس المشترك اذ لم يقع بها احساس قط ولان انياب الاغوال ورؤوس
الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن ان يدرك بالحواس
الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست ايضا مما لم يتحقق كصداقة زيد وعداوة عمرو
بل التحقيق في هذا المقام ان من قوى الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة ومن شأنها تركيب الصور
والمعاني وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كالانسان ذي الجناحين او راسين

او لاراس

او لا راس له وهي دائما لا تسكن نوما ولا يقظة وليس عملها منتظما بل النفس هي التي تستعملها
على اي نظام تريد بواسطة القوة الوهمية وبهذا الاعتبار تسمى متخيلة او بواسطة القوة
العقلية وبهذا الاعتبار تسمى مفكرة فالمراد بالخيالي هو المعدوم الذي ركبته المتخيلة
من الامور التي ادركت بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة من عند نفسها كما اذا
سمع ان الغول شيء يهلك الناس كالسبع فاخذت المتخيلة في تصويرها بصورة السبع و
اختراع ناب لها كما للسبع وبما يدرك بالوجدان اي ودخل ايضا في العقلي ما يدرك
بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيات كاللذة والالم الحسيين فان المفهوم من اطلاقهما
اللذة والالم العقليين فانهما ليسا من الوجدانيات بل من العقليات الصرفة كالعلم والحيوة
وتحقيق ذلك ان اللذة ادراك ونيل لما هو عند المدرك كمال وخير من حيث هو كذلك
والالم ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة وشر من حيث هو كذلك وكل منهما حسي وعقلي
اما الحسي فكادراك القوة الغضبية والشهوية ما هو خير عندها وكمال كتكيف الذائقة
بالحلو واللامسة باللين والباصرة بالملاحة والسامعة بصوت حسن والشامة بما هو
طيبة والمتوهمة بصورة شيء ترجوه وكذلك البواقي فهذه مستندة الى الحس واما العقلي
فلا شك ان للقوة العاقلة كمالا هو ادراكها الجزئيات اليقينية وانها تدرك هذا الكمال
وتلتذ به وهو اللذة العقلية وقس على هذا الالم فاللذة العقلية ليست من الوجدانيات
المدركة بالحواس الباطنة وكذا الالم وهذا ظاهر واما اللذة والالم الحسيان فلما كانا
عبارتين عن الادراكين المذكورين والادراك ليس مما يدرك بالحواس الظاهرة بخلاف ما
فيما هو المدرك باحدى الحواس الظاهرة فليسا من العقليات الصرفة لكونهما من الجزئيات
المستندة الى الحواس بل من الوجدانيات المدركة بالقوى الباطنة كالشبع والجوع والفرح و
الغم والغضب والخوف وما شاكل ذلك ووجهه ما يشتركان فيه اي وجه التشبيه هو المعنى
الذي قصد اشتراك الطرفين فيه تحقيقا او تخييلا والا فزيد والاسد في قولنا زيد كالاسد
يشتركان في الوجود والجسمية والحيوانية وغير ذلك من المعاني مع ان شيئا منها ليس وجه
التشبيه فالمراد المعنى الذي له زيادة اختصاص بهما وقصد بيان اشتراكهما فيه ولهذا قال
الشيخ عبد القاهر التشبيه الدلالة على اشتراك الشيئين في وصف هو من اوصاف الشيء في
نفسه خاصة كالشجاعة في الاسد والنور في الشمس والمراد بالتخييل ان لا يوجد ذلك في احد

الطرفين وفي كليهما الا على سبيل التخييل والتأويل نحو ما في قوله اي مثل وجه الشبه في
قول القاضي التنوخي وكأن النجوم بين دجاها هي جمع دجية وهي الظلمة والضمير لليالي او النجوم
سنن لاح بينهن ابتداع فان وجه الشبه فيه اي في التشبيه المذكور في هذا البيت هو
الهيئة الحاصلة من حصول اشياء مشرقة بيض في جوانب شيء مظلم اسود فهي اي تلك
الهيئة غير موجودة في المشبه به الا على طريق التخييل وذلك اي بيان وجوده في المشبه به على
طريق التخييل انه الضمير للشان لما كانت البدعة وكل ما هو جهل يجعل صاحبها كمن يمشي في الظلمة
فلا يهتدي للطريق فلا يأمن من ان ينال مكروها شبهت البدعة وكل ما هو جهل بها اي بالظلمة
فقوله شبهت جواب لما ولزم بطريق العكس ان تشبه السنة وكل ما هو علم بالنور لان السنة
والعلم تقابل البدعة والجهل كما ان النور يقابل الظلمة وشاع ذلك اي كون البدعة والجهل
كالظلمة والسنة والعلم كالنور حتى تخيل ان الثاني اي السنة وكل ما هو علم مما له بياض واشراق
نحو اتيتكم بالحنيفية البيضاء والاول على خلاف ذلك اي وتخيل ان البدعة وكل ما هو جهل
مما له سواد واظلام كقولك شاهدت سواد الكفر من جبين فلان فصار اي بسبب تخيل ان الثاني
مما له بياض واشراق والاول مما له سواد واظلام تشبيه النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع
كتشبيهها اي مثل تشبيه النجوم ببياض الشيب في سواد الشباب اي بابيض في اسود فيما سواه
متحقق او بالانوار اي الازهار مؤتلقة بالقاف اي لامعة بين النبات الشديد الخضرة فيما سواه
بحسب البياض فقط فظهر اشتراك النجوم بين الدجى والسنن بين الابتداع في كون كل منهما شيئا
ذا بياض بين شيء ذي سواد على طريق التأويل وهو تخييل ما ليس بمتلون متلونا واعلم ان
قوله سنن لاح بينهن ابتداع من باب القلب والمعنى سنن لاح بين الابتداع وكأن الشاعر نبه
بان كثرة السنن حتى كأن البدعة هي التي تلوح من بينها فعلم من وجوب اشتراك وجه التشبيه
بين المشبه والمشبه به فساد جعله اي جعل وجه التشبيه في قول القائل النحو في الكلام كالملح في
الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لان هذا المعنى مما لا يشترك فيه الطرفان لان النحو
لان النحو لا يحتمل القلة والكثرة لانه اذا كان من حكمه رفع الفاعل ونصب المفعول مثلا فان وجد
ذلك في الكلام فقد حصل النحو فيه وانتفى الفساد عنه وصار منتفعا به في فهم المراد منه وان لم يوجد
ذلك فيه لم يحصل النحو وكان فاسدا لا ينتفع به بل يستضر ذلك لوقوعه في عمياء وهجوم الوحشة
عليه كما يوجبه الكلام الفاسد بخلاف الملح فانه يحتمل القلة والكثرة بان يجعل في الطعام القدر

الصالح

الصالح منها قليل واكثرها لغو وجه التشبيه فيكون استعمالها مصلحا واهمالها مفسدا او
المعوان الكلام لا يستقيم ولا يحصل منافعه التي هي الدلالة على المقاصد الا بمراعاة احكام النحو
فيه من الاعراب والترتيب الخاص كما لا يجدي الطعام ولا يحصل المنفعة المطلوبة منه وهي التغذية
ما لم يصلح بالملح ومن جعل وجه التشبيه كون القليل مصلحا والكثير مفسدا فكانه اراد بكثرة
النحو استعمال الوجوه الغريبة والاقوال الضعيفة ونحو ذلك مما يفسد الكلام وهو اي وجه
التشبيه اما غير خارج عن حقيقتهما اي حقيقة الطرفين وذلك بان يكون تمام ماهيتهما النوعية
او جزءا منها مشتركا بينها وبين ماهية اخرى او مميزا لها عن غيرها كما في تشبيه ثوب باخر في نوعهما او
جنسهما او فصلهما كما يقال هذا القميص مثل ذلك في كونهما كرباسا او ثوبا او من القطن او خارج
عن حقيقة الطرفين ولا محالة يكون معنى قائما بهما ولهذا قال صفة وتلك الصفة اما حقيقية اي
هيئة متمكنة في الذات متقررة فيها واما الصفة الحقيقية اما حسية اي مدركة بالحس كالكيفيات
الجسمية اي المختصة بالاجسام مما يدرك بالبصر وهي قوة مرتبة في العصبتين المجوفتين اللتين
تتلاقيان فتفترقان الى العينين من الالوان والاشكال والشكل هيئة احاطة نهاية واحدة بالجسم
كالدائرة او نهايتين كشكل نصف الدائرة او نهايات ثلث كالمثلث او اربع كالمربع الى
غير ذلك والمقادير جمع مقدار وهو كم متصل قار الذات ونعني بالكم عرضا يقبل التجزية لذاته وبالاتصال
ان يكون للاجزاء حد مشترك تتلاقى عنده وبه احترز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون اجزاؤه
المفروضة ثابتة وبه احترز عن الزمان والمقدار جسم تعليمي ان قبل القسمة في الطول والعرض والعمق
وسطح ان قبلها في الطول والعرض فقط وخط ان قبلها في الطول فقط والحركات والحركة عند
المتكلمين حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان اخر اعني انها عبارة عن مجموع الحصولين
وهذا مختص بالحركة الاينية وعند الحكماء هو الخروج من القوة الى الفعل على سبيل التدريج
وفي جعل المقادير والحركات من الكيفيات نظر لان المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقتضي القسمة
لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيفية لا يقتضي لذاتها قسمة ولا نسبة وكانه اراد بالمقادير
اوصافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركات نحو السرعة والبطؤ والتوسط بينهما وما
يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن والقبح المتصف بهما الشخص باعتبار الخلقة التي هي عبارة عن
مجموع الشكل واللون وكالضحك والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة وكالاستقامة والانحناء
والتحدب والتقعر الداخلة تحت الشكل وغير ذلك او بالسمع عطف على قوله بالبصر والسمع قوة

وتبتدئ في العصب المفروش على سطح باطن الصماخين يدرك بها الأصوات من الضعيفة
والقوية والتي بين بين ومن الأصوات الحادة والثقيلة والتي بين بين والصوت يحصل من القرع
المعاول للقلع الذي هو مماس عنيف والقلع الذي هو تفريق عنيف بشرط مقاومة المقروع
للقارع والمقلوع وبحسب قوة المقاومة وضعفها يختلف قوة وضعفا وبحسب الاختلاف في صلابة
المقروع أو ملاسته كان أو تأدية الأهواء المتحدة أو في قصر المنفذ وضيقه أو شدة التواتر كما في
المزامير والأوتار يختلف حدة وثقلا وبالذوق وهي قوة منبثة في العصب المفروش على جرم
اللسان من الطعوم وأصولها تسعة الحرافة والمرارة والملوحة والحموضة والعفوصة والقبض و
الدسومة والحلاوة والتفاهة وبالشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين
بحلمتي الثدي من الروائح ولا حصر لأنواعها ولا أسماء لها إلا من جهة الموافقة والمخالفة كرائحة
طيبة أو منتنة أو من جهة الإضافة إلى محالها كرائحة المسك أو إلى ما يقارنها كرائحة الحلاوة أو
باللمس وهي قوة سارية في البدن كله يدرك بها الملموسات من الحرارة والبرودة والرطوبة و
اليبوسة هذه الأربعة هي أوائل الملموسات التي بها تتفاعل الأجسام العنصرية وينفعل بعضها
عن بعض فيتولد منها المركبات والأوليان منها فعليتان لأن الحرارة كيفية من شأنها تفريق المختلفات
وجمع المتشاكلات والبرودة كيفية من شأنها تفريق المتشاكلات وجمع المختلفات والأخريان انفعاليتان
لأن الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والتفرق والاتصال واليبوسة كيفية تقتضي صعوبة
ذلك والخشونة وهي كيفية تحصل عن كون بعض الأجزاء أخفض وبعضها أرفع والملاسة وهي
كيفية تحصل عن استواء وضع الأجزاء واللين وهي كيفية تقتضي قبول الغمز إلى الباطن ويكون
للشيء بها قوام غير سيال فينتقل عن وضعه ولا يمتد كثيرا بسهولة وإنما يكون قبول الغمز إلى
الباطن من الرطوبة وتماسكه من اليبوسة والصلابة وهي تقابل اللين وكون هذه الأربعة من
الملموسات مذهب بعض الحكماء والخفة وهي كيفية يقتضي بها الجسم أن يتحرك إلى صوب المحيط لو لم
يعقه عائق والثقل وهي كيفية يقتضي بها الجسم أن يتحرك إلى صوب المركز لو لم يعقه عائق وكل
منهما في الحقيقة مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده الإنسان من الحجر إذا أسكنه
في الجو قسرا فإنه يجد منه مدافعة هابطة ولا حركة منه وكما يجده من الزق المنفوخ فيه إذا احتبسه
بيده تحت الماء قسرا فإنه يجد منه مدافعة صاعدة ولا حركة منه وما يتصل بها أي بالمذكورات
كالبلة والجفاف واللزوجة والهشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك مما هو مذكور في غير

هذا الفن

هذا الفن وعقلية عطف على حسية اي الصفة الحقيقية اما حسية كما مر او عقلية كالكيفيات

النفسانية اي المختصة بذوات الانفس من الذكاء اي حدة الفؤاد وهي شدة قوة للنفس

معدة لاكتساب الاراء وقيل هو ان يكون سرعة انتاج القضايا وسهولة استخراج النتائج

ملكة للنفس كالبرق اللامع بواسطة كثرة مزاولة المقدمات المنتجة والعلم العلم قد يقع على

الادراك المفسر بحصول صورة من الشيء عند العقل وعلى الاعتقاد الجازم المطابق الثابت وعلى

ادراك الكلي وعلى ادراك المركب وعلى ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض

صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها ويقال لها الصناعة والغضب وهو حركة للنفس مبدؤها ارادة

الانتقام والحلم وهو ان تكون النفس مطمئنة لا يحركها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند

اصابة المكروه وسائر الغرائز جمع غريزة وهي الطبيعة وقد يقال انها ملكة تصدر عنها صفات

ذاتية ويقرب منها الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال بسهولة من غير روية لكن

للاعتياد مدخل في الخلق دون الغريزة وتلك الغرائز مثل الكرم والقدرة والشجاعة

ومقابلاتها وما اشبه ذلك او اضافية عطف على قوله اما حقيقية والحقيقية كما تطلق

على ما يقابل الاضافي الذي لا يكون متقررا في الذات بل يكون معنى متعلقا بشيئين كازالة

الحجاب في تشبيه الحجة بالشمس فانها ليست هيئة متقررة في ذات الحجة او الشمس ولا في ذات

الحجاب كذلك قد تطلق على ما يقابل الاعتباري الذي لا تحقق لمفهومه الا بحسب اعتبار العقل

كالصورة الوهمية الشبيهة بالمخلب والناب للمنية والى كليهما اشار صاحب المفتاح حيث قال

ان الوصف العقلي منحصر بين حقيقي كالكيفيات النفسانية وبين اعتباري ونسبي كاتصاف الشيء

بكونه مطلوب الوجود او العدم عند النفس او كاتصافه بشيء تصوري وهمي محض واعلم ان

هذه التقسيمات التي لا يتفرع على اقسامها احكام متفاوتة قليلة الجدوى وكان هذا ابتهاج

من السكاكي باطلاعه على اصطلاحات المتكلمين فلله در الامام عبد القاهر واحاطته باسرار كلام

العرب وخواص تراكيب البلغاء فانه لم يزد في هذا المقام على التكثير من امثلة انواع التشبيهات

وتحقيق اللطائف التي فيها وايضا وجه التشبيه اما واحد واما بمنزلة الواحد لكونه مركبا من

متعدد اما تركيبا حقيقيا بان يكون حقيقة ملتئمة من امور مختلفة او تركيبا اعتباريا

بان يكون هيئة انتزعها العقل من عدة امور وهذا يشعر لفظ المفتاح وفيه نظر سنعرفه وكل

منهما اي من الواحد وما هو بمنزلته حسي او عقلي واما متعدد عطف على اما بمنزلة الواحد

وجه التشبيه اما واحد او غيره وغير الواحد اما بمنزلة الواحد واما متعدد بان ينظر الى عدة امور

ويقصد اشتراك الطرفين في كل واحد منها او هذا اشارة الى المركب المنزل منزلة الواحد فانه يقصد

اشتراكهما في كل واحد من تلك الامور بل في الهيئة المنتزعة او الحقيقة الملتئمة وذلك المتعدد كذلك

اي اما حسي او عقلي او مختلف اي بعضه حسي وبعضه عقلي والمتعدد الذي هو تركيب مما هو بمنزلة

الواحد ايضا اما حسي او عقلي او مختلف لكن لما كان وجه التشبيه هو المركب دون كل واحد

من الاجزاء لم يلتفت الى تقسيمه الى الحسي وطرفاه حسيان لا غير يعني ان وجه التشبيه سواء كان تاما حسيا

او متعددا حسيا او مختلفا لا يكون المشبه والمشبه به فيه الا حسيين فلا يجوز ان يكون كلاهما او احدهما

عقليا لامتناع ان يدرك بالحس من غير الحسي شيء بخلاف ان وجه التشبيه مأخوذ من الطرفين موجود

فيهما وكل ما يؤخذ من العقلي يوجد فيه يجب ان يدرك بالعقل لا بالحس لان المدرك بالحس لا يكون

الا جسما او قائما بالجسم والعقلي اعم يعني يجوز ان يكون طرفاه عقليين وان يكونا حسيين وان يكون

احدهما حسيا والاخر عقليا لجواز ان يدرك بالعقل من الحسي شيء اذ لا امتناع في ادراك المعقول ما

بل كل حسي فلذا قيل في بعضها حسي وبعضها عقلي ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلي اعم من

التشبيه بالوجه الحسي بمعنى ان كل ما يصح فيه التشبيه بالوجه الحسي يصح بالوجه العقلي دون العكس

فان قيل هو اي وجه التشبيه مشترك فيه فهو كلي والحسي ليس بكلي تقرير السؤال ان كل وجه تشبيه

فهو مشترك فيه لاشتراك الطرفين فيه وكل مشترك فيه فهو كلي لان الجزئي يكون نفس تصوره مانعا من

وقوع الاشتراك فيه فكل وجه تشبيه فهو كلي ولا شيء من الحسي بكلي لان كل حسي فهو موجود في المادة

حاضر عند المدرك وكل ما هذا شانه فهو جزئي ضرورة فلا شيء من وجه التشبيه بحسي وهو المطلوب قلنا

المراد بكون وجه التشبيه حسيا ان افراده اي جزئياته مدركة بالحس كالحمرة في تشبيه الخد بالورد

المشترك بينهما مما لا يدرك الا بالعقل واعلم ان هذا لا يصلح جوابا عما ذكره صاحب المفتاح وهو ان التحقيق

في وجه التشبيه ان يكون هو عقليا لان المصنف قصد عدم التحقيق الى التسامح كما ترى قوله

الواحد الحسي متنوع في تعدادا امثلة الاقسام المذكورة ويجب ضبطها ان وجه التشبيه اما واحد

او مركب او متعدد وكل من الاولين اما حسي او عقلي والاخير اما حسي او عقلي او مختلف صار

سبعة اقسام وكل منها فطرفاه اما حسيان او عقليان او المشبه حسي والمشبه به عقلي او بالعكس فيصير

ثمانية وعشرين لكن وجوب كون طرفي الحسي حسيين يسقط اثنى عشر قسما ويبقى ستة عشر فالواحد الحسي

كالحمرة من المبصرات والخفاء اي خفاء الصوت من المسموع وغير ذلك شائع لان الخفاء الذي هو ... وكذلك

ولذة الطعم من المذوقات ولين الملمس من الملموسات فيما تراه في تشبيه الخد بالورد والصوت

الضعيف بالهمس والنكهة بالعنبر والريق بالخمر والجلد الناعم بالحرير والواحد العقلي كالعراء

عن الفائدة والجراءة هي على وزن الجرعة الشجاعة وقد جرؤ الرجل جراءة بالمد واعلم اختار الجراءة

على الشجاعة لان الشجاعة على ما فسرها الحكماء مختصة بذوات الانفس او جوز كونها اضافة وعنى

دفعة فيمتنع الاشتراك لان الاسد فيه بخلاف الجراءة فانها اعم والهداية اي الدلالة الموصلة الى

واستطابة النفس في تشبيه وجود الشيء العديم النفع بعدمه فيما طرفاه معقولان فان الوجود

العدم من الامور العقلية سواء كان الوجود عاريا عن الفائدة او غير عار وبهذا سقط ما ذكره الشيخ

في دلائل الاعجاز من ان التشبيه هو ان يثبت لهذا معنى من معاني ذلك وحكما من احكامه

كاثباتك للرجل شجاعة الاسد وللعلم حكم النور في انك تفصل به بين الحق والباطل كما تفصل

بالنور بين الاشياء واذا قلت للرجل القليل المعاني هو معدوم او هو والمعدوم سواء

لم تثبت له شبها من شيء بل انما تنفي وجوده كما اذا قلت ليس هو بشيء ومثل هذا لا يسمى تشبيها

ثم قال الامر كذلك لكنا اذا نظرنا الى ظاهر قولهم موجود كالمعدوم وشيء كلا شيء وجدوه

شبيه بالعدم فانا نثبت الان نعمل على الظاهر فلا مضايقة فيه والرجل الشجاع بالاسد فيما

طرفاه حسيان والعلم بالنور فيما المشبه عقلي والمشبه به حسي فان العلم يوصل الى الحق ويفرق بينه

وبين الباطل كما ان النور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء والعطر بخلق شخص كريم فيما

المشبه محسوس والمشبه به معقول وفي الكلام لف ونشر وهو ظاهر وفي وحدة بعض هذه الامثلة

تسامح لما فيه من شائبة التركيب كالعراء عن الفائدة واستطابة النفس وقد ذكر في المفتاح و

الايضاح من امثلة العقلي فيما طرفاه معقليان تشبيه العلم بالحيوة في كونهما جهتي ادراك ويبان

ذلك ان المراد بالعلم الملكة التي يقتدر بها على ادراكات جزئية كعلم النحو مثلا والحيوة

شرط للادراك والسبب والشرط يشتركان في كونهما طريقا الى الادراك فيعرف من هذا ما يقال

ان المراد بالعلم هو العقل ولو جعل وجه التشبيه بين الحيوة والعلم الانتفاع بهما كان وجه التشبيه

بين الجهل والموت عدم الانتفاع كان ايضا صوابا والمركب الحسي من وجه الشبه لا ينقسم باعتبار

حسية الطرفين وعقليتهما لما عرفت من ان الحسي مطلقا لا يمكن ان يكون طرفاه الا حسيين لكنه ينقسم

باعتبار اخر وهو ان طرفيه اما مفردان او مركبان او احدهما مفرد والاخر مركب فان قلت ما

معنى الافراد والتركيب هيهنا ولم خص هذا التقسيم بوجه الشبه المركب دون الواحد قلت

يجب ان يعلم انه ليس المراد بتركيب المشبه والمشبه به ان يكون حقيقة مركبة من اجزاء مختلفة ضرورة ان الطرفين في قولنا زيد كالاسد مفردان لا مركبان وكذا في وجه الشبه ضرورة ان وجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحد لا بمنزلة الواحد بل المراد بالتركيب ان تقصد الى عدة اشياء مختلفة او الى عدة اوصاف لشيء واحد فتنتزع منها هيئة وتجعلها مشبها او مشبها به او وجه تشبيه ولذلك ترى صاحب المفتاح يصرح في تشبيه المركب بالمركب بان كلا من المشبه والمشبه به هيئة منتزعة على ما سيجيء ان شاء الله تعالى ح لا يخفى عليك ان وجه التشبيه الواحد بهذا المعنى اعني بمعنى ان لا يكون معنى منتزعا من عدة اشياء لكل منها دخل في تحققه لا يكون طرفاه مركبين بالمعنى المذكور لان تركيب الطرفين بهذا المعنى اعني ان تقصد الى عدة وتنتزع منها هيئتين ثم تقصد اشتراك الهيئتين في هيئة تعمهما وتشملهما انما يكون اذا كان وجه الشبه مركبا فليتامل وبهذا يظهر ان ما ذكر في المفتاح من ان وجه الشبه يكون تاما امرا واحدا او غير واحد وغير الواحد اما ان يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة او اوصافا مقصودة من مجموعها الى هيئة واحدة او لا يكون في حكم الواحد محل نظر فالمركب الحسي فيما اي في التشبيه الذي طرفاه مفردان كما في قوله اي كوجه التشبيه في قول احيحة بن الجلاح او قيس بن الاسلت وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى كعنقود ملاحية حين نورا الملاحية بضم الميم عنب ابيض في حبه طول وقد جاء بتشديد اللام كما في هذا البيت حين نورا اي تفتح نوره كذا في اسرار البلاغة يقال نورت الشجرة وانارت اذا اخرجت نورها من الهيئة بيان لما في قوله كما الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغار المقادير في المرأى وان كانت كبارا في الواقع على الكيفية اي حال تقارنها لكونها على الكيفية المخصوصة منضمة الى المقدار المخصوص والمراد بالكيفية المخصوصة انها لا تكون مجتمعة اجتماع التضام والتلاصق ولا هي شديدة الافتراق بل لها كيفية مخصوصة من التقارب والتباعد على نسبة قريبة مما تجده في رأي العين بين تلك الانجم وهذا الذي ذكرنا في تفسير الكيفية جعله الشيخ عبد القاهر تفسير المقدار المخصوص اي مقدار في القرب والبعد فجمع صاحب المفتاح بينهما فكانه اراد بمقدار مخصوص مجموع مقدار الثريا او العنقود اعني ما لهما من الطول والعرض المخصوصين ويحتمل ان يريد بالكيفية الشكل المخصوص لان الشكل من الكيفيات وبالمقدار المخصوص ما اراده الشيخ من التقارب على ما ذكرنا وبالجملة فقد نظر في هذا التشبيه الى عدة اشياء وقصد الى الهيئة الحاصلة منها وانما قلنا ان الطرفين مفردان

لان المشبه

لان المشبه هو نفس الثريا والمشبه به هو العنقود حين تفتح نوره وسيجيء ان المفرد قد يكون مقيدا وانه لا ينقض التركيب فيهما اي في المركب الحسي في التشبيه الذي طرفاه مركبان كما في قول بشار
كأن مثار النقع فوق رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه اي
يتساقط بعضها في اثر بعض والاصل تتهاوى فحذفت احدى التائين ومن جعله ماضيا وانث لكونه مسندا الى الظاهر فقد اخل بكثير من اللطائف التي قصدها الشاعر على ما اطلع عليه في اثناء شرحه وقوله من الحسي بيان لما في قوله كما الحاصلة من هوي بفتح الهاء اي سقوط اجرام مشرقة مستطيلة متناسبة المقدار متفرقة في جوانب شيء مظلم فوجه الشبه مركب كما ترى وكذا طرفاه كما حققه الشيخ في اسرار البلاغة حيث قال قصد تشبيه النقع والسيوف فيه بالليل المتهاوي كواكبه لا تشبيه النقع بالليل من جانب وتشبيه السيوف بالكواكب من جانب ولذلك وجب الحكم بان اسيافنا في حكم صلة المصدر لئلا يقع في تشبيهه تفرق ويتوهم انه كقولنا كان مثار النقع ليل والسيوف كواكب ونصب الاسياف لا يمنع من تقدير الاتصال لان الواو فيها بمعنى مع كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها الا ترى ان ليس المعنى ان تقول لو تركت الناقة ولو تركت فصيلها فتجعل الكلام جملتين ومما ينبه على ذلك قوله تهاوى كواكبه جملة وقعت صفة لليل فالكواكب مذكورة على سبيل التبع لليل ولو كانت مستبدة بشأنها لقال ليل وكواكب ثم لم يقتصر على ان اراد لمعان السيوف في اثناء العجاجة كالكواكب في الليل بل عبر عن هيئة السيوف وقد سلت من اغمادها وهي تعلو وترسب وتجيء وتذهب وهذه الزيادة زادت التشبيه تفصيلا لانها لا تقع في النفس الا بالنظر الى اكثر من جهة واحدة وذلك ان للسيوف في حال احتدام الحرب واختلاف الايدي بها في الضرب اضطرابا شديدا وحركات بسرعة ثم ان لتلك الحركات جهات مختلفة واحوالا تنقسم بين الاعوجاج والاستقامة والارتفاع والانخفاض وان السيوف باختلاف هذه الامور تتلاقى وتتداخل ويصدم بعضها بعضا ثم ان اشكال السيوف مستطيلة فنبه على هذه الدقائق بكلمة واحدة وهي قوله تهاوى فان الكواكب اذا تهاوت اختلفت جهات حركاتها وكان لها في تهاويها تواقع وتداخل ثم انها بالتهاوي تستطيل اشكالها فانها اذا لم تزل عن اماكنها فهي على صورة الاستدارة هذا كلامه وقوله ان اسيافنا في حكم الصلة للمصدر معناه انه ليس عطفا على مثار النقع بل هو مما يتعلق به معنى الاثارة لكون الواو بمعنى مع وهذا كما يقال في

قولنا زيد ضارب عمرو وبكرا ان بكرا في حكم الضرب وليس المراد ان المشار بمعنى المصدر
على ما سبق الى الوهم ثم الوجه المركب الحسي فيما طرفاه مختلفان أحدهما مفرد والآخر مركب كما مر
في تشبيه الشقيق باعلام ياقوت نشرن على رماح من زبرجد من الهيئة الحاصلة من نشر اجرام
حمر مبسوطة على رؤس اجرام خضر مستطيلة فالمشبه مفرد والمشبه به مركب وعكسه
كما سيجيء في تشبيه نهار مشمس شابه زهر الربى بليل مقمر وسيجيء زيادة تحقيق في تقسيم التشبيه
باعتبار الطرفين ومن بديع المركب الحسي ما اي وجه الشبه الذي يجيء في الهيئات التي تقع
عليها الحركة اي يكون وجه الشبه الهيئة التي تقع عليها الحركة من الاستدارة والاستقامة
وغيرهما ويعتبر فيها التركيب ويكون ما يجيء في تلك الهيئات على وجهين احدهما ان يقترن
بالحركة غيرها من اوصاف الجسم كالشكل واللون وقد غير المصنف عبارة الشيخ في اسرار
البلاغة حيث قال اعلم ان مما يزداد به التشبيه دقة وسحرا ان يجيء في الهيئات التي تقع عليها
الحركات والهيئة المقصودة في التشبيه على وجهين احدهما ان تقترن بغيرها من الاوصاف
والثاني ان تجرد هيئة الحركة حتى لا يراد غيرها فالاول كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في
قول ابن المعتز والشمس كالمرآة في كف الاشل من الهيئة الحاصلة من الاستدارة
مع الاشراق والحركة السريعة المتصلة مع تموج الاشراق واضطرابه بسبب تلك الحركة حتى يرى
الشعاع كانه يهم بان ينبسط حتى يفيض من جوانب الدائرة ثم يبدو له فيرجع الى الانقباض
فالمعنى ثم يبدو له اي غير الاول فيرجع من الانبساط الذي بداه الى الانقباض كانه يرجع من
الجوانب الى الوسط فان الشمس اذا احد الانسان النظر اليها ليتبين جرمها وجدها مؤدية
لهذه الهيئة وكذا المرآة اذا كانت في يد الاشل والثاني ان تجرد الحركة عن غيرها من
الاوصاف فهناك ايضا يعني كما لا بد في الاول من ان يقترن بالحركة غيرها من الاوصاف فكذا في
الثاني لا بد من اختلاط الحركات الكثيرة للجسم الى جهات مختلفة له كان يتحرك بعضه الى اليمين وبعضه
الى الشمال وبعضه الى العلو وبعضه الى السفل ليتحقق التركيب والا لكان وجه الشبه مفردا
وهو الحركة لا مركبا فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها لاتحادها بخلاف حركة المصحف في
قوله اي قول ابن المعتز وكان البرق مصحف قار فانطباقا مرة وانفتاحا
اي فينطبق انطباقا مرة وينفتح انفتاحا اخرى فان فيها تركيبا لان المصحف يتحرك في الحالتين
اعني حالتي الانطباق والانفتاح الى جهتين في كل حالة الى جهة قال الشيخ كل هيئة من هيئات

قال حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل   فكأنها والريح جاء يميلها تبغي

التعانق ثم يمنعها الخجل اقول ذات البيان من الكلام فيها حفت اي احاطت محفوفة والسرو شجر معروف والقيان بالكسر

الجسم فيحركا نترا الى الحركات الى جهة واحدة فيشاهد ان بعضه يبعد وكلما كان التفاوت في

الجهات التي تحركت اليها ابعاض الجسم اشد كان التركيب في هيئة الحركات اكثر ومن لطيف ذلك

قول الشاعر في صفة الرياض حفت بسرو كالقيان تلحفت خضر الحرير على قوام معتدل

فكأنها والريح جاء يميلها تبغي التعانق ثم يمنعها الخجل وقد يقع التركيب في هيئة السكون

كما في قوله اي كوجه الشبه الذي في قول ابي الطيب في صفة كلب يقعي اي يجلس على اليتيه جلوس البدوي المصطلي بأربع مجدولة لم تجدل اي بقوائم محكمة الخلق من جدل الا

والجدل الفتل من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه اي من الكلب في اقعائه فانه يكون

لكل عضو منه في الاقعاء موقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك

صورة جلوس البدوي عند الاصطلاء بالنار الموقدة على الارض ومن لطيف ذلك قول

الشاعر في صفة مصلوب كأنه عاشق قد مد صفحته يوم الوداع الى توديع مرتحل او قائم من

نعاس فيه لوثة مواصل لتمطيه من الكسل شبهه بالمتمطي المواصل تمطيه مع التعرض

لسببه وهو اللوثة والكسل فيه لاهل الجهات الثلث فلطف بحسب التركيب في التفصيل

مثال في تشبيهه بالمتمطي ترق ويبين التناول يقع في نفس الرأي للمصلوب لكونه من الجملة

والمركب العقلي من وجه الشبه كحرمان الانتفاع بابلغ نافع مع تحمل التعب في استصحابه

في قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا جمع سفر بكسر السين

وهو الكتاب فانه امر عقلي منتزع من عدة امور لانه روعي من الحمار فعل مخصوص هو الحمل

ان يكون المحمول شيئا مخصوصا هو الاسفار التي هي وعاء العلوم وان الحمار جاهل بما فيها

وكذا في جانب المشبه واعلم انه قد ينتزع من متعدد فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر

اذا انتزع وجه الشبه من الشطر الاول من قوله كما ابرقت قوما عطاشا غمامة يقال ابرق الرجل

اذا اصابهم برق وابرق الرجل بسيفه اذا لمع به ولا يصح ههنا شيء من هذين الوجهين و

ابرقت السماء اذا اصابت ذات برق وفي الاساس ابرقت لي فلانة اذا تحسنت لك وتعرضت

فالمعنى ههنا ابرقت الغمامة للقوم اي تعرضت لهم فلما رأوها واوصل الفعل فلما رأوها

اقشعت وتجلت اي تفرقت وانكشفت فانتزاع وجه التشبيه من مجرد قوله كما ابرقت

قوما عطاشا استخطاء لوجوب انتزاعه من الجميع اي جميع البيت فان المراد التشبيه بالحالة

المذكورة في الابيات السابقة بظهور الغمامة للقوم عطاش ثم تفرقها وانكشافها باتصال اي

بواسطة اتصال يعني باعتبار ان يكون وجه التشبيه في المفهوم المشترك بين اتصال الابتداء مطمعا
بانتهاء موئس لان البيت مثل في ان يظهر المضطر الى الشيء الشديد الحاجة اليه امارة وجوده ثم
يفوته ويبقى بحسرته وزيادة ترحه فالثاني قوله باتصال البيت هي التي تدخل في المشبه به لان هذا
مشترك بين الطرفين والمشبه به مفهوم لغمامة ثم انكشافها بل هو مثل الثاني قوله التشبيه المتعدد فان قيل
قلنا مثل هذا يقتضي ان يكون بعض التشبيهات المجتمعة كقولنا زيد يصفو ويكدر تشبيها
واحدا لان الاقتصار على احد الجزئين يخل بالغرض من الكلام لان الغرض منه وصف الجزء بانه يجمع
بين الصفتين وان احديهما لا تدوم قلنا الفرق بينهما ان الغرض في البيت ان يثبت ابتداء مطمعا
متصلا بانتهاء موئس وكون الشيء ابتداء لاخر زائد على الجمع بينهما وليس في قولنا يصفو ويكدر
اكثر من الجمع بين الصفتين من غير قصد الى ترتيب احديهما بالاخرى لان المعنى انه يصفو ولم
يتعرض لذكر الكدر وجد تشبيهك له بالماء في الصفاء بحاله وعلى حقيقته ونظير البيت
زيد يكدر ثم يصفو لان ثم للترتيب المقتضي ربط احد الوصفين بالاخر كذا ذكره المصنف وقد نقله
عن اسرار البلاغة ولا يخفى ان قولنا زيد يصفو ليس من التشبيه المصطلح بل هو من قبيل الاستعارة
بالكناية على ما ستعرفه ان شاء الله تعالى ثم قال وقد ظهر بما ذكرنا ان التشبيهات المجتمعة تفارق
المركب في مثل ما ذكرنا بامرين احدهما انه لا يجب فيها ترتيب والثاني انه اذا حذف بعضها لا يتغير حال
الباقي في افادة ما كان يفيده مثال الحدث فاذا قلنا زيد كالاسد والبحر والسيف لا يجب ان يكون
لهذه التشبيهات نسق مخصوص بل لو قدم التشبيه بالبحر او السيف جاز ولو اسقط واحد من الثلاثة لم
يتغير حال الباقي في افادة معناه والله اعلم وقد مر ان وجه التشبيه اما واحد او مركب
او متعدد فلما فرغ من الاولين شرع في الثالث سواء كان حسيا او عقليا او مختلفا المتعدد الحسي
كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة باخرى والمتعدد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء
السفاد اي نزو الذكر على الانثى وفي المثل اخفى من سفاد الغراب في تشبيه طائر بالغراب
والمتعدد المختلف الذي بعضه حسي وبعضه عقلي كحسن الطلعة الذي هو حسي ونباهة الشان
اي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي في تشبيه انسان بالشمس واعلم انه قد ينتزع الشبه
اي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك اي تشابه وقد يكون بمعنى الشبه بالسكون وعند التحقيق
المراد ههنا ما به التشابه اعني وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراك الضدين فيه اي في التضاد
لكون كل منهما مضادا للاخر ثم ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح اي اتيان بما فيه ملاحة وظرافة

يقال

يقال ملح الشاعر اذا اتى بشيء مليح او تهكم اي تحكم واستهزاء فيقال للجبان ما اشبهه بالاسد و
للبخيل هو حاتم كل منهما يحتمل ان يكون مثالا للتمليح او التهكم وانما يفرق بينهما بحسب المقام فان كان
الغرض مجرد الملاحة والظرافة من غير قصد الى استهزاء وسخرية فتمليح والا فتهكم وما وقع في شرح
المفتاح من ان التمليح هو ان يشار في فحوى الكلام الى قصة او مثل او شعر نادر وان قولنا هو
حاتم مثال للتمليح لا للتهكم فهو غلط لان ذلك انما هو التلميح بتقديم اللام على الميم كما سيجيء في علم
البديع وليس في قولنا هو حاتم اشارة الى شيء من قصة حاتم ثم قال الامام المرزوقي في قول الحماسي
اتاني من ابي انس وعيد فسل لغيظة الضحاك جسمي ان قائل هذه الابيات قد قصد بها الهزء
والتمليح فان قلت ظاهر قوله لاشتراك الضدين فيه يوهم ان وجه الشبه بين الجبان والاسد هو
التضاد باعتبار وصفي الجبن والجراءة وكذا بين البخيل وحاتم وح لا تمليح ولا تهكم لانا اذا قلنا الجبان
كالشجاع في التضاد اي في ان كلا منهما مضاد للاخر لا يكون هذا من الملاحة والتهكم في شيء ح
لا حاجة الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له اصلا قلت لا يخفى على احد انا اذا قلنا الجبان
هو اسد والبخيل هو حاتم فليس غرضنا التصريح بوجه الشبه ليتاتى لنا ان نقول في التضاد او في
مناسبة الضدية بل انما يصح ان نقول هو اسد في الجراءة وحاتم في الجود ومعلوم ان الحاصل في
المشبه هو ضد الجراءة والجود اعني الجبن والبخل لكن نزلناه منزلة الجراءة والجود بواسطة التمليح
او التهكم لاشتراكهما في الضدية كما يجعل في الاكاذيب المضحكة فوجه الشبه في قولنا الجبان
هو اسد انما هو الجراءة لكن باعتبار التمليح او التهكم هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام واداته
اي اداة التشبيه الكاف وكان قال الزجاج كان للتشبيه اذا كان الخبر جامدا نحو كان زيدا اسد وللشك
اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر هو المصنوع والمشبه والشيء لا يشبه بنفسه وقيل انه للتشبيه
مطلقا ومثل هذا على حذف الموصوف اي كانك شخص قائم لكن لما حذف الموصوف وجعل الاسم بسبب
التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير يعود الى الاسم لا الى الموصوف المقدر نحو كانك قلت كانك
قلت والحق انه قد يستعمل عند الظن بثبوت الخبر من غير قصد الى التشبيه سواء كان الخبر جامدا
او مشتقا نحو كان زيدا اخوك وكانه قد قيل كذا وهذا اكثر في كلام المولدين ومثل وما في معناها
كنحو وما يشتق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدي هذا المعنى والاصل في نحو
الكاف اي في الكاف ونحوها مما يدخل على المفرد كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف نحو كان وتماثل
وتشابه ان يليه المشبه به اما لفظا كقولنا زيد كالاسد وكقولك كالاسد قوله تع مثلهم كمثل

الذي استوقد نارا فان المشبه به هو مثل المستوقد اي حاله وقصته العجيبة الشان واما تقديرا
كقوله تعالى او كصيب من السماء فيه ظلمات ورعد وبرق الآية فان التقدير او كمثل ذوي صيب
فحذف ذوي لدلالة قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق عليه لان هذه الضماير لا بد
من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا فالمثل المشبه
به قد ولي الكاف لان المقدر في حكم الملفوظ واما جعلنا ذلك من قبيل ما ولي المشبه به الكاف
لما ذكر في الكشاف والايضاح من الاولى المشبه به الكاف كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء
انزلناه اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد اخر يتمحل لتقديره فعلمنا ان الذي ولي الكاف المشبه
به مفرد مقدر فهو من قبيل ما ولي المشبه به حرف التشبيه وقد صرح المصنف في الايضاح بان
قوله يا ايها الذين امنوا كونوا انصار الله كما قال عيسى بن مريم للحواريين من انصاري الى الله الآية
من قبيل ما لا يلي المشبه به الكاف لان التقدير كونوا انصار الله ككون الحواريين انصار الله وقت قول عيسى
من انصاري الى الله على ان ما مصدرية والزمان مقدر كقولهم اتيتك خفوق النجم اي زمان
خفوق النجم فالمشبه به هو كون الحواريين انصار الله مقدر ولي الكاف كمثل ذوي صيب
لدلالة ما ابهم مقامه عليه ولا يخفى ان ليس المراد تشبيه كون المؤمنين انصارا بقول عيسى للحواريين
من انصاري الى الله فان صاحب المفتاح اوقع التشبيه بين كون الحواريين انصار الله وبين قول
عيسى للحواريين من انصاري الى الله والمراد كونوا انصار الله مثل كون الحواريين انصارا فهم
بعضهم من ظاهر قوله اوقع في التشبيهين كذا وكذا ان المراد الاول مشبه والثاني مشبه به فجزم
بان الصواب المؤمنين بدل الحواريين اذ ليس المشبه كون الحواريين انصارا بل كون المؤمنين
الشارح العلامة قد رد قول هذا البعض بان الآية لا يكون نظيرا لقوله او كصيب في ان المشبه
لكون بالقول بما اوجبه وهذا غلط منه لان مراد هذا القائل انه اوقع في الكلام التشبيه بين
كون المؤمنين انصار الله وبين قول عيسى عليه السلام مع ان المراد ايقاع التشبيه بين كون المؤ
انصار الله وبين كون الحواريين انصاره وقت قول عيسى كما هو صريح في الكتاب المشبه محذوف
مضاف ومضاف اليه كما في قوله تعالى او كصيب من السماء بعينه نعم ما ذكره الشارح في توجيه لفظ
المفتاح كاف في رد هذا القول وهو ان معنى كلامه اوقع التشبيه بين كون المؤمنين انصار
الله على ان اللام للعهد بناء على ان ابن كون الحواريين انصارا على ما بينهم ضمنا وقت قولهم
نحن انصار الله وبين قول عيسى على ما هو صريح لفظ المشبه كون المؤمنين انصار الله و

المشبه به

المشبه به يحتمل ان يكون هو كون الحواريين انصاره على ما يفهم ضمنا ويحتمل ان يكون عيسى على ما هو صريح لكن المراد هو الاول لا الثاني اذ لا معنى لتشبيه كونهم بقول عيسى قيل المراد بالحواريين في قوله اوقع التشبيه بين كون الحواريين هم المؤمنون لانهم حواريو محمد صلى الله عليه وسلم اي حواري الرجل صفوته وخاصته والله اعلم وقد يليه اي يلي نحو الكاف غير المشبه به وذلك اذا كان المشبه به مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه وانما قلنا ذلك احترازا عن نحو قوله تعالى مثل الذين حملوا التورية ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل اسفارا فان المشبه به مركب لكنه عبر عنه بمفرد يلي الكاف وهو المثل اعني الحال والقصة العجيبة الشان نحو واضرب لهم مثل الحيوة الدنيا كماء انزلناه من السماء فاختلط به نبات الارض فاصبح هشيما تذروه الرياح اذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره بل المراد تشبيه حالها في نضرتها وبهجتها وما يتعقبها من الهلاك والفناء بحال النبات الحاصل من الماء يكون اخضر ناضرا شديد الخضرة ثم ييبس فتطيره الرياح كان لم يكن فلا يعتبر ههنا اي مضاف محذوف وفي معنى كمثل ماء فيكون المشبه به يلي الكاف بتقديره كما في قوله تعالى او كصيب هذا تقدير لا حاجة اليه فلا ينبغي ان يرتكب بخلاف قوله او كصيب فان الضمائر في قوله يجعلون اصابعهم في اذانهم لا بد لها من مرجع قال صاحب الكشاف لولا طلب هذه الضمائر مرجعا مرجعا لكنت مستغنيا عن تقدير كمثل ذوي صيب لان المراعى الكيفية المنتزعة سواء ولى حرف التشبيه مفرد يتأتى التقدير به ام لا الا ترى الى قوله انما مثل الحيوة الدنيا الآية كيف ولي الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحل لتقديره ومما هو بين في هذا قول لبيد وما الناس الا كالديار واهلها بها يوم حلوها وغدوا بلاقع لم يشبه الناس بالديار وانما شبه وجودهم في الدنيا وسرعة زوالهم وفناءهم بحلول اهل الديار فيها وسرعة نهوضهم عنها وتركها خالية هذا كلامه فان قيل هب ان طلب مرجع الضمير احوجنا الى تقدير ذوي فما وجه الاحتياج الى تقدير مثل قلنا لان المشبه به ليس ذوات ذوي الصيب بل مجموع القصة المذكورة كما في قوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا كماء بل الجواب انه لما انفتح باب الحذف والتقدير فتقدير مثل ذوي صيب اولى من الاقتصار على تقدير ذوي لا تراه على المقصود واشد ملائمة للمعطوف عليه اعني قوله كمثل الذي استوقد نارا فليتأمل وقد ظهر بما ذكرنا ان من قال ان تقديره ولا كماء انزلناه كمثل ماء على حذف

المضاف فالتشبيه بالرجل بالكاف لكونه معنى وفي فعل سمى هو ايضا وقد يذكر فعل ينبئ

عنه اي عن التشبيه كما في علمت زيدا اسدا ان قرب التشبيه وادعى انه مشابه للاسد مشابهة قوية

لما في علمت من الدلالة على تحقق التشبيه وتيقنه وكما في حسبت او خلت زيدا اسدا ان بعد

التشبيه ادنى تبعيد لما في الحسبان من الدلالة على الظن دون التحقيق ففيه اشعار بان تشبيهه

بالاسد ليس بحيث يتيقن انه هو بل يظن ذلك ويتخيل وفي كون هذا الفعل منبئا عن

التشبيه نظر للقطع بانه لا دلالة للعلم والحسبان على ذلك وانما يدل عليه علمنا بان زيدا الاسد

لا يمكن حمله عليه تحقيقا وانه انما يكون على تقدير اداة التشبيه سواء ذكر الفعل او لم يذكر

كما في قولنا زيد اسد ولو قيل انه ينبئ عن حال التشبيه من القرب والبعد لكان اصوب والغرض

منه اي من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه وهو اي الغرض العائد الى المشبه بيان امكانه

يعني بيان ان المشبه امر ممكن الوجود وذلك في كل امر غريب يمكن ان يخالف فيه ويدعى امتناعه

كما في قوله اي قول ابي الطيب فان تفق الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال فانه

اراد ان يقول ان الممدوح قد فاق الناس بحيث لم يبق بينه وبين الناس مشابهة بل صار

اصلا برأسه وجنسا بنفسه وهذا في الظاهر كالممتنع لاستبعاد ان يتناهى بعض آحاد النوع في

الفضائل الخاصة بذلك النوع الى ان يصير كانه ليس منها فاحتج لهذه الدعوى وبين امكانها

بان شبه حاله بحال المسك الذي هو من الدماء ثم انه لا يعد من الدماء لما فيه من الاوصاف

الشريفة التي لا توجد في الدم فان قلت اين التشبيه في هذا البيت قلت يدل البيت عليه

ضمنا وان لم يدل عليه صريحا لان المعنى ان تفق الانام مع انك واحد منهم فلا استبعاد في

ذلك لان المسك بعض دم الغزال وقد فاقها حتى لا يعد منها فحالك شبيهة بحال المسك

ويسمى مثل هذا تشبيها ضمنيا او تشبيها مكنيا عنه او حاله عطف على امكانه اي بيان حال

المشبه بانه على اي وصف من الاوصاف كما في تشبيه ثوب بآخر في السواد اذا علم لون المشبه به

دون المشبه والا لم يكن لبيان الحال لانها معلومة او مقدارها اي بيان مقدار حال المشبه

في القوة والضعف والزيادة والنقصان كما في تشبيهه اي تشبيه الثوب الاسود بالغراب في

شدته اي شدة السواد او تقريرها مرفوع معطوف على بيان امكانه اي تقرير حال المشبه في

نفس السامع وتقوية شأنه كما في تشبيه من لا يحصل من سعيه على طائل بمن يرقم على الماء فانك

تجد فيه من تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه ما لا تجده في غيره لان الفكر بالحسيات أتم

منه العقليات لتقدم الحسيات وفرط الف النفس بها الا ترى انك اذا اردت وصف يوم
بالطول فقلت يوم كاطول ما يتوهم او كانه لا آخر له فلا يجد السامع من الانس ما يجده في قوله
ويوم كظل الرمح قصر طوله دم الزق عنا واصطفاق المزاهر وكذا اذا قلت في وصف يوم بالقصر
يوم كاقصر ما يتصور وكلمح البصر وكانه ساعة لا تجد منه ما تجده في قولهم ايام كاباهيم القطا
وقول الشاعر ظللنا عند باب ابي نعيم بيوم مثل سالفة الذباب وكذا اذا قلت فلان اذا
همّ بشيء لم يزل ذا عين ذكره وقصر خواطره على مضاء عزمه ولم يشغله عنه شيء فالسامع
لا يصادف منه الا ما يصادف من قوله اذا همّ القى بين عينيه عزمه ونكّب
عن ذكر العواقب جانبا وهذه الاغراض الاربعة تقتضي ان يكون وجه التشبيه في المشبه
به اتم وهو به اشهر اي وان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر واعرف وظاهر هذه العبارة
ان كل من الاربعة يقتضي التمام والشهرة وليس الامر كذلك لان بيان امكانه يقتضي كون المشبه به
بوجه الشبه اشهر ليصح قياس المشبه عليه ويجعل دليلا على امكانه لكنه لا يقتضي كونه في المشبه
به اتم وكذا بيان حاله لا يقتضي الا كون المشبه به بوجه الشبه اشهر كما اذا كان ثوبان متساويان
في السواد لان الغرض مجرد الاشعار بكونه اسود وكذا بيان مقدار حاله لا يقتضي كونه اتم بل
هو يقتضي كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا ازيد ولا انقص ليتعين
مقداره على ما هو عليه ولهذا قال وكلما كان وجه التشبيه داخلا في السلامة عن الزيادة و
النقصان كان التشبيه داخلا في القبول واما تقرير حاله فيقتضي الامرين جميعا لان النفس
الى الاتم الاشهر اميل فالتشبيه به بزيادة التقرير والتقوية اجدر فان قلت لم خص هذه
الاربعة بذلك قلت لان التزيين والتشويه والاستطراف لا تقتضي الاتمية والاشهرية لصحة
تشبيه وجه الحبشية الشديد السواد بمقلة الظبي للتزيين مع ان السواد فيها ليس باتم منه في وجه
ولا هي اشهر منها بالسواد ولان المشبه المشتركة بين وجه المجدور والسلحة الجامدة المنقورة
في السلحة اتم ولا هي بها اشهر وكذا في الاستطراف بل كلما كان المشبه به اندر واخفى كان التشبيه
متبادر من هذه الاغراض اوفق وقد اضطرب في هذا المقام كلام السكاكي لانه قال ان حق المشبه
به ان يكون اعرف بجهة التشبيه من المشبه واخص بها واقوى حالا معها والا لم يصح ان يذكر
به لبيان مقدار المشبه ولا لبيان امكانه ولا لزيادة تقريره ولا لايراده في معرض التزيين
او التشويه لامتناع تعريف المجهول بالمجهول وتقرير الشيء بما ليس ابلغ منه في

معرض الاستطراف كما في تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب نقل الامتناع وقوع المشبه به وهو البحر الموصوف الى الواقع وهو الفحم المذكور ليستطرف المشبه بصيرورة ترك الممتنع لمشاهدته اياه او للوجه الاخر اى نقل الندرة حضور المشبه به فى الذهن اما مطلقا او عند حضور المشبه اى المشبه لمثل ما ذكر اى ليستطرف استطراف النوادر كذا ذكره الشارح العلامة وعلى هذا يكون عدم صحة ترك المشبه به الذى لا يكون اعرف واخص واقوى فى صورة الاستطراف خاليا عن التعليل وقيل معناه لمثل ما ذكره من تعريف المجهول بالمجهول وهذا انسب بسياق كلامه بالجملة فمثله لا يطابق دعواه لانه لا يدل على وجوب كون المشبه به اقوى حالا مع وجه التشبيه الا فيما يكون لزيادة التقرير نعم لا بد فيما يكون للتزيين او التشويه او الاستطراف ان يكون المشبه به اتم فى الاستحسان او الاستقباح او الغرابة او الندرة لحصول الغرض واما فى وجه التشبيه الذى هو المعنى المشترك فلا وجه لا يبعد ان يكون مراد السكاكي بوجه التشبيه المقصد الذى توجه اليه التشبيه او الامر الذى لاجله ذكر التشبيه وهو الغرض منه لانه قال يجب ان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه فيما اذا كان الغرض من التشبيه بيان حال المشبه او بيان مقداره لكن يجب فى بيان مقداره ان يكون المشبه به مع كونه اعرف على حد مقدار المشبه فى وجه التشبيه لا ازيد ولا انقص ويجب ان يكون اتم فى وجه الشبه اذا قصد الحاق الناقص بالكامل او زيادة التقرير عند السامع وان يكون مسلم الحكم معروفه فيما يقصد من وجه التشبيه اذا كان الغرض بيان امكانه او تزيينه وتشويهه وان يكون نادر الحضور فى الذهن اذا قصد استطرافه او تزيينه مرفوع عطف على بيان امكانه اى تزيين المشبه فى عين السامع كما فى تشبيه وجه اسود بمقلة الظبى وتشويهه كما فى تشبيه وجه مجدور بسلحة جامدة قد نقرتها الديكة او استطرافه اى عد المشبه طريفا كما فى تشبيه فحم فيه جمر موقد ببحر من المسك موجه الذهب لابرازه اى انما استطرف المشبه فى هذا التشبيه لابراز المشبه فى صورة الممتنع عادة وللاستطراف وجه اخر غير الابراز فى صورة الممتنع عادة وهو ان يكون المشبه به نادر الحضور فى الذهن اما مطلقا كما مر فى تشبيه فحم فيه جمر موقد واما عند حضور المشبه كما فى قوله اى قول ابى العتاهية يصف البنفسج ولازوردية تزهو قال الجوهرى زهى الرجل فهو مزهو اى تكبر وفيه لغة اخرى حكاها ابن دريد زها يزهو زهوا بزرقتها بين الرياض على حمر اليواقيت يعنى ان مرتبها بيان الا انها الحمر الشبيهة باليواقيت كانها فوق قامات ضعفن بها اوائل النار فى اطراف

كبريت من صورة اتصال النار باطراف الكبريت لا يندر حضورها في الذهن ندرة بحر من المسك موجه الذهب لكن يندر حضورها عند حضور صورة البنفسج فيستطرف لمشاهدة عناق بين صورتين متباعدتين غاية البعد وجه آخر لزيادة التشبيه البنات غض بين ورق واوراق رطبة من لهب نار في جسم لسيتولي عليه اليبس ومبنى الطباع على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يعهد ظهوره منه كان ميل النفس اليه اكثر وهو بالشغف به اجدر وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به وهو ضربان احدهما ايهام انه اتم من المشبه في وجه التشبيه وذلك في التشبيه المقلوب وهو ان يجعل الناقص في وجه الشبه مشبها به قصدا الى ادعاء انه زائد كقوله اي قول محمد بن وهيب وبدا الصباح كان غرته وجه الخليفة حين يمتدح فانه قصد ايهام ان وجه الخليفة اتم من الصباح في الوضوح والضياء وفي قوله حين يمتدح دلالة على اتصاف الممدوح بمعرفة حق المادح وتعظيم شانه عند الحاضرين بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى كونه كاملا في الكرم بحيث يتصف بالبشر والطلاقة عند استماع المديح والضرب الثاني بيان الاهتمام به اي بالمشبه به كتشبيه الجائع وجها كالبدر في الاشراق والاستدارة بالرغيف ويسمى هذا اي التشبيه المشتمل على هذا النوع من الغرض اظهار المطلوب هذا اي الذي ذكرناه من جعل احد الشيئين مشبها والاخر مشبها به انما يكون اذا اريد الحاق الناقص في وجه التشبه حقيقة كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه او ادعاء كما في التشبيه الذي يعود الغرض منه الى المشبه به بالزائد في وجه التشبيه وهذا الكلام محل نظر لان ما تقدم كله ليس مما يقصد منه الحاق الناقص في وجه التشبيه بالزائد على ما قررناه فيما سبق فان اريد الجمع بين شيئين في امر من الامور من غير قصد الى كون احدهما ناقصا وذلك الامر والاخر زائدا سواء وجدت الزيادة والنقصان ام لم توجد فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم بالتشابه ليكون كل واحد من الشيئين مشبها ومشبها به احترازا من ترجيح احد المتساويين في وجه التشبيه كقوله اي قول ابي اسحاق الصابي

تشابه دمعي اذ جرى ومدامتي فمن مثل ما في الكاس عيني تسكب فوالله ما ادري ابالخمر اسبلت جفوني ام من عبرتي كنت اشرب

لما اعتقد التساوي بين الدمع والخمر

لم يقصد ان احدهما زائد في الحمرة والاخر ناقص ملحق به حكم بينهما بالتشابه وترك التشبيه

ويجوز عند ارادة الجمع بين شيئين في امر التشبيه ايضا كتشبيه غرة الفرس بالصبح وعكسه

اى تشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد ظهور منير في مظلم اكثر منه اى من ذلك المنير من غير

قصد الى المبالغة في وصف غرة الفرس بالضياء والانبساط وفرط التلالؤ ونحو ذلك

اذ لو قصد شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها والصبح مشبها به لانه ازيد في ذلك فان

قلت امتناع ترجيح احد المتساويين يقتضي ان يجب الحكم بالتشابه ولا يجوز التشبيه اصلا

قلت التساوى بينهما انما هو في وجه الشبه فيجوز ان يجعل المتكلم احدهما مشبها والاخر

مشبها به لغرض من الاغراض ولسبب من الاسباب من غير قصد الى الزيادة والنقصان

لكنهما لما استويا في الامر الذى قصد اشتراكهما فيه كان الاحسن ترك التشبيه المنبئ في الاغلب

عن كون احدهما ناقصا والاخر زائدا في وجه الشبه هذا تمام الكلام في اركان التشبيه

وفي الغرض منه واما التقسيم فاعلم ان التشبيه اقسام باعتبار الطرفين واخر باعتبار وجه

الشبه واخر باعتبار الاداة واخر باعتبار الغرض فذكر هذه الاربعة على الترتيب السابق

واشار الى الاول بقوله وهو اى التشبيه باعتبار الطرفين اى المشبه والمشبه به اربعة اقسام

لانه اما تشبيه مفرد بمفرد وهما اى المفردان غير مقيدين كتشبيه الخد بالورد وكتشبيه كل

من الرجل والمراة باللباس للاخر في قوله تعالى هن لباس لكم وانتم لباس لهن لان كل واحد يشتمل

على صاحبه عند الاعتناق كاللباس ولان كل واحد منهما يصون صاحبه من الوقوع في الفضيحة

والفاحشة كاللباس الساتر للعورة فان قلت اليس قوله لكم ولهن قيدا في المشبه به قلت

لا اذ لا دخل له في التشبيه لعدم توقف الاشتمال والصيانة عليه او مقيدان كقولهم لمن لا

يحصل من سعيه على طائل هو كالراقم على الماء فان المشبه هو الساعي المقيد بان لا يحصل

من سعيه على شيء والمشبه به هو الراقم المقيد بكون رقمه على الماء لان وجه الشبه فيه هو

التسوية بين الفعل وعدمه وهو موقوف على اعتبار هذين القيدين ثم التقييد قد يكون

بالوصف وقد يكون بالاضافة وقد يكون بالمفعول وقد يكون بغير

ذلك او مختلفان اى احدهما غير مقيد والاخر مقيد كقوله والشمس كالمراة في كف الاشل

فان المشبه وهو الشمس غير مقيد والمشبه به وهو المراة مقيد بكونها في كف الاشل وعكسه

فالمشبه مقيد والمشبه به غير مقيد واما تشبيه مركب بمركب كما في بيت بشار وهو قوله

كان

كان مثار النقع البيت وقد سبق تحقيقه ويجيء تشبيه المركب بالمركب بان يكون كل

من المشبه والمشبه به هيئة حاصلة من عدة امور كما صرح به صاحب المفتاح واشار اليه صاحب

الكشاف حيث قال ان العرب تاخذ اشياء فرادى معزولا بعضها عن بعض فتشبهها بنظائرها

وتشبه كيفية حاصلة من مجموع اشياء قد تضامت وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا باخرى

مثلها ثم تشبيه المركب بالمركب قد يكون بحيث يحسن تشبيه كل جزء من اجزاء احد طرفيه بما

يقابله من الطرف الآخر كقوله وكان اجرام النجوم لوامعا درر نثرن على بساط ازرق فان

تشبيه النجوم بالدرر وتشبيه السماء ببساط ازرق تشبيه حسن لكن اين هو من التشبيه الذي

يريك الهيئة التي تملأ القلوب سرورا وعجبا من طلوع النجوم مؤتلقة متفرقة في اديم

السماء وهي زرقاء زرقتها الصافية وقد يكون بهذه الحيثية كقوله فكانما المريخ والمشتري

قدامه في شامخ الرفعة منصرف بالليل عن دعوة قد اسرجت قدامه شمعة فانه لو قيل

المريخ كمنصرف عن الدعوة لم يكن شيئا وقد يكون بحيث لا يمكن ان يعتبر لكل جزء من اجزاء

الطرفين ما يقابله من الطرف الآخر الا بعد تكلف وتعسف كما في قوله تعالى مثلهم كمثل

الذي استوقد نارا الآية فان الصحيح ان هذين التشبيهين من التشبيهات المركبة التي لا

يتكلف لواحد واحد شيء يقدر تشبيهه به وهو القول الفحل والمذهب الجزل وان

جعلتهما من المفرق فلا بد من تكلف وهو ان يقال في الاول شبه المنافق بالمستوقد نارا

واظهاره الايمان بالاضاءة وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار وفي الثاني شبه دين الاسلام

بالصيب وما يتعلق به من شبه الكفار بالظلمات وما فيه من الوعد والوعيد بالرعد والبرق

وما يصيب الكفرة من الافزاع والبلايا والفتن من جهة اهل الاسلام بالصواعق واما

تشبيه مفرد بمركب كما مر من تشبيه الشقيق باعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد

فالمشبه مفرد وهو الشقيق والمشبه به مركب من عدة امور كما ترى وكذا تشبيه الشاة

الجبلي بحمار ابتر مشقوق الشفة والحوافر نابت على راسه شجرتا اغصان والفرق بين المركب

والمفرد المقيد احوج شيء الى التامل فالمشبه به في قوله هو كالراقم على الماء انما هو الراقم

بشرط ان يكون رقمه على الماء وفي تشبيه الشقيق والشاة الجبلي هو المجموع المركب من الامور

المتعددة بل الهيئة الحاصلة منها وجعل صاحب المفتاح تشبيه الشاة الجبلي من تشبيه

المفرد بالمفرد كتشبيه سقط بعين الديك وتشبيه الثريا بالعنقود المنور وتشبيه الشمس

صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وأدمعي كاللآلي

بالمرآة في كف الاشل وجعل التشبيه في نحو قوله والشمس من مشرقها قد بدت مشرقة ليس لها حاجب كأنها بوتقة احميت يجول فيها ذهب ذائب وقوله كان مثار النقع وقوله كان اجرام النجوم وقوله كالبرق من تشبيه المركب ذهابا الى ان كلا من المشبه والمشبه به حاصلة من عدة امور ولم يتعرض لتشبيه المفرد بالمركب وعكسه كان ما ذكره المصنف اقرب فان الفرق بين تشبيه الشقيق وتشبيه النشاة الحبلي بان قصد في الثاني الى ما لابد منه من الامور المتعددة المختلفة بخلاف الاول ضعيف واما تشبيه مركب بمفرد كقوله اي قول ابي تمام يا صاحبي تقصيا نظريكما اي ابلغا اقصى نظريكما واجتهدا في النظر يقال تقصيته اي بلغت اقصاه كذا في الاساس تريا وجوه الارض كيف تصور اي تتصور يعني ان الناس صوره الله صورة حسنة فتصور تريا نهارا مشمسا اي ذا شمس لم يستره غيم قد شابه اي خالطه زهر الربى خصها لانها انضر واشد خضرة فكانما هو اي ذلك النهار المشمس مقمر اي ليل ذو قمر شبه النهار المشمس الذي اختلط به ازهار الربوات فنقصت باخضرارها من ضوء الشمس حتى صار يضرب الى السواد بالليل المقمر فالمشبه مركب والمشبه به مفرد لا يخلو هذا عن تسامح وايضا تقسيم آخر للتشبيه باعتبار الطرفين وهو انه ان تعدد طرفاه فاما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف وغيره بالمشبهات اولا ثم بالمشبه بها كقوله اي قول امرئ القيس يصف العقاب بكثرة اصطياد الطيور كان قلوب الطير رطبا ويابسا بعضها لدى وكرها العناب والحشف البالي شبه الرطب الطري من قلوب الطير بالعناب واليابس العتيق منها بالحشف البالي اذ ليس لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد بها ويقصد تشبيهها ولهذا قال الشيخ في اسرار البلاغة انه انما يستحق الفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب فيه لا لان للجمع فائدة في عين التشبيه او مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به ثم آخر وآخر كقوله اي قول المرقش الاكبر يصف نساء النشر اي الطيب مسك والوجوه دنانير واطراف الاكف وروى اطرافها عنم وهو شجر احمر لين الاغصان وان تعدد طرفه الاول يعني المشبه دون الثاني فتشبيه التسوية كقوله صدغ الحبيب وحالي كلاهما كالليالي وثغره في صفاء وادمعي كاللآلي وان تعدد طرفه الثاني يعني المشبه به دون الاول فتشبيه الجمع كقوله اي قول البحتري بات نديما لي حتى الصباح اغيد مجدول مكان الوشاح كانما يبسم ذلك الاغيد اي الناعم البدن عن لؤلؤ منضد منظم او برد هو حب الغمام او اقاح جمع اقحوان وهو ورد له نور

قال بات نديما لي حتى
الصباح اغيد مجدول
مكان الوشاح
كانما يبسم عن لؤلؤ منضد او برد او اقاح

اقول هذا البيت للبحتري من قصيدة ... قوله حتى ...

الاغيد الناعم والمجدول من الجدل واصله الفتل والاحكام والمراد دقة الخصر والوشاح بالضم والكسر ... يرصع بالجواهر وتشده المرأة بين عاتقها وكشحيها ... والظاهر ان المراد به المنطقة قوله منضد اي منظم مؤلف والبرد محركة حب الغمام

أفاح وعن طلع وعن حبب شبه تشبيها شيئا وفي كون هذين البيتين من باب التشبيه نظر لأن المشبه أعني الثغر غير مذكور لفظا ولا تقديرا الآن لفظ كأنما في بيت البحتري يدل على أنه تشبيه لا استعارة وستسمع في هذا كلاما إن شاء الله تعالى ومن تشبيه المجمع قول الصاحب بن عباد في وصف بنات هديت له إن تبتني الأصل بيا ترتحل وعني بروح الجنان كبرد الشباب برد الشراب وظل الأمان ونيل الأماني وعهد الصبا ونسيم الصبا وصفو الدنان ورجح القيان (وباعتبار وجهه) عطف على قوله باعتبار الطرفين أي التشبيه باعتبار وجهه ينقسم ثلاث تقسيمات الأول تمثيل وغير تمثيل والثاني مجمل ومفصل والثالث قريب وبعيد أشار إلى الأول بقوله (إما تمثيل وهو ما) أي التشبيه الذي (وجهه وصف منتزع من متعدد) أمرين أو أمور كما مر من تشبيه الثريا والتشبيه في بيت بشار وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الأشل وتشبيه الكلب بالبدر وفي المصطفى والتشبيه في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة الآية والتشبيه في قوله كما أبرقت قوما عطاشا البيت إلى غير ذلك (وقيده) أي المنتزع من متعدد (السكاكي بكونه غير حقيقي) حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور يخص باسم التمثيل كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الحمار فإن وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي بل هو عائد إلى التوهم وكذا قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الآية وما أشبه ذلك فالتمثيل بتفسيره أخص منه بتفسير الجمهور وأما صاحب الكشاف فجعل التمثيل مرادفا للتشبيه وقال الشيخ في أسرار البلاغة التمثيل التشبيه المنتزع من أمور وإذا لم يكن التشبيه عقليا يقال إنه تضمن التشبيه ولا يقال إنه تمثيل وضرب مثل فإذا كان عقليا جاز إطلاق اسم التمثيل عليه وأن يقال ضرب لاسم مثلا كذا يقال ضرب النور مثلا للقرآن والحياة للعلم (وإما غير تمثيل وهو بخلافه) أي بخلاف التمثيل فهو عند الجمهور ما لا يكون وجهه منتزعا من متعدد وعند السكاكي ما لا يكون منتزعا منه أو يكون وصفا حقيقيا فتشبيه الثريا بالعنقود المنور تمثيل عند الجمهور وليس بتمثيل عند السكاكي (وأيضا) تقسيم آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو أنه (إما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه فمنه) أي فمن المجمل (ما هو ظاهر وجهه) أي في الوجه الغير المذكور (ما هو ظاهر يفهمه كل أحد) ممن له مدخل في ذلك كما في الأسد (ومنه خفي لا

يدرى كما لا الخاصة كقول بعضهم كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها اى هم متناسبون
فى الشرف يمتنع تعيين بعضهم فاضلا وبعضهم افضل منهم كما انها اى الحلقة المفرغة متناسبة
الاجزاء فى الصورة يمتنع تعيين بعضها طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة مصمتة الجوانب كالدائرة
بخلاف ما لو لم تكن مصمتة الجوانب فان موضع الانفراج منها يكون طرفا ومقابله وسطا
ذكر جار الله ان هذا قول الانمارية فاطمة بنت الخرشب حين مدحت بنيها الكملة وهم
ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وانس الفوارس ولدت لزياد العبسى لما
انها سئلت عن بنيها ايهم افضل فقالت عمارة لا بل فلان لا بل فلان ثم قالت ثكلتهم
ان كنت اعلم ايهم افضل هم كالحلقة المفرغة قال الشيخ عبد القاهر هو قول من وصف
المهلب للحجاج لما سأل عنهم وايضا منه اى من المجمل قوله منه دون ان يقول وايضا اما
كذا وانما كذا اشعارا بان هذا من تقسيما المجمل لا من تقسيما مطلق التشبيه وهذا عطف
على قوله منه ظاهر ومنه خفى ومن المجمل ما لم يذكر فيه وصف احد الطرفين يعنى الوصف
الذى يكون فيه ايماء الى وجه الشبه نحو زيد اسد فقولنا زيد الفاضل اسد يكون مما
لم يذكر فيه وصف احد الطرفين لان الفاضل لا يشعر بالشجاعة هكذا ينبغى ان يفهم ومنه
اى ومن المجمل ما ذكر فيه وصف المشبه به وحده يعنى الوصف المشعر بوجه الشبه كقولنا هم
كالحلقة المفرغة لا يدرى اين طرفاها فان وصف الحلقة بكونها مفرغة غير معلومة الطرفين
مشعر بوجه الشبه كما مر ومنه قول النابغة الذبيانى فانك شمس والملوك كواكب اذا
طلعت لم يبد منهن كوكب ومنه ما ذكر فيه وصفهما اى وصف المشبه والمشبه به كليهما
كقوله اى قول ابى تمام فى الحسن بن سهل ستصبح العيس بى والليل عند فتى كثير ذكر
الرضى فى ساعة الغضب صدفت عنه اى اعرضت ولم تصدف مواهبه عنى وعاوده
ظنى فلم يخب كالغيث ان جئته وافاك اى اتاك ريقه يقال فعله فى ريق شبابه وريقه اى
اوله واصابه وريق المطر وريق كل شئ افضله وان ترحلت عنه لج فى الطلب وصف الممدوح
بان عطاياه فائضة عليه اعرض او لم يعرض وكذا وصف الغيث بانه يصيبك ان جئته او ترحلت
عنه وهذان الوصفان مشعران بوجه الشبه اعنى الافاضة فى حالتى الطلب وعدمه وحالتى
الاقبال عليه والاعراض عنه ومنه ما ذكر فيه وصف المشبه وحده كقولك فلان كثرت اياديه لدى
ووصل مواهبه طلبت منه او لم اطلب كالغيث فكانه ترك لعدم الظفر بمثال فى كلامهم واما

مفضل

مفصل عطف على قوله اما مجمل وهو ما ذكر وجهه كقوله وثغره في صفاء وادمعي كاللآلئ
وهذا على قسمين احدهما ان يكون المذكور حقيقة وجه الشبه والثاني ان يكون امرا لازما له والى
اشار اليه بقوله وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكانه اي بان يذكر مكان وجه الشبه ما يستلزمه
اي يكون وجه الشبه لازما له كقولهم للكلام الفصيح هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع فيه
لازمها اي وجه الشبه في هذا التشبيه لازم الحلاوة وهو ميل الطبع لانه المشترك بين
العسل والكلام لا الحلاوة التي هي من خواص المطعومات قال السكاكي وهذا التسامح لا يكون
الا حيث يكون التشبيه في وصف اعتباري كميل الطبع واذا لم يجانب ينبغي ان يكون من
التحقيق في وجه الشبه حيث تنبهوا الحسي والعقلي مع انه لا يتحقق لا يكون الا عقليا
ثم من تسامحهم هذا يعني ان ذلك التسامح ناشئ عن هذا التسامح ومتفرع عليه وذلك
لانهم لما تسامحوا فجعلوا وجه التشبيه ههنا هو الحلاوة مثلا وهو امر حسي فظاهر انهم
ذلك على ان يتسامحوا فجعلوا وجه التشبيه منقسما الى الحسي والعقلي بحيث قولهم وجه
الشبه ههنا هو الحلاوة التي هي من الامور الحسية فظاهر ما ذكره الشارح العلامة وفي
فساده بين لان تجعلهم وجه الشبه في مثل هذا التسامح هو الحلاوة لا يبعد على جعلهم وجه
الشبه على التحقيق في قولنا الخد كالورد في الحمرة هو الحمرة التي هي من الامور المحسوسة ايضا
فكيف يكون الحامل على التسامح وترك التحقيق هو هذا دون ذلك والذي يخطر بالبال
ان معنى كلام السكاكي ان تسامحهم في تقسيم وجه الشبه الى الحسي والعقلي وتسميته بعضه حسيا
انما هو من قبيل التسامح في تسمية ما يستلزم وجه الشبه وجه شبه وذلك لان وجه الشبه
في تشبيه الخد بالورد هو الحمرة المشتركة الكلية اللازمة للجزئيين المحسوسين فبهذا الاعتبار
يقول وجه الشبه في مثل هذا حسيا فليتأمل وايضا تقسيم ثالث للتشبيه باعتبار وجهه
وهو انه اما قريب مبتذل وهو اي التشبيه الذي ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به
من غير تدقيق نظر لظهور وجهه في بادئ الرأي اي في ظاهر الرأي اذا جعلته من بدا الامر
يبدو اي ظهر وان جعلته مهموزا من بدأ فمعناه في اول الرأي ظهور وجه الشبه في بادئ الرأي
يكون لامرين اما لكونه امرا جمليا لا تفصيل فيه فان الجملة اسبق الى النفس من التفصيل الا
ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء او جسم او حيوان اسهل واقدم من ادراكه من حيث
انه جسم حساس متحرك بالارادة ناطق لان المفصل يشتمل على المجمل وشيء آخر ولهذا كان

العام اعرف من الخاص فيجب تقديمه في التعريفات الكاملة وكذلك ادراك الحواس فان ادراك
البصر يتصل اولا الى الجملة ثم الى التفصيل ثانيا ولذلك قيل النظرة الاولى حمقاء وفلان لم يمعن
النظر ولم ينعم وكذا يدرك من تفاصيل الاصوات والطعوم والروائح ويعرف تلك في المرة
الثانية ما لا يدرك في المرة الاولى او قليل عطف على اجماليا اي ولكون وجه الشبه قليل
التفصيل مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند حضور المشبه لقرب المناسبة بين
المشبه والمشبه به اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه اسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه كتشبيه
الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل فانه قد اعتبر في وجه الشبه تفصيل ما حيث اعتبر المقدار و
الشكل لكن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة او مطلقا عطف على قوله عند حضور
المشبه في الذهن مطلقا يكون لتكرره اي تكرر المشبه به على الحس اذ لا يخفى ان ما يتكرر
على الحس كصورة القمر غير منخسف اسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخسفا
كالشمس اي كتشبيه الشمس بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة فان في وجه الشبه تفصيلا
ما لكن المرآة غالب الحضور في الذهن مطلقا لمعارضة كل من القرب والتكرر التفصيل اي
انما كانت قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة او التكرر
على الحس سببا لظهوره المؤدي الى الابتذال مع ان التفصيل من اسباب الغرابة لان قرب
المناسبة في الصورة الاولى والتكرر على الحس في الثانية يعارض التفصيل القليل لان
كلا من القرب والتكرر يقتضي سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيبقى وجه الشبه كانه
امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا للابتذال كما سبق في القسم الاول واما بعيد غريب
عطف على قوله اما قريب مبتذل وهو بخلافه اي هو التشبيه الذي لا ينتقل فيه من المشبه
الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر لعدم الظهور اي لخفاء وجهه في بادي الرأي وعدم الظهور
يكون لامرين اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان وجه التشبيه
فيه هو الهيئة المذكورة فيما سبق وقد عرفت ما فيها من التفصيل ولذا لا يقع في نفس الرائي
للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستانف تأملا ويكون في نظره متمهلا او ندور اي
او لندور حضور المشبه به اما عند حضور المشبه لبعد المناسبة كما مر من تشبيه البنفسج
بنار الكبريت واما مطلقا وندور حضور المشبه به مطلقا يكون لكونه وهميا كانياب الاغوال
جدا او خياليا كاعلام ياقوت منشورة على رماح من زبرجد او مركبا عقليا كمثل الحمار يحمل اسفارا

قال حملت ردينيا كأن سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان
ردينيا اي رمحا ... المنسوب الى ردينة مصغرة وهي امرأة ...
... كلام ...

كما مر اشارة الى ما ذكرنا من الامثلة او لقلة تكرره اي تكرر المشبه به على الحس كقوله والشمس كالمرآة في كف الاشل فان المرآة في كف الاشل مما يكون على الحس لانه ربما يقضي الرجل دهره ولا يتفق له ان يرى مرآة في يد الاشل وانما كان ندور حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه لانه فرع الطرفين ومنها ما ينتقل اليه لكون المشترك والجامع بينهما ظاهرا وان بعد الطرفان ولا شيء يطلب ما يشتركان فيه فالغرابة فيه اي في تشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل من وجهين احدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة تكرر المشبه به على الحس والمراد بالتفصيل ان ينظر في اكثر من وصف واحد لشيء واحد او اكثر بمعنى ان يعتبر في الاوصاف وجودها او عدمها او وجود البعض وعدم البعض كل من ذلك في امر واحد او امرين او ثلاثة او اكثر فلهذا قال ويقع اي التفصيل على وجوه كثيرة اعرفها ان تأخذ بعضا من الاوصاف وتدع بعضا اي تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها كما في قوله اي قول امرئ القيس حملت ردينيا كأن سنانه سنا لهب لم يتصل بدخان او يعتبر الجميع كما مر في تشبيه الثريا قال الشيخ في اسرار البلاغة اعلم ان قولنا التفصيل عبارة جامعة ومحصول معناها ان معك وصفين او اوصافا فانت تنظر فيها واحدا واحدا وتفصل بالتأمل بعضها عن بعض وان لك في الجملة حاجة الى ان تنظر في الشيء الواحد الى اكثر من جهة واحدة ثم انه يقع على وجوه احدها ان تأخذ بعضا وتدع بعضا كما فعل امرؤ القيس في البيت حين نفى الدخان عن السنا وجرده الثاني ان تنظر من المشبه في امور لتعتبرها كلها وتطلبها في المشبه به كاعتبارك في تشبيه الثريا بالعنقود الابيض نفسها والشكل والمقدار واللون واجتماعها على مسافة مخصوصة في القرب ثم اعتبارك في العنقود المنور مثل ذلك الثالث ان تنظر الى خاصة في الجنس كما في عين الديك فانك لا تقصد الى نفس الحمرة بل الى ما لبس في كل حمرة ثم قال واعلم ان هذه القسمة في التفصيل موضوعة على الاغلب الاعرف والا فدقائقه لا تكاد تنضبط وكلما كان التركيب خياليا كان او عقليا من امور اكثر كان التشبيه ابعد لكون تفاصيله اكثر كقوله تعالى انما مثل الحيوة الدنيا الآية فانها عشر جمل متداخلة قد انتزع الشبه من مجموعها والتشبيه البليغ ما كان من هذا الضرب اي من البعيد الغريب دون القريب المبتذل لغرابته ولكون هذا الضرب غريبا غير مبتذل للاستماع ولا مشوبة عليه لغناكب ولا يخفى ان المعاني الغريبة ابلغ واحسن من المعاني المبتذلة ولان نيل الشيء بعد طلبه الذ وموقعه من النفس الطف بالمسرة

اولى ولهذا ضرب المثل لكل ما لطف موقعه ببرد الماء على الظمأ ونحو يعدم الظفر في بادى

الرأى ما يكون سببه لطف المعنى ودقته او ترتيب بعض المعاني على البعض فان المعاني الشريفة

قلما ينفك شيء منها عن بناء ثان على اول ورد تال الى سابق فيحتاج الى نظر وتأمل وهل احلى من الفكر

اذا صادف نجحا فوجد طريقا مستقيما يوصل الى المطلوب ويظهر المقصود والخفاء المرد ودلتعقد

في التعقيد هو الخفاء الذي سببه سوء ترتيب الالفاظ واختلال الانتقال من المعنى المذكور

الى المعنى المقصود وقد يتصرف في التشبيه القريب المبتذل بما يجعله غريبا ويخرجه عن الابتذال

كقوله اي قول ابي الطيب لم يلق هذا الوجه شمس نهارنا الا بوجه ليس فيه حياء فان تشبيه الوجه

الحسن بالشمس قريب مبتذل لكن حديث الحياء قد اخرجه عن الابتذال الى الغرابة لاشتماله

على زيادة دقة وخفاء ولم يلق كان من القلب يعني بصريح التشبيه في البيت مكنى عنه مضمر

وانكان من القلب يعني مقلوبه وعارضته فهو فضل ينوع عن التشبيه اي يقابله ولم يعارضه

في الحسن والبهاء الا بوجه ليس فيه حياء ومثله قول الاخر ان السحاب لتستحيي اذا نظرت الى نداك

فقاستها بما فيها وقوله اي كقول لو طواط عزماته مثل النجوم ثواقبا اي لوامعا لو لم يكن للثاقبات

افول فان تشبيه العزم بالنجم مبتذل لكن الشرط المذكور اخرجه الى الغرابة ويسمى هذا التشبيه

التشبيه المشروط وهو ان يقيد المشبه او المشبه به او كلاهما بشرط وجودي او عدمي يدل

عليه بصريح اللفظ او سياق الكلام ومنه قولهم هي بدر يسكن الارض اي لو كان البدر يسكن الارض

وهذه القبة فلك ساكن اي لو كان الفلك ساكنا ولما فرغ عن تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين

والوجه اشار الى تقسيمه باعتبار الاداة بقوله وباعتبار اداة التشبيه باعتبار اداته اما مؤكد

وهو ما حذفت اداته مثل وهي تمر مر السحاب اي مثل مر السحاب ومنه اي ومن المؤكد ما اضيف

المشبه به الى المشبه بعد حذف الاداة نحو والريح تعبث بالغصون وقد جرى ذهب الاصيل على

لجين الماء اي على ماء كاللجين اي كالفضة في البياض والصفاء والاصيل هو الوقت بعد العصر

الى المغرب يوصف بالصفرة قال الشاعر ورب نهار للفراق اصيله ووجهي كلا لونيهما متناسب

مذهب الاصيل صفرته وشعاع الشمس فيه وعبث الريح بالغصون عبارة عن اماليتها اياها فافاد

خصوصية الاصيل لان الطيب الا وقت كالشرق قال الابيوردي لما البرسطار مفيه هو اجرى

والشمس تنفض اصيل هكذا ايهات بنقد الذهب اللجين المذكوران في البيت سواء

بعض الاوهام ما لفائدة للبصائر الناقدة من ان اللجين انما هو بفتح اللام وكسر الجيم اعني

الورق

الورق الذي يسقط من الشجر وقد شبه به وجه الماء لوقت الاصيل هو الشجر الذي اصل عرق

ومذهب هو معدن الذهب اصفر يريد الجرح يسقط منه على جلد الماء فتكل من بين الوجهين

ابرد من الابر او مرسل عطف على اما مؤكد وهو مجمل فراي ما ذكر اذا ترفضا و مهملا من اذا كان

المستفاد من حذف الاداة المشعر بحسب الظاهر ان المشبه هو المشبه به كما ترى في الامثلة السابقة التي

فيها اداة التشبيه في التشبيه باعتبار الغرض اما مقبول وهو الوافي بافادته اي فادة الغرض كان

يكون المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه في بيان الحال او كان يكون المشبه به اتم شيء فيه اي في وجه الشبه

في الحاق الناقص بالكامل او كان يكون المشبه به مسلم الحكم فيه اي في وجه التشبيه معروفه عند المخاطب

في بيان الامكان او مردود وهو بخلافه اي ما يكون قاصرا عن افادة الغرض وقد ذكرنا فيما سبق

تحقيق هذا الموضع خاتمة في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف في المبالغة باعتبار ذكر اركانه

كلها او بعضها وقد سبق ان اركانه اربعة فالحاصل من انقسامه بهذا الاعتبار ثمانية لان المشبه

مذكور قطعا وح فاما ان يكون المشبه به مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين فوجه الشبه اما

مذكور او متروك وعلى التقادير الاربعة الاداة اما مذكورة او محذوفة وقد بينه ثانيا بين اختلاف

مراتب التشبيه قد يكون باعتبار اختلاف المشبه به كقولنا زيد كالاسد او كالسرحان في الشجاعة

او اختلاف الاداة كقولنا زيد كالاسد وكان زيدا الاسد قد يكون باعتبار ذكر الاركان كلها

او بعضها بانه ان ذكر الجميع فهو ادنى المراتب وان حذف الوجه او الاداة فاعلى منه او الا فمتوسطة

وهذا هو المقصود في هذا المقام فلذا قال واعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار ذكر

اركانه او بعضها فقوله باعتبار متعلق بالاختلاف الذي دل عليه سوق الكلام لان اعلى المراتب

انما يكون بالنظر الى عدة مراتب مختلفة كانه قيل واعلى المراتب في قوة المبالغة اذا اعتبر اختلاف

المراتب باعتبار ذكر الاركان كلها او بعضها حذف وجهه واداته فقط اي بدون حذف المشبه

اي الغير المذكور فيما الاثبات لنا فيان نحو زيد كالاسد في الشجاعة او كالاسد في الشجاعة

عند الاخبار عن زيد فالمرتبتان الاوليان متساويتان في القوة والاخريان متساويتان في

عدم القوة والاربعة الباقية متوسطة بينهما وذلك لان القوة اما بعموم وجه الشبه من حيث

الظاهر او بحمل المشبه به على المشبه بانه هو هو نظرا الى الظاهر فما اشتمل عليهما كالاوليين

فهو في غاية القوة وما خلا عنهما كالاخريين فلا قوة له وما اشتمل على احدهما فقط فهو متوسط

في القوة والضعف ثم لا يبعد ان يفرق بين الاربعة المتوسطة بان حذف الاداة اقوى من حذف

وعبر الشيخ بجعل المشبه عين المشبه به من حيث الظاهر يعني ههنا بحث وهو الفرق بين نحو قولنا لقيني
اسد يرمي ولقيت في الحمام اسدا وبين نحو قولنا زيد اسد او اسد في نحو الاخبار عن زيد حيث
يعد الاول استعارة والثاني تشبيها وتحقيق ذلك انه اذا اجرى في الكلام لفظة دالة بقرينة
دالة على تشبيه شيء بمعناها فهو على وجهين احدهما ان لا يكون المشبه مذكورا ولا مقدرا
كقولك لقيت في الحمام اسدا اي رجلا شجاعا ولا خلاف في ان هذا استعارة لا تشبيه والثاني
ان يكون المشبه مذكورا او مقدرا وح فاسم المشبه به ان كان خبرا عن المشبه او في حكم الخبر كخبر باب
كان وان والمفعول الثاني لباب علمت والحال والصفة فالاصح انه يسمى تشبيها لا استعارة لان اسم
المشبه به اذا وقع في هذه المواضع كان الكلام موضوعا لاثبات معناه لما اجري عليه او نفيه عنه
فاذا قلت زيد اسد فوضع الكلام في الظاهر لاثبات معنى الاسد لزيد وهو ممتنع على الحقيقة
فيحمل على انه لاثبات شبه من الاسد له فيكون الاتيان بالاسد لاثبات التشبيه فيكون خليقا بان
يسمى تشبيها لان المشبه به انما جيء به لافادة التشبيه بخلاف نحو لقيت اسدا فان الاتيان بالمشبه به
ليس لاثبات معناه لشيء بل صوغ الكلام لاثبات الفعل واقعا على الاسد فلا يكون لاثبات
التشبيه فيكون قصد التشبيه مكنونا في الضمير لا يعرف الا بعد نظر وتامل ولذا افترقا صورة
هذا الافتراق ناسب ان يفرق بينهما في الاصطلاح والعبارة بان يسمى احدهما تشبيها والاخر
استعارة هذا حاصل كلام الشيخ في اسرار البلاغة وعليه جميع المحققين من الناس من ذهب الى ان
الثاني ايضا اعني زيد اسد استعارة لاجرائه على المشبه مع حذف كلمة التشبيه والخلاف لفظي راجع
الى تفسير التشبيه والاستعارة المصطلحين هذا اذا كان اسم المشبه به خبرا عن اسم المشبه او في حكم
الخبر وان لم يكن كذلك نحو رأيت بزيد اسدا ولقيني منه اسد فلا يسمى استعارة بالاتفاق
لانه لم يجر اسم المشبه به على ما يدعي استعارته له لا باستعماله فيه كما في لقيت اسدا ولا باثبات معناه
له كما في زيد اسد على الخلاف المذكور ولا يسمى تشبيها ايضا لان الاتيان باسم المشبه به ليس
لاثبات التشبيه له بل قصد الدلالة على المشاركة وانما التشبيه مكنون في الضمير لا يظهر الا
بعد تامل خلافا للسكاكي فانه يسمي مثل ذلك تشبيها وهذا الخلاف ايضا لفظي ثم قال الشيخ
في اسرار البلاغة فان ابيت الا ان تطلق اسم الاستعارة على هذا القسم اعني نحو زيد اسد فحسن
دخول اداة التشبيه عليه فلا تحسن اطلاقه عليه وذلك بان يكون اسم المشبه به معرفة نحو زيد الاسد
او هو شمس النهار فانه يحسن نحو زيد كالاسد وهو كشمس النهار وان لم يحسن دخول شيء من الاداة

ودذلك

وذلك بان يكون نكرة موصوفة بصفة لا تلائم المشبه به نحو هو كاسد فلان بدر يسكن
الارض وشمس لا تغيب قال الشاعر شمس تألق والفراق غروبها عنا وبدر و
الصدود كسوفه فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه في شيء من هذه الامثلة الا بتغيير
صورته نحو هو كالبدر الا انه يسكن الارض وكالشمس الا انه لا يغيب وعلى هذا القياس وقد
يكون في الصفات والصلات التي تجيء في هذا القبيل ما يحيل تقدير اداة التشبيه فيقرب
اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاق وزيادة قرب كقوله اسد دم الاسد الهزبر خضابه موت
فريص الموت منه يرعد فانه لا سبيل الى ان يقال المعنى انه كالاسد وكالموت لما في ذلك
من التناقض لان تشبيهه بجنس السبع المعروف دليل على انه دونه او مثله وجعل دم الهزبر
الذي هو اقوى الجنس خضابا بيده دليل على انه فوقه وكذا في الموت ومثله قول البحتري و
بدر اضاء الارض شرقا ومغربا وموضع رحلي منه اسود مظلم فانه لا سبيل الى التشبيه لانه
حتى يكون المعنى هو كالبدر لزم ان يكون قد جعل البدر المعروف موصوفا بما ليس فيه فظهر انه
اراد ان يثبت من الممدوح بدرا له هذه الصفة العجيبة التي لم تعرف للبدر فهو مبني على تخييل انه زاد في
جنس البدر واحد له تلك الصفة فليس الكلام موضوعا لاثبات الشبه بينهما بل لاثبات تلك الصفة
فهو كقولك زيد رجل كيت وكيت لم تقصد اثبات كونه رجلا لكن اثبات كونه متصفا بما ذكرت
فاذا لم يكن اسم المشبه به في البيت مجتلبا لاثبات التشبيه تبين انه خارج عن الاصل الذي
تقدم من كون الاسم مجتلبا لاثبات التشبيه فالكلام فيه مبني على ان كون الممدوح بدرا امر قد
استقر وثبت وانما العمل في اثبات الصفة الغريبة وكما يمتنع دخول كان وحسبت عليهما لامتناع
ان يكون الخبر والمفعول الثاني امرا ثابتا في الجملة الا ان كونه متعلقا بالاسم والمفعول الاول
مشكوك فيه كقولك كان زيد الاسد او خلاف الظاهر كقولك كان زيد اسدا والنكرة فيما نحن فيه
غير ثابتة فتقول كان وحسبت عليها كالقياس على المجهول وايضا هذا الفن اذا تاملت وحققت
سره وجدت محصوله انك تدعي حدوث شيء هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة عجيبة لم يتوهم
جوازها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى مثلا قولنا دم الاسد الهزبر خضابه بصفة عجيبة اختص
بها الاسد المذكور ولا يتصور جوازها على ذلك الجنس اعني الاسد الحقيقي فلا معنى لتقدير التشبيه
هذا محصول كلامه ومذهب صاحب المفتاح انه اذا كان المشبه مذكورا او مقدرا فهو تشبيه لا

استعارة ولنا في هذا المقام كلام نذكره في اول بحث الاستعارة ان شاء الله تعالى **الحقيقة والمجاز** اي هذا بحث الحقيقة والمجاز وهو المقصد الثاني من مقاصد علم البيان والمقصود الاصلي انما هو بحث المجاز لكن قد جرت العادة بالبحث عن الحقيقة ايضا لما بينهما من شبه تقابل العدم والملكة حيث تشتمل الحقيقة على استعمال اللفظ فيما وضع له والمجاز على استعماله في غير ما وضع له ولهذا قدم تعريف الحقيقة ولان المجاز وان لم يتوقف على ان يكون له حقيقة كما هو المذهب الصحيح لكن الدال على غير ما وضع له فرع الدال على ما وضع له في الجملة فالتعرض للاصل مناسب وقد يقيدان باللغويين ليتميزا عن الحقيقة والمجاز العقليين اللذين هما في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد لئلا يتوهم انه مقابل للشرعي او العرفي فالمقيد بالعقلي ينصرف الى ما في الاسناد والمطلق الى غيره سواء كان لغويا او شرعيا او عرفيا **الحقيقة** في الاصل فعيل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبت او بمعنى مفعول من حققته اذا اثبته نقل الى الكلمة الثابتة او المثبتة في مكانها الاصلي والتاء فيها للنقل من الوصفية الى الاسمية وعند صاحب المفتاح التاء للتانيث على الوجهين اما على الاول فظاهر لان فعيلا بمعنى فاعل يذكر ويؤنث سواء اجري على موصوف او لا نحو رجل ظريف وامراة ظريفة واما على الثاني فلانه يقدر لفظ الحقيقة قبل النقل الى الاسمية صفة لمؤنث غير مجراة على موصوفها وفعيل بمعنى مفعول انما يستوي فيه المذكر والمؤنث اذا اجري على موصوفه نحو رجل قتيل وامراة قتيل واما اذا لم يجر على موصوفه فالتانيث واجب دفعا للالتباس نحو مررت بقتيل بني فلان وقتيلة بني فلان ولا يخفى ما فيه من التكلف المستغنى عنه بما تقدم **والحقيقة في الاصطلاح الكلمة المستعملة فيما** اي في معنى **وضعت** تلك الكلمة **له في اصطلاح به التخاطب** اي وضعت له في اصطلاح به يقع التخاطب فالجار والمجرور متعلق بقوله وضعت لا بالمستعملة اذ لا معنى له عند التامل فاحترز بالمستعملة عن الكلمة قبل الاستعمال فانها لا تسمى حقيقة كما لا تسمى مجازا وبقوله فيما وضعت له عن شيئين احدهما ما استعمل في غير ما وضع له غلطا كقولك خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك فان لفظ الفرس ههنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما انه ليس بمجاز والثاني المجاز الذي لم يستعمل فيما وضع له لا في اصطلاح التخاطب ولا في غيره كالاسد في الرجل الشجاع لان الاستعارة وان كانت موضوعة بالتاويل لكن المفهوم من الوضع عند الاطلاق لا يتناوله الا الوضع بالتحقيق دون التاويل واحترز بقوله في اصطلاح التخاطب عن المجاز الذي استعمل فيما وضع له في اصطلاح اخر غير اصطلاح

To: www.al-mostafa.com

عند التخاطب كالصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء فانها تكون مجازا لكون

الدعاء غير ما وضعت هى له فى اصطلاح الشرع لانها وضعت للاركان والاذكار المخصوصة

مع انها موضوعة للدعاء فى اصطلاح اهل اللغة فان قلت كان الواجب ان يقول اللفظ المستعمل

ليتناول المفرد والمركب قلت لو سلم اطلاق الحقيقة على المجموع المركب فنقول لما كان تعريف الحقيقة

غير مقصود فى هذا الفن لم يتعرض الا لما هو الاصل اعنى الحقيقة فى المفرد والوضع اى وضع اللفظ

تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه اى ليدل بنفسه لا بقرينة تنضم اليه فخرج المجاز عن ان يكون موضوعا

بالنسبة الى معناه المجازى لان دلالته انما تكون بقرينة فان قلت فعلى هذا يخرج الحرف ايضا عن

ان يكون موضوعا لانه انما يدل على المعنى بغيره لا بنفسه فان معنى قولهم الحرف ما دل على

معنى فى غيره انه مشروط فى دلالته على معناه الافرادى ذكر متعلقه قلت لا نسلم ان معنى

الدلالة على معنى فى غيره ما ذكرت بل ما اشار اليه بعض المحققين من النحاة من ان الحرف ما دل

على معنى ثابت فى لفظ غيره فاللام فى قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه على التعريف الذى هو فى

وهل فى قولنا هل قام زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذى هو فى جملة قام زيد سلمنا

ذلك لكن معنى الدلالة بنفسه ان يكون العلم بالتعيين كافيا فى الفهم وهذا صادق على الحرف بخلاف

المجاز لا المشترك وهو ما وضع لمعنيين او اكثر وضعا متعددا فان ذلك لا ينافى تعيين الدلالة

على كل من المعنيين بنفسه وعدم الدلالة على احد المعنيين على التعيين لعارض الاشتراك لا ينافى

ذلك وزعم صاحب المفتاح ان المشترك كالقرء مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والحيض غير مجموع

بينهما يعنى ان مدلوله واحد من المعنيين غير معين فهذا مفهومه ما دام منتسبا الى الوضعين

لانه المتبادر الى الفهم والمتبادر الى الفهم من دلائل الحقيقة اما اذا خصصته باحد الوضعين

كما اذا قلت القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض فانه يتنصب حينئذ دليلا على الطهر بالتعيين والقرينة لدفع

مزاحمة الغير وتحقيق ذلك ان الواضع عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه للدلالة بنفسه

على معنى الحيض وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض قرينة لدفع المزاحمة لا لان يكون الدلالة بواسطتها

ويحصل من هذين الوضعين وضع آخر ضمنا وهو تعيينه للدلالة على احد المعنيين عند الاطلاق غير

مجموع بينهما فكان الواضع وضعه مرة للدلالة بنفسه على هذا واخرى للدلالة بنفسه على ذلك

فقال اذا اطلق فهو مراد به احدهما غير مجموع بينهما هذا تحقيق كلام المفتاح وعلى هذا لا يتوجه

اعتراض المصنف بانا لا نسلم ان معناه الحقيقى ان لا يتجاوز الطهر والحيض وما الدليل على انه

هذا الاطلاق يدل عليه وبأن قوله القرء بمعنى الطهر او لا بمعنى الحيض دال بنفسه على الطهر بأنه تعبير
سهو ظاهر لان كلا من قوله بمعنى الطهر وقوله لا بمعنى الحيض قرينة لفظية والقرينة كما تكون
معنوية فقد تكون لفظية وفي اكثر النسخ بدل قوله دون المشترك دون الكناية وهو سهو من
الناسخ لانه ان اريد ان الكناية بالنسبة الى المعنى الذي هو مسماه موضوع فالمجاز ايضا
كذلك لانا اذا قلنا قولك رايت اسدا يرمي موضوع ايضا بالنسبة الى الحيوان المفترس وان
اريد انه موضوع بالنسبة الى لازم المسمى الذي هو معنى الكناية ففساده واضح لظهور
ان دلالته على اللازم ليست بنفسه بل بواسطة قرينة لا يقال معنى قوله بنفسه اي من غير
قرينة لانا نقول معنى قوله بنفسه اي من غير قرينة مانعة من ارادة الموضوع له او من غير قرينة
لفظية لانا نقول الاول يستلزم الدور حيث اخذ الموضوع في تعريف الوضع والثاني
يستلزم اختصاص قرينة المجاز في اللفظي حتى لو كانت القرينة معنوية كان المجاز داخلا في الحقيقة
فان قيل معنى كلامه انه خرج عن تعريف الحقيقة المجاز دون الكناية فانها ايضا حقيقة على
ما صرح به السكاكي حيث قال الحقيقة في المفرد والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين
وتفترقان في التصريح وعدمه قلنا هذا ايضا غير صحيح لان الكناية لم تستعمل في الموضوع
له بل انما استعملت في لازم الموضوع له مع جواز ارادة الملزوم ومجرد جواز ارادة الملزوم لا
يوجب كون اللفظ مستعملا فيه وسيجيء عليه زيادة تحقيق في باب الكناية ان شاء الله
تعالى والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهره فاسد ومن العجائب في هذا المقام ما وقع لبعض
مشاهير الائمة وحذاق العصر وهو انه نظر الى ظاهر لفظ الايضاح فتوهم ان هذا من تتمة
اعتراضه على السكاكي فقال ان مراد السكاكي بالدلالة بنفسها ان يكون العلم بالوضع كافيا في
الفهم والمصنف حيث ذكر ان دلالة اللفظ لذاته ظاهرة الفساد توهم ان السكاكي اراد بالدلالة
بنفسها ما قيل ان دلالة الالفاظ ذاتية فلا يصح لاحد ان يطلق كلام غيره ويحمله على معنى فما ذكره
غير وارد لانه لم يتنبه ان المصنف بصدد تفسير الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه فان السكاكي
ايضا ممن رد هذا المذهب وابطله ثم اقول في هذا الحال قول من قال للذي يدعي في العلم
فلسفة حفظت شيئا وغابت عنك اشياء فنقول هذا ابتداء بحث يعني ان دلالة اللفظ على معنى
دون معنى لا بد لها من مخصص لتساوي نسبته الى جميع المعاني فذهب المحققون الى ان المخصص هو
الوضع والمخصص ضعيف دون دلالته هو ارادة الواضع هو الله تعالى على ما ذهب اليه الشيخ

ابو الحسن الاشعري من انه تعالى وضع الالفاظ ووقف عباده عليها تعليما بالوحي او بخلق

الاصوات والحروف في جسم واسماع ذلك الجسم واحدا او جماعة من الناس او بخلق علم ضروري

في واحد او جماعة وذهب بعضهم الى ان المخصص هو ذات الكلمة بعلاقة بين اللفظ والمعنى مناسبة

طبيعية تقتضي اختصاصه به لا لدلالة اللفظ على ذلك المعنى واتفق الجمهور على ان هذا القول فاسد

لان دلالة اللفظ على المعنى لو كانت لذاته كدلالته على اللافظ لوجب ان لا تختلف اللغات

باختلاف الامم ولوجب ان يفهم كل واحد معنى كل لفظ لامتناع انفكاك المدلول عن الدليل

كما ان كل احد يفهم من كل لفظ ان له لافظا ولامتنع جعل اللفظ المخصص بواسطة القرينة

بحيث يدل على المعنى المجازي دون الحقيقي لان ما بالذات لا يزول بالغير ولامتنع نقله

من معنى الى معنى آخر بحيث لا يفهم منه عند الاطلاق الا المعنى الثاني كما في الاعلام المنقولة

وغيرها من المنقولات الشرعية والعرفية لما ذكر ولامتنع وضعه مشتركا بين المتنافيين كالناهل

للعطشان والريان والمتضادين كالجون للاسود والابيض لاستلزامه ان يكون المفهوم

من قولنا هو ناهل وجون متصفا بالمتنافيين والمتضادين وهذا اولى من قولهم لان

الاسم الواحد لا يناسب لذاته للنقيضين والمتضادين لانه ممنوع وقد تاوله اي القول

بدلالة اللفظ لذاته السكاكي اي صرفه عن ظاهره وقال انه تنبيه على ما عليه ائمة علمي الاشتقاق

والتصريف من ان الحروف في انفسها خواص بها تختلف كالجهر والهمس والشدة والرخاوة

والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك الخواص تقتضي ان يكون العالم بها اذا اخذ في تعيين شيء

مركب منها لمعنى لا يهمل التناسب بينهما قضاء لحق الحكمة كالفصم بالفاء الذي هو حرف رخو لكسر

الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف شديد لكسر الشيء حتى يبين وان لهيئات

تركيب الحروف ايضا خواص كالفعلان والفعلى بالتحريك كالنزوان والحيدى لما فيهما

من الحركة وكذا باب فعل بضم العين مثل شرف وكرم للافعال الطبيعية اللازمة وقس على

هذا والمجاز في الاصل مفعل من جاز المكان يجوزه اذا تعداه نقل الى الكلمة الجائزة اي المتعدية

مكانها الاصلي او الكلمة المجوز بها على معنى انهم جازوا بها مكانها الاصلي كذا ذكره الشيخ في

اسرار البلاغة ونعم المصنف ان الظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتي اي طريقا لها

على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصور معناه واعتبار التناسب في تسمية شيء باسم تبعا

لاعتبار المعنى في وصف شيء به كتسمية انسان له حمرة باحمر ووصفه باحمر فان اعتبار التناسب في التسمية

لترجيح الاسم على غيره حال وضعه للمعنى وبيان انه اولى بذلك من غيره وفي الوصف لصحة اطلاقه

ولهذا يشترط بقاء المعنى في الوصف دون التسمية فعندنا ان الحمرة لا يصح وصفه باحمر حقيقة

ويصح تسميته بذلك فظهر فساد المعنيين في الحقيقة والمجاز ليس لصحة تسميتهما بهما بل لاولوية ذلك

وترجيحه على تسميتهما بغيرهما من الاسماء فلا يصح في اعتبار تناسب التسمية ان ينقض بوجود

ذلك المعنى في غير المسمى والمجاز مفرد ومركب وحقيقة كل منهما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن

جمعهما في تعريف واحد اما المفرد فهو الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب

على وجه يصح مع قرينة عدم ارادته اي ارادة ما وضعت له فاحترز بالمستعملة عما لم يستعمل فان

الكلمة قبل الاستعمال لا تسمى مجازا كما لا تسمى حقيقة وبقوله في غير ما وضعت له عن الحقيقة

مرتجلا كان او منقولا او غيرهما وقوله في اصطلاح به التخاطب هو متعلق بقوله وضعت له

عن المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلوة اذا استعملها المخاطب بعرف الشرع

في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس بمستعمل فيما وضع له في الاصطلاح

الذي به وقع التخاطب اعني اصطلاح الشرع وكذا اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في الاركان

المخصوصة مجازا فلا بد من العلاقة ليعتبر نوعها الا ان هذا معنى قوله على وجه يصح وهو متعلق بالمستعملة

ليخرج الغلط من تعريف المجاز كما تقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا الاستعمال ليس

على وجه يصح لعدم العلاقة وتخرج الكناية ايضا بقوله مع قرينة عدم ارادته لان الكناية مستعملة

في غير ما وضعت له مع جواز ارادته فاللفظ المستعمل في غير ما وضع له قد يكون مجازا وقد يكون

كناية وقد يكون غلطا وقد يكون مرتجلا او قد يكون منقولا والمنقول منه ما غلب في معنى مجازي

للموضوع له الاول حتى هجر الاول وهو في اللغة حقيقة في المعنى الاول مجاز في الثاني وفي

الاصطلاح المنقول فيه بالعكس كلفظ الصلوة المنقول من الدعاء الى الاركان المخصوصة المشتملة

على الدعاء فانه في اللغة حقيقة في الدعاء مجاز في الاركان المخصوصة وفي الشرع بالعكس ومنه ما

غلب في بعض افراد الموضوع له الاول كلفظ الدابة فانه اذا اطلقت على الفرس باعتبار انه تدب

على الارض تكون حقيقة وباعتبار خصوصية الفرسية والدبيب جميعا تكون مجازا هذا من حيث اللغة

واما من حيث العرف فهي موضوعة له ابتداء ورعاية معنى الدبيب انما هي لجهة المناسبة في التسمية

بخلاف الحقيقة فان رعاية المعنى فيها لصحة الاطلاق حتى يصح اطلاق الدابة على كل ما يوجد فيه الدبيب

بخلاف المجاز فان اعتبار المعنى في الحقيقة انما هو لصحة اطلاق اللفظ على كل ما يوجد فيه ذلك

المعنى حتى يصح اطلاق الاسد على كل ما يوجد فيه الشجاعة ولا يصح اطلاق الدابة في العرف على كل
ما يوجد فيه الدبيب ولا يصح اطلاق الصلوة في الشرع على كل دعاء فكل منهما اي من الحقيقة و
المجاز لغوي وشرعي وعرفي خاص وهو ما يتعين ناقله عن المعنى اللغوي كالنحوي والصرفي
والكلامي وغير ذلك او عرفي عام لا يتعين ناقله اما الحقيقة فلان واضعها ان كان واضع
اللغة فهي لغوية وان كان الشارع فشرعية والا فعرفية عامة او خاصة وبالجملة تنسب الى الواضع
واما المجاز فلان الاصطلاح الذي به وقع التخاطب باعتبار اللفظ مستعمل في غير ما وضع له
في ذلك الاصطلاح ان كان اللغة فالمجاز لغوي وان كان اصطلاح الشرع فشرعي والا فعرفي عام او
خاص كاسد للسبع والرجل الشجاع فانه اذا استعمله المخاطب بعرف اللغة في السبع
المخصوص يكون حقيقة لغوية وفي الرجل الشجاع يكون مجازا لغويا وصلوة للعبادة والدعاء
فانه اذا استعمل المخاطب بعرف الشرع لفظ الصلوة في العبادة المخصوصة يكون حقيقة وفي الدعاء
يكون مجازا وفعل للفظ والحدث فانه اذا استعمله المخاطب بعرف النحو في اللفظ المخصوص يكون
حقيقة وفي الحدث يكون مجازا ودابة لذي الاربع والانسان فانها في العرف العام حقيقة في
الاول مجاز في الثاني ثم ذكر بلفظ النكرة مثال الحقيقة والمجاز وما ذكر بعد كل نكرة من
المعرفة اشارة الى المعنى الحقيقي والمجازي والمجاز مرسل ان كانت العلاقة المصححة غير المشابهة
بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي والا فاستعارة فالاستعارة على هذا هو اللفظ المستعمل فيما
شبه بمعناه الاصلي كاسد في قولنا رأيت اسدا يرمي وكثيرا ما تطلق الاستعارة على فعل المتكلم
اعني على استعمال اسم المشبه به في المشبه فتكون بمعنى المصدر فيصح منه الاشتقاق ويكون
المتكلم مستعيرا ولفظ المشبه به مستعارا والمعنى المشبه به مستعارا منه والى هذا اشار بقوله
فهما اي المشبه به والمشبه مستعار منه ومستعار له واللفظ اي لفظ المشبه به مستعار لانه
اللفظ بمنزلة اللباس طلب عارية من المشبه به لاجل المشبه والمرسل وهو ما كانت العلاقة غير
المشابهة كاليد في النعمة وهي موضوعة للجارحة المخصوصة لكن من شان النعمة ان تصدر منها
وتصل الى المقصود بها فالجارحة المخصوصة بمنزلة العلة الفاعلية لها وايضا بها تظهر
النعمة فهي بمنزلة العلة الصورية لها ومع هذا فلا بد من اشارة الى المنعم مثل كثرت اياديه
فلان عندي وجلت يده لدي وكذلك جاوزت نشت لديه في البلد والقدرة اي وكاليد
في القدرة لان اكثر ما يظهر سلطان القدرة في اليد فيها يكون الافعال الدالة على القدرة

لو قال اذ بها يكون تمثيلا لما ذكر من ان اكثر ظهور سلطان القدرة
في اليد لان الظهور شهادة الفطرة السليمة قال الفاضل ...
ان يجعل اليد آلة اما قال الاظهر ان يجعل بمنزلة العلة القريبة
انما يكون مناسبا لو كان ظهور نفس القدرة كما في اليد كظهور النعمة فيها وليس كذلك ... اليد بمنزلة العلة الفاعلية لان القدرة من الكيفيات

من البطش والضرب والقطع والاخذ وغير ذلك اما اليد في قوله عليه السلام المؤمنون تتكافؤ

دماءهم ويسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم فمن باب التشبيه اى هم مع كثرتهم في وجوب

الاتفاق بينهم مثل اليد الواحدة فكما لا يتصور ان يخذل بعض اجزاء اليد بعضا وان تختلف

بها الجهة في التصرف كذلك سبيل المؤمنين في تعاضدهم على المشركين لان كلمة التوحيد جامعة

لهم وما ذكره الشيخ في اسرار البلاغة من ان اليد ههنا استعارة فهو مبني على ما نقلناه عنه من

ان المشبه به اذا كان مما لا يحسن دخول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستعارة عليه يحتمل من القبول

وههنا كذلك اذ لا يحسن ان يقال هم كيد على من سواهم والراوية في المزادة اى في المزود الذي

يجعل فيه الزاد اى الطعام المتخذ للسفر فان الراوية في الاصل اسم للبعير الذي يحمل المزادة والعلاقة

كون البعير حاملا لها وذكر للمرسل عدة امثلة واراد ان يشير الى عدة انواع العلاقة على وجه كلي ليقاس

عليها وذلك لان العلاقة يجب ان يكون مما اعتبرت العرب نوعها ولا يشترط النقل عنهم في كل جزئي

من الجزئيات لان ائمة الادب كانوا يتوقفون في الاطلاق المجازي على ان ينقل من العرب نوع العلاقة

ولم يتوقفوا على ان يسمع آحادها وجزئياتها مثلا يجب ان يثبت ان العرب يطلقون اسم السبب

على المسبب ولا يجب ان يسمع اطلاق الغيث على النبات وهذا معنى قولهم المجاز موضوع بالوضع

النوعي لا بالوضع الشخصي وانواع العلاقة المعتبرة كثيرة يرتقي ما ذكره الى خمسة وعشرين وفي المصنف

قد اورد ههنا التسعة غير ما سبق وهي اطلاق اليد على النعمة والقدرة بعلاقة السببية الصورية

واطلاق الراوية على المزادة بعلاقة المجاورة فقال فمنها اى فمن المجاز المرسل تسمية الشيء

باسم جزئه يعني ان في هذه التسمية مجازا مرسلا وهو اللفظ الموضوع لجزء الشيء عند اطلاقه

على ذلك الشيء لان نفس التسمية مجاز ففي العبارة تسامح كالعين وهي الجارحة المخصوصة في الربيئة

وهي الشخص الرقيب فان العين جزء منه وذلك لان العين لما كانت هي المقصودة في كون الرجل ربيئة

لان غيرها من الاعضاء مما لا ينبغي شيئا بدونها صارت العين كانها الشخص كله فلا بد في الجزء

المطلق على الكل من ان يكون له مزيد اختصاص بالمعنى الذي قصد بالكل مثلا لا يجوز اطلاق

اليد والاصبع على الربيئة وان كان كل منهما جزءا منه وعكسه اي ومنه عكس المذكور يعني تسمية

الشيء باسم كله كالاصابع في الانامل في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في آذانهم من الصواعق فان

الانملة جزء من الاصابع والغرض منه المبالغة كانه يجعل جميع الاصبع في الاذن لئلا يسمع شيئا من الصاعقة

وتسميته اي ومنه تسمية الشيء باسم سببه نحو رعينا الغيث اي النبات الذي سببه الغيث او

ذهب بعض المحققين الى انه يجب في المجاز باعتبار السببية ان يكون المعنى الحقيقي سببا للمعنى المجازي بعينه حتى لا يراد بالغيث

وظاهر انه سهو لانه من تسمية المسبب باسم السبب اذ الدم سبب الدية والعجابة قال في نهاية
اي الدية المسببة عن الدم (او) باسم (ما كان عليه) اي تسمية الشيء باسم الشيء الذي كان هو عليه
في الزمان الماضي (نحو وآتوا اليتامى اموالهم) اي الذين كانوا يتامى قبل ذلك اذ لا يتم بعد البلوغ
(او) تسمية الشيء باسم (ما يؤول) ذلك الشيء (اليه) في الزمان المستقبل (نحو اني اراني اعصر خمرا) اي عصيرا يؤول الى الخمر (او)
تسمية الشيء باسم (محله نحو فليدع ناديه) اي اهل ناديه الحال فيه والنادي المجلس (او) تسمية الشيء
باسم (حاله) اي باسم ما يحل في ذلك الشيء (نحو واما الذين ابيضت وجوههم ففي رحمة الله) اي في
الجنة التي تحل فيها الرحمة (او) تسمية الشيء باسم (آلته نحو واجعل لي لسان صدق في الآخرين اي
ذكرا حسنا) واللسان اسم لآلة الذكر ولما كان في الاخيرين نوع خفاء صرح به في الكتاب فان قلت
قد ذكر في مقدمة هذا الفن ان مبنى المجاز على الانتقال من الملزوم الى اللازم وبعض انواع
العلاقة بل اكثرها لا يفيد اللزوم فكيف ذلك قلت تعتبر في جميعها اللزوم بوجه ما اما
في الاستعارة فظاهر لان وجه الشبه اما هو اخص اوصاف المشبه به فينتقل الذهن من المشبه به
اليه بلا واسطة فاسد مثلا انما يشبه به الشجاع لا البليد وعمرو على الخصوص ولا شك في انتقال
الذهن من الاسد الى الشجاع واما في غيره فيظهر بما ذكره بعض المتأخرين وهو ان
اللفظ اذا اطلق على غير ما وضع له فاما ان يكون ذلك الغير مما يتصف بالفعل بالمعنى الموضوع له
في زمان سابق او لاحق فهو مجاز باعتبار ما كان او باعتبار ما يؤول او بالقوة فمجاز بالقوة
كالمسكر للخمر التي اريقت واذا كان ذلك الغير مما يتصف بالمعنى الحقيقي في الجملة فالذهن ينتقل من المعنى
الحقيقي اليه في الجملة وان لم يتصف به لا بالقوة ولا بالفعل فلا بد من ان يرتبط باللفظ معنى
لازم للمعنى الحقيقي ههنا اي معنى ينتقل الذهن من الحقيقي اليه في الجملة ولا يشترط ان يلزم
من تصوره تصوره واللزوم اما ذهني محض كاطلاق البصير على الاعمى ومنه الى ادوخار
بحسب العادة او بحسب الواقع ومع ذلك اما ان يكون احدهما جزءا للآخر كالقرآن للبعض والرقبة للعبد
خارجا عنه واللزوم بينهما قد يكون بحصول احدهما في الآخر كالحال والمحل او سببية احدهما
للآخر او مجاورتهما او بكون احدهما شرطا للآخر فجميع ذلك يشتمل على اللزوم ولهذا اشترط في
اطلاق الجزء على الكل استلزام الجزء للكل كالرقبة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدونهما
بخلاف اليد فانه لا يجوز اطلاقها على الانسان واما اطلاق العين على الربيئة فليس من حيث انه
انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين فافهم وبالجملة اذا كان بين

التشبيه على انه فلا بد ان يكون انتقال الذهن من احدهما الى الآخر في الجملة وهذا معنى اللزوم في هذا المقام والاستعارة وهي ما كانت علاقته المشابهة اي قصد ان اطلاقه على المعنى المجازي بسبب تشبيهه بمعناه الحقيقي فاذا اطلق نحو المشفر على شفة الانسان فان اريد تشبيهها بمشفر الابل في الغلظ فهو استعارة وان اريد انه من اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون استعارة وان يكون مجازا مرسلا باعتبارين وقد تقيد بالتحقيقية وهذا القيد لتمييزها عن التخييلية و المكنى عنها وانما سميت تحقيقية لتحقق معناها اي ما عنى بها واستعملت هي فيه حسا او عقلا بان يكون ذلك المعنى امرا معلوما يمكن ان ينص عليه ويشار اليه اشارة حسية او عقلية فيقال ان اللفظ في التشبيه نقل عن مسماه الاصلي فجعل اسما لهذا المعنى على سبيل الاعارة للمبالغة في تشبيهه بالمعنى الموضوع له فالحسي كقوله اي قول زهير بن ابي سلمى لدى اسد شاكي السلاح اي تام السلاح وكذا شائك السلاح وشاك السلاح بالقلب او الحذف مقذف اي رجل شجاع قذف به كثيرا الى الوقائع وقيل قذف باللحم ورمي به فصار له جسامة ونبالة تمام البيت له لبد اظفاره لم تقلم لبدة الاسد ما تلبد من شعره على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع لا فههنا مستعار للرجل الشجاع وهو امر متحقق حسا وقوله اي والعقلي كقوله اهدنا الصراط المستقيم اي الدين الحق وهو ملة الاسلام وهذا امر متحقق عقلا لا حسا وذكر صاحب المفتاح في قوله فاذاقها الله لباس الجوع ان الظاهر من اللباس عند اصحابنا الحمل على التخييل وان كان يحتمل ان يحمل على التحقيق وهو ان يستعار لما يلبس الانسان عند جوعه من انتقاع اللون وتغيره ورثاثة هيئته وفيه بحث لان كلام صاحب الكشاف مشعر بانه استعارة تحقيقية يحتمل ان يكون عقلية وان تكون حسية لانه قال شبه ما غشي الانسان والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس فالحادث الذي غشيه يحتمل ان يريد به الضر الحاصل من الجوع فيكون عقلية وان يريد انتقاع اللون ورثاثة الهيئة فيكون حسية كما ذكره السكاكي وبالجملة ليس المشبه هو الجوع بل الامر الحادث منه فتوهم كونه تشبيها لا استعارة غلط على ما وقع في بعض الشروح من انه تشبيه من قبيل لجين الماء قال المصنف والاستعارة ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له والمراد بمعناه ما عني باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا الاختيار قولنا ما تضمن تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعمل فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به نحو زيد اسد ورايت زيدا اسدا ورايت به اسدا لا

اذلمان

اذ لو كان معناه غير الموضوع له لم يصح تشبيهه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء
بنفسه على ان ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز اي مجاز تضمن بقرينة تقسيم المجاز الى الاستعارة
وغيرها واسد في الامثلة المذكورة ليس بمجاز لكونه مستعملا فيما وضع له وفيه نظر لانا
لا نسلم ان اسدا في نحو زيد اسد مستعمل فيما وضع له بل هو مستعمل في معنى الشجاع فيكون
مجازا واستعارة كما في رايت اسدا يرمي بقرينة حمله على زيد ولا دليل لهم على ان اداة التشبيه
ههنا محذوف وقدروا انا لتقدير زيد كاسد فان قلت قد استدل صاحب المفتاح على ذلك
بانك اذا قلت زيد اسد او رايت اسدا على زيد ومعلوم ان الانسان لا يكون اسدا وجب المصير الى
التشبيه بحذف اداته قصدا الى المبالغة قلت لا نسلم وجوب المصير الى ذلك وانما يجب لو كان
اسد مستعملا في معناه الحقيقي واما اذا كان مجازا عن الرجل الشجاع فحمله على زيد ظاهر
وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رايت اسدا يرمي ان اسدا استعارة فلا نعني به انه استعارة عن
زيد اذ لا ملازمة بينهما ولا دلالة عليه وانما نعني انه استعارة عن شخص موصوف بالشجاعة فقولنا
زيد اسد اصله زيد رجل شجاع كالاسد فحذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه
فيكون استعارة ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في هذا المقام كثيرا ما يتعلق به الجار والمجرور
كقوله اسد علي وفي الحروب نعامة اي مجترئ علي صائل وكقوله والطير اغربة عليه اي باكية
وكقوله عليه السلام هم يد على من سواهم وانه كثيرا ما يكون بحيث لا يحسن دخول اداة التشبيه
عليه كما نقلناه عن عبد القاهر وكذا الكلام في نحو لقيت اسدا اي شجاعا كالاسد اما اذا
ترك المشبه بالكلية لكن اخذ بوجه الشبه نحو رايت اسدا في الشجاعة ونحو قوله ولاح لها
بروج البدر بعدا يردون دمها بترتيبها اكتنان ففيه اشكال لان ترك المشبه لفظا وتقديرا و
اجراء اسم المشبه به عليه يقتضي ان يكون هذا استعارة وذكر وجه الشبه يقتضي ان يكون
تشبيها اي رايت رجلا كالاسد في الشجاعة ولاح من قصور مثل بروج البدر في البعد منها
تدافع كذا ذكره صدر الافاضل في ضرام السقط والظاهر ان مثل هذا من باب التشبيه لان المراد
بكون المشبه مقدرا اعم من ان يكون محذوفا او جزء كلام كما في قوله تعالى صم بكم عمي او يكون في الكلام ما
يقتضي تقديره كما في قولنا رايت اسدا شجاعا بدليل انهم جعلوا الخيط الاسود في قوله تعالى حتى
يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر تشبيها لا استعارة بان الخيط الابيض الفجر فهو علما
الخيط الاسود ايضا مبين بنحو الخيط الليل وابعد من ذلك ما يشعر به كلام صاحب الكشاف من

ومنه قوله تعالى ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل وقوله
وما يستوي البحران هذا عذب فرات سائغ شرابه وهذا ملح اجاج من باب التشبيه المطوي فيه ذكر
المشبه كما في الاستعارة وليس باستعارة وهو مشكل لان المشبه فيه ليس بمذكور ولا مقدر
ويمكن التفصي عن هذا الاشكال بان الاستعارة يجب ان تكون مستعملة في غير ما وضع له وعلاقته المشابهة
ان يصح وقوع المعنى الحقيقي موقعه ولا يفوت الا المبالغة في التشبيه فيصح في نحو رايت اسدا يرمي
ان يقال رايت رجلا شجاعا وهذا ليس كذلك على ما يظهر بالتامل وكذا لا يصح ان يراد بالبحرين
الموصوفين المؤمن والكافر لان قوله تعالى ومن كل تاكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها
ينبو عن انه قصد التشبيه لا الاستعارة واراد تفضيل البحر الاجاج على الكافر بانه قد شارك
العذب في منافع والكافر خال عن المنفعة فهو على طريقة قوله تعالى ثم قست قلوبكم فهي كالحجارة او اشد قسوة
وان من الحجارة لما يتفجر منه الانهار ولخفاء ذلك ذهب كثير من الناس الى ان الآيتين من قبيل الاستعارة
وان صاحب الكشاف قد جعلهما مثالين للاستعارة ولا يخفى ضعفه على من تامل لفظ الكشاف
ودليل انها اي الاستعارة مجاز لغوي كونها موضوعة للمشبه به لا للمشبه ولا للاعم منهما
اختلفوا في ان الاستعارة مجاز لغوي ام عقلي فذهب الجمهور الى انه مجاز لغوي بمعنى انها
لفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة والدليل على ذلك ان الاستعارة كاسد مثلا
في قولنا رايت اسدا يرمي موضوعة للمشبه به اعني السبع المخصوص لا للمشبه اعني الرجل
الشجاع ولا للاعم من المشبه به والمشبه كالشجاع مثلا ليكون اطلاقه على كل منهما حقيقة
كاطلاق الحيوان عليهما وهذا معلوم قطعا بالنقل عن ائمة اللغة فيكون استعماله في المشبه
استعمالا في غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة الموضوع له اعني المشبه به فيكون مجازا
لغويا وهذا الكلام صريح في انه اذا اطلق لفظ العام على الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار
عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رايت زيدا فقلت رايت انسانا او رايت رجلا فلفظ
انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له لكنه قد وقع في الخارج على زيد وكذا اذا قال قائل
اكرمت زيدا واطعمته وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت مجازا وكذا لفظ الحيوان
في قولنا الانسان حيوان ناطق فليتامل فان هذا مما يشتبه على كثير من المحصلين حتى توهموا
انه مجاز باعتبار ذكر العام وارادة الخاص ويعترضون ايضا بانه لا دلالة للعام على الخاص بوجه
من الوجوه ومنشاه عدم التفرقة بين ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال وبين ما يقع عليه

باعتبار الخارج وقد سبق في بحث التعريف باللام اشارة الى تحقيقه وقيل انها مجاز عقلي بمعنى
ان التصرف في امر عقلي لا لغوي لانها لما لم تطلق على المشبه الا بعد ادعاء دخوله اي دخول المشبه في
جنس المشبه به بان جعل الرجل الشجاع فردا من افراد الاسد كان استعمالها اي استعمال
الاستعارة في المشبه استعمالا فيما وضعت له وانما قلنا انها
لم تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور لانها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم
لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة كيزيد ويشكر استعارة ولما كانت الاستعارة ابلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة
في اطلاق الاسم المجرد عاريا عن معناه ولما صح ان يقال لمن قال رايت اسدا واراد زيدا انه جعله اسدا
كما لا يقال لمن سمى ولده اسدا انه جعله اسدا اذ جعل اذا كان متعديا الى مفعولين كان بمعنى صير
ويفيد اثبات صفة للشيء حتى لا تقول جعلته اميرا الا اذا اثبت له صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه
به الى المشبه تبعا لنقل معناه اليه بمعنى انه اثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم اطلق عليه اسم
الاسد كان الاسد مستعملا فيما وضع له فلا يكون مجازا لغويا بل عقليا بمعنى ان العقل تصرف فيه
وجعل الرجل الشجاع من جنس الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا مجاز عقلي ولهذا اي ولان اطلاق
اسم المشبه به على المشبه انما يكون بعد ادعاء دخوله في جنس المشبه به صح التعجب في قوله اي قول
ابي الفضل بن العميد في غلام قام على راسه يظلله من الشمس قامت تظللني اي توقع الظل علي من الشمس
نفس اعز علي من نفسي قامت تظللني ومن عجب ويروى فيا عجبا ومن عجب شمس اي انسان
كالشمس في الحسن والبهاء تظللني من الشمس فلولا انه ادعى له معنى الشمس الحقيقي وجعله شمسا
على الحقيقة لما كان لهذا التعجب معنى اذ لا تعجب في ان يظلل انسان حسن الوجه انسانا اخر والنهي
عنه اي ولهذا صح النهي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته هي شعار يلبس تحت الثوب
وتحت الدرع ايضا قد زر ازراره على القمر تقول زررت القميص عليه ازره اذا شددت ازراره
عليه فلولا انه جعله قمرا حقيقيا لما كان للنهي عن التعجب معنى لان الكتان انما يسرع اليه البلى
لا بسبب ملابسة انسان كالقمر في الحسن ورد بان الادعاء اي رد هذا الدليل بان ادعاء
دخول المشبه في جنس المشبه به لا يقتضي كونها اي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له
للعلم الضروري بانها مستعملة في الرجل الشجاع مثلا والموضوع له هو السبع المخصوص
وتحقيق ذلك ان دخوله في جنس المشبه به مبني على انه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين
احدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة ونهاية القوة في مثل تلك الجثة وهيكل الصورة

والهيئة وتلك الانياب والمخالب الى غير ذلك والثاني غير المتعارف وهو الذي له تلك الجرأة وتلك القوة لكن لا في تلك الجثة والهيكل المخصوص ولفظ الاسد انما هو موضوع للمتعارف فاستعماله في غير المتعارف استعمال في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف ليتعين المعنى الغير المتعارف وبهذا يندفع ما يقال ان الاصرار على دعوى الاسدية للرجل الشجاع ينافي نصب القرينة المانعة عن ارادة السبع المخصوص واما التعجب والنهي عنه في البيتين المذكورين وغيرهما فللبناء على تناسي التشبيه قضاء لحق المبالغة ودلالة على ان المشبه بحيث لا يتميز عن المشبه به اصلا حتى ان كل ما يترتب على المشبه به من التعجب والنهي عنه يترتب على المشبه ايضا والاستعارة تفارق الكذب بوجهين بالبناء على التأويل ونصب القرينة على ارادة خلاف الظاهر يعني

اي الكلام الذي فيه الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ان يقال الاستعارة في المفرد والكذب في الكلام

ان في الاستعارة دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به مبنية على تأويل وهو جعل افراد المشبه به قسمين كما ذكرنا ولا تأويل في الكذب وايضا لا بد في الاستعارة من قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي الموضوع له دالة على ان المراد خلاف الظاهر بخلاف الكذب فانه لا ينصب فيه قرينة على ارادة خلاف الظاهر بل يبذل المجهود في ترويج ظاهره وزعم صاحب المفتاح ان الاستعارة تفارق الدعوى الباطلة ببناء الدعوى فيها اي في الاستعارة على التأويل وتفارق الكذب بنصب القرينة المانعة عن ارادة الظاهر والشارح العلامة فسر الباطل بما يكون على خلاف الواقع والكذب بما يكون على خلاف ما في الضمير وانت تعلم ان تفسير الكذب بخلاف ما عليه الجمهور واختاره السكاكي ومع هذا فلا وجه لتخصيص التأويل بمفارقة الباطل والقرينة بمفارقة الكذب بل يحصل بكل منهما المفارقة عن الباطل والكذب جميعا نعم فرق بين الباطل والكذب بان الباطل يقابل الحق والكذب يقابل الصدق والحق هو كون الخبر مطابقا للواقع بقياس الواقع اليه والصدق هو كونه مطابقا للواقع بقياسه الى الواقع فهما متحدان بالذات متغايران بالاعتبار لكن وجه التخصيص غير ظاهر بعد ولا يكون الاستعارة علما لما سبق من انها تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به بجعل افراده قسمين متعارف وغير متعارف ولا يمكن ذلك في العلم لمنافاته الجنسية لانه يقتضي التشخص ومنع الاشتراك والجنس يقتضي العموم وتناول الافراد الا اذا تضمن العلم نوع وصفية بسبب اشتهاره بوصف من الاوصاف كحاتم فانه تضمن الاتصاف بالجود وكذا مادر في البخل وسحبان في الفصاحة وباقل في الفهاهة فح يجوز ان يشبه شخص بحاتم في الجود ويتأول في حاتم فيجعل كانه موضوع للجواد سواء كان ذلك الرجل المعهود من طي او غيره كما جعل الاسد كانه موضوع للشجاع سواء

كان متضادين او غيره فهذا التأويل يكون حاتم متناولا للفرد المتعارف مثلهم وهو والفرد الغير المتعارف

وهو من يتصف بالجود لكن استعماله في غير المتعارف يكون استعمالا في غير الموضوع له فيكون

استعارة نحو رايت اليوم حاتما او قرينتها اي قرينة الاستعارة لانها مجاز وكل مجاز لا بد له من

قرينة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اما امر واحد كما في قولك رايت اسدا يرمي او اكثر اي امران

او امور يكون كل واحد منها قرينة كقوله وان تعافوا اي تكرهوا العدل والايمانا فان في ايماننا

نيرانا اي سيوفا تلمع كشعل النيران فتعلق قوله تعافوا بكل واحد من العدل والايمان قرينة

على ان المراد بالنيران السيوف لدلالته على ان جواب هذا الشرط تحاربون وتلجاؤن الى الطاعة

بالسيوف او معان ملتئمة مربوطة بعضها ببعض يكون الجميع قرينة لا كل واحد وبهذا لا يخفى

حسن كون قرينتها المقولة او اكثر كقوله اي قول البحتري وصاعقة روي بالجر على اضمار رب وبالرفع

على انه مبتدأ موصوف بقوله من نصله اي نصل سيف الممدوح وخبره قوله تنكفي من انكفاء

اي انقلب والباء في قوله بها للتعدية والمعنى رب نار من حد سيفه يقلبها على روس الاقران

خمس سحائب اي انامله الخمس التي هي في الجود وعموم العطايا سحائب اي يصبها على اكفائه في الحرب

فيهلكهم بها واراد بروس الاقران جمع الكثرة بقرينة المدح لان كلا من صيغتي جمع القلة والكثرة يستعار

للاخر انه استعار السحائب لانامل الممدوح ذكران هناك صاعقة وبين انها من نصل سيفه

ثم قال على روس الاقران ثم قال خمس فذكر العدد الذي هو عدد الانامل فظهر من جميع ذلك

انه اراد بالسحائب الانامل وهي اي الاستعارة تنقسم باعتبار الطرفين وباعتبار الجامع و

باعتبار الثلاثة وباعتبار اللفظ وباعتبار امر غير ذلك فهي باعتبار الطرفين يعني المستعار منه

والمستعار له قسمان لان اجتماعهما اي اجتماع الطرفين في شيء اما ممكن نحو احييناه في ومن كان ميتا

اي ضالا فهديناه استعار الاحياء من معناه الحقيقي وهو جعل الشيء حيا للهداية التي هي الدلالة

على طريق يوصل الى المطلوب والاحياء والهداية مما يمكن اجتماعهما في شيء وهذا اولى من قول المصنف

ان الحيوة والهداية مما يمكن اجتماعهما واما استعارة الميت للضال فليست من هذا القبيل اذ لا يمكن

اتصاف الميت بالضلال فلهذا قال نحو احييناه في ومن كان ميتا فاحييناه ولتسم هذه

الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء وفاقية لما بين الطرفين من الاتفاق واما ممتنع عطف

على قوله اما ممكن كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه هو بالفتح النفع اي لانتفاء النفع

في ذلك الموجود كما في المعدوم ولا شك ان اجتماع الوجود والعدم في شيء ممتنع وكذلك

استعارة الموجود لمن عدم او فقد اذا بقيت اثاره الجميلة التي تحيي ذكره وتديم في الناس اسمه وكذلك استعارة اسم الميت للحي الجاهل او العاجز او النائم فان الموت والحيوة مما لا يمكن اجتماعهما في شيء قال المصنف ثم الضدان كانا قابلين للشدة والضعف كان استعارة اسم الاشد للاضعف اولى فكل من كان اقل علما واضعف قوة كان اولى بان يستعار له اسم الميت لكن لا اقل علما اولى بذلك من الاقل قوة لان الادراك اقدم من الفعل في كونه خاصا للحيوان لان افعال المختصة اعني الحركات الارادية مسبوقة بالادراك فكان الادراك اقدم واشد اختصاصا به فكان النقصان فيه اشد تبعيدا له من الحيوة وتقريبا الى ضدها وكذا في جانب الاشد فكل من كان اكثر علما او اشرف كان اولى بان يقال له انه حي هذا كلامه ولا يخفى عن اختلال لان الضدين القابلين للشدة والضعف هما العلم والجهل والقدرة والعجز لم يستعر اسم احدهما للاخر بل المقصود انه اذا اطلق اسم احد الضدين على الاخر باعتبار معنى قابل للشدة والضعف فكل من كان ذلك المعنى فيه اشد كان اطلاق ذلك الاسم عليه اولى والعبارة عنه وافية بذلك ولنسم هذه الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء عنادية لتعاند الطرفين ومنها اي ومن العنادية الاستعارة التهكمية والتمليحية وهما ما استعمل في ضده اي الاستعارة التي استعملت في ضد معناها الحقيقي او نقيضه لما مر اي لتنزيل التضاد والتناقض منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه نحو فبشرهم بعذاب اليم اي انذرهم استعيرت البشارة التي هي الاخبار بما يظهر سرورا في المخبر له للانذار الذي هو ضدها بادخال الانذار في جنسها على سبيل التهكم وكذا قولك رايت اسدا وانت تريد جبانا على سبيل التمليح والظرافة او التهكم والاستهزاء وقد الاستعارة باعتبار الجامع اعني ما قصد اشتراك الطرفين فيه وهو الذي يسمى في التشبيه وجها وههنا جامعا قسمان لانه اي الجامع اما داخل في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه نحو قوله عليه السلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه كلما سمع هيعة طار اليها او رجل في شعفة في غنيمة حتى ياتيه الموت قال جار الله الهيعة الصيحة التي يفزع منها واصلها من هاع يهيع اذا جبن والشعفة راس الجبل والمعنى خير الناس رجل اخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله او رجل اعتزل الناس وسكن في بعض رؤس الجبال في غنم له قليل يرعاها ويكتفي بها في امر معاشه ويعبد الله حتى ياتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما فان الجامع بين العدو

والطيران

والطيران قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما اي في مفهوم العدو والطيران الا انه في
الطيران اقوى منه في العدو وقال الشيخ في اسرار البلاغة والفرق بينه وبين نحو رأيت
اسدا ان الاشتراك ثمة في صفة توجد في جنسين مختلفين كالاسد والانسان وههنا
الطيران والعدو فانهما جنس واحد وهو المرور وقطع المسافة وانما الاختلاف بالسرعة
وحقيقتها قلة تخلل السكنات وذلك لا يوجب اختلافا في الجنس ثم قال والفرق بين
استعارة الطيران للعدو واستعارة المرسن لانف الانسان مع ان في كل من المرسن
والطيران خصوص وصف ليس في الانف والعدو ان خصوص الوصف الكائن في طار
مرعي في استعارته للعدو بخلاف خصوص الوصف في المرسن والحاصل ان التشبيه ههنا
منظور بخلاف ثمة ولهذا اذا لوحظ فيه التشبيه كما في غليظ المشافر جعلناه استعارة وقال ايضا
كان الواجب ان لا يطلق اسم الاستعارة على وضع المرسن موضع الانف ونحو ذلك الا انه يكره
مخالفة السلف فانهم عدوها في الاستعارات وخلطوها بها فعندنا نبحث بكلامهم في
الجملة ونبهت على ذلك بان سميتها استعارة غير مفيدة وجعل التشبيه بينه وبين الاستعارة
انك تنقل هذا الاسم الى مجانسه كالمرسن والانف في المجانسة والمشابهة من واد واحد
مجاز مثل قولنا النعمة لا مجانسة بينهما الا انه يطلق الاستعارة عليه فان قلت الجامع في المشبه
يجب ان يكون اقوى واشد لتكون الاستعارة مفيدة وقد تقرر في غير هذا الفن ان جزء الماهية
لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين قلت امتناع
الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية الا ترى ان السواد جزء من المجموع المركب من السواد
والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف ووجه التشبيه انما جعل داخلا في مفهوم الطرفين لا في
الماهية الحقيقية للطرفين والمفهوم قد يكون امرا مركبا من امور بعضها قابل للشدة و
الضعف فيصح كون الجامع داخلا في المفهوم مع كونه في احد المفهومين اشد واقوى وفي
كون استعارة الطيران للعدو من هذا القبيل نظر لان الطيران هو قطع المسافة بالجناح
والسرعة لازمة له لا داخلة فيه بل هي لازمة في الاكثر كالجرأة للاسد والاولى ان يمثل باستعارة
التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام الملتزقة بعضها ببعض لتفريق الجماعة و
ابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض امما والجامع ازالة الاجتماع
الداخلة في مفهومهما وهي في القطع اشد وكذا استعارة الخياطة الموضوعة لضم خرق

الثوب للسرج الذي هو ضم حلق الذبح بجامع الضم الداخل في مفهوميهما الاشتقاقي الاول

واما غير داخل عطف على قوله اما داخل كما مر من استعارة الاسد للرجل الشجاع والشمس للوجه

المتهلل ونحو ذلك فان قلت قد نص الشيخ في اسرار البلاغة على ان الاسد موضوع للشجاعة

لكن في تلك الهيئة المخصوصة لا للشجاعة وحدها ومعلوم ان المستعار له هو الرجل الشجاع لا

الرجل وحده فالجامع ههنا ايضا داخل في الطرفين وعلى هذا قياس غيره قلت اما كلام الشيخ

ففيه تجوز وتسامح للقطع بان الاسد موضوع لذلك الحيوان المخصوص والشجاعة وصف له

واما المستعار له فهو الرجل الموصوف بالشجاعة لا المجموع المركب منهما وفرق بين المقيد

والمجموع على انه لو كان المستعار له هو المجموع ايضا لصح ان الجامع غير داخل في مفهوم الطرفين باعتبار

انه غير داخل في مفهوم المستعار منه اعني الاسد وايضا تقسيم اخر للاستعارة باعتبار الجامع

وهو انها اما عامية وهي المبتذلة لظهور الجامع فيها نحو رايت اسدا يرمي وخاصية وهي

الغريبة التي لا يطلع عليها الا الخاصة الذين اوتوا ذهنا به ارتفعوا عن طبقة العامة والغرابة

قد تكون في نفس الشبه بان يكون تشبيها فيه نوع غرابة كما في قوله اي قول يزيد بن مسلمة بن

عبد الملك يصف فرسا له بانه مؤدب وانه اذا نزل عنه والقى عنانه في قربوس سرجه وقف

مكانه الى ان يعود اليه واذا احتبى قربوسه اي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس للسرج بعنانه

علك الشكيم الى انصرافي الزائر والشكيمة هي الحديدة المعترضة في فم الفرس واراد بالزائر

نفسه بدليل ما قبله عودته فيما ازور حبائبي اهماله وكذاك كل مخاطر شبه هيئة وقوع العنان

في موقعه من قربوس السرج ممتدا الى جانبي فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في موضعه من ركبتي

المحتبي ممتدا الى جانبي ظهره في استعمال الاحتباء وهو ان يجمع الرجل ظهره وساقيه بثوب وغيره لوقوع

العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابة الشبه فان قلت هل يجوز ان يقال انه

شبه هيئة وقوع العنان في القربوس ممتدا الى جانبي الفم بهيئة وقوع الحبوة في ظهر المحتبي ممتدا الى

جانبي الساقين حتى يكون الظهر بمنزلة القربوس والركبتان والساقان بمنزلة راس الفرس قلت

الاحسن ما ذكرناه اولا لان الركبتين منضامتين اشبه بالقربوس والثوب في الركبتين مائل

الى العلو ثم يمتد مستفلا الى الظهر كما ان الطرف الذي يلي القربوس من العنان اعلى من الذي

يلي فم الفرس وقد تحصل الغرابة بتصرف في العامية كما في قوله ولما قضينا من منى كل حاجة

ومسح بالاركان من هو ماسح وشدت على دهم المهاري رحالنا ولم ينظر الغادي الذي هو رائح

اخذنا باطراف الاحاديث بيننا وسالت باعناق المطي الاباطح الدهم جمع الدهماء وهي السوداء
والمهاري جمع مهرية وهي الناقة المنسوبة الى مهرة بن حيدان بطن من قضاعة والاباطح جمع
ابطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى اي لما فرغنا عن اداء مناسك الحج ومسحنا اركان البيت
عند طواف الوداع وشددنا الرحال على المطايا وارتحلنا ولم ينتظر السائرون في الغداة
السائرين في الرواح للاستعجال اخذنا في الاحاديث واخذت المطايا في سرعة المضي استعار
سيلان السيول الواقعة في الاباطح لسير الابل سيرا حثيثا في غاية السرعة المشتملة على لين و
سلاسة والتشبيه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما افاد اللطف والغرابة اذ اسند
الفعل يعني قوله سالت الى الاباطح دون المطي واعناقها حتى افاد انه امتلأت الاباطح من
الابل كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا وادخل الاعناق في السير لان السرعة والبطء في
سير الابل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين امرهما في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها
في الحركة وتتبعها في الثقل والخفة وقد تحصل الغرابة بالجمع بين عدة استعارات لالحاق
الشكل بالشكل كما في قول امرئ القيس فقلت له لما تمطى بصلبه واردف اعجازا وناء بكلكل
اراد وصف الليل بالطول فاستعار له صلبا يتمطى به اذ كان كل ذي صلب يزيد شيئا في
طوله عند تمطيه ثم بالغ فجعل له اعجازا يردف بعضها بعضا ثم اراد ان يصفه بالثقل على قلب
ساهره والشدة والمشقة له فاستعار له كلكلا ينوء به اي يثقل به والظاهر ان هذا من قبيل الاستعارة
بالكناية كما في اظفار المنية وللاستعارة باعتبار الثلاثة اي المستعار له والمستعار منه والجامع
ستة اقسام لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان او عقليان او المستعار منه حسي والمستعار
له عقلي او بالعكس فهذه اربعة اقسام والجامع في الثلاثة الاخيرة لا يكون الا عقليا لما
عرفت في بحث التشبيه والقسم الاول ينقسم بثلاثة اقسام لان الجامع فيه اما حسي او عقلي او مختلف
بعضه حسي وبعضه عقلي فالمجموع ستة اقسام والى هذا اشار بقوله لان الطرفين ان كانا حسيين
فالجامع اما حسي نحو فاخرج لهم عجلا فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى
من حلي القبط التي سبكتها نار السامري عند القائه في تلك الحلي التربة التي اخذها من موطئ فرس
جبرئيل عليه السلام والجامع الشكل فان ذلك الحيوان كان على شكل ولد البقرة وهذا كما يقال
للصورة المنقوشة على الجدار انه فرس والجامع الشكل والجميع اي المستعار منه والمستعار له والجامع
حسي يدرك بالبصر وجعل السكاكي من هذا القسم قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا فالمستعار منه هو النار

والمستعار له هو الشيب والجامع هو الانبساط الذي هو في النار اقوى والقرينة الاشتعال
الذي هو من خواص النار لكن لما كان هذا من قبيل الاستعارة بالكناية ترجح للسكاكي ان يمثل بما لا
كلام فيها واعلم ان الاستعارة المصرحة والمكني عنها باصطلاح المصنف فان كلامه صريح في المصرحة وزعم المصنف
ان فيه تشبيهين الاول تشبيه الشيب بشواظ النار في البياض والانارة وهذا استعارة بالكناية
والثاني تشبيه انتشار الشيب في الشعر باشتعال النار في سرعة الانبساط مع تعذر تلافيه وهذه استعارة
تصريحية لكن الجامع فيهما عقلي واما عقلي عطف على اما حسي يعني ان الاستعارة التي طرفاها
حسيان والجامع عقلي نحو وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فان المستعار منه كشط الجلد عن نحو الشاة
والمستعار له كشف الضوء عن مكان الليل وهو موضع القاء ظله وهما حسيان والجامع ما يعقل
من ترتب امر على آخر اي حصول امر عقيب حصول امر آخر دائما او غالبا كترتب ظهور اللحم على كشط الجلد وترتب
ظهور الظلمة على كشف الضوء عن مكان الليل وهذا معنى عقلي وبيان ذلك ان الظلمة هي الاصل
والنور طار عليها يسترها بضوئه فاذا غربت الشمس فقد سلخ النهار من الليل اي كشط وازيل
كما يكشط عن الشيء الشيء الطاري عليه الساتر له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب ضوء النهار كظهور
المسلوخ بعد سلخ اهابه عنه ووقع في عبارة الشيخ عبد القاهر وصاحب المفتاح ان المستعار له
ظهور النهار من ظلمة الليل واعترض بانه لو اريد ذلك لقيل فاذا هم مبصرون ولم يقل فاذا هم
مظلمون اي داخلون في الظلام لان الواقع عقيب ظهور النهار من ظلمة الليل انما هو الابصار لا
الاظلام واجيب بحمل عبارتهما على القلب اي ظهور ظلمة الليل من النهار او بان المراد بظهور النهار
تميزه عن ظلمة الليل وبان الظهور ههنا بمعنى الزوال [illegible] المعنى ان المستعار له زوال ضوء النهار عن
ظلمة الليل فلكل من مقام عن يكون موافقا للكلام غيرهما وقد ذكر الشارح العلامة ان السلخ قد
يكون بمعنى النزع نحو سلخت الاهاب عن الشاة وقد يكون بمعنى الاخراج نحو سلخت الشاة من
الاهاب والشاة مسلوخة فذهب عبد القاهر والسكاكي الى الثاني وغيرهما الى الاول واستعمال
الفاء في قوله فاذا هم مظلمون ظاهر في قول غيرهما واما على قولهما فلانها من جهة انها موضوعة لما
يعد في العادة مرتبا غير متراخ وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة
في مثله تقتضي عدم اعتبار المهلة وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط
بين اخراج النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لعظم شأن دخول الظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما
ينبغي ان لا يحصل الا في اضعاف ذلك الزمان عد الزمان قريبا وجعل الليل كانه يفاجئهم عقيب اخراج

قال وعيرها الواشون اني احبها
وتلك شكاة ظاهر عنك عارها

قوله الواشون جمع واش وهو النمام والشكاة بالفتح الكلام القبيح
وكل ما يشتكى منه والخطاب في قوله عنك للحبيبة

النهار من الليل بلا مهلة ثم لا يخفى ان ذا المفاجاة انما يصح اذا جعل السلخ بمعنى الاخراج كما

يقال اخرج النهار من الليل ففاجاه دخول الليل فانه مستقيم بخلاف ما اذا جعل بمعنى النزع فانه

لا يستقيم ان يقال نزع ضوء الشمس عن الهواء ففاجاه الظلام كما لا يستقيم ان يقال كسرت

الكوز ففاجاه الانكسار لان دخولهم في الظلام عين حصول الظلام فتكون نسبة دخولهم في

الظلام الى نزع ضوء النهار كنسبة الانكسار الى الكسر فلهذا جعل السلخ بمعنى الاخراج دون

النزع انتهى كلامه واقول تقويته لذلك لا شك ان الشيء انما يكون ابدا اذا اشتمل على نوع استغرا

واستجاب بحيث يفتقر الى نوع امتداد بعد ذلك بما هو مفاجاة الظلام عقيب ظهور النهار لا

عقيبه والضوء النهار فليتأمل واما مختلف بعضه حسي وبعضه عقلي كقولك رايت شمسا

وانت تريد انسانا كالشمس في حسن الطلعة وهو حسي وفي نباهة الشان وهو عقلية وقد

اهمل صاحب المفتاح هذا القسم لندرته وقوعه ولا شك في تحقيقه استعارة ان الجامع في احدهما

حسي وفي الاخرى عقلي فيدخل فيما تقدم ولا يكون نوعا اخر ولان الاستعارة مبناها على التشبيه

فيتنوع الى خمسة انواع تنوع التشبيه ايها لكنه قد ذكر في باب التشبيه الاقسام الستة كلها والا

عطف على قوله انكانا حسيين اي وان لم يكن الطرفان حسيين فهما اي الطرفان اما عقليان نحو من

بعثنا من مرقدنا فان المستعار منه الرقاد اي النوم والمستعار له الموت والجامع عدم ظهور الفعل

والجميع عقلي فان قلت لم اعتبر التشبيه في المصدر وجعل الاستعارة تبعية قلت لما سيجيء من انه

اذا كان اللفظ المستعار فعلا او مشتقا منه فالاستعارة تبعية والتشبيه في المصدر سواء كان المشتق

صفة كاسم الفاعل والمفعول وغير صفة كاسم الزمان والمكان والالة ولان المطوي في هذا التشبيه

هو الموت والرقاد لا في القبر والمكان الذي ينام فيه ويحتمل ان يكون المرقد بمعنى المصدر فيكون

قوله المستعار منه الرقاد تفسيرا للكلام وتحقيقا فيكون الاستعارة اصلية وههنا بحث وهو

ان الجامع يجب ان يكون في المستعار منه اقوى واشهر ولا شك ان عدم ظهور الافعال في الموت الذي

هو المستعار له اقوى فهو لا يصح جامعا فقيل الجامع البعث الذي هو في النوم اقوى واشهر لكونه

مما لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة كون هذا الكلام كلام الموتى مع قوله هذا ما وعد

الرحمن وصدق المرسلون ومن جعل الجامع عدم ظهور الافعال من زعم ان القرينة هو ذكر

البعث فقد نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه يقال بعثه من نومه اذا ايقظه وبعث الموتى

اذا نشرهم والقرينة يجب ان يكون لها اختصاص بالمستعار له واما مختلفان عطف على قوله اما عقليان

بر ... نظرا الى الظاهر ... الاستعارة
نظرا الى الحقيقة ووجه ... الظاهر
... التشبيه والحقيقة في الاستعارة لا يخفى

احد الطرفين حسي والآخر عقلي والحسي هو المستعار منه نحو فاصدع بما تؤمر فإن المستعار منه كسر الزجاجة وهو حسي والمستعار له التبليغ والجامع التأثير وهما عقليان والمعنى أبن الأمر إبانة لا تنمحي كما لا يلتئم صدع الزجاجة وكذا قوله تعالى ضربت عليهم الذلة أي جعلت الذلة محيطة بهم كما تضرب الخيمة او القبة على من فيها او جعلت الذلة ملصقة بهم حتى لزمتهم ضربة لازب كما يضرب الطين على الحائط فيلزمه فالمستعار منه اما ضرب القبة على الشخص او ضرب الطين على الحائط وهو حسي والمستعار له تثبيت الذلة او الصاقها بهم والجامع الاحاطة او اللزوم وهما عقليان والاستعارة تبعية تصريحية ويحتمل ان تشبه الذلة بالقبة او الطين ويكون اثبات الضرب المتعدي بعلى اليها تخييلا فتكون استعارة بالكناية واما عكس ذلك اي الطرفان مختلفان والحسي هو المستعار له نحو انا لما طغى الماء حملناكم في الجارية فإن المستعار له كثرة الماء وهو حسي والمستعار منه التكبر والجامع الاستعلاء المفرط وهما عقليان والاستعارة باعتبار اللفظ المستعار قسمان لانه اي اللفظ المستعار ان كان اسم جنس وهو ما دل على نفس الذات الصالحة لان تصدق على كثيرين من غير اعتبار وصف من الاوصاف فاصلية اي فالاستعارة اصلية كأسد اذا استعير للرجل الشجاع وقتل اذا استعير للضرب الشديد الاول اسم عين والثاني اسم معنى وكذا ما يكون متأولا باسم جنس كالعلم في نحو رأيت اليوم حاتما والا فتبعية اي وان لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية كالفعل وما يشتق منه مثل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والحرف وانما كانت تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق اي الامور المتقررة الثابتة كقولك جسم ابيض وبياض صاف دون معاني الافعال والصفات المشتقة منها لكونها متجددة غير متقررة بواسطة دخول الزمان في مفهومها او عروضه لها ودون الحروف وهو ظاهر واما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فياض وعالم نحرير فمحذوف اي رجل شجاع باسل كذا ذكره القوم وههنا نظر وهو ان هذا الدليل بعد تسليم صحته غير متناول لاسماء الزمان والمكان والآلة لانها تصلح للموصوفية نحو مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب وغير ذلك ولا تقع اوصافا البتة ثم انهم ايضا قد خصصوا ما يشتق من الفعل بالصفات المشتقة وهذه ليست بصفات بالاتفاق ولهذا صرحوا بان تعريف الصفة بما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود غير صحيح لانتقاضه باسم الزمان والمكان والآلة

فان المقتل مثلا اسم المكان باعتبار وقوع القتل فيه فيجب ان تكون الاستعارة فيها اصلية لا تبعية

ان يقدر التشبيه في نفسها لا في مصادرها فلا شك انا اذا قلنا بلغنا مقتل فلان اي الموضع الذي

ضرب فيه ضربا شديدا كان المعنى على تشبيه ضربه بالقتل وكذا اذا قلنا هذا مرقد فلان اشارة الى

قبره فهو على تشبيه الموت بالرقاد فالاولى ان يقال ان المقصود الاهم في الصفات واسما الزمان والمكان

والالة هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وهذا ظاهر فاذا كان المستعار صفة او اسم مكان

مثلا ينبغي ان يعتبر التشبيه فيما هو المقصود الاهم اذ لو لم يقصد ذلك لوجب ان يذكر اللفظ الدال

على نفس الذات فيجمعها بتعين في التشبيه الاولين اي الفعل وما يشتق منه لمعنى المصدر

وفي الثالث اي الحرف لمتعلق معناه اي لما تعلق به معنى الحرف قال صاحب المفتاح المراد بمتعلقات

معاني الحروف ما يعبر بها عنها عند تفسير معانيها مثل قولنا من معناها ابتداء الغاية وفي معناها

الظرفية وكي معناها الغرض فهذه ليست معاني الحروف والا لما كانت حروفا بل اسما لان الاسمية

والحرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لمعانيها اي اذا افادت هذه الحروف معاني رجع تلك

المعاني الى هذه بنوع استلزام فقول المصنف في تمثيل متعلق معنى الحرف كالمجرور في زيد في نعمة غير

مستقيم فيقدر التشبيه في نطقت الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق اي يقدر تشبيه دلالة

الحال بنطق الناطق في ايضاح المعنى وايصاله الى الذهن ثم تدخل الدلالة في جنس النطق بالتأويل المذكور

فيستعار لها لفظ النطق ثم يشتق منه الفعل والصفة فيكون الاستعارة في المصدر اصلية وفي الفعل والصفة

تبعية وسمعت بعض الافاضل يقول ان الدلالة لازمة للنطق فلم لا يجوز ان يكون اطلاق النطق عليها مجازا

مرسلا باعتبار ذكر الملزوم وارادة اللازم من غير قصد الى التشبيه ليكون استعارة فقلت ان اللفظ الواحد

بالنسبة الى المعنى الواحد يجوز ان يكون مجازا مرسلا وان يكون استعارة باعتبارين وذلك اذا كان بينه

المعنى والمعنى الحقيقي نوعان من العلاقة احدهما المشابهة والاخر غيرها كاستعمال المشفر في شفة الانسان فانه

استعارة باعتبار قصد المشابهة في الغلظ ومجاز مرسل باعتبار استعمال المقيد في المطلق اعني مشفر البعير في مطلق

الشفة على ما صرح به الشيخ عبد القاهر فكذا اطلاق النطق على الدلالة لا ترجح يصح التمثيل على الاعتبار

فاستحسنه ويقدر التشبيه في لام التعليل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا

للعداوة اي يقدر تشبيه العداوة والحزن الحاصلين بعد الالتقاط بعلته اي علة الالتقاط الغائية

كالمحبة والتبني ونحو ذلك في الترتب على الالتقاط والحصول بعده ثم استعمل في العداوة والحزن ما كان

ان يستعمل في العلة الغائية فيكون الاستعارة فيها تبعا للاستعارة في المجرور وهذا الذي ذكره المصنف مأخوذ

من كلام صاحب الكشاف حيث قال معنى التعليل في اللام وارد على طريق المجاز لانه لم يكن داعيهم
الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا ولكن المحبة والتبني غير ان ذلك لما كانت نتيجة التقاطهم
ثمرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله وهو غير مستقيم على مذهب المصنف لان المشبه
يجب ان يكون متروكا في الاستعارة على مذهبه سواء كانت اصلية او تبعية غاية ما في الباب ان
التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ نعم هذا موجه على ان يكون استعارة بالكناية
في نفس المجرور ولا تراه ضمير النفس تشبيه العداوة مثلا في العلة الغائية ولم يصرح بالمشبه ودل
عليه بذكر ما يخص المشبه به وهو لام التعليل فلا يكون من الاستعارة التبعية في شيء وكذا يصح على
مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية لانه ذكر المشبه اعني العداوة واريد المشبه به اعني العلة
الغائية ادعاء بقرينة لام التعليل فحقق الاستعارة التبعية في ذلك انه شبه ترتب العداوة و
الحزن على الالتقاط بترتب العلة الغائية عليه ثم استعمل في المشبه اللام الموضوعة للدلالة على ترتب
العلة الغائية التي هي المشبه به فجرت الاستعارة اولا في العلية والغرضية وبتبعيتها في اللام
ومن نظقت الحال فصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعير لما يشبه العلية والحاصل انه قد
التشبيه في امثال ذلك فيما دخل عليه الحرف فالاستعارة مكنية والحرف قرينة وهو مذهب السكاكي
اذا قدر في نطقت الحال تشبيه الحال بالانسان المتكلم ويكون نطقت قرينة وان قدر التشبيه في
متعلق معنى الحرف كالعلية والظرفية وما اشبه ذلك فالاستعارة تبعية ومدار قرينتها اي قرينة
الاستعارة التبعية في الاوليين اي الفعل وما يشتق منه على الفاعل نحو نطقت الحال بكذا فان
النطق الحقيقي لا يسند الى الحال او المفعول نحو جمع الحق لنا في امام قتل البخل واحيى السماحا فان القتل
والاحياء الحقيقيين لا يتعلقان بالبخل والجود ونحو قول القطامي لم تلق قوما هم شر لاخوتهم منا عشية
يجري بالدم نقريهم لهذميات نقد بها ما كان خاط عليهم كل زراد اللهذم من الاسنة القاطع فاراد بلهذميات
طعنات منسوبة الى الاسنة القاطعة او اراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة كاحمري والقد القطع وزرد
الدرع وسردها نسجها فالمفعول الثاني اعني اللهذميات قرينة على ان نقريهم استعارة وقد يكون
المفعولان بحيث يصلح كل منها قرينة كقول الحريري واقري المسامع اما نطقت بيانا واقود
الحرون الشموس فان تعلق اقري بكل من المسامع والبيان دليل على انه استعارة او المجرور نحو
فبشرهم بعذاب اليم فان ذكر العذاب قرينة على ان بشر استعارة او الى الجميع اعني الفاعل و
المفعول والمجرور نحو قري حرب بني فلان اعناق الاعادي بالسيوف طعنات واما تمثيل السكاكي في ذلك

يقول

بقول الشاعر تقري الرياح رياض الحزن مزهرة اذا سرى النوم في الاجفان ايقاظا فيرجع الى

الجمهور اعني في الاجفان متعلق بسرى لا بتقري وبما ذكره الشارح من انه مبني على ان سرى

استعارة لان السرى في الحقيقة السير بالليل فليس بشيء لان المقصود ان يكون الجميع قرينة لا

واحدة وايضا فلا مدخل لقرينتها على كذا لجواز ان يكون القرينة غير ذلك كقرائن الاحوال نحو

نبذ اذا ضربه ضربا شديدا واما القرينة في الحروف فضمير منضبطة ولا استعارة باعتبار آخر غير اعتبار

الطرفين والجامع واللفظ ثلاثة اقسام لانها اما ان لم تقترن بشيء يلائم المستعار له والمستعار منه

او قرنت بما يلائم المستعار له او المستعار منه الاول مطلقة وهي ما لم تقترن بصفة ولا تفريع اي

تفريع كلام مما يلائم المستعار له او المستعار منه نحو عندي اسد والمراد بالصفة المعنوية لا النعت

النحوي على ما مر في بحث القصر والثاني مجردة وهي ما قرن بما يلائم المستعار له كقوله اي قول كثير

غمر الرداء اي كثير العطاء استعار الرداء للعطاء لانه يصون عرض صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى عليه

ثم وصفه بالغمر الذي يلائم العطاء دون الرداء تجريدا للاستعارة والقرينة سياق الكلام اعني

قوله اذا تبسم ضاحكا اي شارعا في الضحك آخذا فيه غلقت لضحكته رقاب المال يقال غلق

الرهن في يد المرتهن اذا لم يقدر على انفكاكه يعني اذا تبسم غلقت رقاب امواله اي يعطيها للسائلين و

قوله تعالى فاذاقها الله لباس الجوع حيث لم يقل فكساها فان قيل الترشيح ابلغ لكن الادراك

بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة الاصابة بخلاف

الكسوة وانما لم يقل طعم الجوع للنكرة لان الاذاقة هو مفعول لما يفيده لفظ اللباس من بيان

ان الجوع والخوف عم اثرهما جميع البدن عموم الملابس فان قيل المستعار له هو ما يدرك عند

الجوع من الضرر وانتقاع اللون وذثاثة الهيئة على ما مر والاذاقة لا تناسب ذلك فكيف يكون

تجريدا قلنا المراد بالاذاقة اصابتها ايذاء تلك الامر الحادثة التي استعير لها اللباس كانه قيل فاصابها

بلباس الجوع والخوف والاذاقة جرت عندهم مجرى الحقيقة لشيوعها في البلايا والشدائد

كما يقال ذاق فلان البؤس والضر واذاقه العذاب فالذي يلوح من كلام القوم في هذه الآية ان

في لباس الجوع استعارتين احدهما تصريحية وهو انه شبه ما غشي الانسان عند الجوع والخوف

من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على اللابس ثم استعير له اللباس والاخرى مكنية وهو

انه شبه ما يدرك من اثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المر والبشع حتى اوقع عليه الاذاقة كذا

في الكشاف فعلى هذا يكون الاذاقة بمنزلة الاظفار للمنية فلا يكون ترشيحا بل استعارة تخييلية

والثالث مرشحة وهو ما قرن بما يلائم المستعار منه نحو اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى
فما ربحت تجارتهم فانه استعار الاشتراء للاستبدال والاختيار ثم فرع عليها ما يلائم الاشتراء
من الربح والتجارة ونظير الترشيح بالصفة قولك جاورت اليوم بحرا زاخرا متلاطم الامواج وقد
يجتمعان اي التجريد والترشيح كقوله لدى اسد شاكي السلاح مقذف هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار
له اعني الرجل الشجاع مقذف له لبد اظفاره لم تقلم هذا ترشيح لان هذا الوصف مما يلائم المستعار
منه اعني الاسد الحقيقي والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح لاشتماله
على تحقيق المبالغة في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار
منه تحقيق لذلك وتقوية له ومبناه اي مبنى الترشيح على تناسي التشبيه وادعاء ان المستعار له
نفس المستعار منه لا شيء مشبه به حتى انه يبنى على علو القدر الذي يستعار له علو المكان ما
يبنى على علو المكان كقوله اي قول ابي تمام من قصيدة يرثي بها خالد بن يزيد الشيباني ويذكر
اباه وهذا البيت في مدح ابيه ويذكر علوه ويصعد حتى يظن الجهول بان له حاجة في السماء
استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان و
الارتقاء الى السماء فلولا ان قصده ان يتناسى التشبيه ويصر على انكاره فيجعله صاعدا الى السماء
من حيث المسافة المكانية لما كان لهذا الكلام وجه ونحوه اي نحو البناء على علو القدر ما يبنى على
علو المكان لتناسي التشبيه ما مر من التعجب في قوله قامت تظللني ومن عجب شمس تظللني من الشمس
والنهي عنه اي عن التعجب في قوله لا تعجبوا من بلى غلالته اذ لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان
للتعجب والنهي عنه وجه كما سبق الا ان مذهب التعجب على عكس مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب
اثبات صفة يمتنع ثبوتها للمستعار ومذهب النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه ثم اشار الى
تفسير وتحقيق لهذا الكلام بقوله واذا جاز البناء على الفرع اي المشبه به مع الاعتراف بالاصل اي المشبه
وذلك لان الاصل في التشبيه وان كان المشبه به من جهة انه اقوى واعرف في وجه الشبه لكن المشبه ايضا
اصل من جهة ان الغرض يعود اليه وانه المقصود في الكلام بالاثبات والنفي ومنهم من استبعد تسمية
المشبه اصلا والمشبه به فرعا فزعم ان المراد بالاصل هو التشبيه وبالفرع هو الاستعارة وهو غلط
لانه لا معنى للبناء على الاستعارة مع الاعتراف بالتشبيه لما ذكرنا صريح في الايضاح وبدل
لفظ المفتاح وهو قوله واذا كانوا مع التشبيه والاعتراف بالاصل يسوغون ان لا يبنوا الا على
الفرع كما في قوله اي قول العباس بن الاحنف هي الشمس مسكنها في السماء فعز الفؤاد عزاء جميلا

على العزاء وهو الصبر الفؤاد عزاء جميلا فلن تستطيع انت اليها اى الى الشمس الصعود ولن تستطيع الشمس اليك النزول ولا يبحث تقديم الظرف على المصدر قد سبق في شرح الديباجة فيجدد او هذا جواب الشرط اعني قوله وان المجاز اى لبناء على الفرع مع جحد الاصل كما في الاستعارة اولى بالجواز لانه قد طوى فيها ذكر الاصل اعني المشبه وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به فكيف لا يجوز بناء الكلام عليه هذا هو المجاز المفرد واما المجاز المركب فهو اللفظ المستعمل فيما اى في المعنى الذى شبه بمعناه الاصلى اى بالمعنى الذى يدل عليه ذلك اللفظ بالمطابقة تشبيه التمثيل وهو ما يكون وجهه منتزعا من متعدد واحترز بهذا عن الاستعارة في المفرد للمبالغة في التشبيه اشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله ان تشبه احدى الصورتين المنتزعتين من متعدد بالاخرى ثم يدعى ان الصورة المشبهة من جنس الصورة المشبهة بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة بها كما يقال للمتردد في امر انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وكما كتب الوليد بن يزيد لما بويع الى مروان بن محمد وقد بلغه انه متوقف في البيعة اما بعد فانى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى فاذا اتاك كتابي هذا فاعتمد على ايهما شئت شبه صورة تردده في المبايعة بصورة تردد من قام ليذهب في امر فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى فاستعمل الكلام الدال على هذه الصورة في تلك الصورة ووجه الشبه هو الاقدام تارة والاحجام اخرى منتزع عن عدة امور كما ترى وهذا المجاز المركب يسمى التمثيل لان وجهه منتزع من متعدد على سبيل الاستعارة لانه قد ذكر المشبه به واريد المشبه وترك ذكر المشبه بالكلية كما هو طريق الاستعارة وقد يسمى التمثيل مطلقا من غير تقييد بقولنا على سبيل الاستعارة ويمتاز عن التشبيه بانه يقال له تشبيه تمثيل او تشبيه تمثيلي وههنا بحث وهو ان المجاز المركب كما يكون استعارة فقد يكون غير استعارة وتحقيق ذلك ان الواضع كما وضع المفردات لمعانيها بحسب الشخص كذلك وضع المركبات لمعانيها التركيبية بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات فاذا استعمل ذلك المركب في غيرها وضع له فلا بد وان يكون ذلك لعلاقة بين المعنيين فان كانت العلاقة المشابهة فاستعارة والا فغير استعارة كقوله هواى مع الركب اليمانين مصعد فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحسر فحصر المجاز المركب في الاستعارة وتعريفه بما ذكره عدول عن الصواب ومتى فشى استعماله اى استعمال المجاز المركب والتمثيل

كذلك اى على سبيل الاستعارة لا على سبيل التشبيه ولا في معناه الاصلي سمى مثلا ولهذا

اى ولكون المثل تمثيلا فشا استعماله على سبيل الاستعارة لا تغير الامثال لان الاستعارة

يجب ان تكون لفظ المشبه به المستعمل في المشبه فلو تطرق تغيير الى المثل لما كان لفظ المشبه به بعينه

فلا يكون استعارة فلا يكون مثلا وتحقيق ذلك ان الاستعارة يجب ان يكون اللفظ الذي هو حق

المشبه به اخذ منه عارية للمشبه فلو وقع فيه تغيير لما كان هو اللفظ الذي يختص بالمشبه به فلا يكون

عارية فلهذا لا يلتفت في المثل الى مضربه تذكيرا وتأنيثا وافرادا وتثنية وجمعا بل انما ينظر الى

مورد المثل مثلا اذا طلبت رجل شيئا ضيعه قبل ذلك تقول له الصيف ضيعت اللبن بكسر

تاء الخطاب لان المثل قد ورد في امرأة واما ما يقع في كلامهم من نحو ضيعت اللبن على لفظ

المتكلم فليس بمثل بل ماخوذ من المثل واشارة اليه ولكون المثل مما فيه غرابة استعير لفظه

للحال او الصفة او القصة اذا كان لها شان عجيب ونوع غرابة كقوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد

نارا اى حالهم العجيبة الشان وكقوله تعالى ولله المثل الاعلى اى له الصفة العجيبة وكقوله تعالى مثل الجنة التي وعد

المتقون اى فيما قصصنا عليكم من العجائب قصة الجنة العجيبة **فصل** في تحقيق معنى الاستعارة

بالكناية والاستعارة التخييلية قد اتفقت الآراء على ان في مثل قولنا اظفار المنية نشبت بفلان استعارة

بالكناية واستعارة تخييلية لكن اضطربت في تشخيص المعنيين اللذين يطلق عليهما هذان اللفظان

ومحصل ذلك يرجع الى ثلثة اقوال احدها ما يفهم من كلام القدماء والثاني ما ذهب اليه

السكاكي وسيجيء بيانهما والثالث ما اورده المصنف لما كانا عنده امرين معنويين غير داخلين

في تعريف المجاز اورد لهما فصلا في ذيل بحث الاستعارة تتميما للاقسام وتكميلا للمعاني التي يطلق

عليها فقال قد يضمر التشبيه في النفس اى في نفس المتكلم فلا يصرح بشيء من اركانه سوى المشبه

فان قلت قد سبق في التشبيه ان ذكر المشبه به واجب البتة وان اقسامه لا تخرج عنها باعتبار

ذكر الاركان وتركها قلت ذلك فيما هو في التشبيه المصطلح وقد سبق ان المراد به غير الاستعارة

بالكناية ويدل عليه اى على ذلك التشبيه المضمر في النفس بان يثبت للمشبه امر مختص بالمشبه به من غير ان

يكون هناك امر متحقق حسا او عقلا يجري عليه اسم ذلك الامر فيسمى التشبيه المضمر في النفس

استعارة بالكناية او مكنيا عنها اما الكناية فلانه لم يصرح به بل انما دل عليه بذكر خواصه ولوازمه

واما الاستعارة فمجرد تسمية خالية عن المناسبة ويسمى اثبات ذلك الامر المختص بالمشبه به للمشبه استعارة تخييلية

لانه قد استعير للمشبه ذلك الامر الذي يختص بالمشبه به وبه يكون كماله او قوامه في وجه الشبه

ليخيل انه من جنس المشبه به ثم ذلك الامر المختص بالمشبه به المثبت للمشبه على ضربين احدهما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه والثاني ما به يكون قوام وجه الشبه في المشبه به فاشار الى الاول بقوله كما في قول ابي ذويب الهذلي واذا المنية انشبت اي علقت اظفارها الفيت كل تميمة لا تنفع والتميمة الخرزة التي تجعل معاذة تعوذ اي اذا علق الموت مخلبه في شيء ليذهب به بطلت عنده الحيل روي انه هلك لابي ذويب في عام واحد خمسة بنين وكانوا ممن هاجروا الى مصر فرثاهم بقصيدة منها هذا البيت ومنها قوله اودى بني واعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع

يحكى ان الحسن بن علي عليهما السلام دخل على معاوية يعوده فلما راه معاوية قام وتجلد وانشد وتجلدي للشامتين اريهم اني لريب الدهر لا اتضعضع فاجابه الحسن عليه السلام على الفور فقال واذا المنية انشبت اظفارها البيت شبه في نفسه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة من غير تفرقة بين نفاع وضرار ولا رقة لمرحوم ولا بقيا على ذي فضيلة فاثبت لها اي للمنية الاظفار التي لا يكمل ذلك الاغتيال فيه اي في السبع بدونها تحقيقا للمبالغة في التشبيه فتشبيه المنية بالسبع استعارة بالكناية واثبات الاظفار للمنية استعارة تخييلية

واشار الى الثاني بقوله وكما في قول الاخر ولئن نطقت بشكر برك مفصحا فلسان حالي بالشكاية انطق شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة على المقصود وهذا هو الاستعارة بالكناية فاثبت لها اي للحال اللسان الذي به قوامها اي قوام الدلالة في الانسان المتكلم وهذا استعارة تخييلية فعلى ما ذكره المصنف كل من لفظي الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في المعنى الموضوع له وليس في الكلام مجاز لغوي وانما المجاز هو اثبات شيء لشيء ليس هو له وهذا مجاز عقلي كاثبات الانبات للربيع على ما سبق والاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية امران معنويان وهما فعلان للمتكلم ويتلازمان في الكلام لا تتحقق احداهما بدون الاخرى لان التخييلية يجب ان تكون قرينة للمكنية البتة وهي يجب ان تكون قرينتها تخييلية البتة

فان قلت فماذا يقول المصنف في مثل قولنا اظفار المنية الشبيهة بالسبع اهلكت فلانا قلت الحق انه يقول بعد تسليم صحة هذا الكلام انه ترشيح للتشبيه كما ان اطول في قوله عليه السلام اسرعكن لحوقا بي اطولكن يدا ترشيح للمجاز اعني اليد المستعملة في النعمة فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير الاستعارة بالكناية شيء لا مستند له في كلام السلف ولا هو مبني على مناسبة لغوية وكان استتباعا منه فما تفسيرها الصحيح قلت معناها الصحيح المذكور في كلام السلف هو ان لا يصرح بذكر المستعار بل بذكر رديفه ولازمه الدال عليه فالمقصود بقولنا

اظفار المنية استعارة السبع للمنية كاستعارة الاسد للرجل الشجاع في قولنا رأيت اسدا يرمي لكنا لم نصرح بذكر المستعار اعني السبع بل اقتصرنا على ذكر لازمه لينتقل منه الى المقصود كما هو شأن الكناية فالمستعار هو لفظ السبع الغير المصرح به والمستعار منه هو الحيوان المفترس والمستعار له هو المنية وهذا يشعر كلام صاحب الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله حيث قال شاع استعمال النقض في ابطال العهد من حيث تسميتهم العهد بالحبل على سبيل الاستعارة لما فيه من اثبات الوصلة بين المتعاهدين وهذا من اسرار البلاغة ولطائفها ان يسكتوا عن ذكر الشيء المستعار ثم يرمزوا اليه بذكر شيء من روادفه فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو شجاع يفترس اقرانه ففيه تنبيه على ان الشجاع اسد هذا كلامه وهو صريح في ان المستعار هو اسم المشبه به المتروك صريحا المرموز اليه بذكر لوازمه لكنا قد استفدنا منه ان قرينة الاستعارة بالكناية لا يجب ان تكون استعارة تخييلية بل قد تكون تحقيقية كاستعارة النقض لابطال العهد وسيجيء الكلام على ما ذكره السكاكي واما الشيخ عبد القاهر فلم يشعر كلامه بذكر الاستعارة بالكناية وانما ذكر على ان في قولنا اظفار المنية استعارة بمعنى انه اثبت للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الاظفار وهو السبع وهذا قريب مما ذكره المصنف في التخييلية وذلك انه قال في اسرار البلاغة الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل الاسم عن مسماه الى غيره نقلا يمكن ان ينص عليه ويشار اليه نحو رأيت اسدا اي رجلا شجاعا والثاني ان يؤخذ الاسم عن حقيقته ويوضع موضعا لا يتبين فيه شيء يشار اليه فيقال هو المراد بالاسم كقول لبيد وغداة ريح قد كشفت وقرة اذ اصبحت بيد الشمال زمامها جعل للشمال يدا من غير ان يشير الى معنى يجري عليه اسم اليد ولهذا لا يصح ان يقال اذا صبحت شيء مثل اليد للشمال كما يقال رأيت رجلا مثل الاسد وانما يتأتى التشبيه في هذا بعد ان تغير الطريقة فتقول اذا اصبحت الشمال وهي في قوة تأثيرها في الغداة شبيه المالك الذي يصرف الشيء بيده فيجد التشبيه المنتزع لا يلقاه من المستعار نفسه بل مما يضاف اليه لانك تجعل الشمال مثل ذي اليد من الاحياء فتجعل المستعار اعني الشمال مثلا ذا شيء وعند ان تثبت له حكم من يكون له ذلك الشيء وقال ايضا الاخلاف في ان لفظ اليد استعارة مع انه لم ينقل عن شيء الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد انما المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا وكذا قول زهير صحا اي سلا مجازا من الصحو خلاف السكر القلب عن سلمى واقصر باطله يقال اقصر عن الشيء اذا اقلع عنه اي تركه وامتنع عنه قيل هو على القلب اي اقصر عن باطله ولا حاجة

عن النفس ... وزانها القوة
وان كان ظاهرا نقل الشارح عن الشيخ
يشير برجعها الى الغداة وكذا اسيرها نقل
بعض شارحي الايضاح عنه وهو قوله
وانما المعنى انه اراد ان يثبت للشمال في
تصريفها الغداة على طبيعتها شبه الانسان
قد اخذ الشيء بيده يقلبه ويصرفه كما يريد

لصح ان يقال امتنع باطله عنه وتركه بحاله وعرى افراس الصبى ورواحله هذا مثال ثالث للاستعارة
بالكناية والتخييلية اورده تنبيها على ان من التخييلية ما يحتمل ان يكون تحقيقية وهى التى جعلها
السكاكى الاستعارة المحتملة للتحقيق والتخييل فعند حملها على التحقيقية تنتفى الاستعارة
بالكناية ضرورة فاشار اولا الى بيان التخييلية وقال اراد زهير ان يبين انه ترك ما كان
يرتكبه من المحبة من الجهل والغى واعرض عن معاودته فبطلت آلاته اى الات ما كان يرتكبه
وكذا الضمير فى معاودته فشبه زهير فى نفسه الصبى بجهة من جهات المسير كالحج والتجارة
قضى منها اى من تلك الجهة الوطر فاهملت آلاتها ووجه الشبه الاشتغال التام به وركوب
المسالك الصعبة فيه غير مبال بمهلكة ولا محترز عن معركة وهذا التشبيه المضمر فى النفس
استعارة بالكناية فاثبت له اى بعد ان شبه الصبى بالجهة المذكورة اثبت له بعض ما يختص بتلك
الجهة اعنى الافراس والرواحل التى بها قوام جهة المسير والسفر فاثبات الافراس والرواحل استعارة
تخييلية فالصبى على هذا من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل والفتوة يقال صبا يصبو صبوة وصبوا اى مال
الى الجهل والفتوة كذا فى الصحاح لا من الصبا بفتح الصاد يقال صبى صبا مثل سمع سماعا اى لعب
مع الصبيان واشار الى التحقيقية بقوله ويحتمل انه اى زهيرا اراد بالافراس والرواحل دواعى
النفوس وشهواتها والقوى الحاصلة لها فى استيفاء اللذات او اراد بها الاسباب التى قلما تتاخذ
فى اتباع الغى الا اوان الصبى وعنفوان الشباب مثل المال والمنال والاعوان والاخوان فتكون الاستعارة
اعنى استعارة الافراس والرواحل تحقيقية لتحقق معناها عقلا اذا اريد بها الدواعى وحسا اذا
اريد بها اسباب اتباع الغى ولما كان كلام صاحب المفتاح فى بحث الحقيقة والمجاز وبحث الاستعارة
بالكناية والاستعارة التخييلية مخالفا لما ذكره المصنف فى عدة مواضع اراد ان يشير اليها
والى ما فيها وما عليها فوضع لذلك فصلا فقال **فصل** عرف السكاكى الحقيقة اللغوية
بالكلمة المستعملة فيما وضعت له من غير تاويل فى الوضع واحترز بالقيد الاخير وهو قوله من غير
تاويل فى الوضع عن الاستعارة على اصح القولين وهو القول بان الاستعارة مجاز لغوى لكونها
مستعملة فى غير الموضوع له الحقيقى فلا بد من الاحتراز عنها واما على القول الاخر وهو انها مجاز
عقلى بمعنى ان التصرف فى امر عقلى وهو جعل غير الاسد اسدا فان اللفظ مستعمل فيما وضع له
فيكون حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنها فانها اى انما وقع الاحتراز بهذا القيد عن الاستعارة
لانها مستعملة فيما وضعت له بتاويل وهو ادعاء دخول المشبه فى جنس المشبه به بجعل افراده

المشبه به متميزين متعارفة وغير متعارفة فخرج قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة

بل لا بد من التقييد بقولنا من غير تأويل هذا هو المعنى الصحيح الذي يجب ان يقصده السكاكي

لكن عبارته قاصرة عن ذلك لا نزال وانما ذكرت هذا القيد ليحترز به عن الاستعارة فان الاستعارة

تعد الكلمة مستعملة فيما وضعت له على اصح القولين ولا تسميها حقيقة بل مجازا لغويا لبناء

دعوى اللفظ المستعار موضوعا للمستعار له على ضرب من التاويل والظاهر ان قوله على

اصح القولين متعلق بقوله مستعملة فيما وضعت له لا بقوله ليحترز به عن الاستعارة ولبس يصح

لما سبق من ان الاختلاف انما هو في كونها مجازا لغويا ام عقليا لا في كونها مستعملة فيما وضعت

له لاتفاق القولين على كونها مستعملة فيما وضعت له في الجملة ولو اريد الوضع بالتحقيق فهو

ليس اصح القولين ولو كان فكيف يخرج بقوله من غير تاويل فليتامل فان قيل ان تعلق بقوله

ليحترز به عن الاستعارة وبه تكمل هذا الكلام قلنا وعرفنا السكاكي المجاز اللغوي بالكلمة

المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها مع

قرينة مانعة عن ارادة معناها في ذلك النوع والباء في قوله بالنسبة متعلق بالغير واللام

في الغير للعهد اي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعة له في اللغة او الشرع او

العرف غيرا بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويا يكون الكلمة قد

استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازا لغويا وعلى هذا القياس ولما كان هذا القيد

بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب انزاد وضح وادل على المقصود اقام المصنف مقامه فقال في

غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن ارادته اي ارادة معناها في

ذلك الاصطلاح واتى السكاكي بقيد التحقيق اي قيد الوضع في قوله غير ما وضعت له بقوله بالتحقيق

ليدخل في تعريف المجاز الاستعارة التي هي مجاز لغوي على ما مر انها مستعملة فيما وضعت له بالتاويل

لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم يدخل هي في التعريف اذ لا يصدق عليها انها مستعملة في

غير ما وضعت له هذا واضح لكن عبارته في هذا المقام فلقة لا نزال وقولي بالتحقيق احتراز عن ان لا

تخرج الاستعارة وهذا فاسد لانه احتراز عن خروج الاستعارة لا عن عدم خروجها فيجب ان تكون في

لا زائدة مثلها في قوله تعالى لئلا يعلم وقال ايضا وقولي استعمالا في الغير بالنسبة الى نوع حقيقتها

احتراز عما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما وضعت له لا بالنسبة الى نوع حقيقتها كما اذا استعمل

صاحب اللغة لفظ الغائط في فضلة الانسان مجازا او صاحب الشرع لفظ الصلوة في الدعا

مجازا

مجازا او صاحب العرف لفظ الدابة فى الحمار مجازا وهذا ايضا فى الظاهر فاسد لان ما هنا يصح الاحتراز عنه فلا بد هيهنا من حذف مضاف اى احتراز عن خروج ما اذا اتفق ونحو

ورد ما ذكره السكاكى بان الوضع وما يشتق منه اذا اطلق لا يتناول الوضع بتاويل لانه تفسر قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه فقال قولى بنفسه احتراز عن المجاز المعين بازاء معناه بقرينة ولا شك ان دلالة الاسد على الرجل الشجاع وتعيينه بازائه انما هو بواسطة القرينة

فلا حاجة الى تقييد الوضع فى تعريف الحقيقة بعدم التاويل وفى تعريف المجاز بالتحقيق اللهم الا ان يراد زيادة الايضاح لا تتميم الحد وانا اقول ذلك فقوله ليحترز عن كذا وكذا مبنى على تجوز ونسامح واجيب بانا لا نسلم ان الوضع عند الاطلاق لا يتناول الوضع بالتاويل والتقييد بقولنا بنفسه انما يصلح للاحتراز عن المجاز المرسل لا عن الاستعارة لان تعيين اللفظ فى الاستعارة بازاء المعنى بنفسه بحسب الادعاء ونصب القرينة انما هو لتعيين الدلالة فلا ينافى الوضع كما فى المشترك فان المستعير يدعى ان افراد الاسد قسمان متعارف وغير متعارف ونصب القرينة انما هو لنفى المتعارف ليتعين المراد اعنى غير المتعارف لا لنفى الاسد مطلقا والا لم يستقم الادعاء المذكور فلا يكون استعارة ولا يخفى عليك ضعف هذا الكلام وقد رد ايضا ما ذكره بان التقييد باصطلاح به التخاطب وما يؤدى معناه كما لا بد منه فى تعريف المجاز ليدخل فيه نحو لفظ الصلوة اذا استعمله المخاطب بعرف الشرع فى الدعاء مجازا فكذلك لا بد منه فى تعريف الحقيقة ايضا ليخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه مستعمل فيما وضع له فى الجملة وان لم يكن فيما وضع له فى هذا الاصطلاح ولا تاويل فى هذا الوضع لما عرفت من معنى التاويل انه يختص باخراج الاستعارة فاهمال هذا القيد فى تعريف الحقيقة مخل به ولا يخفى عليك ان اعتبار هذا القيد فى تعريفها انما يمكن هيهنا بالعبارة اعنى قولنا فى اصطلاح به التخاطب كعبارة المفتاح اذ لو قيل هى الكلمة المستعملة فيما وضعت له استعمال الامير بالنسبة الى نوع حقيقتها ان كان فى نوع مجازها لزم الدور اما على الاول فظاهر واما على الثانى فلكون الحقيقة ماخوذة فى تعريف المجاز وما يقال من ان هذا القيد مراد فى تعريف الحقيقة لكنه اكتفى عن ذكره فيه بذكره فى تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات فكلام لا ينبغى ان يلتفت اليه لا سيما فى التعريفات وكذا ما يقال ان تعريف الوضع باللام العهد اغنى عن هذا القيد لانا نقول المعهود هو الوضع الذى استعملت الكلمة فيما هى موضوعة له بذلك الوضع لا الوضع الذى وقع به التخاطب

اذ لا دلالة للتعليق بل لو سلم ذلك فلا يتم ايضا حتى يقيد الموضوعة في قوله فيما هي موضوعة
له بالوضع الذي به وقع التخاطب لا نعني بقيد التعريف سوى هذا بل الجواب ان تعليق
الحكم بالوصف مشعر بالحيثية كما في قولنا الجواد لا يخيب سائله اي من حيث انه جواد فمعنى ههنا
ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له وح يخرج عن التعريف
نحو الصلوة اذا استعملها الشارع في الدعاء لان استعماله اياها في الدعاء ليس من حيث انها
موضوعة للدعاء والا لما احتيج الى القرينة بل من حيث ان الدعاء لازم للموضوع له لا يقال
فعلى هذا ينبغي ان يترك القيد في تعريف المجاز ايضا لانا نقول ولا الاصل هو ذكر القيد و
ما ذكرنا انما هو اعتذار عن تركه وشانه انه لو ترك في تعريف المجاز لصار المعنى ان الكلمة المستعملة
في غير ما هي موضوعة له من حيث انه غير ما هي موضوعة له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس
من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة مع قرينة مانعة
عن ارادة الموضوع له فلهذا جاز تركه في تعريف الحقيقة دون المجاز فليتأمل واعترض ايضا
بان تعريف المجاز يدخل فيه الغلط فلا بد من التقييد بقولنا على وجه يصح واجيب بانه يخرج
بقوله مع قرينة مانعة عن ارادة معناها اذ لا ينصب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع
له وهذا غلط لان اشارته الى الكتاب حيث يقول خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديه
قرينة قاطعة على انه لم يرد بالفرس معناه الموضوع له وكذا اذا قال اكتب هذا الفرس وقسم
السكاكي المجاز اللغوي الراجع الى معنى الكلمة المتضمن للفائدة الى الاستعارة وغيرها بانه ان تضمن
المبالغة في التشبيه فاستعارة والا فغير استعارة وعرف الاستعارة بان تذكر احد طرفي التشبيه
وتريد به الطرف الاخر المتروك مدعيا دخول المشبه في جنس المشبه به كما
في قولك في الحمام اسد وانت تريد به الرجل الشجاع مدعيا انه من جنس الاسود فتثبت له ما يخص المشبه
به وهو اسم جنسه وكما تقول انشبت المنية اظفارها وانت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعية
لها فتثبت لها ما يخص المشبه به اعني السبع وهو الاظفار فالشجاع قد كسي اسم الاسد كما
كسيت المنية الحيوان المفترس والمنية قد ورثت مع الاظفار في معرض السبع معها وانه كذلك
كما هو شان العارية فان المستعير يدعي مع العارية في معرض المستعار منه لا ينفك وثانيا لا بانه خلاف ما
فيما تلك فيها والاخرى لما تلك في نسبة المشبه به سواء كان هو المذكور او المتروك مستعارا منه
ويسمى المشبه به مستعارا ويسمى المشبه بالمشبه به مستعارا له هذا كلامه وهو دال على ان المستعار منه

بالكناية هو السبع المزهل والمستعار هو لفظ السبع المستعار للمنية وكلامه في مثال
التسمية كان شعرا بان المستعار هو الاظفار مثلا وسيجيء من كلامه ما ينافي جميع ذلك وفي
الجملة قد وقع منه على زعم القوم خبط في تحقيق معنى الاستعارة بالكناية وقسمها اي قسم السكاكي الاستعارة
الى المصرح بها والمكنى عنها وعنى بالمصرح بها ان يكون الطرف المذكور من طرفي التشبيه المشبه هو
به وجعل منها اي من الاستعارة المصرح بها تحقيقية وتخييلية وانما لم يقل قسمها اليهما لان
المفهوم من التحقيقية والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسما اخر وسماها المحتملة للتحقيق
والتخييل كما ذكر في بيت زهير وفسر التحقيقية بما مر اي بما يكون المشبه المتروك متحققا حسا
او عقلا وعد التمثيل على سبيل الاستعارة كما في قولك اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى منها اي
التحقيقية حيث قال في قسم الاستعارة المصرح بها التحقيقية مع القطع ومن الامثلة استعارة
وصف احدى صورتين منتزعتين من امور لوصف صورة اخرى ورد ذلك بانه اي التمثيل
مستلزم للتركيب المنافي للافراد فلا يصح عده من الاستعارة التي هي قسم من اقسام المجاز المفرد
لان تنافي اللوازم يدل على تنافي الملزومات والا لزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود اللازم
عند وجود الملزوم وجوابه انه عد التمثيل قسما من مطلق الاستعارة لا من الاستعارة التي هي
مجاز مفرد ولا يلزم من قسمة المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها ان يكون كل استعارة مجازا
مفردا كما يقال الابيض اما حيوان او غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد لا يكون وكما يقال
على انه لم يجعل مطلق الاستعارة من اقسام المجاز المفرد لان المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت
له لانه قال بعد تعريف المجاز ان المجاز عند السلف قسمان لغوي وعقلي واللغوي قسمان راجع الى
معنى الكلمة وراجع الى حكم الكلمة والراجع الى المعنى قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن
للفائدة قسمان استعارة وغير استعارة وظاهر ان المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة لا يدخلان
في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له فعلم انه ليس مورد القسمة والجواب بوجوه
اخر الاول ان الكلمة قد يطلق على ما يعم المركب ايضا نحو كلمة الله فلا يمتنع حمل الكلمة في تعريف
المجاز على اللفظ ليعم المفرد والمركب وفيه نظر لان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح
العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة مع انه قد صرح بان المنقسم الى الاستعارة وغيرها هو المجاز
المفرد سلمنا ذلك لكنا نقول بعد ما اردنا بالكلمة ما يعم المفرد والمركب فان اريد بالوضع الوضع
بالشخص لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم من الشخصي والنوعي

فقد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي بوضع نوعي على ما تبين في علم
الأصول الثاني انا لا نسلم ان التمثيل يستلزم التركيب بل هو استعارة مبنية على التشبيه التمثيلي
والتشبيه التمثيلي قد يكون طرفاه مفردين كما في قوله تعالى مثلهم كمثل الذي استوقد نارا الاية وفيه
نظر لانه لو ثبت ان مثل هذا التشبيه يقع استعارة تمثيلية فهذا انما يصلح لرد كلام المصنف حيث
ادعى استلزامه للتركيب لا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لانه قد ترد عدم تحققه في مثل قولنا اراك
تقدم رجلا وتؤخر اخرى ولا شك انه ليس مما عبر عن المشبه به بمفرد ولا مجاز في مفرد من مفرداته
بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الاصلي والحاصل انه ان لم يستلزم التركيب لم يستلزم
الافراد ايضا وهذا كاف في الاعتراض الثالث ان اضافة الكلمة الى شيء وتقييدها واقترانها بامر
شيء لا يخرجها عن ان تكون كلمة فالاستعارة هيهنا هو التقديم المضاف الى الرجل المقترن بتاخير
اخرى والمستعار له هو التردد فهو كلمة مستعملة في غير ما وضعت له وهذا في غاية السقوط
ان كان صادرا ممن هو غافل في محاورة الاستعمال للقطع بان لفظ تقدم في قولنا تقدم رجلا وتؤخر اخرى
مستعملة في معناه الاصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة
تردد من يقوم ليذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلا وتارة لا يريد فيؤخر اخرى وهذا
ظاهر عند من له مسكة في علم البيان وفسر السكاكي الاستعارة التخييلية بما لا تحقق لمعناه حسا ولا
عقلا بل هو اي معناه صورة وهمية محضة لا يشوبها شيء من التحقق العقلي او الحسي كلفظ الاظفار
في قول الهذلي واذا المنية انشبت اظفارها فانه لما شبه المنية بالسبع في الاغتيال اخذ الوهم
في تصويرها بصورته واختراع لوازمه لها اي لوازم السبع
للمنية وعلى الخصوص ما يكون قوام اغتيال السبع للنفوس به واخترع لها اي للمنية صورة
مثل صورة الاظفار المحققة ثم اطلق عليه اي على المثل يعني على الصورة التي هي مثل صورة
الاظفار لفظ الاظفار فيكون استعارة تصريحية لانه قد اطلق اسم المشبه به وهو الاظفار
المحققة على المشبه وهو صورة وهمية شبيهة بصورة الاظفار المحققة والقرينة اضافتها الى
المنية والتخييلية عنده لا يجب ان تكون تابعة للاستعارة بالكناية ولهذا مثل لها بنحو اظفار المنية
الشبيهة بالسبع ولسان الحال الشبيهة بالمتكلم وزمام الحكم الشبيهة بالناقة فصرح بالتشبيه
لتكون الاستعارة في الاظفار فقط من غير استعارة بالكناية وقال المصنف انه بعيد جدا اذ لا يوجد
له مثال في الكلام واما قول ابي تمام لا تسقني ماء الملام فانه مثل على زعم السكاكي انه استعارة تخييلية

تتمة حاشية هذا خلاصة كلامه في شرح المفتاح وقد يقال قول السكاكي ولذلك استقبحت اشارة الى قوله واحسن التخييلية ما حسن الاستعارة بالكناية متى كانت تابعة لها لا الى قوله فلا يحسن الحسن البليغ غير تابعة لها الا لفظا فان لفظ ذلك يقتضي ذلك [illegible] فلان استهجان التخييلية لا ينبغي ان يبنى على كونها غير تابعة للمكنى عنها لما عرفت من ان [illegible] الحسن البليغ لا ينفي الحسن فيكون الاستهجان في التخييلية التابعة للمكنى عنها [illegible] ما ذكره المصنف او لانتفاء شرط حسن الاستعارة وهو كون وجه الشبه بين الطرفين جليا وقيل كون وجه الشبه بين الطرفين جليا انما هو شرط الحسن في الاستعارة المصرحة [illegible]

غير ثابتة للمكنى عنها وذلك انه توهم للملائم شيئا شبيها بالاناء فاستعمل له لفظ الاناء لكنه مستبعد
وزعم المصنف انه لا دليل له عليه لجواز ان يكون قد شبه الملائم بظرف شراب مكروه فيكون استعارة
بالكناية ثم اضاف الاناء اليه استعارة تخييلية او يكون قد شبه الملائم بالاناء المكروه فاضاف المشبه به
الى المشبه كما في لجين الماء فلا يكون من الاستعارة في شيء وعلى التقديرين يكون مستهجنا ايضا
لانه كان ينبغي ان يشبه بظرف شراب مكروه او شراب مكروه ولا دلالة للفظ على هذا وفيه
اي في تفسير التخييلية بما ذكره تعسف اي اخذ على غير الطريق لما فيه من كثرة الاعتبارات التي لا يدل عليها
دليل ولا يدعو اليها حاجة وقد يقال ان التعسف فيه انه لو كان الامر كما زعم لوجب ان يسمى هذه
الاستعارة توهمية لا تخييلية وهذا في غاية السقوط لانهم يسمون حكم الوهم تخييلا ذكر الشيخ في
الشفاء ان القوة المسماة بالوهم هي الرئيسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا
وايضا انهم يقولون ان للوهم قوة تسمى متخيلة وهي التي لها قوة التركيب والتفصيل بين الصور والمعاني
الجزئية وتسمى عند استعمال العقل اياها مفكرة وعند استعمال الوهم متخيلة ويخالف تفسيره
للتخييلية تفسير غيره لها اي غير السكاكي للتخييلية بجعل الشيء للشيء كجعل اليد للشمال وجعل
الاظفار للمنية فعلى تفسير السكاكي يجب ان يجعل للشمال صورة متوهمة شبيهة باليد ليكون اطلاق اليد
عليها استعارة تصريحية تخييلية واستعمالا للفظ في غير ما وضع له وعند غيره الاستعارة هو اثبات
اليد للشمال ولفظ اليد حقيقة لغوية مستعملة في معناه الموضوع له ولهذا قال الشيخ عبد
القاهر انه لا خلاف في ان اليد استعارة ثم انك لا تستطيع ان تزعم ان لفظ اليد قد نقل عن شيء
الى شيء اذ ليس المعنى على انه شبه شيئا باليد بل المعنى على انه اراد ان يثبت للشمال يدا لا يقال انه يجوز
معنى الاستعارة في التخييلية على تفسير السكاكي دون المصنف لان الاستعارة في شيء تقتضي تشبيه
تشبيه معناه بما وضع له اللفظ المستعار بالتحقيق ولا يتحقق هذا المعنى في مجرد جعل الشيء للشيء من غير
توهم تشبيهه بمعناه الحقيقي لما سبق من تفسير الاستعارة وان خصص التفسير المذكور بغير التخييلية صار
النزاع لفظيا ويكون مخالفا لما اجمع عليه السلف من ان الاستعارة التخييلية قسم من اقسام المجاز
اللغوي لانا نقول ما ذكرت من معنى الاستعارة المقتضي للتشبيه انما هو الاستعارة التي هي من اقسام
المجاز اللغوي وهو غير الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية وتحقيق معنى الاستعارة في التخييلية
انه استعير للمنية ما يلزمها وهو الاظفار والنزاع في ان لفظ الاظفار مستعمل في ما معناه الحقيقي
ليكون حقيقة لغوية او في غير معناه اعني الصورة الوهمية الشبيهة بالاظفار ليكون مجازا لغويا

قسمان الاستعارة التصريحية كما هو مذهب السكاكي فظاهر ان النزاع ليس بلفظي ثم القول باجماع السلف
على ان التخييلية من المجاز اللغوي غلط محض اذ لا يبعد ان يدعى اجماعهم على خلافه ويقتضي ما ذكره
السكاكي في التخييلية ان يكون الترشيح استعارة تخييلية للزوم مثل ما ذكره السكاكي في التخييلية
اثبات صورة وهمية شبيهة بما في الترشيح لان في كل من الترشيح والتخييلية اثبات بعض ما يخص بالمشبه
به للمشبه فكما اثبت للمنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك اثبت
لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح
والتجارة فكما اعتبر هنالك صورة وهمية شبيهة بالاظفار فلنعتبرها هنا ايضا معنى وهميا شبيها بالتجارة
والاخر شبيها بالربح ليكون استعمال التجارة والربح فيهما استعارتين تخييليتين اذ لا فرق بينهما الا بان
التعبير عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخييلية بلفظه الموضوع له كلفظ المنية
وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه فان لفظ الاشتراء
ليس بموضوع له وهذا معنى قوله في الايضاح ان في كل منهما اثبات بعض لوازم المشبه به المختص
به للمشبه عن ان التعبير عن المشبه في التخييلية بلفظه الموضوع له وفي الترشيح بغير لفظه فالمشبه في قوله
ان التعبير عن المشبه هو المعنى الذي اثبت له بعض لوازم المشبه به وقد خفي هذا على بعضهم فتوهم
ان المراد بالمشبه ههنا هو الصورة الوهمية الشبيهة بالصورة المحققة فاعترض بان التعبير عنه
ايضا ليس بلفظه بل بلفظ المستعار عن الاظفار التي هي موضوعة للصورة المحققة التي هي المشبه
بها وهو سهو ثم هذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى المتوهم في التخييلية وعدم اعتباره في
الترشيح فمستباده في احدهما دون الاخر تحكم ومما يدل على ان الترشيح ليس من المجاز والاستعارة
ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل استعارة للعهد و
الاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة الحبل بما يناسبه حاصل اعتراض المصنف
مطالبته بالفرق بين التخييلية والترشيح وجوابه ان الامر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخييلية
بالمشبه كالمنية مثلا حملناه على المجاز وجعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمشبه وفي الترشيح
لما قرن بلفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانا نجعل المشبه به هو هذا المعنى مع لوازمه فاذا قلنا رأيت
اسدا يفترس اقرانه ورأيت بحرا متلاطما امواجه فالمشبه به هو الاسد الموصوف بالافتراس الحقيقي و
البحر الموصوف بالتلاطم الحقيقي بخلاف اظفار المنية فانها مجاز عن الصورة المتوهمة لتصح اضافتها
الى المنية فان قيل فعلى هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها قلنا فرق بين المقيد والمجموع

والمشبه به

والمشبه به هو الموصوف بالصفة خارج عنه لا المجموع المركب منهما وايضا معنى باستلزام
الاستعارة تامة ترشيح ونوع من المكني عنها اي اذا السكاكي بالاستعارة المكني عنها ان يكون
الطرف المذكور من طرفي التشبيه هو المشبه ويراد به المشبه به على ان المراد بالمنية في قوله واذا المنية
انشبت اظفارها هو السبع بادعاء السبعية لها وانكار ان يكون شيئا غير السبع بقرينة اضافة
الاظفار التي هي من خواص السبع اليها اي الى المنية فقد ذكر المشبه اعني المنية واريد به المشبه به
اعني السبع فالاستعارة بالكناية لا تنفك عن التخييلية لان اضافة خواص المشبه به الى المشبه
لا تكون الا على سبيل الاستعارة ورد ما ذكره من تفسير الاستعارة المكني عنها بان لفظ المشبه
فيها اي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا للقطع بان المراد بالمنية
هو الموت لا غير والاستعارة ليست كذلك لانه قد فسرها بان تذكر احد طرفي التشبيه وتريد به الطرف
الاخر وجعلها قسما من المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق واضافة
نحو الاظفار التي جعلها قرينة الاستعارة انما هي قرينة التشبيه المضمر في النفس عن تشبيه المنية بالسبع
وهذا كانه جواب سؤال مقدر وهو انه لو اريد بالمنية معناها الحقيقي فما معنى اضافة الاظفار اليها
والاول ادخل له في الاعتراض فان قلت انه قد ذكر في كتابه ما يحصل به التفصي عن هذا الاعتراض
اورد سؤالا وهو ان الاستعارة تقتضي ان يكون المستعار له من جنس المستعار منه وانكار ان يكون شيئا
غيره وصحة الاستعارة بالكناية على ذكر المشبه باسم جنسه لا اعتراف بحقيقته لتنافي الحمل من التصريح باسم
ثم اجاب بانا نفعل ههنا باسم المشبه ما نفعل في الاستعارة المصرح بها بمسمى المشبه به فكما ندعي هناك
الشجاع مسمى اللفظ الاسد بارتكاب تأويل كما مر حتى يتهيأ لنا التفصي عن التناقض بين ادعاء
الاسدية ونصب القرينة المانعة عن ارادة الهيكل المخصوص كذلك ندعي ههنا اسم المنية اسما للسبع
مرادفا للفظ السبع بارتكاب تأويل وهو ان تدخل المنية في جنس السباع التي في التشبيه بجعل افراد السبع
قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نذهب على سبيل التخييل الى ان الواضع كيف يصح منه ان يضع اسمين
كلفظي المنية والسبع لحقيقة واحدة ولا يكونان مترادفين فيتهيأ لنا بهذا الطريق دعوى السبعية
للمنية مع التصريح بلفظ المنية قلت سلمنا جميع ذلك لكنه لا يقتضي كون لفظ المنية مستعملا في
غير ما وضع له على التحقيق من غير تأويل حتى يدخل في تعريف المجاز ويخرج عن تعريف الحقيقة فكما انا
اذا جعلنا مسمى الرجل الشجاع من جنس مسمى الاسد بالتأويل لم يصر استعمال لفظ الاسد فيه بطريق
الحقيقة بل كان مجازا فكذا اذا جعلنا اسم المنية مرادفا لاسم السبع بالتأويل لم يصر استعماله في الموت

بل من قبيل المجاز حتى تكون استعارة بل هو حقيقة فلينا تلك الجملة ان كل احد يعرف ان المراد بالمنية
ههنا هو الموت وهذا اللفظ موضوع له على التحقيق فلا يكون مجازا البتة وعلى هذا يندفع ما
قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا
تحقيقا فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان المراد بالمنية هو السبع وهذا مما لا يمكن انكاره
وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع الحقيقي المتعارف لا الادعائي لغير المتعارف لان الادعائي انما
هو عين المشبه الذي هو المنية وهو ظاهر بل الجواب انا قد ذكرنا ان قيد الحيثية مراد في تعريف الحقيقة
فالحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له بالتحقيق من حيث انها موضوعة له بالتحقيق ونحن لا
نسلم ان استعمال لفظ المنية في الموت في مثل قولنا انشبت المنية اظفارها استعمال فيما وضع له
بالتحقيق من حيث انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه جعل فردا من افراد السبع الذي لفظ المنية
موضوع له بالتاويل المذكور وبيان ذلك بخلاف الاعتبار الثاني فان استعماله فيه ليس من حيث
انه موضوع له بالتحقيق بل من حيث انه مرادف للسبع والموت فرد من افراده فليفهم هذا غاية ما
امكن في توجيه كلام على ما فهموه ومنهم ما فيه والحق ان الاستعارة بالكناية هو لفظ السبع المكني
عنه بذكره بنفسه الواقع موقع لفظ المنية المرادف له ادعاء والمنية مستعار له والحيوان المفترس
مستعار منه على ما سبق والسكاكي حيث فسر الاستعارة بالكناية بذكر المشبه وارادة المشبه به اراد
بها المعنى المصدري وحيث جعلها من اقسام المجاز اللغوي اراد بها اللفظ المستعار وقد صرح بان
المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه به المتروك وعلى هذا لا اشكال عليه لانه صرح في
ما خر بحث الاستعارة التبعية بان المنية استعارة بالكناية عن السبع والحال عن المتكلم الى غير ذلك
من الامثلة وفي اخر فصل المجاز العقلي بان الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي فلو
الاشكال فلو جاز ان يحمل مثل هذا على حذف المضاف اي بذكر المنية استعارة بالكناية حالكونها
عبارة عن السبع ادعاء على ان المراد بالاستعارة معناها المصدري اعني استعمال اسم المشبه في
المشبه به ادعاء فيوافق كلامه في بحث الاستعارة بالكناية ويندفع الاشكال بحذافيره وخالف
السكاكي رد الاستعارة التبعية وهي ان يكون في الحروف والافعال وما يشتق منها الى الاستعارة
المكني عنها بجعل قرينتها اي قرينة التبعية استعارة مكنيا عنها وجعل الاستعارة التبعية قرينتها
اي قرينة الاستعارة المكني عنها على نحو قوله اي قول السكاكي في المنية واظفارها حيث جعل
المنية استعارة بالكناية واضافة الاظفار اليها قرينتها ففي قولنا نطقت الحال بكذا جعل القوم

نطقت استعارة عن دلت والحال حقيقة لا استعمال لكنها قرينة لاستعارة النطق للدلالة او هو
يجعل الحال استعارة بالكناية عن المتكلم ويجعل نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة وهكذا في
قولنا نقريهم لهذميات يجعل اللهذميات استعارة بالكناية عن المطعومات المشتهية على سبيل
التهكم ونسبة لفظ القرى اليها قرينة الاستعارة وعلى هذا القياس في سائر الامثلة ففي قوله تعالى
ليكون لهم عدوا وحزنا يجعل العداوة والحزن استعارة بالكناية عن العلة الغائية للالتقاط و
يجعل نسبة لام التعليل اليه قرينة وكذا في قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل يجعل الجذوع
استعمالا بالكناية عن الظروف والامكنة واستعمال في قرينة على ذلك وبالجملة ما جعله القوم قرينة
الاستعارة التبعية يجعله هو استعمالا بالكناية وما جعلوه استعارة تبعية يجعله قرينة الاستعارة
بالكناية وانما اختار ذلك ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تقليل الاقسام ورد ذلك الخلاف
السكاكي بانه اي السكاكي ان قدر التبعية كنطقت في قولنا نطقت الحال بكذا حقيقة بان يراد
بها معناها الحقيقي لم تكن استعارة تخييلية لانها اي التخييلية مجاز عنده اي عند السكاكي لانه جعلها
من اقسام الاستعارة المصرح بها التي هي من اقسام المجاز المفسرة بذكر المشبه به وارادة المشبه
الا ان المشبه فيها يجب ان يكون مما لا تحقق له حسا ولا عقلا بل يكون صورة وهمية محضة
واذا لم تكن التبعية تخييلية فلم تكن الاستعارة المكنى عنها مستلزمة للتخييلية لوجود المكنى
عنها في مثل نطقت الحال واشباهه بدون التخييلية ح ووجود الملزوم بدون اللازم
محال وذلك اي عدم استلزام المكنى عنها للتخييلية باطل بالاتفاق والا اي وان لم يقدر
التبعية التي جعلها قرينة المكنى عنها حقيقة بل قدرها مجازا فتكون التبعية كنطقت الحال
مثلا استعارة لان المجاز اذا مرسل ضرورة ان العلاقة بين المعنيين هي المشابهة ولا نعني بالاستعارة
سوى هذا فلم يكن ما ذهب اليه السكاكي من رد التبعية الى المكنى عنها مغنيا عما ذكره
غيره اي غير السكاكي من تقسيم الاستعارة الى التبعية وغيرها لانه اضطر اخر الامر الى القول
بالاستعارة التبعية حيث لم يتأت له ان يجعل نطقت في قولنا نطقت الحال بكذا
حقيقة بل لزم ان يقدره استعارة والاستعارة في الفعل لا تكون الا تبعية وما يقال
ان مجرد كون العلاقة هي المشابهة لا يكفي في ثبوت الاستعارة بل انما تكون كذلك اذا كانت
جلية مع قصد المبالغة في التشبيه وتحقق هذين الامرين ممنوع فمما لا ينبغي ان تلتفت اليه
وذكر بعضهم جوابا عن اعتراض المصنف انا لا نسلم ان لفظ نطقت اذا كان حقيقة لم توجد الاستعارة

التخييلية لانها ليست في نطقت بل في الحال بان يجعل لها لسان وايضا معنى قوله في المفتاح
لا ينفك المكنى عنها عن التخييلية ان التخييلية مستلزمة للمكنى عنها لا على العكس كما فهمه المصنف
فاذا قلنا نطق لسان الحال فاردنا باللسان الصورة المتخيلة للحال التي هي بمنزلة اللسان للانسان
فلا بد من استعارة المتكلم للحال فههنا استعارة مكنى عنها وتخييلية اما اذا قلنا نطقت الحال
فالمكنى عنها موجودة دون التخييلية فانها من قبيل المصرح بها او لا تصريح بالمشبه به في نطقت
الحال هذا الحاصل ولا مساس له بكلام السكاكي والعجب ممن يقوم بالذب عن كلام احد من غير ما
ان ينظر فيه ادنى نظرة فان قلت اذا اريد بالاتفاق على استلزام المكنى عنها للتخييلية اتفاق
غير السكاكي فهو لا يقوم دليلا على ابطال كلامه لانه بصدد المخالفة معهم على انه قد ذكر صاحب
الكشاف في قوله تعالى ينقضون عهد الله ان في العهد استعارة بالكناية وتشبيها بالحبل
والنقض استعارة لابطال العهد وهذا امر محقق عقلا لا وهمي فيكون قرينة الاستعارة
بالكناية استعارة تحقيقية لا تخييلية وان اريد اتفاق السكاكي وغيره فظاهر البطلان لانه قد
صرح بان عدم انفكاك المكنى عنها عن التخييلية انما هو مذهب السلف وعنده لا لزوم بينهما
اصلا بل توجد التخييلية بدونها كما ذكر في اظفار المنية الشبيهة بالسبع وهي توجد بدون
التخييلية كما صرح في المجاز العقلي حيث قال ان قرينة المكنى عنها اما امر مقدر وهمي كالاظفار في
اظفار المنية ونطقت في نطقت الحال وامر محقق كالانبات في قولك انبت الربيع البقل
والهزم في هزم الامير الجند قلت هذا يصلح ابطالا لكلام المصنف لا توجيها لكلام السكاكي لانه قد
صرح بان نطقت من قبيل الوهمي كالاظفار فيجب ان يقدر امر وهمي شبيه بالنطق كما ذكر في
الاظفار وهذا قول بالاستعارة التبعية نعم يستفاد من كلامه انه يمكن رد التركيب المشتمل على
التبعية الى التركيب المشتمل على المكنى عنها اذا اعتبر في المكنى عنها والتخييلية فيقول المصنف مثلا
في نطقت الحال بكذا يجعل تشبيه الحال بالمتكلم استعارة بالكناية واثبات النطق لها استعارة
تخييلية ويكون نطقت حقيقة مستعملة في المعنى الاصلي كما هو مذهبه في الاظفار فلا يلزم
القول بالاستعارة التبعية وكذا يمكن ذلك على مذهب السلف بضم الملائمات التخييلية
عندهم حقيقة كيد الشمال واظفار المنية **فصل** في شرائط حسن الاستعارة حسن كل من الاستعارة
التحقيقية والتمثيل على سبيل الاستعارة برعاية جهات حسن التشبيه كان يكون وجه الشبه شاملا
للطرفين والتشبيه وافيا بافادة ما علق به من الغرض ونحو ذلك مما سبق في باب

التشبيه

التشبيه وذلك لان مبناها على التشبيه فيتبعه في الحسن والقبح وان لا تشم رائحته لفظا
اي وبان لا تشم كل من التحقيقية والتمثيل رائحة التشبيه من جهة اللفظ ولهذا قلنا بان نحو
رأيت اسدا في الشجاعة تشبيه لا استعارة وذلك لان اشمامها رائحة التشبيه يبطل الغرض من
الاستعارة اعني ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به والحاقه بما في التشبيه من الدلالة
على كون المشبه به اقوى في وجه الشبه كقوله ظلمناك في تشبيه صدغيك بالمسك فقاعدة
التشبيه نقصان ما يحكى ومن زعم ان من شرائط حسن كل منهما ان تكون مطلقة غير معقبة
بصفة او تفريع كلام ملائم لاحد الطرفين فقد اخطأ لان المرشحة من احسن انواع الاستعارة
نعم المجردة ناقصة الحسن بالنسبة الى المرشحة كما مر ولذلك اي ولان شرط حسنهما ان لا تشم
رائحة التشبيه لفظا يوصى ان يكون الشبه اي ما به المشابهة بين الطرفين جليا بنفسه
او بسبب عرف او اصطلاح خاص لئلا يصير كل منهما الغازا اي تعمية للمراد يقال
الغز في كلامه اذا عمى مراده ومنه اللغز والجمع الغاز مثل رطب وارطاب يعني يصير الغازا
اذا روعي شرائط حسن الاستعارة واما اذا لم تراع كما لو شم رائحة التشبيه فلا يصير الغازا
لكن يفوت الحسن كما لو قيل في التحقيقية رأيت اسدا واريد انسان ابخر وفي التمثيل رأيت
ابلا مائة لا تجد فيها راحلة واريد الناس من قوله عليه السلام الناس كابل مائة لا تجد فيها
راحلة وفي الفائق تجدون الناس كالابل المائة ليس فيها راحلة الراحلة البعير
الذي يرتحله الرجل جملا كان او ناقة يريد ان المرضي المنتجب في عزة وجوده كالنجيبة التي لا
توجد في كثير من الابل والكاف مفعول ثان لتجدون وليس مع ما في حيزها في محل النصب
على الحال كما قيل كالابل المائة غير موجودة فيها راحلة وهي جملة مستأنفة وبهذا ظهر ان
التشبيه اعم محلا اي كل ما يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل يتأتى فيه التشبيه وليس كل
ما يتأتى فيه التشبيه يتأتى فيه الاستعارة التحقيقية او التمثيل لجواز ان يكون وجه الشبه خفيا
فيصير التحقيقية الغازا او تكلفا بما لا يطاق كالمثالين المذكورين ويتصل به اي بما ذكرنا من
انه اذا خفي الشبه بين الطرفين لا تحسن الاستعارة ويتعين التشبيه انه اذا قوي الشبه بين
الطرفين حتى اتحدا كالعلم والنور والشبهة والظلمة لم يحسن التشبيه وتعينت الاستعارة
لئلا يصير كتشبيه الشيء بنفسه فاذا فهمت مسألة تقول حصل في قلبي نور ولا تقول كأن في قلبي نورا
وكذا اذا وقعت في شبهة تقول وقعت في ظلمة ولا تقول كأني في ظلمة والاستعارة المكنى عنها

كما تحقيقه في أن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه لأنها تشبيه مضمر والاستعارة التخييلية حسنها
بحسب حسن المكنى عنها لأنها لا تكون إلا تابعة للمكنى عنها عند المصنف وليس لها في نفسها تشبيه
لأنها حقيقة كما مر فحسنها تابع لحسن متبوعها أما على القول بوجوب كونها تابعة
للمكنى عنها فلأن حسنها بحسب حسن المكنى عنها متى كانت تابعة لها وقلما تحسن الحسن البليغ
غير تابعة لها ولهذا استهجن ما إلا الملام ولقائل أن يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة
مصرحة مبنية على التشبيه فلم لم يكن حسنها برعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكره في
المكنى عنها فصل اعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي كذلك توصف
به أيضا لنقلها عن إعرابها الأصلي إلى غيره وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف بهذا النوع
من المجاز هو الإعراب وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لأنه قد
نقل عن محله أعني المضاف وأما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك الانتقال فيه وقد صرح
بأن الجر في ليس كمثله مجاز والمقصود في هذا الفن إنما هو المجاز بالمعنى الأول لكنه حاول التنبيه
على الثاني اقتداء بالسلف وأجلّ بالتوضيح التسامح عن الزلق عند اتصاف الكلمة بالمجاز
بهذا الاعتبار فقال وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم إعرابها الظاهر إضافة الحكم إلى
الإعراب للبيان ويشير لفظ المفتاح أي تغير إعرابها من نوع إلى آخر بحذف لفظ أو زيادة
لفظ فالأول كقوله تعالى وجاء ربك واسأل القرية والثاني مثل قوله تعالى ليس كمثله شيء أي جاء
أمر ربك لاستحالة المجيء على الرب واسأل أهل القرية للقطع بأن المقصود سؤال أهل القرية وإن كان
الله قادرا على إنطاق الجدران أيضا قال الشيخ عبد القاهر إن الحكم بالحذف ههنا لأمر يرجع إلى
غرض المتكلم حتى لو وقع في غير هذا المقام لم يقطع بالحذف لجواز أن يكون كلام رجل مر بقرية قد خربت
وباد أهلها فأراد أن يقول لصاحبه واعظا ومذكرا أو لنفسه متعظا ومعتبرا اسأل القرية عن أهلها
وقل لها ما صنعوا كما يقال سل الأرض من شق أنهارك وغرس أشجارك وجنى ثمارك فالحكم
الأصلي لربك والقرية هو الجر وقد تغير في الأول إلى الرفع وفي الثاني إلى النصب بسبب حذف
المضاف وليس مثله شيء فالحكم الأصلي لمثله هو النصب لأنه خبر ليس وقد تغير إلى الجر بسبب
زيادة الكاف وذلك لأن المقصود نفي أن يكون شيء مثله تعالى لا نفي أن يكون شيء مثل مثله
والأحسن أن لا تجعل الكاف زائدة ويكون من باب الكناية وفيه وجهان أحدهما أنه نفي للشيء
بنفي لازمه لأن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما يقال ليس لأخي زيد أخ فأخو زيد ملزوم والخ

الاخ لانه لا اخ لزيد لانه لو كان لزيد اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه اعني

ان يكون لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو زيد فكذا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد

نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير انه موجود والثاني ما ذكره

صاحب الكشاف وهو انهم قد قالوا مثلك لا يبخل فنفوا البخل عن مثله والغرض نفيه عن ذاته

سلكوا طريق الكناية قصدا الى المبالغة لانهم اذا نفوه عما يماثله وعمن يكون على اخص اوصافه

فقد نفوه عنه كما يقولون قد ايفعت لداته وبلغت اترابه يريدون ايفاعه وبلوغه فحينئذ

لا فرق بين قوله ليس كالله شيء وقوله ليس كمثله شيء الا ما تعطيه الكناية من فائدتها

وهما عبارتان متعقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته ونحوه قوله تعالى بل يداه

مبسوطتان فان معناه بل هو جواد من غير تصور يد ولا بسط لها لانها وقعت عبارة عن الجود

لا يقصدون شيئا اخر حتى انهم استعملوها فيمن لا يد له وكذلك استعملوا هذا فيمن له مثل

ومن لا مثل له قال صاحب المفتاح والذي في هذا النوع ان يعد ملحقا بالمجاز ومشبها به لاشتراكهما

في التعدي عن الاصل الى غير الاصل لا ان يعد مجازا ولهذا لم يذكره في الحد شاملا له لكن الائمة

في ذلك على السلف في نظره لا نزاع انه يعد من المجاز اطلاق لفظ المجاز عليه فلا نزاع له في

ذلك سواء كان على سبيل المجاز او الاشتراك وان اراد انهم جعلوه من اقسام المجاز اللغوي

المقابل للحقيقة المفسر بتفسير بينا ولم يعرفه فليس كذلك لاتفاق السلف على وجوب كون

المجاز مستعملا في غير ما وضع له مع اختلاف عباراتهم في تعريفه كما في التعريف الذي نقله

السكاكي عنهم وهو كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضعها لملاحظة بين الثاني و

الاول فظاهر انه لا يتناول هذا النوع من المجاز لانه مستعمل في معناه الاصلي والا لدخل في

تعريف السكاكي ايضا واما تشبيههم المجاز الى هذا النوع وغيره فمعناه انه يطلق عليهما كما يقال

المستثنى متصل ومنقطع فلا يعرف للسكاكي هاهنا ما ينفرد به والله اعلم **الكناية** في

اللغة مصدر قولك كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وهي في الاصطلاح

تطلق على معنيين احدهما معنى المصدر الذي هو فعل المتكلم اعني ذكر اللازم وارادة الملزوم

مع جواز ارادة اللازم ايضا فاللفظ مكنى به والمعنى مكنى عنه والثاني نفس اللفظ وهو الذي

اشار اليه المصنف بقوله الكناية لفظ اريد به لازم معناه مع جواز ارادته معه اي ارادة

ذلك المعنى مع لازمه كلفظ طويل النجاد المراد به لازم معناه اعني طول القامة مع جواز ان

المجاز والاول يسمى مجازا بالنقصان ويعرف بانه اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة بعد نقصان منه يغير الاعراب المحذوف لما كان مجازا في المفرد كنقصان الامر

يراد حقيقة طول النجاد ايضا فظهر انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي باللفظ مع ارادة لازمه كارادة طول النجاد مع ارادة طول القامة بخلاف المجاز فانه لا يصح فيه ان يراد المعنى الحقيقي مثلا لا يجوز في قولنا رايت اسدا في الحمام ان يراد بالاسد الحيوان المفترس لانه يلزم ان يكون في المجاز قرينة مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي فلو انتفى هذا انتفى المجاز لانتفاء الملزوم بانتفاء اللازم وهذا معنى قولهم ان المجاز ملزوم قرينة معاندة لارادة الحقيقة وملزوم معاند الشيء معاند لذلك الشيء والا لزم صدق الملزوم بدون اللازم وههنا بحث وهو ان المفهوم من التعريف المذكور ان المراد في الكناية هو لازم المعنى وارادة المعنى جائزة لا واجبة وهذا يشعر قوله في المفتاح ان الكناية لا تنافي ارادة الحقيقة فلا يمتنع في قولك فلان طويل النجاد ان يراد طول نجاده مع ارادة طول قامته وهذا هو الحق لان الكناية كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي وان كانت جائزة للقطع بصحة قولنا فلان طويل النجاد وان لم يكن له نجاد قط وقولنا جبان الكلب ومهزول الفصيل وان لم يكن له كلب ولا فصيل وفي موضع اخر من المفتاح تصريح بان المراد في الكناية هو المعنى ولازمه جميعا لانه قال المراد بالكلمة المستعملة اما معناها وحده او غير معناها وحده او معناها وغير معناها والاول الحقيقة والثاني المجاز والثالث الكناية والحقيقة والكناية تشتركان في كونهما حقيقتين وتفترقان بالتصريح وعدم التصريح وهذا يشعر قول المصنف انها تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى مع ارادة لازمه وان كان مشيرا الى ان ارادة اللازم اصل وارادة المعنى تبع كما يفهم من قولنا جاءني زيد مع عمرو ولهذا يقال جاء فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه فيجب التوفيق بين كلامي المصنف ان معنى قوله من جهة ارادة المعنى من جهة جواز ارادة المعنى بقرينة ما سبق من التعريف واما قوله في الايضاح والفرق بينها وبين المجاز من هذا الوجه اي من جهة ارادة المعنى مع جواز ارادة لازمه فليس بصحيح اللهم الا ان يراد بالمعنى ما عني باللفظ وهو لازم المعنى الموضوع له وبلازم المعنى معناه الموضوع له وفيه ما فيه وفرق اي فرق السكاكي وغيره بين الكناية والمجاز بان الانتقال فيها اي في الكناية من اللازم الى الملزوم كالانتقال من طول النجاد الذي هو لازم لطول القامة اليه وفيه اي في المجاز من الملزوم الى اللازم كالانتقال من الغيث الذي هو ملزوم النبات الى النبت ومن الاسد الذي هو ملزوم الشجاع الى الشجاع ورد هذا الفرق بان اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه الى الملزوم لان اللازم من حيث انه لازم يجوز ان يكون اعم من الملزوم

ولا دلالة

ولا دلالة للعام على الخاص بل انما يكون ذلك على تقدير تلازمهما وتساويهما فان قيل يجوز
ان يدل عليه بواسطة انضمام القرينة قلنا لا يبقى اعم ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون المجاز ايضا
كذلك وحينئذ اي اذا كان اللازم ملزوما يكون الانتقال من الملزوم الى اللازم كما في المجاز
فلا يتحقق الفرق والسكاكي ايضا معترف بان اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه
لان مبنى الكناية على الانتقال من اللازم الى الملزوم وهذا يتوقف على مساواة اللازم
للملزوم وح يكونان متلازمين فيصير الانتقال من اللازم الى الملزوم ح بمنزلة الانتقال من
الملزوم الى اللازم فان قيل مراده ان اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون المجاز او شرط
لها دونه قلنا لا نسلم ذلك فان الدليل عليه بل الجواب ان مرادهم باللازم ما يكون وجوده
على سبيل التبعية كطول النجاد التابع لطول القامة ولهذا جوزوا كون اللازم اخص كالضاحك
بالفعل للانسان فالكناية ان يذكر من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع
ومردوف والمجاز بالعكس وفيه نظر لان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت
واستعمال النبت في الغيث وهي اي الكناية ثلثة اقسام الاولى اي القسم الاول والثانية باعتبار
كونه عبارة عن الكناية المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فمنها اي من الاولى ما هي معنى واحد وهو ان
يتفق في صفة من الصفات اختصاص بموصوف معين عارض فتذكر تلك الصفة ليتوصل بها الى
ذلك الموصوف كقوله الضاربين بكل ابيض مخذم والطاعنين مجامع الاضغان المخذم القاطع والضغن
الحقد ومجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب ومنها ما هي مجموع معان وهو ان يؤخذ صفة فتضم
الى لازم آخر فتصير جملتها مختصة بموصوف فيتوصل بذكرها اليه كقولنا كناية عن الانسان حي مستوي
القامة عريض الاظفار ويسمى هذا خاصة مركبة وشرطهما اي شرط هاتين الكنايتين الاختصاص
بالمكنى عنه ليحصل الانتقال من العام الى الخاص وجعل السكاكي الاولى اعني ما هي معنى واحد قريبة
والثانية اعني ما هي مجموع معان بعيدة وقال المصنف فيه نظر فلعل وجه النظر انه فسر القريبة في
القسم الثالث بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة لوازم متسلسلة
والكناية التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان كلاهما خاليتان عن الواسطة اذ المفهوم ان ليس الانتقال
من حي مستوي القامة عريض الاظفار الى شيء ثم منه الى الانسان فالجواب ان القرب ههنا باعتبار الوضوح و
سهولة المأخذ لبساطتها واستغنائها عن ضم لازم الى آخر وتلفيق بينهما وتكلفه في التساوي والاختصاص
والبعد بخلاف ذلك الثانية من اقسام الكناية الكناية المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم

والشجاعة وطول القامة ونحو ذلك هي ضربان قريبة وبعيدة فان لم يكن الانتقال من الكناية الى
المطلوب بواسطة فقريبة والقريبة قسمان واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول
القامة طويل نجاده وطويل النجاد ثم اشار الى الفرق بين الكنايتين اعني قولنا طويل نجاده وطويل النجاد
بقوله والاولى كناية ساذجة لا يشوبها شيء من التصريح وفي الثانية تصريح ما لتضمن الصفة الضمير
الراجع الى الموصوف ضرورة احتياجها الى مرفوع مسند اليه فتشتمل على نوع تصريح بثبوت الطول له
والدليل على هذا انك تقول زيد طويل نجاده وهند طويل نجادها والزيدان طويل نجادهما
والزيدون طويل نجادهم بافراد الصفة وتذكيرها لكونها مسندة الى الظاهر وفي الاضافة تقول
هند طويلة النجاد والزيدان طويلا النجاد والزيدون طوال النجاد فتؤنث وتثنى وتجمع الصفة لكونها
مسندة الى ضمير الموصوف وانما جاز اسناد الصفة الى ضمير الموصوف مع انها في المعنى عبارة عن السبب اعني
المضاف اليه لكونها جارية على الموصوف في اللفظ خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى لدلالتها على صفة له في نفسه
سواء كانت هي الصفة المذكورة نحو زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن او غيرها
نحو زيد ابيض اللحية اي شيخ وكثير الاخوان اي متقو بهم بخلاف نحو زيد احمر فرسه واسود ثوبه فانه يمتنع
فيه الاضافة وكذا تقبح هند قائمة الغلام فان قلت اذا اسند الصفة الى ضمير الموصوف فلم نعت
انها كناية مشوبة بالتصريح وهلا كانت تصريحا كما ان قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من
الخيط الاسود من الفجر ونحو ذلك مما اشتمل على شائبة الى ذكر احد الطرفين يجعل تشبيها لا استعارة
مشوبة بالتشبيه قلت للقطع بانها في معنى صفة للمضاف اليه واعتبار الضمير لها بالنسبة الى المسبب انما هو
لاجل امر لفظي وهو امتناع خلو الصفة عن معمول مرفوع بها او خفية عطف على واضحة وخفاؤها بان يتوقف
الانتقال منها على تامل واعمال روية كقولهم كناية عن الابله عريض القفا فان عرض القفا وعظم الراس
بالافراط مما يستدل به على بلاهة الرجل فهو ملزوم لها بحسب الاعتقاد لكن في الانتقال منه الى البلاهة
نوع خفاء لا يطلع عليه كل احد وليس ينتقل منه الى امر هو من لوازمه ثم الى المقصود لكن لا في بادي
النظر وبهذا امتاز عن البعيدة وجعل صاحب المفتاح قولهم عريض الوسادة كناية قريبة خفية عن هذه
الكناية اعني قولنا عريض القفا قال المصنف وفيه نظر بل هو كناية بعيدة عن الابله لانه ينتقل منه
الى عريض القفا ومنه الى الابله والجواب انه لا امتناع في ان يكون الكناية بعيدة بالنسبة الى المطلوب
وقريبة بالنسبة الى الواسطة بل الامر كذلك فيما يكون الانتقال منه الى المطلوب بواسطة فمراد صاحب
المفتاح على ان المطلوب بالكناية قد يكون هو الوصف المقصود المصرح وقد يكون ما هو كناية

ان لم يكن

... والجواب ان لكون الشيء
مطلوبا وغير مطلوب انما هو بالنسبة الى قصد المتكلم
ويجوز ان يكون قصده الى محل عريض الوسادة
كناية عن عريض القفا ... الاحتجاج
...

ان لم يكن الانتقال بواسطة وان كان الانتقال من الكناية الى المطلوب بها بواسطة
فبعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن المضياف فانه ينتقل من كثرة الرماد الى كثرة احراق الحطب
تحت القدر ومنها اى من كثرة الاحراق وكذا كل ضمير في منها عائد الى الكثرة التى قبله
الى كثرة الطبائخ ومنها الى كثرة الاكلة جمع آكل ومنها الى كثرة الضيفان بكسر الضاد جمع
ضيف ومنها الى المقصود وهو المضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة
على المقصود وضوحا وخفاء وعليك بتتبع الامثلة فانها اكثر من ان تحصى الثانية
من اقسام الكناية المطلوب بها نسبة اى اثبات امر لامر او نفيه عنه وهذا معنى
قول صاحب المفتاح ان المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف ولم يرد بالتخصيص الحصر
اذ لا وجه له ههنا كقوله اى قول زياد الاعجم ان السماحة والمروة اى كمال الرجولية
والندى في قبة ضربت على ابن الحشرج فانه اراد ان يثبت اختصاص ابن الحشرج بهذه
الصفات اى ثبوتها له سواء كان على طريق الحصر ام لا فترك التصريح باختصاصها له بان يقول
انه مختص بها او نحوه مجرور معطوف على ان يقول اى وبمثل القول ومنصوب معطوف
على مفعول ان يقول اى ان يقول نحو قولنا انه مختص بها من العبارات الدالة على هذا
المعنى كالاضافة ومعناها والاسناد ومعناه مثل ان يقول سماحة ابن الحشرج او السماحة
لابن الحشرج او سمح ابن الحشرج وحصلت السماحة له او ابن الحشرج سمح كما ان اختصاص الصفة
بالموصوف مصرح به في امثلة القسم الثاني باعتبار الاضافة والاسناد الى الموصوف او ضميره
الا ترى ان طول القامة الكنى عنه بطويل النجاد مضاف الى الضمير في قولنا طويل نجاده
مسند الى مضمر في قولنا طويل النجاد كذا في كتب النحو وغيره كذا في المفتاح وبه يعرف
ان ليس المراد بالاختصاص ههنا الحصر فتركه الى الكناية بان جعلها اى تلك
الصفات في قبة تنبيها على ان محلها ذو قبة وهى تكون فوق الخيمة يتخذها الرؤساء مضروبة
عليه اى على ابن الحشرج وانما احتاج الى هذا التوجيه لان في الدنيا قبابا كثيرة فافاد
اثبات الصفات المذكورة له لانه اذا اثبت الامر في مكان الرجل وحيزه فقد اثبت له ونحوه اى نحو قوله
في كون الكناية لنسبة الصفة الى الموصوف بان يجعل فيما يحيط به ويشتمل عليه قولهم
المجد بين ثوبيه والكرم بين برديه حيث لم يصرح بثبوت المجد والكرم له بل كنى عن ذلك
بكونهما بين برديه وثوبيه وفي هذا اشارة الى دفع ما يتوهم من ان قولهم المجد بين ثوبيه

والكرم بين برديه من القسم الثاني اعني نحو طويل نجاده بناء على ان اضافة البرد والثوب الى
الموصوف كاضافة النجاد الى ضميره لكن ذلك لان اسناد طويل الى النجاد تصريح باثبات الطول
للنجاد وهو قائم مقام طول القامة فاذا صرح باضافة النجاد الى ضمير زيد كان ذلك تصريحا
باثبات طول القامة له وان كان ذكر طول القامة غير صريح وليس في قولنا المجد بين ثوبيه دلالة
على ثبوت المجد للثوبين فضلا عن التصريح بذلك حتى يكون التصريح باضافة الثوبين الى الضمير
تصريحا باثبات المجد لمن يعود اليه الضمير وامثلة هذا القسم ايضا اكثر من ان تحصى فان قلت
ههنا قسم رابع وهو ان يكون المطلوب بها صفة ونسبة معا كما في قولنا يكثر الرماد في ساحة عمرو
كناية عن نسبة المضيافية اليه قلت ليس هذا بكناية واحدة بل كنايتان احديهما المطلوب بها نفس الصفة
وهي كثرة الرماد والثانية المطلوب بها نسبة المضيافية اليه وهو جعلها في ساحته ليفيد اثباتها
له والموصوف في هذين القسمين اعني الثاني والثالث قد يكون مذكورا كما مر وقد يكون
غير مذكور كما يقال في عرض من يؤذي المسلمين المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده فانه
كناية عن نفي صفة الاسلام عن المؤذي وهو غير مذكور في الكلام وكما تقول في عرض من يشرب
الخمر ويستحل شربها وانت تريد تكفيره انا لا اعتقد حل الخمر فهذا كناية عن اثبات صفة الكفر
لمن انه قد يكون عن الكفر ايضا باعتقاد حل الخمر ولا يخفى عليك امتناع ان يكون الموصوف
غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح بالنسبة لان التصريح باثبات الصفة
للموصوف او نفيها عنه مع عدم ذكر الموصوف محال والعرض الشيء بالضم الناحية من اي وجه
جئته يقال نظرت اليه من عرض اي من جانب وناحية قال السكاكي الكناية تتفاوت
الى تعريض وتلويح ورمز وايماء واشارة وذكر في شرح المفتاح انه انما قال تتفاوت ولم يقل
تنقسم لان التعريض وامثاله مما ذكر ليس من اقسام الكناية فقط بل هو اعم وفيه نظر والمناسب
للعرضية التعريض اي الكناية اذا كانت عرضية مسوقة لاجل موصوف غير مذكور كان المناسب
ان يطلق عليها اسم التعريض يقال عرضت لفلان وبفلان اذا قلت قولا وانت تعنيه فكانك
اشرت الى جانب وتريد جانبا اخر ومنه المعاريض في الكلام وهي التورية بالشيء عن الشيء وقال
صاحب الكشاف الكناية ان تذكر الشيء بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شيئا تدل
به على شيء لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانه امالة الكلام الى عرض
يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريده وقال ابن الاثير في المثل السائر الكناية

ماذا

ما دلّ على معنى يجوز حمله على جانبي الحقيقة والمجاز بوصف جامع بينهما ويكون في المفرد
والمركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع الحقيقي والمجازي بل من جهة
التلويح والاشارة فيختص باللفظ المركب كقول من يتوقع صلة والله اني محتاج فانه تعريض
بالطلب مع انه لم يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض اللفظ اي جانبه وقيل
والمناسب للعرضية ان كثرت الوسائط بين اللازم والملزوم كما في كثير الرماد وجبان الكلب ومهزول
الفصيل التلويح لان التلويح هو ان تشير الى غيرك من بعد والمناسب لغيرها ان قلّت الوسائط
مع خفاء في اللزوم كعريض القفا وعريض الوسادة الرمز لان الرمز ان تشير الى قريب منك على سبيل
الخفية لان الاشارة بالشفة والحاجب والمناسب لغيرها ان قلّت الوسائط بلا خفاء كما في قوله
اوما رايت المجد القى رحله في آل طلحة ثم لم يتحول الايماء والاشارة ثم قال السكاكي والتعريض قد
يكون مجازا كقولك آذيتني فستعرف وانت تريد انسانا مع المخاطب دونه وان اردت المخاطب
ان اردتهما اي المخاطب والانسان الآخر معه جميعا كان كناية لانك اردت باللفظ المعنى الاصلي وغيره
والمجاز ينافي ارادة المعنى الاصلي ولا بد فيهما اي في الصورتين من قرينة دالة على ان المراد في الصورة
الاولى هو الانسان الذي مع المخاطب وحده ليكون مجازا وفي الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية و
ههنا بحث وهو ان المذكور في المفتاح ان التعريض قد يكون مجازا وقد يكون كناية بل
قد يكون على سبيل المجاز وقد يكون على سبيل الكناية وقال الشارح العلامة معناه ان عبارته
قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانها تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب فيما هو غير
موضوع له وليس بمجاز اذ لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى اللازم وقد تكون مشابهة للكناية
كما في الصورة الثانية فانها تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مرادا منه غير الموضوع
له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من احدهما الى الآخر وفيه نظر لان هذا مذهب
لم يذهب اليه احد بل مما لا يقبله عقل لانه يؤدي الى ان يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من
غير ان يكون حقيقة في ذلك المعنى ولا مجازا ولا كناية بل الحق ان الاول مجاز والثاني كناية كما
صرح به المصنف وهو الذي قصده السكاكي وتحقيقه ان قولنا آذيتني فستعرف كلام دال على معنى
يقصد به تهديد المخاطب بسبب الايذاء ويلزم منه تهديد بالنسبة الى كل من صدر منه الايذاء فان
اردت به تهديد المخاطب وغيره من المؤذين كان كناية وان اردت به تهديد غير المخاطب بسبب الايذاء لعلاقة
اشتراكه للمخاطب في الايذاء اما تحقيقا واما فرضا وتقديرا كان مجازا والله اعلم **فصل**

اطبق البلغاء على ان المجاز والكناية ابلغ من الحقيقة والتصريح لان الانتقال فيهما من الملزوم الى
اللازم فهو كدعوى الشيء ببينة فان وجود الملزوم يقتضي وجود اللازم لامتناع انفكاك الملزوم من
اللازم وهذا ظاهر وانما الاشكال في بيان اللزوم في سائر انواع المجاز واطبقوا ايضا على ان الاستعارة
التحقيقية والتمثيلية ابلغ من التشبيه لانها نوع من المجاز وقد علم ان المجاز ابلغ من الحقيقة و
انما قيدنا الاستعارة بالتحقيقية والتمثيلية لان التخييلية والمكنى عنها ليستا من انواع
المجاز قال الشيخ عبد القاهر وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية ابلغ ان واحدا
من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيدها خلافه بل لانه يفيد تاكيد الاثبات للمعنى
لا يفيده خلافه فليست مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة
ان الاول افاد زيادة في مساواته للاسد في الشجاعة لم يفدها الثاني بل الفضيلة هي ان الاول
افاد تاكيدا لاثبات تلك المساواة له لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد على قولنا
كثير القرى ان الاول افاد زيادة لقراه لم يفدها الثاني بل هي ان الاول افاد تاكيد الاثبات
كثرة القرى له لم يفدها الثاني واعترض المصنف بان الاستعارة اصلها التشبيه والاصل في وجه
الشبه ان يكون في المشبه به اتم منه في المشبه واظهر فقولنا رأيت اسدا يفيد للرجل شجاعة اتم مما يفيدها
قولنا رأيت رجلا كالاسد لان الاول يفيد له شجاعة الاسد والثاني يفيده شجاعة دون شجاعة
الاسد فكيف يصح القول بان ليس واحد من هذه الامور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيده
خلافه ثم اجاب بان مراد الشيخ ان السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد ان ذلك ليس
سببا في شيء من الصور فهذا يتحقق في قولنا رأيت اسدا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا كالاسد
لا بالنسبة الى قولنا رأيت رجلا مساويا للاسد وزائدا عليه في الشجاعة ولا يتحقق ايضا في
كثير الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وفي هذا وهم من المصنف بل معنى كلام الشيخ ان شيئا من هذه
العبارات لا يوجب ان يحصل في الواقع زيادة في المعنى مثلا اذا قلنا رأيت اسدا فهو لا يوجب
ان يحصل لزيد في الواقع زيادة شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالاسد وهذا كما ذكره الشيخ من ان
الخبر لا يدل على ثبوت المعنى او نفيه مع انا قاطعون بان المفهوم من الخبر ان هذا الحكم ثابت او منفي
وقد بينا ذلك في بحث الاسناد الخبري والدليل على ما ذكرنا انه قال فان قيل مزية قولنا
رأيت اسدا على قولنا انه قال فان قيل مزية قولنا رأيت اسدا على قولنا رأيت رجلا مساويا
للاسد في الشجاعة ان المساواة في الاول تعلم من اللفظ وفي الثاني من طريق المعنى قلنا لا نعتبر

حال المعنى

حال المعنى في نفسه بأن يكون عنه بعبارة وأخرى ولا يتغير معنى كثرة القرى بأن يكون عنه بكثرة الرماد هكذا
لا يتغير معنى مساواة الأسد بأن يدل عليه بأن يجعله أسدا وهذا صريح في أن مراده ما ذكرنا لكن
كثيرا ما يغلط في استنباط المعاني من عبارات الشيخ لافتقارها إلى تأمل وافر والله أعلم هذا آخر الكلام
في علم البيان والله المشكور على نواله وهو المسؤول لإتمام القسم الثالث بالنبي وآله

الفن الثالث علم البديع

وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام أي يتصور معانيها ويعلم أعدادها وتفاصيلها بقدر الطاقة
والمراد بوجوه تحسين الكلام إشارة إلى الوجوه المذكورة في صدر الكتاب في قوله وتتبعها وجوه
أخر تورث الكلام حسنا وقوله بعد رعاية المطابقة أي مطابقة الكلام لمقتضى الحال ورعاية
وضوح الدلالة أي الخلو عن التعقيد المعنوي للتنبيه على أن هذه الوجوه إنما تعد محسنة للكلام
بعد رعاية الأمرين وإلا لكان كتعليق الدرر على أعناق الخنازير وقوله بعده متعلق بالمصدر
أعني تحسين الكلام ولا يجوز أن يكون المراد بوجوه التحسين مفهومها الأعم الشامل للمطابقة لمقتضى
الحال والخلو عن التعقيد لأن ذلك مما يورث الكلام حسنا سواء كان داخلا في البلاغة أو غير داخل
ويكون قوله بعد رعاية المطابقة ووضوح الدلالة احترازا عما يكون داخلا في البلاغة مما تبين
في علم المعاني والبيان واللغة والصرف والنحو لأنه يدخل فيه حينئذ بعض ما ليس من المحسنات التابعة
لبلاغة الكلام كالخلو عن التنافر مثلا مع أنه ليس من علم البديع وهي أي وجوه تحسين الكلام
ضربان معنوي أي راجع إلى تحسين المعنى بحسب الأصالة وإن كان بعضها قد يفيد تحسين
اللفظ أيضا ولفظي أي راجع إلى تحسين اللفظ كذلك بدأ بالمعنوي لأن المقصود الأصلي والغرض الأولي
هو المعاني والألفاظ توابع وقوالب لها أما المعنوي فالمذكور منه في الكتاب تسعة
وعشرون فمنه المطابقة وتسمى الطباق والتضاد أيضا والتطبيق والتكافؤ أيضا وهي الجمع بين
متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة يعني ليس المراد بالمتضادين ههنا الأمرين الوجوديين
المتواردين على محل واحد بينهما غاية الخلاف كالسواد والبياض بل أعم من ذلك وهو ما يكون
بينهما تقابل وتناف في الجملة وفي بعض الأحوال سواء كان التقابل حقيقيا أو اعتباريا وسواء
كان تقابل التضاد أو تقابل الإيجاب والسلب أو تقابل العدم والملكة أو تقابل التضايف
أو ما يشبه شيئا من ذلك على ما يجيء من الأمثلة ويكون ذلك الجمع بلفظين من نوع من
أنواع الكلمة اسمين نحو وتحسبهم أيقاظا وهم رقود وفعلين نحو يحيي ويميت وحرفين

نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت فان في اللام معنى الانتفاع وفي على معنى التضرر اي
لها ما كسبت من خير وعليها ما اكتسبت من شر لا ينتفع بطاعتها ولا تتضرر بمعصيتها غيرها
وتخصيص الخير بالكسب والشر بالاكتساب لان الاكتساب فيه اعتمال والشر تشتهيه الانفس
وتنجذب اليه فكانت اجد في تحصيله واعمل ومن نوعين عطف على قوله من نوع اي القسمة
تقتضي ان يكون هذا ثلثة اقسام اسم مع فعل واسم مع حرف وفعل مع حرف لكن الموجود هو الاول
فقط نحو او من كان ميتا فاحييناه فان الموت والاحياء مما يتقابلان في الجملة وقد ذكر الاول بالاسم
والثاني بالفعل وهو اي الطباق ضربان طباق الايجاب كما مر وطباق السلب وهو ان يجمع بين
فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والاخر منفي او احدهما امر والاخر نهي فالاول نحو ولكن اكثر الناس
لا يعلمون يعلمون ظاهرا من الحيوة الدنيا والثاني نحو ولا تخشوا الناس واخشون ومن
الطباق ما سماه بعضهم تدبيجا من دبج المطر الارض اذا زينها وفسره بان يذكر في معنى من المدح وغيره
الوان لقصد الكناية او التورية واراد بالالوان ما فوق اللون الواحد ولما كان هذا داخلا في تفسير
الطباق لما بين اللونين من التقابل لم يصرح المصنف بانه من اقسام الطباق وليس قسيما من المعنوي
براسه فتدبيج الكناية نحو قوله اي قول ابي تمام في مرثية ابي نهشل محمد بن حميد حين استشهد تردى
ثياب الموت حمرا فما اتى لها اي لتلك الثياب الليل الا وهي من سندس خضر اي ارتدى
الثياب الملطخة بالدم فلم ينقض يوم قتله ولم يدخل في ليلته الا وقد صارت الثياب من سندس
خضر من ثياب الجنة فقد ذكر لون الحمرة والخضرة والقصد من الاول الكناية عن القتل ومن
الثاني الكناية عن دخول الجنة وما في هذا البيت من الكناية قد بلغ من الوضوح الى حيث يستغني
عن البيان فلا يفيد الا من لا يعرف معنى الكناية واما تدبيج التورية فكقول الحريري فمذ اغبر
العيش الاخضر وازور المحبوب الاصفر اسود يومي الابيض وابيض فودي الاسود حتى رثى
لي العدو الازرق فيا حبذا الموت الاحمر فالمعنى القريب للمحبوب الاصفر هو الانسان الذي
له صفرة والبعيد هو الذهب وهو المراد ههنا فيكون تورية ويلحق به اي بالطباق شيئان
احدهما الجمع بين معنيين يتعلق احدهما بما يقابل الاخر نوع تعلق مثل السببية واللزوم
نحو اشداء على الكفار رحماء بينهم فان الرحمة وان لم تكن مقابلة للشدة لكنها مسببة عن اللين
الذي هو ضد الشدة ونحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا
من فضله فان ابتغاء الفضل وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون ومنه

قوله تعالى اغرقوا فادخلوا نارا لان ادخال النار يستلزم الاحراق المضاد للاغراق والثاني الجمع بين معنيين غير متقابلين عبر عنهما بلفظين يتقابل معناهما الحقيقيان نحو قوله اي قول دعبل لا تعجبي يا سلم من رجل يعني نفسه ضحك المشيب برأسه اي ظهر ظهورا تاما فبكى ذلك الرجل فلا تقابل بين البكاء وظهور المشيب لكنه عبر عن ظهور المشيب بالضحك الذي يكون معناه الحقيقي مضادا لمعنى البكاء ويسمى الثاني ايهام التضاد لان المعنيين المذكورين وان لم يكونا متقابلين حتى يكون التضاد حقيقيا لكنهما قد ذكرا بلفظين يوهمان بالتضاد نظرا الى الظاهر والحمل على الحقيقة ودخل فيه اي في الطباق بالتفسير الذي سبق ما يخص باسم المقابلة التي جعلها السكاكي وغيره قسما برأسه من المحسنات المعنوية وهي ان يؤتى بمعنيين متوافقين او اكثر اي بمعان متوافقة ثم بما يقابل ذلك اي ثم يؤتى بما يقابل المعنيين المتوافقين او المعاني المتوافقة على الترتيب فيدخل في الطباق لانه يكون جمعا بين معنيين متقابلين في الجملة والمراد بالتوافق خلاف التقابل لا ان يكونا متناسبين او متماثلين فان ذلك غير مشروط كما يجيء من الامثلة ثم يخص اسم المقابلة بالاضافة الى العدد الذي وقع عليه المقابلة مثل مقابلة الاثنين بالاثنين ومقابلة الثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة الى غير ذلك فمقابلة الاثنين بالاثنين نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا اتى بالضحك والقلة المتوافقين ثم بالبكاء والكثرة المتقابلين لهما ومقابلة الثلثة بالثلثة نحو قوله اي قول ابي دلامة ما احسن الدين والدنيا اذا اجتمعا واقبح الكفر والافلاس بالرجل قابل الحسن والدين والغنى بالقبح والكفر والافلاس على الترتيب ومقابلة الاربعة بالاربعة نحو فاما من اعطى واتقى وصدق بالحسنى فسنيسره لليسرى واما من بخل واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره للعسرى ولما كان التقابل في الجميع ظاهرا الا في مقابلة الاتقاء والاستغناء بينه بقوله المراد باستغنى انه زهد فيما عند الله كانه مستغن عنه اي عما عند الله تعالى فلم يتق او استغنى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة فلم يتق فيكون الاستغناء مستلزما لعدم الاتقاء المقابل للاتقاء ففي هذا المثال تنبيه على ان المقابلة قد يتركب من الطباق وقد يتركب مما هو ملحق بالطباق لان مثل مقابلة الاتقاء والاستغناء من قبيل الملحق بالطباق مثل مقابلة الشدة والرخاء وزاد السكاكي في تعريف المقابلة قيدا اخر حيث قال هي ان تجمع بين شيئين متوافقين او اكثر وضديهما واذا شرط هيهنا اي فيما بين المتوافقين والمتوافقات امر شرط ثمة اي فيما بين الضدين

اي بالخصلة الحسنى وهي الايمان او بالملة الحسنى وهي ملة الاسلام او المثوبة الحسنى

ضده اي ضد ذلك الامر كما بين الايتين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده اي ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسنيسره للعسرى مشتركا بين اضدادها اي اضداد تلك المذكورات وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون البيت في دلالة من المقابلة لانه اشترط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده ومنها اي من المعنوي مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق ايضا والايتلاف والتلفيق ايضا وهي جمع امر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد ان يكون كل منهما مقابلا للآخر وبهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين الامرين نحو والشمس والقمر بحسبان وقد يكون بالجمع بين ثلاثة امور نحو قوله اي قول البحتري في صفة الابل كالقسي المعطفات اي من الحدبا مع عطف بل الاسهم مبرية اي منحوتة من بريت العود وبل الاوتار جمع بين القوس والسهم والوتر وقد يكون بين اربعة كقول بعضهم للمهلبي انت ايها الوزير اسمعيلي الوعد شعيبي التوفيق يوسفي العفو محمدي الخلق وقد يكون بين اكثر كقول ابن رشيق اصح واقوى ما سمعنا في الندى من الخبر المأثور منذ قديم احاديث ترويها السيول عن الحيا عن البحر عن كف الامير تميم فانه ناسب فيه بين الصحة والقوة والسماع والخبر المأثور والاحاديث والرواية وكذا ناسب ايضا بين السيل والحيا والبحر وكف تميم مع ما في البيت الثاني من حسن الترتيب في العنعنة اذ جعل الرواية لصاغر عن كابر كما يقع في سند الاحاديث فان السيول اصلها المطر والمطر اصله البحر على ما يقال ولهذا جعل كف الممدوح اصلا للبحر مبالغة ومنها اي من مراعاة النظير ما يسميه بعضهم تشابه الاطراف وهو ان يختم الكلام بما يناسب ابتداءه في المعنى والتناسب قد يكون ظاهرا نحو لا تدركه الابصار وهو يدرك الابصار وهو اللطيف الخبير فان اللطيف يناسب كونه غير مدرك بالابصار والخبير يناسب كونه مدركا للاشياء لان المدرك للشيء يكون خبيرا به وقد يكون خفيا كقوله تعالى ان تعذبهم فانهم عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم فان قوله ان تغفر لهم يوهم ان الفاصلة الغفور الرحيم لكن يعرف بعد التأمل ان الواجب هو العزيز الحكيم لانه لا يغفر لمن يستحق العذاب الا من ليس فوقه احد يرد عليه حكمه فهو العزيز اي الغالب من عزه يعزه غلبه ثم وجب ان يوصف بالحكيم على سبيل الاحتراس لئلا يتوهم انه خارج عن الحكمة اذ الحكيم من يضع الشيء في محله اي ان تغفر لهم مع استحقاقهم العذاب فلا اعتراض عليك لاحد في ذلك والحكمة فيما فعلته ويلحق بها اي بمراعاة النظير ان يجمع بين معنيين غير متناسبين بلفظين يكون لهما معنيان متناسبان وان لم يكونا مقصودين ههنا نحو

والشمس

والنقطة تقاطر من المطر والمعنى تجلل هذه الحجارة عن كونها ... النون ...

والشمس والقمر بحسبان والنجم اى النبات الذى لا ينجم اى يظهر من الارض لا ساق له كالبقول و

الشجر الذى له ساق يسجدان اى ينقادان لله فيما خلقا له فالنجم بهذا المعنى وان لم يكن مناسبا

للشمس والقمر لكنه قد يكون بمعنى الكوكب وهو مناسب لهما ولهذا سمى ايهام التناسب كما سمى

فى ايهام التضاد ومن ايهام التناسب التنقيط وحرف كون تحته راء فلم يكن بذاك يوم

الوسم عبرة النقط الحرف الناقد المهملة وهى مجرورة معطوفة على الرهط فى البيت

تجل الرهط الاماني غادة لها من عقيق تمام الكهاف حظ والنون هو المعروف من حروف

المعجم شبيه بالناقة فى الدقة والانحناء ولعل المراد بها الحوت على ما فهم وهذا اسم

من داية اصبت به وكذلك الاسم فاعل من دلا الوسماك اذا وقف به واراد

بالنقط ما تقاطر على الوسم من المطر وقوله يوم الوسم صفة راء والمعنى تجل هذه الجنبة

عن ان تركب من النوق ما هي فى الضمر والانحناء كالنون يركبها الاعراب بارادة الاطلال فيصير

دبيها اذ لا حراك بها من شدة الهزال يريد ان مراكب هذه الجنبة سمان ذوات سنمة ففى ذكر

الحروف النون والراء والدال والنقط ايهام ان المراد معانيها المناسبة واما ما يهم به

بعضهم بالتقويف من قولهم برد مقوف للذى على لون وفيه خطوط بيض على الطول وهو ان

يؤتى فى الكلام بمعانٍ متلائمة وجمل مستوية المقادير او متقاربة المقادير كقول من يصف

سحابا تسربل وشيا من خزوز تطرزت مطارفها طرزا من البرق كالتبر فوشى بلا رقم

ونقش بلا يد ودمع بلا عين وضحك بلا ثغر تسربل اى لبس السربال والوشي ثوب منقوش

والخزوز جمع خز وتطرزت اى اتخذت الطراز والمطارف جمع مطرف وهو رداء من خز مربع

له اعلام والطرز جمع طراز وهو علم الثوب وكقوله دبائحه احلى واحد وصبره وانفع والين و

اخشن وادبر وابرد وانديب للمعالى اى كن حلوا للاولياء مرا على الاعداء ضارا للخصماء

نافعا للموافق لينا لمن يلاين خشنا لمن يخاشن وردى اى اصلح حال من يختل حاله وابر من يرى

القلم عنده اى فسد حال المفسد بن اندب اى اجب للمعالي واجبها يقال ندبه للامر فندب

اى دعاه له فاجاب فالاول داخل فى مراعاة النظير لكونه جمعا بين الامور المناسبة والثاني

داخل فى الطباق لكونه جمعا بين الامور المتضادة ومنه من المعنوى الارصاد وهو نصب

الرقيب فى الطريق من رصد ترصد فهو راصد والرصيد السبع الذى يرصد ليثب والرصد القوم الذين

يرصدون كالحرس يستوى فيه الواحد والجمع والمؤنث وفى تسمية بعضهم التسهيم من برد مسهم

ايهام

المقابلة لمع

بخطوط مستوية وهو ان يجعل قبل العجز من الفقرة وهي في النثر بمنزلة البيت من الشعر مثل
قوله وهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فقرة اخرى وهي في
الاصل حلي يصاغ على شكل فقرة الظهر او من البيت ما يدل عليه اي على العجز وهو آخر كلمة من
البيت او الفقرة اذا عرف الروي فالظرف متعلق بيدل اي انما يجب فهم العجز في الارصاد بالنسبة
الى من يعرف الروي وهو الحرف الذي يبنى عليه اواخر الابيات او الفقر ويجب تكراره في كل
منها فانه قد يكون من الارصاد ما لا يعرف منه العجز لعدم معرفة حرف الروي كقوله تعالى
وما كان الناس الا امة واحدة فاختلفوا ولولا كلمة سبقت من ربك لقضي بينهم فيما هم فيه
يختلفون فانه لو لم يعرف ان حرف الروي النون لربما توهم ان العجز فيما هم فيه اختلفوا او
فيما اختلفوا فيه وكقوله احلت دمي من غير جرم وحرمت بلا سبب يوم اللقاء كلامي فليس
الذي حللته بمحلل وليس الذي حرمته بحرام فانه لو لم يعرف ان القافية مثل سلام وكلام
لربما توهم ان العجز بمحرم فالارصاد في الفقرة نحو قوله تعالى وما كان الله ليظلمهم ولكن
كانوا انفسهم يظلمون وفي البيت نحو قوله اي قول عمرو بن معدي كرب اذا لم تستطع شيئا
فدعه وجاوزه الى ما تستطيع ومنه اي ومن المعنوي المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره
لوقوعه في صحبته اي لوقوع ذلك الشيء في صحبة ذلك الغير تحقيقا او تقديرا اي وقوعا محققا
او مقدرا فالاول كقوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت عليه شيئا اذا سألته اياه من غير روية
وطلبته على سبيل التكلف والتحكم لا من اقترح الشيء ابتدعه ومنه اقتراح الكلام لارتجاله فانه
غير مناسب على ما لا يخفى نجد نجزم على انه جواب الامر من الاجادة وهو تحسين الشيء لك
طبخه قلت اطبخوا لي جبة وقميصا اي خيطوا وذكر خياطة الجبة بلفظ الطبخ لوقوعها في صحبة طبخ
الطعام ونحوه تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك حيث اطلق النفس على ذات الله تعالى
والثاني وهو ما يكون وقوعه في صحبة الغير تقديرا نحو قوله تعالى قولوا آمنا بالله وما انزل
الينا الى قوله صبغة الله ومن احسن من الله صبغة ونحن له عابدون وهو اي قوله صبغة الله
مصدر لانه فعلة من صبغ كالجلسة من جلس وهي الحالة التي يقع عليها الصبغ مؤكد لآمنا
بالله اي تطهير الله لان الايمان يطهر النفوس فيكون آمنا مشتملا على تطهير الله لنفوس
المؤمنين ودالا عليه فيكون صبغة الله بمعنى تطهير الله مؤكدا لمضمون قوله آمنا بالله
فيكون قوله لان الايمان تعليلا لكونه مؤكدا لآمنا بالله ثم اشار الى بيان المشاكلة

ووقوع تطهير الله في صحبة ما يعبر عنه بالصبغ تقديرا بقوله والاصل فيه اي في هذا المعنى

وهو ذكر التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى كانوا يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه

المعمودية ويقولون انه اي الغمس في ذلك الماء تطهير لهم فاذا فعل الواحد منهم بولده ذلك

قال الان صار نصرانيا حقا فامر المسلمون بان يقولوا لهم قولوا امنا بالله وصبغنا الله بالايمان

صبغة لا مثل صبغتنا وطهرنا به تطهيرا لا مثل تطهيرنا هذا اذا كان الخطاب في قولوا

امنا بالله للكافرين واما اذا كان الخطاب للمسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا

صبغنا الله بالايمان صبغة ولم يصبغ صبغتكم ايها النصارى فعبر عن الايمان بالله بصبغة

الله للمشاكلة لوقوعه في صحبة صبغة النصارى تقديرا بهذه القرينة الحالية التي هي سبب النزول

من غمس النصارى اولادهم في الماء الاصفر وان لم يذكر ذلك لفظا وهذا كما تقول لمن يغرس

الاشجار اغرس كما يغرس فلان تريد رجلا يصطنع الكرام ويحسن اليهم فتعبر عن الاصطناع

بلفظ الغرس للمشاكلة بقرينة الحال وان لم يكن له ذكر في المقال ومنه اي من المعنوي المزاوجة

وهو ان تزوج اي توقع المزاوجة على ان الفعل مسند الى ضمير المصدر كما في قولهم جد جده بين

معنيين في الشرط والجزاء اي يجعل معنيين واقعين في الشرط والجزاء مزدوجين في

ان يترتب على كل منهما معنى رتب على الاخر كقوله اي قول البحتري اذا ما نهى الناهي ومنعني عن حبها فلج

بي الهوى ولزمني اصاخت الى الواشي استمعت الى النمام الذي يشي حديثه ويزينه وصدقته فيما افترى

علي فلج بها الهجر زاوج بين نهي الناهي واصاختها الى الواشي الواقعين في الشرط والجزاء في ان رتب عليهما

لجاج شيء ومثله قوله ايضا اذا احتربت يوما ففاضت دماؤها تذكرت القربى ففاضت دموعها

زاوج بين الاحتراب وتذكر القربى الواقعين في الشرط والجزاء في ترتيب فيضان شيء عليهما ومن تتبع

الامثلة المذكورة للمزاوجة علم ان معناها ما ذكرنا لا ما سبق الى الوهم من ان معناها ان

تجمع بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط بين نهي الناهي ولجاج الهوى

وفي الجزاء بين اصاختها الى الواشي ولجاج الهجر اذ لا يعرف احد يقول بالمزاوجة في مثل قولنا اذا

جاءني زيد فسلم علي اجلسته فانعمت عليه ومنه اي من المعنوي العكس والتبديل وهو ان يقدم

في الكلام جزء على جزء اخر ثم يؤخر ذلك المتقدم عن الجزء الاخر والعبارة الصريحة ما ذكره القوم

حيث قالوا هو ان تقدم في الكلام جزءا ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت واما

عبارة المصنف فيصدق على مثل قوله تعالى وتخشى الناس والله احق ان تخشيه فهل [illegible]

[illegible]

ابن الكريم بالظلم والجهر ولبس لي ذا بحتي لتنكر بسريع ولا عكس منه ويقع العكس على وجوه منها ان
يقع بين احد طرفي جملة وما اضيف اليه ذلك الطرف نحو عادات السادات سادات العادات
فان العكس قد وقع بين العادات وهو احد طرفي الكلام وهو التي اضيف اليها العادات — وبين السادات
ومعنى وقوع العكس بينهما انه قدم العادات على السادات ثم عكس فقدم السادات على العادات
ومنها اي من الوجوه ان يقع بين متعلقي فعلين في جملتين نحو يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من
الحي فقد وقع العكس بين الحي والميت بان قدم الحي واخر الميت ثم عكس فقدم الميت واخر
الحي وهما متعلقان بالفعلين في جملتين ومنها اي من الوجوه ان يقع بين لفظين في طرفي جملتين
نحو لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن قد وقع العكس بين هن وهم حيث قدم هن على هم ثم عكس
فاخر هن من هم وهما لفظان واقعان في طرفي جملتين ومنها ان يقع بين طرفي الجملة كما قلت طويت
باحراز الفنون ونيلها رداء شبابي والجنون فنون فحين تعاطيت الفنون وحظها تبين
لي ان الفنون جنون ومنه اي من المعنوي الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بالنقض اي
بنقضه وابطاله لنكتة كقوله اي قول زهير قف بالديار التي لم يعفها القدم بلى وغيرها الارواح
والديم دل الكلام السابق على ان تطاول الزمان وتقادم العهد لم يعف الديار ثم عاد اليه
ونقضه بانه قد غيرها الرياح والامطار والنكتة وهو اظهار التحير والتحزن والحيرة والدهش
كانه اخبر اولا بما لم يتحقق ثم رجع اليه عقله وافاق بعض الافاقة فنقض كلامه السابق قائلا بلى
عفاها القدم وغيرها الارواح والديم ومثله فاف لهذا الدهر لا بل لاهله ومنه اي من
المعنوي التورية ويسمى الايهام ايضا وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اعتمادا
على قرينة خفية وهي ضربان مجردة وهي التورية التي لا تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب نحو الرحمن
على العرش استوى فانه اراد باستوى معناه البعيد هو استولى ولم يقرن به شيء مما يلائم المعنى القريب
الذي هو الاستقرار ومرشحة عطف على مجردة وهي التي تجامع شيئا مما يلائم المعنى القريب المورى
به عن البعيد المراد اما بلفظ قبله نحو والسماء بنيناها بايد فانه اراد معناها البعيد اعني القدرة
وقد قرن بها ما يلائم المعنى القريب اعني الجارحة المخصوصة وهو قوله بنيناها او بلفظ بعده
كقوله اي القاضي عياض في صفة عام بارد كان الغزالة من طول المدى خرفت فما تفرق بين الجدي
والحمل يعني كان الشمس من كبرها وطول مدتها صارت خرفة قليلة العقل فنزلت في برج الجدي
في اوان الحلول ببرج الحمل اراد بالغزالة معناها البعيد اعني الشمس وقد قرن بها ما يلائم المعنى

القريب

الغريب لأنه ليس عبارة عن الترشيح حيث ذكر الخزامى وكذا ذكر الجعد والجعل وقد يكون من التورية
ترشيحا للأخرى كبيت السقط إذا صدق الجد افترى العم للفتى مكارم لا تخفى وإن كذب الخال أراد
بالجد الحظ وبالعم الجماعة من الناس وبالخال المخيلة فإن قلت قد ذكر صاحب الكشاف في قوله
تعالى الرحمن على العرش استوى أنه تمثيل لأنه لما كان الاستواء على العرش وهو سرير الملك مما يرادف
الملك جعلوه كناية عن الملك لما امتنع ههنا المعنى الحقيقي صار مجازا كقوله تعالى وقالت اليهود
يد الله مغلولة أي هو بخيل بل يداه مبسوطتان أي هو جواد من غير تصور يد ولا غل ولا بسط
والتفسير بالنعمة والتمحل للتثنية من ضيق العطن والمسافرة من علم البيان مسيرة أعوام وكذا قوله
والسماء بنيناها بأيد تمثيل وتصوير لعظمته وتوقيف على كنه جلاله من غير ذهاب بالأيدي
إلى جهة حقيقة أو مجاز بل يذهب إلى أخذ الزبدة والخلاصة من الكلام من أن يتمحل لمفرداته حقيقة
أو مجازا وقد شدد النكير على من يفسر اليد بالنعمة والأيد بالقدرة والاستواء بالاستيلاء و
اليمين بالقدرة وذكر الشيخ في دلائل الإعجاز أنهم وإن كانوا يقولون المراد باليمين القدرة فذلك
تفسير منهم على الجملة وقصد إلى نفي الجارحة بسرعة خوفا على السامع من خطرات تقع للجهال
وأهل التشبيه وإلا فحمل ذلك من طريق التمثيل قلت قد جرى المصنف في جعل الآيتين مثالين
للتورية على ما اشتهر بين أهل الظاهر من المفسرين ومنه أي من المعنوي الاستخدام وهو أن يراد
بلفظ له معنيان أحدهما أي أحد المعنيين ثم يراد بضميره أي بالضمير الراجع إلى ذلك اللفظ معناه
الآخر أو يراد بأحد ضميريه أي ضميري ذلك اللفظ أحدهما أي أحد المعنيين ثم يراد بالآخر أي
بالضمير الآخر معناه الآخر والأول كقوله إذا نزل السماء بأرض قوم رعيناه وإن كانوا غضابا أراد
بالسماء الغيث وبالضمير الراجع إليه في رعيناه النبت والثاني كقوله أي قول البحتري فسقى الغضا
والساكنيه وإن هم شبوه بين جوانحي وضلوعي أراد بأحد الضميرين الراجعين إلى الغضا وهو المجرور
في الساكنيه المكان وبالآخر وهو المنصوب في شبوه النار أي أوقدوا بين جوانحي نار الغضا يعني نار
الهوى التي تشبه نار الغضا ومنه أي من المعنوي اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل
أو الإجمال ثم ذكر ما لكل من آحاد هذا المتعدد من غير تعيين ثقة بأن السامع يرده إليه أي
يرد ما لكل من آحاد هذا المتعدد إلى ما هو له فالأول وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل التفصيل
ضربان لأن النشر إما على ترتيب اللف بأن يكون الأول من النشر للأول من اللف والثاني
للثاني وهكذا على الترتيب نحو ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا

من فضله ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل وهو السكون فيه وما للنهار وهو

الابتغاء من فضل الله على الترتيب واما على غير ترتيبه اي ترتيب اللف وهو ضربان لانه اما ان يكون

الاول من النشر للآخر من اللف والثاني للثاني وهكذا على الترتيب ويسمى معكوس الترتيب كقوله

اي قول ابن حيوس كيف اسلو وانت حقف وغصن وغزال لحظا وقدا وردفا فاللحظ للغزال

والقد للغصن والردف للحقف وهو النقا من الرمل شبه به الكفل في العظم والاستدارة

او لا يكون كذلك ويسمى مختلط الترتيب كقولك هو شمس واسد وبحر جودا وبهاء وشجاعة

والثاني وهو ان يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال نحو قوله وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان هودا

او نصارى فان الضمير في قالوا لليهود والنصارى فذكر الفريقان على طريق الاجمال دون التفصيل

ثم ذكر ما لكل منهما فالمتعدد المذكور اجمالا هو الفريقان وذلك ان تجعل قول الفريقين فانه لف

بين القولين في قالوا اي قالت اليهود وقالت النصارى وهذا معنى قوله في الايضاح فلف بين

القولين فان ما لف بينهما في هذا الباب هو المتعدد المذكور اولا على ما صرح به صاحب المفتاح

حيث قال هو ان يلف بين الشيئين في الذكر ثم تتبعهما كلاما مشتملا على متعلق باحدهما ومتعلق

بالآخر من غير تعيين اي وقالت اليهود لن يدخل الجنة الا من كان هودا وقالت النصارى لن يدخل

الجنة الا من كان نصارى فلف بين الفريقين او القولين اجمالا لعدم الالتباس والثقة بان

السامع يرد الى كل فريق او كل قول مقوله للعلم بتضليل كل فريق صاحبه واعتقاده انه لا

يدخل الجنة هو لا صاحبه وقالت اليهود ليست النصارى على شيء وقالت النصارى ليست اليهود

على شيء وهذا الضرب لا يتصور فيه الترتيب وعدمه وههنا نوع آخر من اللف لطيف المسلك

وهو ان يذكر متعدد على التفصيل ثم يذكر ما لكل ويؤتى بعده بذكر ذلك المتعدد على الاجمال

ملفوظا او مقدرا فيقع النشر بين لفين احدهما مفصل والآخر مجمل وهذا معنى لطف مسلكه

وذلك كما تقول ضربت زيدا واعطيت عمرا وخرجت عن بلد كذا للتاديب والاكرام ومخافة

الشر فعلت كذا وعليه قوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه ومن كان مريضا او على سفر فعدة

من ايام اخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ولتكملوا العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم

تشكرون قال صاحب الكشاف الفعل المعلل محذوف مدلول عليه بما سبق تقديره ولتكملوا

العدة ولتكبروا الله على ما هديكم ولعلكم تشكرون شرع ذلك يعني جملة ما ذكر من امر الشاهد بصوم

الشهر وامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر فيه ومن الترخيص في اباحة الفطر فقوله لتكملوا علة الامر

بمراعاة

بمراعاة العدة ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء والخروج عن عهدة الفطر ولعلكم تشكرون اي ارادة ان تشكروا علة الترخيص والتيسير وهذا نوع اخر من اللف لطيف المسلك لا يكاد يهتدي الى تبيينه الا النقاد المهرة من علماء البيان هذا كلامه وفيه اشكال وهو ان جعل الاول من تمام جمل المعلل امر الشاهد بصوم الشهر لم يجعل شيئا من العلل راجعا اليه وجعل ولتكبروا علة ما علم من كيفية القضاء وهو مما لم يذكره في تفصيل المعللات فذكره في بيان تطبيق العلل عليه مما لا ذكر له من تقدير الكلام ويمكن التفصي عنه بان يقال ذكر امر الشاهد بصوم الشهر في تفصيل المعللات لا لانه باستقلاله معلل بشيء من العلل المذكورة بل هو توطئة وتمهيد لتفريع الترخيص ومراعاة العدة و كيفية القضاء عليه ليتمهد بذلك تفريع امر المرخص باعادة عدة ما افطر من الترخيص وحاصله ان المذكور فيما سبق من الكلام بعد امر الشاهد بصوم الشهر هو الترخيص لامر المرخص له بمراعاة عدة ما افطر ليصومها في ايام اخر فهذا دال التزاما على تعليم كيفية القضاء فالمذكور بعد الامر بصوم الشهر ثلاثة احدها امر المرخص له بمراعاة العدة والثاني تعليم كيفية القضاء والثالث الترخيص وجميع ذلك متفرع على الامر بصوم الشهر فجعل كلا من العلل راجعا الى واحد من هذه الثلاثة وقد يقال ان قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة شامل لامر الشاهد بصوم الشهر بناء على ان العدة هي الشهر كله في الشاهد وعدة ايام ما افطر في المرخص له وفيه نظر لانه لا معنى لتعليل امر الشاهد بصوم الشهر باكمال عدة ايام الشهر على انه لا ارتياب في ان الامر بمراعاة العدة في قوله ولتكملوا علة الامر بمراعاة العدة اشارة الى المذكور قبله وهو الامر بمراعاة عدة ما افطر فيه ومنه اي من المعنوي الجمع وهو ان يجمع بين متعدد في حكم وذلك المتعدد قد يكون اثنين كقوله تعالى المال والبنون زينة الحيوة الدنيا وقد يكون اكثر نحو قول ابي العتاهية علمت يا مجاشع بن مسعدة ان الشباب والفراغ والجدة اي الاستغناء يقال وجد في المال وجدا ووجدا ووجدانا وجدة اي استغنى مفسدة للمرء اي مفسدة هي داعية وصاحبها الى الفساد ومنه اي من المعنوي التفريق وهو ايقاع تباين بين امرين من نوع في المدح او غيره كقوله اي قول الوطواط ما نوال الغمام وقت ربيع كنوال الامير يوم سخاء فنوال الامير بدرة عين ونوال الغمام قطرة ماء ومنه اي من المعنوي التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل اليه على التعيين وبهذا القيد يخرج عنه اللف والنشر وقد اهمله السكاكي فيكون التقسيم عنده اعم من اللف والنشر ولقائل ان يقول ان ذكر الاضافة مغن عن هذا القيد اذ ليس في اللف اضافة ما لكل اليه بل يذكر ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده عليه فليتامل فيه كقوله اي قول المتلمس ولا يقيم على

اي ظلم يراد به الضمير راجع الى المستثنى منه المقدر اي العام اي لا يقيم احد على ظلم يراد به ذلك الظلم بالبلد
الا الاذلان لان هذا استثناء مفرغ وقد اسند اليه الفعل اعني لا يقيم في الظاهر وان كان
في الحقيقة مسندا الى العام المحذوف وهما عير الحي اي الحمار الوحشي وقيل الاهلي وهو المناسب هاهنا
والوتد هذا اي عير الحي على الخسف اي الذل مربوط برمته هي قطعة حبل بالية وذا اي الوتد يشج
اي يدق ويشق راسه فلا يرثي له اي لا يرق ولا يرحم له احد ذكر العير والوتد ثم اضاف الى الاول
الربط مع الخسف والى الثاني الشج على التعيين فان قلت هذا وذا متساويان في الاشارة الى القريب
وكل منهما يحتمل ان يكون اشارة الى العير والى الوتد فلا يتحقق التعيين قلت نعم يكون البيت من قبيل اللف
والنشر لكن لا نسلم التساوي بل في حرف التنبيه ايماء الى ان القريب فيه اقل وانه يفتقر الى تنبيه ما
فيكون اشارة الى العير الحي ولو سلم فلو جعلت هذا اشارة الى العير الحي وذا الى الوتد او بالعكس يحصل
التعيين غاية ما في الباب ان التعيين يحتمل وجهين مثل هذا التعيين في اللف والنشر فليتامل ومنه اي من
المعنوي الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى ويفرق بين جهتي الادخال كقوله اي قول الوطواط
فوجهك كالنار في ضوئها وقلبي كالنار في حرها ادخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار ثم فرق بينهما
بان ادخال الوجه فيه من جهة الضوء وادخال القلب من جهة الحر والاحتراق ومنه اي من المعنوي الجمع
مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت حكم ثم تقسيمه او بالعكس اي تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم فالاول
كقوله اي الجمع ثم التقسيم كقول ابي الطيب حتى اقام الممدوح وهو سيف الدولة ولتضمين الاقامة
معنى التسليط عداه بعلى فقال على ارباض جمع ربض وهو ما حول المدينة خرشنة هي من بلاد
الروم تشقى به الروم والصلبان جمع صليب النصارى والبيع جمع بيعة بكسر الباء وسكون الياء وهي متعبد
النصارى وحتى متعلق بالفعل في البيت السابق اعني قاد المقانب يعني قاد العساكر حتى اقام على
هذه المدينة وقد شقيت بها الروم وهذه الاشياء فقد جمع في هذا البيت شقاء الروم بالممدوح
اجمالا لانه يشمل القتل والنهب والسبي وغير ذلك ثم قسم في البيت الثاني وفصله فقال للسبي ما نكحوا
والقتل ما ولدوا [illegible] والنهب ما جمعوا والنار ما زرعوا
لان في التعبير عنهم بلفظ ما [illegible] الامانة وقلة المبالاة بهم حتى كانهم ليسوا من جنس ذوي العقول
وقد ذكر صاحب المفتاح قبل هذا البيت قوله الدهر معتذر والسيف منتظر وارضهم لك مصطاف
ومرتبع [illegible] فالجمع [illegible] ثم قسم في هذا البيت المذكور
[illegible] ابي الطيب ما وقع عليه الشرح موافقا لما اورده المصنف في قوله معتذر بعد قوله

للنبي ما نكبوا بها كثيرة والثاني كقوله اي التقسيم ثم الجمع كقول حسان بن ثابت قوم اذا حاربوا
ضروا عدوهم او حاولوا اي طلبوا النفع في اشياعهم اي اتباعهم وانصارهم نفعوا سجية
اي غريزة وخلق تلك منهم غير محدثة ان الخلائق فاعلم شرها
البدع جمع بدعة وهي في الاصل المحدث في الدين بعد الاستكمال والمراد ههنا مستحدثات
الاخلاق كما هو كالمراد منها قسم في البيت الاول صفة الممدوح الى ضرر الاعداء ونفع الاولياء
ثم جمعها في البيت الثاني في كونها سجية حيث قال سجية تلك منهم ومنه اي ومن المعنوي الجمع مع
التفريق والتقسيم ولم يتعرض لتفسيره لكونه معلوما مما سبق من تفسير هذه الامور الثلثة
كقوله تعالى يوم يأت يعني يأتي الله اي امره او يأتي اليوم اي هوله والظرف منصوب باضمار اذكر او بقوله
لا تكلم نفس بما ينفع من جواب او شفاعة الا باذنه اي باذن الله كقوله تعالى لا يتكلمون الا من اذن
له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في موقف آخر او المأذون
فيه هو الجواب الحق والممنوع عنه هو العذر الباطل فمنهم اي من اهل الموقف شقي وجبت له
النار بمقتضى الوعيد وسعيد وجبت له الجنة بمقتضى الوعد فاما الذين شقوا ففي النار لهم
فيها زفير وشهيق الزفير اخراج النفس والشهيق رده خالدين فيها ما دامت السموات والارض
اي سموات الآخرة وارضها او هذه عبارة عن التأبيد ونفي الانقطاع كقول
العرب ما لاح كوكب وغير ذلك الا ما شاء ربك ان ربك فعال لما يريد واما
الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت السموات والارض الا ما شاء ربك عطاء غير
مجذوذ اي غير مقطوع ولكنه ممتد الى غير النهاية فان قلت ما معنى الاستثناء في قوله الا ما شاء
ربك قلت هو استثناء من الخلود في عذاب النار ومن الخلود في نعيم الجنة يعني ان اهل النار لا
يخلدون في عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير وغيره من انواع العذاب سوى عذاب النار
وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو اكبر منها واجل وهو رضوان الله وما يتفضل به الله عليهم
مما لا يعرف كنهه الا الله كذا ذكره صاحب الكشاف بناء على مذهبه والذي عندنا ان فساق
المؤمنين لا يخلدون في النار وهذا كاف في صحة الاستثناء لان صرف الحكم عن الكل يكفي فيه
صرفه عن البعض وكذا الاستثناء الثاني معناه ان بعض اهل الجنة لا يخلد فيها وهم
المؤمنون الفساق الذين فارقوا الجنة ايام عذابهم وان التأبيد من مبدأ معين كما ينتقض باعتبار
الانتهاء فكذلك ينتقض باعتبار الابتداء واطلاق السعداء عليهم باعتبار مآلهم وسعادة الايمان

التوحيد وان شقوا بسبب المعاصي فقد جمع الانفس في عدم التكلم بقوله لا تكلم نفس لان النكرة

في سياق النفي تعم ثم فرق بان وقع التباين بينها بان بعضها شقي وبعضها سعيد بقوله

فمنهم شقي وسعيد اذ الانفس اهل الموقف واحد ثم قسم واضاف الى السعداء ما لهم من

نعيم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار بقوله فاما الذين شقوا الى اخره وقد يطلق التقسيم

على امرين اخرين احدهما ان تذكر احوال الشيء مضافا الى كل من تلك الاحوال ما يليق به كقوله

اي قول ابي الطيب سأطلب حقي بالقنا ومشايخ كانهم من طول ما التثموا مرد ثقال لشدة

وطأتهم على الاعداء وثباتهم على اللقا اذا لاقوا اي حاربوا الاعداء خفاف مسرعين الى الاجابة

اذا دعوا الى كفاية مهم ومدافعة خطب كثير اذا شدوا لان واحدا منهم يقوم مقام جماعة قليل اذا عدوا

ذكر احوال المشايخ واضاف الى كل منها ما يناسبها وثانيهما استيفاء اقسام الشيء كقوله

تعالى يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما

فان الانسان اما ان يكون له ولد او لا يكون واذا كان فاما ان يكون ذكرا او انثى او ذكرا وانثى

وقد استوفي جميع الاقسام وذكرها وانما قدم ذكر الاناث لان سياق الاية على انه تعالى يفعل

ما يشاء لا ما يشاؤه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هن من جملة ما لا يشاؤه الانسان اهم

بجبرها خبر الذكور وعرفهم لان التعريف تنويها بالذكر فكانه قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين

لا يخفى عليكم ثم اعطى كلا الجنسين حقه من التقديم فقدم الذكور ولكن الاناث تنبيها على ان

تقديم الاناث لم يكن لتقدمهن بل لمقتض اخر ومنه اي ومن المعنوي التجريد وهو ان ينتزع من

امر ذي صفة امر اخر مثله فيها اي مماثل لذلك الامر ذي الصفة في تلك الصفة مبالغة

فيه اي لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الامر في الصفة حتى كانه بلغ من الاتصاف

بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف اخر بتلك الصفة وهو اي التجريد اقسام منها

ان تكون بمن التجريدية نحو قولهم لي من فلان صديق حميم في الصحاح حميمك قريبك الذي تهتم

لامره اي بلغ فلان من الصداقة حدا صح معه اي مع ذلك الحد ان يستخلص منه اي من فلان

صديق اخر مثله فيها اي في الصداقة ومنها ما يكون بالباء التجريدية الداخلة على المنتزع منه

نحو قولهم لئن سألت فلانا لتسألن به البحر بالغ في اتصافه بالسماحة حتى انتزع منه بحرا في السماحة

وزعم بعضهم ان من التجريدية والباء التجريدية على حذف مضاف فمعنى قولهم لقيت من زيد اسدا

لقيت من لقائه اسدا والغرض تشبيهه بالاسد كذا معنى لقيت به اسدا لقيت بلقائه اسدا

ضعف

فضعف هذا التقدير في مثل قولنا لي من فلان صديق حميم لفوات المبالغة في نفي
حصل لي من حصوله صديق فليتأمل ومنها ما يكون بدخول باء المعية والمصاحبة في المنتزع
نحو قوله وشوهاء من شاهت الوجوه قبحت فرس شوهاء صفة محمودة يراد بها سعة أشداقها
وقيل أراد بها فرسا قبيح الوجه لما أصابها من شدائد الحرب تعدو أي تسرع بي إلى صارخ الوغى
أي مستغيث في الوغى وهو الحرب بمستلئم أي لابس لامة وهي الدرع والباء للملابسة والمصاحبة
مثل الفنيق هو الفحل المكرم عند أهله المرحل من رحل البعير أشخصه عن مكانه وأرسله
تعدو بي ومعي من نفسي لابس درع لكمال استعدادي للحرب بالغ في اتصافه بالاستعداد للحرب
حتى انتزع منه مستعدا آخر لابس درع ومنها ما يكون بدخول في في المنتزع منه نحو قوله تعالى لهم فيها
دار الخلد أي في جهنم وهي دار الخلد لكنه انتزع منها دارا أخرى وجعلها معدة في جهنم لأجل الكفار
تهويلا لأمرها ومبالغة في اتصافها بالشدة ومنها ما يكون بدون توسط حرف نحو قوله أي
قول قتادة بن مسلمة الحنفي فلئن بقيت لأرحلن بغزوة تحوي أي تجمع الغنائم الجملة صفة
غزوة نحو الغنائم الظرف منصوب بأرحلن أو يموت منصوب بأن مضمرة كأنه قال إلا أن يموت
كريم يعني بالكريم نفسه فكأنه انتزع من نفسه كريما مبالغة في كونه كريما فلهذا لم يقل أو أموت وهذا
بخلاف قوله تعالى إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك إذ لا معنى للانتزاع فيه وقيل تقديره أو يموت
مني كريم فيكون من القسم الأول أعني ما يكون بمن التجريدية وفيه نظر إذ لا حاجة إلى هذا التقدير
لحصول التجريد بدونه ولا مرية عليه وبهذا يسقط ما قيل إنه أراد بالكريم في البيت نفسه لأنه من باب
الالتفات من التكلم إلى الغيبة لأنه أراد بالكريم نفسه ورد بأن التجريد لا ينافي الالتفات بل هو
واقع بأن يجرد المتكلم نفسه عن ذاته ويجعلها مخاطبا لنكتة كالتوبيخ في تطاول ليلك بالأثمد
والتعجب في قوله أقول لها إذ جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي ومنها ما يكون بطريق
الكناية نحو قوله يا خير من يركب المطي ولا يشرب كأسا بكف من بخلا أي يشرب الكأس بكف جواد
فقد انتزع من الممدوح جوادا يشرب هو الكأس بكفه على طريق الكناية لأنه إذا نفى عنه الشرب بكف
البخيل فقد أثبت له الشرب بكف كريم ومعلوم أنه يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد خفي
هذا على بعضهم لدقته فزعم أن الخطاب إن كان لنفسه فهو تجريد وإلا فليس من التجريد في شيء وإنما
هو كناية عن كون الممدوح غير بخيل ولم يعرف أن كونه كناية لا ينافي التجريد وأنه لو كان الخطاب لنفسه
لم يكن قسما برأسه بل يكون داخلا في قوله ومنها مخاطبة الإنسان نفسه في التجريد أنه ينتزع فيها من نفسه شخصا

اخر منه في الصفة التي سيق لها الكلام ثم يخاطبه كقوله اي قول ابي الطيب لا خيل عندك تهديها

ولا مال فليسعد النطق ان لم يسعد الحال اراد بالحال الغنى فكأنه انتزع من نفسه شخصا اخر مثله

في فقد الخيل والمال وخاطبه ومثل قول الاعشى ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعا

ايها الرجل ومنها اي من المعنوي المبالغة المقبولة لان المردودة لا تكون من المحسنات وفي هذا اشارة

الى الرد على من زعم انها مردودة مطلقا لان خير الكلام ما خرج مخرج الحق وجاء على منهج الصدق

كما يشهد له قول حسان وانما الشعر لب المرء يعرضه على المجالس ان كيسا وان حمقا وان اشعر بيت

انت قائله بيت يقال اذا انشدته صدقا وعلى من زعم انها مقبولة مطلقا بل الفضل مقصور

عليها لان احسن الشعر اكذبه وخير الكلام ما بولغ فيه ولهذا استدل النابغة على حسان في

قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما حيث استعمل جمع القلة

اعني الجفنات والاسياف وذكر وقت الضحوة وهو وقت تناول الطعام وقال يقطرن دون

يسلن او يفضن ونحو ذلك بل المذهب الصحيح ان المبالغة منها مقبولة ومنها مردودة وفي

اشار الى تقسيم المبالغة مطلقا او تقسيمها ليتعين المقبولة من المردودة ولذا لم يقل في

بل قال والمبالغة ان يدعى لوصف بلوغه في الشدة او الضعف حدا مستحيلا

او مستبعدا وانما يدعى ذلك لئلا يظن انه اي ذلك الوصف غير متناه فيه اي في الشدة او

الضعف وتذكير الضمير باعتبار عوده الى احد الامرين وتنحصر المبالغة في التبليغ والاغراق

والغلو لان المدعى ان كان ممكنا عقلا وعادة فتبليغ كقوله اي قول امرئ القيس يصف فرسا

بانه لا يعرق وان اكثر العدو فعادى عداء في الصحاح العداء بالكسر الموالاة بين الصيدين

يصرع احدهما على اثر الاخر في طلق واحد بين ثور ونعجة اراد بالثور الذكر من بقر الوحش

بالنعجة الانثى منها دراكا اي متتابعا فلم ينضح بماء فيغسل مجزوم معطوف على لم ينضح اي لم يعرق فلم يغسل

ادعى ان هذا الفرس ادرك ثورا وبقرة وحشيين في مضمار واحد ولم يعرق وهذا ممكن عقلا وعادة

وان كان ممكنا عقلا لا عادة فاغراق كقوله ونكرم جارنا ما دام فينا ونتبعه الكرامة حيث مالا

اي نجعل جاره لا يميل عنا الى جانب الا وهو مرسل الكرامة والعطاء على اثره وهذا ممكن عقلا

ممتنع عادة وهما اي التبليغ والاغراق مقبولان والا اي وان لم يكن ممكنا لا عقلا ولا عادة لامتناع

ان يكون ممكنا عادة ممتنعا عقلا فغلو كقوله اي قول ابي نواس واخفت اهل الشرك حتى انه

الضمير للشان لتخافك النطف التي لم تخلق اي حتى انه تخاف من المصراع النطف الغير المخلوقة وفيها

ممتنع عقلا وعادة والمقبول منه اي من الغلو اصناف منها ما ادخل عليه ما يقربه الى الصحة نحو
لفظة يكاد في يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار وعليه بيت السقط شجا ركبا وافراسا وابلا
فزاد فكادت ان تشجو الرحال الا ومنها ما تضمن نوعا حسنا من التخييل كقوله اي قول ابي الطيب
عقدت سنابكها عليها الضمير للجياد اي عقدت سنابك تلك الجياد فوق رؤسها عثيرا
اي غبارا لو تبتغي تلك الجياد عنقا هو نوع من السير عليه اي على ذلك العثير لامكنا اي امكن
العنق ادعى ان الغبار المرتفع من سنابك الخيل فوق رؤسها متراكم متكاثف بحيث صار
ارضا يمكن ان تسير عليها تلك الجياد وهذا ممتنع عقلا وعادة لكن تخييل حسن قد اجتمعا
اي ادخال ما يقربه الى الصحة وتضمن نوع حسن من التخييل في قوله اي قول القاضي الارجاني
يصف طول الليل يخيل لي ان سمر الشهب في الدجى وشدت باهدابي اليهن اجفاني اي
يوقع في خيالي ان الشهب محكمة بالمسامير لا تزول عن مكانها وان اجفاني قد شدت باهدابها الى
الشهب لطول سهري في ذلك الليل وعدم انطباقها وانفتاحها وهذا امر ممتنع عقلا وعادة
لكن تخييل حسن ولفظ يخيل مما يقربه الى الصحة ومنها ما اخرج مخرج الهزل والخلاعة كقوله اسكر
بالامس ان عزمت على الشرب غدا ان ذا من العجب ومنه اي ومن البديع المعنوي المذهب الكلامي و
هو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد تسليم المقدمات مستلزمة
للمطلوب نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا واللازم وهو فساد السموات والارض
باطل لان المراد خروجهما عن النظام الذي هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد الالهة وفي التمثيل
بالاية رد على الجاحظ حيث زعم ان المذهب الكلامي لا يوجد في القرآن وكان المراد بذلك ان تكون
برهانا وهو القياس المؤلف من المقدمات اليقينية القطعية التي لا تحتمل النقيض بوجه و
تعدد الالهة ليس قطعي الاستلزام للفساد وانما هو من المشهورات الصادقة وقوله اي
قول النابغة من قصيدة يعتذر فيها الى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتنكر
النعمان من ذلك حلفت فلم اترك لنفسك ريبة وهي ما يريب النفس ويقلقها واذ هبها
وليس وراء الله للمرء مطلب اي هو اعلى المطالب والحلف به اعلى الاحلاف لئن كنت قد بلغت
عني جناية لمبلغك الواشي اغش من غش اذا خان واكذب واللام في لئن كنت موطئة للقسم
وفي لمبلغك جواب القسم ولكنني كنت امرأ لي جانب من الارض فيه اي في ذلك الجانب
بالشام مستراد اي موضع يتردد فيه لطلب الرزق ومنتجع من راد الكلأ وارتاده ومنه

ملوك اي في ذلك الجانب ملوك واخوان اذا ما مدحتهم احكم في اموالهم واقرب كفعلك في قوم
حكما في اموالهم مقربا عندهم رفيع المنزلة عندهم كما تفعل انت في قوم اراك اصطنعتهم واحسنت اليهم
فلم ترهم في مدحهم لك اذنبوا يعني لا تلمني ولا تعاتبني على مدح آل جفنة وقد احسنوا الي كما لا تلوم
قوما مدحوك وقد احسنت اليهم فكما ان مدح اولئك لك لا يعد ذنبا كذلك مدحي لمن احسن الي
وهذه الحجة على صورة القياس لتضمنها بعبارتها لفقهها قياسا ويمكن رده الى صورة قياس استثنائي
بان يقال لو كان مدحي لآل جفنة ذنبا لكان مدح ذلك القوم لك ايضا ذنبا لكن اللازم باطل
فكذا الملزوم وقد ورد على صورة القياس الاقتراني في قوله تعالى وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده
وهو اهون عليه اي الاعادة اهون عليه من البدء وكل ما هو اهون فهو ادخل في الامكان
فالاعادة ادخل في الامكان وقوله تعالى حكاية فلما افل قال لا احب الآفلين اي القمر آفل وربي ليس بآفل
فالقمر ليس بربي ومنه اي من المعنوي حسن التعليل وهو ان يدعى لوصف علة مناسبة له باعتبار
لطيف غير حقيقي بان ينظر نظرا يشتمل على لطف ودقة ولا يكون ما ابعثها في نفس الامر يعني ان
لا يكون ما اعتبر علة لهذا الوصف علة له في الواقع اذ لو كان لما كان من محسنات الكلام لعدم التصرف
فيه كما تقول قتل فلان اعاديه لدفع ضررهم وبهذا يظهر فساد ما توهم من ان هذا الوصف غير
مفيد لان الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي ومنشأ هذا الوهم انه سمع ارباب المعقول يطلقون
الاعتباري على ما يقابل الحقيقي ولو كان الامر كما توهم لوجب ان يكون جميع اعتبارات العقل غير مطابق
للواقع وهو اربعة اضرب لان الصفة التي ادعى لها علة مناسبة اما ثابتة قصد بيان علتها او لا ثابتة
او غير ثابتة اريد اثباتها والاولى اما ان لا يظهر لها في العادة علة وان كانت لا تخلو في الواقع عن
علة كقوله اي قول ابي الطيب لم يحك نائلك السحاب وانما حمت به فصبيبها الرحضاء اي
صارت محمومة بسبب نائلك وتفوقه عليها فصبيبها الرحضاء اي المصبوب من السحاب هو عرق الحمى
فنزول المطر من السحاب صفة ثابتة لا يظهر لها علة في العادة وقد علله بانه عرق حماها الحادثة
بسبب عطاء الممدوح او يظهر لها اي لتلك الصفة علة غير العلة المذكورة اذ لو كانت علتها
المذكورة لكانت المذكورة علة حقيقية فلا يكون من حسن التعليل كقوله اي قول ابي الطيب
ما به قتل اعاديه ولكن يتقي اخلاف ما ترجو الذئاب فان قتل الاعداء اي قتل الملوك اعداءهم
يكون في العادة لدفع مضرتهم حتى يصفو لهم ملكهم عن منازعتهم لا لما ذكره من ان طبيعة الكرم
قد غلبت عليه ومحبته ان يصدق رجاء الراجين بعثته على قتل اعاديه لما علم انه لما غدا للحرب غدت

الذئاب

الذباب ترجو ان يتسع عليها الرزق من قتلاهم وهذا مبالغة في وصفه بالجود ويتضمن

المبالغة في وصفه بالشجاعة على وجه تخييلي اي تناهى في الشجاعة حتى ظهر ذلك للحيوانات العجم

الذباب غيرها فاذا غدا للحرب رجت الذباب ان تنالوا من لحوم اعاديه ويتضمن ايضا مدحه بانه

ليس ممن يسرف في القتل طاعة للغيظ والحنق اي ليست قوته الغضبية متصفة برذيلة الافراط

ويتضمن ايضا قصور اعاديه عنه وفرط امنه منهم وانه لا يحتاج الى قتلهم واستيصالهم او الثانية

اي الصفة الغير الثابتة التي اريد اثباتها اما ممكنة كقوله اي قول مسلم بن الوليد يا واشيا

حسنت فينا اساءته نجى حذارك اي حذاري اياك انساني اي انسان عيني من الغرق فان استحسان

اساءة الواشي ممكن لكن لما خالف الشاعر الناس فيه حيث لا يستحسن الناس اساءة الواشي

وان كان ممكنا عقبه اي عقب الشاعر استحسان اساءة الواشي بان حذاره اي حذار الشاعر

اي من الواشي نجى انسانه اي انسان عين الشاعر من الغرق في الدموع حيث ترك البكاء خوفا منه

او غير ممكنة عطف على اما ممكنة كقوله هذا البيت للمصنف وقد وجد بيتا فارسيا في

هذا المعنى فترجمه لو لم تكن نية الجوزاء خدمته لما رايت عليها عقد منتطق من انتطق اي

شد النطاق وحول الجوزاء كواكب يقال لها نطاق الجوزاء فنية الجوزاء خدمة الممدوح صفة غير

ممكنة قصد اثباتها كذا ذكره المصنف وفيه نظر لان المفهوم من الكلام على ما هو اصل لو

من امتناع الجزاء لامتناع الشرط ان يكون نية الجوزاء خدمته علة لرؤية عقد النطاق عليها

اعني الحالة الشبيهة بانتطاق المنتطق صفة ثابتة قصد تعليلها بنية خدمة الممدوح فيكون

هذا من الضرب الاول مثل قوله لم يحك نائلك السحاب البيت فمن زعم انه اراد ان الانتطاق

صفة ممتنعة الثبوت للجوزاء وقد اثبتها الشاعر وعللها بنية خدمة الممدوح فقد اخطأ من ثلثة

لان حديث نطاق الجوزاء اشهر من ان يمكن انكاره بل هو اذ المراد بها الحالة الشبيهة بانتطاق

المنتطق ولان المصنف قد صرح في الايضاح بخلاف ذلك فان قلت هل يجوز ان يكون لو

في البيت مثلها في قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اعني للاستدلال بانتفاء الجزاء على

انتفاء الشرط فيكون ما ثبت على الجوزاء من هيئة الانتطاق علة لكون نيته خدمة الممدوح

اي دليلا عليها كما ان انتفاء الفساد دليل على انتفاء تعدد الالهة والحاصل ان العلة كونه

قد يقصد كونها علة لثبوت الوصف ووجوده كما في الضربين الاولين لان ثبوته معلوم وقد

يقصد كونها علة للعلم به كما في الاخيرين لعدم العلم بثبوته بل الغرض اثباته فاذا جعلت نية خدمة

المدح علة للانتطاق كان من الضرب لا قلت انا بمعلل الانتطاق دليلا على كون النثر خدمته

المدح كان من الضرب الرابع فيصح التمثيل قلت لا يخفى عن تكلف لان الظاهر من قوله ان يكون صفة

علة مناسبة لها علة لنفس تلك الوصف للعلم به والحق برأي بحسن التعليل ما بني على

الشك ولكونه مبنيا على الشك لم يجعل من حسن التعليل لان فيه ادعاء واصرارا والشك

يناقضه كقوله اي قول ابي تمام كان السحاب الغر جمع الاغر والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء

غيبن تحتها حبيبا فما ترقا اراد ترقأ بالهمزة فخففها اي ما تسكن لهن مدامع والضمير في

تحتها للربى في البيت الذي قبله وهو قوله ربى شفعت ريح الصبا بنسيمها الى المزن حتى جاءها

وهو هامع من سافت الريح المزن اليها وجاد من الجود وهو المطر العظيم القطر والهامع السائل

فقد علل على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بانها غيبت حبيبا تحت تلك الربى فهي تبكي

عليها وهذا البيت يشير الى قول محمد وهيب طلال ان طال عليهما الامد ددسا فلا علم ولا

لبيت البلى كانما وجدا بعد الاحبة مثل ما اجد قال بعض النقاد هذا البيت نعم نقا

اراد بحبيب ولا ادري ما هذا التفسير قلت جاء التفسير به فقصد به الائمة الطلع العصبة

وهو قوله الا ان صيدكم من عراف بلاقع عشية شاقتني الديار البلاقع وفي بعض النسخ من

الديوان ان هذا البيت قبل قوله كان السحاب الغر وعلى هذا الضمير في تحتها الديار البلاقع

وكان نفس ابي تمام هو الحبيب لكن فقد نزل السحاب في تلك الديار ومنه اي من المعنوي التفريع

وهو ان يثبت لمتعلق امر حكم بعد اثباته اي اثبات ذلك الحكم لمتعلق له آخر على وجه يشعر بالتفريع

والتعقيب وهو احتراز عن نحو قولنا غلام زيد راكب ابوه داخل كقوله اي قول الكميت من قصيدة

يمدح بها اهل البيت احلامكم لسقام الجهل شافية كما دماؤكم تشفي من الكلب بفتح اللام

شبه جنون يحدث للانسان عن عض الكلب الكلب وهو كلب يأكل لحوم الناس فيأخذه من ذلك

شبه جنون لا يعض انسانا الا كلب ولا دواء له انجع من شرب دم ملك يعني انتم ارباب العقول الراجحة

وملوك واشراف وفرع على وصفهم بشفاء احلامهم لسقام الجهل وصفهم بشفاء دمائهم من داء الكلب ومنه اي من المعنوي

تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو في هذه التسمية على الاعم الاغلب لا الا فقد يكون ذلك في غير المدح

والذم ويكون من محسنات الكلام كقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان امكن

لكم ان تنكحوا ما قد سلف فانكحوه فلا يحل لكم غيره وذلك غير ممكن والغرض المبالغة في تحريمه وسد

تاكيد المدح بما يشبه الذم وهو ضربان افضلهما ان يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة
مدح لذلك الشيء بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة المدح في صفة الذم كقوله اي قول النابغة
الذبياني ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم بهن فلول اي كسور في حدها وهو الواحد فل من قراع الكتائب اي من
مضاربة الجيوش فالعيب صفة ذم منفية قد استثني منها صفة مدح وهو ان سيوفهم ذات فلول اي
اثبات فلول السيف عيبا فاثبت شيئا منه اي من العيب على تقدير كونه منه اي كون فلول السيف
من العيب وهذا زيادة توضيح المقصود وتصريح به والا فهو مفهوم من بنائه على الشرط المذكور وهو
هذا التقدير وهو كون الفلول من العيب محال لانه كناية عن كمال الشجاعة فهو اي اثبات الشيء من العيب
في المعنى تعليق بالمحال كما يقال حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل في سم الخياط فالتاكيد فيه اي تاكيد المدح
بما يشبه الذم في هذا الضرب من جهة انه كدعوى الشيء ببينة لانه قد علق نقيض المطلوب وهو اثبات
شيء من العيب بالمحال والمعلق بالمحال محال فعدم العيب ثابت ومن جهة ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال
اي كون المستثنى منه بحيث يدخل فيه المستثنى على تقدير السكوت عن الاستثناء لان يكون ذكر المستثنى اخراجا
له عن الحكم الثابت للمستثنى منه دون ذلك لان الاستثناء المنقطع مجاز على ما تقرر في اصول الفقه واذا
كان الاصل في الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر ما بعدها وهو المستثنى يوهم اخراج شيء وهو المستثنى
مما قبلها اي ما قبل الاداة وهو المستثنى منه يعني يوقع في وهم السامع ويظن ان غرض المتكلم ان يخرج شيئا
من افراد ما نفاه من المنفي ويريد اثباته حتى يحصل فيهم شيء من العيب يقال توهمت الشيء اي ظننته واوهمته
غيري فاذا وليها اي الاداة صفة مدح وتحول الاستثناء من الاتصال الى الانقطاع جاء التاكيد لما فيه
من المدح على المدح والاشعار بانه لم يجد فيه صفة ذم حتى يستثنيها فاضطر الى استثناء صفة مدح مع
ما فيه من نوع خلابة وتاخذ للقلوب والضرب الثاني من تاكيد المدح بما يشبه الذم ان يثبت لشيء صفة
مدح ويعقب باداة استثناء اي يذكر عقيب اثبات صفة المدح لذلك الشيء اداة استثناء يليها صفة
مدح اخرى له اي لذلك الشيء نحو انا افصح العرب بيد اني من قريش وبيد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء
والاصل في الاستثناء فيه اي في هذا الضرب ايضا ان يكون منقطعا كما ان الاستثناء في الضرب الاول منقطع
لكون المستثنى غير داخل في المستثنى منه هذا الاتيان قوله ان الاصل في مطلق الاستثناء هو الاتصال فلما
لكنه اي الاستثناء المنقطع في هذا الضرب لم يقدر متصلا كما في الضرب الاول بل بقي على حاله من الانقطاع
لانه ليس في هذا الضرب صفة ذم منفية عامة يمكن تقدير دخول صفة المدح فيها واذا لم يمكن الاستثناء
في هذا الضرب متصلا فلا يفيد التاكيد الا من الوجه الثاني من الوجهين المذكورين في الضرب الاول

وهو ان لا اصل في مطلق الاستثناء الاتصال فذكر اداته قبل ذكر المستثنى يوهم اخراج شيء مما قبلها اذ
حيث انه استثناء فاذا ذكر بعد الاداة صفة مدح اخرى جاء التاكيد ولا يفوت فيه التاكيد من الوجه الاول
اعني دعوى الشيء ببينة لانه مبني على التعليق بالمحال المبني على تقدير الاستثناء متصلا وهذا اي ولكون
التاكيد في هذا الضرب من الوجه الثاني فقط كان الضرب الاول افضل لافادته التاكيد من جهتين
واما قوله لا يسمعون فيها لغوا الا سلاما فيحتمل ان يكون من الضرب الاول بان يقدر السلام داخلا في اللغو
فيفيد التاكيد من جهتين وان يكون من الضرب الثاني بان لا يقدر ذلك فيجعل الاستثناء من اصله منقطعا
ويحتمل وجها اخر وهو ان يجعل الاستثناء متصلا حقيقة لان معنى السلام الدعاء بالسلامة واهل الجنة اغنياء
عن ذلك فكان ظاهره من قبيل اللغو وفضول الكلام لولا ما فيه من فائدة الاكرام وكانه قيل لا يسمعون فيها لغوا
الا هذا النوع من اللغو وقوله لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما الا قيلا سلاما سلاما يمكن حمله على كل من ضربي
تاكيد المدح بما يشبه الذم كما مر ولا يمكن حمله على الوجه الثالث اعني حقيقة الاستثناء المتصل لان قولهم سلاما
وان امكن جعله من قبيل اللغو لكنه لا يمكن جعله من قبيل التأثيم وهو النسبة الى الاثم وليس لك في الكلام ان تذكر
متعددا ثم تاتي بالاستثناء المتصل من الاول مثل ان تقول ما جاءني رجل ولا امرأة الا زيدا ولو قصد
ذلك كان الواجب تاخير ذكر الرجل ومنه اي من تاكيد المدح بما يشبه الذم ضرب اخر وهو ان يؤتى بالاستثناء
مفرغا ويكون العامل مما فيه معنى الذم والمستثنى مما فيه معنى المدح نحو وما تنقم منا الا ان امنا بايات
ربنا اي ما تعيب منا الا اصل المناقب والمفاخر كلها وهو الايمان بايات الله تعالى يقال نقم منه وانتقم
اذا عابه وكرهه ومنه قوله تعالى قل يا اهل الكتاب هل تنقمون منا الا ان امنا بالله وما انزل الينا فان
الاستفهام فيه للانكار فيكون بمعنى النفي وهو كالضرب الاول في افادة التاكيد من وجهين والاستدراك
الدال عليه لفظ لكن في هذا الباب اي باب تاكيد المدح بما يشبه الذم كالاستثناء في افادة المراد كما
في قوله اي قول ابي الفضل بديع الزمان الهمذاني يمدح خلف بن احمد السجستاني هو البدر الا انه البحر زاخرا
سوى انه الضرغام لكنه الوبل فالا وسوى استثناء مثل قوله عليه السلم بيد اني من قريش وقوله لكنه الوبل
استدراك يفيد من التاكيد ما يفيده هذا الضرب من الاستثناء لان الاستثناء منقطع والا فيه بمعنى لكن ومنه
اي من المعنوي تاكيد الذم بما يشبه المدح وهو ضربان احدهما ان يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة
ذم بتقدير دخولها فيها اي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك فلان لا خير فيه الا انه يسيء الى من يحسن
اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة ذم ويعقب باداة استثناء تليها صفة ذم اخرى له كقولك فلان فاسق الا
انه جاهل فالضرب الاول يفيد التاكيد من وجهين والثاني من وجه واحد وتحقيقهما على قياس ما مر في باب

الضرب الاول اعني الاستثناء المفرغ نحو لا يحسن شيء الا الاجمل والاستدراك بمنزلة الاستثناء نحو هو عالم لكنه
فاسق ومنه اي من المعنوي الاستتباع وهو المدح بشيء على وجه يستتبع المدح بشيء آخر كقوله اي قول ابي
الطيب نهبت من الاعمار ما لو حويته اي جمعته لهنئت الدنيا بانك خالد مدحه بالنهاية في الشجاعة
اذ كثر قتلاه بحيث لو ورث اعمارهم لخلد في الدنيا على وجه استتبع مدحه بكونه سببا لصلاح الدنيا
ونظامها حيث جعل الدنيا مهناة بخلوده ولا معنى لتهنئة احد بشيء لا فائدة له فيه قال علي بن عيسى
الربعي وفيه اي في البيت وجهان آخران من المدح احدهما انه نهب الاعمار دون الاموال كما هو مقتضى
علو الهمة وثانيهما انه لم يكن ظالما في قتلهم اي قتل مقتوليه لانه لم يقصد بذلك الا صلاح الدنيا
واهلها وذلك لان تهنئة الدنيا انما هي بتهنئة لاهلها فلو كان ظالما في قتل من قتل لما كان لاهل
الدنيا سرور بخلوده ومنه اي من المعنوي الادماج يقال ادمج الشيء في الثوب اذا لفه فيه وهو ان
يضمن كلام سيق لمعنى مدحا كان او غيره معنى آخر وهو منصوب مفعول ثان ليضمن وقد اسند الى المفعول الاول
فهذا المعنى الثاني يجب ان لا يكون مصرحا به ولا يكون في الكلام اشعار بانه مسوق لاجله فمن قال في
قول الشاعر ابي [illegible] اسعافنا في نفوسنا واسعفنا فيمن نحب ونكرم فقلت لها نعماك فيهم اتمها
ودع امرها ان المهم المقدم انه ادمج شكوى الزمان في التهنئة ففيه سهو لان التهنئة مصرح بها
فكيف تكون مدمجة ولو جعل التهنئة مدمجة لكان اقرب فهو اعم من الاستتباع لشموله المدح
وغيره واختصاص الاستتباع بالمدح كقوله اي قول ابي الطيب اقلب فيه اي في ذلك الليل اجفاني كاني
اعد بها على الدهر الذنوبا فانه ضمن وصف الليل بالطول الشكاية من الدهر يعني لكثرة تقليبي
لاجفاني في ذلك الليل كاني اعدها على الدهر ذنوبه وقوله معنى آخر اراد به الجنس ليعم ما ان يكون واحدا
كما في بيت ابي الطيب واكثر كما في قول ابن نباتة فلا بد لي من جهلة في وصاله فمن لي بخل اودع الحلم
عنده فانه ادمج في الغزل الفخر بكونه حليما حيث كنى عن ذلك بالاستفهام عن وجود خليل صالح لان يودعه
حلمه وضمن الفخر بذلك شكوى الزمان لتغير الاخوان حيث اخرج الاستفهام مخرج الانكار
تنبيها على انه لم يبق في الاخوان من يصلح لهذا الشان ونبه بذلك على انه لم يعزم على مفارقة حلمه ابدا
لكن لما كان مريدا لوصل هذا المحبوب الموقوف على الجهل المنافي للحلم عزم على انه ان وجد من يصلح لان
يودعه حلمه اودعه اياه فان الودائع تستعاد الا [illegible] ومنه اي من المعنوي التوجيه ويسمى محتمل الضدين
وهو ايراد الكلام محتملا لوجهين مختلفين كقول من قال لاعور يسمى عمرا خاط لي عمرو قباء ليت
انزل هذا البيت بشار بن برد
عينيه سواء فانه يحتمل تمني ان يصير العين العوراء صحيحة فيكون مدحا وتمني عكسه بالعكس فيكون

قال السكاكي ومنه اي من التوجيه متشابهات القرآن باعتبار وهو احتمالها للوجهين المختلفين
وتفارقه باعتبار آخر وهو انه يجب في التوجيه استواء الاحتمالين وفي المتشابهات احد المعنيين
قريب والآخر بعيد ولهذا قال السكاكي واكثر متشابهات القرآن من قبيل التورية والايهام ومنه
اي من المعنوي الهزل الذي يراد به الجد كقوله اذا ما تميمي اتاك مفاخرا فقل عد عن ذا كيف اكلك
للضب ومنه اي من المعنوي تجاهل العارف وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم مساق غيره لنكتة
وقال لا احب تسميته بالتجاهل لوروده في كلام الله تعالى كالتوبيخ في قول الخارجية ايا شجر الخابور
ما لك مورقا كانك لم تجزع على ابن طريف فهي تعلم
ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت لفظ كان الدال على الشك ههنا واعلم
انه ليس يجب في كان ان يكون للتشبيه بل قد يستعمل في مقام الشك في الحكم والمبالغة اي كالمبالغة
في المدح كقوله اي قول البحتري ألمع برق سرى ام ضوء مصباح ام ابتسامتها بالمنظر الضاحي اي
الظاهر بالغت في مدح ابتسامتها حتى لم يفرق بينها وبين لمع البرق وضوء المصباح او المبالغة في
الذم في قوله اي قول زهير وما ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصن ام نساء فيه دلالة
على ان القوم للرجال خاصة والتدله اي كالتحير والتدهش في الحب في قوله اي قول الحسين بن عبد
الله بالله يا ظبيات القاع وهو المستوي من الارض قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر فيها
ليلاي الى نفسه والتصريح باسمها الظاهر انما تلذذ ومن هذا القبيل خطاب الاطلال والمنازل
والمنازل او الاستفهام منها كقوله امن آل سلمى سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث الاثافي والديار البلاقع وكالتحقير كقوله تعالى حكاية عن
الكفار هل ندلكم على رجل ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفي خلق جديد يعنون محمدا صلى الله
عليه وآله وسلم كانهم لم يكونوا يعرفون منه الا انه رجل ما وهو عندهم اظهر من الشمس وكالتعريض في
قوله تعالى وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين وكغير ذلك من الاعتبارات ومنه اي من المعنوي
القول بالموجب وهو ضربان احدهما ان يقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له اي لذلك الشيء
حكم فتثبتها لغيره اي فتثبت انت في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير تعرض لثبوته
له او نفيه عنه اي من غير تعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك الغير او لانتفائه عن ذلك الغير نحو
يقولون لئن رجعنا الى المدينة ليخرجن الاعز منها الاذل ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين فالاعز
صفة وقعت في كلام المنافقين كناية عن فريقهم والاذل كناية عن المؤمنين وقد اثبتوا لفريقهم الحكم

عنه بالاعز الاخراج فاثبت الله تعالى في الرد عليهم صفة العزة لغير فريقهم وهو الله ورسوله والمؤمنون

ولم يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي هو الاخراج للموصوفين بالعزة اعني الله ورسوله والمؤمنين

ولا لنفيه عنهم والثاني حمل لفظ وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اي ذلك الكون خلاف مراده من المعاني

التي يحتملها ذلك اللفظ بذكر متعلقه متعلق بالحمل اي يحمل على خلاف مراده بان يذكر متعلق ذلك

اللفظ كقوله قلت ثقلت اذ اتيت مرارا قال ثقلت كاهلي بالايادي فلفظ ثقلت وقع في

كلام الغير بمعنى حملتك المؤنة وثقلتك بالاتيان مرة بعد اخرى فحمله على تثقيل عاتقه بالايادي

والمنن والنعم وبعده قلت طولت قال لا بل تطولت وابرمت قال حبل ودادي اي طولت الاقامة

والاتيان وابرمت اي امللت فابرم ايضا الحكم والتطول التفضل والانعام فقوله ابرمت ايضا

من هذا القبيل واما قول الشاعر واخوان حسبتهم دروعا فكانوها ولكن للاعادي وخلتهم

سهاما صائبات فكانوها ولكن في فؤادي وقالوا قد صفت منا قلوب لقد صدقوا ولكن

عن ودادي فالبيت الثالث من هذا القبيل والبيتان الاولان قريب منه لان اللفظ المحمول

على معنى آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه ومعنى حمله على خلاف ذلك المعنى منه اي من

الاطراد وهو ان تاتي باسماء الممدوح او غيره واسماء ابائه على ترتيب الولادة من غير تكلف

في السبك يسمى اطرادا لان تلك الاسماء في تحدرها كالماء الجاري في اطراده وسهولة انسجامه

كقوله ان يقتلوك فقد ثللت عروشهم بعتيبة بن الحارث بن شهاب يقال ثل الله عروشهم

اي هدم ملكهم ويقال للقوم اذا ذهب عزهم وتضعضعت حالهم قد ثل عرشهم اي ان تبجحوا

بقتلك وصاروا يفرحون به فقد اثرت في عزهم وهدمت اساس مجدهم بقتل رئيسهم عتيبة

ابن الحارث ومنه قوله عليه السلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق بن ابراهيم

هذا تمام الكلام في المحسن المعنوي واما اللفظي من الوجوه المحسنة المذكورة فمنه الجناس بكسر

فمنه الجناس بين اللفظين هو تشابههما في اللفظ اي في التلفظ فيخرج التشابه في المعنى نحو اسد

وسبع او في مجرد عدد الحروف نحو ضرب وعلم او في مجرد الوزن نحو ضرب وقتل ثم وجوه التشابه

في اللفظ كثيرة يجوز تفصيلها والجناس ضربان تام وغير تام والتام منه ان يتفقا اي اللفظان

في انواع الحروف فكل من الالف والباء والتاء الى الياء نوع آخر من انواع الحروف فيخرج نحو يفرح

ويمرح وفي اعدادها فيخرج نحو الساق والمساق وفي هيئاتها فيخرج نحو البرد والبرد

بفتح احدهما وضم الآخر لان هيئة الكلمة هي كيفية تحصل لها باعتبار حركات الحروف وسكناتها نحو

للفاعل وضرب المبني

ضرب فعل على هيئة واحدة بخلاف ضرب المبني للمفعول وفي ترتيبها اي تقديم بعض الحروف وتاخير

بعض وتاخيره عشره وبه يخرج نحو الفتح والحتف وجعل محسن هذا القسم على التام حسن الافادة

مع ان صورته صورة الاعادة فان كانا اي اللفظان المتفقان في جميع ما ذكر من نوع واحد من انواع

الكلمة كاسمين او فعلين او حرفين سمي متماثلا لان التماثل هو الاتحاد في النوع ثم الاسمان اما

متفقان في الافراد والجمعية بان يكونا مفردين نحو يوم تقوم الساعة اي القيامة يقسم المجرمون

ما لبثوا غير ساعة من ساعات الايام او جمعين نحو قول الشاعر حدق الآجال آجال والهوى للمرء

قتال الاول جمع اجل بالكسر وهو القطيع من بقر الوحش والثاني جمع اجل والمراد به منتهى الاعمار

او مختلفين نحو فلان طويل النجاد طويل النجاد الاول مفرد والثاني جمع نجد وهو ما ارتفع من

الارض وان كانا اي اللفظان المتفقان فيما ذكر من نوعين اسم وفعل او اسم وحرف او فعل وحرف

اسم وحرف وفعل وحرف سمي مستوفى في الاسم والفعل كقوله اي قول ابي تمام ما مات من كرم

الزمان فانه يحيى لدى يحيى بن عبد الله لانه يحيي الكرم ويجدده وايضا تقسيم آخر للتام وهو

انه ان كان احد لفظيه اي لفظي التجنيس التام مركبا والآخر مفردا سمي جناس التركيب بعد ان يكون

التجنيس جناس التركيب فان اتفقا اي لفظا التجنيس الذي احدهما مركب والآخر مفرد في الخط

خص هذا النوع من جناس التركيب باسم المتشابه لاتفاق لفظيه في الخط ايضا كقوله اي قول

ابي الفتح البستي اذا ملك لم يكن ذا هبة اي صاحب هبة فدعه فدولته ذاهبة اي غير باقية وكقوله

العلاء مطايا مطايا وجدتك منايا منايا لك عنها البين عن يقطع قطا فعل ماض بامر فيه

مطايا منايا وإلا اي وان لم يتفق اللفظان اللذان احدهما مفرد والآخر مركب في الخط خص

هذا النوع من جناس التركيب باسم المفروق لافتراق اللفظين في الخط كقوله اي قول ابي الفتح

كلكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا اي عاملنا بالجميل فان قلت

يدخل في قوله والاخص باسم المفروق ما يكون اللفظ المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة كقوله

الحريري ولا تله عن تذكار ذنبك وابكه بدمع يضاهي الوبل حال المصاب ومثل لعينيك

الحمام ووقعه وروعة ملقاه ومطعم صابه فالثاني مركب من صاب اسم من مطعم والصاب

عصارة شجرة مرة والمصاب الاول بالفتح مفعل من صاب المطر اذا نزل وهما غير متفقين في الخط

فهل يبقى مفروقا قلت لا اذ يجب في المفروق ان لا يكون المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة بل من كلمتين

والتقسيم ان المركب ان كان مركبا من كلمة وبعض كلمة سمي التجنيس مرفوا والا فاما متشابه او مفروق

قال الحكم قد اخذ الجام ولا جام لنا ما الذي ضر مدير الجام لو جاملنا

بذلك في الايضاح هي عبارة الكتاب تام هذا اذا كان اللفظان متفقين في انواع الحروف
واعدادها وهيئاتها وترتيبها وان لم يكونا متفقين في ذلك فهو اربعة اقسام لان عدم الاتفاق في
ذلك اما ان يكون بالاختلاف في انواع الحروف وفي اعدادها او في هيئاتها او في ترتيبها لا
لو اختلفا في اثنين من ذلك واكثر لم يبق الاتفاق الا في النوع والعدد مثلا او في الهيئة و
العدد فقط لم يعد ذلك من باب التجنيس لبعد التشابه بينهما فلهذا انحصر كونه في الاقسام الاربعة
وان اختلفا وهو عطف على الجملة الاسمية اعني قوله والتام منه ان يتفقا او على مقدر اي هذا ان
اتفقا فيما ذكر وان اختلفا اي لفظا المتجانسين في هيئة الحروف فقط واتفقا في النوع والعدد و
الترتيب سمي التجنيس محرفا لانحراف هيئة احد اللفظين عن هيئة الاخر والاختلاف قد يكون في الحركة
كقولهم جبة البرد جنة البرد والمراد لفظا البرد بالضم والبرد بالفتح واما لفظ الجبة والجنة فمن التجنيس
اللاحق ونحوه اي نحو قولهم جبة البرد جنة البرد في كونه من التجنيس المحرف كون الاختلاف في الهيئة
فقط قولهم الجاهل اما مفرط او مفرط لان الراء من مفرط وان كان مشددا والمشدد حرفان وهذا
يقتضي ان يكون مفرط ومفرط مختلفين في عدد الحروف لكن لما كان الحرف المشدد يرتفع اللسان عنهما دفعة
واحدة كحرف واحد عد حرفا واحدا فكانه في الصورة حرف واحد ذو هيئة بتركيبه والى هذا اشار بقوله
والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف فعلى هذا الراء من مفرط حرف مكسور كالراء من مفرط و
الاختلاف بينهما في الهيئة فقط وهو ان الفاء من الاول ساكن ومن الثاني متحرك وهذا نوع اخر من الاختلاف
غير الاول وغير قولهم البدعة شرك الشرك وقد يكون الاختلاف في الحركة والسكون كقولهم البدعة
شرك الشرك فان الشين من الاول مفتوح ومن الثاني مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثاني
ساكن وان اختلفا في اعدادها اي وان اختلف لفظا المتجانسين في اعداد الحروف بان يكون حروف
احدهما اكثر من الاخر بحيث اذا حذف الزائد اتفقا في النوع والهيئة والترتيب سمي الجناس ناقصا لنقصان
احد اللفظين عن الاخر وهو ستة اقسام لان الزائد اما حرف واحد او اكثر وعلى التقديرين فهو اما
في الاول او الوسط او الاخر والى هذا اشار بقوله وذلك الاختلاف اما بحرف واحد في الاول مثل
والتفت الساق بالساق الى ربك يومئذ المساق او في الوسط نحو جدي جهدي او في الاخر كقوله اي قول
ابي تمام يمدون من ايد عواص عواصم تصول باسياف قواض قواضب من في ايد صفة موصوف محذوف
اي يمدون سواعد من ايد ومن زائدة على مذهب الاخفش او للتبعيض مثلها في قولهم هز من عطفه
بالجملة هو الواقع موقع مفعول يمدون عواص جمع عاصية من عصاه ضربه بالسيف عواصم من عصمه

حفظ وحماه وقواض من قضا عليه حكم وقواضب من قضبه قطعه اي يمدون للضرب يوم الحرب ايديا
ضاربات للاعداء حاميات للاولياء صائلات على الاقران بسيوف حاكمة بالقتل قاطعة
وربما يسمى هذا القسم الذي تكون زيادة الحرف في الاخر مطرفا ووجه حسنه انك توهم قبل
ورود آخر الكلمة كالميم من عواصم انها هي الكلمة التي مضت وانما اتي بها تاكيدا للاولى
حتى اذا تمكن آخرها في نفسك ووعاه سمعك انصرف عنك ذلك التوهم وحصل لك فائدة
بعد اليأس منها واما باكثر عطف على قوله اما بحرف ولم يذكر من هذا الاقسام الا واحدا وهو ما يكون
الزيادة في الاخر كقولها اي قول الخنساء ان البكاء هو الشفاء من الجوى اي حرقة القلب بين
الجوانح وربما يسمى هذا الذي يكون باكثر من حرف مذيلا وان اختلفا في انواعها اي ان اختلف
لفظا المتجانسين في انواع الحروف فيشترط ان لا يقع الاختلاف باكثر من حرف واحد والا لبعد
بينهما التشابه ولم يبق التجانس كلفظي نصر ونكل ولفظي ضرب في مزق ولفظي ضرب وسلب
ثم الحرفان اللذان وقع بينهما الاختلاف ان كانا متقاربين في المخرج سمي هذا الجناس مضارعا
وهو ثلاثة اضرب لان الحرف الاجنبي اما في الاول نحو بيني وبين كني ليل دامس وطريق طامس
او في الوسط نحو وهم ينهون عنه وينأون عنه او في الاخر نحو الخيل معقود بنواصيها الخير الى
ما بين الدال والطاء وما بين الهاء والهمزة وما بين اللام والراء من تقارب المخرج والا اي وان لم
يكن الحرفان متقاربين سمي لاحقا وهو ايضا اما في الاول نحو ويل لكل همزة لمزة الهمز الكسر واللمز
الطعن وشاع استعمالهما في الكسر من اعراض الناس والطعن فيهم وبناء فعلة يدل على الاعتياد ولا
يقال ضحكة ولعنة الا للمكثر المتعود او في الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون في الارض بغير الحق و
بما كنتم تمرحون والاولى ان يمثل بقوله تعالى انه على ذلك لشهيد وانه لحب الخير لشديد لان في عدم
تقارب الفاء والميم نظرا او في الاخر نحو واذا جاءهم امر من الامن وان اختلفا في ترتيبها
اي وان اختلف لفظا المتجانسين في ترتيب الحروف بان يتفقا في النوع والعدد والهيئة لكن
قدم في احد اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الاخر سمي هذا النوع تجنيس القلب وهو
ضربان لانه ان وقع الحرف الاخر من الكلمة الاولى اولا من الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب
سمي قلب كل والا سمي قلب بعض واليهما اشار بقوله نحو حسامه فتح لاوليائه حتف لاعدائه
اي حسامه فتح للاحباب وحتف للاعداء ويسمى قلب كل ونحو اللهم استر عوراتنا
وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض واذا وقع احدهما اي احد المتجانسين في اول البيت والمجانس الاخر

في آخره

في آخر ويسمى تجنيس القلب حينئذ مقلوبا مجنحا لأن اللفظين كأنهما جناحان للبيت كقوله لاح أنوار
الهدى من كفه في كل حال وإذا ولي أحد المتجانسين سواء كان جناس القلب أو غيره ولهذا ذكره
بالاسم الظاهر دون المضمر المتجانس الآخر يسمى الجناس مزدوجا ومكررا ومرددا نحو وجئتك
من سبأ بنبأ يقين ونحو قولهم من طلب شيئا وجد وجد وقولهم النبيذ بغير النغم غم وبغير
الدسم سم ومثل عواصم عواصم وقواض قواضب كقولك حسام للأولياء وللأعداء فتح و
حتف وقد يطلق التجنيس على توافق اللفظين في الكتابة ويسمى تجنيسا خطيا كقوله تعالى والذي
هو يطعمني ويسقين وإذا مرضت فهو يشفين وكقوله عليه السلام عليكم بالأبكار فإنهن أشد
حبا وأقل خبا وكقولهم غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك
تهدا بهذا وقد يعد من هذا النوع ما لم ينظر فيه إلى الحروف أيضا كقولهم في مسعود متى نعق
وفي المستنصر بترجمة السيء بغير حجة وقيل لفاضل استنصح ثقة أبتر بتصحيف فقال أبيت
بتصحيف ويلحق بالجناس شيئان أحدهما أن يجمع اللفظين الاشتقاق وهو توافق الكلمتين
في الحروف الأصول مع الترتيب والاتفاق في أصل المعنى نحو فأقم وجهك للدين القيم فإنهما مشتقان
من قام يقوم والثاني أن يجمعهما أي اللفظين المشابهة وهو ما يشبه الاشتقاق وليس باشتقاق
وذلك بأن يوجد في كل من اللفظين جميع ما يوجد في الآخر من الحروف أو أكثر لكن لا يرجعان إلى
أصل واحد في الاشتقاق نحو قال إني لعملكم من القالين فإن قال من القول والقالين من القلى
ونحو قوله تعالى اثاقلتم إلى الأرض أرضيتم بالحياة الدنيا وبهذا يعرف أن ليس المراد بما يشبه
الاشتقاق الاشتقاق الكبير وذلك لأن الاشتقاق الكبير هو الاتفاق في الحروف الأصول
من غير رعاية الترتيب مثل القمر والرقم والمرق ونحو ذلك في الأرض مع أرضيتم ليس من هذا
القبيل وهو ظاهر من أنواع التجنيس تجنيس الإشارة وهو أن لا يظهر التجنيس باللفظ بل بالإشارة
كقوله حلقت لحية موسى باسمه وبهارون إذا ما قلبا ومنها أي من اللفظي رد العجز على الصدر
وهو في النثر أن يجعل أحد اللفظين المكررين أعني المتفقين في اللفظ والمعنى والمتجانسين أي
المتشابهين في اللفظ دون المعنى أو الملحقين بهما أي بالمتجانسين وهما اللفظان يجمعهما الاشتقاق
أو شبه الاشتقاق في أول الفقرة وقد عرفت معناها واللفظ الآخر في آخرها أي آخر الفقرة
فيكون أربعة أقسام أحدها أن يكون اللفظان مكررين نحو وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه والثاني
أن يكونا متجانسين نحو سائل اللئيم يرجع ودمعه سائل الأول من السؤال والثاني من السيلان.

ان يجمع اللفظين الاشتقاق نحو استغفروا ربكم انه كان غفارا والرابع ان يجمعهما شبه الاشتقاق

نحو قال انى لعملكم من القالين وهو فى النظم ان يكون احدهما اى احد اللفظين المكررين او المتجانسين

او الملحقين بهما فى اخر البيت واللفظ الاخر فى صدر المصراع الاول او حشوه او اخره او صدر المصراع

الثانى واعترض صاحب المفتاح قسما اخر وان يكون اللفظ الاخر فى حشو المصراع الثانى نحو فى علية

حلية عند صدية وعهده تشتهر مشتهر ورأى المصنف تركه اولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على

الصدر لا صدارة لحشو المصراع الثانى اصلا بخلاف المصراع الاول فانه معتبر عنده اربعة وهو ان يقع

اللفظ الاخر فى صدر المصراع الاول او حشوه او عجزه او صدر المصراع الثانى وعلى كل تقدير

فاللفظان اما مكرران او متجانسان او ملحقان بهما يصير ثنى عشر حاصلة من ضرب اربعة فى ثلثة

وباعتبار ان الملحقين قسمان لانهما اما ان يجمعهما الاشتقاق او شبه الاشتقاق تصير الاقسام ستة عشر حاصلة

من ضرب اربعة فى اربعة لكن المصنف لم يورد من شبه الاشتقاق الا مثالا واحدا اما لعدم الظفر

بالامثلة الثلثة الباقية واما اكتفاء بامثلة الاشتقاق فبهذا الاعتبار اورد ثلثة عشر مثالا

اما ما يكون اللفظان مكررين فنحو ما يكون احد اللفظين فى اخر البيت واللفظ الاخر فى صدر المصراع

الاول كقوله سريع الى ابن العم يلطم وجهه وليس الى داعى الندى بسريع وما يكون اللفظ الاخر فى

حشو المصراع الاول مثل قوله اى قول الصمة بن عبد الله القشيرى تمتع من شميم عرار نجد فما بعد العشية

من عرار هى وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة وموضع من عرار رفع على انه اسم ما ومن زائدة وتمتع

مفعولا قول فى قوله اقول لصاحبى والعيس تهوى بنا بين المنيفة فالضمار وسوا جاد دفيق وبائد

عصتنا وانه فحل لتشرع بين هضبين الوضعين واقول فى اثناء ذلك وتلهفا استمتع بشميم عرار

نجد فانا نعدمه اذا امسينا لخروجنا من ارض نجد ومنابته وما يكون اللفظ الاخر فى اخر المصراع الاول

مثل قوله اى قول ابى تمام ومن كان بالبيض الكواعب مغرما فما زلت بالبيض القواضب مغرما

موالعا فما زلت بالبيض يعنى بالسيوف القواضب القواطع مغرما وما يكون اللفظ الاخر فى صدر المصراع

الثانى مثل قوله وان لم يكن الا معرج ساعة قليلا فانى نافع لى قليلها وقبله الما على الدار التى لو

وجدتها بها اهلها ما كان وحشا مقيلها الالمام النزول القليل والتعريج على الشئ الاقامة عليه

والنصب معرج على انه خبر لم يكن واسمه ضمير الالمام وقليلا صفة مؤكدة لان القلة تفهم من اضافة

التعريج الى الساعة ويجوز ان يريد لا تعريجا قليلا فى ساعة فيكون الصفة مقيدة وقليلها فاعل ناضح

او هو مبتدأ ونافع خبره والضمير فى قليلها للساعة اى قليل التعريج فى الساعة يعنى قصاعلى الدار التى

مقدم عليه والجملة فى محل الرفع على انه خبر ان

لو وجدتها

لو وجدتها ما هو له فما كان موضعها موحشا خاليا لكثرة اهلها وكثرة النعم فيها وان لم يكن الماء كما
به لا تفرح بها عرفات قليلها ينفعني ويبقى غليل وجدي واما اذا كان اللفظان متجانسين فما يقع احدهما
في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول القاضي الارجاني دعاني اي تركاني من
ملامكما سفاها هو الخفة وقلة العقل فداعي الشوق قبلكما دعاني من الدعاء وما يكون المجانس الاخر
في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول الثعالبي واذا البلابل جمع بلبل وهو الطائر المعروف افصحت
بلغاتها فانف البلابل جمع بلبال وهو الحزن باحتساء بلابل جمع بلبلة بالضم وهي ابريق فيه الخمر اي
الشراب المقصود بالتمثيل هو البلابل الثالث لتنبيهه الاول واما بالتنبيه الى الثاني فهو من هذا الباب
على مذهب السكاكي دون المصنف وما يكون المجانس الاخر في اخر المصراع الاول مثل قوله اي قول
الحريري فمشغوف بآيات المثاني اي القران قال الجوهري المثاني من القران ما كان اقل من المائتين وتسمى
فاتحة الكتاب ايضا مثاني لانها تثنى في كل صلاة ويسمى جميع القران مثاني ايضا لاقتران اية الرحمة
باية العذاب ومفتون برنات المثاني اي بنغمات اوتار المزامير التي ضم طاق منها الى طاق او لانها
مثنى منفصل من الشيء وما يكون المجانس الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول القاضي الارجاني
املتهم ثم تاملتهم فلاح اي ظهر لي ان ليس فيهم فلاح اي فوز ونجاة واما اذا كان اللفظان ملحقين
بالمتجانسين فما يكون احدهما في اخر البيت والاخر في صدر المصراع الاول مثل قوله اي قول البحتري
ضرائب ابدعتها في السماح فلسنا نرى لك فيها ضريبا فالضرائب جمع ضريبة وهي الطبيعة والسجية
او ضربت للرجل فطبع الرجل عليها والضريب المثل واصله المثل في ضرب القداح منهما وجعلا الى صل
واحد والاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في حشو المصراع الاول مثل قوله اي قول امرئ القيس اذا المرء
لم يخزن عليه لسانه فليس على شيء سواه بخزان اي اذا لم يخزن المرء لسانه على نفسه ولم يحفظه مما يعود
ضرره اليه فلا يخزنه على غيره ولا يحفظه مما لا ضرر له فيخزن وخزان مما يجمعهما الاشتقاق وقوله اي قول
ابي العلاء لو اختصرتم من الاحسان زرتكم والعذب يهجر اي لما يهجر للافراط في الخصر اي البرودة يعني
ان بعدي عنكم لكثرة انعامكم علي وهذا ايضا مثال لما وقع احد الملحقين في اخر البيت والاخر في
المصراع الاول لا انه من القسم الثاني من الالحاق اعني ما يجمعهما شبه الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر
في اخر المصراع الاول مثل قوله ومنع الوعيد فما وعيدك ضائري اطنين اجنحة الذباب يضير ضائر و
يضير مما يجمعهما الاشتقاق وما يكون الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني مثل قوله اي قول ابي تمام
في مرثية محمد بن حميد حين استشهد ثوى في الثرى من كان يحيا به الثرى ويغمر صرف الدهر نائله

النمر وقد كانت البيض القواضب اي السيوف القواطع في الوغى بواتر اي قواطع فهو حسن لاستعماله

فهي الآن من بعده بتر جمع ابتر اي لم يبق بعده من يستعملها استعماله فبعضها والغرض تجنيسها الاشتقاق

واما الامثلة الثلثة الاول اهملها المصنف فمثال ما يقع احد الملحقين اللذين يجمعهما شبه الاشتقاق

في اخر البيت والملحق الاخر في صدر المصراع الاول قول الحريري ولاح يلحى على جري العنان الى ملهى

فسحقا له من لاح فالاول ماض من اللوح والاخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع الملحق الاخر

في اخر المصراع الاول قوله ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص عاني فالاول من عنى يعني

والثاني من عنا يعنو ومثال ما وقع الملحق الاخر في صدر المصراع الثاني قول الاخر لعمري لقد كان

الثريا مكان ثراءه فاضحى الان مثواه في الثرى فالثراء واوي من الثروة والثرى يائي ومنه اي من

اللفظي السجع وهو قد يطلق على نفس الكلمة الاخيرة من الفقرة باعتبار كونها موافقة للكلمة الاخرى

من الفقرة الاخرى كما سيجيء وقد يطلق على توافقهما والى هذا اشار بقوله قيل وهو تواطؤ الفاصلتين

من النثر على حرف واحد في الاخر وهو معنى قول السكاكي هو في النثر كالقافية في الشعر من حيث

ان القافية هو لفظ في اخر الابيات اما الكلمة برأسها او الحروف الاخيرة منها او غير ذلك على تفصيل

المذاهب لا يطلق القافية على تواطؤ الكلمتين من اواخر الابيات على حرف واحد وانما اراد السكاكي

بالاسجاع حيث قال انها في النثر كالقوافي في الشعر الالفاظ المتواطئة عليها في اواخر الفقرة وهي

التي يقال لها الفواصل ولذا ذكرها بلفظ الجمع والحاصل انه لم يرد بالاسجاع معنى المصدر كما اراد

المصنف فقوله وهو معنى قول السكاكي معناه ان هذا مقصود كلام السكاكي ومحصوله بعينه كما ان

القوافي هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الابيات كذلك الاسجاع هي الالفاظ المتوافقة في اواخر الفقر

وكما ان التقفية هي توافقها فكذلك التسجيع بمعنى المصدر ههنا توافقها فلذلك السجع بمعنى المصدر

مطرف ان اختلفتا اي الفاصلتان في الوزن نحو ما لكم لا ترجون لله وقارا وقد خلقكم اطوارا فان الوقار

والاطوار مختلفتان وزنا والا وان لم تختلف الفاصلتان في الوزن فان كان ما في احدى القرينتين

من الالفاظ او اكثره اي اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله اي يقابل ما في احدى القرينتين

من القرينة الاخرى في الوزن والتقفية اي التوافق على الحرف الاخير فترصيع نحو فهو يطبع الاسجاع

بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فجميع ما في القرينة الثانية يوافق ما يقابله من الاولى في

الوزن والتقفية واما لفظة فهو فلا يقابلها شيء من القرينة الثانية ولو قيل بدل الاسماع الاذان

لكان اكثر ما في الثانية موافقا لما يقابله من الاولى والا فان لم يكن ما في احدى القرينتين

لا أكثره مثل ما يقابله من الأخرى فهو السجع المتوازي وذلك أن يكون ما في إحدى القرينتين أو
أكثره مثل ما يقابله من الأخرى مختلفين في الوزن والتقفية جميعا نحو فيها سرر مرفوعة وأكواب
موضوعة أو في الوزن فقط نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات عصفا أو التقفية فقط كقولك حصل الناطق
والصامت وهلك الحاسد والشامت ولا يكون لكل كلمة من إحدى القرينتين مقابل من الأخرى نحو
إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر قال ابن الأثير السجع يحتاج إلى أربع شرائط اختيار مفردات الألفاظ
واختيار التأليف وكون اللفظ تابعا للمعنى لا عكسه وكون كل واحد من القرينتين دالا على معنى غير
وإلا كان تطويلا كقول الصابي الحمد لله الذي لا تدركه الأعين بألحاظها ولا تحده الألسن بألفاظها
ولا تخلقه العصور بمرورها ولا تهرمه الدهور بكرورها والصلاة على من لم ير للكفر أثرا إلا طمسه
ومحاه ولا رسما إلا أزاله وعفاه إذ لا فرق بين مرور العصور وكرور الدهور ولا بين محو الأثر و
عفاء الرسم قال وأحسن السجع ما تساوت قرائنه نحو في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود
ثم أي بعده ما طالت قرينته الثانية لا أحسن ما طالت قرينته الثانية نحو والنجم إذا هوى ما ضل صاحبكم
وما غوى أو قرينته الثالثة نحو خذوه فغلوه ثم الجحيم صلوه ولا يحسن أن يؤتى بقرينة بعدها قرينة
أخرى أقصر منها قصرا كثيرا قال ابن الأثير السجع ثلاثة أقسام الأول أن يكون الفصلان متساويين
كقوله تعالى فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر والثاني أن يكون الثاني أطول من الأول لا
طولا يخرج عن الاعتدال كثيرا وإلا كان قبيحا كقوله تعالى وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لقد جئتم شيئا
إدا تكاد السموات يتفطرن منه وتنشق الأرض وتخر الجبال هدا فإن الأول ثمان لفظات والثاني
تسع ولفظ القرآن عشرين ويستثنى منه ما كان على ثلاث فقرات فإن الأوليين يحسبان بعدة واحدة ثم تأتي
الثالثة بحيث تزيد عليهما طولا ويجوز أن تجيء مساوية لهما كقوله تعالى وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين
في سدر مخضود وطلح منضود وظل ممدود فهذه الثلاث كل منها من لفظتين ولو جعلت الثالثة منها
خمس لفظات أو ستا كان حسنا والثالث أن يكون الآخر أقصر من الأول وهو عندي عيب فاحش لأن
السجع قد استوفى أمده في الأول بطوله فإذا جاء الثاني قصيرا بقي الإنسان عند سماعه كمن يريد الانتهاء
إلى غاية فيعثر دونها ثم السجع إما قصير وإما طويل والقصير هو أحسن لقرب الفواصل المسجوعة من سمع
السامع وأيضا هو أوعر مسلكا لأن المعنى إذا صيغ بألفاظ قليلة عسر مواطأة السجع فيه وأحسن القصير
ما كان على لفظتين ومنه ما يكون من ثلاثة إلى عشرة وما زاد عليها فهو من الطويل ومنه ما يقرب من
القصير بأن يكون تأليفه من إحدى عشرة إلى اثنتي عشرة وأكثره خمس عشرة لفظة كقوله تعالى وإذا أذقنا

الا انّا متى ما حرّكنا الابيات لا وهلة احدى عشرة والثانية ثلث عشرة والاسجاع مبنيّة على سكون الاعجاز
اي اواخر فواصل القراين لان الغرض من التسجيع ان يزاوج بين الفواصل ولا يتم ذلك في كل صورة الا
بالوقف والبناء على السكون كقولهم ما ابعد ما فات وما اقرب ما هو آت فانه لو اعتبر الحركة
لفات السجع لان التاء من فات مفتوح ومن آت مكسور منوّن وهذا غير جارٍ في القوافي ولا وافٍ
بالغرض من تزاوج الفواصل اذ رايتهم يخرجون الكلم عن اوضاعها للازدواج فيقولون اتيتك بالغدايا
والعشايا اي بالغدوات ومثابة للطعام وهنأني ومرأني اي امرأني واخذه ما قدم وما حدث اي حدث بالفتح
مع ان قياسه حَدُث بالضم لمخالفة للغة فما ظنك بهم في ذلك قيل ولا يقال في القرآن اسجاع لان السجع
في الاصل هدير الحمام ونحوها بل يقال فواصل وهذا مشعر بان السجع هو الكلمة الاخيرة من الفقرة
اذ لا يقال الفواصل لاها وقيل السجع غير مختص بالنثر بل يجري في النظم ايضا ومثاله من النظم قول
ابي تمام تجلّى به رشدي واثرت به يدي وفاض به ثمدي هو الماء القليل واصله في الماء واوري
به زندي اي صار ذا اورى في هذا عبارة عن الظفر بالمطلوب واما اوري بفتح الهمزة وكسر الراء على انه
مضارع متكلم من اوريت الزند اخرجت ناره فغلط وتصحيف في الضمائر في به عائدة الى الممدوح في
البيت السابق وهو قوله ساحمد نصرا ما حييت فانني لاعلم ان قد جل نصر من الحمد ومن السجع
على هذا القول يعني القول بعدم الاختصاص بالنثر ما يسمى التشطير وهو جعل كل من شطري البيت
سجعة مخالفة لاختها اي السجعة التي هي في الشطر الاخر وقوله سجعة ينبغي ان ينصب على المصدر اي يجعل
كل من شطري البيت مسجوعا سجعة مخالفة للسجعة التي في الشطر الاخر لانه المفعول الثاني لجعل لان
الشطر ليس بسجعة ويجوز ان يسمى كل فقرتين مسجعتين سجعة تسمية للكل باسم جزئه فقول الحريري
لنا اشقدت غارب الاغتراب وانات لمتربة عن الاتراب سجعة وقوله طوحت به طوائح الزمن الى
صنعاء اليمن سجعة اخرى كقوله اي قول ابي تمام يمدح المعتصم بالله حين فتح عمورية تدبير معتصم بالله
منتقم لله مرتغب في الله اي راغب فيما يقربه من رضوانه مرتقب اي منتظر ثوابا وخائف عقابا فالشطر
الاول سجعة مبنية على الميم والثاني على الباء وقوله تدبير مبتدأ وخبره في البيت الثالث وهو قوله
لم يرم قوما ولم ينهد الى بلد الا تقدمه جيش من الرعب ومن السجع على القول بجريانه في النظم
ما يسمى التصريع وهو جعل العروض مقفاة تقفية الضرب والعروض هو آخر المصراع الاول من
البيت والضرب آخر المصراع الثاني منه قال ابن الاثير التصريع ينقسم الى سبع مراتب الاولى ان يكون
كل مصراع مستقلا بنفسه في فهم معناه ويسمى التصريع الكامل كقول امرء القيس افاطم مهلا

بعد هذا

بعد هذا الدلل وإن كنت قد أزمعت هجري فأجملي الثالثة أن يكون الأول غير محتاج إلى الثاني
فإن جاء مرتبطا به كقوله أيضا قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
فحومل الثالثة أن يكون المصراعان بحيث يصح وضع كل منهما موضع الآخر كقول ابن الحجاج البغدادي
من شروط الصبوح في المهرجان خفة الشرب مع خلو المكان الرابعة أن لا يفهم معنى الأول إلا بالثاني
ويسمى التصريع الناقص كقول أبي الطيب مغاني الشعب طيبا في المغاني بمنزلة الربيع من الزمان
الخامسة أن يكون التصريع بلفظة واحدة في المصراعين ويسمى التصريع المكرر وهو ضربان لأن
اللفظة إما متحدة المعنى في المصراعين كقول عبيد الأبرص فكل ذي غيبة يؤوب وغائب الموت
لا يؤوب وهذا أنزل درجة وإما مختلفة المعنى لكونه مجازا كقول أبي تمام فتى كان شربا للعفاة
ومرتعا فأصبح للهندية البيض مرتعا السادسة أن يكون المصراع الأول معلقا على صفة يأتي
ذكرها في الثاني ويسمى التعليق كقول امرئ القيس ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي بصبح
وما الإصباح منك بأمثل لأن الأول معلق بصبح وهذا معيب جدا السابعة أن يكون
التصريع في البيت مخالفا لقافيته ويسمى التصريع المشطور كقول أبي نواس أقلني قد ندمت
من الذنوب وبالإقرار عذت من الجحود فصرع بالباء ثم قفاه بالدال انتهى كلامه ولا يخفى
أن التسابيع خارجة عما نحن فيه ومنه أي ومن اللفظي الموازنة وهي تساوي الفاصلتين أي
الكلمتين الأخيرتين من الفقرتين أو من المصراعين في الوزن دون التقفية نحو ونمارق مصفوفة
وزرابي مبثوثة فلفظا مصفوفة ومبثوثة متساويان في الوزن لا في التقفية إذ الأول
على الفاء والثاني على الثاء ولا عبرة بتاء التأنيث على ما بين في علم القوافي ومثله قوله هو
الشمس قدرا والملوك كواكب هو البحر جودا والكرام جداول والظاهر من قوله دون التقفية
أنه يجب في الموازنة أن لا تتساوى الفاصلتان في التقفية فيكون بينها وبين السجع تباين و
يحتمل أن يراد أنه يشترط فيها التساوي في الوزن ولا يشترط التساوي في التقفية فيكون بينها
وبين السجع عموم وخصوص من وجه لتصادقهما في مثل سرر مرفوعة وأكواب موضوعة وصدق الموازنة
بدون السجع في مثل ونمارق مصفوفة وزرابي مبثوثة وبالعكس في مثل ما لكم لا ترجون لله
وقارا وقد خلقكم أطوارا وأما ما ذكره ابن الأثير في المثل السائر من أن الموازنة هي تساوي
فواصل النثر ومصاريع البيت في الوزن لا في الحروف أيضا كما في السجع فكل سجع موازنة وليس
كل موازنة سجعا فمبني على أنه يشترط في السجع تساوي الفاصلتين في الوزن ولا يشترط في الموازنة

تساويهما في الحرف الاخير كشديد وقريب ونحو ذلك فان كان اي ثم اذا تساوى الفاصلتان في الوزن
دون التقفية فان كان ما في احدى القرينتين او اكثره مثل ما يقابله من الالفاظ من القرينة الاخرى في
الوزن سواء كان مثله في التقفية او لم يكن خص هذا النوع من الموازنة باسم المماثلة فهي من الموازنة
بمنزلة الترصيع من السجع ولما كان في كلام البعض ما يشعر بان الموازنة المفسرة بما فسر به المماثلة
مما يختص بالشعر قصد بهذا المثال الامر لا النثر ومثال الامر الشعر تنبيها على انها تجري في النثر والنظم
جميعا ولا تختص بالنظم على ما هو مذهب البعض وعلم منه ان المماثلة لا تختص بالنثر كما سبق الى الوهم
من قوله هي تساوي الفاصلتين فقال نحو وآتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم
وقوله اي قول ابي تمام مها الوحش الا ان هاتا اوانس اي هذه النساء اوانس
بك وتلك اي مها الوحش نوافر قنا الخط الا ان تلك القنا ذوابل والنساء نواضر لان يولاتها
الظاهر ان الاكثر في البيت مما يكون اكثر ما في احدى القرينتين مثل ما يقابله من الاخرى لا جميعه
لا يتفق تماثل الوزن في آتيناهما وهديناهما وكذا في هاتا وتلك ومثال الجميع قول البحتري
فاحجم لما لم يجد فيك مطمعا واقدم لما لم يجد عنك مهربا ومنه اي ومن اللفظي القلب وهو ان يكون
الكلام بحيث لو عكسته وبدأت من حرفه الاخير الى الحرف الاول كان الحاصل بعينه هو هذا الكلام
وهو قد يكون في النظم وقد يكون في النثر اما في النظم فقد يكون بحيث يكون كل من المصراعين قلبا
للآخر كقوله ارانا الاله هلالا انارا وقد لا يكون كذلك بل يكون مجموع البيت قلبا لمجموعه كقوله
اي كقول القاضي الارجاني مودته تدوم لكل هول وهل كل مودته تدوم واما في النثر فاشار
اليه بقوله وفي التنزيل كل في فلك وربك فكبر والحرف المشدد في هذا الباب في حكم المخفف لان
المعتبر هو الحروف المكتوبة ومنه اي ومن اللفظي التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين وهو
بناء البيت على قافيتين يصح المعنى عند الوقوف على كل منهما اي من القافيتين فان قيل كان عليه ان يقول
يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على كل منهما لان التشريع ان يكون الشعر مستقيما على القافيتين
وفيه لانهم فسروه بان يبني الشاعر ابيات القصيدة ذات قافيتين على بحرين او ضربين من بحر واحد
فعلى اي القافيتين وقفت كان شعرا مستقيما والجواب ان لفظ القافيتين مشعر بذلك فليتامل
كقوله اي قول الحريري يا خاطب الدنيا من خطبة الدنيا الدنية انها شرك الردى اي حبالة
الهلاك وقرارة الاكدار اي مقر الكدورات دار متى ما اضحكت في يومها ابكت غدا بعدا لها من دار
غاراتها لا تنقضي واسيرها لا يفتدى بجلائل الاخطار وهكذا سائر الابيات فهذه الابيات كلها من الكامل

الا انها على القافية الثانية من ضربه الثاني وعلى القافية الاولى من ضربه الثامن والقافية
عند الخليل من آخر حرف في البيت الى اول ساكن يليه مع الحركة التي قبل ذلك الساكن ويوافقه
عنه ايضا ان الحركة التي قبل ذلك الساكن هو اول القافية فالقافية الاولى من قوله يا خاطب
الدنيا هي من حركة الكاف من شركها الى الآخر ومجموع قوله كالردى والقافية الثانية من فتحة
الدال من الاكدار الى الآخر فلفظ دار منه وههنا اقوال اخر مذكورة في علم القوافي ولو قال
منها بناء البيت على قافيتين او اكثر لكان احسن ليشمل نحو قول الحريري جودي على المستهتر الصب
الجوى وتعطفي بوصاله وترحمي ذا المبتلى المتفكر القلب الشجي ثم اكشفي عن حاله لا تظلمي
فان قيل اذا وجد البناء على اكثر من قافيتين فقد وجد البناء على قافيتين قلنا الظاهر من قوله مبنيا
البيت على قافيتين انه يكون مبنيا عليهما فقط ومنها اي من اللفظي لزوم ما لا يلزم ويقال له الالتزام
والتضمين والتشديد والاعنات ايضا وهو ان يجيء قبل حرف الروي وهو الحرف الذي تبنى
عليه القصيدة وتنسب اليه فيقال قصيدة لامية او ميمية او نونية مثلا سمي به من الروي لانه يجمع بين
الابيات من رويت الحبل اذا فتلته وهذا لان الفتل يجمع بين قوى الحبل او من رويت على
البعير اذا شددت عليه الرواء وهو الحبل الذي يجمع به الاحمال او من الري لان البيت يرتوي عنده
فينقطع كما ان عند الارتواء ينقطع الشرب او ما في معناه اي قبل الحرف الذي هو في معنى حرف
الروي من الفاصلة يعني الحرف الذي وقع في فواصل الفقرة موقع حرف الروي في قوافي الابيات
ما ليس بلازم في السجع مثل التزام حرف وحركة يحصل السجع بدونه فقوله من الفاصلة حال
من معناه وقوله ما ليس بلازم فاعل يجيء والمراد ان يجيء ذلك في بيتين او اكثر او فقرتين او اكثر
والا ففي كل بيت يجيء قبل حرف الروي ما ليس بلازم في السجع مثلا قوله قفا نبك من ذكرى
حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل قد جاء قبل اللام ميم مفتوح وهو ليس بلازم
في السجع وانما يتحقق لزوم ما لا يلزم لو جيء في البيت الثاني ايضا بميم وقوله ما ليس بلازم معناه
يؤتى قبل حرف الروي من قافية البيت وقبل ما في معناه من فاصلة الفقرة شيء لا يلزم الاتيان به
في مذهب السجع يعني لو جعل هاتان القافيتان او الفاصلتان مسجعتين لم يحتج الى الاتيان بذلك الشيء ويصح
السجع بدونه وبهذا يظهر فساد ما يقال انه كان ينبغي ان يقول ما ليس بلازم في السجع والقافية ليوافق
قوله قبل حرف الروي او ما في معناه لمجيء ما ليس بلازم في السجع قبل ما هو في معنى الروي من الفاصلة
فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر فالراء بمنزلة حرف الروي ومجيء الهاء قبلها في الفاصلتين

وهو ليس بلازم في السجع لتحقق السجع بدون ذلك مثل فلا تقهر ولا تنهر ولا تظفر ونحو ذلك كذا

نظرا الى تحقق السجع في نحو لا تقهر ولا تنصر ولا تبصر كما ذكر في قوله تعالى اقتربت الساعة وانشق القمر

وان يروا آية يعرضوا ويقولوا سحر مستمر ومجيئه قبل حرف الروي نحو قوله سأشكر عمرا ان تراخت

قيل الابيات لمحمد بن سعيد الكاتب

منيتي أيادي لم تمنن وان هي جلت اي لم تقطع او لم تخلط بمنة وان عظمت في الاناس شكرت الله

نعمته واشكر الي وقد يقال شكرت فلانا أي [illegible] لعمرو [illegible] الحاجات وجعل

الأيادي بدل الاشتمال من عمرو فتى غير محجوب الغنى عن صديقه ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت

زلة النعل كناية عن نزول الشر وانقلاب المراد لان القدم بزلة النعل تزل اي لا يظهر الشكاية اذا

نزل به البلاء وابتلي بالشدة بل يصبر على ما ينوبه من حوادث الزمان وفي طريقته قول الاعرابي اذا

افتقر المرء لم يفتقر وان ايسر المرء ايسر صاحبه رأى خلتي اي فقري من حيث يخفى مكانها لاني

كنت استرها بالتجمل فكانت خلتي قذى عينيه حتى تجلت اي انكشفت وذلك باصلاحه اياها

بأياديه يعني من حسن اهتمامه جعله كالداء الملازم لحدقة العين حتى تلافاه بالاصلاح فحرف الروي هو التاء

وقد جيء قبلها في الابيات بلام مشددة مفتوحة وهو ليس بلازم في مذهب السجع لتحقق السجع

في نحو جلت ومدت ومنت وانشقت ونحو ذلك ففي كل من الآية والابيات نوعان من لزوم

ما لا يلزم احدهما التزام الحرف كالهاء والراء واللام والثاني التزام فتحها وقد يكون الاول بدون الثاني

كالقمر ومستمر وبالعكس كقول ابن الرومي لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل

ساعة يولد والا فما يبكيه منها وانها لاوسع مما كان فيه وارغد حيث التزم فتح ما قبل الدال

فان قلت قد ذكر المصنف في الايضاح ان ذلك قد يكون في غير الفاصلتين ايضا كقول الحريري

وما اشتار العسل من اختار الكسل فانه كما اختار في الفاصلتين اعني العسل والكسل السين

التي يحصل السجع بدونها كذلك قد التزم في اشتار واختار التاء التي يحصل السجع بدونها وهذا

فهل يدخل مثل ذلك في التفسير المذكور قلت يحتمل ان يريد بقوله قبل حرف الروي او ما في معناه

اعم من ان يكون ذلك في حرف القافية والفاصلة او غيرهما لان جميع ما في البيت الحرف الروي

يصدق عليه انه قبل حرف الروي وكذا ما في معناه من الفاصلة فيصدق على التاء في اشتار واختار

انه قبل اللام التي هي بمنزلة حرف الروي لكن هذا بعيد الظاهر ان لزوم ما لا يلزم انما يطلق على ما

يكون في القافية او الفاصلة لانهم فسروه بان يلزم المتكلم في السجع والتقفية قبل حرف الروي ما لا يلزم

من مجيء حركة مخصوصة او حرف بعينه واكثر وان قوله قبل حرف الروي او ما في معناه يعني من حرف القافية

او الفاصلة

او الفاصلة والآلة المناسبات يقول في البيت او الفقرة وقيل في الايضاح وقد يكون ذلك
في غير الفاصلتين ايضا وصفنا ان مثل هذا الاعتبار الذي يبتني لزوم ما يلزم قد يجيء في كلمات
الفقرة والابيات غير الفواصل والقوافي واصل الحسن في ذلك كله يعني في الضرب اللفظي من المحسنات
ان يكون الالفاظ تابعة للمعاني دون العكس اي لا ان يكون المعاني توابع الالفاظ وذلك لان المعاني
اذا تركت على سجيتها طلبت لانفسها الفاظا تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وان اتى بالالفاظ
متكلفة مصنوعة وجعل المعاني تابعة لها كان كظاهر مموه على باطن مشوه ولباس حسن على منظر
قبيح وغمد من ذهب على نصل من خشب ينبغي ان يجتنب عما يفعله بعض المتأخرين الذين لهم شعف
بايراد شيء من المحسنات اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عدة من المحسنات ويجعلون الكلام كأنه غير
مسوق لافادة المعنى فلا يبالون بخفاء الدلالات وركاكة المعاني قال المصنف هذا ما تيسر
لي باذن الله جمعه وتحريره من اصول الفن الثالث بقيت اشياء يذكرها في علم البديع بعض المصنفين
وهو قسمان الاول ما يتعين اهماله ويجب ترك التعرض له اما لعدم دخوله في فن البلاغة او لعدم
كونه راجعا الى تحسين الكلام البليغ وهو ضربان احدهما مثل ما يرجع الى التحسين في الخط دون
اللفظ مع ما فيه من التكلف مثل كون الكلمتين متماثلتين في الخط كما ذكرنا فيما سبق ومثل الموصل
وهو ان يؤتى بكلام يكون كل من كلماته متصلة الحروف كقول الحريري فتنتني فجننتني بتجن
يفتن غب تجني ومثل المقطع وهو ضد الموصل كقوله اوطاوطا وارد لنا ان زرت دارا
قد ود دوا وعد دا وود دا ومثل الخيفاء وهي الرسالة او القصيدة التي يكون حروف احدى كلمتيها
منقوطة باجمعها وحروف الاخرى غير منقوطة باجمعها كقول الحريري الكرم ثبت الله جيش سعوده
يزين الى اخر الرسالة ومثل الرقطاء وهي التي احد حروف كل كلمة منها منقوطة والاخر غير منقوطة
مثل الحذف وهو ان يتكلف الكاتب والشاعر في رسالة او خطبة او قصيدة لا يوجد فيها بعض
حروف المعجم والثاني ما لا اثر له في التحسين قطعا مثل الترديد وهو ان تعلق الكلمة في المصراع او
الفقرة بمعنى ثم تعلقها بمعنى آخر كقوله تعالى حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وكقول زهير
من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا وكقول ابي نواس صفراء لا تنزل الاحزان
ساحتها لو مسها حجر مسته سراء ومثل التعديد وهو ايقاع اسماء مفردة
على سياق واحد مثل ما يجيء ومثل تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متوالية واما لعدم الفائدة
مثاله من القرآن هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز
في ذكره لكونه داخلا فيما ذكرنا مثل ما سماه بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك

ولا التهنئات بكلام يبين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب فقد اورده في الحشو او لكونه مشتملا على تخليط مثل ما سماه حسن البيان وهو كشف المعنى وايصاله الى النفس فانه قد يتحقق مع الايجاز وقد يتحقق مع الاطناب ومع المساواة ايضا القسم الثاني ما لا باس بذكره لاشتماله على فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل القول في السرقات الشعرية وما يتصل بها ومثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء والمصنف ختم الفن الثالث بذكر هذه الاشياء وعقد لها خاتمة مفصلا وختم بذلك ان الخاتمة انما هي خاتمة الفن الثالث ولكنه خاتمة الكتاب فيما بين المتون الثلاثة على ما توهمه بعضهم **خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها** اي بالسرقة مثل الاقتباس والتضمين والحل والعقد والتلميح وغير ذلك مثل القول في الابتداء والتخلص والانتهاء اتفاق القائلين ان كان في الغرض على العموم كالوصف بالشجاعة والسخاء وحسن الوجه والبهاء ونحو ذلك فلا يعد سرقة ولا استعانة ولا اخذا ونحو ذلك مما يؤدي هذا المعنى لتقرره اي لتقرر هذا الغرض العام في العقول والعادات ويشترك فيه الفصيح والاعجم والشاعر والمفحم وان كان اتفاق القائلين في وجه الدلالة على الغرض وهو ان يذكر ما يستدل به على اثبات وصف من الشجاعة والسخاء وغير ذلك كالتشبيه والمجاز والكناية وكذكر هيئات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له اي لاختصاص تلك الهيئات بمن ثبتت تلك الصفة له كوصف الجواد بالتهلل عند ورود العفاة اي السائلين وكوصف البخيل بالعبوس مع سعة ذات اليد فان اشترك الناس في معرفته اي معرفة وجه الدلالة على الغرض لاستقراره فيهما اي في العقول والعادات كتشبيه الشجاع بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول اي فالاتفاق في هذا النوع من وجه الدلالة على الغرض كالاتفاق في الغرض العام في انه لا يعد سرقة ولا اخذا فقوله هو كالاول جزاء لقوله فان اشترك الناس وهذه الجملة الشرطية جزاء لقوله وان كان في وجه الدلالة والا اي وان لم يشترك الناس في معرفته ولم يصل اليه كل احد لكونه مما لا ينال الا بفكر جاز ان يدعى فيه اي في هذا النوع من وجه الدلالة السبق والزيادة بان يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل وان احدهما فيه اكمل من الاخر وان الثاني زاد على الاول او نقص عنه وهو اي ما لا يشترك الناس في معرفته من وجه الدلالة على الغرض ضربان احدهما خاصي في نفسه غريب لا ينال الا بفكر والاخر عامي تصرف فيه بما اخرجه من الابتذال الى الغرابة كما مر في باب التشبيه والاستعارة من تقسيمهما الى الغريب الخاصي والمبتذل العامي ثم مع البقاء على الابتذال او مع التصرف فيه بما يخرجه من الابتذال الى الغرابة كما في الامثلة المذكورة ثم اذا تقرر هذا فالاخذ

والسرقة

والسرقة اي ما يسمى بهذا الاسم نوعان ظاهر وغير ظاهر اما الظاهر فهو ان يؤخذ المعنى كله اما
مع اللفظ كله او بعضه او وحده عطف على قوله اما مع اللفظ اي او يؤخذ المعنى وحده من غير اخذ اللفظ
كله ولا بعضه فالنوع الظاهر بهذا الاعتبار ضربان احدهما ان يؤخذ المعنى مع اللفظ كله او بعضه والثاني
ان يؤخذ المعنى وحده والضرب الاول قسمان لان المأخوذ مع المعنى اما كل اللفظ او بعضه اما مع تغيير
النظم او بدونه فهذه ستة اقسام اشار اليها بقوله فان اخذ اللفظ كله من غير تغيير لنظمه اي لكيفية الترتيب
والتأليف الواقع بين المفردات فهو مذموم لانه سرقة محضة ويسمى نسخا وانتحالا كما حكي عن عبد الله بن
الزبير انه فعل ذلك بقول معن بن اوس اذا انت لم تنصف اخاك يعني اذا لم تعط صاحبك النصفة ولم توفه
حقوقه منوجبا المدة ولم توجب عليك مثل ما توجب لنفسك عليه وجدته على طرف الهجران ان
كان يعقل اي وجدته هاجرا لك مبتذلا لك ولاخوتك ان كان به مسكة ولعقله معرفة ويركب
حد السيف او يركب بحد السيف حال موته تقطيع السيف وتأثيره او اراد الصبر على الحرب والموت
من ان تضيمه اي بدلا من ان تظلمه اذا لم يكن عن شفرة السيف اي عن ركوب حد السيف مزحل اي مبعد
لا يبالي ان يركب من الامور ما يؤثر فيه تأثير السيف مخافة ان يدخل عليه ضيم ويلحقه عار وامتضاضا منه
او يجد عن ركوبه مبعدا ومعدلا فقد حكي ان عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فانشده هذين البيتين
فقال له معاوية لقد شعرت بعدي يا ابا بكر ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن اوس المزني
فانشد قصيدته التي اولها لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول حتى اتمها وفيها
هذان البيتان فاقبل معاوية على عبد الله بن الزبير وقال له الم تخبرني انهما لك فقال اللفظ له والمعنى
لي وبعد فهو اخي من الرضاعة وانا احق بشعره وفي معناه اي في معنى ما لم يغير فيه النظم ان يبدل بالكلمات
كلها او بعضها ما يرادفها يعني انه ايضا مذموم وسرقة محضة كما يقال في قول الحطيئة دع المكارم لا ترحل
لبغيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي ذر المآثر لا تذهب لمطلبها واجلس فانك انت الآكل اللابس
وكقول امرئ القيس وقوفا بها صحبي علي مطيهم يقولون لا تهلك اسى وتجمل واورده طرفة في البيت الا انه
اقام تجلد مقام تجمل وقال عباس بن عبد المطلب وما الناس بالناس الذين عهدتهم ولا الدار بالدار
التي كنت تعلم فاورده الفرزدق في شعره الا انه اقام تعرف مقام تعلم وقريب من هذا ان يبدل بالالفاظ
ما يضادها في المعنى مع رعاية النظم والترتيب كما يقال في قول حسان بيض الوجوه كريمة احسابهم شم الانوف
من الطراز الاول سود الوجوه لئيمة احسابهم فطس الانوف من الطراز الآخر فان كان اخذ اللفظ كله مع
تغيير لنظمه اي نظم اللفظ او اخذ بعض اللفظ لا كله سمي هذا الاخذ اغارة ومسخا وهو ثلاثة اقسام لانه اما

اما ان يكون ابلغ من الاول او دونه او مثله فان كان الثاني ابلغ من الاول لاختصاصه بفضيلة لا توجد

في الاول كحسن السبك او الاختصار او الايضاح او زيادة معنى فممدوح اي فالثاني ممدوح كقول بشار

من راقب الناس اي حاذرهم في الاساس حقد وغاضبه حاذره لا بالخائف بقبل العقاب بتوقعه ترك

لم يظفر بحاجته وفاز بالطيبات الفاتك اللهج اي الشجاع القتال الذي لهج وولع بالقتل وقول سلم الخاسر

بالخاء المعجمة سمي بذلك لخسرانه في تجارته في الاساس سمي سلم الخاسر لانه باع مصحفا ودسه واشترى بثمنه

عودا يضرب به من راقب الناس مات غما اي حزنا انتصب على انه مفعول له او تمييز وفاز باللذة الجسور اي الشديد

الجرأة فبيت سلم اجود سبكا واخصر لفظا وقد يحكى عن بشار انه قال لما انشد بشار قول سلم

فقال ذهب والله بيتي فهو اخف منه واعذب والله لا اكلت اليوم ولا شربت وكقول الاخطل خلقنا لهم في

كل عين وحاجب بسمر القنا والبيض عينا وحاجبا وقول ابن نباتة بعده خلقنا باطراف القنا في

ظهورهم عيونا لها وقع السيوف حواجب فبيت ابن نباتة ابلغ لاختصاصه بزيادة معنى وهو الاشارة

الى انهزامهم حيث وقع الطعن والضرب على ظهورهم وان كان الثاني دونه اي دون الاول في البلاغة

لفوات فضيلة توجد في الاول فهو اي الثاني مذموم كقول ابي تمام في مرثية محمد بن حميد وكان قد

استشهد في بعض غزواته هيهات لا ياتي الزمان بمثله ان الزمان بمثله لبخيل اي بعدان ياتي الزمان بمثله بدليل ما بعده

او بعد نسيانه بدليل ما قبله وهو قوله ... من حيث ينتصر الفتى ويبتلى

قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشكلة قال الشيخ في هذا البيت تقصير لان الغرض في هذا النحو في

المثل ان يقال انه يعز وجوده وانه لا يكون فاذا جعل سبب فقد مثله بخل الزمان به فقد اخل بالغرض وجوده

المثل لم يمتنع من حيث هو بل حيث بخل الزمان ان يجود بمثله وقول ابي الطيب اعدى الزمان سخاؤه

فسخا به ولقد يكون به الزمان بخيلا فالمصراع الثاني ماخوذ من المصراع الثاني لابي تمام لكن مصراع

ابي تمام اجود سبكا لان قول ابي الطيب ولقد يكون بلفظ المضارع لم يصب محزه اذ المعنى على المضي

والمراد لقد كان فان قلت هيهنا مضاف محذوف والفعل المضارع على معناه اي يكون الزمان بخيلا

بهلاكه اي لا يسمح بهلاكه ابدا لعلمه بانه سبب لصلاح الدنيا ونظام العالم قلت السخاء بالشيء هو بذله

للغير فالزمان اذا سخا به فقد بذله لغيره فلم يبق في تصرفه حتى يسمح بهلاكه او يبخل كما ذكره المصنف واعترض

عليه بانا سلمنا ان ايجاده لم يبق في تصرفه لكونه تحصيلا للحاصل واما اعدامه فانه قد بقي بعد

في تصرفه فله ان يسمح بهلاكه وان يبخل فمعنى الشاعر ان الحاصل ان ايجاده واعدامه كانا بيد الزمان

فسخا بايجاده لكنه لا يسخو باعدامه قط لكونه سببا لصلاح ما قلنا وعلى تقدير صحة هذا المعنى

مصراع أبي تمام لجوده سبكا لاستغنائه عن تقييده بالمصراع الثاني لا بطهله قرينة تدل عليه على أن هذا

المعنى تام بدون طلب أحد مما فسر هذا البيت ابن جني أي تعلم الزمان من سخائه فسخا به وأخرجه من العدم

إلى الوجود ولولا سخاؤه الذي استفاده منه لبخل به على الدنيا واستبقاه لنفسه قال ابن فورجه هذا تأويل

فاسد غرض بعيد لأن سخاء غير موجود لا يوصف بالعدوى وإنما المراد سخا به علي وكان بخيلا به علي

فلما أعداه سخاؤه أسعدني بضمي إليه وهدايتي له وعلى التفاسير الثلاثة فالمصراع مأخوذ من مصراع

أبي تمام لأن معناه بخل الزمان بمثله إما بإيجاده أو بإيصاله إلى الشاعر كان معنى مصراع أبي تمام بخله

بمثل المرثي ولو اشترطنا في الأخذ اتحادهما في المعنى بحيث لا يكون بينهما تفاوت ما كما سبق إلى بعض

الأوهام لما كان مأخوذا منه على واحد من التفاسير لأن أبا تمام قد علق البخل بمثل المرثي ولهذا قال

الإمام الواحدي بعد ما ذكر معنى ابن جني وابن فورجه إن المصراع الثاني من قول أبي تمام هيهات البيت

فإن كان الثاني مثله أي مثل الأول فأبعد أي فالثاني أبعد من الذم والفضل للأول كقول أبي تمام

لو حار مرتاد المنية لم يجد إلا الفراق على النفوس دليلا المرتاد الطالب وإضافته إلى المنية بيانية

القابضة للنفوس لو تحيرت في الطريق إلى إهلاكها ولم يمكنها التوصل إليها لم يكن لها دليل عليها إلا

الفراق وقول أبي الطيب لولا مفارقة الأحباب ما وجدت لها المنايا إلى أرواحنا سبلا الضمير

في لها للمنايا وهو حال من سبلا وقيل إنه يرجع لها وهو فاعل وجدت أضيف إلى المنايا وروي المنايا

وقد أخذ المعنى مع بعض اللفظ لأن لفظ المنية والفراق والوجدان بدلها والنفوس بالأرواح وكذا قول أبي تمام

لم يحتبْ بشرا كم لنا أمرٌ إلى موتي فهو بذلك الدررا لم يحل فدعتم في ينبعي أو قبره

عن مينعن وقال جابا الله في مرثية استاذه ففكلتها هذه الدرر التي تساقطها عيناي من

سقطين فقلت هي الدرر اللواتي حشاها أبو مضر أذني تساقط من عيني وقوله فهو أبعد من

الذم إنما هو على تقدير أن لا يكون في الثاني دلالة على السرقة باتفاق الوزن والقافية وإلا فهو

مذموم جدا كقول أبي تمام مقيم الظن عندك والأماني وإن قلقت ركابي في البلاد ولا سافرت في

الآفاق إلا ومن جدواك راحلتي وزادي وقول أبي الطيب إني عنك بعد غد لغاد وقلبي عن فنائك غير

غاد محبك حيثما اتجهت ركابي وضيفك حيث كنت من البلاد ولما فرغ من القسم الأول

من النوع الظاهر من الأخذ والسرقة شرع في القسم الثاني منه وهو أن يؤخذ المعنى وحده فقال وإن أخذ

المعنى وحده وهو عطف على قوله وإن أخذ اللفظ بتمامه أخذ المعنى وحده إلماما من ألم به إذا قصده و

أصله من ألم بالمنزل إذا نزل به وسلخا وهو كشط الجلد عن الشاة ونحوها فأخذ اللفظ للمعنى بمنزلة

الجلد فكأنه كشط من المعنى جلدا وألبسه جلدا آخر وهو ثلثة أقسام كذلك أي مثل ما يسمى إغارة ومسخا

يعني أن الثاني إما أبلغ من الأول أو دونه أو مثله أولها أي أول الأقسام وهو أن يكون الثاني أبلغ

من الأول كقول أبي تمام هو الصنع أي الإحسان والصنع مبتدأ خبره الجملة الشرطية أعني قوله

إن يعجل فخير وإن يرث أي يبطئ فللريث في بعض المواضع أنفع وقول أبي الطيب ومن الخير بطء سيبك

أي تأخر عطائك عني أسرع السحب في المسير الجهام أي السحاب الذي لا ماء فيه يقول لعل تأخر عطائك

عني يدل على كثرتها كالسحاب فإن أسرعها ما كان جهاما لا ماء فيه وما فيه الماء يكون ثقيل المشي

فبيت أبي الطيب أبلغ لاشتماله على زيادة بيان للمقصود حيث ضرب المثل بالسحاب وثانيها أي ثاني الأقسام

وهو أن يكون الثاني دون الأول كقول البحتري وإذا تألق أي لمع في الندي أي المجلس القاضي بأشرف

كلامه المصقول المنقح خلت لسانه من عضبه أي من سيفه القاطع أشبه لسانه بسيفه وقول

أبي الطيب كأن ألسنهم في النطق قد جعلت على رماحهم في الطعن خرصانا الخرصان جمع خرص

والخرصان الرماح أسنتها واحدها خرص بالضم والكسر يعني الفرق مضى أسنة رماحهم في نفاذها

كأن ألسنهم عند النطق جعلت أسنة على رماحهم عند الطعن فصارت لاستواء النفاذ كألسنتهم

فبيت أبي الطيب دون بيت البحتري لأنه قد فاته ما أفاده البحتري بلفظي تألق والمصقول

من الاستعارة التخييلية حيث أثبت التألق والصقالة للكلام كإثبات الأظفار للمنية ويلزم

من هذا تشبيه كلامه بالسيف وهو استعارة بالكناية وثالثها أي ثالث الأقسام وهو أن يكون

الثاني مثل الأول كقول الأعرابي ولم يك أكثر الفتيان مالا وما إن كان أكثرهم

سواما السائمة والسوام والسوائم الإبل الراعية ولكن كان أرحبهم ذراعا في الأساس فلان رحب

الباع والذراع ورحبهما أي سخي وقول أشجع يمدح جعفر بن يحيى وليس بأوسعهم في الغنى الضمير

في أوسعهم للملوك في البيت قبله يروم الملوك مدى جعفر ولا يصنعون كما يصنع ولكن معروفه

أي إحسانه أوسع من معروفهم وكقول الآخر في مرثية ابن له والصبر يحمد في المواطن كلها إلا

عليك فإنه مذموم وقول أبي تمام بعده وقد كان يدعى لابس الصبر حازما فأصبح يدعى حازما حين يجزع

هذا هو النوع الظاهر من الأخذ والسرقة وأما غير الظاهر فمنه أن يتشابه المعنيان أي معنى البيت

الأول ومعنى البيت الثاني كقول جرير فلا يمنعك من أرب لحاهم بالضم جمع لحية سواء ذو

العمامة والخمار أي لا يمنعك من الحاجة كون هؤلاء على صورة الرجال لأن الرجال منهم و

النساء في الضعف سواء وقول أبي الطيب في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبائل العرب ومن

في كفه منهم قناة كمن في كفه منهم خضاب فالتعبير عن الرجل بذي العمامة كتعبير ابي الطيب عنه
بمن في كفه منهم قناة وكذا التعبير عن المرأة بذات الخمار وبمن في كفه منهم خضاب ونحوه في
تشابه المعنيين ان يكون احد البيتين نسيبا والآخر مدحا او هجاء او افتخارا او غير ذلك فان
الشاعر الحاذق اذا قصد الى المعنى المختلس لينظمه احتال في اخفائه فغير لفظه وصرفه عن نوعه
من النسيب الى المدح او غيره لك عن وزنه وعن قافيته ومنه اي من غير الظاهر ان ينقل المعنى
الى محل آخر كقول البحتري سلبوا اي ثيابهم واشرقت الدماء عليهم محمرة فكأنهم لم يسلبوا لان
الدماء المشرقة صارت بمنزلة ثيابهم وقول ابي الطيب يبس النجيع اي الدم عليه اي على السيف
وهو مجرد عن غمده فكأنما هو مغمد لان الدم اليابس صار بمنزلة غمد له فنقل المعنى من القتلى
والجرحى الى السيف ومنه اي من غير الظاهر ان يكون معنى الثاني اشمل من معنى الاول كقول
جرير اذا غضبت عليك بنو تميم وجدت الناس كلهم غضابا لانهم يقومون مقام الناس كلهم
وقول ابي نواس ليس من الله بمستنكر ان يجمع العالم في واحد والاول يختص ببعض العالم وهو الناس
وهذا يشملهم وغيرهم روي انه لما بلغ هرون الرشيد كثرة اضياف الفضل البرمكي في
زمانه غار عليه غيرة افضت به الى التنكر له والامر بحبسه فكتب ابو نواس هذه الابيات قولا
لهرون امام الهدى عند احتفال المجلس الحاشد انت على ما بك من قدرة فلست مثل الفضل
بالواجد ليس من الله البيت فامر هرون باطلاقه ومنه اي من غير الظاهر القلب وهو ان يكون
معنى الثاني نقيض معنى الاول كقول ابي الشيص اجد الملامة في هواك لذيذة حبا لذكرك
فليلمني اللوم وقول ابي الطيب ءاحبه الاستفهام للانكار والانكار راجع الى القيد الذي هو الحال
اعني قوله واحب فيه ملامة كما يقال اتصلي وانت محدث هذا اذا جعلت الواو للحال اما على تجويز تصدير
المضارع المثبت بالواو كما هو راي البعض او على تقدير المبتدأ اي وانا احب واذا جعلتها للعطف
فالانكار راجع الى الجمع بين الامرين اعني محبته ومحبة الملامة فيه يعني لا يكون ذلك لان الملامة فيه
من اعدائه وما يكون من عدو الحبيب يكون مبغوضا لا محبوبا فهذا نقيض معنى بيت ابي الشيص
والاحسن في هذا النوع ان يبين السبب في هذين البيتين الا ان يكون ظاهرا كما في قول ابي تمام
ونغمة معتف جدواه احلى على اذنيه من نغم السماع وقول ابي الطيب والجراحات عنده نغمات سبقت
قبل سيبه بسؤال واراد ابو تمام ان الممدوح يستلذ نغمات السائلين لما فيه من غاية الكرم
وغاية الجود واراد ابو الطيب انه ان سبقت نغمة من سائل عطاء الممدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحات

من الجروح لانه قد عادته ان يعطي بغير سؤال ومنها اي من غير الظاهر ان يوخذ بعض المعنى ويضاف اليه
ما يحسنه كقول الافوه فترى الطير على آثارنا رأي عين اي عيانا ثقة حال اي واثقة على ان (الصيد)
اقيم مقام الصفة او مفعول له من الفعل الذي يتضمنه قوله على آثارنا اي كائنة على آثارنا
لوثوقها واعتمادها ان مخففة من المثقلة ستمار اي ستطعم من لحوم من يقتلهم من القتلى وقول
ابي تمام وقد ظللت اي القيت عليها الظل عقبان اعلامه ضحى بعقبان طير في الدماء نواهل
من نهل اذا روي بنقيض عطش اقامت اي عقبان الطير مع الرايات اي الاعلام اعتمادا على انها
ستطعم لحوم قتلاهم حتى كأنها من الجيش الا انها لم تقاتل يعني ان رايات الممدوح التي هي كالعقبان
قد صارت مظللة بالعقبان من الطيور النواهل في دماء القتلى لانه اذا خرج للغزو فسارت العقبان
فوق راياته لاكل لحوم القتلى فتلقي ظلالها عليها فان ابا تمام لم يلم بشيء من معنى قول الافوه
رأي عين ومن معنى قوله ثقة ان ستمار يعني ان ابا تمام انما اخذ بعض معنى بيت الافوه لا كله لان
الافوه افاد بقوله رأي عين قرب الطير من الجيش لانها اذا بعدت كانت متخيلة لا مرئية رأي عين
وقربها انما يكون لاجل توقع الفريسة وهذا يؤكد المعنى المقصود اعني وصفهم بالشجاعة والاقتدار
على قتل الاعادي ثم قال ثقة ان ستمار فجعل الطير واثقة بالميرة لاعتيادها بذلك هذا ايضا
يؤكد المقصود واما ابو تمام فلم يلم بشيء مما افاده قوله رأي عين وقوله ثقة ان ستمار لا يقال ان قول
ابي تمام ظللت الخ يفيد معنى قوله رأي عين لان وقوع الظل على الرايات يشعر بقربها من الجيش لانا
نقول هذا ممنوع اذ قد يقع ظل الطير على الراية وهي في جو السماء بحيث لا يرى اصلا لكن زاد ابو
تمام عليه اي على الافوه زيادات محسنة لبعض المعنى الذي اخذه من الافوه وهو تساير الطير على
آثارهم بقوله الا انها لم تقاتل وبقوله في الدماء نواهل وباقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش
وبها اي وباقامتها مع الرايات حتى كأنها من الجيش يتم حسن الاول اعني قوله الا انها لم تقاتل لانه
لو قيل ظللت عقبان الرايات بعقبان الطير الا انها لم تقاتل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع (ذلك)
الحسن لانه اذا اقامت مع الرايات حتى كأنها من الجيش مظنة انها ايضا تقاتل مثل الجيش فيحسن الاستدراك
الذي هو رفع التوهم الناشئ من الكلام السابق بخلاف وقوع ظلها على الرايات فانه يحتمل ان يكون
معنى قوله وبها يتم حسن الاول ان بهذه الزيادات يتم حسن معنى البيت الاول اعني تساير الطير على
آثارهم وما ذكرناه اولا هو الموافق لما في الايضاح وعليه التعويل واكثر هذه الانواع المذكورة لغير
الظاهر ونحوها مقبولة ومنها اي من هذه الانواع ما يخرجه حسن التصرف من قبيل الاتباع الى حيز

الابتداع

الابتداع وكل ما كان اي كل نوع من هذه الانواع يكون اشد خفاء بحيث لا يعرف ان الثاني ماخوذ
من الاول الا بعد اعمال روية ومزيد تامل كان اقرب الى القبول لكونه ابعد عن الاخذ والسرقة و
ادخل في الابتداع والتصرف هذا الذي ذكر في الظاهر من غير ادعاء سبق احدهما واتباع
الثاني وكونه مقبولا او مردودا وتسمية كل بالاسامي المذكورة ونحو ذلك مما سبق كله
انما يكون اذا علم ان الثاني اخذ من الاول بان يعلم انه كان يحفظ قول الاول حين نظم او بان يخبر
هو عن نفسه انه اخذه منه والا فلا يحكم بسبق احدهما واتباع الاخر لا يترتب عليه الاحكام المذكورة
لجواز ان يكون الاتفاق اي اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعا او في المعنى وحده من قبيل توارد
الخاطر اي مجيئه على سبيل الاتفاق من غير قصد الى الاخذ كما يحكى عن ابن ميادة انه انشد لنفسه
مفيد ومتلاف اذا ما اتيته تهلل واهتز اهتزاز المهند فقيل له اين يذهب بك هذا للحطيئة فقال
الان علمت اني شاعر اذ وافقته على قوله ولم اسمعه وكما يحكى ان سليمان بن عبد الملك اتي باسارى
من الروم وكان الفرزدق حاضرا فامر سليمان بضرب عنق واحد منهم فاستعفى فما اعفي وقد اشير
الى سيف غير صالح للقطع ليستعمله فقال الفرزدق بل اضرب بسيف ابي رغوان سيف مجاشع
سيفه وكانه قال لا استعمل ذلك السيف لا قالوا ابن ظالم ثم ضرب بسيفه لم يعمل فقوي ان نبا
فضحك سليمان ومن حوله فقال الفرزدق ايعجب الناس ان اضحكت سيدهم خليفة الله يستسقى
به المطر لم ينب سيفي من رعب ولا دهش عن الاسير ولكن اخر الله قدر ولن يقدم نفسا قبل ميتتها
جمع اليدين ولا الصمصامة الذكر ثم اغمد سيفه وهو يقول ما ان يعاب سيد اذا صبا ولا يعاب
صارم اذا نبا ولا يعاب شاعر اذا كبا ثم جلس يقول كاني بابن المراغة يعني جريرا قد هجاني فقال
ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم وقام وانصرف وحضر جرير فخبر بالخبر
ولم ينشد الشعر فانشا يقول بسيف ابي رغوان سيف مجاشع ضربت ولم تضرب بسيف ابن ظالم
فاعجب سليمان ما شاهد ثم قال جرير يا امير المؤمنين كاني بابن القين يعني الفرزدق قد اجابني
فقال ولا تقتل الاسرى ولكن تفكهم اذا اثقل الاعناق حمل المغارم وهل ضربة الرومي جاعلة
لكم ابا عن كليب او اخا مثل دارم فاذا لم يعلم ان الثاني اخذ من الاول قيل قال فلان كذا وقد
سبقه فلان فقال كذا ليغتنم بذلك فضيلة الصدق ويسلم من دعوى العلم بالغيب ومن نسبة
الغير الى النقص ومما يتصل بهذا اي بالقول في السرقات الشعرية القول في الاقتباس والتضمين
والعقد والحل والتلميح بتقديم اللام على الميم من لمحه اذا ابصره ووجه اتصال القول فيها بالقول في

ان يحمل منهما اخذ شئ من الاخرى ومنها الاقتباس وهو ان يضمن الكلام نثرا كان او نظما شيئا من القران

او الحديث لا على انه منه اى لا على طريقة ان ذلك الشئ من القران او الحديث يعنى على وجه لا يكون

فيه اشعار بانه من القران او الحديث وهذا احتراز عما يقال فى اثناء الكلام قال الله تعالى او قال النبى

كذا وفى الحديث كذا ونحو ذلك ومثل فى الكتاب باربعة امثلة لان الاقتباس اما من القران او من

الحديث وعلى التقديرين فالكلام اما منثور او منظوم فالاول كقول الحريرى فلم يكن الا كلمح البصر او

هو اقرب حتى انشد واغرب والثانى مثل قول الاخر ان كنت ازمعت على هجرنا من غير ما جرم فصبر

جميل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل والثالث مثل قول الحريرى قلنا شاهت

الوجوه وقبح اللكع ومن يرجوه فان قوله شاهت الوجوه لفظ الحديث على ما روى انه لما اشتد

الحرب يوم حنين اخذ النبى عم كفا من الحصباء فرمى بها وجوه المشركين وقال شاهت الوجوه

اى قبحت بالفتح من القبح نقيض الحسن وقول الحريرى قبح اللكع اى لعن اللئيم وقيل ابعده

الله بفتح العين اى ابعده عن الخير والرابع مثل قول ابن عباد قال الحبيب لى ان رقيبى سيء

الخلق فداره من المداراة وهى الملاينة والملاطفة وضمير المفعول للرقيب قلت دعنى وجهك

الجنة حفت بالمكاره اقتباسا من قوله عم حفت الجنة بالمكاره وحفت النار بالشهوات يقال حفه

بكذا اى جعله محفوفا به يعنى ان وجهك جنة فلا بد لى من تحمل مكاره الرقيب كما انه لا بد لطالب

الجنة من تحمل مشاق التكاليف وهو اى الاقتباس ضربان احدهما ما لم ينقل فيه المقتبس عن معناه

الاصلى كما تقدم من الامثلة الاربعة والثانى خلافه اى ما نقل فيه المقتبس عن معناه الاصلى كقوله

اى كقول ابن الرومى لئن اخطأت فى مدحك ما اخطأت فى منعى لقد انزلت حاجاتى بواد غير

ذى زرع فقوله بواد غير ذى زرع عند بيتك المحرم لكن معناه فى القران واد لا ماء فيه ولا نبات

وقد نقله ابن الرومى عن هذا المعنى الى جناب لا خير فيه ولا نفع ومن لطيف هذا الضرب قول

بعضهم فى صبيح الوجه دخل الحمام فحلق راسه تجرد للحمام عن قشر لؤلؤ والبس من ثوب الملاحة

ملبوسا وقد جرد الموسى لتزيين راسه فقلت لقد اوتيت سؤلك يا موسى ولا باس

بتغيير يسير فى اللفظ المقتبس للوزن او غيره كالتقفية كقوله اى قول بعض المغاربة قد كان

اى وقع ما خفت ان يكونا انا الى الله راجعونا وفى القران انا لله وانا اليه راجعون

واما التضمين فهو ان يضمن الشعر شيئا من شعر الغير بيتا كان او ما فوقه او مصراعا او ما دونه

مع التنبيه عليه اى على انه من شعر الغير ان لم يكن ذلك مشهورا عند البلغاء وان كان مشهورا فلا

احتياج

To: www.al-mostafa.com

لحتاج الى التنبيه وبهذا يتميز عن الاخذ والسرقة ولو قال مكان قوله من شعر الغير كان احسن ليتناول
ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئا من قصيدة له اخرى لكنه لم يلتفت اليه لقلته وندرته في اشعار العرب
اما تضمين البيت مع التنبيه على انه من شعر الغير فكقول عبد القاهر بن طاهر التميمي اذا ضاق
صدرك وخفت العدى * تمثلت بيتا بحالي يليق * فبالله ابلغ ما ارتجي * وبالله ادفع ما لا اطيق
وبدون التنبيه كقول بعضهم كانت بلهنية الشبيبة سكرة * فصحوت واستبدلت سيرة مجمل
وقعدت انتظر الفناء كراكب * عرف المحل فبات دون المنزل * البيت الثاني لمسلم بن الوليد
الانصاري ومما نبه فيه على انه من شعر الغير مع كونه مشهورا لا حاجة اليه قول ابن العميد كانه كان
مطويا على احن * ولم يكن في قديم الدهر انشدني * ان الكرام اذا ما اسهلوا ذكروا * من كان يألفهم
في المنزل الخشن * البيت الثاني لابي تمام وتضمين المصراع مع التنبيه على انه من شعر الغير كقوله
اي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه ابوه للبيع على اني سانشد يوم بيعي
اضاعوني واي فتى اضاعوا * المصراع الثاني للعرجي وهو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان
نسب الى العرج وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن ابي الصلت وتمامه ليوم كريهة وسداد
ثغر اللام للوقت اي لوقت الكريهة من اسماء الحرب وسداد الثغر بكسر السين لا غير هو سده بالخيل
والرجال والثغر موضع المخافة من فروج البلدان اي اضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغور
ولم يراعوا حقي احوج ما كانوا الي واي فتى اي كاملا من الفتيان اضاعوا وفيه تنديم لهم واما
بدون التنبيه فكقول الاخر قد قلت لما اطلعت وجناته * حول الشقيق الغض روضة آس
اعذاره الساري العجول توقفا * ما في وقوفك ساعة من باس * المصراع الاخير لابي تمام وعلم
ان تضمين ما دون البيت ضربان احدهما ان يتم المعنى بدون تغيير كما مر هنا والثاني ان
لا يتم بدونه كقول الشاعر كنا معا امس في بؤس نكابده * والعين والقلب منا في قذى واذى
والان اقبلت الدنيا عليك بما * تهوى فلا تنسنا ان الكرام اذا * اشار الى بيت ابي تمام ولابد
من تقدير الباقي منه لان المعنى لا يتم بدونه واحسنه اي احسن التضمين ما زاد على الاصل
بنكتة اي يشتمل البيت او المصراع المضمن في شعر الشاعر الثاني على لطيفة لا توجد في شعر الشاعر
الاول كالتورية وهي ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد والتشبيه في قوله اي
قول صاحب التحبير اذا الوهم ابدى لي لماها اي سمرة شفتيها وثغرها * تذكرت ما بين
العذيب وبارق * ويذكرني من قدها ومدامعي * مجر عوالينا ومجرى السوابق

انه نصب مجر على انه مفعول تذكرت وفاعله ضمير يعود الى الوهم وقوله تذكرت ما بين العذيب

وبارق مجر عوالينا ومجرى السوابق مطلع قصيدة لابي الطيب العذيب وبارق موضعان

معروفان وما بين ظرف للتذكر او للمجر او المجرى وقد عرفت جواز تقديم الظرف على المصدر

ويجوز ان يكون ما بين العذيب مفعول تذكرت ومجر عوالينا بدلا منه والمعنى انهم كانوا نازلين

بين هذين الموضعين وكانوا يجرون الرماح عند مطاردة الفرسان ويسابقون على الخيل

فهذا الشاعر اراد بتضمينه العذيب وبارق معنييها البعيدين لا يحتمل العذيب تصغير

العذب يعني شفة الحبيبة وببارق ثغرها الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها وبتشبيه تبخترها

بتمايل الرمح وجريان دمعه على التتابع بجريان الخيل السوابق فزاد على ابي الطيب هذه التورية

والتشبيه ولا يضر في التضمين التغيير اليسير لما قصد تضمينه ليدخل في معنى الكلام كقول

بعضهم في يهودي به داء الثعلب اقول لمعشر غلطوا وغضوا عن الشيخ الرشيد وانكروه هو ابن جلا

وطلاع الثنايا متى يضع العمامة تعرفوه فالبيت لسحيم بن وثيل انا ابن جلا وطلاع الثنايا

متى اضع العمامة تعرفوني فغيره الى طريق الغيبة ليدخل في المقصود قوله غلطوا وغضوا اي

غضوا ابصارهم وغلطوا في حقه وحطوا من رتبته ولم يعرفوا مقداره وعنى بقوله الرشيد وصفه بانه

واما ابن جلا على طريق التهكم وربما سمي تضمين البيت فما زاد على البيت استعانة

وتضمين المصراع فما دونه ايداعا ورفوا كان الشاعر الثاني قد اودع شعره شيئا من شعر الاول

او رفا شعره بشعر الاول فكأنه رفا خرق شعره بشعر الغير واما العقد فهو ان

ينظم نثر قرانا كان او حديثا او مثلا او غير ذلك لا على طريق الاقتباس وقد عرفت ان طريقة الاقتباس

هو ان يضمن الكلام شيئا من القرآن والحديث لا على انه منه فالنثر الذي قصد نظمه ان كان غير

القرآن والحديث فنظمه عقد على اي طريق كان اذ لا دخل فيه للاقتباس كقوله اي قول ابي العتاهية

ما بال من اوله نطفة وجيفة اخره يفخر عقد قوله علي عليه السلام وما لابن

آدم والفخر وانما اوله نطفة واخره جيفة وان كان قرآنا او حديثا فانما يكون عقدا اذا غير تغييرا

كثيرا لا يحتمل مثله في الاقتباس او لم يغير تغييرا كثيرا ولكن اشير الى انه من القرآن والحديث وحينئذ لا

يكون على طريق الاقتباس كقول الشاعر انلني بالذي استقرضت خطا واشهد معشرا قد شاهدوا

فان الله خلاق البرايا عنت لجلال هيبته الوجوه يقول اذا تداينتم بدين الى اجل مسمى فاكتبوه

وكقول الامام الشافعي عمدة الخير عندنا كلمات اربع قالهن خير البرية اتق الشبهات وازهد ودع

ما ألبس بعينك واعلن بشره فقد عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشتبهات و
قوله إنه هدى الدنيا يحسبك الله وقوله من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله إنما الأعمال بالنيات
وأما الحل فهو أن ينثر نظم وشرط كونه مقبولا أن يكون سبكه مختارا لا يتقاصر عن سبك النظم
وأن يكون حسن الموقع مستقرا في محله غير قلق كقول بعض المغاربة فإنه لما قبحت فعلاته وحنظلت
نخلاته أي صارت ثمار نخلاته كالحنظل في المرارة لم يزل سوء الظن يقتاده أي يقوده إلى تخيلات
فاسدة وتوهمات باطلة وصدق هو توهمه الذي يعتاده ويراجعه مشتمل على مقتضى توهمه حل قول أبي
الطيب إذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه وصدق ما يعتاده من توهم تنكر سيف الدولة واستماعه
لقول أعدائه أي إذا قبح فعل الإنسان قبحت ظنونه فيسيء ظنه بأوليائه وصدق ما يخطر بقلبه من
التوهم على أصدقائه وأما التلميح صح بتقديم اللام على الميم من لمحه إذا أبصره ونظر إليه وكثيرا ما سمعهم
يقولون في تفسير الأبيات في هذا البيت تلميح إلى قول فلان وقد لمح هذا البيت فلان إلى غير ذلك
من العبارات وأما التمليح بتقديم الميم على اللام فهو مصدر ملح الشاعر إذا أتى بشيء مليح وقد
ذكرناه في باب التشبيه وهو هاهنا خطأ محض نشأ من قبل الشارح العلامة حيث سوى
بين التلميح والتمليح وفسرهما بأن يشار إلى قصة أو شعر ثم صار الغلط مشهورا وأخذ مذهبا
لعدم التمييز فهو أن يشار في فحوى الكلام إلى قصة أو شعر أو مثل سائر من غير ذكره أي ذكر
كل من القصة أو الشعر أو المثل فالضمير لواحد من القصة والشعر وأقسام التلميح ستة لأنه إما أن
يكون في النظم أو في النثر وعلى التقديرين فإما أن يكون إشارة إلى قصة أو شعر أو مثل أما في النظم
فالتلميح إلى القصة كقوله أي قول أبي تمام لحقنا بأخراهم وقد حوم الهوى قلوبا عهدنا طيرها وهي
وقع فردت علينا الشمس والليل راغم بشمس لهم من جانب الخدر تطلع نضا ضوءها صبغ الدجنة
وانطوى لبهجتها ثوب السماء المجزع فوالله ما أدري أحلام نائم ألمت بنا أم كان في الركب
يوشع الضمير في أخراهم وفي لهم للأحبة المرتحلين وإن لم يجر لهم ذكر في اللفظ وحام الطير على الماء إذا
دوم حوله نضا أذهب وأزال والضمير في ضوئها وبهجتها للشمس التي تطلع من الخدر والدجنة
الظلمة وانطوى انضم والمجزع ذو لونين وقوله أحلام نائم استعظام لما رأى واستغراب أشار إلى
قصة يوشع بن نون فتى موسى عليه السلام واستيقافه الشمس أي طلبه وقوف الشمس فإنه
روي أنه قاتل الجبارين يوم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف أن تغيب الشمس قبل أن يفرغ منهم
ويدخل السبت فلا يحل له قتالهم فيه فدعا الله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ من قتالهم والتلميح

الى الشعر كقوله لعمر ربع ارمضاء ارض رمضاء اي حارة يرمض فيها القدم اي تحترق ولكنه
تلتظى ادق من رق له اذا دمع واحفى من حفى عليه تلطف وتشفق منك فى ساعة الكربة
اللام للابتداء وعمر مبتداء خبره ارق ودمع الرمضاء حال من الضمير في ارق والنار عطف على
الرمضاء وتلتظي حال من النار اشار الى البيت المشهور المستجير بعمرو عند كربته
الضمير الموصول اي الذي يستغيث عند كربته بعمرو كالمستجير من الرمضاء بالنار وعمرو هو
جساس بن مرة ولهذا البيت قصة وهي ان البسوس وابنة اختها البهيلة وهي ام جساس كان
لها من جرم بن زبان ناقة وكليب قد حمى ارضا من العالية فلم يكن يرعاها الا ابل جساس لصهرة
بينهما فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترعى في حمى كليب فانكرها كليب فرماها فاختل ضرعها
فولت حتى بركت بفناء صاحبها وضرعها يشخب دما ولبنا وصاحت البسوس واذلاه واغربتاه
فقال جساس ايتها الحرة اهدئي فوالله لاعقرن فحلا هو اعز على اهله منها فلم يزل جساس يتوقع
غرة كليب حتى خرج وتباعد عن الحي فبلغ جساسا خروجه فخرج على فرسه واتبعه فرمى صلبه ثم
وقف عليه فقال كليب يا عمرو اغثني بشربة ماء فاجهز عليه فقيل المستجير بعمرو البيت ونشب الشر
بين تغلب وبكر اربعين سنة كلها لتغلب على بكر ولهذا قيل اشأم من البسوس والتلميح الى المثل كقول
عمرو بن كلثوم ومن دون ذلك خرط القتاد اشار الى المثل السائر دون عليان القتادة والخرط ودونه
القتاد يضرب للامر الشاق قاله كليب وائل حين سمع قول جساس لاعقرن فحلا ظن انه يعرض بفحل له يسمى عليان و
الخرط ان تمر يدك على القتادة من اعلاها الى اسفلها حتى ينتثر شوكها واما في الشعر فالتلميح الى القصة والى
الشعر كقول الحريري فبت بليلة نابغية واحزان يعقوبية اشار الى قول النابغة فبت كأني ساورتني
ضئيلة من الرقش في انيابها السم ناقع والى قصة يعقوب عليه السلام والتلميح الى المثل كقول العتبي
فما لها من صبية بغوا ولادها اشار الى المثل اعق من الهرة تأكل اولادها ومن التلميح ضرب يشبه
اللغز كما روي ان تميميا قال لشريك النميري ما في الجوارح احب الي من البازي فقال النميري وخاصة
اذا كان يصيد القطا اشار التميمي الى قول جرير انا البازي المطل على نمير اتيح من السماء لها انصبابا
واشار شريك الى قول الطرماح تميم بطرق اللؤم اهدى من القطا ولو سلكت طرق المكارم ضلت
وكما روي ان رجلا من بني محارب دخل على عبد الله بن يزيد الهلالي فقال له عبد الله ما اذا
لقينا البارحة من شيوخ محارب ما تركونا ننام واراد قول الاخطل تكش بلا شيء شيوخ محارب وما
خلتها كانت تريش ولا تبري ضفادع في ظلماء ليل تجاوبت فدل عليها صوتها حية البحر فقال

اصليها انما اضلوا الناس بحيرتهم وكانوا في طلبها زاد قول القائل لكل اهل الحرم من اللؤم برقع ولابن يزيد برقع وجلال

فصل من الخاتمة في حسن الابتداء والتخلص والانتهاء ينبغي للمتكلم شاعرا كان او كاتبا ان يتأنق اي ان يفعل فعل المتأنق في الرياض من تتبع الآنق الاحسن يقال تأنق في الروضة اذا وقع فيها متتبعا لما يونقه اي يعجبه في ثلثة مواضع من كلامه حتى تكون تلك المواضع الثلثة اعذب لفظا بان يكون في غاية البعد عن التنافر والثقل واحسن سبكا بان يكون في غاية البعد عن التعقيد والتقديم والتأخير الملبس وان تكون الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة والرقة والسلاسة وتكون المعاني مناسبة لالفاظها من غير ان يكسى اللفظ الشريف المعنى السخيف او على العكس بل يصاغا صياغة تناسب وتلاؤم واصح معنى بان يسلم من التناقض والامتناع ومخالفة العرف والابتذال ونحو ذلك مما يجب المحافظة عليه ان يستعمل الالفاظ الرقيقة في ذكر الاشواق ووصف ايام الوصال وفي استجلاب المودات وملاينات الاستعطاف وامثال ذلك احدها الابتداء لانه اول ما يقرع السمع فان كان عذبا حسن السبك صحيح المعنى اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والا اعرض عنه ورفضه وان كان الباقي في غاية الحسن فالابتداء الحسن في تذكار الاحبة والمنازل كقوله اي قول امرئ القيس قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل السقط منقطع الرمل حيث يدق واللوى رمل معوج يلتوي والدخول وحومل موضعان والمعنى بين اجزاء الدخول فصار الدخول كاسم الجمع مثل القوم والا لم يصح الفاء وقدح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى واستبكى وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في النصف الثاني بل اتى بمعان قليلة في الفاظ غريبة فبان الاول واحسن منه بيت النابغة كليني لهم يا اميمة ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب وكقوله اي وكحسن الابتداء في وصف الدار كقول اشجع السلمي قصر عليه تحية وسلام خلعت عليه جمالها الايام في الاستعارة خلع عليه اذا نزع ثوبه وطرحه عليه وفي ذكر الفراق قول ابي الطيب فراق ومن فارقت غير مذمم وأمّ ومن يممت خير ميمم وفي الشكاية قوله فؤاد ما تسليه المدام وعمر مثل ما تهب اللئام وفي الغزل قوله ايضا أريقك ام ماء الغمامة ام خمر بفيّ برود وهو في كبدي جمر وينبغي ان يجتنب في المديح ما يتطير به اي يتشاءم كقوله اي قول ابن مقاتل الضرير في مطلع قصيدة انشدها للداعي العلوي موعد احبابك بالفرقة غد فقال له الداعي وانشد لا تقل بشرى ولكن بشريان غرة الداعي

غرة الداعي ويوم المهرجان فتطير به الداعي وقال اعمى يبتدئ بهذا يوم المهرجان وقيل بطرحه
القاه على وجهه وضربه خمسين عصا وقال اصلاح ادبه ابلغ من ثوابه واحسنه اي احسن الابتداء
ما ناسب المقصود بان يكون فيه اشارة الى ما سيق الكلام لاجله ليكون المبتدأ مشعرا بالمقصود
والانتهاء ناظرا الى الابتداء ويسمى كون الابتداء مناسبا للمقصود براعة الاستهلال من برع الرجل
اذا فاق اصحابه في العلم وغيره كقوله اي قول ابي محمد الخازن يهنئ الصاحب بولد لابنته في
التهنئة بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق العلا صعدا وكقوله في المرثية
اي وكقول ابي الفرج الساوي في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار اي
احذر من بطشي اي اخذي الشديد وفتكي اي قتلي بغتة وكقول ابي تمام يهنئ المعتصم بالله في
فتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انها لا تفتح في ذلك الوقت السيف اصدق انباء من الكتب في
حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب
وكقول ابي العلاء يهنئ بعض من عرض له شكاة عظيم لعمري ان يلم عظيم بان العلى والامام سليم وكقول
ابي الطيب في التهنئة بزوال المرض المجد عوفي اذ عوفيت والكرم وزال عنك الى اعدائك السقم
ومنه ما يشار في ابتداء الكتب الى الفن المصنف فيه كقول جار الله العلامة في الكشاف الحمد لله
الذي انزل القران كلاما مؤلفا منظما وفي المفصل الله احمد على ان جعلني من علماء العربية وثانيها
اي ثاني المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها التخلص اي الخروج مما شبب الكلام به
اي ابتدأ وافتتح قال الامام الواحدي معنى التشبيب ذكر ايام الشباب واللهو والغزل وذلك يكون
في ابتداء قصائد الشعر فسمي ابتداء كل امر تشبيبا وان لم يكن في ذكر الشباب من نسيب اي وصف
للجمال او غيره كالادب والافتخار والشكاية وغير ذلك الى المقصود مع رعاية الملاءمة بينهما
اي بين ما شبب به الكلام وبين المقصود واحترز بهذا القيد عن الاقتضاب وقوله التخلص اراد به المعنى
اللغوي والا فالتخلص هو الانتقال مما افتتح به الكلام الى المقصود مع رعاية المناسبة وانما كان
التخلص من المواضع الثلاثة التي ينبغي للمتكلم ان يتأنق فيها لان السامع يكون مترقبا للانتقال
من الافتتاح الى المقصود كيف يكون فاذا كان حسنا متلائم الطرفين حرك من نشاط السامع واعان
على اصغاء ما بعده والا فبالعكس والتخلص قليل في كلام المتقدمين واكثر انتقالاتهم من قبيل
الاقتضاب واما المتأخرون فقد لهجوا به لما فيه من الحسن والدلالة على براعة المتكلم كقوله اي قول ابي تمام
في مدح عبد الله بن طاهر يقول في قومس قومي وقد اخذت منا السرى وخطا المهرية القود

والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلاً ويقال سرينا سرية واحدة والاسم السرية بالضم والسرى
وبعض العرب يؤنث السرى والهدى وهم بنو اسد توهما انهما جمع سرية وهدية لان هذا الوزن من
ابنية الجمع ويقل في المصادر كذا في الصحاح وخطى المهرية القود الخطى جمع خطوة وهي ما بين
القدمين والمهرية المنسوبة الى مهرة بن حيدان ابي قبيلة ينسب اليها الابل المهرية والقود الطول
الظهور والاعناق والواحد اقود اي يقول قومي والحال انه قد اثر السرى ومسايرة المطايا بالخطى
قد اثرت فينا ونقصت من قوانا فقوله وخطى المهرية عطف على السرى لا على قوله منا بمعنى ان
السرى اخذت منا واخذت خطى الابل على ما يتوهم ومفعول تقول قوله امطلع الشمس تبغي ان يؤم بنا
فقلت كلا ولكن مطلع الجود وحسن التخلص ما وقع في بيت واحد كقول
ابي الطيب نودعهم والبين فينا كانه قنا ابن ابي الهيجاء في قلب فيلق وقد ينتقل منه اي مما
الكلام الى ما لا يلائمه ويسمى ذلك الانتقال الاقتضاب اي الاقتطاع والارتجال وهو اي
الاقتضاب مذهب العرب الجاهلية ومن يليهم من المخضرمين بالخاء والضاد المعجمتين هم الذين ادركوا
الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال في الاساس ناقة مخضرمة جدع نصف اذنها ومنه المخضرم الذي
ادرك الجاهلية والاسلام كانما قطع نصفه حيث كان في الجاهلية والاقتضاب وان كان مذهب
العرب والمخضرمين لكن الشعراء الاسلامية ايضا قد يتبعونهم في ذلك ويجرون على مذهبهم وان
كان الاكثر فيهم التخلص كقوله اي قول ابي تمام وهو من الشعراء الاسلامية في الدولة العباسية
لو رأى الله ان في الشيب خيراً جاورته الابرار في الخلد شيباً جمع اشيب وهو حال من الابرار
ثم انتقل من هذا الكلام الى ما لا يلائمه فقال كل يوم تبدي صروف الليالي خلقا من ابي سعيد
غريبا ومنه اي من الاقتضاب ما يقرب من التخلص في انه يشوبه شيء من الملائمة كقولك بعد حمد
الله اما بعد فاني قد فعلت كذا وكذا فهو اقتضاب من جهة انه قد انتقل من حمد الله والثناء على
رسوله الى كلام آخر من غير رعاية ملائمة بينهما لكنه يشبه التخلص من جهة انه لم يؤت بالكلام
الآخر فجأة من غير قصد الى ارتباط وتعلق بما قبله بل اتى بلفظ اما بعد اي مهما يكن من شيء
بعد حمد الله فاني فعلت كذا وكذا قصداً الى ربط هذا الكلام بما سبق عليه قيل هو اي قولهم
بعد حمد الله اما بعد فصل الخطاب قال ابن الاثير والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ان
فصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتتح كلامه في كل امر ذي شان بذكر الله تعالى وتحميده
فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله اما بعد

الاقتضاب الذي يقرب من التخلص ما يكون بلفظ هذا كقوله تعالى بعد ذكر اهل الجنة هذا
وان للطاغين لشر مآب فهو اقتضاب لكن فيه نوع ارتباط لان الواو بعده للحال ولفظ هذا
اما خبر مبتدأ محذوف اي الامر هذا او مبتدأ محذوف الخبر اي هذا كما ذكر وقد يكون الخبر
مذكورا مثل قوله تعالى حيث ذكر جمعا من الانبياء واراد ان يذكر عقيبه الجنة واهلها هذا
ذكر وان للمتقين لحسن مآب قال ابن الاثير لفظ هذا في هذا المقام من الفصل الذي هو احسن
من الوصل وهي علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام اخر ثم قال وذلك من فصل الخطاب
الذي هو احسن موقعا من التخلص ومنه اي من الاقتضاب الذي يقرب من التخلص قول الكاتب
عند ارادة الانتقال من حديث الى حديث اخر هذا باب فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبتدئ
الحديث الاخر فجاة ومن هذا القبيل لفظ ايضا في كلام المتاخرين من الكتاب وثالثها اي ثالث
المواضع التي ينبغي ان يتانق فيها الانتهاء فيجب على البليغ ان يختم كلامه شعرا كان او خطبة
او رسالة باحسن خاتمة لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم في النفس فان كان مختارا حسنا تلقاه
السمع واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير كالطعام اللذيذ الذي يتناول بعد
الاطعمة التفهة وان كان بخلاف ذلك كان على العكس حتى ربما انسى المحاسن المورودة فيما
سبق كقوله اي قول ابي نواس في الخصيب بن عبد الحميد واني جدير اي خليق اذ بلغتك
بالمنى اي جدير بالفوز بالاماني وانت بما املت منك جدير فان تولني اي تعطني منك
الجميل فاهله اي فانت اهل لاعطاء ذلك الجميل والا فاني عاذر لما صدر عنك من الابرام وشكور
لما صدر عنك من الاصغاء الى المديح او من العطايا السابقة واحسنه اي احسن الانتهاء ما آذن
بانتهاء الكلام حتى لم يبق للنفس تشوق الى ما وراءه كقوله اي المعري بقيت بقاء الدهر يا
كهف اهله وهذا دعاء للبرية شامل لان بقاءك سبب لكون البرية في امن ونعمة وصلاح
حال وقد كثرت عناية المتقدمين بهذا النوع والمتاخرون يجتهدون في رعايته وسموه حسن
المقطع وبراعة المقطع وجميع فواتح السور وخواتمها واردة على احسن الوجوه من البلاغة و
اكملها فانك اذا نظرت الى فواتح السور وجملها ومفرداتها رايت من البلاغة والتفنن وانواع
الاشارة ما يقصر عن كنهه وصف العبارة واذا نظرت الى خواتمها وجدتها في غاية الحسن ونهاية
الكمال لكونها بين ادعية ووصايا ومواعظ وتحميد ووعد ووعيد الى غير ذلك من الخواتم
التي لا يبقى للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق الى شيء اخر وكيف لا وكلام الله عز وجل في الطرف

الاعلى

الاعلى من البلاغة والغاية القصوى من الفصاحة وقد اعجز مصاقع البلغاء واخرس شقاشق الفصحاء
ولما كان فى هذا النوع خفاء بالنسبة الى بعض الاذهان حيث اقتحت بعض السور بذكر الاهوال
والافزاع واحوال المعاد وامثال ذلك كقوله تعالى يا ايها الناس اتقوا ربكم ان زلزلة
الساعة شئ عظيم وقوله تعالى تبت يدا ابى لهب وغير ذلك وكذا خواتم بعض السور مثل قوله
غير المغضوب عليهم ولا الضالين وان شانئك هو الابتر ونحو ذلك اشار الى ان هذا
يظهر عند التامل والتذكر للاحكام المذكورة فى علمى المعانى والبيان من ان لكل مقام مقالا
يحسن فيه غيره ولا يقوم مقامه وهذا معنى قوله يظهر ذلك بالتامل مع التذكر لما تقدم
من الاصول المذكورة فى الفنون الثلاثة وتفاصيل ذلك مما لا يفى بها الدفاتر بل لا يمكن
الاطلاع على كنهها الا لعلام الغيوب هذا ما اوردنا جمعه من الفوائد ونظمه من الفرائد مع
توزع البال وتشتت الاحوال وتفاقم الاحزان والمحن وتكاثر الافزاع والفتن وتواتر
حوادث اوهنت الطبع وملأت الخواطر كلالا لكن الله جلت حكمته قد وفقنا للاتمام وقد
الفوز بهذا المرام وتهيأ الفراغ من نقله الى البياض فى يوم الاربعاء الحادى عشر من صفر
سنة ثمان واربعين وسبعمائة بهراة صانها الله تعالى عن الآفات وكان الافتتاح
يوم الاثنين الثانى من رمضان الواقع فى سنة اثنين واربعين وسبعمائة بجرجانية خوارزم
حماها الله تعالى عن البليات والحمد لله على التوفيق ومنه الهداية الى سواء الطريق

وانطبعت هذه النسخة الشريفة بسعى واهتمام خير الحاج حاج محمد حفظه الله عن
البليات بيد اقل الساكنات العباد ابن محمد ... محمد على ... غفر الله له ولوالديه
والتمس في ... وبعد ... بابتهاج ... الجنان
... في عصر السلطان العادل ناصر الدين
شاه ... خلد الله ملكه ... شهر
شعبان المعظم من شهور سنة ١٢٧٣ من الهجرة
النبوية

تمت حاشية الجلبى على المطول مع بعض حواشى من السيد الشريف ... القاسم ... العبد الاثم ... محمد ... ابى القاسم ... ١٢٧٣

To: www.al-mostafa.com